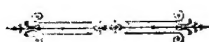


حاشية
شرح القطر في علم النحو



تأليف العالم العلامة والخبير الفهامة المحقق التحرير
والمفسر الشهير المرحوم السيد محمود افندي
الآلوسي مفتي بغداد الاسبق
عليه الرحمة والرضوان
امين



طُبعت برخصة نظارة المعارف الجليلية المؤرخة في ١٤ شوال سنة ١٣١٤
و ٦ مارت سنة ١٣١٣ عدد ٤٧



في مطبعة جرجي حبيب حنايا في القدس الشريف
سنة ١٣٢٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِحَافِ مِنْ رَشَحٍ قَطَرَ نَدَا جُودِهِ عَلَى مَتْنِ جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ الْمُسَمَّيَاتِ * وَشَرَحَ نِدَا
 عِلَامَةَ وَجُودِهِ الظَّاهِرَةَ فِي حَوَاشِي الْمَلَكُوتِ سَائِرِ مَضْمُرَاتِ أَحْوَالِ الْأَشْكَالِ
 وَالْإِشْكَالَاتِ * وَصَلَوَةً وَسَلَامًا عَلَى عِلْمِ الْهَدْيِ * وَبَلِّ الصَّدَا * الْمَرْفُوعِ إِلَى الْعَالِيَةِ الْقُصْوَى
 وَالْمَنْصُوبِ لِأَعْرَابِ الْمَشْكَالَاتِ وَكَشَفِ الْبَلَوَى * عَمْدَةَ الْعَالَمِينَ * وَعَدَّةَ الْعَالَمِينَ * أَبِي
 الْقَاسِمِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَشَرَفَ وَكَرَّمَ وَبَجَدَّ * وَعَلَى إِلَهِ التَّابِعِينَ لِسُنَّتِهِ
 وَالْعَامِلِينَ لِسُنَّتِهِ * وَاصْحَابِهِ الْمُتَمَيِّزِينَ بِنُعُوتِ الْكَمَالِ * وَأَوْصَافِ الْعُطْفِ وَالْإِفْضَالِ *
 وَعَلَى مَنْ نَحَا نَحْوَهُمْ * وَاقْتَفَى أَثَرَهُمْ * مِنَ السَّادَاتِ الْفَخَامِ * وَالْأَسَاتِذَةِ الْعُلَمَاءِ * وَالْأَعْلَامِ *
 الْخَافِضِينَ جَنَاحَهُمُ لِلْمُسْتَفِيدِ * وَالْجَازِمِينَ بِسُيُوفِ كَلِمَاتِهِمْ رِقْبَةَ كُلِّ جَاهِلٍ عَنِيدٍ
 وَبَعْدَ فَيَقُولُ الْعَبْدُ الْمُتَقَرُّ إِلَى اللَّطْفِ الْقَدِيمِ الْإِبْدِيِّ * السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ الْآلُوسِيِّ ابْنِ
 السَّيِّدِ عَبْدِ اللَّهِ الْفَنْدِيِّ * كَانَ اللَّهُ لَهَا * وَمِيزَ فِي الدَّارَيْنِ حَالَهُمَا * قَدْ اقْتَرَحَ عَلَيَّ بَعْضُ
 الْأَحْبَابِ * مَنْ خَلَصَ الْأَصْحَابِ * مُحَمَّدٍ الْأَفْعَالِ * عَلَيَّ الْخُصَالِ * إِنْ أَجْمَعَ لَهُ مَا فَرَّقَتْهُ
 يَدُ الزَّمَانِ * مِمَّا عُلِقَتْهُ فِي صَغَرِي * مِنْ حَوَاشِ كَالْعَقْيَانِ * عَلَى شَرْحِ الْقَطْرِ * لِأَمَامِ الْعَصْرِ *
 مَفْخَرِ الْأَسْلَامِ * سَيِّدِنَا ابْنَ هِشَامٍ * مِمَّا وَعْتَهُ أَذْنِي مِنَ التَّقَارِيرِ * أَوْ سَرَقَتْهُ مِنْ تَحَارِيرِ
 الْعُلَمَاءِ الْخَلِيدِيَّةِ * فَأَعْتَذَرْتُ لَهُ بِاشْتِغَالِي بِالدَّرْسِ وَالتَّدْرِيسِ * وَضَيْقِ وَقْتِي حَتَّى عَنْ
 نَحِيَّةٍ جَلِيسٍ * فَلَمْ يَزِدْهُ اعْتِذَارِي إِلَّا الْخَاحَا * وَلَمْ يَفِدْهُ امْتِنَاعِي إِلَّا اقْتِرَاحَا * فَلَمَّا لَمْ أَرَ
 بَدَأَ مِنَ الْأَمْتِثَالِ * وَلَمْ تَكُنْ مِخَالَفَةُ بَحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ * كَيْفَ وَهُوَ السُّوَيْدِيُّ الَّذِي

نَزَلَ من القلب سويده * وامتزج به حتى صار صورته وهيولاه * نتيحة قوم حازوا
المفاخر * وورثوا المكارم كابرًا عن كابر * فشرعت في ذلك * سالكًا ان شاء الله اوضح
المسالك جامعًا له المعاني الرائقة * والفوائد الفاتحة

من كل معنى يكاد الميت يفهمه * اطفأً ويعبده القرطاس والقلم
والمرجو من اطاع على سهو قلم * او زلة قدم * ان يصلح ذلك * وان يعفو عما هنالك * فان
الانسان * محل السهو والنسيان * لاسيما في زمان تراكت فيه العوائق وافواج همومها *
وتلاطمت فيه العلائق وامواج غمومها * واضطرب البال * بمزيد البلبال * واغبرت افاق
المطالب * واظلمت ارجاء المكاسب * فكيف يمكننا كشف معضله * او تحقيق مسئله *
وقد كلفنا بالف بصله * والى الله المشتكى من زمان اذا اساء اصر على اساءته * وان احسن
ندم على ذلك من ساعته * فاننا لله * ولا حول ولا قوة الا بالله * وها انا اشعر في
المقصود * بعون الله الملك المعبود * فاقول (قوله الكلمة) ال فيها لتعريف الجنس
وتعيين الماهية كما في قولهم الرجل خير من المرأة والتاء لوحدة الماهية فلا محذور
وحمل ال على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لا يخلو عن
ضعف (قوله قول) لم يقل قوله اي مطابق الخبر مبتداه لان هذه المطابقة انما تجب اذا
كان مشتقاً لا يستوي فيه التذكير والتأنيث جارياً على مبتداه ولهذا يجوز ان نقول
هند انسان وهي اقبال وهذه جريح والمرأة كريم ابوها وقول غير مشتق والاعتبار
بالاصل لا بالعارض فلا يضر النقل الى المقول ولهذا اجاز التذكير في قوله تعالى
كانتارنقا واما مثل هذا حمار وهذه حمارة فضعيف (قوله مفرد) صفة للخبر قبل

وجه الضعف انه على تقدير العبد يكون المعرف الفرد واللائق بالتعريف ان يكون للماهية

وهو ظاهر على تقدير الجنس منه وجه الضعف ان حمارا يستوي فيه التذكير

والتأنيث فكان ينبغي ان يقال هذا حمار وهذا حمارا كذا في قوله فافهم منه

تطلق الكلمة في اللغة على الجملة المفيدة كقوله تعالى كلا انها كلمة هو قائمها اشارة
الى قوله رب ارجعون لعلني اعمل صالحا فيما تركت

الخبرية * على ما ذكره غير واحد من علماء العربية . والقضية هنا طبيعية * مستلزمة
لللكية * وعدم استعمالها في العلوم متقدم مسائلها لا مطلقا اذ استعمالها في المبادي كما هنا
كثير جدا * وقيل محصورة كلية وهو مبني على ان ال للاستغراق * وفيه ان المقام
لكونه مقام تعريف يقتضي الحكم على الطبيعة لا غير * واما ما يقال من ان الحق ان
لا قضية هنا مطلقا اذ لا بد فيها من الحكم وقد صرحوا ان لا حكم بين المَعْرِفِ
ومعرفة اذا الحكم فرع التصور ولا تصور ففيه غفلة عن مذهب ارباب العربية الفائلين بالحكم
وركون الى مذهب اهل الميزان وبسليم اتفاق المذهبين يجاب بالمساحة في الكلام
فتأمل (قوله تطلق الكلمة) والراد بها لفظها نظرا الى قوله في اللغة ومعناها نظرا
الى قوله في الاصطلاح ففي الكلام من قبيل الاستخدام * وهذا الاطلاق مجاز مرسل
من تسمية الشيء باسم جزئه كسمية القصيدة قافية * او استعارة مصرحة كانه شبه
الكلام من حيث ارتباط اجزائه بعضها ببعض بالكلمة واستعير له اسمها ثم حذف اوحقيقة
نوعية والجمهور على الاول (قوله على الجملة المفيدة) اي جنسها فتطلق على واحدة
ولا تطلق على الكلم الذي ليس بكلام وان وجدت العلاقة اذ لم يسمع * وقال بعض
بالاطلاق اعتمادا عليها * نعم المسموع المتفق عليه اطلاق الكلام على ما يعم الكلمة
والكلم كحديث البراء بن عازب امرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالسكوت
ونهانا عن الكلام كذا قاله بعض الاصوليين فتأمل (قوله كلا) لها استعمالات احدها
للردع والزرع كما هنا * وثانيها بمعنى حقا كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى * وثالثها
بمعنى اي كقوله تعالى كلا والقمر ورابعها بمعنى الا الاستفتاحية كآية الثانية ايضا على قول
والخصيص بالاول قول س وبالثاني الكسائي وبالثالث النظر وبالرابع ابي حاتم وهو اولى
لكثرة اطراده فان قول النظر لا يتأتى في الآية لانها لو كانت بمعنى نعم او اي لكانت

وفي الاصطلاح على القول المفرد والمراد بالقول اللفظ الدال

للوعد بالرجوع لانها بعد الطلب وهو فاسد ضرورة ندم امكانه وقول الكسائي لا يتأتى فيها ايضاً لانها لو كانت بمعنى حقاً لما كسرت همزة ان بعدها لانها لا تكسر بعد حقاً ولا بعد ما كان بمعناها على ما قيل * وقول س لا يتأتى في قوله تعالى كلا والقمر اذ ايس قبلها ما يصح رده والتعريف غير مقبول كذا قال المص * ورد بان الزمخشري جوز ان تكون ردعاً عن انكار ما بعدها وهو قوله تعالى لاحدى الكبر * واقول هذا ونحوه لا ينبغي الاولوية على ما لا يخفى وتام الكلام في هذا المقام يطلب من المطولات (قوله وفي الاصطلاح) اي اصطلاح النحويين واحتراز به على ما قيل عن اصطلاح المنطقيين فان الكلمة عندهم الفعل وحده * واهمل المص ذكر المعنى الحقيقي اللغوي لشبهة مساواته للمعنى الاصطلاحي (قوله والمراد بالقول) يفهم منه ان له اطلاقاً آخر غير مراد وهو كذلك فان القول يطلق ايضاً على المعنى المصدرى وعلى الرأي والاعتقاد نحو قال ابو حنيفة حل كذا (قوله اللفظ) اي ما من شأنه ان يلفظه الانسان من الحروف او ما في حكمه الذي هو وقوعه مسنداً اليه ومعطوفاً عليه مثلاً^١ فخرجت الحركات الاعرابية^٢ فلا يرد ما قاله الفاضل المحشي * وما يقال من ان فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز فغير وارد لان المراد به الملفوظ الاصطلاحي لا العرفي فيكون حقيقة اصطلاحية فيهما ولو اريد به العرفي معه لزم ذلك وليس فليس (قوله الدال) قال الفاضل المحشي كان الاولى ان يقول الموضوع لانه لا يلزم من دلالة اللفظ على معنى وضعه لانه يشمل ما دل مجازاً او التزاماً او تضمناً وليس واحد من الثلاثة مراداً لهم انتهى .

^١ مقابل هذا القول انه لبيان الواقع منه انما قلنا مثلاً ليدخل الابدال والتاكيد منه

^٢ لانها ليست حروفاً ولا في حكمها الذي هو وقوعه الخ نعم من اطلق الحكم بحيث يشمل الافادة ترد عليه الحركات الاعرابية لانها في حكم الحروف من حيث الافادة بل والدوال الاربع ايضاً ترد عليه على ان الورود عليه في حيز المنع كما حققه المولى عصام في شرح الوضعية منه

على معنى كرجل وفرس والمراد باللفظ الصوت

ونظر فيه بعض اجلة المعاصرين بان المراد من الدلالة الدلالة الوضعية فلا فرق بين قوله الدال وبين قوله الموضوع على انه يدخل ايضا فيه الجاز والالتزام والتضمن اذ اللفظ موضوع لمعناه المجازي بالوضع النوعي وكذا الالتزام والتضمن يدل عليه تقسيم الدلالة الوضعية لا مطلق الدلالة الى المطابقة والتضمن والالتزام على انه لا ضرر في دخولها هذا كلامه وهو على ما فيه^١ لا يدفع الاولوية نعم في كلام المحشى ما^٢ لا يخفى فتدبر^٣ (قوله على معنى) هو اما مفعول كما هو الظ من عنى يعني اذا قصد اى محل القصد . واما مصدر ميمي واما مخفف معنى بالتشديد اسم مفعول منه اى المقصود ذكر ذلك العلامة الجامي . فان قلت التعريف غير جامع لخروج المشترك عنه لان معنى نكرة في الاثبات فلا تتم . قلت اجيب بان الموضوع لمعنيين مثلاً يصدق عليه انه موضوع لمعنى فيدخل في التعريف فلا نقض (قوله والمراد باللفظ) انما قال والمراد لانه في الاصل مصدر بمعنى الرمي من الغم او مطلقا فنقل في عرف النحاة الى ما ذكر ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ (قوله الصوت) . اعلم ان الصوت يستعمل في معنيين . الاول المعنى المصدرى وهو فعل الصائت . والثاني المعنى الاسمي وهو الكيفية الحاصلة من الفعل وهو المراد هنا اذ الاول ليس بلفظ فلا يصح الحمل . ثم هو عرض من مقولة الكيف ان فسر بما تقدم وجوه ان فسر على ما ذكره غير واحد بالهواء المكيف بالكيفية المخصوصة والاول هو الشائع على السنتهم والمصرح

^١ وهو انا لا نسلم ان اللفظ موضوع لمعناه الالتزامى كيف ولو كان موضوعا له لم يكن التزاميا بل يكون معنى مطابقا نعم اللفظ دال على المعنى الالتزامى بتوسط الوضع لتمام ما وضع له على ما هو المشهور لدى الجمهور واين هذا من ذلك واين السمك من السمك منه^٢ وهو انا لا نسلم قوله وليس واحد من الثلاثة مراداهم منه^٣ وجه الامر بالتدبر ما اشرنا اليه في الحاشيتين السابقتين فافهم منه

المشتمل على بعض الحروف سواء دل على معنى

به في غالب كتبهم كذا أفيد^١ (قوله المشتمل) هذا الاشتمال من قبيل اشتمال الظرف على المظروف . فان قلت التعريف غير جامع لخروج واو العطف وهمزة الاستفهام ونحوها عنه فانها لفظ مع عدم اشتمالها اذ الشيء لا يشتمل على نفسه ضرورة مغايرة المشتمل للمشتمل عليه فالصواب تعريفه بالصوت المعتمد على قطع كما عرّفه به محققوا النحاة * قلت^٢ اجيب بان الصوت له جهتان جهة عموم وهي كونه مصوتا وجهة خصوص وهي كونه لفظا فالصوت مشتمل من جهة عموميه ومشتمل عليه من جهة خصوصيه وهذا القدر من المغايرة كاف فلا محذور . وبعض من يدعى الفضل اجاب بان الاشتمال على بعض الحروف مجاز عن وجوده عند النطق والعلاقة اللزوم فليتدبر^٣ (قوله الهجائية) نسبة للهجاء الذي هو تقطيع حروف الكلمة لبيان اسمها . وتسمى حروف المباني لا ابتداء الكلمة منها . واعلم ان الحروف الهجائية لا تتوقف معرفتها على معرفة اللفظ ولا على معرفة الكلمة بل هي بديهية كما ذكره بعض المحققين فلا يلزم الدور الصريح في الاول والمضمر في الثاني فتدبر^٤ . وسي الصوت المشتمل على ما ذكر لفظا لانه يحصل بسبب رمي الهواء من داخل الرئة الى خارجها فهو كما قاله الفخر الرازي من اطلاق اسم السبب على المسبب (قوله سواء) أي دلالة على معنى

^١ اعلم اني كلما ذكرت كذا أفيد او أفيد فرادي بالمفيد علامة عصره وفهامه معره شيخ الكل في الكل ومعدن الكشف والفراسة والنبل سيدي علاء الدين علي افندي ابن الشيخ الواصل والنحرير الكامل يوسف افندي الموصلي الحنفي رحمها الله تعالى امين منه .
^٢ اقول الاولى ان يجاب بمنع ذلك فان الحرف على ما في الشفا هيئة عارضة للصوت يتميز بها صوت عن صوت اخر مثله في الحدود والثقل تميزا في المسموع انتهى فيها متغايران فلا اشكال فليحفظ عبد الله ابن المؤلف . وجه الامر بالتدبر ان في هذا التوجيه ارتكاب مجاز وانت تعلم ما على مرتكبه في التعريف منه واجيب بان اهل هذا الفن يكتفون بدلالة اللالزام في التعاريف تسامحا فتدبر عبد الله^٣ . وجه الامر بالتدبر الاشارة الى الدقة والاحتياج الى معرفة الدور بقسميه والكلام في ذلك طويل وذكر مثل هذه المباحث للتشخيص والترين فلا تكن من المعترضين منه

كزيد او لم يدل كدiniz مقلوب زيد وقد تبين ان كل قول لفظ ولا يُعكس والمراد
بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وذلك

وعدمها مستوي في صحة اطلاق اللفظ عليه . فسواء في الاصل مصدر بمعنى الاستواء
(قوله كزيد) اي علما كما هو الظاهر او مصدرا من زاد يزيد او جمع تكسير لمذكر بمعنى
زائدون (قوله او لم يدل) اي على معنى بطريق الوضع له . وبهذا يستقيم التمثيل والا
فدiniz مقلوب زيد دال على حيوة اللفظ به من وراء جدار مثلا (قوله مقلوب زيد)
اراد به غير موضوع لشيء (قوله وقد) هي للتحقيق قيل او للتوقع (قوله تبين) اي
ظهر مما ذكرنا من اختصاص القول بالموضوع لمعنى وعدم اختصاص اللفظ به
(قوله لا ينعكس) اي عكسا لغويا وهو جعل الجزء الاول من الكلام ثانيا والثاني
اولا بدون تغيير شيء من كلية وجزئية فلا يقال كل لفظ قول لثلاث يلزم حمل المباني
على مبانيه كما لا يخفى على الناظر . واحترزنا بالتقييد عن العكس الاصطلاحي المشهور
فانه عبارة عن الجعل السابق الا انه يشترط فيه ما لم يشترط فيما سبق فان
عكس الكلية جزئية فيصحح ان يقال بعض اللفظ قول ويراد به الموضوع
(قوله والمراد بالمفرد) فيه اشارة الى ان المفرد غير هذا المعنى وهو كذلك فان له عندهم
اطلاقات غير ما ذكر فيطلق تارة على ما ليس مثني ولا مجموعا وذلك في باب ما خرج
عن الاصل . وتارة على ما ليس جملة ولا شبهها وذلك في باب المبتدا والخبر . وتارة
على ما ليس مضافا ولا شبيها به وذلك في بابي المنادى ولا النافية للجنس وبيان
النسب بين هذه المعاني مع طوله لا يتعلق به غرض هنا كما لا يخفى (قوله بالمفرد)
اي المتقدم في التقسيم (قوله ما لا يدل جزؤه) اي حال الجزئية فعبد الله هلم كلمة
واحدة فان قيل الكلمة الواحدة يلزم ان تكون معرفة باعراب واحد وعبد الله معرب
باعرابين فلا يكون كلمة لا تنفآء المزوم بانفآء اللازم . قلت هو باعتبار معناه العلمي
بدون ملاحظة بدو الخ منه وقد ذكرت ذلك في بعض تعليقاتي على حواشي السيد على شرح الشمية منه

نحو زيد فإن اجزاءه وهي الزاي والياء والدال اذا افردت لا تدخل على شيء مما يدل هو عليه بخلاف قولك

كلمة واحدة معربة باعراب واحد وهو اعراب الجزء الاول . وتعين الاول لذلك لان الثاني لما كان مشغولاً بالاعراب المحكي وهو اعراب المضاف اليه والاول فارغاً ليكون التركيب الاضافي سبباً لاعراب المضاف اليه لا المضاف اظهر فيه اعرابه كما اظهر اعراب ما بعد غير في الاستثناء في غير فلا يكون فيه اعرابان باعتبار معناه العلمي واللازم وحدة الاعراب باعتبار افراد المعنى فلا يضر تعدده باعتبارين قاله الفضل نحر الدين في العالية شرح الكافية . لكن صرح المحصي بخلافه وجعل هذا مذهب المناطقه وتبع في ذلك العضد وابن الحاجب والمسئلة طويلة الذيل فلتحور (قوله نحو زيد) اي اذا كان علماً كما هو المتبادر . اما اذا كان اسم فاعل او مصدرأ نائباً مناب الفعل وقلنا باستتار الضمير فيه فانه حـ يكون مركباً كما لا يخفى (قوله جزئه) قيل اي المسموع واحترزوا به عن غير المسموع كاليئة في الفعل فانها تدل على احد الازمنة الثلاثة وهو احد اجزاء معناه والمادة تدل على جزء آخر وهو الحدث فلولم يقيد يلزم التركيب ولا قائل به فليتأمل^(١) (قوله وهي الزاء الخ) اي مسمياتها كما يقتضيه قاعدة الحكم على اللفظ وبه حكم على معناه او به الاقرينة (قوله لا تدل على شيء مما يدل هو عليه) فانه يدل على الحيوان الناطق المتشخص وزه مثلاً لا يدل على شيء من ذلك . نعم يدل في بعض الاصطلاحات على اعداد مخصوصة ولسنا بصدد هذا الكلام في الدلالة باعتبار وضع اللغة كما صرح به غير واحد من الائمة (قوله بخلاف قولك) حال من نحو زيد . والاولى بخلاف نحو قولك

(١) يمكن ان يكون وجه الامر بالتأمل الاشارة الى ما قيل ان في التقييد بالمسموع تحلاً ولا يشعر به الحد فيفسد فينبغي المصير الى احد الامرين اما التصريح بهذا القيد واما القول بمنع كون الهيئة جزءاً من اللفظ بل هي عرض عليه فافهم منه

غلام زيد فان كلاً من جزئيه وهما الغلام وزيد دال على جزء معناه فهذا يسمى مركباً لا مفرداً فان قلت لم لا اشترطت في الكلمة الوضع كما اشترطه من قال الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد قلت

(قوله غلام زيد) اي غير علم فتذكر (قوله فان كلاً من جزئيه) تعليل للخالفه وبيان لما . والمراد من الجزء القريب كما يشعر بذلك قوله وهما الغلام وزيد . فلا يرد ان جزئيه وهو غة مثلاً لا يدل على جزء المعنى ايضاً وهو ظ (قوله لا مفرداً) زيادة ايضاح للمطلوب (قوله فان قلت) قيل السؤال ان كان قوياً صدر بوقائل ان يقول او ولك ان نقول او وقد يقال . وان كان متوسطاً صدر بفان قلت او فان سئلت وان كان ضعيفاً صدر بفان قيل اولا يقال انتهى . واقول الحكم اغلبي لا كلي اذ قد ينعكس كما لا يخفى على المتنبع فتدبر ^(١) (قوله الوضع) هو ^(٢) تخصيص اللفظ ليدل على معنى عند اطلاقه وتخيله . وهو اما لغوي او شرعي او عرفي او اصطلاحي وله تقسيم آخر يطلب كتمام الكلام على الوضع من محله . فان قلت ظاهر التعريف لا يشمل الحروف لانها حيث اطلقت لا يفهم معناها بل لا بد من ضم ضمنية فيلزم ان لا تكون موضوعة فلا تكون كلمة وفساده ظ . اجيب بان المراد عند اطلاقه اطلاقاً صحيحاً واطلاق الحروف بلا ضمنية غير صحيح . وقال العلامة الجامي روح الله تعالى روحه ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد انتهى (قوله من قال) قيل الظ انه اراد به العلامة عثمان ابن الحجاب فانه عبر بذلك في الكافية وله في ذلك متابعون (قوله قلت الخ) قال المحشي يرد عليه انه اكتفى في التعريف بدلالة الالتزام وهي مجبورة في التعريف فالاولى ما قاله ابن الحجاب . واقول هذا كلام نشاء من ضعف النظر

(١) وجه التدبر انه يمكن ان يكون مراد القائل ذلك او ان مراده بقوله صدر في المواضع الثلاثة انه ينبغي ان يصدر بذلك منه ^(٢) اي وضع اللفظ منه

انما احتاجوا الى ذلك لآخذهم اللفظ جنساً للكلمة واللفظ ينقسم الى موضوع ومهمل
 فاحتاجوا الى الاحتراز عن المهمل بذكر الوضع ولما اخذت القول جنساً للكلمة وهو خاص
 بالموضوع اغناني ذلك عن اشتراط الوضع فان قلت فلم عدلت عن اللفظ الى القول قلت
 لان اللفظ جنسٌ بعيد لانطلاقه على المهمل والمستعمل كما ذكرنا

في المعنى الموضوع لفظ القول بازائه (قوله انما احتاجوا) الضمير راجع الى مَنْ في قوله
 من قال وفي الكلام استعمال مَنْ بالافراد والجمع (قوله واللفظ) اي جنسه وهذا سبب
 العدول عن الضمير تأمل (قوله ومهمل عطف على موضوع وهو مقابل له لانه الذي
 لم يوضع ويقابل المستعمل ايضاً ان قلنا بمساواته للموضوع بارادة الاستعمال ولو بالقوة
 وكأن العدول عن الموضوع الى المستعمل فيما ياتي آنفاً اشارة الى المساوات فلا تَعْفُل
 (قوله ولما اخذت القول جنساً للكلمة الخ) لا يقال القول اسم فيكون قسماً من الكلمة
 موقوفاً معرفته على معرفتها فلو كان جنساً لما توقف معرفتها على معرفته فيلزم الدور
 المحال . لانا نقول القول جنس لها من حيث شمول معناه لها ولغيرها ونوع منها من
 حيث انه كلمة مخصوصة فلا يلزم الدور لاختلاف جهتي المتوقف (قوله لان اللفظ
 جنس بعيد) قيل المراد بالبعد والقرب ههنا كثرة الافراد وقلتها فافهم^(١) (قوله لانطلاقه)
 اي لاطلاقه والتعبير به اولى لان باب الاتفعال لا يبنى الا مما فيه علاج ولا علاج
 هنا (قوله والقول جنس) اي كالجنس اذ هم يتحاشون من اطلاق الجنس في الماهيات
 الاعتبارية فلا بد في اطلاقه من ان يكون تحت ماهيات متحققة في الخارج وقد
 ذكر ان الكلمة من الماهيات الاعتبارية واخذ القول في تعريفها لا يحققها لانه ايضاً
 اعتباري لآخذ الوضع الاعتباري المتوقف على المتسبين في تعريفه والمركب من
 الاعتباري وغيره اعتباري كذا قالوا . ولعله اصطلاح ميزاني لا يلتفت اليه ارباب

^(١) وجه الفهم هو ان الداعي لهذا القائل على العدول عن تفسير اهل الميزان الى هذا التغير لعله
 صعوبة فهمه على افهام المتبدلين منه

والقول جنسٌ قريبٌ لاختصاصه بالمستعمل واستعمال الاجناس البعيدة في الحدود
معيبٌ عند اهل النظر * ص وهي

العربية وظ اطلاقاتهم يؤذن بذلك والله تعالى اعلم (قوله جنس قريب) قيل لكن
يرد عليه ان القول مشترك كما تقدم واستعمال المشترك في الحد معيب . واجيب
بان القول وان كان مشتركاً في نفس الامر الا انه نظراً لاستعمال التحويين كغير
المشترك هذا واقول قلما يسلم تعريف عن استعمال مشترك او مجاز ايضاً كما يفهمه كلام
العلامة السبكي فكانهم يتساهلون في امثال ذلك . وهذا اولي في الجواب مما ذكره
الحبيب لانه على تقدير تمامه انما يتم في القول وتبقى صفته ^(١١) والتكلف تعسف مستغنى
عنه فاندفع ما لبعض الناظرين في هذا المقام من الخطب التام (قوله الاجناس) اي
اللغوية (قوله في الحدود) اي التعاريف مطلقاً لا التعريف بالذاتيات كما هو مصطلح
اهل الميزان (قوله معيب) قال المحشي ان اراد انه فاسد فهو غير صحيح لانهم جوزوا
التعريف بالاعم . وان اراد ان الاولى بخلافه فهو لا يضر في المقصود انتهى . واقول
يمكن ان يختار الشق الاول قوله غير صحيح لانهم جوزوا الخ قلنا المعتمد عدم جواز
التعريف بالاعم اذا كان المراد كشف حقيقة المحدود او تمييزه عن جميع ما عداه كما
هنا وعليه المحققون . وقد يختار الشق الثاني وقوله فهو لا يضر في المقصود ممنوع
كيف وقد قال امام الحرمين وذووا البصائر لا يردعون مقاصد الحدود الا في
عبارات هي قوالب لها تبلغ الغرض من غير قصور ولا ازدياد يفهمها مبتدون
ويحسنها المنتهون ولا شك ان ابقاء العام على عمومته تقصير وتخصيصه بالقيود زيادة
مستغنى عنها وللمعرف مخلص منها كذا افيد فليفهم (قوله عند اهل النظر) اراد بهم
المنطقيين والنظر ترتيب امور معلومة للتأدي الى مجهول تصوري او تصديقي . والقول
بان اهل النظر هنا هم المتكلمون لا ينظر اليه كالقول بانهم اهل الاداب (قوله وهي)

(١١) اي مفرد فانه مشترك ايضاً كما قدمنا منه

اسم وفعل وحرف * ش لما ذكرت حد الكلمة بينت انها جنس تحتها ثلاثة انواع الاسم والفعل والحرف والدليل على انحصار انواعها في هذه الثلاثة الاستقراء فان علماء

الضمير عائد الى لفظ الكلمة وباعتبار معناها تنقسم الى الثلاثة المذكورة اذ التقسيم ضم قيود متباينة او مخالفة الى مفهوم ليحصل من ضم كل قيد قسم مبين او مخالف للاخر . فاندفع ما قيل ان الضمير ان عاد للفظ الكلمة وردد ان لنظها لا يكون الا اسما فيلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره او الى معناها وردد انه ليس بموثن هذا . بقي ان الاولى ان يقول وهو بدل وهي لما ذكروا ان الضمير اذا كان مرجعه موثناً وخبره مذكراً او بالعكس فمراعاة الخبر احسن . اللهم الا ان يقال ذاك مذهب غيره وليس من مستحسناته فتأمل ^(١) (قوله اسم الخ) هو وما بعده خبر عن الضمير والعطف سابق على الخبرية . وجعله بدلا من خبر محذوف هو ثلاثة ليس بالجيد كما لا يخفى (قوله حد الكلمة) اي تعريفها بذاتياتها كما هو مصطلح اهل الميزان او تعريفها الجامع المانع مطلقاً كما هو المشهور عند ارباب العربية (قوله على انحصار انواعها) اي الدال عليه التقسيم (قوله الاستقراء) هو لغة على ما قيل تتبع القرى . واصطلاحها تصفح الجزئيات لاثبات حكم كلي ومفاده الظن ان تصفح بعض الجزئيات كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان والفرس والبقر والابل كذلك . وذلك لما نسمعه في التماسيح من انه يحرك فكه الاعلى عنده والجزم ان تصفحت باسرها وانما يكون اذا كانت مضبوطة كما نقول كل عنصر متميز لان الارض والماء والهواء والنار كذلك وهذا النوع عندهم في حكم القياس ولهذا يحولونه الى صورته كما يقال في هذا المثال كل العناصر هذه الاربعة وكل هذه الاربعة متميز فكل العناصر متميز . ويسمى الاول استقراء ناقصاً والثاني تاماً . وما

(١) اي في الترجيح والاستحسان منه

هذا الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا الا ثلاثة انواع فلو كان ثم نوع رابع لعثروا على شئ منه * ص فاما الاسم فيعرف بال كالرجل وبالتنوين كرجل وبالحديث عنه كتاء ضربت * ش لما بينت ما انحصرت فيه انواع الكلمة الثلاثة شرعت في بيان ما يتميز به كل واحد منها عن قسميه لتتم فائدة ما ذكرته فذكرت ان للاسم ثلاث علامات علامة من اوله وهي

نحن فيه من الاول على ما قيل تدبر (قوله هذا الفن) اي العلم والاشارة للتعظيم كقولهم هذا الامير يأمر بكذا كذا قيل وفيه بعد (قوله فلو كان ثم) اي وجد هناك اي في كلامهم (قوله لعثروا) اي لظفروا به واطلعوا عليه . وفيه انه لا يلزم من عدم الوجدان عدم الوجود . واجب بان الملازمة باعتبار العادة الاغلبية فافهم (قوله فاما الاسم) الفاء فصيحة اي اذا اردت معرفة كل من هذه الاقسام الثلاثة فقول اما الخ (قوله فيعرف بال) قدمها لدخولها على الاول . واعقبها بالتنوين لدخوله على الآخر وثلت بالاسناد لاتصاف الاسم بمجموعه به (قوله وبالحديث عنه) الضمير راجع الى الاسم باعتبار انه كلمة او لا يحتاج الى مرجع كما قيل في المفعول به . ولا يصح رجوعه الى الاسم من حيث انه اسم لثلا يلزم الدور لان معرفة الاسناد ح تنوقف على معرفة الاسم ومعرفة الاسم موقوفة على معرفة الاسناد كما لا يخفى (قوله لتتم فائدة ما ذكرته) لان في ذكر الاقسام مجردة عن التعريف وان كان فيه فائدة في الجملة الا انها غير تامة وانما تتم بذكر التعريف هذا ما يفهمه ظ العبارة . وظ كلام المحشي نفي الفائدة مطلقاً عن التقسيم المجرد حيث كتب على قوله لتتم الخ ما نصه لان الشخص اذا قسم الشئ الى اقسام ولم يذكر ما يميز تلك الاقسام لم يكن تقسيمه مفيداً انتهى وهو مخالف لظاهر كلام الش اللهم الا ان يحمل على نفي الكمال قوله من جهة اوله وهي الالف واللام التعبير بال كما في المتن اولى من هذا التعبير لما ذكر وامن ان الكلمة اذا كانت على حرف واحد يعبر عنها باسمها فيقال في نحو مررت بزيد التاء فاعل والباء حرف جر

الالف واللام كالفرس والغلام وعلامة من آخره وهي التنوين

ولا يقال ت ولا ب . وان كانت على حرفين او أكثر يعبر عنها بلفظها فيقال في نحو هل قام زيد هل حرف استفهام وقام فعل ماضٍ ولا يقال الهاء واللام ولا القاف والالف والميم . وما نحن فيه من هذا القليل وهو ظ . لكن قيل ان التعبير باداة التعريف اولى منها لشموله الهمزة وحدها على قول من يراها انها المعرفة . واللام ايضاً كذلك وام عند طي . والندا على ما ذكره جمع . وال لا تشتمل ذلك . ويمكن ان يجاب بان ال ايضاً شاملة للاولين لانه لم يصف التعريف لمجموعها ولا لجزئها . وبان العلامة في الحقيقة صيغة الدخول وكل ما تدخله ام تدخله ال . وبان المعرفة عند الندا بمعنى طلب الاقبال لاحرف الندا كما نص عليه في الاوضح وعليه غير واحد من المحققين ايضاً والندا بهذا المعنى لا يصدق عليه انه اداة لانها انما تطلق في استعمالهم على الاموز اللفظية دون المعنوية فليتأمل^(١) (قوله وهي الالف واللام) المراد ال باقسامها من المعرفة كالرجل والموصولة كالضارب زيداً الان . والزائدة كاليزيد . واللامحة للاصل كالحسن . الا الاستفهامية فليست علامة للاسم لدخولها الفعل الماضي في قولهم ال فعلت بمعنى هل فعلت وهذا في غاية القلة ولا يبعد ان يراد بال المعرفة لانها الفرد الكامل حتى قال ابن ابي الربيع في شرح الايضاح متى اطلقت ال يراد بها المعرفة واذا اريد غيرها قيد واختصت به لافادتها التعريف ورفع الابهام وانما يقبل ذلك الاسم لاستقلاله وضعاً بتمام معناه دون غيره . واما اختصاص الاقسام الباقية فقيل لمشابهتها ال المعرفة فتأمل فيه (قوله كالفرس والغلام) مثال للعاقل وغير العاقل فالاول للثاني والثاني للاول (قوله وعلامة من آخره) اي من جهة آخره (قوله وهي التنوين) هو في اصل اللغة التصويت يقال نَوَّن الطائر اذا صوت به على ذلك بعض المحققين . وله اصل آخر ايضاً لكن اختلف فيه . فقيل هو ادخال نون مطلقاً وهو

(١) يجوز ان يكون وجه الامر بالتأمل ان ما ذكر لا بدفع الاولوية منه

وهو نون ساكنة زائدة للحق الآخر

ظاهر كلام التصريح . وقيل ادخال النون المذكورة وهو ظ كلام المحصي في حواشيه على شرح الفا كهي وكلام التصريح اشهر . ولا يبعد ان يكون ما ذكره المحصي معنى ثالثه كذا افيد (قوله وهو نون الخ) اي باعتبار نقله لا باعتبار اصله فاندفع ما في نتائج الفكر من ان تصحيح العبارة ان يقال التنوين الحاق الاسم نوناً ساكنة لان التنوين مصدر نونت الحرف اي الحقته نوناً كما ان التنعيل مصدر نعلت الرجل اذا جعلت لها نعلًا وليس التنعيل هو النعل وكذلك التنوين ليس هو النون بمجرد هذا ووجه الاندفاع ظ . وانما اختصت هذه النون بالاسم حتى جعلت علامة له لانها لمان لا توجد الا في الاسم كما يظهر لك عن قريب ان شاء الله تعالى (قوله نون) وكان نوناً لانها شبه الحزوف بحروف العلة الموضوعة لاداء مثل هذه المعاني لكنهم المالم يمكن الحاقها للثقل في الواو وللالتباس بالمقصود والمقصود في الياء والالف اتي باشبه الحروف لها وهو النون مراعاة لحقها في الجملة (قوله ساكنة) اي اصاله فلا يضر تحريكها لعارض النقاء الساكنين كما في محظوراً^(١) انظر . وكانت ساكنة لان السكون هو الاصل والمقصود من التنوين حاصل به فيكون التجريك ضائعاً مع ما فيه من الثقل (قوله زائدة) اي ليست من نفس الكلمة لانها لا احتياج اليها لان فيها منافع شتى وكانت زائدة لدلتها على امر زائد (قوله تلحق الآخر) ذكر الآخر للتوضيح والا فالحق لا يكون الا له ففي الكلام تجريد . والمراد بالآخر اعم من ان يكون حقيقة كآخر زيد او حكماً كآخر يد . واخصت بالآخر لانها لكلمة المعنوي فاللائق به ان يكون بعد كماله اللفظي . قيل وهذا باعتبار الغالب والا فقد تدخل على الاول نحو شربت ماء . واجاب الش طاب ثراه في حواشيه على التوضيح بان التنوين لحق الالف وهو اخر ثم حذف للنقاء الساكنين . واعترض باننا لانسلم ان التنوين لحق الالف

(١) في قوله تعالى وما كان عطاء ربك محظوراً انظر الآية منه

لفظاً لا خطأً لغير توکید نحو زيد

وانما لحق الهمزة وهي لا تحذف لالتقاء الساكنين لانها متحركة . وانتصر له بعضهم بان
الهمزة مع التنوين حذفاً والحق به تنوين آخر فالتقى مع الالف فحذفت . ولا يخفى
انه تكلف . وعليه فاعرابه تقديرى على الهمزة المحذوفة كما لا يخفى . وقد اجاب
بعض المحققين عن المثال بان الميم كما هي اول باعتبار عدم تقدم شيء عليها آخر باعتبار
عدم تأخر شيء عنها وبهذا الاعتبار لحقها التنوين . وهو خال عما ورد على الشارح
فليحفظ (قوله لفظاً) اي الالعارض كالتخفيف فمحذف كزيد بن عمر وبمحذف تنوين
زيد (قوله لا خطأً) اتى به بعد قوله لفظاً لان التنوين في اللغة لا يتأفیه الوجود في
الخط . ولم يقيد قوله لفظاً بقوله فقط فاحتاج الى اخراج الثبوت في الخط فصرح
بقوله لا خطأً . والمراد بالخط على ما ذكره الشهاب القاسمي في حواشي التوضيح
ان بصورتها لا او بعوضها من الالف ايضاً والا لم يحتج الى لغير توکید
لاخراج نحو لنسفعاً على تقدير رسمها بالالف لوقوعها بعد الفتحة ومن عم لم يحتج الى
ذلك ولا يرد عليه زيداً في الوقف حيث تكتب بعوضها لان السقوط خطأ يكفي
في بعض الاحوال كحالة الرفع والجر (قوله لغير توکید) اخرج به نحو لنسفعاً على
ما سلف . وبساكنة وكذا بقيد عدم الخط النون الاولى في نحو ضيفن للطفيلي
لانها زائدة لللاحق يجمعف ولكنها متحركة وصلاً ثابتة خطأ . وكذا بقيد عدم الخط
ايضاً النون في نحو انكسرو بقوله لا خطأ النون اللاحقة للنفواي كما في نحو اقل اللوم
عاذل والعتابن كذا قالوا . وقال السيف الحنفي هذه كلها تخرج بقيد لا خطأ فلا
حاجة في اخراجها لقيد آخر . ثم قال والحق ان القيود المذكورة لبيان الواقع لا
للاحتراز ويكفي في تعريفه نون ثبت لفظاً لا خطأً هذا ولا تفعل عما سلف (قوله
نحو زيد) مثال لتوين النكين وهو لقب للملاحق لبعض الاسماء العربية للدلالة
على تمكنها في الاسمية بحيث لم تشبه الحرف فتبنى ولا الفعل فتمتنع من الصرف

ورجل وصه ومسلّمات

(قوله ورجل) مثال لتتوين التمكن ايضاً . وذهب بعضهم الى انه تتوين تنكير . قال ابن الحاجب والذي يدل على ان تتوين نحو رجل للتمكن لا التنكير بقائه بعد النقل . واورد عليه نحوه اذا سمي به فانه يبقى على حاله . واجاب في اماليه بانه لا يخلو اما ان يسمى بصه المعرفة او النكرة . فان كان الاول صار علماً ولا يرد ح . وان كان الثاني فلا يخ . اما ان تحكيه او لا . فان حكيمته اتيت بالتتوين محكياً وهو على كسرة فتقول هذا صه ورأيت صه ومررت بصه كما لو سميت بسيدويه منونا فانك تحكيه بهذا التتوين وهو تتوين تنكير . وان لم تحكه عاملته معاملة اسم على حرفين واعربته ودخل عليه تتوين التمكن ما لم يكن فيه علتان والا احتمل ان يجري مجرى هند لحقته وان يقال هو مصروف لا غير لانه اخف من باب هند . هذا . وقال الدنوشري ويمكن ان يقال تتوين نحو رجل قبل العلمية للتنكير فقط وبعدها يخلفه التمكن . وقال الرضي وانا لا ارى منعاً من ان يكون تتوين واحد للتمكن والتنكير معاً ورب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فتقول التتوين في رجل يفيد التنكير ايضاً فاذا سميت به تمحض للتمكن انتهى وهو عندي من الحسن بمكان ممكن (قوله وصه) مثال لتتوين التنكير وهو اللاحق لبعض المبنيات للدلالة على التنكير فانون منها كان نكرة وما لم ينون كان معرفة . وهو قياسي في باب العلم المختوم بويه وسماعي في باب اسم الفعل المختوم بالهاء وغيرها وفي اسم الصوت كذا قالوا ومن قال بان تتوين نحو رجل للتنكير عرفه بما يدخل على ما ليس بنكرة فيصير نكرة سواء كان قبل دخول التتوين معرفة كالصوت واسم الفعل او غير معرفة كما انه ليس بنكرة كاسماء الاجناس كذا في التوشيح . وفيه اثبات الوسطة بين النكرة والمعرفة وهو مذهب بعض النحويين فلا تغفل (قوله مسلّمات) مثال لتتوين المقابلة وهو اللاحق لما جمع بالف وتاء مزيدتين جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم

وحينئذ فهذه وما اشبهها اسما بدليل وجود التنوين في آخرها

اي قائم مقامها في الدلالة على تمام الاسم كما ان النون قائمة مقام تنوين الواحد في ذلك قاله الرضي . وهو اولى في توجيه المقابلة مما ذكره شارح الباب في توجيهها بان جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفي المؤنث لم يزد الا حرف واحد لان التاء موجودة في مفردة فزيد التنوين فيه ليوازي النون في جمع المذكر السالم كما ان الحركة في مسلمات موازية لحرف العلة في مسلمين . اذ يرد عليه كما قال الازهري ان التاء التي في المفرد ليست هي التاء التي في الجمع بل غيرها . ولو^(١) سلم فهذا الجمع لا يختص بما في مفردة التاء لفظا بل يكون فيه وفيما فيه التاء تقديرا بل وفيما يكون لمذكر كاصطبلات هذا . ثم ما ذكرنا من ان تنوين نحو مسلمات للمقابلة هو ما ذكره الجمهور . وهو المشهور . وقال الربيعي للتمكين . وبعضهم للتشكيل . وبعضهم للتعويض عن الفتحة نصبا . ويرد الاول بثبوته^(٢) مع ما فيه فرعتان كمرفات علما . والثاني ثبوته مع المعربات والثالث ان الكسرة قد عوضت^(٣) عنها كذا قيل ولا يخفى ما في بعض الردود من النظر^(٤) فليست^(٥) (قوله وحينئذ) مثال لتنوين العوض وهو اللاحق لاذ عوضا عما تضاف اليه جملة او اكثر فاصل حينئذ مثلا حين اذ كان كذا فحذفت الجملة ايجازا وتحسينا وجيء بالتنوين عوضا فالتقى ساكنان ذال اذ والتنوين فكسر الذال على الاصل وليست الكسرة للاعراب خلافا للاخفش فالتنوين عنده للتمكين اذ العرب قالوا يومئذاً بفتح الذال منونا ولو كان معربا لم يجوز فتحه لانه مضاف اليه فدل ذلك على انه مني لكن تارة يكسر على الاصل وتارة يفتح لتخفة هذا . فان قلت كيف صحت الاضافة في حينئذ مع ان حين واذا كل منهما

(١) يمكنه ان يدعي ان ذلك من باب حُرْد الباب . ابنه^(٢) فيه انه قد يحذف . منه^(٣) فيه ان الكسرة وان عوضت الا انه قد حصل ومن فجر بهذا التعويض ايضا . منه^(٤) اشد اشرنا الى ذلك في التليقين وهو وجه التدبير . منه

وعلاوة معنوية وهي الحديث عنه كقام زيد فزيد اسم لانك قد حدثت عنه بالقيام
وهذه العلامة انفع العلامات المذكورة للاسم

بمعنى الزمان . قلت هذا عند ابن مالك من اضافة احد المترادين الى الاخر وهي جائزة عنده
وعند الجمهور من اضافة الاعم الى الاخص كشجراً والكذلك لان اذ تخصصت بالاضافة
الى ما بعد هاء فلا محذور . فان قلت هل يعوض التنوين عن مفرد وعن حرف كما يعوض عن
جملة قلت قد ذكر ذلك بعض النحويين ومثلو له بنحو كل وبعض ويجوار وغواش . وكأن المص
لا يقول به ولا يرتضيه يشير الى ذلك سكوتة لكن صرح بالثاني في التوضيح فتدبر . فان قلت
هذه الاقسام التي ذكرها للتنوين لا تعرف الا بعد معرفة الاسم فجعلها علامة الاسم دوري .
قلت المجعول علامة هو مطلق التنوين الذي يعرف بمجرد ثبوته لفظاً لا خطأ . او ان التعريف
لفظي يخاطب به من عرف تلك الاسماء ولو بالتوقيف . فان قلت نراهم يذكرون
للتنوين اقساماً غير هذه كتنبوين الضرورة والشاذ والحكاية والترنم والغالي فما الحكمة
في الاختصار على ما ذكر . قلت الحكمة فيه الاشارة الى ان هذه هي المعتبرة والباقية
بعضها راجعة اليها كالثلاثة الاولى فانها على ما قيل ترجع لتنوين التمكن والبعض
الاخر ليس بتنوين حقيقة لثبوته خطأ فلذا تركها . ثم اعلم ان اشرف الاقسام المذكورة
تنوين التمكن حتى قال ابن ابي الربيع انه المتبادر من لفظ التنوين واذا اريد غيره
قيد . ويليه التنكير حتى قال ابن الحاجب في شرح منظومته الوافية ما نصه ونعني
بالتنوين التمكن والتنكير . ويليهما العوض حتى قال صاحب الباب التنوين الخاص بالاسم
ثلاثة التمكن والتنكير والعوض . واسقط المقابلة . ويليهما المقابلة وهو ظ . وبما قررناه
يعلم ما في كلام الش من تقديم مثال المقابلة على العوض اذ كان الاولى العكس لتتم الاشارة
الى ما ذكرنا (قوله وعلامة معنوية) قيل فيها خفاء على المبني فالاولى تركها
والاختصار على العلامة اللفظية . واقول الامر في ذلك سهل (قوله انفع العلامات
المذكورة للاسم) اراد المذكورة هنا فح لا ورود لقول الفاضل الخطابي ما نصه وانظ

وبها استدل على اسمية التاء في ضربت الا ترى انها لا تقبل ال ولا يلحقها التنوين ولا غيرها من العلامات التي تذكر للاسم سوى الحديث عنها فقط (ص) وهو ضربان معرب وهو ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة كزيد

ان وجه انفعيتها كونه استدل بها فقط على اسمية التاء دون غيرها من العلامات واذا كان كذا فالندا ايضاً استدل به على اسمية مكرمان ونحوه ولا يقبل من العلامات غيره فتأمل انتهى على انا نقول يمكن ان يراد بالحديث عنه الحديث عنه ولو^(١) معنى والمزادى كذلك الا ترى ان معنى يازيد عندهم ادعو زيدا وما له زيد مدعوي . او نقول المراد بالحديث عنه صحة الحديث ونحو مكرمان يصح الحديث عنه غاية الامر انه التزم ندائه وذلك لا يضرنا ولعل امره بالتأمل لذلك كذا افيد فليفهم (قوله وبها استدل) الاولى اذ بها استدل ليكون تعليلاً للانفعية . وربما يقال صنيع الش اولى اذ فيه اشارة الى ان الانفعية في غاية الظهور فلا تحتاج الى برهان الا ان فيه بعداً كما لا يخفى (قوله فقط) اي فحسب ولم تسمع منهم الامترونة بالفاء وهي زائدة لازمة وكذا في قولهم فحسب قاله الش في حواشي التسهيل . وفي المطول ان قط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثير اما تصدر بالفاء تزييناً للفظ وكأنه جزاء شرط محذوف وفي كتاب المسائل لابن السيد وانما صلحت الفاء في هذه لان معنى اخذت درهما فقط اخذت درهما فاكثفت به انتهى ومنه يعلم انها عاطفة ومن المطول انها فصيحة ولكل وجهة (قوله وهو ضربان) قال المحصي الضرب والنوع والعنف بمعنى

(١) بقي ههنا شيان الاول ان الاسم يعرف بالاستناد اليه ولو باعتبار معناه فقط فلا يرد علينا نحو قط في نحو ما فعلته قط فانه لا يقبل شيئاً مما ذكر لانا نقول انه يقبل الاستناد بالمعنى الذي ذكرناه فمعنى المثال الزمان المتقدم ما فعلته فيه الثاني ان المراد بالحديث عنه عند الجمهور الاستناد المعنوي كما مر واللفظي كمن حرفان وخصه في التسهيل بالاول والكلام في ذلك عريض لا يسعه المقام . منه

ومبني وهو بخلافه كهؤلاء في لزوم الكسر وكذلك حذام وامس في لغة الحجازيين
وكاحد عشر واخواته في لزوم الفتح وكقبل وبعد واخواتها في لزوم الضم اذا حذف
المضاف اليه ونوى معناه وكمن وكمن في لزوم السكون وهو اصل البناء (ش) لما فرغ
من تعريف الاسم

اي ما كان اخص من الشيء ومندرجاً تحته وهكذا قال غير واحد من علماء العربية .
وكانه اصطلاح نظم والا فقد ذكر سيد المحققين ان الاصناف الافراد المختلفة
بالعرضيات كالزنجي والرومي . والانواع الافراد المختلفة بالذاتيات كالانسان والفرس .
والضروب الافراد المختلفة مطلقاً . فهي اعم منها فليحفظ . واراد بقوله ضربان ذو
ضربين وهو خبر عن هو فلا يرد ان ضربان مثني فلا يصح ان يكون خبراً عن المفرد
اذ التطابق لا بد منه كذا قرره لي الوالد سلمه الله تعالى حال قرائتي عليه . وانا ختي
مطايبا التحصيل بين يديه . واجيب ايضاً بان هو راجع الى الاسم والمراد به ماصدقه وهو
صادق بالمتنى وغيره انتهى وما قرره الوالد اظهر للولد كما لا يخفى على احد . ثم ان هذا التقسيم
من تقسيم الشيء الى ما هو اخص منه كما في الفواكه الجنية . وقال العلامة فخر الدين
في شرح الكافية وهذا تقسيم الاسم الى اخص منه من وجه لان الاسم اعم من ان يكون
معرباً او مبنيّاً والمعرب اعم من ان يكون اسماً او فعلاً مضارعاً وكذا المبني اعم من
ان يكون اسماً او فعلاً ماضياً انتهى . وفيه غفلة عما شاع وذاع . وملاء الاسماع
والبقاع . حتى صار معلوماً عند الخاص والعام . من ان المقسم ملاحظ في الاقسام .
فح لا عموم في المعرب والمبني كما لا يخفى على ذوي الافهام (قوله ومبني) اصله مبني
اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وادغمت الياء في
الياء (قوله بخلافه) الاولى خلافه والمراد بالخالفه الخالفة التامة وهي ما تقتضي عدم
الاجتماع والارتفاع بقرينة التقسيم لان تنافي الاقسام وعدم اجتماعها هو الاصل

بذكر شيء من علاماته عقب ذلك ببيان انقسامه الى معرب ومبني وقدمت المعرب
لانه الاصل واخرت المبني لانه الفرع

في التقسيم فلا يرد عليه ان الخلافين قد يجتمعان فالاولى التعبير بضده او نقيضه على
ان التعبير بذلك لا يخفى عن شيء فافهم (قوله بذكر شيء) متعلق بتعريف و اضافته
الى شيء من اضافة المصدر الى مفعوله اي بذكر شيء شيئاً وفيه اشارة الى انه لم يذكر
جميع علاماته وهو كذلك اذ جملته اتباعت نيفاً وعشرين على ما ذكره بعضهم منها ما ذكرها
المص ومنها الجر وكونه مضافاً وكونه مضافاً اليه وكونه فاعلاً ومفعولاً وموصوفاً وذا
حال وتمييزاً ومثنى ومجموعاً ومنادى ومضغراً ومكبراً ومستثنى منه ومرجعاً للضمير بلا
تأويل ومنصرفاً وغير منصرف وابدال اسم صريح منه والتذكير والتعريف والتذكير والتاء
المتحركة وياء النسبة والندا (قوله من علاماته) بيان لشيء لا للتبعيض كذا افيد
(قوله ببيان انقسامه الى معرب ومبني) لا يخفى ان التقسيم متضمن للمعرب في الكلام
اشارة الى انه لا واسطة بين المعرب والمبني وبعضهم قال بها في المضاف الى الياء
كغلامي وليس بشيء . فان قلت اذا انحصرت الاسماء في قسمين . فالاسماء قبل
التركيب من اي الفريقين . قلت اختلفوا فيها . فذهب بعضهم الى انها مبنية لشبهها
بعض الحروف في الاستعمال من حيث انها لا عاملة ولا معمولة وعليه ابن الحاجب .
واختار صاحب الكشف انها معربة بمعنى صلاحيتها لاستحقاق الاعراب ووجوده
بالفعل انما يكون بعد وجود العامل . وسكونها ليس ببناء بل هو وقف ولهذا اغتفر
التقاء الساكنين فيها ولو كان بناء لما جاز . واختار ابو حيان القول بالواسطة فيها
ايضاً . وهذا الخلاف في اسماء لم تشبه الحرف شبهاً قويا اتفاقيا . اما هي كالمضمرات
واسماء . الاشارة فمبنية اتفاقاً فلا تغفل (قوله لانه الاصل) اي الراجح فالاولى في
مقابله لانه خلافه لا الفرع اذ الفرع انما يناسب الاصل بمعنى ما يبنى عليه غيره كذا قيل

وذكرت ان العرب هو ما يتغير آخره

وقد يجاب عنه بما قاله السيد الشريف في حواشي المفصل في الكلام على الاصل والفرع من ان الفرع ابتداء على الراجح . فان قات كيف يكون الاصل في الاسماء الاعراب مع انهم صرخوا بان الاصل في الاسماء الافراد فالتركيب الذي يكون فيه الاعراب خلاف الاصل . قلت ان غرض الواضع من الاسماء استعمالها مركبة فكان هو الاصل وافرادها وان كان اصلا بالنظر للوضع لكنه صار خلاف الاصل نظراً الى غرض الواضع (قوله وذكرت ان العرب الخ) اي ذكرت ما هذا معناه (قوله هو الذي) فيه اشارة الى ان ما في التعريف السالف موصولة . ويحتمل ان تكون موصوفة بمعنى شيء بل هذا اولي لامرين . الاول ان ما خبر عن هو والاصل في الخبر التكثير والموصول معرفة . الثاني ان في الكلام ح جنساً هوشي ، وفصلاً هو صفته بخلافه على تقدير الموصولية اذ يخلو الكلام ح عن جنس لان الموصول وصلته كالشيء الواحد كذا قيل وفيه ^(١) ما فيه (قوله هو الذي يتغير الخ) هذا هو الشائع في تعريفه . وعرفه بعضهم بانه الذي لم يشبه مبني الاصل وجعل هذا حكماً من احكامه وتحقيق ذلك يطلب من شروح الكافية وحواشيا (قوله يتغير) ليس المراد به الحدوث الاستقبالي مثلاً بل المراد به وبامثاله من الافعال الواقعة في التعريف مجرد الحدث والاستمرار لا الاقتران بزمان وح يتناول التعريف الاسماء حال عدم تركيبها اذا سبق تركيبها فافهم (قوله ما يتغير آخره) المراد تغيره ذاتاً او صفة فيدخل العرب بالحروف ومعنى التغير الذاتي ان يبدل حرفاً باخر حقيقة او حكماً كما في النصب والجر والتغير الوصفي ان يبدل الحركة باخرى كذلك كما في جمع المونث السالم

(١) اشارة الى ما اعترض به عليه اما الاول فلا سلم وجود الجنس الفصل على تقدير الموصولية ودون اثباته خرط القتاد واما ثانياً فانه على تقدير التسليم فتقدير الموصولية مشتمل على مثل ذلك بالتقدير انته وبعد لا يخفى عليك ان المقام بعد محتاج الى الكلام . منه

بسبب ما يدخل عليه من العوامل كزيد نقول جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد
الا ترى ان آخر زيد تغير بالضمّة والفحة والكسرة بسبب ما دخل عليه من جاءني
ورايت والباء فلو كان التغير في غير الآخر لم يكن اعراباً كقولك في فلس اذا
صفرته فليس واذا كسّرتة افلس وفلوس وكذلك لو كان التغير في الآخر ولكنه ليس
بسبب العوامل كقولك جلست حيث جلس زيد فانه يجوز لك ان نقول خيث بالضم
وحيث بالفتح وحيث بالكسر الا ان هذه الالوجه الثلاثة ليست بسبب العوامل

في حالة الجرّ والنصب (قوله بسبب ما يدخل عليه) المراد بالسبب السبب البعيد
والقريب هو الحركات والحروف الاعرابية وكان في عدوله عن باء السببية بان يقول
بما يدخل عليه الى هذا التعبير رمزاً خفياً الى ذلك (قوله يدخل عليه) اي يطلبه ويقتضيه
وان تأخر لفظاً كزيدا رايت او يقال المراد بالدخول الدخول ولو تقديرا (قوله من
العوامل) يحتمل ان تكون من بيانية فالمراد من العوامل جنسها وان تكون تبعيضية
فلا يحتاج لذلك والعوامل جمع عامل وهو ما اثر في آخر الكلمة من فعل او حرف
او اسم والاصل فيه ان يكون على الترتيب المذكور وجاز جمع فاعل وصفا على فواعل
لعدم شرط المنع وهو كونه لمذكر عاقل او لانه صار لغلبة الاستعمال اسماً فلا حاجة الى
القول بانه جمع عاملة (قوله تغير) اي حصلت فيه هيئات متغايرة (قوله فليس)
الاولى فليسا بالنصب كما لا يخفى (قوله حيث) وطى نقول حوث وهي ظرف مكان
اتفاقاً وقد ترد للزمان وجملة جلس زيد مجرورة باضافة حيث اليها ولا تصاف الى
مفرد الا نادراً نحو حيث سهيل طالعا واندر منها اضافتها الى جملة محذوفة (قوله بالضم)
وهو اشهر لغاتها وبنيت على الضم تشبيهاً بالغايات^(١) والاضافة الى الجملة لا تعتبر
وعلى الرضي ذلك بان الاضافة في المعنى ليست للجملة بل للمصدر الذي تضمنته وقيل
لان الاثر وهو الجرّ غير ظّ والاول اولى (قوله بالفتح) اي للنفخة (قوله بالكسر) اي

(١) كقبيل وبعد . منه

الا ترى ان العامل واحد وهو جلس وقد وجد معه التغير المذكور * ولما فرغت *
 من ذكر المعرب ذكرت المبني وانه الذي يلزم طريقة واحدة ولا يتغير آخره بسبب ما
 يدخل عليه ثم قسمته الى اربعة اقسام مبني على الكسر ومبني على الفتح ومبني على
 الضم ومبني على السكون ثم قسمت المبني على الكسر الى قسمين قسم متفق عليه وهو
 هؤلاء فان

على اصل التخلص من التقاء الساكنين واقول ما قرره من بناء حيث هو المشهور
 وبعض العرب يعربها وتسمى لغة فقهسية (قوله ولا يتغير) عطف على قوله وانه الذي
 انح من عطف السبب على المسبب وسبب عدم التغير مشابهته الحرف اما وضعاً بان
 يكون على حرف او على حرفين مطلقاً او ثانيهما حرف لين على قول او معنى بان
 تضمن معنى هو بالحرف اليق سواء وضع له حرف او لا واستعمالاً بان يكون مفتقراً
 كالموصول او عاملاً غير معمول كاسم الفعل او لاعامل ولا معمول كأسماء السور
 والاسماء قبل التركيب على ما قيل (قوله ثم قسمته الى اربعة اقسام) قيل عليه
 بقيت اقسام اخر وهو المبني على الالف والواو كالمنادى المثني والمجموع وعلى الياء
 كاسم لا التبرئة واجيب عن ذلك باجوبة الأول انه ليس المقص الحصر لان العدد
 لا مفهوم له الثاني انه لو سلم الحصر فهو باعتبار الأصل وما ذكره فرع فلا يرد نقضا
 الثالث ان المراد مبني على الضم او نائبه وهكذا الرابع ان المراد مبني على الضم
 حقيقة او حكماً والثاني اولا فليحفظ (قوله مبني على الكسر) قدّم المبني على الحركات
 على المبني على السكون وان كان هو الأصل لان المبني على الحركات يشبه المعرب
 في الجملة دون المبني على السكون فهو اشرف منه وقدّم المبني على الكسر لان الكسر هو
 الأصل في تحريك الساكن لانه اقرب الحركات الى السكون لان بين نظيريهما
 وهما الجر والجرم تشابه التضاد من جهة اختصاص الاول بالاسماء والثاني بالافعال
 واعقبه بالفتح لحفته فتعين تاخير الضم (قوله ثم قسمت) ثم هنا بمعنى الواو والا فالتقسيم

جميع العرب يكسرون آخره في جميع الاحوال وقسم مختلف فيه وهو حذام وقطام ونحوهما من الاعلام المؤنثة الآتية على وزن فعال وامس اذا اردت به اليوم الذي قبل يومك فاما باب حذام ونحوه فاهل الحجاز

في اثناء التقسيم الاول كما ترى (قوله جميع العرب) اي المعتد بلغتهم او انه بلغه ان الذي يضم يكسر فحكاية قطرب الضم لا تضروك كذا حكاية الكسرمع التنوين لانها غير مشهورة ايضاً فاعتراض الفاضل الخطابي مما لا يلتفت اليه (قوله يكسرون آخره الخ) اعلم ان سبب بنائه تضمنه معنى الاشارة وهو معنى حرفي وان لم يوضع له حرف بخصوصه يودي به نعم قد يفهم من ال الحضورية في نحو قوله اليوم اكملت لكم دينكم وقبل بني حملا على ذا وذوي المشبه للحرف في الوضع وقيل لشبهه بالحرف في الافتقار لانه مفترق الى ما يبين مسماه والاول اشهر وسبب بنائه على حركة دفع التقاء الساكنين الالف والهمزة وكانت كسرة لانها الاصل فيه (قوله من الاعلام المؤنثة) يفهم منه ان المذكرة لا تثبت لها هذا الحكم وهو كذلك لانها معربة ممنوعة ^(١) من الصرف للعلمية والنقل ^(٢) (قوله الآتية على وزن فعال بفتح اوله) اي معدولا والا فما ليس بمعدول كجناح وذهاب وسحاب اذا سميت به شيئاً انصرف قولاً واحداً الا المؤنث كعناق فممنوع من الصرف كما ذكر ذلك شرح التسهيل في الاطلاق هنا ما لا يخفى (قوله اذا اردت به اليوم الذي قبل يومك) اي يوماً معيناً والايلاء ليس بشرط كما يفهم ذلك مقابلته بما اذا نكر والتقييد بالايلاء في بعض عباراتهم بالنظر الى الغالب فافهم (قوله اذا اردت به الخ) اي ولم يستعمل ظرفاً والا بني اتفاقاً كما في الاوضح وخالفه الزجاج ولم يكسر ولم يثنى ولم يصف ولم يصغر ولم يعرف بال والا اعرب واما بنائه في قوله واني وقفت اليوم والامس قبله * يبابك حتى كادت الشمس تغرب * بكسر السين والقياس نصبه عطفاً

(١) ويجوز صرفها كما صرح به الاشموني . نعمان ^(٢) اي عن المؤنث منه

ينونه على الكسر مطلقاً فيقولون جاءني حذام ورايت حذام ومررت بحذام وعلى ذلك قول الشاعر *

ولولا المزعجات من الليالي * لما ترك القطا طيب المنام

اذا قالت حذام فصدّ قوها * فان القول ما قالت حذام

فذكرها في البيت مرتين مكسورة مع انها فاعل * وافترقت بنو تميم فرقتين فبعضهم يعرب ذلك كله بالضم رفعاً وبالفتح نصباً وجراً فيقول جاءني حذام بالضم ورأيت حذام ومررت بحذام بالفتح واكثرهم يفصل بين ما كان آخره راءً كوبراسم لقبيلة وحضاراسم لكوكب وسفاراسم لما فينيه على الكسر كالحجازيين

على اليوم فلغة بعض العرب وخرجه بعضهم على زيادة ال او اضمار الجاز فالكسر اعراب لاء (قوله ينونه) وعلة البناء الشبه لنزال في التأنيث والتعريف والزنة هذا هو المشهور وذهب الربيعي الى ان علة بناءه تضمنه معنى هاء التأنيث والمبرد الى انها توالي علل منع الصرف فان فيه العلمية والعدل والتأنيث فاذا منعوا الصرف لسبيين فليثبتوا الثلاثة وردّ الاول ظاً ويرد الثاني بان آذربيجان فيه خمسة اسباب وليس بمبني والجواب عنه بانهم نبهوا باعرابه على ان اجتماع الاسباب مجوز للبناء لا موجب وليس بشيء (قوله على الكسر) لاصالته في التخلص من التقاء الساكنين كما قدمنا (قوله مطلقاً) اي سواء ختم براء ام لا وهو اولى مما قاله الفاضل الخطابي اي في حالة الرفع والنصب والحفظ كما لا يخفى (قوله بالضمه رفعاً وبالفتحه نصباً وجراً) لو قال اعراب ما لا ينصرف لكان اخصر وعلة منعها من الصرف العلمية والعدل عند س ناظرا الى ان في العدل ملاحظة النقل وهو الغالب في الاعلام والعلمية والتأنيث المعنوي عند المبرد ناظرا الى انه لا يعدل الى العدل الا اذا لم يوجد سبب غيره وقد وجد (قوله واكثرهم يفصل الخ) قال الفاضل الحمصي وذلك حرصاً على الامالة التي هي مذهبهم اذ لو اعربوه اعراب ما لا ينصرف وكانت الراء مضمومة

وما ليس آخره راء كخزام وقطام فيعربه اعراب ما لا ينصرف واما امس اذا اردت به اليوم الذي قبل يومك فاهل الحجاز يبنونه على الكسر فيقولون مضى امس واعتكفت امس وما رايته مذ امس بالكسر في الاحوال الثلاث قال الشاعر

منع البقاء ثقلُ الشمس * وظلوعها من حيث لا تمسي

وظلوعها حمراء صافية * وغروبها صفراء كالورس

اليوم اعلم ما يجيء به * ومضى بفصل قضائه امس

فامس في البيت فاعل لمضى وهو مكسور كما ترى واقتربت بنو تميم فرقتين فمنهم من اعربه

او مفتوحة فلا يتأق الامالة كذا قالوا ولا يخفى ما فيه لان الامالة مذهب الجميع لا الجمهور فقط ثم الامالة لا توجب بناء ما لم يوجد فيه سبب البناء فاذا كان للبناء سبب عندهم فهو المقضى له والا فلا يصح البناء فليتدبر انتهى واقول فيه ان ضمير الجماعة راجع الى بني تميم لا للاكثر فلا ورود للاول ومسلم ان الامالة لا توجب بناء ما لم يوجد فيه سبب البناء وهي هنا كذلك اذ سبب البناء عند ذلك الاكثر المشابهة ايضاً كما سبق والحرص على الامالة قوي داعي الشبه لانه اوجه بخلاف البعض فانه لم يعتبر الشبه لانه مشبه للحرف بالواسطة ولا حرص عنده يقوي جانب الشبه لانه يعتبر الامالة عند وجود السبب لامطناً فلا ورود للثاني ولعل هذا وجه الامر بالتدبر كذا افيد فليفهم (قوله واما ليس الخ) الصواب وما ليس فكان اما وقعت سهواً من قلم الناسخ لان البيئة لا تكون الا في شيئين صريحاً كجلست بين زيد وعمرو او معنى كقوله تعالى مذبذبين بين ذلك اذ المعنى مذبذبين بين الفريقين وما نحن فيه ليس من تين القيلتين (قوله لماء) اي ملحوظ فيه معنى التأنيث وقال الجوهري اسم لبئر وهو المناسب للمقام اذ الكلام في الاعلام المؤنثة قاله المحشي وهو يجري في قوله اسم لكوكب (قوله فيبنونه على الكسر) قال مولانا نحر الدين في شرح الكافية لان الراء حرف ثقيل لكونه حرفاً يقضي التكرير والبناء

بالضمة رفعاً وبالفتحه مطلقاً فقال مضى امس بالضم واعتكفت امس وما رايته مذ امس
بالفتح قال الشاعر

لقد رايْتُ عَجَباً مَذا مَسا * عَجائِزاً مِثْلَ السَّعَالِ خَمْساً
يَا كُنْ مَافِي رَحْلِهِنْ هَمْساً * لَا تَرْكُ اللَّهُ لَهْنَ ضَرْساً
وَلَا لَقِينِ الدَّهْرَ إِلَّا تَعْساً

اخف من الاعراب لانه على حالة واحدة انتهى ولا تغفل عما اسلفناه لك فلاحظه
وانظر قوله والبناء اخف من الاعراب فانه مخالف للشهور والله تعالى اعلم بخفايا
الأمور (قوله فينبونوه على الكسر) وعلّة بنائه تضمنه لام التعريف عند الجمهور ومعنى
الإشارة اذ معناه ذلك الوقت عند الزواج وفيه نظر اذ جميع الاعلام كذلك مع
اعرابها كما لا يخفى واستدل على التضمنين بوجوبين الاول انه معرفة لدلالته على وقت
مخصوص وليس هو احد المعارف فدل ذلك على تضمنه لام التعريف والثاني انه
يوصف بما فيه ال ولولا انه معرفة بتقدير ال لما وُصف بالمعرفة وانما لم يبين غداً مع
كونه معرفة لانه ليس بواقع وانما يتضمنها ما هو حاصل واقع اولان امس بمعنى
الفعل الماضي وهو مبني وغداً بمعنى الفعل المستقبل وهو معرب قاله ابن كيسان
والتضمنين ان تحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة كذا قيل وتحقيق
هذا المطلب يطلب من المطولات والعلماء في ذلك رسائل هي لتحقيقه انفع الوسائل
(قوله واعتكفت الخ) الاولى بدله رأيت امس وكذا فيما ياتي لان هذا مبني اتفاقاً
لانه ظرف فلا تغفل (قوله بالضمة والفتح) اي اعراب ما لا ينصرف للعلية والعدل
عن الأمس والفرق بين العدل والتضمن ان الاول يجوز ان يظهر فيه ال دون الثاني
فلذا اعرّب المعدول وبني المتضمن وقيل العدل تغيير صيغة الكلمة اللفظية مع بقاء
معناها والتضمنين استعمالها في المعنى الاصليّ مزيداً عليه معنى آخر (قوله مطلقاً) اي
في حالة النصب والجر ومن فسره بقوله سواء اريد به اليوم الذي قبل يومك او لم يرد

ومنهم من اعربه بالضمة رفعاً وبناء على الكسر نصباً وجراً وزعم الزجاجي ان من العرب من يبني امس على الفتح وانشد عليه قوله مذ امسى وهو وهم والصواب ما قدمناه من انه معرب غير منصرف وزعم بعضهم ان امسا في البيت فعل ماض وفاعله مستتر والتقدير مذ امسى المساء* ولما فرغت من ذكر المبني على الكسر ذكرت المبني على الفتح

به ذلك فقد وهم وقال وما فهم لان محل النزاع فيها انما هو فيما اذا اريد به اليوم المذكور كما ينبغي عنه قوله واما امس اذا اريد به الخ فاهل الحجاز ولم يقل واما امس فاهل الحجاز يبنونه على الكسر اذا اريد به الخ وهذا ظ (قوله اعربه بالضمة رفعاً) كقوله * اعتصم بالرجاء عز بأس * وتناس الذي تضمن امس * (قوله وبناء على الكسر نصباً وجراً) لعل وجه ذلك ان هذا البعض لا يعتبر ذلك السبب المقضي لبنائه اعتباراً تاماً كالحجازيين ولا يهمله بالكية كالاولين بل يعتبره عند العامل الضعيف وهو عامل النصب والجر ويهمله عند العامل القوي وهو عامل الرفع فهو كالمتوسط في المسئلة كذا افيد وقال بعض الفضلاء في توجيه ذلك انه لما جاز ان يعتبر فيه موجب البناء وموجب منع الصرف كما تقدم ابتداءً باعتبار موجب منع الصرف لانه من الاعراب والاعراب اشرف واعتبر اسبق اوجه الاعراب واشرفها وهو الرفع فاعطي حالة الرفع وبقي حالة النصب والجر وهما مستويا الحركة في غير المنصرف ورأوا اعتبار موجب البناء فاشركوها في البناء على الكسر لانهم لو ضموا آخره لالتبس بحالة الاعراب ولو فتحوه لالتبس بغير المنصرف فكسروه للتخلص من ذلك انتهى وهو توجيه وجيه كما لا يخفى على الناظر فيه فليفهم (قوله وزعم) الزعم قول بلا دليل او مع دليل فاسد (قوله وهم) بفتح الهاء واسكانها اي غلط وذلك لمخالفته الثقات وائمة العربية كسيبويه وغيره (قوله فعل ماض) لا يساعد على هذا رسم الكتابة لانه لو كان فعلاً لكتب بصورة الياء لا بالالف لانه يائي لا واوي يقال امسيت لا امسوت (قوله وفاعله مستتر فيه) والتقدير مذ امسا

ومثله باحد عشر واخواته نقول جاءني احد عشر رجلاً ورايتُ احد عشر رجلاً
ومررت باحد عشر رجلاً بفتح الكلمتين في الاحوال الثلاثة وكذا نقول في اخواته

المساء اي الضمير راجع لما دل عليه الفعل على حد قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا
يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن اي لا يشرب هو اي الشارب لكن حسن
ذلك تقدم نظيره في قوله ولا يزني الزاني وهو مؤمن فافهم * خاتمة * اعلم انك اذا
سميت رجلاً بأمس على لغة الحجازيين اعربته وصرفته كما يصرف غاق اذا سمي
به وذلك لان كل مفرد مبني يسمى به فالواجب فيه الاعراب مع الصرف واذا
سميت به على لغة بني تميم صرفته ايضاً في الاحوال الثلاثة لانه لا بد من صرفه في
النصب والجر لانه مبني عندهم فيها واذا صرفته في المالتين وجب الصرف في الرفع
ايضاً اذ ليس في الكلام اسم منصرف في النصب والجر غير منصرف في الرفع قاله
الرضي فليحفظ (قوله واخواته) اي نظائره شبه النظائر بالاخوات لما بينهما من
التقارب ثم اطلق اسم المشبه به على المشبه على وجه الاستعارة التصريحية والقرينة
اضافته الى الضمير والمراد بالاخوات الاعداد من ثلاثة عشر الى تسعة عشر بادخال
الغاية كذا قالوا وفيه قصور لانه لا يشمل احدا عشر كما لا يخفى وكون الاخوات
كلها مبنية على الفتح هو الكثير الشائع والا فقد ذكروا انه يجوز في ثنائي عشر اسكان
الياء وبنائه على السكون وحذفها والبناء على الكسر (قوله بفتح الكلمتين) اي اذا لم
تضف لمستحق المعدود فانه اضيف نحو احد عشر ك فانه يجوز فيه امران الاول
اعراب العجز مع بقاء الصدر الثاني اعراب الصدر مع جرّ العجز وهي عند بعضهم
ليست بقياسية (قوله الكلمتين) وهما مركبتان تركيباً مزجياً على الصحيح لا اضافياً
كما قد يتوهم فان قلت لم مزج النيف مع هذا العقد دون سائر العقود نحو عشرين
ومائة والف قلت قال رضي لقرب هذا المركب من مرتبة الاعداد التي الفاظها
مفردة دون الباقي (قوله في الاحوال الثلاثة) اي في حالة الرفع والنصب والجر

الا اثني عشر فان الكلمة الاولى منه تعرب بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجراً نقول جاءني
اثنا عشر رجلاً ورايت اثني عشر رجلاً ومررت باثني عشر رجلاً وانما لم استثن هذا من
اطلاق قولي واخواته لاني سا ذكر فيما بعد ان اثنين واثنتين يعربان اعراب المثنى
مطلقاً وان ركبا * ولما فرغت من ذكر المبني على الفتح ذكرت المبني على الضم
ومثله بقبل وبعد

وبنا لتضمنها معنى حرف العطف والقول به في الثاني فقط دون الاول تساهل
كما في شرح اللباب وعلل بعضهم الاول بالافتقار الى الثاني وبعضهم بوقوع آخره
وسطاً للكلمة الذي ليس محلاً للاعراب وما ذكرناه اولى اذ في كل من التعليلين نظر
اما في الاول فلانه ينافي قولهم الافتقار المؤثر هو الافتقار المتأصل الى جملة لا مطلقاً
والا لبني رجل في نحو جاء رجل قام ابوه وسبحان في سبحان الله والجواب بان ذلك
في البناء المتأصل لا العارض بالتركيب كما هنا لا يدفع الاولوية واما في الثاني
فلان الوقوع في الوسط ليس من اسباب البناء والا لبني الجزء الاول من المركب
العلمي ولا قائل به فتأمل ولا تغفل (قوله فان الكلمة الاولى معرفة الخ) ولم تب
كراهة بناء المثنى وشاع التعليل بوقوع العجز موقع النون بدليل انه لا يضاف كما
يضاف اخواته فلا يقال اثني عشر ك لانه كاثنا ت ك لكن ربما يرد عليه ان وقوع العجز
هنا موقع التنوين المقنضي للاعراب دون وقوعه موقع التنوين نحو احد عشر تحكم
بحسب ويجاب بالفرق لان النون تقارن الوضع الافرادي السابق على التركيب
والتنوين انما يقع بعد الاعراب الواقع بعد التركيب الواقع بعد الوضع الافرادي
السابق على التركيب فيعتبر بعد النون وقبل التنوين والمقل حاكم بصحة وقوع المتأخر
موقع المتقدم دون العكس فلماذا وقعت موقع النون دون التنوين فلا تحكم ذكره
البدر ابن مالك وهو لازمة التحقيق مالك (قوله لاني سا ذكره الخ) في الاكتفاء

واشرت الى ان لها اربع حالات * احدها ان يكونا مضافين فيعربان
 نصباً علي الظرفية او خفضاً بمن تقول جئتكَ قبلَ زيدٍ وبعدهُ فتنصبهما على
 الظرفية ومن قبله ومن بعده فتخفضهما بمن قال الله تعالى كذبت قبلهم قوم نوح
 وقال تعالى فباي حديث بعد الله وآياته يؤمنون وقال تعالى الم يا تهم نبا الذين من
 قبلهم من بعد ما اهلكنا القرون الاولى * الحالة الثانية ان يحذف المضاف اليه وينوي
 ثبوت لفظه فيعربان الاعراب المذكور ولا ينونان لنية الاضافة وذلك كقوله هـ
 ومن قبل نادى كل مولىً قرابةً * فما عطفت مولىً عليه العواطفُ

الرواية بخفض قبل بغير تنوين اي ومن قبل ذلك فحذف ذلك من اللفظ وقدره
 ثابتاً وقرأ الجحدري والعقيلي لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض بغير تنوين اي
 من قبل الغلب ومن بعده فحذف المضاف اليه وقدر وجوده ثابتاً * والحالة الثالثة ان
 يقطعا عن الاضافة لفظاً ولا ينوي المضاف اليه فيعربان ايضاً الاعراب المذكور

بالم يعلم بعدُ بعدُ (قوله واشرت) اي بقولي اذا حذف المضاف اليه ونوي معناه ووجه
 الاشارة ط (قوله او خفضاً بمن) اي فقط واختصت بذلك لكونها امّ الباب ولا م
 كل باب اختصاصاً تمازبه وتنفرد بمزيتة كما اختصت ان المكسورة بدخول اللام
 في خبرها واختصت كان بجواز ايقاع الفعل الماضي خبراً لها واختصت باداة القسم
 باستعمالها مع ظهور فعل القسم وبدخولها على الاسم المضمرة الى غير ذلك من الامهات
 وهل هي زائدة ام لا قولان ذهب الى الاول ابن مالك والجمهور الى الثاني وعليه
 فهي بمعنى في كما هو الغالب فيها عند دخولها على الظروف الغير المتصرفة كمن بيننا
 وبينك حجاب ومجيئها لا بداء الغاية كجئت من عندك وهب لي من لدنك قليل
 (قوله لنية الاضافة) اي والاضافة لا تجامع التنوين لما بينهما من التنافي لان الاضافة
 تدل على النقصان والتنوين يدل على التمام والشيء لا يكون تاماً ناقصاً في حالة واحدة
 (قوله فحذف ذلك) فيه لطافة لا تحفى على لطيف (قوله لانها ج اسمان تامان الخ)

ولكنها يتوَّان لأنها حينئذٍ اسمان تأمان كسائر الاسماء النكرات نقول جئتكَ قبل
وبعداً ومن قبل ومن بعد قال الشاعر

فساغ لي الشرابُ وكنْتُ قبلًا * اكاد اغصّ بالماءِ الفراتِ
وقرأ بعضهم لله الامر من قبل ومن بعدٍ بالخفض والتنوين * الحالة الرابعة ان يحذف
المضاف اليه وينوى معناه دون لفظه فيبينان حينئذٍ على الضم كقراءة السبعة لا
الامر من قبل ومن بعد * وقولي واخواتها اردت به

فتنوينها للتمكين على الاصح وافهم التقييد بقوله ح انها في باقي الاحوال ليسا متعينين
التكثير لا انها معرفتان كما وهم بل هما بحسب المضاف اليه ان نكرة ففكرتان او مرة
فمعرفتان وهذا بناء على القول بتعريفهما بالاضافة اما اذا قلنا بتوغلها في الابهاء
فالظاهر انها نكرتان مطلقاً (قوله كسائر اسماء النكرات) قيل يحتمل ان يكون
سائر بمعنى باقي ومنه قيل لما يبق في الماء سور ويحتمل ان يكون بمعنى جميع ومنه قيل
للمحيط بالبلد سور (قوله قبلًا) اي في الزمن المتقدم وبمعكس ذا ققل^(١) في بعداً
(قوله وينوى معناه) اي النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه لانفس مدلول
المضاف اليه الذي هو ذات زيد مثلاً كما قد يتوهم كذا افيد وهو من الدقة بمكان
(قوله فيبينان ح على الضم) قال بعضهم انما يبينان على الضم اذا كان المضاف اليه
معرفة اما اذا كان نكرة فانها معربان سواء نويت معناه ام لا وفي الاربع ما
يؤيده وسبب البناء تضمنها معنى الاضافة او شبهها باحرف الجواب في الاستغناء بها
عما بعدها على ما قيل او افتقارها الى معنى ذلك المحذوف على ما قاله الرضي فان
قلت هلاً بنيتا عند وجود ما يحتاجان اليه كالموصول مع صلته قلت ظهور الاضافة
يرجح الاسمية لاختصاصها بالاسماء ولا كذلك الصلّة ومنه لفظ
كوجوده فان قلت لم اختاروا بنائها عند الحذف ولم يعوز

(١) نقول منه

اسماء الجهات الست واول ودون ونحوهن قال الشاعر
 لعمرك ما ادري واني لا وجل * على اينما تعدو المنية اول
 وقال آخر

اذا انا لم اومن عليك ولم يكن * لقاءك الا من وراء وراء
 ولما فرغت من ذكر المبني على الضم ذكرت المبني على السكون ومثله بن وكم

ما هو الشائع قلت لانها ليسا متصرفين وعدم التصرف ينافي البناء اذ معناه عدم
 التصرف الاعرابي وهكذا تقول في اخواتها وبنا على الضم دفعا للاساكنين باقوى
 الحركات ليحبر الوهن الحاصل بالحذف (قوله اسماء الجهات) اي بعضها والا فذات
 اليمين وذات الشمال معربان (قوله الست) صفة للجهات لا للاسماء اذ هي اكثر
 من ذلك (قوله واول) بتشديد الواو اصله اول قلبت الهمزة الثانية واوا لوقوعها
 بعدها وادغمت الواو في الواو ويستعمل افعال تفضيل بمعنى الأسبق واسما بمعنى قبل
 وهو المراد هنا (قوله ودون) معناها في الاصل ادنى مكان من الشيء ويستعمل
 لتفاوت الحال كزيد دون عمرو اي شرقا وبمعنى اسفل نحو انت دون عمرو اي
 اسفله مرتبة ثم اتسع فيها الى ان استعملت لتجاوز حد الى حد كقوله تعالى لا يتخذ
 المؤمنون الكافرين اولياء من دون المؤمنين اي لا يتجاوزوا ولاية المؤمنين الى ولاية
 الكافرين (قوله ونحوهن) كناية وجانب وحسب الساكنة السين التي بمعنى لا غير
 ثم اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام
 ووراء وخلف ودون واول ومن عل ولا يقاس عليها ما هو بمعناها من نحو يمين وشمال
 اي قاله الرضي وظ كلام المص هنا وفي الاوضح يخالفه وكذا اختلف في
 مضمهم كاسماء الجهات في الاحكام وقال ابو حيان والاوجه نصبها لانها
 عنهم نصبها حالا اذا كانت نكرة كذا ذكر فليحذر (قوله ومثله
 الحرف في الوضع فيما اذا كانت موصوفة او فيه

تقول جاءني من قام ورايت من قام ومررت بن قام فيجد من ملازمة للسكون في
الاحوال الثلاثة وكذا تقول كم مالك وكم عبداً ملكت وبكم درهم اشترت فبه
في المثال الاول في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وعلى الخبرية عند الاخفش
وفي الثاني في موضع نصب على المفعولية بالفعل الذي بعدها وفي الثالث في موضـ
خفض بالباء وهي ساكنة في الاحوال الثلاثة كما ترى * ولما ذكرت المبنى على
السكون متاخراً خشيت من وهم من يتوهم انه خلاف الاصل فدفعْتُ هذا الوهم
بقولي وهو اصل البناء *

وفي المعنى فيما كانت شرطية او استفهامية او فيه وفي الافتقار فيما اذا كانت موصولة
وبنيت كم لشبهها بالحرف وضعاً او معنى وهو الاستفهام الذي هو معنى الممزة في كـ
الاستفهامية والتكثير الذي هو معنى رب في كم الخبرية (قوله تقول جاءني من
قام) قال المحشي من موصولة اي الشخص الذي قام او نكرة موصوفة اي شخص قام
انتهى وكونها موصولة اولى لانه الشائع الكثير في امثال هذا التركيب ولان الكسائي
زعم انه لا يجوز ان تكون في نحو هذا التركيب مما لا يخص النكرات نكرة موصوفة
وكانه رحمه الله تعالى اشار الى ما ذكرنا بتقديم احتمال كونها موصولة على احتمال
كونها نكرة موصوفة ثم لا يخفى انه على تقدير كونها موصولة لا يحتاج الى ذكر
شخص كما يفهمه ظـ عبارته (قوله كم مالك الخ) مثال للاستفهامية وترتـ
الخبرية ومثال من الشرطية والاستفهامية للاختصار (قوله وعلى الخبرية عند الاخفش)
اذ لا يجوز عنده الاخبار بالمعرفة عن النكرة مطلقاً ويجوز ذلك عند سـ اذا كان
المبتدأ اسم استفهام كما هنا (قوله متأخر قد سلف منا ما يفهم سبب التأخير فتذكر
(قوله اصل البناء) اي اصل انواعه وذلك لحفته وثقل البناء ولا

الاعراب واصل الاعراب بالحركات فاصل البناء السكون

ان ما جاء مبنيّاً على السكون لا يستل عن سبب

ص* واما الفعل فتلاثة اقسام ماضٍ ويعرف بـاء التأنيث الساكنة وبنائه على الفتح كضرب الامع واو الجماعة فيضم كضربوا والضمير المرفوع المتحرك فيسكن كضربت ومنه نعم وبش وعسي وليس في الاصح وامر ويعرف بدلالته على الطلب مع قبوله ياء المخاطبة وبنائه على السكون كاضرب الا المعتل فعلى حذف آخره كاغز واخش وارم ونحو قوموا وقوموا وقومي فعلى حذف النون ومنه هلم في لغة تميم وهات وتعال في الاصح ومضارع ويعرف بلم واقتتاحه بحرف من حروف نأيت نحو نقوم واقوم ويقوم وتقوم ويضم اوله ان كان ماضيه رباعياً كيد حرج وبكرم ويفتح في غيره كيضرب ويستخرج ويسكن

(قوله واما الفعل) سمي به لكونه مشتقاً من المصدر وهو فعل حقيقي ودالا عليه تسمية للدال باسم المدلول (قوله فتلاثة اقسام) اي عند جمهور البصريين وقسمان عند الاخفش والكوفيين باسقاط الامر ببناء على ان اصله مضارع واستنصر لهم المص في المغني وقوامه وسياقي الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى (قوله يعرف بـاء التأنيث) اي بصحة دخولها بان لا يمتنع لغة مع استقامة المعنى ومعرفة ذلك تمكن بدون معرفة ان ما دخلت عليه فعل فلا دور قاله الحمصي (قوله وبنائه على الفتح) هذا مبني على ان البناء معنوي واما على القول بانه لفظي فحق العبارة وبنائه فتحه (قوله ومنه) فصله بمنه اشارة الى الخلاف (قوله على الطلب الخ) اي الامر بالصيغة والمراد به الامر اللغوي لا الاصطلاحي والالزم الدور فان قيل يرد على الامر المذكور افعال في التعجب نحو قوله تعالى اسمع بهم فانه امر مع انه لا يفهم منه الامر اجيب باننا لانسلم انه فعل امر بل هو فعل ماض صورته صورة الامر وقيل فعل امر وشرط العلامة الاطراد دون الانعكاس والاول اولى (قوله مع قبوله) الاولى وقبوله لان مع الامر ومتبوع والغالب دخولها على المتبوع ولا تبعية ههنا (قوله واقتتاحه) يعرف ولولا كلام الشن الا في لقننا بحره عطفاً على لم فافهم (قوله وعند السهيلي هو معرب تقديره منع من ظهوره التزامه)

اخره مع نون النسوة نحو يتر بصن والا ان يعفون

السكون في محل الاعراب والاول هو المشهور واختلف في سببه ف قيل لاتصاله بالنون التي لاتصل الا بالفعل ورد بانه يلزم بناء المقرون بحرف التنفيس ونحو لم واجيب بالفرق بين النون وما ذكر بان النون لما اتصلت صارت كالجزء فتعذر الاعراب لفظاً ولا داعي الى تقديره لانه رجع الى الأصل وقيل حملاً على الماضي المتصل بها وفيه انه ان اريد تعليل نفس البناء فلا نسلم ان بناء الماضي لاجل الاتصال بدليل انه مبني قبله وان اريد تعليل كون البناء على السكون ففيه ان البناء على السكون غير محتاج للتعليل لانه الاصل وايضاً الماضي مع النون مبني على الفتح المقدراً لا السكون الظاهر وقد يجاب على تقدير اختيار الشق الاول بانه من قبيل قياس الشبه لقياس العلة وعلى تقدير اختيار الشق الثاني نظر الى الاعتراض الاول بما قاله الشهاب القاسمي بانه لما استحق المضارع الاعراب الذي اصله الحركة وبني مع نون التوكيد على حركة دل على ان الحركة هي المنظور اليها والسكون ملغى اعتباره فاذا خرج عن الحركة مع نون الاناث احتج الى وجه اخراجه ولا يكفي ان يتمسك بان الاصل في البناء السكون ونظر الى الاعتراض الثاني بان ذلك مبني على القول بان بناء الماضي مع النون على السكون وان كان ضعيفاً وقيل لتركيبها معها ويرده ما نقل عن المص من ان التركيب لا يستدعي البناء ولا تلازم بينهما بل كونه مما يضاد البناء اولى منه بان يقتضيه الاترى ان الاسم دائماً او غالباً يبنى لشبه الحرف ولا تركيب في الحروف حتى قيل انه من خصائص الاسماء نعم يصح جعله علة كون البناء على الفتح دون غيره لانه يقتضي التخفيف لا علة اصل البناء ويمكن ان يجاب بان المقص ان التركيب لما حصل الامتزاج وامتنع دخول الاعراب على الكلمة الاولى لئلا يلزم دخوله في الوسط وعلى الثانية لئلا يلزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة مع ان الاصل الاصيل فيه البناء قلنا بيناه لذلك لان

ويفتح مع نون التوكيد المباشرة لفظاً وتقديراً نحو لينذنّ ويعربُ فيما عدا ذلك نحو يقوم زيد ولا تبعانّ لبلونّ فاماترين ولا يصدّتك * ش * لما فرغت من ذكر علامات الاسم وبيان انقسامه الى معرب ومبني وبيان انقسام المبني منه الى مكسور ومفتوح ومضموم وموقوف شرعت في ذكر الفعل فذكرت أنّه ينقسم الى ثلاثة اقسام ماض ومضارع وامرّ وذكرْتُ لكل واحدٍ منها علامته الدالة عليه وحكمه الثابت له من بناء واعراب

التركيب من غير هذه الملاحظة سبب له فافهم ذاك . والله تعالى يتولى هداك (قوله ويفتح) اي فتحة بناء وقيل معرب تقديراً وقيل لا معرب ولا مبني والاول هو الصحيح وسببه تركيبها معها تركيب خمسة عشر وفيه ما سبق فلا تغفل (قوله المباشرة) نعت للآتون واشترط كونها مباشرة لانهم لا يركبون ثلاث كلمات التركيب المذكور كذا شاع بين الجمهور واعترض بانهم جوزوا في وصف اسم لا النكرة الفتح وقالوا ان الصفة والموصوف ركباً قبل دخول لا فهلا قيل هنا ان الفعل ركب مع الفاعل قبل دخول النون ثم دخلت النون واقول لا يخفى ما في الكلام وان صدر عن بعض العلماء الاعلام لان تركيب الفعل مع الفاعل كيف ما اتفق لا يقتضي البناء عندهم والا لبني كل فعل اسند الى فاعل لاسيما اذا كان الف الاثنين او واو الجماعة والتركيب الملاحظ هنا هو تركيب الفعل مع النون لا مع الفاعل والقول بتركيبهما قبل الفاعل يأباه الطبع السليم والذهن المستقيم فليفهم والله تعالى اعلم (قوله الى ثلاثة اقسام) قيل علة الانحصار المفهوم من التقسيم انحصار الزمان بذلك فان الفعل لا يخلو اما ان يكون سابقاً على زمن الاخبار فهو الماضي او مقارناً له فالحال او متأخراً عنه فالمستقبل (قوله ماض) اصله ماضي استقلت الكسرة على الياء خذفت ثم الياء لساكنين (قوله الدالة عليه) صفة لعلامة ولا تكون الا دالة فهو على حد قوله الالهي الذي يظن بك الظن كان قد رءا وقد سمعا وكذا الحال

وبدأت من ذلك بالماضي فذكرت أن علامته أن يقبل تاء التانيث الساكنة
كقيام وقعد تقول قامت وقعدت وأن حكمه في الاصل البناء على الفتح كما مثلنا
وقد يخرج عنه

في قوله وحكمه الثابت له كذا أفيد (قوله وبدأت بالماضي) وعلة ذلك كونه أصلاً
لغيره ومنهم من يبدأ بالمضارع لشرفه بمشابهته الاسم أكثر من غيره ولكل وجهة
(قوله تاء التانيث الساكنة) أي وضعاً ولا التفات لعروض الحركة نحو قالت أمه
وقالت امرأة العزيز وقالنا اتينا طائعين وإنما وضعت ساكنة ليفرق بين تاء الاسماء
وتاء الأفعال لأن تاء الاسماء متحركة ولم يعكس قصداً للتعاقل لأن الفعل لتركيبه
ثقل والسكون خفيف والاسم لبساطته خفيف والحركة ثقيلة ثم الاكتفاء في تقييد
تاء التانيث بالساكنة هو المشهور وزاد الأمين المحلي الدالة على تانيث الفاعل احترازاً
عن ربّت وثمت بالاسكان ومن جعل تاء التانيث الساكنة علماً بالغلبة للتاء الدالة على
تانيث المرفوع لم يحتاج إلى التقييد بل قال بعضهم إن المتبادر من التانيث تانيث المعنى
لأنه الفرد الكامل فحاجة إلى التقييد ولا إلى القول بأن تاء التانيث علماً بالغلبة
لما ذكرنا واقتصر المص على هذه العلامة ولم يذكر معها كما في الأوضح تاء الفاعل
للاختصار ولأنها الأشهر ولشمولها جميع الأفعال بخلاف تاء الفاعل فإنها لا تدخل على
نعم وبس كذا قيل وفيه نظر لأن تاء التانيث أيضاً لا تدخل على تبارك وتدخلها تاء
الفاعل فقط كما قاله ابن مالك في شرح الكافية ونقل العجيسي عن بعضهم أنه لا مانع
من أن يقال تباركت أسماء الله تعالى ولا يقبل على إطلاقه بل أن كان مسموعاً فذاك
وإن لم يكن مسموعاً كما هو الظاهر من العبارة فلا إذا اللغة على الصحيح لا تثبت بالقياس
فتدبر (قوله البناء على الفتح) أي لفظاً كما مثل أو تقديرًا كما في رمى وضربت
وضربوا فان الفتح مقدر في الجميع لكن للثقل في ضربت والتعذر في رمى وضربوا على
الصحيح وبني على حركة لئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو قال واطرّد في الباقي

الى الضمّ وذلك اذا اتصلت به واو الجماعة كقولك قاموا وقعدوا او الى السكون وذلك
اذا اتصل به الضمير

وقيل لمشابهته المضارع في وقوعه صفة وصلّة وخبراً وحالاً وشرطاً واعترضه بعضهم بان
الواقع صفة الخ الماضي ومرفوعه لا هو وحده ويمكن ان يحاج بان المراد بالمشابهة في الجملة
بمعنى ان المشابهة على طريق الاجمال فهو باعتبار وقوعه صدر الجملة والحاصل ان
المشابهة في الحقيقة بين الجملتين الماضوية والمضارعية لكنها باعتبار وقوع الفعلين
صدرهما وكون كل من اللفظين لفظاً حقيقة بخلاف فاعلها وهو الضمير فلذا جعلت
المشابهة بين الفعلين فتدبر وكانت الحركة فتحة للفتحة (قوله الى الضم) اي لفظاً كما
مثل او تقديرًا كما في دعوا ورموا اذ اصلها دعوا ورموا وصارا الى ما ذكر لعله
تصريفية وليس هذا الضم ضم بناء بل ضم مناسبة على الصحيح والعبارة وان اوهمت
البناء على الضم وكذا على السكون الا انه لا يبعد ان يكون مراده انه يبنى على الفتح
لفظاً الا فيما ذكر فلا يبنى عليه لفظاً بل تقديرًا وهو ظـ ويؤيده تصريحه بذلك في
التوضيح (قوله اولى السكون الخ) اختلف في سبب التسكين فعند الجمهور سببه دفع
اجتماع اربع متحرّكات فيما هو كالكلمة الواحدة وهو مكروه وعند ابن مالك سببه
تمييز الفاعل عن المفعول في نحو اكرمنا واكرمنا وفي التاء والنون لمساواتهما لنا
في الرفع والاتصال وضعف العلة الاولى بانها قاصرة اذ لا توجد الا في الثلاثي الصحيح
وبعض الخماسي نحو انطلق والكثير لا توالي فيه فراءاته اولى وبان التوالي قد ورد
في جندل وعلبط وشجرة واجيب عن الاول بمنع اولوية مراعاة الكثير هنا كيف
ومراعاته مستلزمة للتوالي المستكره ولو في بعض الصور وعن الثاني بان التوالي في
جندل وعلبط عارض اذ الأصل جندل وعلابط وفي شجرة في كلمتين اذ التاء
طارية على الأصل ويرد على الجواب عنه الثاني بان جعل شجرة وامثاله كلمتين فيجوز
فيه توالي اربع متحرّكات وضربت وامثاله في حكم الكلمة الواحدة مع ان لكل

المرفوع المتحرك كقولك قمتُ وقعدتُ وقمنا وقعدنا والنسوة قمن وقعدن وتلخص من ذلك أنه ثلاث حالات الضم والفتح والسكون وقد بينت ذلك ولما كان من الأفعال الماضية ما اختلف في فعليته نصصتُ عليه ونهيتُ على أن الأصح فعليته وهو أربع كلمات نعم وبس وعسى وليس فاما نعم وبس فذهب الفراء وجماعة من الكوفيين

من جزئيه حكماً مما لا يظهر له وجه فالأولى في ذلك ما ذهب اليه ابن مالك (قوله المرفوع) خرج به المنصوب فان الفعل باق معه على الفتح كضربك ولا يلزم توالي ما ذكر لان الضمير المذكور في معنى الانفصال وان اتصل بالفعل ولا التباس في عدم الالتباس (قوله المتحرك) خرج به الساكن غير الواو فان الفعل باق معه على اصله نحو الزيد ان ضربا فهو مبني على الفتح الظاهر لاعلى المقدر ويجعل الظاهر لمناسبة الالف كالكسرة في مررت بغلامي لان حركة المناسبة في نحو غلامي سابقة على دخول العامل في نحو مررت بغلام فلم يمكن الا التقدير ونظيره ان يضربا على مذهب س من اعراب الامثلة الخمسة بالحركات بخلاف الفتحة في ضربا لانها موجودة في آخر الفعل قبل وجود الالف التي هي الفاعل ولم يفتح الفعل لمناسبتها بل بقي على فتحه ومن هنا علمت ان القول بعدم الفرق بين غلامي وضربا وكذا القول بان الفرق تحكم ليس بشيء (قوله من الأفعال الماضية) اي في نفس الامر فافهم (قوله الاصح) اي الصحيح كما يدل عليه القول الاتي والصحيح (قوله فاما نعم وبس) انلخ اي اذا استعملوا لانشاء المدح والذم اما اذا استعملوا للاخبار بالنعمة والبؤس فليس من محل النزاع بل هما اذ ذاك فعلاان متصرفان بالاتفاق قاله بعضهم وقال ابن عصفور في تصانيفه المتأخرة لم يختلف احد من النحويين البصريين والكوفيين في ان نحو نعم وبس فعلاان وانما الخلاف بينهم بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون الى ان نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بس الرجل وذهب الكسائي الى ان قولك نعم الرجل وبس الرجل اسمان محكيان حيث وقعا بمنزلة تأبط شرا وبرق نجره فنعم الرجل

الى انها اسمان واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجرّ عليها في قول بعضهم وقد بشر
بينت والله ما هي بنعم الولد وقول آخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطي السير نعم
السير على بش العير * واما ليس فذهب الفارسي في الحليات الى انها حرف نفي
عنده اسم الممدوح وبش الرجل المذموم وهما جملتان في الاصل نقلاً عن اصلهما
وسمي بهما انتهى ولم ار في ذلك نقلاً عن غيره (قوله اسمان) قيل بمعنى الممدوح
والمذموم وقال ابو البقاء في التبيين قال الكوفيون هما اسمان وهما في الاصل صفة
لموصوف محذوف كانك اذا قلت نعم الرجل زيد فتقديره الرجل نعم الرجل ولما
حذف الموصوف وهو اسم فكما كان الرجل اسماً فكذلك ما قام مقامه والرجل
مرفوع بنعم كما يرتفع الفاعل باسم الفاعل انتهى وهما مبنيان ووجه بنائهما ح شبههما
للحرف في الجود وقال المحشي "لتضمنهما معنى الانشاء وفيه ان الانشاء بالجملة لا بنعم
او بش وحدهما فتأمل (قوله وقد سار الخ) جملة معترضة بين القول ومقوله ولعل
فائدتها التنبيه على مرجع الضمير في قوله ما هي بنعم الولد (قوله ما هي بنعم الولد)
لينظر اهل الرواية بجزر الولد او رفعه ثم ليحرر هذا المقام (قوله وقد سار الخ) جملة
معترضة بين القول والمقول ايضاً ومن ذلك يعلم ما في قول الدماميني في المنهل
الصابي عند تفسير قوله نعم السيران السير هنا جلد يوضع في عنق الحمار من الدهول
النام الذي ليس عليه غبار اذ المقام لا يساعده والقضية لا تعاضده نعم لو قطع النظر
عن القصة لاحتمل المبني هذا المعنى (قوله على بش العير) هو بفتح العين كما في
القاموس الحمار وحشياً او انسيا والفاضل الحمصي هنا لطيفة وهي ان قرء بعضهم
بجضرته العير بالكسرة فقال له افتح عينك ولا يخفى لطف الاضافة وكأنه يشير الى
ان من كسر العين شارك مفتوح العين (قوله حرف نفي) واجاب عن الحاق الضمائر
فيها بانه لشبهها الفعل في كونها ثلاثية ورافعة وناصبة ولعله لا يقول بان هذه العلامة
من خواص الفعل وايضاً استدل على ذلك بعدم دلالتها على الماضي لجواز

بمنزلة ما النافية وتبعه على ذلك ابو بكر بن شقير واما عسى فذهب الكوفيون الى انها حرف ترج بمنزلة لعل وتبعمهم على ذلك ابن السراج والصحيح ان الاربعة افعال بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهن

ليس زيد بقاءم غدى وبعدم تصرفها تصرف الافعال وفيه ان عدم دلالتها عارض وعدم التصرف لا يقتضي الحرفية كما لا يخفى (قوله بمنزلة ما النافية) ويؤيد ذلك بانهم شبهوها بها في ابطال عملها بدخول الاعلى الخبر في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع ويبعده ويؤيد الفعلية جواز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع وتقديمه عليها عند كثير منهم بخلاف ما . وعند الكوفيين تكون حرف عطف في المفردات تقول قام القوم ليس زيد ورأيت القوم ليس زيداً ومرت بالقوم ليس زيد هذا واصلها ليس بكسر الياء كما يقال علم في علم والتزامهم تخفيفها باسكان الياء وتركهم قلب يائها الفاء كما هو القياس لخالفها اخواتها في عدم التصرف ولا يجوز ان تكون مفتوحة العين اذ الفتحة لا تحذف في العين تخفيفاً ولا مضمومة اذ لم يوجد المضموم في يائي العين الا في هيو اي حسنت هيئته فليحفظ (قوله وتبعه على ذلك ابو بكر) وابو علي في احد قوله فانه قال انه حرف اذ لو كان مخفف فعل ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك لعله لمفارقة اخواته في عدم التصرف (قوله واما عسى الجامدة) واما المتصرفه التي بمعنى اشتد ففعل بالاتفاق . كقوله

لولا الحياء وان رأسي قد عسى فيه المشيب لزرت ام القاسم

(قوله الى انها حرف) اي مطلقاً وس على ما نقل عنه يقول بالحرفية اذا اتصلت بالضمير المنصوب (قوله بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهن) قيل عليه ان التاء المتصلة بهن ليست لتأنيث الفاعل اما عسى وليس فلان المرفوع ليس فاعلاً لمعناها لان معناها النفي والرجاء وهو لم يفعلها واما في نعم وبئس فلان مرفوعها ايضاً ليس موصوفاً بمعناها لانه ان كان مدح او ذم فذاك وان كان حسن او قبح

كقوله عليه الصلاة والسلام من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالفعل افضل
والمعنى من توضأ يوم الجمعة فبالرخصة اخذ ونعمت الرخصة الوضوء وتقول بثست المرات
حمالة الخطب وليست هند مفلحة وعست هند ان تزورنا * واما ما استدلت به الكوفيون

فلان الفاعل هو الجنس اي الماهية والحقيقة وهو لا يقبل الوصف بذكورة ولا انوثة
ومن هنا قال بعض المحققين المتجه ان ليس وعسى لنفي النسبة الكلامية ورجائها ونعم
وبئس لمدح الجنس وذمه ودخلت التاء فيها لمشاكلة لفظ ما بعدها ويمكن الجواب
نظراً الى نعم وبئس بان المراد بالتانيث تانيث الفاعل نفسه او فردة المقصود بالحكم
ونظراً الى الاخيرين بان المراد بالمصدر الحاصل به فمعنى ليس الانتفاء وهو قائم
بالرفوع نحو ماتت هند والمراد بفاعل الفعل ما يشتمل من صدر عنه الفعل او قام به
وفيه تكلف فالاولى ان يستدل على الفعلية بلحوق التاء التي لا تقلب هاء في الوقف
قال الرضي وهذه التاء انما تدخل الفعل واربعة من الحروف لات وربت وثمرت
ولعلت انتهى فليتأمل (قوله كقوله عليه الصلاة والسلام من توضأ الخ) رواه
ابو داود والترمذي والنسائي والامام احمد في المسند من حديث سمرة (قوله من اغتسل
فالفعل افضل) قيل في اعرابه ان من اسم شرط جازم مبتدا واغتسل فعل الشرط
وجملة فالفعل افضل من المبتدا والخبر جواب الشرط والمجموع خبر من واستشكل
كون الجملة جواباً بان مضمونها متحقق سواء تحقق الشرط ام لم يتحقق لان افضلية
الغسل ثابتة في نفس الامر سواء ثبت من الشخص اغتسال ام لم يثبت وبانها خالية
عن ضمير يرجع الى من وهو مطلوب فيها كما لا يخفى على من تتبع الامثلة ونظار المعنى
واجيب بان الجملة في الحقيقة ليست هي الجواب بل دليله والجواب محذوف يقدر
بما يناسب المقام مثل نال الثواب وله نظائر لا تخفى على ذوي الالباب (قوله
فبالرخصة) قدر ابن مالك فبالسنة ولعل تقدير الشارح اولى (قوله رخصة منصوب
على التمييز وجاز حذفه لدلالة التاء عليه) (قوله عست هند ان تزورنا) قيل في اعرابه

فمؤول على حذف الموصوف وصفته واقامة معمول الصفة مقامها والتقدير وما هي بولد
مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عزيز مقول فيه بش العير فحرف الجر في الحقيقة انما
دخل على اسم محذوف كما بينا وكما قال الآخر (والله ما لي بنام صاحبه) اي بليل

عسى فعل ماضي وهند اسمها والمصدر الحاصل من ان وما بعدها خبرها واستشكل
بان المصدر حدث والمخبر عنه ذات ولا يكون الحدث عين الذات واجيب بانه
على تقدير مضاف ما قبل الاسم اي عسى امر هند الزيارة فلما حذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه كره ان يقال عسى بالتجريد فالحقت التاء او بعده اي عست
هند ذات زيارة او انه من قبيل زيد عدل او ان ان زائدة او ان المصدر
في تأويل اسم الفاعل اي زائرة وفيه تدبر فتدبر (قوله مؤول على حذف الموصوف الخ)
قال الحمصي وقد يقال حذف الموصوف بالجملة انما يكون في الضرورة او حيث يكون
الاسم بعضاً من متقدم جر بن او في نحو من اقام ومنا ظعن وما في قومها يفضلها
اي فريق اقام وفريق ظعن وواحد يفضلها وكلا الامر ين منتف في المثالين انتهى
واقول يمكن ان يحاج بان الصفة وان كانت بحسب الحقيقة هي الجملة الا انها بحسب
الظ اسم مفرد وهو مقول والجملة معموله كما هو نص كلامه رحمه الله تعالى فلا نسلم
لابدية ذلك فيها (قوله مقول فيه الخ) قدره لان جملة نعم انشائية وهي لا تقع نعمنا
(قوله فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف الخ) حاصله ان
العلامة الفعلية لا تقبل التأويل لا طرادها بخلاف العلامة الاسمية لان حرف
الجر يدخل على ما ليس اسماً اتفاقاً كما في قوله بنام بقي ان الرواية ان كانت برفع
الولد فذاك وان كانت بجره كما ورد في قوله

صبحك الله بخير باكر بنعم طير وشباب فاخر

فلا يمتشى ما ذكر من الجواب ويمكن ان يتكلف ح ويحاج بان الباء داخله
على الولد ونعم متحمة بين الجار ومجروره كذا افيد ولم ار ذلك مصرحاً به في كتاب

مقول فيه نام صاحبه * ولما فرغت من ذكر علامات الماضي وحكمه وبيان ما يختلف فيه منه ثبت بالكلام على فعل الامر فذكرت ان علامته التي يعرف بها مركبة من مجموع شيئين وهما دلالة على الطلب وقبوله ياء المخاطبة وذلك نحو قم فانه دال على طلب القيام ويقبل ياء المخاطبة تقول اذا امرت المرأة قومي وكذلك اقعدي واقعدي واذهب واذهبي قال الله تعالى فكلي واشربي وقري عينا فلو دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة لمخوصه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكف او قبلت ياء المخاطبة ولم تدل على الطلب نحو انت يا هند تقومين وتاكليين لم يكن فعل امر * ثم بينت ان حكم فعل الامر في الاصل

فليفعم والله تعالى الهادي الى صوب الصواب (قوله مقول فيه نام صاحبه) كذا في النسخ التي رأيناها وفيه انه لا حاجة هنا الى تقدير مقول لان الجملة جزئية وهي تصلح للوصفية لا انشائية كما تقدم ولعل ذلك للشاكلة مع السابق او فرار من حذف الموصوف بالجملة في غير محل الحذف على ما قررناه آنفاً (قوله علامات الماضي) قيل عليه لم يذكر الا علامة واحدة فما معنى هذا الجمع واجاب بعض المعاصرين بان اضافة علامات الى الماضي جنسية وهي كال الجنسية تبطل معنى الجمعية وقال الوالد رحمه الله تعالى انه لا يبعد ان يقال ايضاً ان هذا الجمع نظراً لافراد الماضي وهي متعددة ولذلك نظائر كثيرة (قوله دلالة على الطلب) اي بنفسه وضماً ليخرج نحو لتضرب ولا تضرب ونحو قوله تعالى تؤمنون بالله مما اللام فيه مقدرة ونحو قوله تعالى والمطلقات يتربصن مما دلالة على الطلب عارضة وليدخل نحو قوله تعالى فاصطادوا مما استعمل في غير الطلب وهو الاباحة هنا . (قوله ياء المخاطبة) لم يقل ضمير المخاطبة لان بعضهم ذهب الى حرفيتها وجعل الفاعل ضميراً مستتراً ولضعفه لا ينبغي ان يلتفت اليه (قوله قال الله تعالى فكلي) لا ينبغي حسن الاختصار على ما سبق . اذ كلامنا فيما يقبل الياء وكلي لا يقبله (قوله لم يكن فعل امر) بل هو اسم فعل امر كما في الاول وفعل مضارع كما

البناء على السكون كاضرب واذهب

في الثاني (قوله في الاصل) قيل يحتمل ان يكون متعلقاً بقوله يثبت في الاصل اي في المتن ويحتمل ان يكون متعلقاً بمحذوف حالاً من المضاف اليه فيصير المعنى ح يثبت ان حكم الامر حال كونه في اصل الوضع البناء الخ انتهى ويحتمل ان يكون متعلقاً بمحذوف صفة الحكم او حالاً منه والمراد به اصل الوضع كما في الاحتمال الثاني فافهم (قوله البناء على السكون) اي اذا لم يتصل به نونا التوكيد فانه ح يثبت على الفتح وقيل على السكون ايضاً وهذا الحكم عند جمهور البصريين . وذهب الاخفش والكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام الامر المحذوفة لانه مقتطع من المضارع والفعل عندهم قسمان . ماضٍ ومضارع . وانتصر لهم الش في المعنى وقال وبقولهم قيل . لان الامر معنى فحقه ان يودى بالحرف ولانه اخوانه وقدر دل عليه بالحرف . ولا ريب ان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امراً او خبراً خارجاً عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقولهم

لنقم انت يا ابن خير قريش * كي لتقضي حوائج المسلمين

وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا بالثناء الفوقانية . وفي الحديث لناخذوا مصافكم ولانك تقول اخش واغز وارم واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحرف ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كسبمت واقسمت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك انشاء لا زمانية تجردها عارض لما عند ثقلها عن الخبر ولا يتحكم ادعاء ذلك في قولهم اذا ارادوا غير هذه وح فيشكل فعليه واذا ادعي ان اصله لنقم كان الدال على الانشاء لا يلام لا الفعل انتهى زاعترن على الوجه الاول بان الخبر معنى فلم لم يكن خبراً بل خبراً بالحرف وكذا الماضي معنى والاستقبال معنى ويوديان بغير الحرف وعلى اساني بار الامر وان كان اخا النهي الا انه ايضاً من جهة كونه انشاء اخو الخبر فحقه ان

وقد بينى على حذف آخره وذلك ان كان معتلاً نحو اغزُ واخش وارم وقد بينى على حذف النون وذلك اذا كان مسنداً لالف الاثنين نحو قوما او واو الجماعة نحو قوموا او ياء المخاطبة نحو قومي فهذه ثلاثة احوال للأمر كما ان للماضى ثلاثة احوال ايضاً* ولما كان بعض كلمات الامر مختلفاً فيها هل هي فعل او اسم فعل نبهت عليها كما فعلت مثل ذلك في الفعل الماضى وهي ثلاثة هلم وهات وتعال

وعلى الثالث بانه يقتضى ان يكون الفعل موضوعاً للدلالة وزمانه وهو باطل وعلى الرابع بان ذلك نادر فلا عبرة به وعلى الخامس بان موافقة الشئ للشئ صورة لا يقتضى اعطائه حكمه فان هذان موافقة للزيدان صورة مع تصحيح القول بينائه وعلى السادس بان اصل كل شئ لم يعهد ولا يبعد ان يقال حمل البناء على الاعراب لان الشئ كما يحمل على نظيره يحمل على تقيضه وعلى السابع بان افعال الانشاء انما قلنا بتجردها عن الزمان من حيث هي انشاء والامر لادلالة له على الزمان بحسب الوضع من حيث انشائه وهذه الحيثية ليست هي جهة كونه فعلاً بل فعليته باعتبار دلالة على الحدث المطلوب وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل فقد ثبت كونه فعلاً لدلالته بحسب الوضع على الحدث وزمانه وان كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه انشاء كما هو المشهور هذا ومنشأ الخلاف قيل اصالة البناء في الافعال وعدمها وقيل كونه اصلاً برأسه وعدمه فجمهور البصريين على الاول والكوفيون على الثاني فليتأمل (قوله وقد بينى على حذف الخ) قيل لو قال على ما يجزم به مضارعه لو كان معرباً لكان اولى ^(١) وفيه انه يرد عليه الامر المتصل به نون التوكيد فانه مبني على الفتح على الصحيح كما سبقت اليه الاشارة آنفاً ولا يقال ان مضارعه مجزوم بالفتح ولا يشمل نحو هات مما لامضارع ^(٢) له وكذا لا يعلم حال الذي مضارعه مبني كامر جمع المؤنث . وتغوت ايضاً مراعات السباق والسياق

(١) لاختصاره . منه ^(٢) قاله الجوهري . منه

فأما هلم فاختلف فيها العرب على لغتين احدهما ان تلزم طريقة واحدة ولا يختلف لفظها بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلم يازيد وهلم يازيدان وهلم يازيدون وهلم ياهند وهلم ياهندان وهلم ياهندات وهي لغة اهل الحجاز وبها جاء التنزيل قال الله تعالى والقائلين لاخوانهم هلم الينا اي اتوا الينا وقال تعالى قل هلم شهداءكم اي احضروا شهداءكم وهي عندهم اسم فعل لا فعل امر لانها وان كانت دالة على الطلب لكنها لا تقبل ياء المخاطبة والثانية ان تلحقها الضمائر البارزة بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلم وهلموا وهلمن بالفك وسكون اللام وهي لغة بني تميم وهي عند هؤلاء فعل امر لدلائها على الطلب وقبولها ياء المخاطبة وقد تبين بما استشهدت به من الايتين ان هلم

فافهم (قوله فاما هلم) هي بفتح الميم . وحكي الجرمى كسرهما ايضا وقد تضم عند اتصال بعض الضمائر البارزة ولا تضم في نحو هلم وهلم الرجل بل تفتح للخفة واصلها على ما قيل هلا ام وهلا كلمة استعجال وام بمعنى اسرع او اقبل نقلت ضمة المحركة الى اللام وحذفت كما هو القياس والتزم التخفيف هنا لتقل التركيب . وقيل هي بسيطة واختاره جمع (قوله احدهما ان تلزم) وهذه اللغة اوضح كما يشير الى ذلك تقديمها ومجيئ التنزيل بها (قوله وسكون اللام) المراد بها ما هو مصطلح الصرفيين وهو آخر الكلمة اعني بها هنا الميم الثانية وسكنت لاتصال النون وهذا السكون هو سبب الفك اذ لا يتأق الا دغام^(١) ح كما لا يخفى . ويحتمل كون المراد باللام اللام التي قبل الميم الاولى والاوّل هو الاولى (قوله وهي لغة بني تميم) وهي عندهم لا تنصرف ملتزم فيها الادغام . واستعمل لها مضارعاً من قيل له هلم فقال لا هلم . وزعم بعضهم انها عندهم اسم غلب عليها جانب الفعلية وليس بشئ (قوله فعل امر) فهو مبني على سكون مقدّر منع من ظهوره حركة ادغام المثليين (قوله لازمة) أي ان كانت بمعنى اتى كالأية الاولى . ولا يتوهم ان تعديتها مخصوصة بالي بل قد

(١) اذ الساكن لا يدغم فيه . منه

تستعمل قاصرة ومتعدية واماهات ونعال فعدها جماعة من النحويين في اسماء الافعال والصواب انها فعلا امر بدليل انها دالان على الطلب وتلحقها ياء المخاطبة نقول هاتي وتعال واعلم ان آخرها مكسور ابدأ الا اذا كان لجماعة المذكورين فانه يضم نقول هاتي يازيد وهاتي ياهند وهاتي يازيدان او ياهندان وهاتين ياهندات كل ذلك بالكسر ونقول هاتوا ياقوم بضمها قال الله تعالى قل هاتوا برهانكم وان آخر تعال مفتوح في جميع احواله

تدعى باللام كما يقال هلم للثريد (قوله متعدية) اي ان كانت بمعنى احضر كالاية الثانية (قوله فعدها جماعة من النحويين في اسماء الافعال) واجابوا عن اتصال الضمائر بها بانه لشبههما بالافعال فتذكر (قوله والصواب انها فعلا امر) نص الرضي على ذلك في هات فقال ما حاصله تصرف هات بحسب المأمور افرادا وثنية وجمعا وتذكيرا وتأنثا دليل فعليته نعم تصرفه غير تام اذ لا يبنى منه مضارع على ما قيل وهذا لا يضرنا . وقال ابن خطيب المنصوريه ما حاصله ان هات غير مختص بالامر كما يوهمه بعض عباراتهم بل يقال هاتي كعاطي وتصريفه كتصرفه . ويدخل عليه ما يدخل على عاطي من علامات الافعال قال * لله ما يعطي وما يهاتي اي ما يأخذ واصله ات قلبت همزته هاء (قوله وتلحقها ياء المخاطبة) وفي الحاق نون التوكيد توقف (قوله اخرها مكسور) لمناسبة الياء المحذوفة عند مدعي الفعلية ولدفع التقاء الساكنين بالحركة الاصلية عند مدعي الاسمية كذا قيل (قوله فانه يضم) اي لمناسبة الواو (قوله وان آخر تعالي مفتوح) للفتحة عند بعض ومناسبة الالف المحذوفة عند آخرين اذ اصله تعالي على وزن تفاعل فاللام عين الفعل . وهو في الاصل لفظ يدعى به الانسان الى مكان يرتفع ثم جعل للدعاء الى كل مكان قاله الراغب ^(١) وقال بعضهم اصله من العلو وهو ارتفاع المنزلة فكانه دعي الى ما فيه ^(١) وكلام الراغب ارغب . منه

من غير استثناء نقول تعال يا زيد وتعال يا هند وتعال يا زيدان وتعالوا يا زيدون
وتعالين يا هندات كل ذلك بالفتح قال الله تعالى قل تعالوا اتل وقال تعالى فتعالين أمتعكن
ومن ثم لحنوا من قال * تعال افا سمك العموم تعال * بكسر اللام * ولما فرغت من ذكر
علامات الأمر وحكمه وبيان ما اختلف فيه منه ثلثت بالمضارع فذكرت
ان علامته ان يصلح دخول لم عليه نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد وذكر
انه لا بد ان يكون في اوله حرف

رفعة (قوله من غير استثناء) اي كما استثنى في هات وذلك لحفة الفتح في تعالوا
دون الكسرة في هاتوا (قوله تعال) اصله تعالوى قلبت الواو ياءً لوقوعها رابعة مع
عدم انضمام ما قبلها فصار تعالي ياءً ثبوت حذف كسرة الياء الاولى للاستئصال
والياء للساكنين فصار تعال (قوله ومن ثم) اي من اجل ان آخر تعال مفتوح
في جميع احواله (قوله لحنوا) اللحن الخروج عن الصواب (قوله من قال) اراد به
ابا فراس الحمداني وهو ليس ^(١) بعربي يستشهد بكلامه (قوله بكسر اللام) لوقال
بكسر اللامين لكان اوضح واولى فتأمل (قوله فيه) الضمير راجع الى ما (قوله منه)
راجع للامر (قوله ان يصح) اي مع استقامة المعنى والدور المتوهم هنا يدفع بما
ذكرناه هناك فنذكر (قوله لم) خصها بالذكر لانها اشهر عوامله المغيرة لمعناه بناء على
قول المبرد انها ثقلب معنى المضارع ماضياً وس يقول انها تصرف لفظ الماضي الى
المضارع فسبب ذلك ح الشهرة فقط ^(٢) وبقيت للنقل علامات والمجموع على ما ذكره
بعضهم اربعة عشر علامة تاء الفاعل ويائه وتاء التأنيث الساكنة وقد والسين
يسوف ولو والنواصب والجوازم واحرف المضارعة على الصحيح ونونا التوكيد واتصاله

والا فانه شاعر منلق حتى قالوا بداء الشعر بملك وختم بملك ارادوا بالاول امر القيس والثاني
ابا فراس . منه ^(١) الحصر اضافي . منه لانها اشهر عوامله المغيرة لمعناه . منه

من حروف نأيت وهي النون والالف والياء والتاء نحو تقوم واقوم ويقوم وتقوم وتسمى هذه الاربعة احرف المضارعة وانما ذكرت هذه الاحرف بساطاً وتمهيداً للحكم الذي بعدها لا لاعرف الفعل المضارع بها لاننا وجدناها تدخل في اول الفعل الماضي نحو اكرمت زيداً

بضمير الرفع البارز ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية وتغيير صيغته لا اختلاف الزمان (قوله من حروف) الاولى احرف على وزن افعال جمع قلة ^(١) (قوله نأيت) اي ولو مثل بانيت اي ادركت لكاف اولى نظراً للنسبة التضعيفية لان المهمزة لمعنى والنون لاثنتين والياء لاربعة والتاء لثمانية . وجعل بعضهم وجه الاولوية التفعال ليس بالقوي ^(٢) (قوله النون) اي مسماها وكذا نقول في الباقي (قوله وتسمى هذه الاحرف احرف المضارعة) وذلك لان الفعل بها يحصل له مضارعة ^(٣) اي مشابهة للاسم من جهة اللفظ والمعنى . اما من جهة اللفظ فلجريانه عليه في الحركات والسكنات واما من جهة المعنى فلان كلاً منهما يأتي بمعنى الحال والاستقبال . فان قلت اذا كانت المضارعة بمعنى المشابهة فما بالهم لا يستعملون الاسم الذي لا ينصرف للمشابهة للفعل في علتين فرعيتين حقيقة اوحكما والاسم المبني المشابه للحرف فيما تقدم مضارعاً لوجود المشابهة فيه . قلت اجيب بان الاسم خرج عن بابه الى مشابهة الفعل والحرف فلو قيل اسم مضارع لم يعلم اي القسمين هو فمنعناه من التسمية ولا كذلك الفعل . وايضاً الاسم شابه الفعل فيما لا ينصرف من وجهين فنقص تمكنه وشابه الفعل في الحركات والسكنات مثلاً حتى عمل فلوسمي مضارعاً لا لتبس المقصود تدبر (قوله بساطاً) في بعض النسخ بسطاً والمعنى توطئة وتمهيداً (قوله للحكم الذي بعدها) اعني به قوله فيضم الخ وقوله ويفتح الخ (قوله لا لاعرف الخ)

(١) قد يستعمل جمع الكثرة في مقام جمع القلة كقوله تعالى ثلاثة قروء وبالعكس كقوله تعالى لاثنين فيها احقاباً على قول . منه

(٢) لانه لا يلتفت اليه في امثال هذا المقام . منه (٣) من ضارعه اذا شرب معه من شرع واحد . منه

وتعلمتُ المسئلة ونرجستُ الدواء اذا جعلت فيه نرجساً ويرنأتُ الشيب اذا خضبت به باليرنا وهو الحناء وانما العمد في تعريف المضارع دخول لم عليه * ولما فرغت من ذكر علاماته

فيه نظر بل قيل انها انفع العلامات له لعدم انفكاكها عنه كما هو مذهب سائر البصريين وهو المعتمد وعلى تقدير الانفكاك لفظاً كما قاله الكوفيون في نحو نارا تلظى^(١) فهو ملاحظة تقديرية كما لا يخفى نعم يشترط ان تكون المهمة للتكلم وحده والنون له ومعها غيره او للمعظم نفسه والياء للفظ الغائب المذكر مطلقاً او لجمع الغائبات والتاء للمخاطب مطلقاً او للغائبة او للغائبتين . وهذه المعاني لا توجد في اوائل الفعل الماضي واعتذر بعضهم عن اختيار لم عليها بان كون هذه الاحرف علامات يتوقف على معرفة وجود هذه المعاني فيها والنظر الى المعاني مما فيه نوع عسر على المبتدي بخلاف لم اذ لا يحتاج الى ذلك فافهم^(٢) (قوله فيه) الضمير المذكور راجع الى الدواء وفي بعض النسخ فيها فالضمير المؤنث راجع الى الدواء الموجودة في بعض النسخ بدل الدواء (قوله نرجساً) هو بسكون الراء وكسر الجيم وَرَدُّ ابيض مشرب بصفرة غالباً^(٣) طيب الرائحة وللشعراء وَلَع بتشبيهه عين المعشوق به وبعضهم يشبه به عين الرقيب . فقهاها الله تعالى بسهم مصيب . وتطير منه بعضهم حتى نسبته الى الغدز قال العباس بن الاحنف في جارية اسمها نرجس

ان الذي سَمَّاكِ يامنيتي * بالنرجس الغدار ما انصفا

فكل من كان سمياً له * شاركه في غدره والجفا

(قوله من علاماته) الكلام هنا وكذا في قوله علامات الامر كالكلام فيما تقدم من قوله

^(١) اذ الاصل تلظى بتائين تاء المضارعة وتاء الكلمة حذف احد التائين بالاجماع واختلف في التعيين فقال الكوفيون الاولى لانها لمعنى فتلاحظ وقال البصريون الثانية اذ بها حصل التكرار وتام الكلام يطلب من محله . منه

^(٢) لعل وجه الفهم ان معرفة كون الفعل مضارعاً عند عدم وجود لم فيها نوع عسر ايضا . منه

^(٣) ومن غير الغالب يكون مشرباً بجمرة وقيل ان ذلك يحصل بعمل كان يسقى ماء القرمز مثلاً . منه

شرعتُ في ذكر حكمه فذكرت ان له حكماً باعتبار اوله وحكماً باعتبار آخره فاما حكمه باعتبار اوله فانه يضم تارة ويفتح اخرى فيضم ان كان الماضي اربعة احرف سواء كانت كلها اصولاً نحو دحرج يدحرج او كان بعضها اصلاً وبعضها زائداً نحو اكرم يكرم فان الهمزة فيه زائدة لان اصله كرم ويفتح ان كان الماضي اقل من اربعة او اكثر منها فالاول نحو ضرب يضرب وذهب يذهب ودخل يدخل والثاني نحو انطلق ينطلق واستخرج يستخرج* واما حكمه باعتبار آخره فانه تارة يبنى على السكون وتارة يبنى على الفتح وتارة يعرب فهذه ثلاث حالات لآخره كما ان لآخر الماضي ثلاث حالات ولا خرا الامر ثلاث حالات* فاما بناؤه على السكون فمشروط بان يتصل به نون الاناث نحو النسوة يقمن والوالدات يرضعن والمطلقات يتربصن ومنه الا ان يعفون لان الواو اصلية وهي واو عفا يعفون والفعل منها مبني على السكون لاتصاله بالنون والنون فاعل مضمّر عائد على المطلقات ووزنه يفعلن وليس هذا كيعفون في قولك الرجال يعفون لان تلك الواو ضمير الجماعة المذكورين كالواو في قولك يقومون وواو الفعل حذفت والنون علامة الرفع ووزنه يعفون وهذا يقال فيه الا ان يعفوا بحذف نونه كما نقول الا ان يقوموا

علامات الماضي فلا تغفل (قوله تارة) اي مرة وهو منصوب على الظرفية ابداً (قوله ويفتح) اي في اللغة الفصحى (قوله اخرى) اي تارة اخرى (قوله اصولاً) وينحصر في باب الرباعي المجرد كما مثل والملحق به كتجورب (قوله نون الاناث) اي الموضوعه لذلك فدخل نون نحو يرجعن في قوله

يمرون بالدهنا خفافا عياهم * ويرجعن من دارين بجر الحقائق

فان هذه النون وان استعملت في المذكور بدليل يبرون الا انها موضوعه للاناث (قوله ومنه) فصله بانه اشارة الى الخفاء (قوله وواو الفعل حذفت) اي لا لتقاء الساكنين لان اصله يعفون بواوين اولاهما لام الكلمة والثانية واو الجمع استثقلت

وسياتي شرح ذلك كله* واما بناؤه على الفتح فمشروط بان تباشره نون التوكيد لفظاً
او تقديرًا نحو: كلاً لينبذن واحترزت بذكر المباشرة من نحو قوله تعالى ولا تتبعان
سبيل الذين لا يعلمون

الضمية على الواو فحذفت للثقل وتبعها الواو للساكنين واختصت بالحذف دون
الثانية لامور احدها كونها جزءاً وحذفه اسهل وثانيها كونها آخر الفعل وحذفه اولى
وثالثها انها لا تدل على معنى فحذفها احسن والثانية ليست كذلك لانها كل وتدل
على معنى وليست بأخر (قوله وسياتي شرح ذلك) اي في باب الامثلة الخمسة
ان شاء الله تعالى وهوانها تنصب بحذف النون (قوله بذكر المباشرة) لم يقيد بذلك
في نون النسوة لانها لا تكون الا كذلك (قوله ولا تتبعان) لانهما وتبعان فعل
مضارع مجزوم بحذف النون والضمير فاعله . واصله قبل التوكيد والتهي تتبعان
بالتخفيف فدخلت لا الناهية فحذفت النون ثم اكد بالنون الثقيلة المدغمة في
مثلها فالتقى ساكنان . وحركت النون الثانية وهي المدغم فيها ليتأتى الادغام وكان بالكسرة
تشبيهاً بنون التشنية . ولا يتوهم ان التحريك لدفع التقاء الساكنين لانه باق مع
التحريك لان الساكنين الالف والنون الاولى لاهو والنون الثانية المحركة كما لا يخفى
والتقاء الساكنين هنا مفتقر اما عند من اجازه حيث يكون الاول منهما حرف
مدّ والثاني مدغماً في مثله كدابة وخويصه ولم يشترط كونه في كلمة فالامر^(١) واضح
واما عند من اجازه هناك لكن اشترط ان يكون في كلمة فللضرورة اذ لا يمكن
حذف الالف لانه ربما يلتبس بفعل الواحد ولا النون لقوات الغرض وهو التوكيد
كذا حققه بعض المحققين ثم ما ذكر من التمثيل انما هو على قراءة التشديد اما على قراءة
التخفيف فلا يتمشى وعليها فلا نافية بالفاء لا بالهاء وتبعان فعل مضارع مرفوع

(١) لان الاول حرف مدّ وهو الالف والثاني مدغم في مثله وهو النون ولا يضر عدم كونها
في كلمة لان البناء على عدم الاشتراط . منه

لتبلون في اموا لكم فاما ترين من البشر احداً فانّ الالف في الاول والواو في الثاني والياء في الثالث فاصلة بين الفعل والنون فهو معربٌ لامبني وكذلك لو كان الفاصل بينهما مقدراً كان الفعل ايضاً معرباً وذلك كقوله تعالى ولا يصدّك عن آيات الله ولتسمعن مثله الا ان نون الرفع حذفت تخفيفاً لتوالي الامثال ثم التقي سا كان

بثبوت النون والالف ضمير الفاعل والمعنى على النهي ^(١) (قوله لتبلون) في بعض النسخ بالواو العاطفة وفي بعضها بنيتها وهو عطف على لا تتبعان وكذا في فاما ترين وهو فعل مضارع مبني للمجهول مسند للجماعة المذكور مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لتوالي الامثال واصله قبل التوكيد ^(٢) لتبلون بواوين اولهما لام الكلمة والثاني واو الجماعة تحركت الواو الاولى وانفتح ما قبلها قلبت الفا وحذفت الالتقاء الساكنين ثم اكد بالنون الثقيلة فاجتمعت ثلاث نونات زوائد ليست كنونات نحو ظنن حذفت نون الرفع كراهة الاجتماع فالتقى سا كان وهو ان جاز على ما ذكرنا الا ان فيه نوع ثقل فحرك احدهما وهو الواو بحركة مجانسة له وهي الضمة فصار لتبلون ولم تقلب الفا لتحركها وانفتح ما قبلها لان ذلك عارض فلا يعتد به (قوله فاما ترين) فعل مضارع مجزوم بان المدغمة بما وعلامة جزمه حذف النون وما سيف خطيب ^(٣) والياء ضمير الفاعل واصله قبل التوكيد والشرط رأيين ^(٤) نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفت للساكنين ثم دخل الجازم فحذف النون ثم اكد وعمل به نحو ما تقدم (قوله ولا يصدّك) بضم الدال فعل مضارع مسند للجماعة المذكور مجزوم بلا التاهية وعلامة جزمه حذف النون (قوله الا نون الرفع حذفت تخفيفاً لتوالي الامثال) وحذفت دون نون التوكيد مع انها جيئ بها المعنى ايضاً لان نون التوكيد تدل عليها بعد الحذف دون العكس . يانه ان نون التوكيد اما ثقيلة

(١) وهو ابلغ من النهي الصريح على ما قالوا . منه ^(١) هذا غير متعين فتأمل . منه ^(٢) اي زائدة . منه

(٣) هذا ايضاً غير متعين كما لا يخفى على المتأمل . منه

أصله قبل دخول الجازم يصدونتك فلما دخل الجازم وهو لا الناهية حذفت النون
فالتقى ساكنان الواو والنون فحذفت الواو لاعتلالها ووجود دليل يدل عليها وهو
الضمة وقدر الفعل معرباً وإن كانت النون مباشرة لا آخره لفظاً لكونها منفصلة منه
تقديرًا وقد اشترت إلى ذلك كله ممثلاً* وأما أعرابه ففيما عدا هذين الموضعين نحو
يقوم زيد ولن يقوم زيد ولم يقم زيد

مفتوحة أو خفيفة ساكنة ونون الأعراب خفيفة مكسورة في التثنية مفتوحة — في
غيرها فإذا حذفت وبقيت نون التوكيد والفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ولا
جازم يعلم ضرورة أن نون الرفع محذوفة لأن الثابتة لا تصلح لذلك قاله الحمصي . وقال
غيره سبب حذفها دونها أن نون التوكيد لو حذفت فأت غرض التأكيد بالكلية
إذ لا داعي عندنا للملاحظته بخلاف نون الرفع فإنها إذا حذفت دعي للملاحظتها عدم
جواز خلو الكلمة من الأعراب . والقول بأنها حذفت لأنها كجزء آخر من الفعل
وحذفه أسهل ولا كذلك نون التوكيد ليس بالكيد ولا شديد فافهم (قوله أصله
قبل دخول الجازم يصدونتك) فيه أن الشائع فيما بينهم أن الفعل الخالي من الطلب
والقسم لا يؤكّد فكان عليه أن يقول أصله قبل دخول الجازم يصدونتك فلما دخل
الجازم وحذف النون أكد فالتقى ساكنان (قوله وقدر الفعل معرباً) — أـ جعل
الفعل معرباً لأن هناك أعراباً مقدراً لأن الأعراب ظاهر وهو حذف النون قاله
الخطابي وهو من باب حسن الظن (قوله وأما أعرابه الخ) قيل سبب أعرابه مشابهته
الاسم في توارد المعاني التركيبية المختلفة ففي الاسم نحو ما أحسن زيداً وفي الفعل
نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن . وتقرير ذلك مشهور وهو مختار ابن مالك .
وفيه أن الماضي قد توارد عليه أيضاً نحو ما صام واعتكف فإنه يحتمل أن المعنى
ما صام وما اعتكف أو ولكن اعتكف أو معتكفاً مع أنه لم يعرب . وقيل مشابهته الاسم
في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته وهو

مختار الجمهور وفيه ان الاول والثاني مما قبلهما الماضي ايضاً تقول زيد ذهب فيحتمل قرب
الذهب وبعده فاذا قلت قد ذهب فقد تخصص ^(١) واما الثالث فالاسم والماضي
يشتركان فيه اذا وقعا جواباً للو . واما الرابع فليس بمطرد ^(٢) . ولو سلم ^(٣)
فالماضي يجري ايضاً على الاسم كـفَرِحَ فهو فَرِحَ وَأَشِرَ فهو أَشِرَ وغَلَبَ غَلَبًا
وجَلَبَ جَلَبًا قاله ابن مالك . وقال الحمصي الحق ان الاسم انما اعرب لتواتر
الفاعلية والمفعولية والاضافة عليه وهذه لا تتصور في الفعل المضارع لكنه لما توارد
عليه الحال والاستقبال اشبه الاسم مشابهة ما فاعرب . واعترض بانه على تقدير
تمام سيبته لا يتشبه الا على مذهب من يقول باشتراك المضارع بين الحال والاستقبال ^(٤)
اما على مذهب من يقول انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال
او بالعكس فلا ^(٥) كما لا يخفى . فالحق الحقيق بالقبول انه انما اعرب لمشابهة الاسم
مشابهة كاملة لا يوجد مثلها في الفعل الماضي الا ترى ان كل فعل مضارع جار على
حركات اسم الفاعل وسكناته لفظاً كضارب ويضرب او تقديراً كقائم ويقوم
ولا كذلك كل ماض . وايضاً تقول مشابهة المضارع للاسم في الابهام والتخصيص
اقوى من مشابهة الماضي له في ذلك فان المضارع اذا تخصص بتخصص باحد
زمانين مستقلين متميزين فهو كـتخصيص الاسم النكرة بـمدلول متعين ولا كذلك
الماضي لانه اذا تخصص بتخصص باحد وصفي الماضي وشتان ما بين التخصيصين .
وكذا يقال في الباقي كذا افيد وللفيد اعلى الله تعالى مقامه كلام غير هذا يتعلق
بهذا المقام ذكره في كتابه المنهل العذب ^(٦) ان اردته فارجع اليه . فان قيل لما

(١) بالقرب . منه ^(١) لعدم الجريان في قائم ويقوم . منه ^(٢) وجه التسليم ان يراد الجريان لفظاً او تقديراً
فيطردح لان يقوم جار على قائم اذ اصله يقوم على وزن يحسن استقلت الضمة على الواو فنقلت الى القاف
وكذا تقول في نظائره . منه ^(٣) اي التوارد المذكور . منه ^(٤) اذ الماضي ايضاً يتوارد عليه حقيقة ومجازاً
الضي والاستقبال كخلق الله السموات ونفخ في الصور فافهم . منه ^(٥) شرح لغز نظم عمر اغا المي في لفظ
مرجح لوزير بغداد سعيد باشا . منه

ص ولما الحرف فيعرف بان لا يقبل شيئاً من علامات الاسم والفعل نحو هل وبلى
وليس منه مهما واذما بل ما المصدرية ولما الرابطة في الاصح *ش* لما فرغت من القول
في الاسم والفعل شرعت في ذكر الحرف فذكرت انه يعرف بان لا يقبل شيئاً من علامات
الاسم ولا من علامات الفعل

شابه الفعل الاسم لم أعطي الاعراب دون التصغير والتثنية والجمع . اجيب بان
التصغير والتثنية والجمع معانٍ تخص بالذوات والاعراب معنى يختص بالحال والفعل ليس
من الذوات فلماذا اعطي الاعراب دون التصغير واخويه . وايضاً ^(١) التصغير صورة
واحدة فلو اعطيت الفعل للشابهة لكان الاصل كالفرع تأمل فهذا المقام . من مطارج
ذوي الافهام (قوله بان لا يقبل شيئاً من علامات الخ) اي ما ذكرت وما لم تذكر
وليس فيه حوالة على مجهول لان الموقف ^(٢) يبين ذلك . ولا يرد ما قيل ان في معرفة
الحرف بانه لا يقبل شيئاً مما ذكر انعكاس العلامة وقد قالوا انها تطرد ولا
تنعكس . لانا نقول محل هذا ما لم تكن العلامة شاملة كاهنا والمراد بعلامات الاسم
والفعل الفاظ مخصوصة يمكن معرفتها بدون معرفة الحرف والا يلزم الدور اذ علاماتها ^(٣)
حروف فكانه قيل يعرف الحرف بانه لا يقبل شيئاً من الحرف هذا لكن بقي انه كان
عليه ان يزيد قيداً آخر يخرج اسماء الافعال كما قال ابن الناطم ولم يدل ^(٤) على نفي
الحرفية دليل اي كان تقع الكلمة احد ركني الاسناد فانها ح تنفي عنها الحرفية
وتتعدد بين الاسمية والفعلية والاسم اصل واللاحق به عند التردد اولى قاله العلامة
ناصر الدين اللقاني . واعترض ايضا بان كيف لا يحسن فيها شيء من العلامات مع انها
اسم . اللهم الا ان يراد بالاسناد الاسناد في اللفظ اوفي المعنى كما ذكر في قط فلا
ورود او يقال انها يحسن فيها بعض العلامات فقد حكى في المعنى دخول حرف

^(١) هذا لا ينفع ظاهراً الا في التصغير فنفعه يسير تدبر . منه ^(٢) اي المعلم . منه ^(٣) اي الغالب اذ
الاسناد ليس يحرف . منه ^(٤) مقول القول . منه

نحو هل وبل فانها لا يقبلان شيئاً من علامات الاسماء ولا شيئاً من علامات
 الافعال فانتفى ان يكونا اسمين وان يكونا فعلين وتعين ان يكونا
 حرفين اذ ليس لنا الا ثلاثة اقسام وقد انتفى اثنتان فتعين الثالث ولما كان من الحروف
 ما اختلف فيه هل هو حرف او اسم نصصت عليه كما فعلت في الفعل الماضي وفعل
 الامر وهو اربعة اذما ومهما وما المصدرية ولما الرابطة فاما اذما فاختلف فيها سيبويه
 وغيره فقال سيبويه انها حرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذما نعم اقم فمعناه ان نعم اقم
 وقال المبرد وابن السراج والفارسي انها ظرف زمان وان المعنى في المثال متى نعم اقم
 واحتجوا بانها قبل دخول ما كانت اسما والاصل عدم التغير واجيب بان التغير قد
 تحقق قطعاً بدليل انها كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على انها نزع منها ذلك المعنى

الجر عليها في قول بعض العرب على كيف تتبع الاحرين فتأمل (قوله نحو هل وبل)
 اشار بهذين المثالين الى ان الحرف ينقسم الى قسمين ماله صدر الكلام كهل ولذا
 قدمه وما ليس كذلك كبل وقيل غير ذلك (قوله ولما كان من الحروف الخ) فيه
 تغليب جانب الحرف على جانب الاسم لان البحث فيه (قوله فقال س انها حرف)
 وهو الاصح كما قال بعضهم خلافاً للمص وسنحقق ذلك قريباً (قوله بمنزلة ان الشرطية)
 اي في مجرد الدلالة على التعليق من غير دلالة على زمان او مكان كذا قالوا ولينظر
 هل هي مثلها عند عدم^(١) الجزم بالشرط اولا لم ار في ذلك نصاً فليجرح (قوله قبل
 دخول ما) وهي زائدة لازمة عند مدعي الحرفية وكافة عن الاضافة عند الآخر
 قاله غير واحد (قوله كانت اسما) موضوعة للزمان الماضي (قوله واجيب الخ)
 حاصله انه وان كان الاصل عدم التغير وبقاً مان كان على ما كان الا ان تغير

(١) يعني ان تستعمل عند عدم جزم المتكلم بمضمون الشرط وتروده فيه مثلاً اذا كان متردداً
 في قيام زيد غير جازم به يقول ان قام زيد افعل كذا فهل هذه الكلمة مثلها في هذا الاستعمال
 اولاً فيه تردد قال بعض المعاصرين الذي ينقدح في الذهن الثاني منه

البتة وفي هذا الجواب نظر لا يمتلئه هذا المختصر واما معها فذهب الجمهور انها اسم
بدليل قوله تعالى معها تأتتا به من آية

المعنى المتحقق قطعاً يدل بظاهره على ان الحالة الاولى التي كانت عليها الكلمة لم تبق
اصلاً (قوله البتة) منصوب على انه مفعول مطلق لفعل محذوف وهو بت اي قطع
(قوله الجواب) من جاب الفلاة قطعاً وسمي الكلام الذي يقع في مقابلة السؤال
جواباً لقطعه ^(١) كلام السائل (قوله نظر) وجهه الش المحقق ^(٢) بانه لا يلزم من
تغيير زمانها انسلاخها عن الاسمية الى الحرفية بدليل ان المضارع موضوع
لحال اوله وللاستقبال واذا دخلت عليه لم قلبت معناه الى الماضي ولم يخرج لفظه
عن كونه مضارعاً انتهى . وفيه انه انما يمتشي على القول بان لم تقلب معنى المضارع
ماضياً اما على القول بانها تقلب لفظ الماضي مضارعاً كما هو مذهب س وقد سلف
فلا . على ان لقائل ان يقول بعد التسليم فرق بين المضارع واذا لان اذ في غاية
الامتزاج مع ما وان كانت زائدة ولا كذلك المضارع مع لم كما لا يخفى (قوله واما
مهما) اقول اختلف فيها ايضا من حيث التركيب وعدمه فقليل انها مركبة من مة
وما الشرطية . وقيل من ما الشرطية وما الزائدة فقلبت الالف هاء خوف
التكرار . وقيل بسيطة وهو الاصح (قوله فذهب الجمهور) في بعض النسخ فزعم والأولى
أولى ^(٣) (قوله معها تأتتا به من آية) مهما مبتدا او مفعول لفعل محذوف يفسره فعل
الشرط فيكون من باب الاشتغال اي اي شخص تحضر تأتتا به ومن آية حال
من الضمير المجرور من به او من مهما على تقدير جعلها مفعولاً لامنها على تقدير
جعلها مبتداً خلافاً لس لكن قال العلامة الشمني في حواشيه على المعنى انها وان
كانت مبتدا لكنها مفعول في المعنى والمفعول في المعنى يصح اتيان الحال منه وانما
المتنع الاتيان بالحال من المبتدا الذي ليس بفاعل ولا بمفعول في المعنى انتهى فان
^(١) بزعم الحبيب . منه ^(٢) اعني الفا كهي . منه ^(٣) لان الزعم كثيراً ما يستعمل في الباطل . منه

فالهاء من به عائدة عليها والضمير لا يعود الاعلى الاسماء وزعم السهيلي وابن يسعون انها حرف
واستدلا على ذلك بقول زهير

ومها تكن عند امرئ من خليفة وان خالها تخفى على الناس تعلم
ونقرر الدليل انها اعربا خليفة اسما لتكن ومن زائدة فتعين خلوا الفعل من
الضمير وكون مها لاموضع لها من الاعراب اذ لا يليق بها هنا لو كان لها محل ان
تكون الا مبتدا والابتداء هنا متعذر لعدم رابط يربط الجملة الواقعة خبراً له واذا ثبت
انها لاموضع لها من الاعراب تعين كونها حرفا والتحقيق ان اسم تكن مستتر ومن
خليفة بيان لمها كما ان من آية تفسير لما في قوله تعالى ما ننسخ من آية ومها مبتدا
والجملة خير واما ما المصدرية فهي التي تسبك مع ما بعدها بمصدر نحو قوله تعالى

صح في هذا نقل عن جمهور النحاة قلنا يجوز كون من آية حالاً من مها على التقديرين
(قوله من به) وكذا من بها على ما قيل (قوله عايد عليها) اما الاول فباعتبار لفظها
واما الثاني فباعتبار معناها لان المراد بها اي آية والاولى كما في المغني رجوع الضمير
من بها الى آية (قوله لا يعود الا على الاسماء) بالاستقراء ولعل ذلك لاستلزامه
الاخبار عنه وهو مختص بالاسم ولا يرد اعدلوا هو اقرب للتقوى اذ ليس الضمير
عائداً على فعل الامر نفسه بل على المصدر المفهوم منه وهو العدل ثم ان هذا مبني
على ان القائل بالحرفية قائل بلزومها كما هو الظ والافلا يصح الرد عليه بهذه
الآية كما لا يخفى (قوله وزعم الخ) فيه اشارة^(١) الى ان دليله لفساده كعدم (قوله
مسترفيها) راجع الى مها (قوله واذا ثبت الخ) بناء على ان نفي اللزوم يستلزم نفي
الملزوم (قوله ومها مبتدا) ويجوز كما في الفنى جعلها اسم تكن ومن زائدة وخليفة
خبرها لان الشرط^(٢) غير موجب عند ابي علي (قوله التي تسبك مع ما بعدها)
الاولى تسبك هي وما بعدها وبعض قال المسبوك ما بعدها بواسطتها فلا تغفل
^(١) قيل قد يطلق الزعم على مطلق القول منه^(٢) فلا يرد ان من لا تزاد في الايجاب فافهم منه

ودّ واما عنتم اي ودّوا عنتم وقول الشاعر

يسرّ المرء ما ذهب الليالي * وكان ذهابهنّ له ذهابا

اي يسرّ المرء ذهاب الليالي وقد اختلف فيها فذهب سيويوه الى انها حرف بمنزلة ان المصدرية وذهب الاخفش وابن السراج الى انها اسم بمنزلة الذي واقع على ما لا يعقل وهو الحدث والمعنى ودّوا الذي عنتموه اي الغنت الذي عنتموه ويسرّ المرء الذي ذهبه الليالي اي الذهاب الذي ذهبه الليالي ويرد هذا القول انه لم يسمع اعجبني مافته ولو صح ما ذكر لجاز ذلك لان الاصل ان العائد يكون مذكورا

(قوله وقد اختلف فيها الخ) وثمة الخلاف انه على القول باسميتها يكون لها محلّ من الاعراب وتفتقر الى ضمير من صلتها ويجوز ان يعود عليها ضمير من غيرها ايضا كما عجبني مافته على ما قيل وهو حسن . وعلى القول بالحرفية لا يكون كذلك (قوله وذهب الاخفش وابن السراج الى انها اسم) ويرجع هذا القول على ما ذكره بعضهم ان فيه تخلّصا من دعوى اشتراك لاداعي اليه فان كونها حرفا فيه دعوى اشتراك ما بين المعنى المصدرى الحرفي والمعنى الاسمي الموصولي وكونها اسما فيه تخلّص عن ذلك الاشتراك لان ما الموصولية الاسمية موضوعة لما لا يعقل ومن جملة الحدث فيكون اطلاقها عليه باعتبار انه لا يعقل اطلاقا باعتبار الوضع الاول لا باعتبار وضع جديد (قوله واقع) بالرفع صفة لاسم (قوله الحدث) اي المفهوم من الفعل الدال عليه تضمننا (قوله الغنت) الظّ أن المراد به الاثم لا الزنا كما في قوله تعالى لمن خشى الغنت (قوله لم يسمع) سند الرد وفيه اشارة الى امكانه وهو كذلك . وقيل لا يمكن لان قام غير متعد وهو كافي المغنى خطاء بين لان الماء المقدرة . فمفعول مطلق لا مفعول به والمفعول المطلق ممكن مع كل فعل متعديا كان او غيره هذا وقيل الاولى في الرد قوله اليس اميري في الامور بانما * بما لستما اهل الخيانة والغدر

اذ لا يتأتى هنا تقدير الضمير قطعا (قوله لجاز) الظاهر لسمع بدل لجاز

لا محذوفاً . وأما لما فانها في العربية على ثلاثة اقسام نافية بمنزلة لم نحو لما يقض ما امره اي لم يقض ما امره واجباية بمنزلة الانحو قولهم عزمت عليك لما فعلت كذا اي الافعلت كذا اي ما اطلب منك الافعل كذا وهي في هذين القسمين حرف باتفاق والثالث ان تكون رابطة لوجود شيء بوجود غيره نحو لما جاءني اكرمه فانها ربطت وجود الاكرام بوجود المحيى واختلف في هذه فقال سيبويه انها حرف وجود لوجود وقال الفارسي وجماعة انها ظرف بمعنى حين ورد بقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت الآية وذلك لانها لو كانت ظرفاً لاحتاجت الى عامل يعمل في محلها النصب وذلك العامل

(قوله في العربية) اي في اللغة العربية وفيه رد على الجوهري القائل ان لما بمعنى الاخير معروف في اللغة (قوله على ثلاثة اقسام) قيل عليه ان هناك قسماً رابعاً وهو مجيئها فعلاً ماضياً . واجيب بان الفعل كم والالف ضمير الفاعل والكلام في لما يجمعونها (قوله بمنزلة لم) ظاهره في مجرد النفي والجزم وسيأتي ان شاء الله تعالى الفرق بينهما من وجوه (قوله بمنزلة الا) فتدخل على الجملة الاسمية كقوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة من شدد الميم وعلى الماضي لفظاً لا معنى كما مثل الش (قوله اي الا) تفسير لما (قوله اي ما اطلب) تفسير لعزمت (قوله حرف وجود لوجود) وبعضهم يقول حرف وجوب لوجوب بالباء بدل الدال قال بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص ولما حرف عند سد يدل على ربط جملة باخرى ربط السببية انتهى وعليه فاللام في قوله حرف وجود لوجود لام التعليل (قوله حرف وجود) اي بمنزلة اللام فعني لما جاء زيد جاء عمرو جاء عمرو لمحبي زيد (قوله وقال الفارسي) اي تبعاً لابن السراج وكذا ابن جني تبعاً لها (قوله انها ظرف) وهو المصحح (قوله بمعنى حين) وليس فيها معنى الشرط (قوله ورد بقوله ان) وكذا بقولهم لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانها ان قدرت ظرفاً كان عاملها جوابها والواقع في اليوم لا يكون واقعا امس . والجواب ان المعنى لما ثبت اليوم

اما قضينا اودلم اذ ليس معنا سواها وكون العامل قضينا مردود بان
القائلين بانها اسم زعموا انها مضافة الى ما يليها والمضاف اليه لا يعمل
في المضاف وكون العامل دلم مردود بان ما النافية لا يعمل مابعدا فيما قبلها واذا بطل
ان يكون لها عامل تعين ان لا موضوع لها من الاعراب وذلك يقتضي الحرفية *
(ص) وجميع الحروف مبنية * (ش) لما فرغت من ذكر علامات الحرف

اكرامك لي امس اكرمك . كذا قاله بعض الفضلاء (قوله فان القائلين الخ)
لا يصلح سندا للرد اذ القائلون باسميتها لا يقولون بالاضافة كما صرح به الازهري كذا
على قول المحققين ان العامل فيها شرطها فما قاله المحشي نقلا عن شينه ان هذا الجواب
انما ينتهز اذا كان قد صرح بما ذكر في لما نفسها مدفوع بما ذكرنا (قوله والمضاف اليه)
اي وجزئه لا يعمل في المضاف اليه ولا فيما قبله اذا كان غيرا وقصد بها النفي فيجوز
تقديم معمول المضاف اليه عليها كقولك زيد عمروا غير ضارب . وقد رأيت
في بعض الهوامش لواحد من الفضلاء القول بصحة عمل المضاف اليه في المضاف النصب
بناء على عموم قولهم المعمول يجوز ان يكون عاملا في العامل فيه نحو من تضرب اضرب
ولم أرَ ذلك لغيره من يعتمد عليه فلا تغفل (قوله مردود بان ما النافية الخ) قد يقال
ان الظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره . او ان العامل محذوف اي اختبر بموته
ان قلنا كما قال المص ان ذلك خاص بالشعر (قوله وجميع الحروف) اي كل فرد
من افرادها (قوله مبنية) لانها لا تتصرف تصرف الافعال ولا يتعاقب عليها من
المعاني التركيبية ما تحتاج معه الى الاعراب الا اذا اريد لفظها فانها ح اسماء .
وعبارة المصنف هنا احسن من عبارة ابن مالك في الالفية حيث قال

وكل حرف مستحق للبناء * والاصل في المبني ان يُسَكَّنَا

اذ لا يلزم من استحقاق البناء الا تصاف به . نعم اجيب عنه بان الواضع حكيم
يعطى الاشياء ما تستحقه فحيث استحققت الحروف البناء لزم اتصافها به . لكن هذا

وبيان ما اختلف فيه منه ذكرت حكمه وانه مبني لاحتظ لشي من كلماته
في الاعراب * (ص) والكلام لفظ

لا يدفع الاولوية كذا قيل وافيد ان كلام المص لا يخلو ايضاً عن شيء اذ لا يلزم
من البناء الاستحقاق فيحتاج الى ان يقال ان الواضع لا يعطي الاشياء الا ما تستحقه
فاذا ثبت البناء ثبت الاستحقاق فافهم (قوله وبيان ما اختلف فيه منه) فيه ما
تقدم فتذكر (قوله وانه مبني) عطف تفسير على سابقه (قوله لاحتظ لشي
من كلماته في الاعراب) بل ليس له قابلية لذلك على ما قيل فهذا اذا شبه الاسم
بان كان رباعياً كعلم او خماسياً كمكن مثلاً لا يعطي حكم الاسم فيعرب (قوله
الكلام) اي في اصطلاح النحات اذ هو في اصطلاح اللغويين كما ذكر في القاموس
عبارة عن القول وما كان مكتفياً بنفسه . وعلى ما ذكره بعضهم يطلق حقيقة ايضاً
على التكلم الذي هو المصدر . وفي اصطلاح المتكلمين يطلق بالاشتراك على الكلام النفسي
وعلى الكلام اللفظي الدال عليه نظر الله تعالى وغيره . والاقتصار على الاول تقصير
فلا تكن من القاصرين . وال فيه للحقيقة كما هو المهود في المعارف . وقيل للحضور
اي هذا اللفظ ويشير اليه ما في الشرح من قوله فذكرت انه عبارة الخ لان المعبر به
اللفظ (قوله لفظ) اي ملفوظ عربي لان النحوات وضع للبحث عن احوال اللفظ
العربي وهو خبر عن الكلام . قيل والاولى ان يقول بدله قول كما في تعريف الكلمة
واقول لعل اخذ الجنس القريب اولاً والبعيد ثانياً للاشارة الى جواز اخذ كل منها
واولوية اخذ القريب والكرم بهذه الفائدة يغطي عيب بخله بالجنس القريب هنا على
ان المص نفسه صرح في بعض تعليقاته بان حدود النجاة وغيرهم من علماء الشرع
ليست حقيقة يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود وانما الغرض بها تمييز الشيء
ليعرف انه صاحب هذا الاسم ولهذا لا تراهم يحتروزون عما يحترز عنه اهل العقليات
من استعمال الجنس البعيد ونحوه وانما وقع الاعتراض عليهم بذلك وامثاله في كتب

مفيد * (ش) لما انتهت القول في الكلمة واقسامها الثلاثة شرعت في تفسير الكلام
فذكرت انه عبارة عن اللفظ المفيد ونعني باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف
او ما هو في قوة ذلك فالاول نحو رجل و فرس والثاني

النحو من جهة متأخري المشاركة الذين نظروا في تلك العلوم ولم يراعوا مقاصد ارباب
الفنون انتهى وهو من التحقيق بمكان فاذا علمت ذلك فاعلم ان كثيرا من محققي النحاة
من يقول بهذا ايضا يعترض ويحجب . ويستحسن ويعيب . كل ذلك على سبيل الماشاة
فليحفظ (قوله مفيد) خبر بعد خبر وهما في حكم الخبر الواحد او صفة لفظ على نحو
ما تقدم (قوله في تفسير الكلام) اي ايضاحي الكلام فهو من اضافة المصدر المتأصل
برأسه الى مفعوله . وقيل مأخوذ من الفسر . واعتراض بان الصحيح ان مصدر
المزيد ليس مأخوذاً من مصدر المجرد كما حقق في موضعه (قوله انه) قيل الضمير
راجع الى لفظ الكلام . والمراد به عند قوله الكلام لفظ الحقيقة في الكلام استخدام
واقول حـ يكذب قول المص فذكرت انه الخ على ما هو الظاهر فافهم (قوله عبارة)
اي معبر به وهي مصدر عبر كنصر استعملت بمعنى اسم المفعول (قوله ونعني باللفظ
الصوت الخ) وهو في هذا المعنى حقيقة عرفية وبه يندفع اعتراض ابي حيان
بان اللفظ جمع لفظه واقل الجمع ثلاثة فيلزم ان لا يكون كلاما الا ما وجد فيه الثلاثة
وليس كذلك (قوله الصوت) اي من الفم كما صرح به العلامة الرضي فان قلت
يشكل حـ اخذ اللفظ في التعريف لعدم شموله كلام الباري تعالى واجيب بان المراد
ما يمكن ان يخرج من الفم وان لم يخرج منه . والحاصل ان المراد به الحروف خرجت
من الفم بالفعل او لا فيشمل كلام الله تعالى وتسبيح الحصى وانما لم يقل لفظ الله رعاية
للادب كذا قيل . والكلام في ذلك طويل (قوله المشتمل) تقدم ما فيه (قوله
بعض الحروف) اي الهجائية اعني اَبَت الخ وهي بدئية تعرف من غير احتياج
الى معرفة معنى اللفظ والكلمة فاندفع ما قيل الحرف كلمة كذا والكلمة لفظ كذا فيلزم

كالضمير المستتر في نحو ضرب واذهب المقدر بقولك انت ونعني بالمفيد ما يصح الاكتفاء به فنحو قام زيد كلام لانه لفظ يصح الاكتفاء به ونحو زيد ليس بكلام لانه لفظ لا يصح الاكتفاء به واذا كتبت زيد قائم مثلاً فليس بكلام لانه وان صح الاكتفاء به

ذكر اللفظ في تعريف اللفظ وهو باطل وقد مرت منا الاشارة الى هذا فتذكر (قوله او ما هو الخ) واستعماله فيه على طريق المجاز المشهور ومثله يجوز في التعريف على انه يمكن ان يدعى ان الضمير المستتر عند النحات لفظ حقيقة لا مجازا فاندفع ما قيل يلزم ان يكون اللفظ مستعملاً اما في حقيقته او مجازه ان استعمل فيهما جميعا او في مجازه فقط ان استعمل في معنى شامل لما بعموم المجاز وعلى التقديرين يلزم المجاز في التعريف ووجه الاندفاع ظاهر (قوله كالضمير المستتر) فانه ليس بحرف ولا صوت ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له واجروا عليه احكام اللفظ كالاسناد اليه . وتوكيده والعطف عليه وغير ذلك فهو لفظ حكماً لا حقيقة (قوله ونعني بالمفيد الخ) اي في تعريف الكلام فان المفيد قد يكون غير لفظ كالذوال الرابع . واعترض بان هذا دفع بالعناية وهو غير مقبول لان اليراد لا يدفع بالمراد . واجيب بان هذا عناية ببيان المستعمل اصطلاحاً فيكون هو المتبادر بحسب ذلك والمنصرف اليه عند الاطلاق فيكون ما عداه بالنسبة اليه كالعدم فيكون من قبيل الحقيقة العرفية فتكون مقبولة قاله المحصي . وقال السيف الحنفي ان هذا هو المعنى بالمفيد حيث وقع قيداً للفظ وكذا قال غير واحد (قوله ونعني بالمفيد ما يصح الخ) عرفه دون الافادة مع ان الاولى تعريفها لانها هي التي يشتمل عليها الكلام لان تصور المشتق لكونه اخص يستلزم تصور المشتق منه لكونه اعم فيحصل تكثير الفائدة بتصور شيئين (قوله ما يصح الاكتفاء به) اي يحسن السكوت عليه بحيث لا يصير السامع منتظراً انتظاراً تاماً كالانتظار الذي يبقى مع المسند بدون المسند اليه او بالعكس فخرج الانتظار الواقع مع الفعل المتعدي بدون المفعول لكونه غير تام

لكنه ليس بلفظ وكذلك اذا اشترت لاحد بالقيام او القعود فليس بكلام لان
ليس بلفظ *ص* واقل ائتلافه من اسمين كزيد قائم او فعل واسم كقام زيد .

اذ تعقل المتعدي انما يتوقف على تعقل شيء ما وهو معلوم كل شخص فلا ينتظر ذكره
للتعقل بل لاجل الربط وبيان الواقع . لا يقال لو ذكر المفعول يعلم حال الواقع
ويحصل الربط ايضا ولا يحتاج الى ذكر الفاعل ولا ينتظر ويكون الكلام تاما . لانا
نقول الاحتياج الى ذكر خصوص الفاعل لاجل بناء الفعل المبني للفاعل لا لاصل
الافادة حتى لو بني للمفعول لكفى المفعول هذا . واعلم ان سبب ترك المص قيد
التركيب والقصد وكذا الاسناد لا غناء المفيد بهذا التفسير عنه لان المفيد الفائدة
المذكورة كما في التصريح يستلزم التركيب وكذا الاسناد وحسن السكوت يستدعي
ان يكون قاصدا لما تكلم به كما ذكره المص في التعليقة الكبرى . ولا يرد عليه
الاكفاء في الحدود بدلالة الالتزام وهي مهجورة فيها لان اهل هذه الفنون كثيرا ما
يتسامحون في امثال ذلك كما مرت الاشارة اليه غير مرة . وكذا لا يرد نحو نعم
وبلى في الجواب لان المراد بقولنا يستلزم التركيب انه يستلزمه لفظا او تقديرا وهذا
من قبيل الثاني خلافا لابن طلحه . نعم يرد عليه الاعداد المسرودة فانها مفيدة ولا
تركيب فيها لا لفظا ولا تقديرا . اللهم الا ان يقال هي في المعنى مسندة للمعدود
فيحصل التركيب ايضا فتدبر . بقي ان المص ذكر في التعليقة الكبرى قيدا آخر
في تعريف المفيد لم يذكر هنا اصلا حيث قال المتحرر في حد المفيد انه الدال على
معنى بحسن السكوت عليه بما هو مقصود ولم يعلم ثبوته ولا نفيه ليخرج بالقيد الاخير
نحو السماء فوقنا والنار حارة والمفيد حدود مدخوله وهذا هو الذي تحرر لي انتهى .
ولعل ذلك كقولي مجتهد . ثم قضية جمل المعلوم للمخاطب غير مفيد انه ليس بكلام
وصحح ابو حيان انه كلام وقال الاصفهاني مثل هذا كلام لانه خبر وكل خبر كلام .
فان قلت انما يكون خبرا اذا افاد السامع وهذا ليس كذلك . قلت اجيب بمنع

* ش * صور تأليف الكلام ست وذلك لانه اما ان يتألف

الاشتراط ولئن سلم فالمراد في ظن المتكلم لا في نفس الامر بل اذا نزل المتكلم
المخاطب العالم منزلة غيره كفى وهذا هو الحق ^(١) الحقيق بالقبول فليفهم (قوله صور
تأليفه الخ) قال الازهري في التصريح التأليف وقوع الالفه والتناسب بين الجزئين
وهو اخص من التركيب اذ التركيب ضم كلمة الى كلمة فاكثر فكل مؤلف مركب
ولا عكس انتهى اقول هذا تفسير للتأليف باللازم ^(٢) نعم هو للتألف تفسير بالعين
واراد بالالفه والمناسبة مجرد ارتباط الاجزاء بعضها ببعض من حيث الصناعة
كارتباط الفعل بفاعله والمبتدا بخبره هكذا ينبغي ان يفهم (قوله ست) قيل بقي عليه
سابع وهو تأليفه من اسم وجمله كزيد يقوم ابوه وثامن وهو تأليفه من حرف واسم
كقولك آلا ماء فان الآ التي للتمي لا خبر لها وتم الكلام حملا على المعنى اي اتقي
ماء انتهى . وفي بعض النسخ الحاق التاء بالعدد وجاز ذلك كما قال المراوي نظراً
الى اضافة المعدود الى المميز واللاحق وعدمه جائز ان في هذه الصورة اولان المعدود
متقدم ومحل ما اشتهر كما قال بعضهم اذا تأخر المعدود لامطلقاً (قوله اما ان يتألف)
قيل يشعر تعبيره يتألف دون يؤلف بعدم اشتراط القصد في الكلام على خلاف

^(١) لان قضية كون المعلوم للمخاطب غير مفيد اذ الفائدة المعتبرة في الكلام غير المعتبرة في باب
المبتدا لان صنيعهم هناك صريح في صحة الابتداء بالمعرفة مطلقاً ولو فيما لا يجهل ويبعد غاية البعد
الحكم بصحة الابتداء المقضي لصحة التركيب مع اخراجه عن الكلام اصطلاحاً الا ان
يخص عند من يشترط الفائدة الجديدة بما اذا افادها وهو في غاية البعد عن صنيعهم ويلزم
على اختلاف البابين اما وجود كلام اصطلاحى مع عدم صحة الابتداء واما تصحيح الابتداء
مع انتفاء الكلامية اصطلاحاً وكلاهما في غاية البعد فالوجه التسوية بين البابين وان
كل ما صح الابتداء به كان كلاماً اصطلاحاً وكل ما صح كونه كلاماً اصطلاحاً صح الابتداء
به وان تفاوت الحال بالنسبة لاعتبار الفائدة وعدمها كذا قاله بعض المحققين والله خير الموفقين . منه
^(٢) اذ هو فعل الفاعل ووقوع الالفه الخ ليس فعل الفاعل . منه

من اسمين او من فعل واسم او من جملتين او من فعل واسمين او من فعل وثلاثة اسماء
او من فعل واربعة اسماء اما اتلافه من اسمين فله اربع صور احداها ان يكونا مبتدأ
وخبراً نحو زيد قائم الثانيه ان يكونا مبتدأ وفاعلاً

ما سلف في التعليقه وقد يقال ^(١) ان يتألف من باب التفعيل وله معان منها وهو
المناسب هنا مطاوعة فعل هي التي قبول اثر الفاعل وذلك مما يقتضى القصد فيه
(قوله من اسمين) من ابتدائية اي اما تاليقه ^(٢) ناشئاً من اسمين الخ وقد تم تأليف
الاسمين لاستحقاق جزئيه التقديم . واما قدم الفعل على الاسم في تأليف الاسم والفعل
لان المركب منهما يلزم فيه تقديم الفعل . وقيل قدم ذلك لانه الغالب . فان قلت
يجب التغاير بين المؤلف والمؤلف منه ضرورة ولا تغاير هنا اذا الاسمان نفس الكلام قلت
التغاير الاعتباري كاف فان المؤلف المجمع والمؤلف منه الاجزاء ملحوظة على التفصيل
فلا محذور (قوله نحو زيد قائم) قيل هو ثلاثة اسماء بعد الضمير المستتر في الوصف
واجيب بان المراد اسمان ولو حكما والوصف مع مرفوعه المستتر ^(٣) في حكم الاسم الواحد
من جهة عدم تطرق التغير اليه تكليفاً وخطاباً وغية كما في انا قائم وانت قائم فهو والحالي
عنه سيان نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام ولذا لم يحكموا بانه جملة ولا كذلك
الفعل مطلقاً مع مرفوعه واما قول بعضهم انه جملة اذا وقع صلة لال فما ذاك الا لانه
في تلك الحال فعل جيئ به في صورة الاسم لغرض تعلق بذلك . قاله غير واحد
وبه اجبت الشيخ عند ما سئل الطلبة فارضاه لكن له تنمة تطلب من المطولات . ثم
اعلم ان ابا علي الفارسي مثل للاسمين بزيد اخوك كما نقله عنه الش في التعليقه وتعبه
بعض المتأخرين بنحو ما ذكر وعد الضمير المضاف اليه ثالثاً و صوب التمثيل بذا زيد .

(١) او يقال صرح شيخ الاسلام في شرح اللب بانه لا فرق بين التأليف والتأليف فليراجع
تأمل ولا تغفل . منه ^(٢) بيان حاصل المعنى . منه ^(٣) احتراز عن الظاهر فانه معه قد يكون
كلاماً نحو اقامم الزيد ان . منه

سدّ مسدّ الخبر نحو أقامّ الزيدان . وإنما جاز ذلك لانه في قوة قولك يقوم الزيدان
وذلك كلام تامّ لا حاجة له الى شيء فكذاك هذا الثالثة ان يكونا مبتدأً ونائباً
عن فاعل سدّ مسدّ الخبر نحو امضروب الزيدان لانه في قوة قولك امضرب
الزيدان الرابعة ان يكونا اسم فعل وفاعله نحو هيات العقيق فهيات اسم فعل وهو
بمعنى بعدّ والعقيق فاعل به * واما اثتلافه من فعل واسم فله صورتان احدهما ان يكون
الاسم فاعلاً نحو قام زيد والثانية ان يكون الاسم نائباً عن الفاعل نحو ضرب زيد
* واما اثتلافه من جملتين فله صورتان ايضاً

واجيب بان الثالث جيّ به لبيان الثاني وتعريفه ثم وقع الاسناد بين الاول والثاني
فقط ^(١) على ان للشاح ان يشاح في ذا زيد ايضاً كما قال الش لان التنوين حرف
معنى فالمثال السالم ذا احمد . بقي انه انما يتم كون الاسمين مجردهما كلاماً بناءً على ان الاسناد
شرط فيه لاشطر وهذا بحث طويل الذيل . وفيما قررنا كفاية . لمن اخذت يده
العناية . وبه يعلم ما في الكلام . كما لا يخفى على ذوي الافهام (قوله سدّ مسدّ الخبر)
لم يجعل خبراً او فاعلاً بل جعل فاعلاً سدّ مسدّه لان هذا الوصف فيه جهران فعلية
مرجعها المعنى واسمية مرجعها اللفظ ففي جعله خبراً فقط اهل الالوى وفي جعله فاعلاً
فقط اهل الثانية ففعل ما فعل اعمالهما . ولم يجعل خبراً سدّ مسدّ الفاعل مع ايافته بذلك
ترجيحاً لجانب المعنى على جانب اللفظ وسيأتي هذا ان شاء الله تعالى (قوله فله
صورتان احدهما ان يكون الاسم فاعلاً نحو قام زيد) من المحققين من استحسن
زيادة نحو يازيد في التمثيل لانه من تركيب الفعل والاسم عند الجمهور لان حرف النداء
نائب عن الفعل بدليل ان الكلام لا بدّ فيه من مسند ومسند اليه والحرف لا يصلح
لذلك وان لام الاستغاثه تلحق المنادى وهي من حروف الجرّ فلا بد من فعل او ما
في معناه لتتعلق به وان يا تمأل والحرف لا يمال فعلم انها انما اميلت لقيامها مقام الفعل

(١) اي ولاحظ للثالث في ذلك . منه

احداها جملة الشرط والجزاء نحو ان قام زيد قمتُ والثانية جملة القسم وجوابه نحو احلفُ بالله لزيد قائم * واما ائتلافه من فعل واسمين فنحو كان زيد قائماً * واما ائتلافه من فعل وثلاثة اسماء فنحو علمتُ زيداً فضلاً * واما ائتلافه من فعل واربعة اسماء فنحو علمتُ زيداً عمراً فاضلاً فهذه صور التأليف واقل ائتلافه من اسمين او من فعل واسم كما ذكرت وما صرحْتُ به من ان ذلك هو اقل ما يتألف منه الكلام هو مراد النحويين وعبرة بعضهم توهم انه لا يكون الا من اسمين او من فعل واسم

واما كون يازيد انشاء وادعوا زيداً اخباراً فلا يصح كونها بمعنى فمدفوع بان النيابة انما كانت لهذا الغرض وبانه لا يلزم تساوي المتناوين في معنى في جميع الاحكام كذا قيل واذا اخذت العناية بيدك تستفيد من هذا الجواب عما سلفَ انفا من زيادة قسم ثامن فتأمل (قوله جملة الشرط والجزاء) اقول ما ذكره تبعاً لغيره من ان الكلام في الجملة الشرطية والجملة القسمية هو المجموع خلاف ما صرح به الرضي فانه قيد الاسناد المعتبر في الكلام بالمقصود لذاته واخرج بذلك الاسناد الذي في الجملة القسمية لانها لتوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء قال فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية . وقال السيد السند جواب القسم كلام بلا نزاع واما جواب الشرط ففيه بحث والحق ان الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لان الصدق والكذب انما يتعلقان بالنسبة التي بينهما لا النسبة التي بين طرفي الجزاء يظهر لك ذلك بالتأمل في قولك ان ضربتني ضربتك فانه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب اصلاً ويكون هذا الكلام صادقاً ولو كان الحكم المقصود الجزاء لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله بالكلية انتهى وتحقيق هذا المقام يطلب من محله (قوله ان قام زيد الخ) قال المحشي الظ ان اداة الشرط هنا جزء من الكلام انتهى وفيه تأمل (قوله بعضهم) الظ على ما قيل انه ابن الحاجب (قوله توهم الخ) اقول قد وجهها السيد في حاشية

* ص * فصل انواع الاعراب اربعة رفع ونصب في اسم وفعل نحو زيد يقوم وان زيداً لن يقوم وجري في اسم نحو يزيد وجزم في فعل نحو لم يقم فيرفع بضمة وينصب بفتحة ويجر بكسرة ويجزم بحذف حركة * ش * الاعراب اثر

المتوسط بان الكلام انما يتحقق بالاستناد الذي يتحقق بين المسند والمسند اليه . وهما اما كلمتان او ما يجري مجراها وما عداها من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لما انتهى . واجاب بعضهم ايضاً بان الحصر اضافي بالنسبة الى اوجه التركيب الباقية اي لامن فعلين او حرفين او فعل وحرف او حرف واسم فكانه قال يحصل منها لامن بقية الاقسام فلا يضر وجود الكلام في موضع آخر انتهى وحسنه بعض المحققين والله تعالى اعلم (قوله فصل) خبر مبتدا محذوف اي هذا فصل واحتمال ان لا يحمل له من الاعراب لانه كالبياض بين المسئتين ضعيف كما صرح به في نظائره . والفصل لغة الحجز ويفسر بالخاجزين الشئيين واصطلاحاً عبارة عن الفاظ مخصوصة دالة على معان كذلك مفضولة عما قبلها وما بعدها اوافصلة ما بعدها عما قبلها كذا قيل (قوله انواع) المراد بها الانواع اللغوية . وفي بعض النسخ وانواع بالواو وهو خلاف العهد من مجيء الجملة الاستئنافية بدون الواو فاني الاولى اولى (قوله وانواع الاعراب) اي من حيث هو والا فان اعتبر في الاسماء او في الافعال فثلاثة او فيهما معا خمسة كما لا يخفى (قوله اربعة) ذكره ولم يقتصر على التفصيل محافظة على نكتة الاجمال والتفصيل او للإشارة الى ان الخبر مجموع المتعاطفات (قوله وجزم في فعل) عدل الجزم في الاعراب مذهب الجمهور واما المازني فلم يعدّه فيه نقله عنه عبد القوي (قوله فيرفع) اي كل من الاسم والفعل . وقيل اي المرفوع (قوله بضمة الخ) قيل الاولى برفعة ونسبة وجرة فافهم (قوله الاعراب اثر الخ) هذا معناه الاصطلاحي وفي اللغة يطلق على معان انهاها الذنوشي الى ستة الاول اعرب اي ابان . الثاني اعرب اي اجاد . الثالث اعرب اي حسن . الرابع اعرب اي غير . الخامس اعرب اي

ظاهر او مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة فالظاهر كالذي في اخر زيد في قولك جاء زيد ورايتُ زيداً ومررت بزيد* والمقدر كالذي في آخر الفتى في قولك جاء الفتى ورايت الفتى ومررت بالفتى فانك تقدر في الضمة في الاول والفتحة في الثاني والكسرة في الثالث لتعذر الحركة فيها وذلك المقدر هو الاعراب والاعراب جنسٌ

ازال عرب الشيء وهو فسادُه . السادس اعرب اي تكلم بالعربية . وانها ها الاشتموني الى اثني عشر فليراجع واشهر المعاني على ما ذكره بعض المحققين البيان فلذلك اقتصر عليه جمع من الفضلاء (قوله ظاهر اي موجود لان السكون والحذف غير ملفوظ بها وان تعلقا بملفوظ قيل ولو عبر بموجود لكان اولي لان المتبادر من الظاهر الملفوظ بقرينة المقابلة (قوله او مقدر) اي معدوم مفروض الوجود (قوله يجلبه) اي يطلبه ويقتضيه لا يحدثه بعد ان لم يكن والا وردت الاسماء الستة والمثنى والجمع رفعا فان العامل لم يجلب شيئا وهو ظ . واحترز بهذا القيد عن حركة الاتباع والنقل مثلا اذ العامل لم يجلبها (قوله العامل) قال في التصريح المراد بالعامل ما به يحدث المعنى المحوج للاعراب انتهى وهو صريح في نسبة العمل لجاء مثلا لا الفاعلية ولعل ذلك لانه امر لفظي بخلاف الفاعلية فانه رمز خفي والباء في قوله ما به يحدث الخ للسببية والمراد السبب في عرفهم (قوله في اخر الكلمة) قيل الظرفية مجازية لان الاعراب قد يكون نفس الآخر كالف المثنى والمراد بكونه فيه ان يكون معه فيتمشى على جميع الاقوال الثلاثة فانه اختلف هل الاعراب مع الآخر او قبله او بعده والثالث هو الذي اختاره الرضى والمراد بالكلمة الاسم والفعل العربان ولم يقل في آخر العرب فرارا من الدور وان اجيب عنه بان المراد بالاول اللغوي والثاني الاصطلاحي والمراد بالآخر حقيقة او حكما . وكان الاعراب فيه لانه للبيان وحقه بعد التمام هذا ثم اعلم ان هذا تعريف من يقول ان الاعراب لفظي وهو الصحيح عند عامة المحققين ويؤيده ان الاعراب انما جيء به لغرض البيان وهو باللفظي أولى .

تحت اربعة انواع الرفع

والقول^(١) بانه يلزم اضافة الشيء الى نفسه في مثل حركات الاعراب مدفوع بان ذلك من اضافة العام الى الخاص كثوب خز وباب ساج ولا محذور فيه . ومن قال انه معنوي عرفه بانه تغيير او اخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة لفظاً او تقديرًا وفيه^(٢) ان التغيير فعل الفاعل والاعراب وصف الكلمة فلا يصح الحمل . وايضاً الدخول لا يصدق على العامل المعنوي كالتجرد . وايضاً قولهم لفظاً او تقديرًا لا يصح ان يكون تفصيلاً للتغيير لانه لا يلفظ به ولا يقدر ولا للعامل لانه لا يشمل المعنوي كالاتداء . وايضاً يلزم الدور لانهم اخذوا العامل في تعريف الاعراب وقد اخذوا الاعراب في تعريفه كما سلف آنفاً . وربما يجاب اما عن الاول فبانه اطلق^(٣) المصدر واراد الاثر الحاصل به وهو التغيير وهو وصف الكلمة . واما عن الثاني فبان المراد بالدخول الطلب ومثل التجرد طالب . واما عن الثالث فبانه تفصيل للتغيير باعتبار مايدل عليه . واما عن الرابع فبان هذا التعريف لفظي لمن يعرف هذا المعنى ويجهل تسميته اعراباً . وبقي هنا اسئلة واجوبة لايسعها المقام فلتطلب من زبد العلماء الاعلام (قوله الرفع) اي بحركة او حرف وهكذا في البواقي وهو بدل من اربعة بدل مفصل من مجمل وقدمه لعدم استغناء الكلام بالنسبة الى النصب والجر عنه . لا يقال الرفع وما عطف عليه تقدم انها انواع البناء وهو ضد الاعراب وهو غاية التخالف بين الطرفين بحيث يستحيل اجتماعهما على ذات والعلامة لازمة للمعلم بحيث يلزم من وجودها وجوده فيلزم من جعل انواع البناء علامات انواع الاعراب وجود الاعراب والبناء في كلمة واحدة وهو مستحيل . لانا نقول ان المذكور اعلم من انواع البناء فانه ان كان لهامل فعلمة اعراب والآ فان كان لازماً فبناءً او غيرها فحركة نقل او اتباع او تخلص من ساكنين فليفهم

(١) وكذا القول بان الحركة نزول في الوقف مدفوع بتقديرها منه^(٢) اي هذا التعريف منه^(٣) اي من عرف منه

والنصب والجزم وهذه الانواع الاربعة تنقسم الى ثلاثة اقسام . قسم يشترك فيه الاسماء والافعال وهو الرفع والنصب تقول زيد يقوم وان زيدا ان يقوم . وقسم يختص بالاسماء وهو الجر تقول مررت بزيد وقسم يختص بالافعال وهو الجزم تقول لم يقم ولهذا الانواع الاربعة علامات تدل عليها وهي ضربان علامات اصول وعلامات فروع

(قوله النصب) قدمه على الجر لانه يكون في الفاعل معنى نحو شارك زيد عمروا (قوله الجر) قدمه على الجزم لاختصاصه بالاشرف (قوله مختص به الاسماء) وذلك لثقله وخفتها (قوله مختص به الافعال) وذلك لخفته وثقلها وعلل الاختصاص في كل بغير ما ذكر وما ذكر هو المشهور (قوله ولهذا الانواع الاربعة علامات) اعترض عليه بان هذا انما يتجه على القول بان الاعراب معنوي لا لفظي فينا في ما تقدم^(١) واجيب عن ذلك باجوبة الاول ان الضمة مثلا علم ومسماء الرفع وكذا الباقي ورد بانه ان كان علم جنس لزم منع لفظ الضمة من الصرف للعلمية والتانيث مع انه مصروف قطعاً او علم شخص فكذلك ايضاً مع عدم تناولها لسائر افراد الرفع الثاني ما قاله الاشتموني من انه لا منافات بين جعل هذه الاشياء اعراباً وجعلها علامات اعراب اذ هي اعراب من حيث عموم كونها اثرا جلبه العامل وعلامات اعراب من جهة الخصوص . ورد^(٢) بان هذا يستلزم الاتحاد في الخارج وهو لا يناسب الاعراب لانه اثر خارجي والقصد من وضع العلامة تمييزه والدلالة عليه ومع الاتحاد في الخارج لا يتصور تمييز الثالث وهو الحق ان هذه عبارة المتقدمين القائلين بان الاعراب معنوي جرت على السنة المتأخرين المخالفين في ذلك من غير قصد فافهم ذلك . والله تعالى يتولى هداك (قوله علامات اصول وعلامات فروع) اذا اريد من

(١) قال الرضي بين الرفع والضم عموم من وجه يجتمعان في زيد قائم ويفترق الرفع في جاء الزيدان والضم في حيث . منه^(٢) واعترض عليه ايضا بان هذه العلامات من جهة الخصوص انواع والانواع ليست علامات للاجناس فان الانسان من حيث خصوصه ليس علامة للحيوان بل نوع منه وله ان يجيب عن هذا بان ذلك في الانواع المنطقية لا اللغوية كما هنا . منه

فالعلامات الاصول اربعة . الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجبر وحذف الحركة للجزم . وقد مثلت كلها والعلامات الفروع منحصرة في سبعة ابواب خمسة في الاسماء واثنان في الافعال وستمر بك هذه الابواب مفصلة باباً باباً * ص * الا الاسماء الستة

الانواع الانواع اللغوية يندفع استشكال اتقاسمها الى اصول وفروع كما لا يخفى (قوله)
فالعلامات الاصول اربعة الخ اي الاعراب بها اصل للاعراب بغيرها وذلك
لوجهين . الاول انا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى
لأنها اخف واقل وبها فصل الى الغرض فلم يكن بنا حاجة الى تكلف ما هو ثقیل .
والثاني انا لما افتقرنا الى علامة تدل على المعنى وكانت الكلمة مركبة من الحروف
وجب ان تكون العلامة غير الحروف لان العلامة غير المعلم كذا قالوا . وانت تعلم
ان هذا لا يدل على اصالة النصب بالفتحة بالنسبة الى النصب بالكسرة ولا على اصالة الجبر
بالكسرة بالنسبة على الجبر بالفتحة كما لا يخفى فلا بد من العناية فتأمل (قوله والعلامات الفروع)
قال في التصريح وهي عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وهو ^(١) الواو والالف والتون واربعة
تنوب عن الفتحة وهي الكسرة والياء والالف وحذف التون . واثنان ينوبان عن الكسرة
الفتحة والياء . وواحد ينوب عن حذف الحركة وهو حذف حرف العلة او التون (قوله مفصلة)
بالنصب حال من هذه (قوله باباً باباً) قال السيالكوتي ^(٢) ناقلاً عن الاقلید ان العرب تكرر
الشيء مرتين فتستوعب جميع جنسه وفي شرح التسهيل في بحث الحال وفي نصب
الثاني من المكرر خلاف ذهب الزجاج الى انه تأكيد وابن جنى الى انه صفة للاول
وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل .
ورده مذهب الزجاج بانه لو كان توكيذا لادى مؤدَى الاول . واختار انه وما قبله
منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الاول ونظيره في الخبر هذا حلوا حامض
ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير القاء لكان مذهباً حسناً انتهى
^(١) التذكير باعتبار الخبر . منه ^(٢) العلامة عبد الحكيم الهندي في حواشيه على المطول . منه

وهي ابوه واخوه وحموها وهنوه وفوه

وللاحسائي في هذا المقام ايضا كلام جيد ان اردته فارجع اليه (قوله الباب الاول في الاسماء الستة) لا يخفى ان استعمال الباب في هذا المقام مجازي لانها حقيقة في الحسيات وما هنا معنوي . واتي بالاسماء الستة اولاً لكونها مفردة والمفرد مقدم . ثم بالثنى لانه يليه . ثم بالجمع لانه يليها . ثم بالجمع المؤنث لانه في الشرف بعد المذكر . ثم بما لا ينصرف لانحطاط رتبته بمشابهة الفعل . ثم بالامثلة الخمسة لشرفها على ما يليها بصحة اخرها غالباً . ثم بالمتعل اذ لم يبق له الا التأخير ثم اقتضاء ما ذكر التقديم والتأخير لا ينافي اقتضاء غيره خلاف ذلك اذ لا تراحم في النكات فلا ورود لما قاله الشارح المدقق^(١) في الشرح (قوله وهي ابوه الخ) اضافها لضمير الغائب لوجهين . الاول للتنبيه على ان الحم من اقارب الزوج كايه واخيه ولو اضافها الى الكاف لم يعلم ذلك . الثاني انه لو اضافها الى الكاف لزم اضافة الهن اليه وفيه بشاعة وسوء ادب لما سيجي ان شاء الله تعالى قاله الحريري وغلى كل من الوجهين غبارا اما الاول فلان قوله لم يعلم ذلك ممنوع اذ لا فرق بين ضميري المخاطب والغائب في ذلك . واما الثاني فلانا لانسلم لزوم اضافة الهن اليه لجواز اضافة سائر الاسماء الى الكاف دونه الا ان يقال للزوم بالنسبة الى عدم التخالف^(٢) . وقيل اضافها لضمير الغائب لانه لما تعين في المشهور اضافة ذي الى اسم ظاهر وبينه وبين ضمير الغائب قرب اضافها اليه للمناسبة . وهذا اولى مما قاله الحريري^(٣) . ويرد على المص ان الاولى تقديم ذو مال^(٤) للزومه الاعراب بالحروف ثم فوك للزومه الاضافة كذو الا ان فو يضاف الى ياء المتكلم وذو لا يضاف اليه . ثم الاب والاخ والحم لتساويها في الاعراب

(١) الفاكهي . منه^(٢) بحيث يكون كلها على نمط واحد . منه^(٣) وقيل ان صنع المص من قبيل تناول عطشان احد قدعي ماء عنده او سلوك خائف احد طريقين يوصلان الى المطلوب . منه^(٤) يا عجباً حتى في الكتابة يقدم . منه

وذو مال فانها ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء

بالحروف عند الاضافة لغير الياء مع ترتبها في الشرف ثم المن لقله اعرابه بالحروف
(قوله ابوه) اقول هذا اللفظ قد يستعمل فعلاً مضارعاً بمعنى افتخر نحو زيد ابوه به وقد
سئلت عن اعراب هذا المثال وانا ابن تسع سنين فاجبت بذلك ولم اره والله الحمد
(قوله ذو مال) ليف مقرون لان اصله ذوو بواوين نقلت حركة الواو الاولى الى
ما قبلها بعد سلب حركته فالتقى ساكنان فحذفت . وقال الدونشري ان وزنها فعل
بالتحريك عند سـ ولا مـها يـاء وبالسكون عند الخليل ولا مـها واو (قوله فانها ترفع
بالواو ان) هذا هو المشهور وعزي الى قطرب . وقيل معربة بحركات مقدرة وعزي الى
سـ . قال ابن مالك والاول اسهل وابعد عن التكلف . ووجهه انهم قالوا اصل قام ابو
زيد قام ابو زيد بفتح الياء وضم الواو ثم اتبعت حركة الياء لحركة الواو واستثقلت
الضمة على الواو فحذفت . واصل رأيت اباك رأيت ابوك تحركت الواو وانفتح ما قبلها اقبلت
الفاو اصل مررت بابيك مررت بابوك بفتح الياء وكسر الواو اتبعت حركة الياء لحركة الواو
واستثقلت الكسرة على الواو فحذفت وقلت الواو ياء لسكونها بعد كسرة وقال المازني الثاني
اولى على ما فيه من التكلف اذ فيه مراعاة الاصل وهو الاعراب بالحركة مع انه ليس في
المفردات ما يعرب بالحروف غيرها ولانه يلزم بقاء فوك وذو مال على حرف واحد
لان الاعراب زائد ولا يوجد ذلك في المعربات الا شذوذا . واعترض من وجوه
اما اولا فبان الاصل كثيراً ما يترك اذا احسن غيره . واما ثانياً فبانه لا ضير في انه
ليس في المفردات ما يعرب بالحروف غيرها كيف وقد علل المحققون ذلك بانهم
لما رأوا ^(١) ان الثني والجمع قد اعربا بالحروف التي هي اقوى من الحركات ^(٢) وهما
فرعا المفرد كرهوا استبدال الفرع بذلك فجعلوا الاعراب بالحروف في اسماء مفردة
^(١) هذا التعليل برمته ذكره بعض الفضلاء والدرك عليه منه ^(٢) لان كل حرف بمنزلة حركتين
على ما قاله ابن جني . منه

* ش * هذا الباب الاول مما خرج عن الاصل وهو باب الاسماء الستة المعتلة المضافة وهي ابوه واخوه وحموها وهنوه وفوه وذومال فانها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة وتجر بالياء نيابة عن الكسرة تقول جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه وكذلك القول في الباقي . وشرط اعراب هذه الاسماء بالحروف المذكورة ثلاثة امور احدها ان تكون مفردة فلو كانت مثناة اعربت بالالف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً كما تعرب كل تثنية تقول جاءني ابوان ورايت ابوين ومررت بابوين وان كانت مجموعة جمع تكسير اعربت بالحركات على الاصل كقولك جاءني آباؤك ورايت آباءك ومررت بابائك وان كانت مجموعة جمع تصحيح اعربت بالواو رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً تقول جاءني ابون ورايت ايبن ومررت بايين ولم يجمع منها

ايضاً واختاروا ان تكون ستة لان اعداد الجمع والمثنى كذلك ثلاثة في كل واحد واختاروا هذه الكلمات لانها اشبهت المثنى في استلزامها ذاتا اخرى ووجود حرف صالح للاعراب فيها وخصوصاً ذلك بحال اضافتها لتظهر تلك الذات اللازمة . واما ثالثاً فبانه ان اراد بقوله ان الاعراب زائد على الكلمة انه زائد تحقيقاً دائماً فممنوع كيف والمثنى والمجموع ليس كذلك . وان اراد ولو اعتباراً فمسلم لكنه لا يستلزم ما ذكره من البقاء على حرف واحد . وفي هذا المقام . كلام كثير تقصر عنه الاقلام . من سوال وجواب . وخطاء وصواب . ان اردته فارجع الى المطولات (قوله هذا الباب الاول) الاشارة مجازية بتنزيل المعقول منزلة المحسوس (قوله فانها ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء) هذا احد مذاهب في هذه الاسماء انها في الجمع الى اثني عشر مذهباً فليراجع الاولى ان يقول فان رفعها الواو ونصبها الالف وجرها الياء قاله الذنوشي (قوله ثلاثة شروط) قال الخطابي بقي عليه انه يشترط في الهم ان لا يكون بالميم والا اعرب بالحركات انتهى قيل ولعله لشهرته تركه (قوله ولم يجمع منها هذا الجمع الا الاب الخ) اي في المشهور والافتقد حكمي هنون وذون

هذا الجمع الا الاب والاخ والحلم . الثاني ان تكون مكبرة فلو صغرت اعربت بالحركات نحو جاءني ابيك ورايت ابيك ومررت بابيك الثالث ان تكون مضافة فلو كانت مفردة غير مضافة اعربت ايضا بالحركات نحو هذا اب ورايت ابا ومررت باب ولهذا الشرط الاخير شرط وهو ان يكون المضاف اليه غير ياء المتكلم فان كان ياء المتكلم اعربت ايضا بالحركات لكنها تكون مقدرة تقول هذا ابي ورايت ابي ومررت بابي فيكون آخرها مكسوراً في الاحوال الثلاثة والحركات مقدرة فيه كما تقدر في جميع الاسماء المضافة الى الياء نحو ابي واخي وغلامي * واستغنيت عن اشتراط هذه الشروط

وثعلب يقول في فم فون^(١) (قوله والحلم) اي فيقال حمون قال ابن مالك لو قيل لم يمتنع لكن لا اعلم انه سمع . وقال ابو حيان ينبغي ان يمتنع لان القياس يا باه (قوله هذا اب) يجوز فيه تشديد الباء على الصحيح . والتخفيف افصح فلا وجه لقول بعضهم من شدد الباء من الاب الذي هو الوالد لا يكون الا دابة (قوله غير ياء المتكلم) التقييد بالتكلم للايضاح لان الياء المضاف اليها لا تكون الا له . قيل وهذا الشرط بالنسبة لغير ذي اذ هي ملازمة للاضافة لغيره اعني اسم الجنس غالباً^(٢) فلا حاجة الى الاشتراط لانه لتحصيل ما لم يحصل ولا يتأتى هنا . والسرفي لزومها للاضافة ابهامها . واشترط اسم الجنس لانهم وضعوها ليتوصلوا بها الى الوصف باسماء الاجناس قاله الحمصي . وقيل لان في اسم الجنس نوع ابهام فيوافق شئ طبقة . ثم اعلم ان المراد بالاضافة الى غير الياء الاضافة ولو تقديراً ليدخل نحو خياشيم وفاسية خياشيمها وفاها . ومما ينتظم في هذا السلك نحو لا اب لزيد لان اب مضاف الى زيد واللام مقحمة لا اعتداد بها لكن يشكل نحو لا ابالي الا ان يقال بالاستثناء

(١) وفيه شذوذ لان هذا الجمع من خواص العقلاء . منه^(٢) من غير الغالب انا الله ذو بكة ومنه ايضا اضافتها للضمير والى الجملة نحو اذهب بندي تسلم . منه

لكوني لفظت بها مفردة مكبرة مضافة الى غير ياء المتكلم وانما قلت وحموها فاضفت الحم الى ضمير المونث لا يبين ان الحم اقارب زوج المرأة كايه وعمه وابن عمه على انه ربما اطلق على اقارب الزوجة والمن قيل اسم يكنى به عن اسماء الاجناس كرجل وفرس وغير ذلك وقيل عما يستقيم التصريح به وقيل عن الفرج خاصة * ص * والافصح استعمال

فليحمر (قوله لكوني لفظت بها الخ) فيه ان المفهوم من التلفظ بها اما خصوص المضاف اليه واما عمومه وعلى الاول يلزم اختصاص اعرابها بما ذكر حال اضافتها الى ضمير الغائب . وعلى الثاني يلزم اعرابها حال اضافتها الى الياء وكلاهما خلاف الواقع . فالوجه ان يقول واستغنيت عن الاشتراط لشيوع ذلك (قوله لان الحم اقارب زوج المرأة) قيل ^(١) فلامه ياء من الحماية لان احماء المرأة يحمونها (قوله على انه) ذكر بعض الفضلاء ان على هذه للاستدراك بمعنى لكن نحو قولك زيد لا يدخل الجنة اسوء عمله على انه لا يأس من رحمة الله اي لكنه ولا يبعد ان تكون للعلاوة (قوله عن اسماء الاجناس) اي مسمياتها اذ الظاهر ان مدلوله ليس اسم جنس (قوله عن الفرج خاصة) ومنه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن اييه ولا تكنوا (قوله والافصح) اي الاكثر استعمالاً وهو اصطلاح نحوي لان الفصاحة في اصطلاح اهل المعاني لا تنطبق على المخالف للقياس وهن مخالف له اما اولاً فلان القياس يقتضي انقلاب واوه الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها واما ثانياً فلان القياس يقتضي ارجاع المحذوف عند الاضافة كما هو القاعدة فيها . ويمكن الجواب اما عن الثاني فبان الاضافة لا ترد كل اصل بل الذي حذف لعلامة اما الذي حذف اعتباطاً فحقه ان يبقى على ما كان قبلها نحو يد ودم فانه يقال يدك ودمك بلا ارجاع شيء . واما عن الاول فبان هذه مخالفة ثبتت عن الواضع في جميع الاسماء فتحمّل منه ولا تضّر في صحة اطلاق المعنى الثابت في علم المعاني كما

(١) وقيل واو بدليل حموات منه

هن كغد * ش * اذا استعمل هن غير مضاف كان بالاجماع منقوصاً اي محذوف
 اللام معرباً بالحركات كسائر اخواته تقول هذا هن^١ ورأيت هنا ومررت بهن
 كما تقول يعجبني غد واصوم غداً واعتكفت^٢ في غد^٣ * واذا استعمل مضافاً فجمهور
 العرب تستعمله كذلك فتقول هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك كما يفعلون
 في غذك وبعضهم يجريه مجرى اب واخ فيعربه بالحروف الثلاثة فيقول هذا هنوك
 ورأيت هنك ومررت بهنك وهي لغة قليلة ذكرها سيوبه ولم يطلع عليها الفراء ولا
 الزجاجي فاسقطاها من عدة هذه الاسماء * ص * والمثنى كالزيدان

قالوا ذلك في ابى يابى فلا حاجة لدعوى اصطلاح جديد (قوله كغد) هذا اولى
 مما عبر به بعضهم من قوله كيد لان يداً يآي وهناً كغد واوي^١ فالتشبيه به اولى
 (قوله هذا هنك الخ) الاولى على ما قال الخريسي اضافته لضمير الغائب (قوله
 وبعضهم يجريه مجرى اب) وبعضهم يعكس فيجري ابا مجراه ويعربه بالحركات نحو قوله
 بابه اقتدى عدي في الكرم * ومن يشابه ابة^٢ فما ظلم

واحتمال^٣ ان يكون الاصل بابه واباه وحذفت الياء والالف للضرورة بعيد^(١) نقي
 ان في هن لغة لم يذكرها وهي القصرو لعل ذلك لغرابتها كما نص عليه في شرح
 الشواهد ويفهم من كلامهم انها اغرب من قصراب نحو ان اباها وaba اباه فان
 القياس^(٢) الشائع ان يقول ابا ايها لانه مضاف اليه وجره بالياء . وكذا اغرب
 من قصر اخ نحو مكره اخاك لا بطل . ومن قصر حم كما يفهمه قولهم للمرأة حماة اذ
 يقتضي ان يقولوا للرجل حما لان صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء التأنيث
 فلما اتصلت التاء نقل الاعراب من الالف اليها (قوله كالزيدان) بكسر النون وقد تضم
 نحو يابنا ارتقى القذان * والنوم لا تألفه العينان

(١) حتى قيل انه لا يثبت في الاستشهاد . منه (٢) وكذا القياس في الاول ابوها اذا كانت ان
 بمعنى نعم مثلها في ان وراكبها وان هذان لساحران على قول لانه ح متبداً ورفع بالواو . منه

فانه يرفع بالالف وجمع المذكر السالم كالزيدون فيرفع بالواو ويجران وبنصبان بالياء وكلا وكتنا مع الضمير كالمتنى وكذا اثنان واثنان مطلقاً وان ركبا واولوا وعشرون واخواته وعالمون واهلون ووابلون وارضون وسنون وبابه وبنون وعليون وشبهه كالجمع * ش * الباب الثاني والثالث مما خرج عن الاصل المتنى كالزيدان والعمران وجمع المذكر السالم كالزيدون والعمران اما المتنى

وقد تفتح ايضاً عند بعضهم وانشد

اعرف منها الجيد والعينانا * ومنخيرين اشبهنا ظيانا

وقيل هذا المثال مصنوع وليس بشيء (قوله فانه) اي المتنى بعد وصفه بالتثنية وقيامها به والا فالمتنى بمعنى الذي يثنى هو المفرد وهو لا يعرب بما ذكر (قوله يرفع بالالف) لحقتها واستعمالها ضميراً لاثنتين في نحو قاما . فان قلت علامة الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخبرتم هنا بمصولها قبل التمام . فالجواب ان ذلك في الاعراب بالحركات اما الاعراب بالحروف التي هي من نفس الكلمة فلا بد ان يكون الحرف آخر حروفها لا غير . فان قيل ما الحكمة في جريان صيغة المتنى على طريقة واحدة من غير تفرقة بين متنى العاقل وغيره كما فعل في الجمع حيث فرق فيه بين صيغتي جمع من يعقل وما لا يعقل . اجيب بان المتنى لما كان لا يصلح الا لوجه واحد ^(١) فلم يكن زيدان لاكثر من اثنين فكان من يعقل وما لا يعقل واحد في المتنى ولم يحتاج الى الفرق بين الصيغتين بخلاف الجمع فانه يحتمل القلة والكثرة وجمع المذكر السالم خص بالقلة من العاقل دون جمع المؤنث فلهذا افتقرت صيغة الجمع كذا قيل فليتدبر (قوله واولو) مبتدا خبره قوله في آخر المتن كالجمع . والمراد به جمع المذكر السالم فال للعهد الذكري (قوله الباب الثاني والثالث الخ) جمعها لاشتراكها في الجر والنصب بالياء مع رعاية الاختصار (قوله فانه يرفع الخ) هذا هو المشهور . وقيل

(١) اي غالباً لئلا يرد فارجع البصر كرتين اذ المراد كرات . منه

فانه يرفع بالالف نيابة عن الضمة

انه معرب بحركات مقدرة على الحروف^(١) وقيل انه معرب جرًا ونصبًا بالتغير والاقلاب
وفي الرفع معرب بغير علامة . وقيل انه معرب بحركات مقدرة في لام المفرد وحرف
الثنية دال عليه . وقيل مبني على الحروف لتضمنه معنى حرف العطف لان اصل
جاء الزيدان جاء زيد وزيد وكل من المشهور وغيره مشكل . اما الاول فلان
الاعراب اذا قدر سقوطه لم يخل بالكلمة وهذه الحروف اذا سقطت اختلت الكلمة
ولانها دالة على الثنية فلا تدل على الاعراب لان دلالة الحرف في وقت واحد
على معنيين غير معهودة واما الثاني فلانه يلزم منه ان تظهر الفتحة على الياء جرًا
ونصبًا اذ لا تستقل الحركة على حرف العلة الا ان يكون قبله حركة مجانسة ويلزم
على هذا قبلها الف لتحركها وانفتاح ما قبلها . واما الثالث فلمخالفته الظاهر ولان الرفع
اقوى وجوه الاعراب لجعل علامته عدمية منافية لذلك . واما الرابع فلان الحرف
المزاد في الكلمة لا يخل الاعراب على ما قبله كالزيد فيه ياء النسبة وتاء التأنيث .
واما الخامس فلا تقاوم على اعراب جمع التكسير وجمع المؤنث السالم مع ان اصلها
كاصله . ويمكن الجواب عن غالب هذه الاعتراضات وخوف السام مانع عن
جري القلم . لكن نذكر الجواب عما ورد على المشهور لانه مذهب الجمهور . فنقول
اجيب عنه بان كلا الاعتراضين ممنوع اما الاول فلانه خاص بالاعراب بالحركات
وبما اتي به لمحض الاعراب وما نحن فيه ليس كذلك . واما الثاني فلان بعض
الاثمة قال بدلالة حرف واحد على معنيين كما في تنوين رجل فانه دال على كل من
التمكين والتذكير ولا مانع من ذلك عقلا بل اذا انصف المتبع رأى كثيراً من هذا
القييل ولا اظنك في مرة من هذا القيل . فتأمل مستعيناً بالله الجليل
(قوله فانه يرفع بالالف الخ) اسي على اللغة المشهورة . ومن العرب من يلزمه

(١) الجمع لنوي . منه

ويجروى نصب بالياء نيابة عن الكسرة والفتحة نقول جاء في الزيدان ورايت الزيدتين
ومررت بالزيدتين وحملوا عليه في ذلك

الالف (١) في الاحوال الثلاثة ويعر به بحركات مقدرة وعلى هذه اللغة (٢) جاء على
ما قيل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا وتران في ليلة . ومنهم من يلزمه الالف دائماً
ويعر به بحركات ظاهرة على النون اجراءً للمثنى مجرى المفرد قاله المرادي في شرح التسهيل
(قوله ويجروى وينصب بالياء) قدّم الجرّ على النصب لان الجرّ بالياء اصل للنصب بها
لما بين الياء والكسرة من الاخوة التي ليست بين الفتحة والياء وحمل النصب عليه
دون الرفع للتناسب في الفضلية (قوله نيابة) قال المص في التذكرة ذكر ثعلب
في اماليه انه يقال ناب عن هذا نوبا ولا يجوز ناب عنه نيابة قال وهو غريب (قوله وحملوا
عليه الخ) وانما كان ذلك محمولاً لانحراف بعض شروط المثنى منه فانهم اشترطوا فيه
اموراً . الاول افراد فالمثنى والمجموع مطلقاً لا يثنيان (٣) ثلثا يلزم اجتماع اعرابين
وكذا ما سمي به منهما ان اعراب اعرابها والاّ جاز ما لم يتجاوز خمسة احرف فتقول
في رجلان رجلان لانّه لا يخرج بذلك عن نهاية زيادة الاسم وهو سبعة احرف
وان اجتمع في اخره اربع زوائد بخلاف المجاوز فانه يخرج عن منهاج كلامهم مع ما
فيه من الاجتماع وجاز مستخرجان لعدم الاجتماع . الثاني الاعراب فلا يثنى المبني
خلافاً للبرد والزيادة في منان للحكاية بدليل حذفها وصلاً . والبناء في نحو يازيدان
غير سابق على النداء ونحو اللذان صيغة تثنية لا تثنية اولاً ثمّ اعراب (٤) الثالث

(١) ومنه قول شيخ الشيوخ ابن حوية في ملج رآه بموضع يعرف بعان

افدي جيباً منذ واجهته * عن وجه بدر التّم اغنائي

في خده خالان لولاها * ما كنت مفتونا بعان

اذ لولا ذلك لقال عمين . منه (٢) وليس منها غايتها في قوله . قد بلغا في المجد غايتها . بل الصحيح
ان الله الاشباع اذ ليس للشيء غايتان الا ان يقال باعتبار الاول والاخر او باعتبار الابد
والام فتأمل . منه (٣) ونذر لفاحان سودا وان . منه (٤) واللذان صيغة جمع بالاتفاق . منه

اربعة الفاظ لفظين بشرط ولفظين بغير شرط فاللفظان الاذان بشرط

عدم التركيب فلا يثنى المركب الاسنادي كتاباً بشرطاً اتفاقاً وكذا المنزجي كحضر موت
خلافاً للكوفيين فان ثني قلت حضرموتان او حضران ولا المختوم بويه كسيبويه
خلافاً لبعضهم^(١) فان ثني قلت سيويهان او سيويان . واما الاعلام المضافة
فيستغنى بثنية المضاف وجوز الكوفيون ثنية المضاف والمضاف اليه معا فيقولون
في نحو اي بكر ابوا البكرين ولم يذكروا حال المركب التقيدي كالحیوان الناطق
فلي نظر ما حاله والذي يلوح انه يثنى كل من الجزئين فليجرح . الرابع تنكيره
فلا يثنى العلم باقياً على علميته بل يجب قصد التنكير فلذا كان الاجود ان يحل
بال عوضاً عما سلب من التعريف وان اختلف التعريفان اذ هذا غاية المجهود
في الخلاص من شناعة التنكير ثم هذا فيما يمكن فيه قصد التنكير اما الذي لا يمكن
فيه ذلك مما لا يقبل التنكير كالكتابات عن الاعلام نحو فلان وفلانة واسماء الاشارة
والموصلات فلا يثنى اصلاً للملازمة التعريف كذا قيل ونوزع فيه . الخامس^(٢) اتفاق
اللفظ والمعنى فلا يثنى نحو شمس وقر ونحو اسد لزيد واسد للحيوان المفترس . ونحو
القمران على سبيل التغليب وهو من المحقق عند بعض ونحو القلم احد اللسانين شاذ
عند الجمهور وجائز عند غيرهم . السادس ان لا يستغنى بغيره عن تثنيته فلا يثنى نحو
بعض^(٣) للاستغناء بجزآن ولا نحو ثلاثة للاستغناء بستة خلافًا للاخفش . السابع
وجود الفائدة فلا يثنى نحو واحد . الثامن ان لا يكون له شبه قوي بالفعل فلا يثنى
قائم في قائم الزيدان الا على لغة اكلوني البراغيث اذا علمت هذا عرفت ما المنخرم
من الشروط في هذه الكلمات فلا تغفل (قوله اربعة الفاظ) بقي ما سمي به منه كالزيدان
علماً فالاولى ذكره قياساً على الجمع . والقول بانه اراد بالثنى ما يسمى ثني ولو فيما مضى

(١) اي النحويين منه^(٢) واشترط وجود ثان له في الخارج مستغنى عنه باشتراط اتفاق اللفظ
فانهم منه^(٣) وكذا يسار للاستغناء بشمال وكذا اجمع للاستغناء بكلا خلافاً للبصريين . منه

كلا وكلتا وشرطهما ان يكونا مضافين الى الضمير نقول جاءني كلاهما ورايت
كليهما ومررت بكليهما

فلا حاجة ح الى ذكره لا يدفع الا ولوية كما لا يخفى (قوله كلا وكلتا) وجد بخط
المص ما نصه اعلم ان الف كلا اصل اذ لا ينقص الاسم عن ثلاثة عن ياء عند س
لانه الغالب في المتطرفة ولانها اميلت . وقيل عن واو لثلا يختلف مع كلتا فان
لامها عن واو مثل تجاه وتراث وبنت واخت لاعن ياء كشتان اذ لا ثاني له . واما
الا مالة فللكسرة اول الرجوع للياء جزا ونصباً . والف كلتا عند س للتأنيث والتاء
عن الواو . وقال الجرمي الالف لامه والتاء للتأنيث فلو سمى به ثم نكر لم ينصرف
عند س وانصرف عند الجرمي . ويرد قوله انه لا يعرف فعمل وان التاء لاتقع حشوا
ولا بعد ساكن صحيح . وقال ابو علي انما ابدلوا لام كلتا لانها وقعت قبل الف
التأنيث فلا بد من اختلاف لفظ المذكر والمؤنث فيما عدا العلامة اذا كانت الفا
الا ترى انهم قالوا احد واحد واما اللذان لا يكون بينهما اختلاف في غير العلامة
فهما المذكر والمؤنث الذي علامة تأنيثه التاء انتهى كلامه . فان قلت ^(١) يفهم منه ان الالف
فيها اصلية لا مجتلبة للعامل فكيف تكون اعرابا . اجيب بانه لا مانع من ذلك
كالاسماء الخمسة فان اعرابها جزء منها (قوله وشرطهما ان يكونا مضافين الخ) هذا
الاشتراط هو المشهور وبعضهم يعربها بالحروف مطلقا وبعضهم بالحركات كذلك . وجه
الاول ان كلا وكلتا مفردين لفظا مثنيين معنى فبالجملة الاولى تقتضي الاعراب
بالحركات وبالثانية الاعراب بالحروف واعتبار احدهما مفوت للآخرى فاستحسنوا
اعمال الجهتين فاعربوا بالاصل اعني الحركات عند الاضافة الى الاصل اعني الظاهر
وبالفرع اعني الحروف عند الاضافة الى الفرع اعني الضمير لان شبيهه الشيء منجذب
اليه . وجه الثاني انها لما خرجا عن الاصل نظرا للمعنى اطرد ذلك في جميع الاحوال

(١) السؤال للدنوشري والجواب للقاني . منه

فان كانا مضافين الى ظاهر كانا بالالف على كل حال نقول جاءني كلا اخويك
ورأيت كلا اخويك ومررت بكلا اخويك فيكون اعرابها حينئذ بحركات مقدرة في الف
لانها مقصوران كالفتى والعصا وكذا القول في كلتا نقول كلتاها رفعاً وكتيها جرّاً
ونصباً وكلتا اختيك بالالف في الاحوال كلها . واللفظان اللذان بغير شرط اثبات
واثنتان نقول جاءني اثنان واثنتان ورايت اثنين ومررت باثنين فتعربها اعراب المثنى
وان كانا غير مضافين وكذا تعربها اعرابه ان كانا مضافين للضمير نحو اثنانم او للظاهر
نحو اثننا اخويك او كانا مركبين مع العشرة نحو جاءني اثنا عشر ورايت اثني عشر

ليكونا على غط واحد واعتبار جانب المعنى لكونه المقصود بالذات اولى من اعتبار
جانب اللفظ . ووجه الثالث ان الاعراب بالحركات اصل وقد امكن مع وجود
مقتضيه فلا يعدل عنه . وترجيح جانب اللفظ على جانب المعنى في هذا الفن اكثر من
ان يحصى (قوله الى المضمّر نقول كلاها) وكلاهما وكلانا ولا يجوز غير ذلك كما نص
عليه الرضى فيمتنع كلاكم لانه جمع الا اذا تجوز به عن الاثنين ومع هذا لم يسمع
في الفصيح . وكذا تمتنع الاضافة الى الضمير المفرد واجازه ابن الانباري بشرط التكرار
نحو كلاي وكلاك محستان . ومنعه الجمهور مطلقاً ومن هذا التفصيل يظهر ان اطلاق
المضمّر في كلام الشارح ليس على ما ينبغي (قوله فان كانا مضافين الى ظاهر) يختلف
في نوعه فعند الرضى لا بد فيه من التثنية والتعريف فيقال كلا الرجلين ولا يقال
كلا رجلين ولا كلا زيد وعمرو الا في الشعر^(١) وعند الكوفيين يجوز اضافتها
الى التكررة المختصة بنحو كلا رجلين عندك فان رجلين تخصص^(٢) بوصفه بالظرف . وحكوا
كلتا جارتين عندك مقطوعة يدهما اي بركة للغزل (قوله كلتا اختيك)
ويجوز كلا اختيك باسقاط التاء من كلتا الا ان الافصح اللاحق نص عليه الرضى
(قوله وكذا تعربها اعرابه ان كانا مضافين للضمير) اي ضمير المفرد او الجمع لا المثنى

(١) قيد للاخير . منه^(٢) اي هذا اللفظ . منه

ومررت باثني عشر * واما جمع المذكر السالم فانه يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء

قال المص في شرح الملحمة ما حاصله ويمتنع اضافتها الى ضمير تثنية لانه نص في الاثنين والثني لا يضاف الى نفسه وضمير الجمع ^(١) ليس نصابها فلا محذور انتهى قيل وفيه بحث من وجوه اما اولا فلان العينية غير مسئلة فيما اذا اريد بالمضاف شخصان مغايران للمضاف اليه فيختصان بملك او غيره كعبد الخاطين في اثنا كما او الغائبين في اثناهما وظاهر الكلام الاطلاق . واما ثانيا فلانه يشكل بقولك كلاهما او كلاهما . واما ثالثا فلانه يشكل ايضا بنحو جاء الزيدان نفساهما عند الجمهور واما رابعا فلانه يجوز جاءني رجلان اثنان وفي التنزيل آلهين اثنين فلو كان لفظا اثنين متحد المعنى مع المثني لامتنع ذلك على الوصفية لاشتراط المغايرة بين الصفة والموصوف وعلى التأكيد لانه ليس لفظيا وما ليس بلفظي لا بد فيه من المغايرة ايضا ^(٢) واما خامسا فلانا لانسلم اتحاد معنى المتضايقين هنا فان مفهوم الاثنين اعم من مفهوم الضمير المضاف اليه وازضافة العام الى الخاص جائزة هذا . والحق انه ان اريد بالمضاف والمضاف اليه شيء واحد امتنعت الاضافة مطلقا والاصح مطلقا فليفهم (قوله بالواو) اي المضموم ما قبلها لفظا كالزيدون او تقديرا كالأعلنون اذ اصله الاعليون والياء مبدلة من الواو لانه من العلو (قوله ويجر وينصب بالياء) اي المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها على عكس ياء المثني قال ابو البقاء وفتح ما قبل ياء المثني وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين احدهما ان المثني اكثر من الجمع نخص بالفتحة لانها اخف من الكسرة . والثاني ان نون المثني كسرت على اصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها

(١) وكذا المفرد . منه ^(٢) واجيب عن الثاني والثالث بالفرق اما في الثاني فقد يفرق بان المضاف يدل على معنى الكلية بخلاف المضاف اليه فانه بمعنى الشخصين فتغايرا واما الثالث فقد يفرق ايضا بان النفس مغايرة باعتبار الاصل وان اريد منها هنا معنى الذات . منه

نقول جاءني الزيدون ورايت الزيدين ومررت بالزيدين

وكسرة ما قبل الياء فرارا من ثقل الكسرتين وبينهما ياء ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل^(١) الفرق بين المثني والجمع ليعتدل اللفظ فيبقى في كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة انتهى . وعلل بعضهم فتح ما قبل الياء بانهم ابقوا الفتحة قبلها اشعارا بانها منقلبة عن الالف وان الفتح قبل الياء هو المألوف ولعل هذا اولى من الوجه الثاني لانه لا يطرء في لغة من فتح النون ومن ضمها كما لا يخفى (قوله جائني الزيدون) بفتح النون ولم يسمع الضم للثقل ولا الكسر لعدم التجانس (قوله ورايت الزيدين ومررت بالزيدين) بفتح النون والكسر جائز مسموع خلافاً للجوهري كقول سحيم عرفنا جعفرنا وبنينا ابيه وانكرنا زعانف اخرين

وقول الآخر

وماذا تبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حدّ الاربعين

بكسر نون آخرين واربعين . وهذه النون على ما قاله الرضي كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلاً على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينها ان التنوين مع افادته هذا المعنى يكون على اقسام بخلاف النون فانها لا يشوبها من تلك المعاني شيء . وانما يسقط التنوين مع حرف التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتذكير ولا تسقط النون معه لانها لا تكون للتذكير وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا في الوقف ويقلب الفاء في النصب بخلاف النون فانها متحركة وباسكان المتحرك يكفى في الوقف ولا بن الناظم^(٢) في هذا المقام

(١) فيه اشارة الى ان الفرق انما يحصل بمجموع الامرين وهو كذلك وانه لا يكفي في الفرق اختلاف حركة ما قبل الآخر لانه قد يفتح في الجمع للاعلال نحو المصطفين والنون قد تحذف للاضافة كذا قيل وقد يقال الفرق في نحو المصطفين بين المثني والجمع يحصل بغير حركة ما قبل الآخر لان الالف في نحو مصطفى تحذف في الجمع وتقلب ياء في التثنية فيقال المصطفون والمصطفيان والمصطفين ياء والمصطفين يائين فالاولى تعليل ذلك بالمبالغة في الفرق تدبر منه^(٢) في شرح الالفية منه

وجملوا عليه في ذلك الفاظا

كلام لا يخلو عن حسن فليراجع (قوله وجملوا عليه في ذلك الفاظا) سبب حملها وعدم جعلها منه عدم استيفائها للشروط فانهم اشترطوا فيه ما تقدم في المثني وشروطا اخر . منها الخلو من التأء الموضوعة للتأنيث المغايرة لما في عدة وثبة علمين فلا يجمع هذا الجمع نحو طلحة وعلامة لثلاثا يجمع علامتا التأنيث والتذكير ولو حذفت التأء التيس بالمجرد منها . ومنها ان يكون لمذكر مناسبة بينهما ^(١) فلا يجمع نحو زينب وحائض وان كانا على مذكر جاز ^(٢) ومنها ان يكون لعالم للنسبة بينهما ايضاً من حيث ان السلامة في الجمع اشرف من التكسير كما ان العالم اشرف من غيره فلا يجمع نحو واشق للكلب وسابق لفرس وان لعالم جاز الجمع . ولا يشترط صرافة المذكر والعالم على ما وهم بل يكفي وجودها ولو مع الغير فيجوز زيد والمهندات ضاربون وزيد والحير مقبولون قاله الرضي ^(٣) وكذا لا يشترط كونها حقيقيين بل المنزل منزلتها كذلك كما في التسهيل فلا تقض بقوله تعالى قالنا اتينا طايعين خلافاً لمضمم وهذه شروط لكل من الاسم والصفة واما ما يشترط في الاسم فقط فقد قيل انه يشترط فيه ان يكون علماً غير مركب كالثنى ولا منافاة بين اشتراط العلمية واشتراط التنكير المعلوم من الاشتراك في الاشتراط السابق لان العلمية شرط للاقدام على الجمعية والتنكير شرط لوجودها بالفعل وفيه يقول البدر الدمايني

فيسأل ما امر شرطتم وجوده * لامر فلم تقض النجاة برده

فلما وجدتم ذلك الامر حاصلًا * ايتم حصول الحكم الا بفقده

واما ما يشترط في الصفة فقط فهو على ما قيل ان تقبل التأء ^(٤) المقصود بها معنى

^(١) اي بين المذكر وهذا الجمع في الشرف ^(٢) كما لو كان زيد علم مؤنث امتنع الجمع . منه

^(٣) وكذلك لا يشترط ان يكون عالماً بالفعل بل المراد ماهون جنس العلماء فلا يرد قوله تعالى او الطفل

الذين لم يظهروا على غورات النساء . فليفهم . منه ^(٤) اي باطراد يخرج مسكين فان مسكينه على خلاف

القياس فلا يقال مسكينون على القياس . منه

منها أولوا قال الله تعالى ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة ان يؤثوا اولى القربي فأولوا فاعل وعلامة رفعه الواو واولى مفعول وعلامة نصبه الياء وقال تعالى ان في ذلك لذكرى لاولى الابواب فهذا مجرور وعلامة جره الياء ومنها عشرون

التأنيث ^(١) اوتدل على التفضيل كقائم ومذنب وافضل فلا يجمع جريح وصبور وسكران واحمر لانها لا تقبل التأنيث ^(٢) ولا تدل على تفضيل واعترض بنحو خصي مما هو صفة خاصة بالذكر فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يصدق عليه شيء مما ذكر اذ لا يقبل التأنيث ولا يدل على التفضيل قاله الدماميني . وكذا بنحو نساب فان التأنيث التي قبلها لتأكيد المبالغة مع انه يجمع هذا الجمع كما قيل في نسبه صلى الله تعالى عليه وسلم بعد عدنان وبعد ذلك كذب التسابون الا ان يقال بقبوله التأنيث الدالة على التأنيث وضعا وعدم القبول عارض في الاستعمال ومدار هذا الجمع على قبول مفردة لها وضعا فتثبت في هذا المقام . فانه من مزالق الافهام . وتأمل كي تطلع على سبب الحاق هذه الالفاظ ونظمها في سلك ذياك النظام (قوله منها اولو بمعنى) اصحاب اسم جمع ^(٣) ذو بمعنى صاحب وقيل جمع لدو على غير لفظه وليس بشيء (قوله ولا يأتل) اما من الاليه وهي اليمين او من قولهم ما ألوت جهدا اي ما قصرت وعلى التقديرين ان في ان يأثوا مفتوحة لتقدير على على الاول ^(٤) وفي في الثاني (قوله ومنها عشرون) فهو اسم جمع لا واحد له لامن لفظه ولا من معناه وجعل مفردة عشرة مستلزم ^(٥) لصحة اطلاق عشرين على ثلاثين لان اقل الجمع في اصطلاحهم ثلاث مفردات وهو بدعي البطلان على ان الاعداد ملتزمة من الاحاد حاصلة

(١) لا للعوض كعدة ولا لتأكيد المبالغة كنسابة منه ^(١) ومثله التصغير منه ^(٢) نظرا الى جريح وصبور انما يشي اذا تبع موصوفه في الغالب فليحفظ . منه ^(٣) لم يقل اسم جمع صاحب لان صاحبا صفة والوليس بوصف كما ان ذو كذلك . منه ^(٤) الاول اولى للقصة فارجع الى التفسير . منه ^(٥) وهذا الوجه وجه حسن كما لا يخفى . منه

واخواته الى تسعين نقول جاء في عشرون ورايت عشرين ومررت بعشرين وكذا نقول في الباقي ومنها اهلون قال الله تعالى شغلنا اموالنا واهلونا من اوسط ما تطعمون اهليكم الى اهليهم ابدا الاول فاعل والثاني مفعول والثالث مجرور

من تكرارها لا من تكرار مراتب الاعداد كما بين في موضعه . وايضا يجب ان يقال عشرون بفتح الشين لان مفردة عشرة كذلك ومقتضي السلامة الموافقة وما نقل عن الحجازيين من تسكين شين عشرة وعن التميميين من كسرها وفتحها نخاص بالتركيب نحو اثني عشر فليحفظ (قوله واخواته الى تسعين) بادخال الغاية والكل واقع في النزيل قال تعالى ان يكن منكم عشرون . وواعدنا موسى ثلاثين . فتم مقات ربه اربعين . الف سنة الا خمسين عاما . فاطعام ستين مسكينا . ذرعا سبعون ذراعا . فاجلدوهم ثمانين جلدة . ان هذا اخي له تسع وتسعون نعمة قاله الازهري في التصريح (قوله ومنها اهلون) جمع اهل وهو العشيرة فهو ليس علما ولا صفة واهل في قولهم الحمد لله اهل الحمد وصف بمعنى مستحق ولا كلام فيه على انه لا يقبل التأني ولا يدل على التفضيل وقد اشترط ذلك كما سلف واعلم ان المصنف ذكر اهلون في المتن بعد ذكر عالمون وهنالما يتعرض له بالكلية فكأنه غفل عنه وانتقل من عشرون واخواته الى اهلون ونحن نتعرض له تيمنا للفائدة فنقول جعله بعضهم اسم جمع لعالم وليس جمعا له لان العالم عام في العلماء وغيرهم والعالمون مختص بالاول والخاص لا يكون جمعا^(١) لما هو اعم منه وفيه نظر . اما اولا فلانا لا نسلم الاختصاص فقد نقل عن الراغب ان العالمين يشمل غير العلماء وانما غلبوا في جمعهم بالواو والتون لشرفهم . واما ثانيا فعلى تقدير التسليم نقول هو جمع لعالم مرادا به العاقل . واما ثالثا فلانه على التقدير لا نسلم ان الجمع اخص من مفردة بل اما مساو او اوسع دائرة لان عمومه شمولي وعموم المفرد

(١) قال بعضهم يجوز ان يكون الجمع اخص نحو قائلون فانه اخص من قائم لانه يحسب مفهومه يطلق على غير العاقل انتهى . منه

ومنها وابلون وهو جمع لوابل وهو المطر الغزير ومنها ارضون بتحريك الراء ويجوز اسكانها في ضرورة الشعر ومنها سنون وبابه وهو كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث

بدل قاله المحصي وقال بعضهم هو جمع لم يستوف الشروط لان مفردة ليس يعلم ولا صفة بل هو اسم جنس وهو المعتمد وهل العالم ح مفسر باصناف الخلق مطلقا او العقلاء قولان الاول لابي الحسن والثاني لابي عبيدة (قوله ووابلون) وهو جمع لوابل وهو المطر الغزير ففردته غير عالم والغزير الكثير (قوله ومنها ارضون) ^(١) بتحريك الراء جمع ارض بسكونها فهو مما تغير فيه بناء مفردة مع انه غير عالم . واراد بتحريك الراء تحريكها بالفتح وذلك لان ارضون نائب عن ارضات فهو الاصل لان ارضاموئث بدليل قوله تعالى ان الارض يرثها عبادي الصالحون وبدليل قولهم في التصغير اريضه . وقول العامة في جمعها اراضي لحن لان فعلا لا يجمع على افعال قاله الحريري في الدرة (قوله سنون) بكسر السين جمع سنة بفتحها والسنة اسم للعام (قوله وبابه) اي ماجرى على سنته (قوله حذفت) احتراز عن نحومة فلا يجمع هذا الجمع لعدم الحذف (قوله لامه) احتراز عن نحو عدة غير علم ^(٢) لان المحذوف الفاء واصله وعد بكسر او له وسكون ثانية استثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض عنها الهاء فلم هذا لا يجمع هذا الجمع وشذرقون جمع رقة وهي الدراهم المضروبة مع انه من باب عدة (قوله وعوض عنها) احتراز عن يد لعدم التعويض واصله يدي بسكون الدال ^(٣) او فتحها فحذفت الياء على غير القياس ولم يعوض عنها شي فلم هذا لا يجمع وشذابون ^(٤) فانه جمع مع عدم التعويض تدبر (قوله هاء التأنيث) احتراز عن نحو اسم واخت لان العوض

(١) الاولى تأخير ارضون عن سنون لانه مما شذ من بابه فتأمل . منه

(٢) اما اذا كان علما فيجمع نقول عدون . منه

(٣) الفتح مذهب الكوفيين واختاره ابن طاهر . منه ^(٤) قيل هو مخالف للقياس دون

الاستعمال وهذا احد اقسام الشاذ فلا يتافي ما سبق من قول الشارح ولا يجمع هذا الجمع الا الاب اغ ولعل هذا وجه الامر بالتدبر . منه

الأتري ان سنة اصلها سنواوسنه بدليل قولهم في الجمع بالالف والتاء سنوات اوسنات
فلما حذفوا من المفرد اللام وهي الواو والهاء وعوضوا عنها هاء التأنيث ارادوا في جمع
التكسير ان يجعلوه على صورة جمع المذكر السالم اعني مختوماً بالواو والنون رفعاً وبالياء
والنون جرّاً ونصباً ليكون ذلك جبراً لما فاته من حذف اللام وكذلك القول
في نظائره وهي عضة وعضون

فيها عن لامها غير الهاء . اما اسم فاصله سمو^(١) عند البصريين فحذفت لامه
وعوض عنها الهمزة في اوله . واما اخت فاصله اخوبكسر^(٢) الهمزة وسكون الخاء
فحذفت اللام وعوض عنها على ما قيل تاء التانيث لاهائه والفرق بينهما ان التاء
لا تبدل في الوقف هاء وتكتب طويلة وهاء التانيث يوقف عليها بالهاء وتكتب
مربوطة . وشذ بنون لان العوض فيه همزة الوصل واصله بنولان مؤنثه بنت ولم
نر هذه التاء تلحق مؤنثاً الا ومذكره محذوف الواو قاله الجوهري هذا . والاولى ان
تُلحق في التعريف ولم يكسر تكسيرا يعرب معه بالحركات كما فعل غيره احترازاً من
نحو شفه لانها كسرت على شفاه فاستغني بتكسيه عن تصحيحه واصله شفبه بدليل
الجمع والتصغير على شفبه وهما يردان الاشياء الى اصولها فحذفت الهاء وقصد بهاء
التانيث ان تكون عوضاً والقول بان اصله شفو بدليل شفوات لا دليل على صحته
كما قاله الجوهري^(٣) ولا يرد نحو ظبة وظبون مع انه كسر على ظبي لشذوذه والظبة
بكسر الظاء المجمة وفتح الباء طرف^(٤) السهم والسيف (قوله اوسنه) قيل او هنا
للشك العارض من الجمع (قوله عضة) بكسر العين المهملة وفتح الضاد المجمة واصلها
عضه بالهاء بدليل عضيه وقيل عضو بدليل عضوات . والعضة اما الكذب

(١) واما ان قلنا اصله وسم فيخرج بقوله حذف لامه . منه^(٢) وقيل بالضم والسكون لكن المضبوط
عن الازهري ما ذكرناه . منه^(٣) ولو جعل شفبه علماً لا يجمع ايضاً اذ شرط هذا الجمع عند البعض
كون الكلمة لاتكسيرا لها قبل العلية . منه^(٤) وقيل حدها . منه

وعزة وعزون وثبة وثبون وقلة وقلون ونحو ذلك قال تعالى الذين جعلوا القرآن عضين
عن اليمين وعن الشمال عزين ومما حمل على جمع المذكر السالم في الاعراب بنون
وكذلك عليون وما اشبهه مما سمي به من الجموع الا ترى ان عليين

والبهتان ومنه لا يعضه بعضهم بعضاً او من عضوته اذا فرقته ومنه قول روبة.
وليس دين الله بالمعصية * (قوله وعزة) بكسر العين المهيمة وفتح الزاء الفرقة من
الناس^(١) واصله عزي فحذفت اللام وعوض الماء (قوله وثبة) بضم التاء المثناة وفتح الباء
الموحدة الجماعة واصله ثبوا وثبي^(٢) وقد يطلق على وسط الحوض ولا كلام فيه على
الصحيح لانه محذوف العين لا اللام لانه من ثاب يثوب اذا رجع والقول بانه
محذوف اللام لانه من ثبت فيثبت له هذا الجمع ضعيف (قوله قلة) بضم القاف
وفتح اللام خشبة صغيرة يلعب بها الصبيان بخشبة كبيرة كذا في بعض الكتب
واصله قلو وليعلم ان حاصل ما ذكر من محذوف اللام ثلاثة انواع مفتوح الفاء
كسنة ومكسورها كعضة ومضمومها كشبه فالاول مكسور الفاء في الجمع . والثاني
لا يغير والثالث ذو وجهين الضم والكسر وهو الاكثر كذا في التصريح فليحفظ
(قوله قال الله تعالى الذين) الآية قيل لم يمثل لقلة وثبة كما مثل للاولين لعدم
وقوعها في التنزيل اما الاول فبالكلية واما الثاني فوقع مجموعاً بالالف والتاء قال
الله تعالى فانفروا ثبات فافهم^(٣) (قوله ومما حمل على جمع المذكر بنون) قال الدوشري
هذا مخالف لما قاله ابن فلاح في الكافي حيث قال وبنون جمع سالم خلافاً لعبد
القاهر ووجه ما قاله ابن فلاح ان اللفظ اذا رجع الى اصله في الجمع لا يوجب جعله
جمع تكسير هذا والله تعالى الهادي^(٤) (قوله بنون) قال في التصريح قياس جمعه

(١) وعزين الفرق المختلفة لان كل فرقة تعتزي الى غير ما تعتزي اليه الاخرى . منه

(٢) من ثبت اذا جمعت . منه^(٢) لعل وجه الامر بالفهم ان عدم الوقوع في التنزيل لا يستدعي

عدم التمثيل بل ربما يقتضي التمثيل . منه^(٤) في هذا اشارة الى ما يرد على ابن فلاح مما لا يخفى

على احد . منه

في الاصل جمع لعلي فنقل عن ذلك المعنى وسمى به اعلى الجنة واعرب هذا الاعراب

جمع للسلامة ابنون كما يقال في ثنيته ابنان ولكن خالف تصحيحه ثنيته لعله تصريفة
اُدّت الى حذف الهمزة انتهى . كتب بعض الافاضل لعلّ العلة والله اعلم نقل الانتقال
من الكسر الى الضم لان الساكن حاجر غير حصين فكتب فاضل آخر فيه نظر
فان الانتقال المذكور لو وجد كان له نظير نحو امشوا وانا اقول يمكن ان يقال لو
حذفت الالف من ابنان وقيل بنان لالتبس بينان الاصابع فكتب الفاضل الاول
قد ابعد هذا القائل غاية الابعاد . واتى بما لا يقارب ولا يكاد . اذ الضمة في امشوا
عارضة ليس بها اعتداد . ولا يصح بذكرها ايراد انتهى . وعلل بعضهم ذلك بان
الجمع لما كان ثقيلا خفف بحذف الهمزة بخلاف التثنية فانها خفيفة فابقيت فيها الهمزة
وقال بعضهم غير ذلك^(١) (قوله جمع لعلي) بكسر العين واللام مع تشديد اللام
والياء ووزنه فعلى من العلو (قوله سمي به اعلى الجنة) قيل الظاهر من قوله تعالى وما
اذريك الآية ان عليين اسم للكتاب المرقوم الا ان يقال ان في الآية حذف
مضاف اي محل كتاب بدليل ان كتاب الابرار لفي عليين . وقيل^(٢) هو اسم
اشرف الجنان كما ان سجين اسم اشرف النيران . وقيل بل ذلك في الحقيقة اسم
سكانها وانتصر له بعض المحققين بان هذا اقرب الى العربية لان هذا الجمع يخص
العالمين والمعنى حينئذ ان الابرار في جملة هؤلاء فيكون كقوله تعالى اولئك الذين انعم
الله عليهم الآية (قوله اعرب هذا الاعراب) اي في المشهور والا فقد ذكروا انه

(١) وهوان ابن اصله بنو حذف لانه للتخفيف وعوض عنها همزة الوصل والجمع يرد الاشياء
الى اصولها فلما رجعت الواو ذهبت الهمزة ثم حذف الواو والمحدوف لعله كالثابت فلم تأت الهمزة
واما في التثنية فلورجعت الواو ولم يكن هناك ما يقتضى حذفها لانها متحركة بالفتح وهو خفيف
وقد حذف اول الغرض التخفيف فلورجعت لزال ذلك الغرض والمانع من حذفها لورجعت ومن
قبلا الفا سكون ما بعدها ولورجعت لصار اللفظ بنان فيحصل اللبس بينان الكف بخلاف بنون . منه
(٢) قاله الراغب . منه^(٢) الواحد على . منه

نظراً الى اصله قال الله تعالى كلاً ان كتاب الابرار لني عليين وما ادراك ما عليون
فعل ذلك اذا سميت رجلاً بزيدون قلت هذا زيدون ورايت زيد بن ومررت

يجوز في هذا النوع ان يجري مجرى غسيلين^(١) في لزوم الياء والاعراب على النون
مصرفاً كمليين او غير مصروف كقنسرين اذ فيه العلية والحجة وان يجري ايضاً
مجرى هارون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلية وشبه الحجة وان
يجري ايضاً مجرى عربون بفتح العين والراء المهملتين في لزوم الواو والاعراب على
النون منونة وجوزوا ايضاً ان يلزمه الواو وفتح النون مطلقاً واغرب من هذا اجراء
بعض العرب بنين وباب سنين مجرى غسيلين كقوله

وكان لنا ابو حسن علي * ابا براً ونحن له بنين
وقوله

دعائي من نجد فان سنينه * لعين بنا شيئا وشيئنا مردا
بضم النون في الاول وفتحها في الثاني والاعراب عليها في الموضعين واغرب من
هذا كله اطراد بعضهم ذلك في جمع المذكر السالم وخرج عليه قوله
رب حبي عرندس ذي طلال * لا يزالون ضارين القباب^(٢)
وكذا عند بعضهم قوله

فماذا تبغي الشعراء مني * وقد جاوزت حد الاربعين^(٣)
(قوله واولات) عطف على الاسماء الخمسة وهو من الملحقات اذ لا مفرد له من
لفظه وقدمه على المجموع بالف وتاء ليتصل بالملحقات قبله وان لم يكن من نوعها
ولئلا يسبق للوم عطف قوله وما جمع على مدخول الكاف مما قبله وان قوله فينصب

(١) هو ما يسيل والعياذ بالله تعالى من جلود اهل النار عانا الله تعالى والمسلمين منها . منه

(٢) فصار بين منصوب على انه خبر يزالون وعلامة نصبه فتح اخره مضاف الى القباب . منه

(٣) والاربعين عند هذا البعض مجرور بالاضافة وعلامة جره كسر آخره . منه

بزيد بن فتر به كما تعرفه حين كان جمعاً ص* واولات وما جمع بالف وتاء مزيدتين
وما سمي به منهما فينصب بالكسرة

خاص باولات وهو باطل كما لا يخفى ثم هو ملازم للاضافة الى اسم جنس ظاهر . واصله
على ما قيل اوليات تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت الفاء وحذفت الالتقاء الساكنين
(قوله وما جمع بالف وتاء) قدم الالف لتقدمها عند النطق وكان له علامتان
قياساً على جمع المذكر . واختصت الزيادة بهما لما قال الدماميني من اوليتها به
من حيث ان كلا منهما جاء للتأنيث والجماعة اما مجيء الالف للتأنيث ففي نحو
حبل واما الجمع ففي رجال . واما مجيء التاء للتأنيث فظاهر . واما في الجمع ففي نحو
كاه فانه جمع كما وكأه وكما عكس تخمة وتخم انتهى . وفيه نظر لانا لانسلم ان الجمع
يفهم من التاء والالف وانما يفهم من ابنته الجموع قاله الراعي في شرح الالفية . واجيب
بوجهين الاول ادعاء ان الانفهام منهما والدليل على ذلك الدوران . الثاني على تقدير
التسليم تقول لا اقل من ان يكون لهما دخل في الدلالة وذلك يكفي في المقصود فافهم
(قوله مزيدتين) قال اللقاني ان كانت الباء للملابسة اي الجمع المتلبس بذلك ففيد
مزيدتين لا بد منه احترازاً عن نحو ايات وقضاة وان كانت صلة ^(١) الجمع فالفيد
مستدرك انتهى والمراد بزيادتهما ان لا يقابلا بالفاء والعين واللام كما في فاطمة
وبنت واخت نبه على ذلك البدر الدماميني في شرح لامية العجم فاحفظه فانه لطيف
(قوله وما سمي به) نحو عرفات ولم يوجد هذا النوع في بعض النسخ ولعل ذلك سقطه
من الكاتب (قوله فينصب بالكسرة) اي كل واحد مما تقدم وهذا هو المشهور
وربما نصب الجمع بالفتحة ان كان محذوف اللام نحو سمعت لغاتهم بفتح التاء على ما
حكاه الكسائي وذلك تشبيها لهذه التاء بالتاء التي تبدل هاء في الوقف وجبراً لما
فاته من حذف لامه . واما النوع الاخير فغير المشهور فيه على ما هو المشور بينهم

(١) وكذا ان كانت سببية . منه

نحو خلق الله السموات واصطفى البنات * ش * الباب الرابع مما خرج عن الاصل
ما جمع بالف وتاء مز يدتين كهندات وزينات فانه ينصب بالكسرة

امران اعرابه اعراب ما لا يتصرف للعلمية والتأنيث واعرابه اعراب الجمع مراعات
للحال المنقول منها مع حذف التنوين مراعات للحال المنقول اليها فمن ذهب
الى المشهور راعى الحال الاولى فقط ومن ذهب الى اول الامرين راعى
الحال الثانية فقط ومن ذهب الى ثانيهما راعى الحالين معاً فهو كالمتوسط
في المسئلة كذا قيل . وقال بعض المحققين ما حاصله ان هذا النوع ممنوع
من الصرف مطلقا لوجود العلتين فيه . وفيه مع ذلك ثلاثة اوجه اعرابه اعراب
الجمع مع ثبات تنوينه لانه ليس تنوين الصرف حتى يحذف بل تنوين المقابلة . واعرابه
اعراب الجمع مع حذف التنوين لانه وان لم يكن تنوين الصرف الا انه يشبهه . واعرابه
اعراب ما لا يتصرف انتهى وهو مخالف لظاهر كلامهم فارجع اليه (قوله خلق الله
السموات واصطفى البنات) مثل بمثالين اشارة الى ان الجمع منه قياسي كالثاني ومنه
سماعي كالاول وانما كان سماعياً لان مفردة سماء وهو ليس مما اطرده فيه هذا الجمع
لانه انما يطرده على ما في التصريح فيما اذا كان علماً المؤنث مطلقاً او صفة له مقرونة
بالتاء او دالة على التفضيل او علماً للمذكر مقرون بالتاء او صفة لمذكر غير عاقل كجبال
راسيات او مصغره كدريهمات ^(١) وسماء ليس بواحد من ذلك لانه اسم جنس وليس
مؤنثا بالالف الممدودة ولذا صرف في قوله تعالى واوحى في كل سماء امرها لان الفه
زائدة وهمزته بدلا من واو اصلية هي لام الكلمة وليست بدلا ^(٢) من الف التأنيث
لانها لا تصحب الا اكثر من اصلين كما حقق في موضعه ومن ههنا تعلم انه ليس
بقياسي ايضا على من يقول باطراد جمع اسم الجنس المؤنث بالالف المقصورة
والممدودة على ما ذكره في الهمع وتبعه غير واحد من المحققين (قوله فانه ينصب الخ)

^(١) في كلام التصريح كلام يطلب من حواشيه . منه ^(٢) وقبلت لتطرفها بعد الف . منه

نيابة عن الفتحة نقول رابت الهندات والزينات قال الله تعالى خلق الله السموات واصطفى
النبات فلما في الرفع والجرف انه على الاصل نقول جاءت الهندات فترفعه بالضممة ومررت
بالهندات فبحر بالكسرة ولا فرق بين ان يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى كهند
وهندات او بالناء كطلحة وطلحات او بالناء والمعنى جميعا كهاطمة وهاطات او بالالف
المقصورة كحلي وحليات او الممدودة كصحراء وصحراوات او يكون مسما مذكرا

اي حملا للنصب على الجر كما فعل في اصله الذي هو جمع المذكر ولم يعرب بالحروف
لعدم وجود حرف في اخره صالح للاعراب (قوله بالكسرة) هي كسرة اعراب على
الصحيح . وقال الاخفش والمبرد هي فيه حالة النصب حركة بناء لا اعراب ولا وجه له
(قوله قال الله تعالى خلق الله السموات) قيل السموات مفعول به واختاره الجمهور
وقيل مفعول مطلق واختاره المصنف وعلل ذلك بان المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل
الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطاق ما كان الفعل العامل فيه هو
فعل ايجاده وان كان ذا تا لان الله تعالى موجود للافعال والذوات جمعا والسموات
هنا لم تكن موجودة قبل بل الفعل العامل فيها هو فعل ايجادها والجمهور يمنعون اشتراط
كون المفعول به موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه والشرط عندهم توقف عقلية الفعل
عليه سواء موجودا قبله كضربت زيدا ام لا كبنيت الدار وعلى ذلك تاج الدين
التبريزي وشمس الدين الاصفهاني وهو الذي يقتضيه كلام الرضي ويقولهم اقول
(قوله واصطفى النبات) قيل النبات مفعول به اتفاقا ولعله لذلك ايضا مثل بمثابة
(قوله مؤنثا بالمعنى) اي فقط ويستثنى منه على ما قاله الدنوشري باب قطام في لغة
من بناه (قوله او بالالف المقصورة) كحلي وحليات او بالممدودة كصحراء وصحراوات
قال الدنوشري يستثنى فعلى فعلا كسكرى فلا يقال سكريات او فعلا افعلا كحمرا
فلا يقال حمراوات كما لا يجمع مذكرها بالواو والنون واجازه الفراء وهو قياس قول
الكوفيين في المذكر ومحل الخلاف ما دام باقين على الوصفية وان سمي بهما جمعا

كاصطبل واصطبلات وحمام وجمامات وكذلك لافرق بين ان يكون قد سلمت فيه بنية واحدة كضخمة وضخات او تغيرت كسجده وتبجيدات وحيل وحيليات وصحراء وضجراوات الا ترى ان الاول متحرك وسطه والثاني قلبت الفه ياء والثالث قلبت همزته واواً ولهذا عدلت عن قول اكثرهم جمع المؤنث السالم الى ان قلت الجمع بالالف والتاء لاعم جمع المؤنث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير وقيدت الالف والتاء بالزيادة ليخرج نحو بيت وايات وميت واموات فان التاء فيها اصلية

بالالف والتاء بلا خلاف كذا نقله الحمصي (قوله كاصطبل واصطبلات وحمام وجمامات) الاولى التثنية بطلمحة وطلحات لان ما ذكر لا يطرد فيه هذا الجمع كما لا يخفى والاصطبل مربوط الدواب (قوله او تغيرت) الاولى وتغيرت بالواو وكذا في قوله قبله او ان يكون مسماه الخ لان بين لا تضاف الا لمتعدد (قوله ولهذا عدلت) اي لاجل ان ما جمع بالف وتاء من يدين صادق على ما ذكر عدلت عن قول اكثرهم جمع المؤنث السالم لعدم شموله لجميع ما ذكر بل هو قاصر على غالب احوال الجمع المذكور لا يقال نعم هو كذلك في الاصل لكنه صار في الاصطلاح اسماً للجمع بالالف والتاء مطلقاً فلا فرق بينهما لانا نقول شتان ما بينهما كيف لا وهو بعد غير خال عن ايها (قوله الى ان قلت الجمع بالالف والتاء) فيه اشارة الى ان المراد بقوله ما جمع المفرد بوصف الجمعيه فلا يرد ان ما جمع هو المفرد وهو لا يثبت له هذا الحكم (قوله وقيدت الالف والتاء بالزيادة ليخرج الخ) قيل والظاهر انه لا يحتاج اليه في اخراج ما ذكر لان قوله ما جمع بالف وتاء كاف في اخراجه اذ ما معناه ما استدل على جمعته بالف وتاء وما ذكر من نحو ابيات وقضات ليس كذلك بل استدل على الجمعيه هناك بغيرها وهو الصيغة الدالة على الجمع انتهى قيل وكأنه مبني على ان الباء في قوله بالف وتاء صلة او سببية وليس بمبتعين كما مررت اليه الاشارة (قوله فان التاء فيها اصلية) اي مقابلة باللام من فعل وذلك بخلاف تاء طلحة وتاء بنت فان الاولى

فيه صبان بالفتحة على الاصل تقول سكنت اياتا وحضرت امواتا قال الله تعالى وكنتم امواتا فاحياكم وكذلك نحو قضاة وغزاة فان التأء فيها وان كانت زائدة الا ان الالف فيها اصلية لانها منقلبة عن اصلي الا ترى ان الاصل قضية وغزوة لانهما من قضيت وغزوت فلما تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلها قلبتا الفين فلذلك ينصبان بالفتحة على الاصل تقول رايت قضاة وغزاة * ص * وما لا ينصرف فيجر بالفتحة نحو بافضل منه الامع ال نحو بالافضل او الاضافة نحو بافضلكم * ش * الباب الخامس مما خرج عن الاصل ما لا ينصرف وهو ما فيه علتان فرعيتان

زائدة لتأنيث اللفظ والثانية للعرض فلا يردان نقضاً فتذكر (قوله قضية وغزوة) هما على وزن فعلة بضم الاول وفتح الثاني . ثم ليت شعري لم ترك المص شرح قوله واولات وشرح ماسمي به منهما ولم يظهر للذهن الكليل وجه وجيه لذلك . ولعله غفلة عما هنالك . وسببان من لا يفعل (قوله ما فيه علتان) اي على وجه خاص معتبر فيما بينهم اذ ليس كل ما فيه علتان فرعيتان يمتنع صرفه الا ترى نجوم قائمة فيه الصفة والتأنيث وهما فرعا الجمود والتذكير ولم يمنع من الصرف لان الواضع لم يعتبر التأنيث الذي بغير الالف الا مع العملية اذ لا يكون لازما الا معها . فان قلت انما اكتفوا بعلة واحدة في بناء الاسم وهي مشابهة الحرف من وجه واحد ولم يكتفوا بذلك في مشابهة الاسم للفعل . اجيب بان مشابهة الاسم للفعل غير ظاهرة ولا قوية بخلاف مشابهة الاسم للحرف فانها ظاهرة قوية وبهذا يندفع ايضا ما يمكن ان يقال ان اعطاء اسم الفعل البناء واسم الفاعل العمل والاسم الغير المنصرف حذف التوئين مع ان كلا منها مشابهة للفعل تحكم وتوضيح ذلك ان مشابهة الاسم للفعل على ثلاثة اضرب . احدها وهو الاقوى ان يصير معنى الاسم ومعنى الفعل سواء كما في اسماء الافعال فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطى ايضا عمله . وثانيها وهو الاوسط ان يوافق من حيث تركيب الحروف الاصلية ويشابهه

في شيء من المعنى كاسم الفاعل فيعطى حينئذ عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى كالاول لضعف امر الفعل في البناء بتطفل بعضه وهو المضارع في الاعراب على الاسم فلا يبنى منه الاقوي المشابهة . وثالثها وهو الاضعف ان لا يشابه لفظا ولا يتضمن معناه ولكن يشابهه ببعيد وجه ككونه فرعاً لاصل فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى ايضا عمله لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلوه منه بل ينزع بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسماً معرباً بلا علامة ثم يتبعها الكسر على قول لثلا يلزم توهم الاضافة او البناء او ينزعان معاً على قول آخر . فلهذا اختص كل بما اختص نص على ذلك الرضي وبقي كلام^(١)

(١) وهو انه ينبغي ان يعلم ان قول النحات ان الشيء الفلاني علة لكذا لا ير يدون به انه موجب له بل المعنى انه اذا حصل ذلك الشيء ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم ويسمى هذا الحكم عند الاصوليين موجب العلة وتسميتهم ايضا لكل واحد في غير المنصرف سبباً وعلة مجاز لان كل واحد منهما جزء علة لالة تامة اذ فاجتماع اثنين يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة تقوم مقامها مع حصول شرط كل واحد منها ومن ههنا يعلم الجواب عما يقال ان جعل معلول علتين الفرعية اشكل ان الفرعية تحصل بعلة واحدة وتكون الاخرى ضاربة وان جعل معلولها منع الصرف اشكل انه امر واحد وتوارد علتين على امر واحد باطل وحاصل الجواب باختيار الشق الثاني وهو جعل معلولها منع الصرف وقوله وتوارد علتين على امر واحد باطل قلنا ان اراد بالعتلين علتين التامتين فسلم بطلان تواردها لكن العلتين فيما نحو فيه غير تامتين ومجموعهما علة تامة وان اراد بهما مطلقاي ولو ناقصتين فظاهر البطلان لان توارد علتين الغير التامتين مما لا نزاع في جوازه هذا ويمكن الجواب ايضا باختيار الشق الاول وهو جعل معلول علتين الفرعية وبحاج بان احدى علتين يكنى لحصول الفرعية بجهة واحدة والمطلوب ثبوت الفرعية بجهتين حتى يتحقق الشبه بالفعل والفرعية بجهتين لا تتحقق الا بعلتين توجب احدها الفرعية بجهة والاخرى الفرعية بجهة اخرى او ما يقوم مقامها وحاصل هذا الجواب انا لانسلم ان الفرعية المطلوبة ههنا تحصل بعلة واحدة وتكون الاخرى ضاربة اذ المطلوب الفرعية بجهتين وهي لا تحصل بعلتين نعم لو كان المطلوب فرعية مطلقاً برد الاشكال وليس فليس قاله بعض المحققين وبعد في هذا المقام . كلام . والله تعالى ولي التوفيق ويده ازمة التحقيق . منه

من علل تسع اوواحدة منها تقوم مقامها فالاول كفاضة فان فيه التعريف والثاني
وها علتان فرعتان عن التذكير والتذكير والثاني نحو مساجد ومصاييح فانها جمعان
والجمع فرع عن المفرد وصيغتها صيغة منتهى الجموع ومعنى هذا ان مفاعل
ومفاعيل وقفت الجموع عندهما وانتهت اليهما فلا تتجاوزهما فلا يجمعان مرة اخرى
بخلاف غيرهما من الجموع فانه قد يجمع نقول كلب واكلب كفلس واقلس ثم نقول
الكلب واكالب ولا يجوز في الكالب ان يجمع بعده وكذا اعرب واعارب فلا يجوز في اعارب
ان يجمع كما يجمع اكلب على اكالب واصل على اصائل فكان الجمع قد تكرر فيهما فنزلا بذلك
منزلة جميعين وكذلك صحراء وحبل فان فيها التانيث وهو فرع عن التذكير وهو
تأنيث لازم فنزل لزومه منزلة تأنيث ثان ولهذا الباب مكان يأتي شرحه فيه ان شاء الله
تعالى وحكمه ان يحجر بالفتحة نيابة عن الكسرة حملوا جره على نصبه

لا يسهه المقام (قوله من علل تسع اي على المشهور) وزاد بعضهم عشرة وهي شبه الف
الثانيث كَارْطِي وتسمى الف اللاحق والمقصورة قال السيوطي في الفية
والف اللاحق ذات القصر * مع علم وذا ختام الامر
وبعض آخر زاد اخرى وهي مراعاة الاصل كاحر اذا نكر بعد العلية وقال بعضهم العلل
ثلاثة عشر هذه الاحدى عشر مع لزوم التانيث وعدم النظير في الاحاد وقيل هي اثنتان
الحكاية والتركيب (قوله بخلاف غيرهما من الجموع) قيل اي جموع التكسير وتحقيق هذا
الباب سيأتي ان شاء الله تعالى الملك الوهاب على اتم وجه في آخر هذا الكتاب (قوله ان
يحجر بالفتحة) اعترض بان هذا منقوض بما سمي به مؤنث من الجمع بالف وتاء والمحقق
به بناء على انه معرب باعراب اصله واجيب بان هذا ونحوه من الاعلام المحكية
لا يدخل في الكلام كما لا يدخل العلم المبني كسيبويه قاله الحمصي في حواشي اللفية
(قوله حملوا جره على نصبه) فان قيل لم حمل الجر على النصب هنا ولم يحمل على غيره
اجيب بان المجرور والمنصوب فصلتان في الكلام فلما لم يكن بد من الحمل حمل احدهما

كما عكسوا ذلك في الباب السابق نقول مررت بفاطمة ومساجد ومصاييح وصحراء
ففتحتها كما تفتح اذا قلت رايت فاطمة ومساجد ومصاييح وصحراء قال الله تعالى واوحينا
الى ابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب وقال تعالى ليعلمون له ما يشاء من محاريب
وتماثيل ويستثنى من ذلك صورتان احدهما ان تدخل عليه ال والثانية ان يضاف
فانه يجر فيها بالكسرة على الاصل

على الاخر كما في المثني والمجموع وهذا هو المشهور . لدى الجمهور . وذهب الاخفش
والمبرد والزجاج الى انه مبني في حالة الجر على الفتح لحفته ومعرب في حالتي الرفع
والنصب . ووجه بان . مشابهة للمبني الذي هو الفعل ضعيفة فحذفت لها علامة الاعراب
وبني في حالة واحدة فقط وكانت حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعري من
الجر هذا وكأنه لضعفه قال المصنف ولا وجه لكلامهم (قوله كما عكسوا ذلك) اي
الحمل في الباب السابق وهو باب الجمع بالف وتاء فانهم حملوا هناك النصب على الجر
كما عرفت (قوله ان تدخل عليه ال) اي سواء كانت حرف تعريف كالافضل على
ما صححه في المغني او موصولة نحو ما انت باليقضان او زائدة كالبيت المذكور في
الكتاب قيل او مبذلا لامها ميم كما في لغة حمير نحو تبيت بليل ام ارمذ (قوله فانه
يجر فيها بالكسرة على الاصل) لان المشابهة عورضت بما هو من خواص الاسماء
فلم تؤثر شيئا . فان قلت لم لم يرجع الى الاصل عند دخول حرف الجر مع
اختصاصه بالاسماء ايضا . اجيب بان المعارضة فيما ذكر اشد لان ال ومدخولها
كالكلمة بدليل ان العامل الضعيف بخطاها وكذا المتضايقات بدليل اكتساب
المضاف من المضاف اليه امورا كالتأنيث والتذكير في مثل * كما شرقت صدر القناة
من الدم . وانارة العقل مكسوف بطوع هوى . ولا كذلك حرف الجر مع مجروره .
فان قلت نراه يجر بالكسرة ايضا في غير ما ذكر كما اذا خيف الزحاف نحو قوله
اعذ ذكر نعمان لنا ان ذكره * هو المسك ما كررته يتضوع

فالاولى نحو وانتم عاكفون في المساجد والثانية نحو في احسن تقويم وتمثيلي في
الاصل بقولي بافضلكم اولى من تمثيل بعضهم بقوله مررت بعثمان فان الاعلام
لا تضاف حتى تتكرر فاذا صار نحو عثمان نكرة زال منه احد السيئين المانعين له من
الصرف وهو العلية فدخل في باب ما ينصرف وليس الكلام فيه بخلاف افضل
فان مانعه من الصرف الصفة ووزن الفعل وهما موجودان فيه اضفته ام لم تضفه
وكذلك تمثيلي بالافضل اولى من تمثيل بعضهم بقوله

رايت الوليد بن يزيد مباركا * شديدا باعباء الخلافة كاهله

لان يحتمل ان يكون قدر في يزيد الشيعاء فصار نكرة ثم ادخل عليه ال التعريف
فعلى هذا ليس فيه الا وزن الفعل خاصة ويحتمل ان يكون باقيا على عليته وال
زائدة فيه كما زعم من مثل به * ص * والامثلة

فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرج عن
السلاسة كما يحكم به الطبع السليم . واقتضته ضرورة رعاية القافية نحو قوله
سلام على خير الانام جميعهم * حبيب اله العالمين محمد
بشير نذير هاشمي مسكرم * رؤف عطوف من يسي باحمد
(١) وهو ظاهر وقد ينون ايضا مرفوعا للضرورة نحو

صبت علي مصائب لو انها * صبت على الايام صيرن لياليا

او للتناسب مثل سلاسل واغلا لا اجيب بان ذلك مخالف للقياس المعروف
فيما بينهم ولا كلام فيه على ان ذلك غير داخل فيما لا ينصرف عند المحققين
بناء على تقييد العلة بالاعتبار اذ العلة فيه غير معتبرة لمعارضتها بالدواعي المذكورة
كذا قيل (قوله والامثلة) لم يعبر بالافعال كما عبر فيما تقدم بالاسماء لانها ليست

(١) فانه لو قال باحمد بالفتح لايخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الايات
الذال المكسورة . منه

الخمسة وهي تفعّلان وتفعّلون بالتاء والياء فيهما وتفعّلين فترفع بثبوت النون وتجرم
وتتصب بجدفها نحو فان لم تفعّلوا ولن تفعّلوا * ش * الباب السادس مما خرج عن
الاصل الامثلة الخمسة وهي كل فعل مضارع اتصل به الف الاثنان نحو يقومان
للتائبين ويقومان للحاضرين او واو الجمع نحو تقومون للحاضرين ويقومون للتائبين
او ياء المخاطبة نحو تقومين وحكم هذه الامثلة الخمسة انها ترفع

افعالاً باعيانها كما ان الاسماء الستة اسماً باعيانها وانما هي امثلة يكتفى بها عن كل
فعل كان بمنزلتها فان يفعّلان كناية عن يذهبان وينطلقان ويستخرجان وغير ذلك
وكذا البواقي قاله المصنف في شرح الملحّة وهو يقتضي ان لا يعبر عنها بالافعال اذ لا تعين
لها كالاسماء وكثير منهم يعبر بذلك اعتماداً على التعيين النوعي وحرصاً على المشاكلة
(قوله الخمسة) اي باعتبار الفاظها والا فهي باعتبار معناها اكثر من ذلك كما لا يخفى
(قوله وهي كل فعل الخ) قيل عليه ان التعريف للماهية وكل للافراد وايضاً كل
تفهم ان كل واحد منها هو الخمسة وهو ظاهر البطلان واجيب بان التعريف بما بعد
كل وفائدة الايتان بها التصريح من اول الامر بان الحد مطرد منعكس وفي شرح
الكافية للعلامة الجامي في بحث التوابع كلام يتعلق بالمسئلة لاباس بمراجعته (قوله الف
الاثنان) عبر به دون ضمير الاثنان للاشارة الى انه لا فرق بين ان يكون اسماً كما
في نحو الزيدان يفعّلان او حرفاً كما في نحو يفعّلان الزيدان على قوله وكذا نقول
في قوله او واو الجمع (قوله او واو الجمع) فيه انه لا يشمل نحو زيد وعمرو وبكر يقومون
فالاولى التعبير بالجماعة بدل الجمع (قوله او ياء المخاطبة) الاولى اوصير المخاطبة لثلاث
يتوهم انها تكون حرفاً ايضاً كالاولين مع انها لا تكون الا اسماً على الاصح وقول المازني
والاخفش بانها حرف خطاب لا ينبغي ان يقول عليه (قوله فانها ترفع الخ) قال
الرضي لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالحركة المناسبة لحرف العلة لم يمكن دوران
الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية جعل النون بدل

بثبوت النون نيابه عن الضمة وتجزم وتنصب بمحذفها نيابة عن السكون والفتحة نقول

الرفع لمسايقه في الغنة للواو وخص هذا الابدال بهذا النوع دون يدعو ويربي ويخشي والقاضي وغلامي ليكون هذا النوع كالاسم المثني والمجموع بالواو والنون وحمل الياء في تفعلين على اخويه انتهى والمصنف^(١) في تعليل ذلك غير هذا تركناه خوف الاطالة. ثم اعلم ان هذا مذهب الجمهور. وهو المشهور. وقيل انها معربة بالواو والالف والياء وعليه فهي حروف والفاعل مستتر ولم يصرحوا بذلك وليس بالبعيد. وذهب الاخفش وابن درستويه الى تقدير الاعراب قبل هذه الحروف والنون دليل الاعراب ووافقه السهيلي في ذلك الا انه لم يجعل النون دليل الاعراب بل قال انها ثبتت رفعا لشبه الفعل الاسم وتحذف حالتي الجزم والتنصب لفوات المشاكلة (قوله بثبوت النون) قيل^(٢) هذا منقوض بالامثلة المقرونة بنون التوكيد فان اعرابها بالحركات مقدرة كما اشار^(٣) اليه المصنف في التوضيح وصرح به الرضي اجيب^(٤) بان ما ذكر خلاف المشهور والمشهور انه معرب بالنون المقدرة والحروف تقدر بالحركات هذا ثم ان قوله بثبوت النون على معنى بالنون الثابتة فهو من قبيل جرد قطيفة وعبر به ليقابل قوله بمحذفها كما ذكر بعض المحققين. واراد بالنون المكسورة غالبا بعد الالف على الاصل في التخلص من الساكنين وقرأ شاذّا اعداني بالفتح وترزقانه بالضم والمفتوحة بعد الواو والياء للخفة كذا قيل. في التعليل. وقال ابو حيان انما حركت لا لتقاء الساكنين وكانت بعد الواو والياء فتحة تشبيها بنون الجمع وكسرت مع الالف تشبيها بنون التثنية (قوله وتجزم وتنصب) في تقديم الجزم على النصب اشارة الى اصله وحمل النصب عليه وهو كذلك لان الجزم في الافعال كالجر في الاسماء فكما حمل النصب في نظيرها من الاسماء على الجر حمل هنا ايضا على نظيره رعاية للمشاكلة (قوله بمحذفها) اي للجازم والناصب قال المصنف في حواشي التوضيح وقد

(١) في حواشي التوضيح. منه^(٢) اللقاني. منه^(٣) حيث قال فانه معرب معها تقدير. منه^(٤) الخراوي. منه

انتم تقومون ولم تقوموا ولن تقوموا رفعت الاول لخلوه عن الناصب والجازم وجعلت علامة رفعه النون وجزمت الثاني بلم ونصبت الثالث بلم وجعلت علامة النصب والجزم حذف النون قال الله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الاول جازم ومجزوم والثاني ناصب ومنصوب وعلامة النصب والجزم الحذف * ص * والفعل المعتل الآخر فيجزم بحذف آخره نحو لم يغزو ولم يخش ولم يرم * ش * هذا الباب السابع مما خرج عن الاصل وهو الفعل المعتل الآخر نحو يغزو ويخشى ويرمي فانه يجزم بحذف آخره

تحذف تخفيفا وذلك على ضربين واجب لنون التوكيد نحو ولا يصدك واما ترين واما يبلغن وجائز وهو ضربان كثير وذلك لنون الوقاية بناءً على ان المحذوف نون الرفع وهو الاصح نحو فغير الله تأمروني على قرآنة التخفيف وقليل وهو فيما عدا ذلك نحو لا تدخلوا الجنة حتى تأمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا انتهى بادنى زيادة وانما حذفت لانها فرع عن الضمة والضممة تحذف تخفيفا في نحو بارئكم وينصركم وما يشعركم فلو لم تحذف لآمنت مما لم يؤمن منه الاصل كذا في روس المسائل للنووي (قوله الاول جازم ومجزوم) اي لم حرف جزم وتفعّلوا مجزوم به والجملة مجزومة بان وهذا هو الجاري على الاسنة . وقيل كلاهما عامل في تفعّلوا على جهة التنازع وهو لا يمتشي الا على قول ابن العلي من جواز التنازع في الحرف والله تعالى اعلم (قوله المعتل) لم يقل المعتل لان المدار على كون آخره حرف علة سواء اعل كخشى او لم يُعل كيدعو ويرمي (قوله فيجزم بحذف آخره) اي في الاختيار او على اللغة المشهورة فلا يزد ولا ترضاها على رواية اثبات الالف وعدم كونها للاشباع وكون لانهاية بالهاء لا بالفاء ^(١) والمراد بالآخر الآخر الاصل غير المبدل من همزة ^(٢) اما المبدل منها كيقرأ ويضوفان كان الابدال على القياس بان كان بعد ^(٣) دخول

(١) وعليه فالواو للحال اي فطلقها غير مرضى لها . منه ^(٢) اي وان كان بدلا من باء كخشى اذ الالف لاتكون اصلا ابدا . منه ^(٣) لان ابدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها قياسي . منه

فينوب حذف الحرف عن حذف الحركة تقول لم يغز ولم يخش ولم يرم * ص * فصل
تقدر جميع الحركات في نحو غلامي والفتى ويسمى الثاني مقصوراً والضمة والكسرة
في نحو القاضي ويسمى منقوصاً والضمة والفتحة في نحو يخشى والضمة في نحو يدعو ويقضى
وتظهر الفتحة في نحوان القاضي لن يقضى ولن يدعو * ش * علامة الاعراب على ضربين
ظاهرة وهي الاصل وقد تقدمت امثلتها ومقدرة وهذا الفصل معقود لذكرها فالذي
يقدر فيه الاعراب خمسة انواع احدها ما يقدر فيه حركات الاعراب جميعها لكون

الجازم فحذف الحرف حيثئذ ممتنع لاخذ الجازم مقتضاه وان كان على غير القياس بان
كان قبل دخول الجازم عند تعاصي الهمزة بالحركة عن الابدال فالحذف وعدمه
جائزان بناء على الاعتداد بالعارض وهو الابدال وعدمه وهو الاكثر كما ذهب الى
ذلك ابن عصفور وذهب غيره الى ان الحذف ممتنع ايضاً لان تسهيل الهمزة كتحقيقها
(قوله فانه يجزم الخ) فان قلت لم لم يلحق النصب بالجزم في المعتل كما الحق به في
الباب المتقدم قلت لتعذر الاعراب بالحركة ثم بخلافه هنا فاعرب على الاصل
(قوله فينوب حذف الحرف عن حذف الحركة) وذلك لان الحرف لضعفه بسكونه
صار كالحركة وهي تحذف عند دخول الجازم وهذا بظاهره انما يتمشى على قول ابن
السراج ومتابعيه من ان هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب في حالة الرفع والفتحة
على الالف في حالة النصب لما ان الاعراب في الفعل فرع فلا حاجة الى التقدير فيه
بل هو معرب بنفس الحرف او انه مبني وكونه معرباً ولا اعراب له لا يكاد يفهم
واما على قول سيبويه ومن تابعه من ان الاعراب مقدّر والجازم حاذف له والحرف
محذوف تبعاً لزيادة في الفرق بين المرفوع والمجزوم فلا يتمشى فصل تقدّر الى آخره
(قوله وذلك) اي الذي تقدّر فيه جميع حركات الاعراب الاسم المقصور والمراد به
ما ليس ممنوعاً من الصرف كموسى اما هو فتقدر فيه الضمة والفتحة اصالة او نيابة عن
الكسرة الا ان اضيف كموسى بنى اسرائيل فتقدّر فيه الكسرة ايضاً هذا مذهب الجمهور

الحرف الآخر منه لا يقبل الحركة لذاته وذلك هو الاسم المقصور وهو الذي آخره الف لازمة نحو الفتى تقول جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى فتقدر في الاول ضمة وفي الثاني فتحة وفي الثالث كسرة وهذا التقدير

وقال ابن فلاح بتقديرها مطلقاً وظاهر العبارة يوافقه (قوله هو الاسم) قيل يخرج الفعل والحرف كيشى وعلى فلا تغفل (قوله المقصور) من القصور وهو اما المنع لمنعه عن ظهور الحركات فيه واما مقابل الممدود لا يقال يلزم على الاول صدق المقصور على نحو يخشى وغلبي . وعلى الثاني صدقه على نحو دعا ورعى ولا قائل به لانا نقول من المعلوم ان وجه التسمية لا يجب اطراده على ان نحو غلبي عند بعض النحاة مبني والمقصور من القاب المعرب كذا بهامش الدنوشري بخط الاصل . وايضاً لانسلم صدق المقصور على نحو دعا ورعى اذ هو مقابل الممدود وليس في الفعل ممدود وشاء يشاء عند الاكثرين ليسا بممدودين لان الالف التي قبل الهمزة منقلبة عن العين وفي الممدود يشترط زيارتها (قوله لازمة) المراد باللزوم في الالف لزوم وجودها في احوال الاعراب كلها لفظاً كالفتى او تقديرأ كفتى فيخرج الف نحو اباك لتبدلها عند تبدل العامل لكنه يخرج ايضاً الالف العارضة بسبب انقلابها عن همزة كالقرا اسم مفعول من يقرأ فان التقدير المذكور محقق فيه مع عدم اللزوم لجواز النطق بالهمزة التي هي الاصل واجيب بان لزوم وجودها لفظاً او تقديرأ ولو باعتبار ذلك الاستعمال الذي باعتباره وجدت الالف . والعارضة بسبب الابدال لازمة باعتبارها وان لم تكن لازمة من حيث هي او باعتبار الاصل او في الجملة ^(١) وهذا بخلاف الالف في رأيت اباك فانها باعتبار هذا الاستعمال الذي وقعت بسببه وهو الاعراب بالحروف ليست

(١) وايضاح ذلك ان للمقري استعمالين احدهما تحقيق الهمزة والثاني ابدالها فباعتبار هذا الاستعمال وملاحظته تكون الالف لازمة والا انتفى الابدال فلا يكون تغييرا ملاحظاً وان كانت في حد ذاتها ليست لازمة لجواز العدول عن ذلك الاستعمال الى استعمال اخر . منه

لان ذات الالف لا تقبل الحركة لذاتها . الثاني ما يقدر فيه حركات الاعراب جميعها
 لكون الحرف الاخير منه لا يقبل الحركة لالذاته بل لاجل ما اتصل به وهو الاسم المضاف
 الى ياء المتكلم نحو غلامي واخي وايي وذلك لان ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها
 لاجل المناسبة فاشتغال آخر الاسم الذي قبلها بكسرة المناسبة منع من ظهور حركات
 الاعراب فيه . الثالث ما يقدر فيه الضمة والكسرة فقط للاستتقال وهو الاسم

لازمة لانها في ذلك الاستعمال تسقط في غير النصب كذا قاله بعض الافاضل
 فليفهم (قوله لان ذات الالف لا تقبل الحركة) وذلك لانها هوائية تجري مع النفس
 والحركة تقطع الحرف وتمنعه من الجري فلم يجتمعا (قوله وهو الاسم المضاف) اي
 بناء على المشهور والا فقد قال بعضهم بينائه وبعض اخر بتقدير الاعراب رفعاً ونصباً
 وظهوره جراً وعزي الى ابن مالك . واخر بالواسطة . ورد الاول والثالث ظاهر .
 ويرد الثاني بان الكسرة مستحقة قبل العامل للمناسبة ودعوى زوالها بعروض حركة
 الاعراب مما لا وجه لها اذ لا معنى لزوال الشيء مع بقاء سببه مع ان الاصل بقاء
 ما كان على ما كان . والعناية بكسرة المناسبة اشد وليس هناك تضييع جانب الاعراب
 بالكلية لجواز تقديره فان قلت يشكل ما ذكرت بالالف في المثني والواو في الجمع
 فانها مستحقان قبل التركيب فكان القياس فيها تقدير الف وواو اجيب بانه انما
 جاز كون علامتي التثنية والجمع اعراباً لانها احد الامرين وهما الالف والياء في
 التثنية والواو والياء في الجمع ومعنى التثنية والجمع لتحصيل احدهما لاعلى التعيين والعامل
 لخصوصية احدهما ولا كذلك ما نحن فيه فتأمل . فانه دقيق (قوله الى ياء المتكلم)
 ولو محذوفة او مبدلة نحو يا غلاما ويا بنت والاشتغال بحركة المناسبة ظاهر
 (قوله بكسرة المناسبة) الاولى بحركة المناسبة كما لا يخفى (قوله وهو الاسم الخ) تقدير
 الكسرة فيه انما هو اذا لم يكن ممنوعاً من الصرف اما اذا كان ممنوعاً منه كجوار وقاضي علم
 امرأة فلا تقدر على الصحيح لكن هل تظهر الفتحة لحفنها في حد ذاتها او تقدر

المنقوص ونعني به الاسم الذي آخره ياء مكسور ما قبلها كالقاضي والداعي . الرابع ما نقدر فيه الضمة والفتحة للتعذر وهو الفعل المعتل بالالف نحو يخشى نقول يخشى زيد ولن يخشى عمرو فتقدر في الاول الضمة وفي الثاني الفتحة لتعذر ظهور الحركة على الالف الخامس ما تقدر فيه الضمة فقط وهو الفعل المعتل بالواو نحو زيد يدعو وبالياء نحو زيد يرمي وتظهر الفتحة لحقتها على الياء في الاسماء والافعال

لنيابتها عن الثقيل قولان صحيح بعض المحققين الثاني (قوله المنقوص) سمي بذلك لانه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه بعضها . اولانه قد تحذف لامه في نحو قاض ومرتب والحذف نقص . قال الازهري وفي كلا التعليلين نظراً الاول فلان يدعو ويرمي نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصاً . واما الثاني فلان نحو فتى حذفت لامه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصاً ايضاً انتهى . قلت ولا يخفى جواب هذا النظر . على من تذكر ما اسلفناه ونظر (قوله الاسم) قيل خرج نحو يرمي وفي (قوله آخره ياء) اي لازمة ليخرج نحو ابيك والكلام في الياء العارضة بسبب ابدال الهمزة نحو المقرئ كالكلام فيما سبق (قوله مكسور ما قبلها) خرج نحو ظي فالاعراب فيه ظاهر اذ لا تقل بظهوره للفتحة بسكون ما قبلها (قوله وتظهر الفتحة لحقتها على الياء في الاسماء) اي في المشهور . قال الاشموني ومن العرب من يسكن الياء في النصب قال الشاعر

ولوان واش سيف اليمامة داره * وداري باعلا حضرموت اهتدى ليا

قال المبرد هذا من احسن الضرورات الشعرية لانه جعل حالة النصب على حالة الرفع والجر انتهى . وعلى هذا فتقدر الفتحة على الياء . وكذا تقدر عليها في المركب المزجي اذا كان آخر الجزء الاول ياء واعرب اعراب المتضايين نحو معدي كرب بلا خلاف قال في الهمع بقي ان الف لدى ثقلب ياء نحو لديهم فهل تقدر الفتحة على الياء اذا نصب او على الالف المنقلبة ياء الظاهر الثاني هرباً من تخلف قاعدة ظهور الفتحة

وعلى الواو في الافعال كقولك ان القاضي لن يقضى ولن يدعو قال الله تعالى اجيبوا داعي الله . لن يؤتيهم الله خيراً . لن ندعو من دونه آلها

على الياء كذا قيل فتدبر ولا تغفل (قوله وعلى الواو) وعدم الظهور في قوله وما سوّدتني عامر عن وراثته * ابى الله ان اسمو بام ولا اب لا يقاس عليه (قوله في الافعال) يفهم منه انه ليس في الاسماء واو يقدر عليها الاعراب وهو كذلك فليحفظ واعلم انه بقي مما يقدر فيه الاعراب اشياء لم يذكرها المصنف ولعله روماً للاختصار . ونحن نذكر بعضاً منها لتحصل الفائدة في الجملة لذوي الابصار . منها المدغم آخره فيما بعده نحو وقتل داود جالوت بادغام دال داود بيمين جالوت^(١) ويضرب بكر بادغام باء يضرب بياء بكر ومنها المسكن آخره وقفاً نحو رأيت زيد بسكون الدال ونحو زيد يضرب^(٢) بسكون الباء من يضرب ومنها ما سكن تخفيفاً نحو ان الله يأمركم في قرأة السكون وتوبوا الى بارئكم فيها ايضاً ومنها المحكي بن نحو من زيدا في جواب رأيت زيدا والتقدير في هذا كله للتعذر على قول^(٣) وصرح الرضي بكونه للثقل في المسكن للوقف وتحقيقه يطلب من حواشي الحمصي على شرح الفاكهي ثم اعلم ايضاً ان المصنف لم يذكر شيئاً مما يقدر فيه الحروف اصلاً ولعل ذلك لفرعيته وعدم الاعتناء به . ومثاله في الاسماء جاء مسلي فان الواو مقدّره وهذه الياء علامة للجمع فقط اذ الرفع يقتضي خصوصية الواو ولم يتبق . وكذا على ما قيل كل جمع صحيح اضيف الى كلمة اولها ساكن فانه يكون اعرابه تقديرية في الاحوال كلها نحو جاء صالحوا القوم ورأيت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم وكذا المثني في الرفع فقط نحو جاء غلاما الرجل وذلك لحذف الحروف دفعا لالتقاء الساكنين لكن قيل بثبوتها خطأ لمصلحة . ومثاله في الافعال لتضربان بنون التوكيد الثقيلة واضرب

(١) ونحو والعاديات ضجياً . وترى الناس سكارى . منه^(١) لم يذكر هذا في كلامهم فتدبر . منه

(٢) ومن زيد في جواب جاء زيد مختلف فيه . منه

* ص * فصل يرفع المضارع خالياً من ناصب وجازم نحو يقوم زيد * ش * اجمع النحويون على ان الفعل المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم كان مرفوعاً كقولك يقوم زيد ويقعد عمرو وانما اختلفوا في تحقيق الرفع له ما هو فقال الفراء واصحابه رافعه نفس تجرّده من الناصب والجازم وقال الكسائي حروف المضارعة وقال ثعلب مضارعة الاسم وقال البصريون حلوله محل الاسم قالوا ولهذا اذا دخل عليه نحو ان ولن ولم ولما امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدها فليس حينئذ حلاً محل الاسم

ياهند بنون النسوة ونون الرفع مقدّرة فيهما . وبقي ان المقصود والمنقوص شروطا واحكاما لا يتسع المقام لذكرها فلتطلب مع تحقيق ما ذكرناه من المطولات * فصل (قوله يرفع المضارع) اي لفظاً كيضرب او تقديرأ كيشي او محلاً كيضربن كما يشعر به^(١) اظاهر الاطلاق وعبارة بعضهم تشعر بارادة الاولين فقط حيث قيد بقوله اذا سلم من التوئين . ولعل الاول اولى . وقدم الرفع لكونه اقوى الحركات وان كان فيه نوع توقف على معرفة الناصب والجازم (قوله خاليا) حال من المضارع وجعله خبراً لكان محذوفة كما يفهمه عبارة البعض لا يخلو عن تكلف . ولعله بيان لحاصل المعنى ولم يقل يخلو على قياس ما قال في المنصوب والمجزوم ليكون كلامه جارياً على كل المذاهب مع ما فيه من الايماء الى ما اختاره هنا وفي الاوضح من ان رافعه التجرد لان تعليق الحكم المشتق يفيد عليه ما خذ الاشتقاق فافهم (قوله من ناصب او جازم) المتبادر من الوصف ما هو المتلبس بالفعل فلا حاجة الى قول البعض خاليا من ناصب ينصبه او جازم يجزّمه (قوله كقولك يقوم زيد ويقعد عمرو) مثال للمعتل والصحيح ولا يظهر وجه وجية لتقديم المعتل سبوي ان ذلك عادة الزمان . وبالله تعالى المستعان (قوله وانما اختلفوا الخ) قيل ليس في هذا الاختلاف كثير نفع (قوله حلوله محل الاسم) اي من حيث هو اسم سواء كان مرفوعاً اولاً . وارتفع لانه

(١) وقيل ان المصنف لم يقيد اكتفاء بما سلف فافهم . منه

واصح الاقوال الاول وهو الذي يجري على السنة المعربين يقولون مرفوعٌ لتجرده من الناصب والجازم . ويفسد قول الكسائي ان جزء الشيء لا يعمل فيه . وقول ثعلب ان المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه ثم يلزم على هذين المذهبين ان يكون المضارع مرفوعاً دائماً ولا قائل به ويرد قول البصريين ارتفاعه في نحو هلاً يقوم لان الاسم لا يقع بعد حروف التخصيص * ص * وينصب بـ لن نحو لن نبرح * ش * لما انقضى الكلام على الحالة التي يرفع فيها المضارع ثبتت بالكلام على الحالة التي ينصب فيها وذلك اذا دخل عليه حرف من حروف اربعة وهي لن وكي واذا وان وبدأ بالكلام على لن لانها ملازمة للنصب بخلاف البواقي وختم بالكلام على ان لطول الكلام عليها

صار حينئذ كالاسم فاعطي اسبق اعرابه واقواه وهو الرفع (قوله واصح الاقوال الاول) ويؤيده الدوران اذ حيثما وجد وجد وحيثما انفى انفى . ولا يرد عليه ان التجرد عديمي الرفع وجودي فلا يكون منقداً منه لان الشيء ما لم يوجد هونفسه لا يوجد غيره ضرورة . لانا لانسلم انه عديمي اذ هو الايتان بالمضارع على اول احواله . او نقول انه علامة ولا مانع من كونها عديمية (قوله ثم يلزم على المذهبين الخ) قد يقال يمنع اللزوم بناءً على قوة عامل النصب والجزم بالنسبة الى هذا العامل (قوله ويرد قول البصريين ارتفاعه الخ) اجيب بان الارتفاع استقرار قبل دخول نحو هلاً فلا يزول الا بعامل يقتضي نصباً او جزماً . والرفع في نحو يقوم الزيدان بناءً على انه من مضاف صحة وقوع الاسم . فان قلت هلاً كان الماضي كذلك لانه ايضاً حال محل الاسم . قلت هو مبني الاصل فلا يؤثر فيه هذا فافهم (قوله ملازمة للنصب) اي في المشهور والا فقد ورد اهمالها حملاً على لا وكذا الجزم بها كما قاله في المغنى ومثل له بقوله * لن يحل للعينين بعدك منظر * وقوله

لن يحب الآن من رجائك من * حرك دون بابك الحلقة

ولن حرف يفيدُ النفي والاستقبال بالاتفاق ولا تقتضي تأييداً خلافاً للزمنخشي في
 انمودجه ولا تأكيداً خلافاً له في كشافه بل قولك لن اقوم محتمل لان تريد بذلك انك
 لا تقوم ابدًا او انك لا تقوم في بعض ازمنة المستقبل وهو موافق لقولك لا اقوم في عدم
 افادة التأكيد ولا تقع لن للدعاء

ثم قال والاول محتمل للاجزاء بالفتحة عن الالف للضرورة (قوله يفيد النفي) قيل
 اي الانتفاء اذ النفي على ما هو الظاهر فعل النافي وهو قائم به (قوله ولا تقتضي تأييداً)
 بل هي لمطلق النفي واستدل بانها لو كانت للتأييد لم يقيد منفيها باليوم في قوله تعالى
 فلن اكلم اليوم انسيا ولكن ذكر الابد في لن يقيمونه ابدًا تكراراً والاصل عدمه . ورد
 بان ذلك عند اطلاق منفيها وخلو المقام عن التقييدات . وبان ابدًا تصريح بما يفهم
 بالتضمن دفعاً لتوهم النفي المجرد بناءً على استبعاد تمتي الموت منهم على جهة التأييد
 وليس بتكرار لالفاظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لان الاسم لا يرادف الحرف ولان التأييد
 نفس معنى ابدًا وجزء معنى لن قاله الشمني (قوله خلافاً للزمنخشي) قيل حمله على
 ذلك اعتقاده امتناع رؤيته تعالى في الآخرة فيتأتى له الاستدلال بقوله تعالى لن
 تراني . وفيه ان الاعتقاد لادخل له في الاوضاع اللغوية . بل لعل الداعي له نقله ذلك
 عن العرب واستفادته من لن يخلقوا ذباباً ولن يخلف الله وعده . وانت خير بان
 النقل اذا خالف الاوثق لا يعناء به وان استفادة التأييد من الآيتين من خارج
 اذ الخلق مستحيل على غيره تعالى وخلف الوعد ممنوع منه عز وجل وشاهد هذا بقاء
 التأييد لو أتيت بلا بد لها . وايد بعضهم ما ذهب اليه الزمنخشي بان لن يفعل تقيض
 سيفعل وهي مطلقة وتقيضها دائماً فلا بد في لن يفعل من ملاحظة التأييد . وهو في
 حيز المنع لان تقيض سيفعل لن يفعل ابدًا لا لن يفعل بدون تقييد فلا بد لنفي
 هذا من دليل ودونه خرط القناد على ان للبحث فيما ذكره بعد مجالا واسعا كما لا يخفى
 على من له تدرب بعلم الميزان (قوله في انمودجه) اي في بعض نسخه (قوله ولا تقع لن للدعاء)

خلافاً لابن السراج ولا حجة له فيما استدل به من قوله تعالى قال رب بما انعمت علي فلن اكون ظهيراً للمجرمين مدعيّاً ان معناه فاجعلني لا اكون لامكان جملها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة منه لله سبحانه وتعالى انه لا يظاهر مجرمًا جزاءً لتلك النعمة التي انعمها عليه ولا هي مركبة من لا ان خذفت الهمزة تخفيفاً والالف لالتقاء الساكنين خلافًا للخليل

هذا مذهب بعضهم . قال في المغنى وتأتي للدعاء كما تأتي لا كذلك وفاقا لجماعة منهم ابن عصفور والحجة في قوله

لن تزالوا كذا انكم ثم لا زلت * خالدا لكم خلود الجبال

واما قوله تعالى رب بما انعمت علي الآية فليس منه لان فعل الدعاء لا يسند الى المتكلم بل الى المخاطب او الغائب نحو يا رب لا عذبت فلانا ونحو لا عذب الله عمروا انتهى . قال الدماميني وقد يقال لا يقوم بهذا اليت حجة لاحتمال ان يكون ان تزالوا خبرا لدعاء ولا يعينه كون المعطوف بثم دعاء بناءً على عطف الانشاء على الاخبار . قال الشمني واقول ان لم يعينه كون المعطوف عليه دعاء عينه كون لا تزالوا لو كان خبراً لكان لنفي الاستقبال ولا معنى له . واعترضه الحمصي قائلاً معناه الاخبار ببقاءهم على هذه الحال التي هم عليها الآن بناءً على ما عرفه من القرائن المقتضية للبقاء عادة اي انتم لا تزول عنكم في المستقبل هذه الحالة الموجودة بل تستمر معكم في المستقبل وهذا معنى صحيح انتهى . وانا اقول هذا تكلف واحتمال بعيد على ما

ذكر في شرح جمع الجوامع وهو لا يبطل الحجية . لاسيما والمسئلة ظنيه . وليت شعري ما الداعي لتأويل ما ظاهره الدعاء والقياس لا يأباه . كما لا يخفى ذلك على كل فاضل اوّاه (قوله مدعيّاً ان معناه الخ) لعل سبب ذلك ما مرّ آنفاً في كلام المغنى (قوله ولا هي مركبة من لا ان) قال الجامي فقصر كاش في اي سبي (قوله خلافًا للخليل) اي والكسائي قال في المغنى بدليل جواز تقديم معمول معمولةا عليها نحو زيدا

ولا اصلها لا فابدات الالف نونا خلافاً للفراء *ص* وبكى المصدرية نحو اكيلا تا سوا
 ش الناصب الثاني كي وانما تكون ناصبةً اذا كانت مصدرية بمنزلة ان وانما تكون

ان اضرب خلافاً للاخفش الصغير وامتناع زيدا يعجبني ان اضرب خلافاً للفراء
 ولان الموصول وصلاته مفرد ولن افعل كلام تام وقول المبرد انه مبتدا حذف خبره
 اي لا فعلي واقع مردود بانه لم ينطق به مع انه لم يسد شيء مسده بخلاف لولا زيد
 لا كرمتك وبان الكلام تام بدون المقدّر وبان لا الداخلة على الجملة الاسمية واجبة
 التكرار اذا لم تعمل ولا التفات له في دعوى عدم وجوب ذلك فان الاستقراء
 يشهد بذلك انتهى . وهو كلام حق . وردّ صدق . والقول بان الاول لا ينتهض
 دليلاً لجواز تجدد وضع بالتركيب بعيد ويبيده الاللال المذكور مع قول المبرد ان
 ان وما بعدها مبتدا حذف خبره اذ يقتضي هذا انه لم يعرض بالتركيب وضع
 مستأنف وكذا القول بان قوله لم ينطق به ليس مقتضياً لامتناع تقديره فالصواب
 اسقاطه في الردّ ليسعى بشيء لان الرد بالجموع كما يشير اليه كلمة مع واي ضرر فيه
 حيثئذ كما لا يخفى (قوله ولا اصلها لا الخ) قال في المغني لان المعروف هو ابدال النون
 الفا نحو قوله تعالى لنسفعا وليكونا انتهى . والقول بالحمل يبيده اصالة عدم التغير مع
 ان التغير لا دليل عليه (قوله والصحيح هي حرف برأسه) كذا في بعض النسخ وفي
 البعض اسقاطه وهذا مذهب سيديويه ويؤيده ان الاصل البساطة ولا دليل على غيرها
 بل قد يستدل عليها بجواز تقديم معمول معمولها نحو زيدا ان اضرب والظاهر عدم
 تغير حكمها بالتركيب فافهم (قوله بكى المصدرية) اي التي تسبك بمصدر مدخولها .
 واحتراز بذلك عن المقتطعة من كيف كما في قوله كي تجنحون الى سلم^(١) . وعن الجارة
 كما سيتضح لك (قوله الناصب الثاني كي) هذا عند غير الاخفش وهو الصحيح
 قال في المغني وعن الاخفش ان كي جارة دائماً وان النصب بعدها بان ظاهرة او مضمرة
 (١) تمامه . وما اثرت . قتلاكم ولظي الميجاء . تضطرم منه

كذلك اذا دخلت عليها اللام لفظا كقوله تعالى لكيلا تأسوا . لكيلا يكون على المؤمنين حرج او تقديرا نحو جئتكم كي تكرموني اذا قدرت ان الاصل لكي وانك حذف اللام استغناء عنها بنيتها فان لم تقدر اللام كانت حرف جر بمنزلة اللام في الدلالة على التعليل وكانت ان مضمة بعدها اضماراً لازماً * ص * وبأذا مصدرية

ويرده نحو لكيلا تأسوا فان زعم ان كي تأكيد للام كقوله ^(١) ولا للما بهم ابداً دواء رد بان الفصيح لا يخرج على الشاذ انتهى (قوله اذا دخلت عليها اللام) لانها حينئذ يمتنع كونها حرف جر لما يلزم عليه من دخول حرف الجر على مثله وهو ممتنع في الفصيح (قوله فان لم تقدر اللام كانت حرف جر) اي في المشهور وعن الكوفيين انها ناصبة دائماً ويرده قولهم كيمه كما يقولون له . وقول حاتم * واوقدت ناري كي تبصرونها ^(٢)

لان لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه . واجابوا عن الثاني بانه ضرورة وعن الاول بان كي ناصبة والفعل محذوف بعدها مثل ما قيل في الحديث فيذهب كيماء فيعود ظهره طبقاً واحداً من ان المراد كيماء يسجد . ولا يخفى انه قياس على غريب . على ان في كلامهم اخراج ما الاستفهامية عن الصدر . وحذف الفها في غير الجر . (قوله وكانت ان مضمة بعدها اضماراً واجباً) اي فلا تظهر الا في الضرورة كما في الغنى وجعل ابن مالك في التسهيل اظهار ان بعدها قليلاً ومن الاظهار قوله

فقلت اكل الناس اصبحت مانحاً * لسانك كيماء ان تقر وتخدعاً

والمحفوظ الاظهار بعد المقرونة بما ولم يسمع في غيرها هذا وتلخص مما ذكره ان لكي حاليين وجوب كونها ناصبة وجوب كونها جارة وذلك ظاهر . لكن بقي لها حالة ثالثة وهي جواز الامرين وذلك فيما اذا تقدمت عليها اللام وتأخرت عنها ان كقوله اردت لكيما ان تطير بقربتي ^(٣) * فان قدرتها جارة كانت توكيداً للام . وان قدرتها

(١) فلا والله لا يلقي لما بي . منه ^(٢) تمامه واخرجت كلي وهو في البيت داخله . منه ^(٣) تمامه . فتر كها شنا بيبدأ . بلقع . منه

وهو مستقبل متصل أو منفصل بقسم نحو إذا أكرمت وإذا والله نوميهم بحرف
 ش الناصب الثالث اذن وهي حرف جواب وجزاء عند سيبويه وقال الشلوين
 هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تتحضر للجواب بدليل انه يقال
 احبك فنقول اذا اظنك صادقاً

ناصبة كانت ان توكيدا لها . وعند الضرورات تباح المحظورات . لكن الاول اولى
 لان توكيد حرف الجر بمثله اسهل من توكيد حرف مصدري بمثله . ولان ان ام
 الباب فلا ينبغي ان تكون توكيدا . ولان الفعل وال لها فهي احق بالعمل به . وكذا
 يجوز الامر ان اذا لم يظهر شيء قبلها ولا بعدها . لكن الاولى هنا ان تكون ناصبة بتقدير
 اللام لانه الكثير (قوله الناصب الثالث اذن) هذا عند غير الخليل اما عنده فالناصب
 ان مضمرة بعدها مطلقا كما حكاه عنه الفارسي وغيره . وعليه فالخاصل من الانسباك
 فاعل لمحذوف اي وقع اكرامك مثلاً . قال الرضي وتجويز الفصل بينها وبين
 منصوبها بالقسم والنداء والدعاء يقوي كونها غير ناصبة بنفسها كانت اذ لا يفصل
 بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله . واما قولهم في الشرط ان زيدا تضرب فهو
 عند البصريين بفعل مقدر انتهى . وكان الرضي راضي بمذهب الخليل (قوله اذن)
 قيل^(١) اصلها اذ ان نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها ثم حذفت . وقيل انها بسيطة وهو
 الاصح . واختلف في رسمها فقليل بالالف مطلقا . وقيل بالنون مطلقا . وقيل ان
 عملت فبالالف . والا فبالنون جبراً لها ولعلمه الاولى في غير المصحف اما فيه فبالالف
 مطلقا للاتباع (قوله وهي حرف جزاء وجواب) اي معناها الجواب والجزاء وذلك
 باعتبار مضمون الكلام الذي بعدها وما ذكره من الحرفية هو الصحيح وهو مذهب
 الجمهور . وقال بعض باسميتها وان الاصل في اذن اكرمك اذا جئني اكرمك بالرفع
 فحذفت الجملة المضافة اليها وعوض التنوين ولا يخفى انه تكلف (قوله وقال الفارسي

(١) ونسب الى الخليل . منه

اذ لا مجازاة بها هنا وانما تكون ناصبة بثلاثة شروط الاول ان تكون واقعة في صدر الكلام فلو قلت زيد

في الاكثر) وهو ابعد عن التكلف (قوله اذ لا مجازات بها) اي بمدخولها اذ يشترط في الجزاء الاستقبال او الماضي ولا دخل للحال فيه على ما قاله الرضى . وقال ابن الملا في حواشيه على المغني وانما لم تكن هنا مجازات لان ظن الصديق لا يصح ان يكون جزاءً للعبرة لان المجازات انما تكون بفعل اختياري على مثله والظن والحب غير اختياريين اما الحب فظاهر . واما الظن فبتقدير حصوله عقيب صحيح النظر فهو اضطراري^(١) اذ لا يمكن دفعه كالمحصل عقيبه من غير فرق . والقول بان الحب اختياري والظن مكتسب فبالنظر في الاول الى اسبابه وفي الثاني الى طريقه نعم ايراد احدهما يمكن ان يكون جزاء لا يراد الآخر لكن جزائيته ليست بحسب الايراد كما لا يخفى انتهى وكلام الرضى اوفق بمذاق اهل هذا الفن (قوله وانما تكون ناصبة بثلاثة شروط) اي غالباً وسمع الغائب مع تلك الشروط الا انه نادر لا يقاس عليه . قيل وكان القياس الغائب لعدم اختصاصها لكن اعمالها حملاً على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزئيتها انتهى . قال المصنف في بعض تعاليقه ودعوى عدم الاختصاص ممنوعة فيما نحن فيه . ولعل منشأ ذلك قوله تعالى ولن نفلحوا اذن ابداً والفرق مثل الشمس ظاهر (قوله في صدر الكلام) ظاهره وجوب الاهمال في نحو يا زيد اذن اكرمك ونحو زيد اذن اكرم . نكن لا يبعد في هذا جواز الاعمال والاهمال بناءً على انها مصدرة نية لان المفعول في نية التأخير غير مصدرة ظاهراً لتقدم المفعول عليها لفظاً فتعمل الجهتان كما قالوا في المسبوقه بعاطف كالواو

(١) والمذاهب في حصول العلم عقيب النظر اربعة عادي عند الاشعري وبالاعداد عند الفلاسفة وبالتوليد عند المعتزلة وواجب لازم عند الامام . والبحث في ذلك ليس من وظيفه هذا الفن ومحل كتب الكلام . منه

إذا قلت أكرمه بالرفع . الثاني ان يكون الفعل بعدها مستقبلاً فلو حدثك شخصٌ
بحديثٍ فقلت إذا تصدق رفعت لان المراد به الحال . الثالث ان لا يفصل بينهما
بفاصل غير القسم نحو اذا اكرمك واذا والله اكرمك قال الشاعر

إذا والله نرميهم بحرب * يشيبُ الطفل من قبل المشيب

ولو قلت اذا يازيد قلت اكرمك بالرفع وكذا اذا قلت اذا عفي اكرمك واذا يوم
الجمعة اكرمك كل ذلك بالرفع * ص * وبان المصدرية ظاهرة نحو ان يغفر لي ما لم
تسبق بعلم نحو علم ان سيكون منكم مرضى فان سبقت بظن فوجهان نحو وحسبوا ان
لا تكون فتنة ومضرة جوازاً بعد عاطف مسبوق باسم خالص نحو ولبس عباءة
ونقر عيني * وبعد اللام نحو لتبين للناس الا في نحو لئلا يكون للناس فنظير لا غير
ونحو وما كان الله ليعذبهم فتضمر لا غير كاضمارها بعد حتى ان كان مستقبلاً نحو

والقاء انها مصدرة نظراً لوقوعها صدر جملة وغير مصدرة نظراً الى كون ما بعدها من
تمام ما قبلها بسبب العطف ^(١) (قوله قلت اكرمه بالرفع) لضعفها عن العمل بسبب وقوعها
حشوا وما ورد من الضم في قوله اني اذن اهلك ضرورة او خبر ان محذوف تقديره
لا استطيع وما بعده ابتداء (قوله مستقبلاً) الظاهر استقباليته بالنسبة الى زمن
التكلم فيجب الرفع في المستقبل بالنظر الى ما قبلها كما اذا قال شخص جاءني زيد امس
فقلت اذن اكرمه وكان الاكرام والمجيء قد مضيا الا ان الاكرام وقع عقبه . ولم يصرح
بذلك فيما رأيت فليست تتبع وليجوز (قوله غير القسم) قيل اي بشرط ان يكون محذوف
الجواب . واغترف الفصل به لانه لنا تأكيد الكلام فكانه غير اجنبي . وتخصيص الجواز
بالقسم مذهب بعضهم وروي جواز الفصل بالجملة الدعائية نحو اذا يغفر الله لك تدخل
الجنة . وبلا النافية نحو اذا لا اهينك . وبالمفعول ^(٢) نحو اذا زيدا اكرم . وبالندا

(١) والاهمال ارجح قال وان تجيء بحرف عطف اولا . فاحسن الوجهين ان لا تعملا . منه

(٢) رجع الكسالي الاعمال وهشام الاهمال . منه

حتى يرجع اليئاموسى وبعد او التي بمعنى الى نحو * لا تستهين الصعب او ادرك المنى *
 او التي بمعنى الا نحو * كسرت كعوبها او تستقيما * وبعد فاء السببية او واو المعية مسبوقتين
 بنفي محض او طلب بالفعل نحو لا يقضى عليهم فيموتوا . ويعلم الصابرين . ولا تطفوا فيه فيجل
 ولا تاكل السمك وتشرب اللبن * ش * الناصب الرابع ان وهي ام الباب وانما اخرت
 في الذكر لما قدمنا ولا صالتها في النصب عملت ظاهرة ومضرة بخلاف بقية النواصب
 فلا تعمل الا ظاهرة مثال اعمالها ظاهرة قوله تعالى والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي
 يريد الله ان يخفف عنكم وقيدت ان بالمصدرية احترازا من المفسرة والزائدة
 فانها لا ينصبان المضارع

والظرف والجار والمجرور كما مثل المصنف فافهم (قوله الناصب الرابع ان) وقد ترد
 جازمة نحو قوله

اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا * تعالوا الى ان يأتنا الصيد نخطب
 بحذف ياء يأتنا . ومهجلة نحو قوله

ان تقرأن على اسماء ويحكما * مني السلام وان لا تشعرا احدا
 باثبات نون الرفع في تقرأن قاله بعضهم وهو قليل جدا (قوله والذي اطمع ان يغفر لي)
 اي في ان يغفر لي فان وما بعدها في تأويل مصدر اما منصوب بالفعل على معنى ذلك
 الحرف نحو ^(١) كما غسل الطريق الثعلب او مجرور بالحرف المحذوف نحو ^(٢) اشارت كليب
 بالا كف الاصابع . اي الى كليب . والخلاف في ذلك مشهور هذا والمثال الثاني خال
 من ذلك فلعله لهذا مثل بمثالين (قوله احترازا من ان المفسرة والزائدة) لم يذكر
 ان الاسمية ايضا كما في قول بعض العرب ان فعلت فان ان فيه اسم مبني على
 السكون محله الرفع على الابتداء والجملة بعده خبره لقائتها بالنسبة اليها . واما التي
 في نحو انت وانت فهي وان كانت اسما ايضا لكن للالزامتها للعلامة الدالة على المراد

(١) اوله لدن بهز الرفع يغسل كفه . فيه . منه (٢) اذا قيل اي الناس شر قبيلة . منه

فالمفسرة هي المسبوقه بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو كتبت اليه ان يفعل كذا اذا اردت به معنى اى والزائدة هي الواقعة بين القسم ولو نحو اقسم بالله ان لو ياتي

بعيدة عن الالتباس بالمصدرية فليس في التنية عليها كثير نفع (قوله هي المسبوقه بجملة) يشير الى اشتراط تقدم الجملة وعدم جواز تأخرها وهو كذلك على ما يقتضيه التفسير واحترز بقيد الجملة عن المسبوقه بمفرد كالتي في قوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين فانها مخففة من الثقيلة (قوله فيها معنى القول دون حروفه) اشترط ذلك لان صريح القول لا يحتاج الى تفسير لان الجملة تقع مفعولا له قاله الغنيبي . وهذا هو المشهور . وفي شرح الجمل انها تكون مفسرة بعد صريح القول . وهو غريب جداً . ثم ان بعضهم زاد في التعريف المتأخر عنها جملة ولم تقتزن بجار واحترز بالاول عن نحو عندي عسجد ان ذهب . فانه لا يصح اتيان ان بل يتعين اتيان اي . وبالتالي عن نحو كتبت اليه بان يفعل او ان يفعل اذا قدرت الباء فانها حينئذ مصدرية لا مفسرة . وهذا الاخير لا يخلو عن حسن . وكان في قوله اذا اردت به معنى اي نوع اشارة اليه (قوله اذا اردت به معنى اي) يعني في مطلق التفسير والا فاي لتفسير مدلول ما قبلها وان ليست كذلك لظهور ان معنى الكتابة ليس هو الفعل لكن في ذلك ايضاح لابهام فيما قبلها تأمل (قوله والزائدة هي الواقعة الخ) هذا من جملة مظان وقوعها . ولعله اشهرها والا فقد تزايد بعد لما التوقيته نحو لما ان جاء البشير وتزايد ايضاً بين الكاف ومجروره نحو كانت ظبية في رواية جرّ ظبية (قوله بين القسم) اي فعل القسم مذكوراً كما مثل ومتروكاً كما في قوله باما والله ان لو كنت حراً^(١) اذ المراد اقسم والله ان لوالى آخره . ثم الحكم بالزيادة هنا هو قول الجمهور . وعن ابن خضفور انها في ذلك حرف جيئ به لربط الجواب . ويَعْدَهُ ان الاكثر تركها والحروف الروابط ليست كذلك قاله في المغنى . وهل الجواب المذكور للقسم

(١) تمامه . وما بالجر انت ولا العتيق . منه

زيد لا كرمته واشترطت ان لا تسبق المصدرية بعلم مطلقا ولا بظن في احد الوجهين
 احترازا عن المخففة من الثقيلة والحاصل ان لان المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث
 حالات احداها ان يتقدم عليها ما يدل على العلم فهذه مخففة من الثقيلة
 لا غير ويجب فيما بعدها امران احدها رفعه والثاني فصله منها بحرف من حروف
 اربعة وهي حرف التنفيس وحروف النفي وقد ولو فالاول نحو علم ان سيكون
 والثاني نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا . والثالث نحو علمت ان قد يقوم زيد والرابع نحو ان
 لو يشاء الله لهدى الناس جميعا . وذلك لان قبله افلم يأس الذين آمنوا ومعناه فيما قاله
 المفسرون افلم يعلم وهي لغة النخع وهو ازن قال سحيم

اقول لهم بالشعب اذ يأسروني * الم تئسوا اني ابن فارس زهدم

اي الم تعملوا ويؤيده قراءة ابن عباس افلم يتبين وعن الفرّاء انكار كون يئس بمعنى
 يعلم وهو ضعيف الثانية ان يتقدم عليها ظن فيجوز ان تكون مخففة من الثقيلة فيكون
 حكمها كما ذكرنا

او للو الذي صرح به المغاربة وغيرهم انه للسابق منها ولا فرق بين الشرط الامتناعي
 وغيره خلافا لابن مالك في احد قوله فانه اضطرب كلامه فيه فظاهر ما قاله في
 التسهيل في باب القسم ان الجواب للو ولو مع جوابها جواب القسم وفي باب الجوازم
 ان جواب القسم محذوف اغنى عنه جواب لو قاله الدماميني (قوله بعلم مطلقا) اي
 بلفظه او بمعناه منفي او مثبتا لكن بشرط ان لا يؤل بغيره فان أول كانت ان مصدرية
 نحو ما علمت الا ان تقوم قال سيبويه لانه جار مجرى الاشارة فجري مجرى قولك اشير
 عليك ان تقوم (قوله فصله منها الخ) وذلك ليحصل الفرق بين المخففة والمصدرية
 لانها لا يفصل بينها وبين الفعل كذا قيل وسيأتي لهذا تمة تحقيق ان شاء الله تعالى
 (قوله النخع وهو ازن) قبيلتان (قوله ظن) اي ما يدل على الظن ولو بلفظ العلم
 (قوله فيجوز ان تكون مخففة) اجراء للظن مجرى العلم بان يحمل على الظن الغالب

و يجوز ان تكون ناصبة وهو الأرجح في القياس والاكثر في كلامهم ولهذا اجمعوا على
النصب في قوله تعالى ألم احسب الناس ان يتركوا واخلتفوا في قوله تعالى وحسبوا
ان لا تكون فتنة فقري بالوجهين الثالثة ان لا يسبقها علم ولا ظن فيتعين كونها ناصبة
كقوله تعالى والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي واما اعمالها مضمرة فعلى ضربين لان
اضمارها اما جائز واما واجب فالجائز في مسائل احداها ان تقع بعد عاطف
مسبق باسم خالص من التقدير بالفعل كقوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله
الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا

القريب من العلم ولو ادعاء (قوله فيجوز ان تكون ناصبة) اي بشرط ان لا يكون
هناك فاصل غير لا فان كان نحو ظننت ان سيكون تعين كونها مخففة (قوله وهو
الراجح الخ) وذلك لسلامته من التطفل ولعدم احتياجه الى تقدير فاصل (قوله ولهذا
اجمعوا الخ) قيل لعل سبب الاجماع في هذه الاية والاختلاف في الاخرى
زيادة التكلف في الاولى دونها اذ ليس فيها ارتكاب تقدير كما لا يخفى (قوله فيتعين
كونها ناصبة) هذا اذ كان السابق مما ينافي المخففة كالرجاء والشك والطمع اما غير
المنافي فلا يمتنع فيه التخفيف صرح بذلك النجم سعيد وابو حيان (قوله في مسائل)
قيل المراد بالجمع ما فوق الواحد لانه لم يذكر الامسئلتين حيث قال احدها ان تقع
بعد عاطف الخ والثانية ان تقع بعد لام الجر الى اخره انتهى . ويمكن ان يكون المراد به
ما هو المشهور والمسئلة الثالثة هي قوله وكذا بعد كي لكنه غير الاسلوب لنسكتة
سندكرها ان شاء الله تعالى (قوله بعد عاطف) اراد به الواو واو والفاء وثم اذ لم
يسمع النصب بعد غيرها بل قال ابو حيان انه لا يجوز (قوله باسم) اخرج المسبوق بفعل
نحو قوله تعالى يريد الله ليبين لكم ويهديكم فان النصب بالعطف لا بان مضمرة جوازا
نص عليه بعضهم (قوله خالص من التقدير بالفعل الخ) احتراز به عن غير الخالص

في قراءة من قرأ من السبعة بنصب يرسل وذلك باضمار أن والتقدير أو أن يرسل وإن
والفعل معطوفان على وحياً أي وحياً أو ارسالاً ووحياً ليس في تقدير الفعل ولو ظهرت أن في
الكلام لجاز وكذا قول الشاعر ولبس عباءة وتقر عيني * أحب إلي من لبس الشفوف
تقديره ولبس عباءة وإن تقر عيني الثانية أن تقع بعد لام الجر

كاسم الفاعل في نحو الطائر^(١) فيغضب زيد الذباب فإنه يجوز حينئذ في الفعل النصب
بان إذا لاحظت في اسم الفاعل جهة الاسمية الخالصة والرفع بالعطف عليه إذا لاحظت
فيه جهة معنى الفعل قاله الرضي . وزعم بعضهم أنه لا ينصب الفعل حينئذ . ثم المراد
بالاسم الخالص اعم من أن يكون مصدراً كما مثل أو اسم ذات نحو قوله
ولولا رجال من ازام اعزة * وآل سبيع أو أسوئك علقما

فإن أسوئك منصوب بان مضمرة بعد العاطف المسبوق باسم ذات خالص من التقدير
بالفعل وهو رجال لكن يشترط فيه أن يكون صريحاً احترازاً من الاسم المتصيد من
الكلام السابق نحو ما تأتينا فتحدثنا أي ما يكون منك أتيان فتحدث فإن الإضمار
هنا على ما قيل واجب لا جائز (قوله في قراءة من قرأ من السبعة بالنصب) احتراز
عن قراءة بالرفع فقد ذكر أنه مستأنف حينئذ (قوله أي وحياً أو ارسالاً) هما حالان
من الاسم الكريم وكذا الجار والمجرور لكن بتأويلها بموحياً ومرسلاً ويحتمل على بعد
النصب بنزع الخافض . وقيل غير ذلك (قوله تقديره للباس الخ) هذا تحريف
والصواب ولبس بالواو لا باللام كما نبه عليه المصنف في شرح بانت سعاد (قوله تقديره
للبس عباءة وأن تقر عيني) هذا على تقدير النصب وبعضهم أجاز الرفع بعطف
الفعل على المبتدأ قبله بتنزيله منزلة المصدر كما في تسمع بالمعيدي خير من أن تراه .
وجعل الرفع على الاستيناف يدفعه فساد المعنى إذا المقصود الأخبار بأحب عن المجموع
لا عن لبس فقط كما لا يخفى ومع هذا النصب أولى فافهم (قوله بعد لام الجر) هذا

(١) أعراه الطائر مبتدأ والذباب خبره وفيغضب معطوف على طائر والفاء مغنية عن ضمير يوز يد فاعل . منه

سواء كانت للتعليل كقوله تعالى وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس وقوله تعالى انا فتحنا لك فتحاً مبيناً ليغفر لك الله او للعاقبة كقوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً واللام هنا ليست للتعليل لانهم لم يلتقطوه لذلك وانما التقطوه ليكون لهم قرة عين فكان عاقبته ان صار لهم عدواً وحزناً او زائدة كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت فالفعل في هذه المواضع منصوب بان مضمره ولو اظهرت في الكلام لجاز وكذا بعد كي الجارة ولو كان الفعل الذي دخلت عليه اللام مقروناً

عند البصريين وذهب الكوفيون الى ان اللام هي الناصبة . وذهب بعض^(١) النحويين الى ان النصب بكي مضمره والمذهب الاول اولى . قيل لان اللام قد عملت في الاسماء الجر فلا تعمل في الافعال النصب . ولان كي لا يطرّد اضمارها بخلاف^(٢) ان (قوله سواء كانت للتعليل كقوله تعالى وانزلنا اليك الآية) فان قات هذا مخالف لما شاع من مذهب الامام الاشعري من ان افعال الله تعالى لا تعمل . قلت اجيب بان المراد بالتعليل نظراً للظاهر المتبادر وان لم يكن في نفس الامر كذلك (قوله وقوله تعالى انا فتحنا الآية) قيل ان غفران الذنب ليس علة للفتح . واجيب بان العلة اجتماع المعطوفات لا احدها (قوله واللام هنا ليست للتعليل) لا يبعد دعوى التعليل مجازاً^(٣) لان الكون عدواً لما كان ناشئاً من الالتقاط فكانه التقط لذلك بل قال فافهم فهذا اولى من دعوى الاشتراك (قوله فكانت عاقبته) اي الالتقاط المفهوم من التقطوه (قوله او زائدة) الاولى اوصلة فتادياً من اطلاق الزائد في كلامه تعالى وحيث عبر به كان الاولى ان لا يمثل بالآية (قوله كقوله تعالى انما يريد الله الآية) كانت اللام هنا صلة لان الفعل مما يتعدى بنفسه (قوله وكذا بعد كي) قال كذا اشارة الى انه غير معتن به لانه قدّم ان اضماراً بعد كي اضمار لازم كما هو مذهب البصريين وكون التشبيه في مطلق الاضمار ياباه الذهن السليم تدبر^(١) ابن كيسان والسيرافي . منه^(٢) ومعلوم ان المطرد اولى من غيره . منه^(٣) وهو مذهب البصريين . منه

بلا وجب اظهار ان بعد اللام سواء كانت لانا في كاتي في قوله تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة او زائدة كاتي في قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب اي يعلم اهل الكتاب ولو كانت اللام مسبوقه بكون ماضي مني وجب اضمار ان سواء كان الماضي في اللفظ والمعنى نحو وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم او في المعنى فقط نحو لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام لام الجحود . وتلخص ان لان بعد اللام ثلاث حالات وجوب الاضمار وذلك بعد لام الجحود ووجوب الاظهار وذلك اذا اقترن الفعل بلا وجواز الامرين وذلك فيما بقي قال تعالى وامننا لنسلم لرب العالمين

(قوله وجب اظهار ان بعد اللام) دفعا للثقل الحاصل من توالي اللامين (قوله مسبوقه بكون) اي ناقص كما هو المتبادر . واحتترز بذلك عن المسبوقه بفعل مني غيره نحو ما جئتني لتكرمني فان اللام هناك لام كي لالام الجحود خلافا لبعضهم وهل الفعل الناقص من اخوات كان كذلك اولا قولان اصحهما الثاني على ما قيل لان ذلك غير مسموع (قوله مني) اي بما او لم او ان على قول استظهر في المعنى خلافة . ويشترط في هذا الفعل ان لا يقيد بالظرف وان لا يتنقض النفي بالآ وان يكون فاعله وفاعل المقرون باللام واحدا فلا يجوز ما كان زيد امس ليضرب عمرو ولا ما كان زيد الا ليضرب عمرو ولا ما كان زيد ليذهب عمرو ويجوز ذلك في لام كي (قوله وجب اضمار ان) لان الكلام حيث نفي سيفعل وليس هناك ان مطلقا فارادوا المطابقة بينهما فجعلوا اللام كحرف التنفيس فكما لا يجمع بين ان والحرف كذلك لا يجمع بين ان واللام . وهذا هو المشهور . ومنهم من ينصب باللام ولا يقدر ومن ينصب بان ويجوز اظهارها مع اللام . ومن ينصب ^(١) بها ويظهرها دون اللام . والمعول على الاول (قوله وتسمى هذه اللام لام الجحود) الجحود في اللغة انكار ما يعرف لا مطلق الانكار ولعلمهم

(١) استدلل بقوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى ولا حجة فيه لان ان وما بعدها في تاويل مصدر خبر كان فافهم . منه

وقال تعالى وامرت لان اكون . ولما ذكرت انها تضم وجوباً بعد لام الجحود استطردت في ذكر بقية المسائل التي يجب فيها اضمارات وهي اربع احداها بعد حتى واعلم ان للفعل بعد حتى حالتين النصب والرفع فاما النصب فبشرط كون الفعل مستقبلاً بالنسبة الى ما قبلها سواء كان مستقبلاً بالنسبة الى زمن التكلم او لا فالاول كقوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان رجوع موسى عليه الصلاة والسلام مستقبل بالنسبة الى الامرين جميعاً والثاني كقوله تعالى وزلزلوا حتى

ارادوا به المطلق ومع هذا الاولى ان يقال لام النفي او لام الانكار . ثم اعلم انهم اختلفوا في تعلق هذه اللام وعدم تعلقها فالبصريون على الاول مستدلين بانه قد صرح بالتعلق في قوله * سموت ولم تكن اهلاً لتسمو * والكوفيون على الثاني فانهم زعموا انها هي الناصبة مستدلين بقوله

لقد عدلتني ام عمرو ولم اكن * مقالتهما ما دمت حياً لاسمعا

اذ لو كانت ان هي الناصبة لزم تقدم معمول صلتها عليها وهو ممتنع . وفي كل من الدليلين نظر . اما الاول فلاحتمال الضرورة او الشذوذ . واما الثاني فلمعارضته بجبي ذلك في صريحان في قوله . كان جزائي بالعصا ان اجلدا . وبان اللام قد عملت في الاسماء وعوامل الاسماء لا تعمل في الافعال . وربما يجاب بان الجار يتوسع فيه وبان القاعدة اغلبية لكن مع هذا الشايخ على السنة المعربين هو الاول ومزيد التحقيق يطلب من محله (قوله فبشرط كون الفعل مستقبلاً) فان كان حالاً وجب الرفع قيل سبب الاشتراط ان نصبه باضمارات وهي تخلص الفعل للاستقبال وهذا بظاهره يقتضي ان يكون الفعل مستقبلاً في كل ما ينصب بعده باضماراً ولعل في حتى خصوصية اقتضت ذلك فتدبر (قوله مستقبلاً بالنسبة الى زمن التكلم) فينبغي ان النصب (قوله اولاً) اي اولاً يكون مستقبلاً بالنسبة الى زمن التكلم بل يكون مستقبلاً بالنسبة الى ما قبلها فقط فينبغي ان يجوز الامر ان الرفع والنصب قاله الدماميني

يقول الرسول لان قول الرسول وان كان ماضياً بالنسبة الى زمن الاخبار الآتية مستقبل بالنسبة الى زلزالهم ولحى التي ينتصب الفعل بعدها معنيان فتارة تكون بمعنى كي وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى الى وذلك اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها كقوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى

(قوله مستقبل بالنسبة الى الامرين) وهما زمان ما قبله اعني زمان الثبات على العكوف وزمان التكلم اعني زمان غيبة موسى عليه السلام وذهابه الى الميقات واستقبال الرجوع بالنسبة اليهما ظاهر (قوله وزلزلوا) اي ازعجوا من الشدة (قوله حتى يقول) بالنصب وقراءة الرفع محمولة على الاستيناف اللفظي وان كان المعنى على الحالية كذا قيل (قوله الى زمن الاخبار) الذي هو هنا زمن التكلم نظرا الى الظاهر فافهم (قوله معنيان) اي على المشهور . وزاد بعضهم ثالثا وهو كونها بمعنى الآ ومثل له بقول الشاعر ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل

قليل يمكن جعلها بمعنى الى اي انتفى كون اعطائك سماحة الى وقت جودك . مع قلة ما في يدك . وكذا يمكن جعلها بمعنى كي اي احكم بانتفاء السماحة اذ ذاك . كي تجود وقليل ما تحويه يدك . ولا يخفى ما في هذا التوجيهين . على وجه ذي عينين . ونقص بعضهم واحداً ^(١) وهو كونها بمعنى كي واقتصر على المعنى الثاني وقد صار بذلك ماينا ^(٢) بتكلفات لا تجد لها عاينا ^(٣) فقال في نحو اسلمت حتى ادخل الجنة اسلمت وابقى على اسلامي الى ان ادخل الجنة (قوله فتارة تكون بمعنى كي) اي حقيقة كما هو مذهب المتأخرين . وعند بعضهم مجازا اما بعلاقة ان كلاً من الغاية والمسبب مقصود لهم ومطلوب عندهم كما قاله العلامة الثاني . او بعلاقة الانتهاء في كل منهما لان الفعل الذي هو السبب ينتهي بوجود الجزاء والمسبب كما ينتهي بوجود الغاية كما قاله غيره (قوله علة لما بعدها) اي له دخل في العلية ولو في الجملة ولا يخفى مدخلة الاسلام

(١) لا اندلسي . منه (٢) اي شقيا . منه (٣) اي قاصدا . منه

يرجع اليها موسى وكقولك لا سيرن حتى تطلع الشمس وقد اُصلح للمعنيين معا كقوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتي تفيء الى امر الله يحتمل ان يكون المعني كي تفيء او الى ان تفيء والنصب في هذه المواضع وشبهها بان مضمرة بعد حتى حتى لا يجتي نفسها خلافاً للكوفيين لانها قد عملت في الاسماء الجر كقوله تعالى حتي مطلع الفجر حتي حين فلو عملت في الافعال النصب لزم ان يكون لنا عامل واحد يعمل تارة في الاسماء وتارة في الافعال وهذا لا نظاير له في العربية واما رفع الفعل بعدها فله ثلاث شروط الاول كونه مسبباً عما قبلها ولهذا امتنع الرفع في نحو ما سرت حتي ادخل البلد لان انتفاء

او الامر به في دخول الجنة (قوله او الى) قيل هذا هو الظاهر والمناسب في الآية (قوله حتي مطلع الفجر) متعلق بسلام او بتنزل او خبر هي والمقصود منه دفع توهم مخالفتها سائر الليالي في ذلك لمخالفتها لها في الفضيلة (قوله وهذا لا نظاير له الخ) اعترض بآي في ايهم تضرب اضرب لعمليها الجري في الاسم والجزم في الفعل وباللام فانها تعمل الجر في الاسماء والجزم في الافعال وبكي فانها تارة تعمل الجر وتارة تعمل النصب كما تقدم قيل في الجواب ان المقصود ان عامل الاسم لا يكون عامل الفعل من جهة واحدة ومع اتحاد المعنى وفي اي جهتان ملازمة الاضافة المقتضية لعمل الجر وتضمن معنى الشرط المقتضى للجزم وكذا في كي جهتان التعليل كاللام والمصدرية كان وفي اللام اختلف المعنى لانه في الجزم الطلب وفي غيره غيره بخلاف حتي على ما هو الشائع فان الجهة واحدة وكذا المعنى واحد والقول باختلاف معناها في الاستعمالين لانها مع الاسماء بمعنى الى فقط ومع الافعال لا تختص بهذا المعنى ليس بشيء اذ المعنى حيثئذ زائد لا زائل فلا تفعل (قوله الاول كونه مسبباً عما قبلها) وذلك ليحصل الاتصال المعنوي جبراً لما فات من الاتصال اللفظي (قوله امتنع الرفع نحو ما سرت حتي ادخل البلد) هذا عند غير الاخفش اما هو فاجاز الرفع بناءً على ان النفي بعد النصب فهو حيثئذ داخل على الكلام باسره وليس بالبعيد وقال الرضي

السير لا يكون سبباً للدخول وفي قولك سرت حتي تطلع الشمس لان السير لا يكون سبباً لطلوعها الثاني ان يكون زمن الفعل الحال لا الاستقبال على العكس من شرط النصب الا ان الحال تارة يكون تحقيقاً وتارة يكون تقديرًا فالاول كقولك سرت حتي ادخلها اذا قلت ذلك وانت في حالة الدخول والثاني كالمثال المذكور اذا كان السير والدخول قد مضيا ولكنك اردت حكاية الحال وعلى هذا جاء الرفع في قوله تعالى حتي يقول الرسول لان الزلزال والقول قد مضيا الثالث ان يكون ما قبلها تاماً ولهذا امتنع الرفع في نحو سيري حتي ادخلها وفي نحو كان سيري حتي ادخلها اذا حملت كان على النقصان دون التام . المسئلة الثانية بعد او التي بمعنى الى او الا

يجوز الرفع في نحو ما سرت يوما حتي ادخلها وما سرت الا قليلا لان النفي انتقض بالآ . واما انما سرت حتي ادخلها فان كانت انما المحصر الشيء فيجوز الرفع لان المحصر كالنفي . وان كانت للاقتصار على الشيء جاز بلا فيجوز . ومن هذا يعلم ما المراد بنحو هذا المثال وهو ظاهر (قوله تارة يكون تحقيقاً) اي حالته بالنسبة الى زمن التكلم فينبذ يجب الرفع (قوله وتارة يكون تقديرًا) فينبذ يجوز الرفع وكذا النصب كما نص عليه في المغني و اشار اليه هنا (قوله حكاية الحال) بان نقدر ان ذلك الزمان حاضر وانك في ذلك الزمان قاله غير واحد (قوله تاماً) اي مستغنيا عما بعدها (قوله امتنع الرفع الخ) لئلا يلزم كون المبتدأ في الاصل ^(١) او في الحال ^(٢) بلا خبر لان المرفوع حينئذ مستأنف متقطع عما قبله وذلك غير جائز وجعل الخبر محذوفاً لدليل عليه (قوله دون التام) اما اذا حملت على التام او اتى لها بخبر فلا محذور (قوله بعد او) اي العاطفة مصدرا مؤلاً مما بعدها على مصدر متصيد مما قبلها فالتقدير في المثال ليكن الزام مني او قضاء منك (قوله التي بمعنى الخ) الاولى موضعه الصالح موضعها الخ لئلا يتوهم الترادف (قوله الى او الا) الاولى ان يقول الا او حتي ليشمل ما اذا

(١) نظراً للثاني . منه (٢) نظراً للاول . منه

فالاول كقولك لا لزمنك او نقضيني حتي اي الى ان نقضيني حتي وقال الشاعر
لاستسهلن الصعب او ادرك المني * فما انقادت الا مال' الالصابر
والثاني كقولك لا قتلن' الكافر او يسلم اي الا ان يسلم قال الشاعر
وكنن' اذا غمرت' قناة قوم * كسرت' كعوبها او تستقيما
اي الا ان تستقيم فلا اكسر كعوبها ولا يصح ان تكون هنا بمعنى ان لان الاستقامة لا تكون
غاية للكسر . المسئلة الثالثة بعد فاء السببية

صلح موضعها الى او كي كما في نحو لا رضى الله تعالى او يغفر لي اي كي يغفر لي ولا
يناسب هنا الى ولا الا لانها يوهان انقطاع الارضاء اذا حصل الغفران وليس مراداً
(قوله فالاول كقوله لا لزمنك الخ) هذا ليس نصافي الاول لانه يحتمل الثاني بل
والثالث والييت كذلك والامر فيه سهل (قوله لان الاستقامة لا تكون غاية للكسر)
لان الغاية هي التي تكون على طرف الفعل ومن المعلوم ان الاستقامة لا تكون على
طرف التكسير لما بينهما من المنافات هذا . ثم كون النصب في هذه المواضع بان المضمة
بعد او هو الصحيح ^(١) وذهب الكسائي الى انه بها بنفسها . ونقل عن ابن مالك انه
بالمخالفة ويؤيد الاول ان او حرف عطف لا عمل لها ولذلك لا يتقدم معمول الفعل
عليها ولا يفصل الفعل منها الا بالشرط على ما روي عن الاخفش وان العامل اللفظي
اذا امكن فهو اولى من العامل المعنوي (قوله فاء السببية) اي التي قصد بها سببية
ما قبلها لما بعدها مع كونها عاطفة لمصدر مما بعدها على مصدر مما قبلها . واحترز بذلك
عن الفاء التي لمحض العطف فان ما بعدها على حسب ما قبلها . ونصب الفعل بعد
الفاء في الفاء في هذه المواضع لانها لو قدرت عاطفة له على الفعل الذي قبلها لزم خلاف
المعنى المراد كما لو عطفوا مثلاً في لا تنقطع عنا فيجفوك لزم ان يصير المعنى لا تنقطع
ولا نجفك مع ان المراد ان ينهوا على ان الانقطاع سبب للجفا وهذا لا يتضح الا بان

(١) لينظر هل الفصل كالفصل في اذن فلم ارفيه نصاً قاطعاً . منه

إذا كانت مسبوقه بنفي محض او طلب بالفعل فالنفي كقوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا وقولك ما تأتينا فتحادثنا واشترطنا كونه محضاً احترازاً من نحو ما تزال تأتينا فتحادثنا وما تأتينا الا فتحادثنا فان معناها الاثبات فلذلك وجب رفعها اما الاول فلان زال للنفي وقد دخل عليها النفي ونفي النفي اثبات واما الثاني

تأتي بالفعلين وتختلف بين اعرابها كذا قاله بعضهم . وللمصنف كلام يطلب من محله ^(١) (قوله بنفي محض الخ) اي خالص من معنى الاثبات . وليس هذا مختصاً بالحرف بل يكون به وبالفعل كلياً وقلماً وبالاسم كقل وكذا غير عند الكوفيين واختاره ابن مالك . والاكثر على المنع لانه لا يجري مجرى النفي في الاستعمال بخلاف ما تقدم . والحق الكوفيون ايضاً بالنفي الشرط نحو ان يأتي فأكرمه وبعضهم التشبيه المقصود به النفي نحو كانك والي علينا فشتتنا اي ما انت والي فليهم (قوله او طلب بالفعل) قيل لعلم ارادوا به ما ليس خبراً ولا طلباً باسم الفعل والا فبعض ما سيذكر كالتمي والترجي والعرض والتخصيص ليس طلباً بالفعل . ويمكن ان تجعل الباء في قوله بالفعل للمصاحبة اي طلب مصاحب للفعل . فيشذذ تدخل المذكورات بلا كلفة اذ لا شك انها مصاحبة له انتهى ولا يخفى ما فيه . فان قلت قد ورد النصب في غير ما ذكر كقوله

سأترك منزلي لبني عيم * والحق بالحجاز فاستريحاً

فنصب استريحاً ولم يتقدمه شيء مما ذكر . قلت هو ضرورة او انه مرفوع محلاً والفه مبدلة من نون التوكيد الخفيفة على حد النسف كذا قيل والاول اولى ^(٢) (قوله لا يقضى عليهم فيموتوا) اي لا يقضى عليهم فكيف يموتون (قوله ما تأتينا فتحادثنا) له معنيان نفي السبب فينتفي السبب ونفي الثاني فقط قاله في المعنى . وفيه ايضاً انه يجوز في هذا التركيب رفع الفعل اما بالعطف على الاول فيكون المعنى نفي الاثنين او على

(١) نقله الحمصي في حواشيه على الفاكه . منه ^(٢) بل متعين . منه

فلا تنقاض النبي بالأّ وأما الطلب فانه يشمل الامر كقوله

ياناق سيري عنقا فسيحاً * الى سليمان فنستريحا

والنهي نحو قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيجل عليكم غضبي والتعريض نحو لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق والتمني نحو ياليتني كنت معهم فافوز والترجي كقوله تعالى لعلني ابلاغ الاسباب اسباب السموات فاطلع في قراءة بعض السبعة بنصب اطلع والدعاء كقوله ربّ وفقني فلا اعدل عن * سنن الساعين في خير سنن

والاستفهام كقوله

هل تعرفون لباناتي فارجوان * تقضى فيرتد بعض الروح للجسد

الاستيناف فيكون المعنى نفي الاتيان واثبات التحديث اي ما تاتينا وانت تحدثنا بدلا عن ذلك ولا يكون حينئذ مما نحن فيه كما لا يخفى (قوله فلا تنقاض النبي بالا) هذا النحوم من الانتقاض مبطل للنصب اتفاقا . واما اذا كان بعد الفعل نحو ما تاتينا فتحدثنا الا في الدار . فقال ابن مالك وابنه بوجوب الرفع . والجمهور بجواز الامر بن وليس بالبعيد . وهل الانتقاض بغير الا كالاتقاض بها فيما ذكر او لا لم اطلع على شيء في ذلك وكافي بك تختار الاول لاشتمال كل على الانتقاض (قوله والنهي) الكلام فيه من جهة الانتقاض وعدمه كالكلام في النبي كما يشير اليه في شرح الشذور (قوله والتمني) يشترط ان لا يكون اسم ليت ضمير شأن والا يجب الرفع او يجوز الامر ان كما اذا كان الفعل الثاني لمن له الاول نحو ليت ياتيني زيد فيكرمني (قوله والترجي كقوله تعالى لعلني ابلاغ الآية) الترجي هنا ادعائي لا حقيقي لان المطلوب امر مستحيل حصوله حقيقة كما لا يخفى (قوله بنصب اطلع) وقراءة الرفع مخرجة على العطف على ابلاغ (قوله والاستفهام) اي ولو تضمن وقوع الفعل نجولم ضربته فيجازيك خلافا لبعضهم^(١) نعم يشترط فيه ان لا يكون باداة تليها جملة اسمية خبرها

(١) ابن مالك . منه

والعرض كقولهم

يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما * قد حدثوك فيما راه كن جميعا
 واشترط في الطلب ان يكون بالفعل احترازاً من نحو قولك نزال فتكرمك وصه
 فحدثك بالنصب في جواب اسم الفعل فانه لا يجوز خلافاً للكسائي في اجازة ذلك
 مطلقاً ولا بن جني وابن عصفور في اجازته بعد نزال ودراك ونحوهما مما فيه لفظ
 الفعل دون صومه ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه وقد صرح في هذه
 المسئلة في المقدمة في باب اسم الفعل * المسئلة الرابعة بعدد او المعية اذا كانت مسبوقة
 بما قدمنا ذكره مثال ذلك قوله تعالى ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم

جامد فلا يجوز هل اخوك زيد فاكرمه بالنصب (قوله احترازاً عن نحو نزال الخ)
 اي من كل ما ليس طلباً بالفعل كالطلب بالمصدر نحو متقياً لك وضرباً زيداً وحسبك
 حديث ورحمك الله تعالى . لكن قال المصنف في بعض تعليقاته الحق ان المصدر
 الصريح اذا كان للطلب ينصب ما بعده . وقال وينبغي ان لا يقيد الخلاف باسم
 الفعل خاصة ما لم يظهر نقل بخلافه . وكذا اجاز الكسائي النصب بعد الطلب بلفظ
 الخبر (قوله في اجازته بعد نزال الخ) قال في شرح الشذور وما اجدر هذا القول ان
 يكون صواباً انتهى . فان قلت كيف هذا وقد قالوا في تعليل اخراج اسم الفعل
 ان النصب يقتضي العطف على مصدر متصيد من الكلام السابق واسم الفعل
 لا يدل على مصدر يعطف عليه لكونه غير مشتق ولا فرق بين ما فيه معنى الفعل
 دون حروفه وما فيه معنى الفعل وحروفه . اجيب بانهم يفرق بينهما بان مناسبة الثاني
 للفعل اشد فيمكن ان يتصيد الفعل مما دل عليه ولا يلتزم ذلك في الاول لضعف
 مناسبة للفعل بالنسبة للثاني (قوله وقد صرح في هذه المسئلة) ليس في هذا كثير
 نفع بل هو خلاف عادة المؤلفين فتركه أولى (قوله لما يعلم الخ) قراء بنصب يعلم

ويعلم الصابرين وقوله تعالى ياليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا ونكون من المؤمنين
في قراءة حمزة وابن عامر وحفص وقال الشاعر

الم الك جاركم ويكون بيني * وبينكم المودة والاخاء

وقال آخر

لا تنه عن خلق وتأتي مثله * عارٌ عليك اذا فعلت عظيم

ونقول لا تأكل السمك وتشرب اللبن فتنصب تشرب ان قصدت النهي عن الجمع
بينهما وتجزم ان قصدت النهي عن كل واحد منهما اي لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن

على ان اصله يعلم بالنون^(١) وهو مثال للنفي . فان قلت علم الله تعالى شامل الواجب
والجائز والمستحيل فكيف صح النفي . اجيب بان المراد نفي المعلوم على طريقة البرهان
او نفي العلم الذي يتعلق به الجزاء وهو العلم بالشيء موجوداً (قوله ويعلم الصابرين)
بالنصب بعد واو الجمع . وقراء بالرفع على ان الواو للحال كانه قال لما تجاهدوا وانتم
صابرون (قوله في قراءة حمزة) قال البيضاوي نصبها يعقوب وحمزة وحفص على
الجواب لاضمار ان بعد الواو اجراء لها مجري الفاء . وقراء ابن عامر برفع الاول على
العطف ونصب الثاني على الجواب انتهى . ومنه يعلم ما في كلام المصنف من الاجمال
(قوله الم الك الح) مثال للاستفهام . وفي الكلام اشعار بان الاستفهام يكفي هنا وفيما
تقدم وان لم يكن حقيقياً وهو مذهب بعضهم . وقيل بوجوب الرفع فيه لانه ليس
نقياً محضاً ولا طلباً حقيقة . وقيل يجوز الامرين لانه ذو وجهين لفظية وهي غير
الايجاب . ومعنوية وهي الايجاب فالنصب على الاول والرفع على الثاني فتفطن
(قوله اذا لم ترد به تقرير النفي) هذا ثابت في بعض النسخ وعليه لا يتأتى كلامنا
انفاً بل هو محتمل للقولين الاخيرين (قوله اذا قصدت النهي عن الجمع) اي كما هو
الشائع في الاستعمال وان احتمل غيره وكذا نقول في الجزم فاندفع ما لبعض^(٢) الناظرين

(١) تحذف النون . منه (٢) طبلاوي . منه

وترفع ان نهيت عن الاول واجبت الثاني اي لا تاكل السمك ولك شرب اللبن
 * ص * فان سقطت الفاء بعد الطلب وقصد الجزاء جزم نحو قوله تعالى قل تعالوا اتل
 وشرط الجزم بعد النهي صحة حلول ان لا يحمله نحو لا تدن من الاسد تسلم بخلاف
 يا كلك * ويجزم ايضاً بلم نحو لم يلد ولم يولد . ولما نحو لما يقض وباللام ولا الطليتين
 نحو لينفق ليقض لا تشرك لا تؤاخذنا ويجزم فعلين ان واذا ما واي واين واني وايا ومتى
 ومهما ومن وما وحيثما نحو ان يشا يذهبكم . من يعمل سوءً يجزيه ما ننسخ من آية او ننسها
 نأت بخير منها ويسمى الاول شرطاً والثاني جواباً وجزاءً واذا لم يصلح لمباشرة الاداة
 قرن بالفاء نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير . او باذا الفجائية نحو وان
 تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم ينفطون * ش * لما انقضى الكلام على ما ينصب
 الفعل المضارع شرعت في الكلام على ما يميزه والجازم ضربان جازم لفعل واحد
 وجازم لفعلين فالجازم لفعل واحد خمسة امور احدها الطلب وذلك انه اذ تقدم لنا
 لفظ دال على امر او نهى او استفهام او غير ذلك من انواع الطلب وجاء بعده فعل مضارع
 مجرد من الفاء وقصد به الجزاء فانه يكون مجزوماً بذلك الطلب لما فيه من معنى الشرط

(قوله ولك شرب اللبن) او انت تشرب اللبن وتكون الواو للحال كذا قاله المصنف
 فاحفظ ولا تغفل (قوله لفظ دال الخ) ظاهره عدم اشتراط الطلب بالفعل كما في
 النصب بل يكفي تقدم ما يدل على الطلب مطلقاً وهو كذلك . لكن قال بعضهم
 ان الجزم بعد الفعل الخبري لفظاً الامر معني سماعي لا قياسي ولم يعم على ذلك
 برهاننا فان قلت ظاهر كلام المتن يشعر بان المراد بالطلب الطلب بالفعل كما يقتضيه
 قاعدة اعادة الاول معرفة اجيب بان هذا اصل كثير اما يعدل عنه (قوله مجرد عن الفاء)
 اي لم توجد فيه وهذا المراد بالسقوط في قول المتن فاذا سقطت الفاء لا ما هو المتبادر
 منه وهو الترك بعد الوجود اذ لا يشترط ذلك بانفاق (قوله فانه يكون مجزوماً بذلك
 الطلب الخ) هذا قول الخليل وسيبويه . وقال الفارسي والسيرافي لنيابته مناب الشرط

ونعني بقصد الجزاء انك تقدره مسبباً عن ذلك المتقدم كما ان جزاء الشرط مسبب
عن فعل الشرط وذلك كقوله تعالى قل آتوا ائـل تقدم الطلب وهو آتـالوا وآتـآخر
المضارع المجرد من الفاء وهو آتل وقصد به الجزاء اذ المعنى آتـالوا فان آتـوني آتل عليكم
فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم فلذلك جزم وعلامة جزمه حذف آخره وهو الواو
وقول الشاعر

قفا نـبـك من ذكرى حبيب ومـنـزل * بسـقـط اللـوى بـين الدخول فـحـومـل
ونقول آتـني اكرمك وهل آتـني احدثك ولا تكفر تدخل الجنة ولو كان المتقدم
نفيّاً او خبراً مثبتاً لم يجزم الفعل بعده فالاول نحو ما تاتينا تحدثنا برفع تحدثنا وجوباً

المقدر . وقال الجمهور بالاداءات المقدرة بعد الطلب المدلول عليها به وهي ان وصححه
في المعنى وايده بان الحذف والتضمين وان كانا خلافاً الاصل لكن التضمين تغيير
ذلك الاصل ولا كذلك الحذف . وبان تضمين الفعل معنى حرف موجود اما قليل
او غير واقع . وبان نائب الشيء يودي مؤداه والطلب لا يوي مؤدى الشرط انتهى
ويفهم من هذا ان المراد بالطلب اللفظ الدال عليه لا الطلب بمعنى الامر المعنوي كما
يتبادر الى كثير من الافهام . ويخطر بالبال ان بعضا يقول به ايضا (قوله اذ المعنى
آتـالوا فان تاتوني) الخ قيل يظهر من هذا ان الجزم بالحرف المقدر وهو خلاف ما ذكره
انفا من ان الجزم بالطلب . واجيب بان دعوى الظهور غير ظاهرة بل هذا منه ايضاح
واظهار لما ادعاه من ان في هذا الطلب معنى الشرط كذا افيد (قوله فان تاتوني) لم يقل
فان آتـالوا لان آتـال في المشهور جامد لا مضارع له وقد مرت اليه الاشارة (قوله لم
يجزم الفعل بعده) اي بعد النفي والخبر المثبت اذ لا سببية فيهما اما في الثاني فظاهر . واما
في الاول فلان عدم^(١) الاتيان في المثال لا يكون سبباً لتحديث وخالف الكوفيون
في هذا ولا سماع معهم ولا قياس . نعم الظاهر انه لا يبعد الجزم في النفي اذا كان

(١) في هذا التعليل ما لا يخفى . منه

ولا يجوز لك جزمه وقد غلط في ذلك صاحب الجمل والثاني نحو انت تأتينا متحدثنا
 برفع متحدثنا وجوباً باتفاق النحويين اما قول العرب اننى الله امرء فعل خيراً يشب عليه
 بالجزم فوجهه ان اننى الله وفعل خيراً وان كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر الا ان المراد
 بها الطلب والمعنى ليتق الله امرء وليفعل خيراً وكذلك قوله تعالى هل ادلكم على
 تجارة تبخيمكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله باموالكم
 وانفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم يجزم يغفر لانه جواب لقوله تعالى
 تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون لكونه في معنى آمنوا وجاهدوا وليس جواباً للاستفهام
 لان غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة بل عن الايمان والجهاد ولو لم يقصد
 بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع جزمه كقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة

هناك سببية نحو ما تعظمنها عنك لكن ذلك قليل (قوله صاحب الجمل) وهو الزجاج
 (قوله واما قول العرب الخ) جواب دخل مقدر كان قائلاً يقول قد ورد الجزم بعد
 الخبر المثبت وانتم قلتم بامتناعه اتفاقاً فاجاب بما ترى (قوله ليتق وليفعل) قيل فيه
 نظر لان جملة فعل خيراً واقعة صفة لامرء وهي لا تكون طلبية فكان عليه ان لا يذكره
 في هذا التقدير او يذكره ولا يغيره اللهم الا ان يمنع كونها صفة او تقدر بالقول انتهى
 وكأنه مبني على ان الرواية فعل بلا واو والموجود في النسخ التي رأيناها وفعل بالواو عطف
 على اننى فلا مجال لهذا النظر كما هو ظاهر لذي نظر كذا افيد (قوله يشب عليه)
 اي على كل واحد من الاتقاء وفعل الخير فلا تغفل (قوله وليس جواباً للاستفهام
 لان غفران الخ) قيل ^(١) الجزم في جوابه تنزيلاً للسبب وهو الدلالة منزلة السبب
 وهو الامثال (قوله امتنع جزمه ووجب الرفع) اما بالصفة ان كان صالحاً لذلك نحو قوله
 تعالى فهب لي من لدنك ولياً يرثي اي ولياً وارثاً وسيأتي هذا قريباً او بالحال كقوله تعالى
 فذرهم في ظغيانهم يعمهمون اي عمهين او بالاستيناف كقوله * وقال رائد هم ارسوا

(١) نقله في موصل الطلاب منه

تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق القراء وان كان مسبوقاً بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصوداً به معنى ان تاخذ منهم صدقة تطهرهم وانما اريد خذ من اموالهم صدقة مطهرة فتطهرهم صفة لصدقة ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يتمتع في القياس كما قرئ قوله تعالى هب لي من لدنك وليا يرثني بالرفع على جعل يرثني صفة لوليا وبالجزم على جملة جزاء للامر وهذا بخلاف قولك ائتني برجل يحب الله ورسوله فانه لا يجوز

نزاولها^(١) * قاله الجامي . وزاد المحصي او بالعطف نحو لا يؤذن لهم فيعتذرون اذ المعنى نفى الاذن في الاعتذار بدليل لا تعتذروا اليوم (قوله باتفاق القراء) اي السبعة (قوله ولو قرء بالجزم) اي ولو قرء احد من السبعة بالجزم لم يتمتع . وبهذا يدفع ما قيل انه قد قرء به كما ذكره البيضاوي لان الظاهر ان هذه القراءة ليست لواحد من السبعة كما يشير اليه عادة البيضاوي في التعبير بقراء (قوله على جعل يرثني صفة لوليا) استشكله المضد في الفوائد الغياثية بانه يلزم عدم استجابة دعاء زكريا عليه السلام لان يحيى مات في حياته فلا ارث وقد قال تعالى فاستجبنا له الآية . فالوجه الاستيناف ولا يلزم الاتخلف ظنه عليه السلام . واجيب بان المراد بالارث ارث العلم وتسمية اخذه عنه في حياته ارثا مجاز مرسل لانه يؤل اليه في الجملة سيما مع بقاء الاخذين عن يحيى بعد زكريا عليها السلام . على انه يفهم مما نقله البغوي اول سورة نبي اسرائيل ان زكريا مات قبل يحيى فلا اشكال حينئذ . وما ذكره هذا الفاضل مخلصا عن الاشكال . لا ينبغي ان يصار اليه بحال من الاحوال . لانه في غاية البشاعة ولا يتجرى على حضرة زكريا عليه السلام بمثل هذا البقال (قوله وبالجزم على جملة جواباً للامر) فان قلت نفس الهبة ليس سبباً للارث والسببية شرط على ما مر . اجيب بان المعنى على طلب هبة ولد^(٢) يبقى بعده او يأخذ عنه العلم فكانه قال هب لي من لدنك ولداً . يبقى بعدي او ياخذ العلم عني فان تهب لي ذلك يرثني . وقيل ان المراد بالسبب

(١) تمامه وكل حنف امرٌ يجري بمقدور . منه (٢) يشعر بهذا التعبير بوليا بدل ولداً . منه

فيه الجزم لانك لا تريد ان محبة الرجل لله ورسوله مسببة عن الاتيان به كما تريد في قولك
 اثنتي اكرمك بالجزم لان الاكرام مسببة عن الاتيان وانما اردت اثنتي برجل
 موصوف بهذه الصفة واعلم انه لا يجوز الجزم في جواب النهي الا بشرط ان يصح
 تقدير شرط في موضعه مقرونا

ماله دخل في السببية وان لم تكن سبباً مستقلاً فاحفظه فانه ينفك في مواضع
 (قوله واعلم انه لا يجوز الجزم في جواب النهي الا بشرط الخ) كان الاولى ذكر شرط
 البواقي ايضاً لنتم الفائدة . وشرطها صحة حلول ان تفعل محله فلا يجوز^(١) الجزم في
 نحو احسن الي لا احسن اليك . واين يترك اضرب زيدا في السوق بخلاف احسن
 اليك وازرك لعدم استقامة المعنى عند التقدير في الاولين دونهما (قوله ان الشرطية
 في موضعه الخ) هذا عند الجمهور . وذهب الكسائي الى عدم الاشتراط مستنداً الى
 السماع والقياس . اما الاول فما روي من قول بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم
 للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تشرف يصبك سهم يجزم يصبك مع عدم صحة ان
 لا تشرف يصبك . واما الثاني فلان المنصوب بعد الفاء جاز فيه ذلك فكذلك اذا
 سقطت الفاء نحو قوله تعالى لا تفترؤا على الله كذباً فيسحتكم اذ لا يقال ان لا تفترؤا .
 واجيب عن الاول بان الجزم على البدلية لا بالطلب . وعن الثاني بان النصب بعد
 الفاء يكون في النفي ولا جزم فيه فلا يحسن القياس . وكون الكوفيين يجيزون
 الجزم بعد النفي ايضاً لا ينفع حينئذ في الرد على الجمهور لانهم لا يسلّمونه هذا . وقال عصام
 الاظهر ان النزاع بين الفريقين لفظي اذ الجمهور نفوا صحة تقدير المثلث بمجرد وقوعه
 بعد النهي والكسائي اثبتها عند قرينة تقدير المثلث والنزاع للجمهور في هذه الصحة
 وكيف يناع في حذف الشرط بقريّة كما لانزاع له في ان سبق النهي لا يستدعي
 تقدير المثلث انتهى . قيل وظاهر تجويز الكسائي الجزم في لاتدن من الاسد يأكلك

(١) واجازه الكسائي ايضاً . منه

بلا النافية مع صحة المعنى وذلك نحو قولك لا تكفر تدخل الجنة ولا تدن من الاسد
تسلم فانه لو قيل في موضعها ان لا تكفر تدخل الجنة وان لا تدن من الاسد تسلم
صح بخلاف لا تكفر تدخل النار ولا تدن من الاسد يا كلك فانه ممتنع لانه لا يصح
ان يقال ان لا تكفر تدخل النار وان لا تدن من الاسد يا كلك ولهذا اجمعت السبعة
على الرفع في قوله تعالى ولا تمنن تستكثر لانه لا يصح ان يقال ان لا تمنن تستكثر
فهذا ليس بجواب وانما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في تمنن فكانه قيل
ولا تمنن مستكثرا ومعنى الآية ان الله تعالى نهى نبيه صلى الله عليه وسلم عن ان
يهب شيئا وهو يطعم ان يتعوض من الموهوب له اكثر من الموهوب فان قلت فما
تصنع بقراءة الحسن البصري تستكثر بالجزم قلت يحتمل ثلاثة اوجه احدها ان يكون
بدلا من تمنن كانه قيل لا تستكثر اي لا تر ما تعطيه كثيرا والثاني ان يكون قدر
الوقف عليه لكونه رأس آية فسكنه لاجل الوقف ثم وصله بنية الوقف

ومنع الجمهور له يقتضي ان النزاع حقيقي وهو الشايخ (قوله بلا النافية) بالفاء لا بالهاء
كما وهم (قوله ومعنى الآية الخ) اي حاصل معناها (قوله نهى نبيه صلى الله عليه وسلم)
ظاهرة ان النهي خاص به صلى الله تعالى عليه وسلم وليس ببعيد لانه اختص بمكارم
الاخلاق ومحاسن الاعمال . ويجوز ان يكون عاما ويحمل على التنزيه (قوله بالجزم)
قيل لو قال بالسكون لكان اولى لان السكون انما هو جزم في احد الاوجه وهو كونه
بدلا اما التسكين للوقف والتسكين للتناسب فليس تسكينا للجزم انتهى . ولا يبعد ان
يقال الممترض يعتقد ان هذا جزم ويسئل عن وجهه . والحجيب اجاب اولاه على تقدير
تسليم كونه جزما ببيان وجهه . وثانيا بمنع ذلك . او يقال انه يدعي ان هذا جزم بالطلب
والاستفهام في ما تصنع على حد ادركك السيل فما ذا تفعل . والحجيب تارة يسلم اصل
الجزم ويمنع كونه بالطلب وتارة يمنع اصل الجزم فضلا عن ان يكون بالطلب . وحمل الجزم في
السؤال على اللغوي بعيد . فالق السمع وانت شهيد (قوله بدلا من تمنن) نوزع فيه باختلاف

والثالث ان يكون سكنه لتناسب رؤس الآي وهي فانذر فكبر فظهر فاهجر * الثاني مما يحزم فعلاً واحداً لم وهو حرف ينبي المضارع ويقبله ماضياً كقولك لم يقم ولم يقعد وقوله تعالى لم يولد الثالث لما اختها كقوله تعالى لما يقض ما امره بل لما يذوقوا عذاب

معنيهما وعدم دلالة الاول على الثاني فافهم (قوله والثالث ان يكون الخ) اي فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون المناسبة ومثل هذا يقال فيما قبله (قوله رؤس الآي) اي واخرها وهو معنى للرؤس ايضاً (قوله وهو لم) قيل اصلها لا فابدلت الفها ميما والصحيح خلافه . وكونها حازمة هو المشهور . وورد اهلها في قوله لولا فوارس من نعم واسرهم * يوم الصليقاء لم يوفون بالجار

فقبل ضرورة . وقيل لغة وعليه ابن مالك . وزعم اللحياني ان بعض العرب تنصب بها ايضاً وجعل من ذلك قراءة لم تشرح بفتح الحاء . وعند بعضهم ان الاصل تشرحون بالنون الخفيفة فحذفت النون وبقيت الفتحة دليلاً عليها ويبعد ان فيه حينئذ شذوذين تؤكد المنفي بل وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين . فالوجه ما قاله الدماميني من انه يحتمل ان تكون فتحة الحاء اتباعاً للرأ قبلها او للام بعدها (قوله ينبي المضارع) اي ينتفي به حدث المضارع (قوله ويقبله ماضياً) اي يقبل زمانه ماضياً . وهذا مذهب المبرد واكثر المتأخرين وظاهر مذهب سيديويه . وذهب قوم منهم الجزولي الى انها تدخل على ماضي اللفظ فتصرف لفظه الى المضارع دون معناه ونسب هذا الى سيديويه . ووجهه ان المحافظة على المعنى دون اللفظ . ويؤيده ايضاً انك تناقض قام زيد لم يقم قاله ابو حيان . وصحيح جمع الاول لان له نظيراً وهو المضارع الواقع بعد لو والثاني لا نظيره (قوله لما) قيل بسيطة . وقيل مركبة من لم وما . وهو الصحيح في التصريح (قوله اختها) احتراز عن لما التي بمعنى حين والتي بمعنى الآ كما مر . وقد يقال هذا لبيان الواقع اذ كلامنا في الداخلة على المضارع ولا تدخل عليه الا اختها (قوله لما يقضي ما امره) اي الذي امره اياه ربه فالعائد محذوف وهو اياه وجاز

وتشارك لم في اربعة امور وهي الحرفية والاختصاص بالمضارع وجزمه وقلب زمانه الى الماضي وتعارفها في اربعة امور احدها ان المنفي بها مستمر الانتفاء الى زمن الحال بخلاف المنفي بلم فانه قد يكون مستمراً مثل لم يلد ولم يولد

حذفه^(١) مع انفصاله لانه لا لبس هنا او يقدر العائد متصلاً وحذف المتصل لا كلام فيه . فان قلت كيف يمكن الاتصال وهذا الضمير مسبوق بمثله متحد معه في الرتبة وقد منعوا الاتصال حينئذ . اجيب بان المنع من الاتصال في غير صورة الحذف لان منع الاتصال معلل بالقبح وهو قد زال بالحذف (قوله وتشارك لم في اربعة امور) زاد بعضهم خامساً وهو جواز دخول همزة الاستفهام عليهما وان كان لم اكثر (قوله وتعارفها في اربعة امور) زاد في المنفي خامساً وهو ان منفي لما لا يكون الاقربا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقبلاً ولا يجوز لما يكن وعند ابن مالك لا يشترط ذلك بل هو امر اغلي فيقال عصي ربه ابليس ولما يندم (قوله الى زمن الحال) لي حال التكلم وهذا مراد من قال انها لاستغراق النفي وامتداده . قال الرضي ومنع الاندلسي من معنى الاستغراق فيها وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر الاستغراق كما ذهب اليه النحاة . واما لم فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم انتهى . وعلى القول بامتداد النفي فيها لا يجوز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قت فلم تقم لان معناه وما قت عقب قياسي ولا يجوز قت ولما تقم لان معناه وما قت الى الان قاله في المنفي . ويانه كما قاله الشمني ان في الدلالة على كون شيء عقب آخره دلالة على

^(١) يعني انهم قالوا بعدم جواز حذف المنفصل للالتباس اي يظن ان المحذوف متصل لانه الاصل فكيف جاز الحذف هنا فقال وجاز حذفه مع انفصاله لانه لا لبس اي بالمتصل هنا اي في هذه الآية لانه لا يمتثل فيها ان يكون الضمير متصلاً لسبقه بمثله ومعلوم انه اذا سبق كذلك لا يتصل وهذا مبني على ان المنع من الاتصال حينئذ عام شامل لصورة الذكر والحذف وهو مذهب بعضهم وقال بعض آخر المنع خاص بالذكر فقولنا او يقدر الخ مبني عليه فليفهم . منه

وقد يكون منقطعا مثل هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا لان المعنى انه كان بعد ذلك شيئا مذكورا ومن ثم امتنع ان نقول لما يقيم ثم قام لما فيه من التناقص وجاز لم يقيم ثم قام . والثاني ان لما تؤذن كثيرا بتوقع ثبوت ما بعدها نحو بل لما يذوق عذاب ابي الى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقونه ولم لا تقتضي ذلك ذكر هذا المعنى الرمضري والاستعمال والذوق يشهدان به والثالث ان الفعل يحذف بعدها يقال هل دخلت البلد فتقول قاربته ولما تريد ولما ادخلها ولا يجوز قاربته ولم والرابع انها لا تقترن بحرف الشرط بخلاف لم نقول ان لم نغم قت ولا يجوز ان لما نغم قت *

حصول ذلك الشيء بعد ان لم يكن فاذا جعل النفي عقبة شيء كان ذلك النفي غير ممتد في جهة ذلك الشيء فكان بين التعقيب والامتداد تناف في الجملة فلماذا امتنع التعقيب في لما دون لم (قوله وقد يكون منقطعا نحو هل اتى الخ) مثل في المعنى المنقطع بقول الشاعر فان كنت ما كولا فكن خيرا كل * والا فادركني ولما امزق

وهو اولى من التمثيل بما هنا اذ الكلام فيما اذا كان النفي غير مقيد وهنا مقيد بالحين ولا شك انه غير منقطع في الحين الذي قيد به قاله صاحب عروس الافراح (قوله تؤذن كثيرا بتوقع الخ) احتراز بقوله كثيرا عن نحو ندم ابليس ولما ينفعه الندم . وزعم بعضهم ان هذا الايدان لازم لما وليس بشيء . ثم هذا الفرق بالنسبة الى المستقبل واما بالنسبة الى الماضي فهما سيان في نفي التوقع وغيره فمثال المتوقع ان يقال ما لي قت فلما نغم او لم نغم . ومثال المتوقع ان نقول ابتداء لم يغم ولما نغم كذا في المعنى فلا تغفل (قوله قد يحذف بعدها) اي اختيارا بخلاف لم فان الحذف بعدها ضرورة كقوله

احفظ وديعتك التي استودعتها * يوم الاعارب ان وصلت وان لم اتي وان لم تصل (قوله انها لا تقترن بحرف الشرط) اقتصر على ذكر الحرف لانه الاصل في اداء معنى الشرط والا فاسماء الشرط كذلك . ثم العلة في جميع ما ذكر من الفروق ان النفي فعل ولما لنفي قد فعل . قاله غير واحد وذكره المصنف ايضا في المعنى .

الجازم الرابع اللام الطلبية وهي الدالة على الامر نحو لينفق ذو سعة من سعته او الدعاء
نحو ليقتض علينا ربك * الجازم الخامس لا الطلبية وهي الدالة على النهي نحو لا تشرك
بالله او الدعاء نحو لا تؤاخذنا فهذه خلاصة القول فيما يجزم فعلاً واحداً * واما ما يجزم
فعلين فهو احد عشر اداة وهي ان نحو ان يشأ يذهبكم واين نحو اينما تكونوا

وبيانه في الاول والخامس ان قد فعل اخبار عن الماضي المتصل القريب من الحال
فنفيه كذلك وفعل ليس كذلك . فلا يكون نفيه كذلك . وفي الثاني ان قد فعل يفيد
التوقع وفعل لا يفيد فني كل مثله . وفي الثالث ان قد يجوز حذف مدخولها كما في قوله
ازف الترحل غير ان ركبنا * لما نزل برحالتنا وكان قد

اي وكان قد زالت فكذلك مدخول لما . وفي الرابع ان فعل يكون شرطاً وقد فعل
لا يكون فجعل نفي كل مثله . وعلى الرضي هذا بان لما فاصلة قوية بين العامل وهو اداة
الشرط ومعموله ومثل هذا الفاصل لا يجوز . وعلى بعضهم الثالث بان لما زائدة على
لم بحرفين فكانهم جعلوا ما زاد عليها نائباً عن المحذوف (قوله الطلبية) احترازاً من نحو
لام كي ولام الجحود (قوله الدالة على الامر الخ) اي وضعاً فلا يرد تجريدتها عما ذكر
واستعمالها في الخبر نحو قوله تعالى قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدّاً وفي
التهديد نحو قوله تعالى ومن شاء فليكفر الى غير ذلك من المعاني . ثم الاليق ذكر
الالتماس ايضاً وعرفوه بانه الطلب من المساوي مع نوع خضوع . وكونه بالدعاء اشبه
لا يجدي نفعاً (قوله لا الطلبية) احتراز من نحو لا الزائدة ولا النافية وورود النفي بها
فيما اذا صلح قبلها كي نحو جئتك لا يكن لك علي حجة قليل (قوله الدالة على النهي الخ)
اي وضعاً ايضاً وقد يقصد بها الدلالة على التهديد كقولك لولدك لا تطعني . والا خلق
ذكر الالتماس هنا ايضاً كما لا يخفى (قوله فعلين) اي مضارعين او ماضيين او مختلفين
ويجزم للضارع لفظاً والماضي محلاً . ومراده من الفعل الثاني ما يشمل الجملة فان الجواب
قد يكون جملة (قوله فهو احد عشر) اي في المشهور وزاد بعضهم اذا وكيفاً ولو . والجازم

يدرككم الموت واي نحو اياماً تدعوا فله الاسماء الحسنی ومن نحو من يعمل سواء يجز
به وما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ومهما كقول امرء القيس

اغرك مني ان حبك قاتلي * وانك مهما نامري القلب يفعل
ومتى كقول الآخر * متى اضع العمامة تعرفوني * واياك كقوله * فايان ما تعدل به
الريح تنزل * وحيثما كقوله

حيثما تستقسم يقدرك لك الا * -ه نجاحاً في غابر الازمان
واذا ما كقوله *

وانك اذا ما تأت ما انت امر * به تلف من اياه تأمر آتيا
واني كقوله

فاصبحت اني تاتها تستجر بها * تجد خطباً جزلاً وناراً تاجبا
فهذه الادوات التي تجزم فعلين ويسمى الاول منها شرطاً ويسمى الثاني

بها قليل بل قيل لم يسمع في كيفاً ومن^(١) اجازته جعله قياساً وفي الباقيين اذا سمع فهو
ضرورة او خاص بالشعر (قوله ان) اي الشرطية والا فالوصلية نحو علي وان لم يحمل
السلاح شجاع لا تجزم فعلين اذ لا جواب لها عند المحققين اصلاً^(٢) (قوله فهذه الادوات الخ)
ظاهراً ان الاداة هي العاملة في الفعلين بلا واسطة وهو مذهب سيبويه ومحققي البصرة
وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط لان الاداة ضعيفة عن عملين
والاول مستدع للثاني وقيل الاداة والشرط جزما الجواب لان الاداة لا تقوى على
عملين فقويت بالاول وقيل تجازماً لاقتضاء كل الآخر والاول هو المشهور ويرد
على الثاني ان الجزم بالفعل غريب وضعف الاداة ممنوع كيف وهي طالبة لهما وعلى
الثالث ان العامل المركب لا يحذف احد جزئيه والشرط قد يحذف وايضاً الجازم

(١) وهم الكوفيون . منه (٢) اي لا ملفوظا ولا مقدرا . منه

جواباً وجزاءً وإذا لم تصلح الجملة الواقعة جواباً لأن تقع بعد أداة الشرط وجب افتراضها بالفاء وذلك إذا كانت الجملة اسمية أو فعلية فعلها طلبي أو جامد أو منفي بلن أو ما

لا يحذف معموله والجواب يجوز حذفه^(١) . وعلى الأول يكتبني بعد الحذف بالشرط وعلى الرابع إهمال الأداة مع كونها طالبة للفعلين . وأورد على المشهور لزوم عدم النظم إذا ليس عندنا ما يتعدد عمله إلا ويختلف كرفع ونصب كضرب زيد عمرو وظننت زيداً قائماً . والجواب بأنه ورد في أن كقوله أن حراسنا اسد^(٢) بنصب الجزئين ليس بالقوي . نعم هذا اللزوم سهل بالنسبة إلى ما يلزم البواقي والعמש كما قيل خير من العمى (قوله يسمى الأول منها شرطاً) لأنه شرط لتحقيق الثاني بمعنى أن العقل يحكم بوجود الثاني عند الأول معلقاً عليه لا بمعنى أنه شرط في الواقع يتوقف عليه وجوده قاله العلامة الثاني^(٣) (قوله جواباً) لترتبه على الأول كما يترتب الجواب على السؤال فهو حقيقة اصطلاحية^(٤) (قوله وجزاء) عطف على جواباً قال الدماميني وهما عندهم لفظان مترادفان (قوله قرن بالفاء) أي غالباً . ومن غير الغالب قوله^(٥) صلى الله تعالى عليه وسلم لا ي^(٦) لما سئل عن اللقطة والا استمتع بها . وفائدة الفاء الربط بالشرط لأن الجزم الحاصل به الربط مفقود وليس على تقدير الظهور فاتي بالفاء لما فيها من معنى السببية ولتناسبتها لمعنى الجزاء لما فيها من التعقيب بلا فصل (قوله وذلك إذا كانت الجملة اسمية) لا يرد وإن اطعمتموهم أنكم لمشركون لأن الجواب محذوف^(٧) مقرون بالفاء وهذا جواب لقسم مقدر قبل الشرط وإن لم يكن هناك لام قاله الرضي (قوله بلن أو بما) خصهما بالذكر احترازاً عن لم ولا فالضارع المقرون بهما يجيء شرطاً

(١) فيبقى الجازم وهو مجموع الأداة والشرط بغير معمول . منه^(١) أوله إذا أسود جنح الليل فلتأت ولكن . خطاك خفاقاً . منه^(٢) السعد التفتازاني . منه^(٣) ويشترط فيه الفائدة فلا يجوز من يتم . منه^(٤) أخرجه البخاري . منه^(٥) ابن كعب . منه^(٦) ودل على المحذوف الموجود ودل على الفاء المقام تدبر . منه

او مقرونا بقد او حرف تنفيس نحو قوله تعالى وان يمسسك بخير فهو على كل شيء
 قدير . قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم . ان ترفي انا
 اقل منك مالا وولدا فعسى ربي . وما تفعلوا من خير فلن تكفروا . وما افاء الله على
 رسوله منهم فما او جفتم عليه من خيل ولاركاب . ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل
 ومن يقاتل في سبيل الله فيقتل او يغلب فسوف نؤتيه اجرا عظيما . ويجوز في الجملة
 الاسمية ان تقتزن باذا الفجائية كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذاهم
 يقطعون وانما لم اقيد في الاصل اذا الفجائية بالجملة الاسمية لانها لا تدخل الا عليها
 فاغنائي ذلك عن الاشتراط * ص * فصل الاسم ضربان نكرة وهو ما شاع في جنس

اتفاقا لكونها كالجزء واما الماضي المنفي بلا فعند الرضي لا بد من الاقتران وعند غيره لا
 (قوله فهو على كل شيء قدير) الحق كافي للمعنى ان هذا دليل الجواب اذ هو ثابت
 قطعاً على كل حال فلا معنى للشرطية (قوله فقد سرق) اي فحكما بانه قد سرق لانه
 ماض فلا يكون جواباً للشرط مستقبل فافهم (قوله باذا الفجائية) اي مع الفاء او مجردة
 عنها ولا ذا هذه شبه بالفاء^(١) في كونها لا يبتداء بها ولا تقع الا بعد ما هو متعقب بما بعدها
 فلماذا اعطيت حكمها (قوله لانها لا تدخل الا عليها) فرقا بينها وبين الشرطية لان
 تلك لا تدخل الا على الفعلية هذا وبقيت ابجاث كثيرة لا يسعها المقام فعليك بدفاتر

(١) منها ان اذا انما تقوم مقام الفاء اذا كانت الاداة ان او اذا الشرطية لانها اما بايها
 وكان الجواب فيها جملة اسمية موجبة غير طلبية وغير مقرونة بان التوكيد به والا وجبت الفاء
 ومنها ان العلامة ابن الهمام ذكر مواضع اقتران الجملة بالرابط زائدة على مامر ونظمها فقال
 تعلم جواب الشرط حتم قرانه بفاء اذا ما فعله طلبا اتي
 كذا جامدا او مقسما كان او بقد ورب وسين او بسوف ادري افاقي
 كذا اسمية او كان منفي ما وان ولن من يجد عما عدنا فقد عتا
 وزاد عليه الدنوشري فقال كذا ان يكن مجموع شرط مع الجزا وفي سورة الانعام قد جاء مثبتا
 واراد بما في سورة الانعام قوله تعالى وان كان كبير عليك الآية . منه

موجود كرجل او مقدّر كشمس ومعرفة وهي ستة الضمير وهو ما دل على متكلم او مخاطب او غائب وهو اما مستتر كالمقدّر وجوباً في نحو اقوم ونقوم او جوازاً في نحو زيد يقوم او بارز وهو اما متصل ككتابه قمت وكاف اكرمك وهاء غلامه او منفصل كانا وانت وهو وايي ولا فصل مع امكان الوصل الا في نحو الهاء من سلنيه بمرجوحية وظننتكه وكتبته برجحان * ش * ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف قسمين نكرة وهي الاصل ولهذا قدمتها ومعرفة وهي الفرع ولهذا اخرتها فاما النكرة فهي عبارة

العلماء الاعلام * فصل * (قوله بحسب التنكير والتعريف) اي باعتبارهما . وفيد بذلك لان للاسم اتقسامات اخر باعتبارات كما لا يخفى (قوله الى قسمين الخ) زاد بعضهم قسماً آخر واسطة بينهما وهو الخالي من التنوين واللام كن وما الاستفهاميتين والشرطيتين وجعل من هذا القليل اسم الفعل المنون بناءً على انه واقع موقع لفظ الفعل وكل ذلك عند الجمهور من النكرات (قوله نكرة) هي والمعرفة اسما مصدر لنكرته وعرفته نقلاً وسمي بهما نوعان من الاسماء قاله الازهري وقال الحفيد هما مصدران نُقِلَا لما ذكره والاول^(١) اولى (قوله وهي الاصل) اي لا ندراج كل معرفة تحتها وهذا مذهب سيبويه وزعم الكوفيون ان المعرفة هي الاصل لان من الاسماء ما لا يقبل التنكير كالمضرات ولان التنكير يكون بعد التعريف كزيد وزيد آخر وفيه ما لا يخفى (قوله ولهذا قدمها) اي وان كانت المعرفة اشرف لان سبقها في الوجود المستدعي لسبقها في الذكر عارض الشرفية (قوله ومعرفة) عطف على نكرة وبينهما منع الخلو فقط لاجتماع التعريف والتنكير في الاسم الواحد كالمعرف بلام الجنس فانه بحسب اللفظ معرفة وبحسب المعنى نكرة كذا قيل فافهم (قوله عبارة) اي كناية * عما * اي شيء * شاع * وانتشر في افراد جنس اي امر عام موجود ومتحقق في نفس الامر ثبوتها او مقدر مفروض فالموجود^(١) لانه لا يكون كذلك اذا كان النكرة من نكر كتب وقد ذكر في المصباح ان مصدره انكارامته

عما شاع في جنس موجود او مقدر فالاول * كرجل * فانه موضوع لما كان حيواناً ناطقاً
 ذكرًا فكلما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه والثاني كشمس فانها موضوعة
 لما كان كوكباً نهاريًا ينسخ ظهوره وجود الليل فخفا ان تصدق على متعدد كما ان
 رجلاً كذلك وانما تخلف ذلك

كرجل . فانه شائع في زيد وعمرو وبكر وغيرهما من الافراد الثابتة لمفهوم الكلي الموضوع
 له هذا اللفظ وهو الحيوان الناطق الذكر . واطلاقه على كل منها من حيث كونه
 فرد هذا المفهوم حقيقة ومن حيث الخصوص مجاز * والمقدر كشمس فانها تلخ * هكذا
 ينبغي ان يفهم وظاهر العبارة يقتضي ان الشيوخ في الجنس نفسه وان الموجود صفته
 وليس كذلك لان الجنس شيء واحد لا يتأتى فيه الشيوخ وفي وجوده بالمعنى المتبادر
 كلام والا كثرون على عدمه . وتعريف ابن مالك للنكرة بقوله

نكرة قبال ال مؤثرا * او واقع موقع بما قد ذكرا

وان سلم عن هذا المقام . لكنه غير سالم من قيل ^(١) وقال . فتعريفنا اولى عند ذوي
 الكمال من الرجال فليحفظ (قوله حيوانا ناطقا) اي مدركا لا متكلما كما يتبادر .
 وفي بعض النسخ قيد بالفا ايضا وليس بشرط عند كثيرين (قوله فكلما وجد تلخ) فيه اشارة
 الى ان عموم النكرة للافراد بدلي لاشمولي (قوله ينسخ ظهوره وجود الليل) قيل الاول فاعل
 والثاني مفعول ويجوز العكس والاول اولى (قوله ان تصدق على متعدد) اي بطريق البديلة

^(١) لانه اورد عليه انه يخرج منه اسماء الفاعلين والمفعولين فانها لا تقبل ال المؤثرة للتعريف ولا
 تقع موقع ما يقبلها ويدخل فيه ضمير النكرة في نحو ضربت رجلا واكرمته فانه واقع موقع
 ما يقبل ال فيقتضي انه نكرة والصحيح انه معرفة واجيب اما عن الاول فبوجوب الاول انها
 واقعة موقع ذات وقع منها او عليها الحدث والذات تقبل ال المؤثرة والثاني انها تقبل ال في
 الجملة وذلك اذا اريد بها المضي واما عن الثاني فبان الضمير ليس واقعا موقع رجل المتقدم بل
 باعتبار كونه صار معهودا فاعتناه الرجل المعهود وهو لا يقبل ال كذا قيل فتدبر منه

من جهة عدم وجود افراد له في الخارج ولو وجدت لكان هذا اللفظ صالحاً لما فانه لم يوضع على ان يكون خاصاً كزيد وعمرو وانما وضع وضع اسماء الاجناس * واما المعرفة فانها تنقسم ستة اقسام القسم الاول الضمير وهو اعرف الستة

(قوله من جهة عدم وجود افراد له في الخارج) واما جمعها في قوله لمان برق او شعاع شمس فاعتباري (قوله ولو وجدت الخ) وهذا ممكن الوجود عندنا لكنه غير واقع وعند الفلاسفة ممتنع اصلاً (قوله واما المعرفة الخ) الاولى تعريفها ثم تقسيمها . وكانه اكتفى بما يفهم من مقابلتها للنكرة فانه اذا علم ان النكرة عبارة عما شاع الخ علم بواسطة المقابلة انها عبارة عما خص فردا واحدا من افراد الجنس غير متناول لما اشبهه اما بالوضع الخاص كالعلم او بالوضع العام كالضمير (قوله الى ستة اقسام) زاد ابن مالك سابعا وهو المنادى المقصود كيا رجل لمعين بناء على ان تعريفه بالقصد لا بال مقدرة كما هو مذهب الجمهور . وزاد ابن كيسان ايضاً من وما الاستفهاميتين . واستدل على تعريفها بتعريف جوابها فانه اذا قيل من عندك وما دعاك . يقال زيد ولقائك . والجواب يطابق السؤال . وعند الجمهور هما نكرتان لان الاصل التشكيك ما لم تقم حجة واضحة على خلافه . ولانها قائمان مقام اي انسان واي شيء وهما نكرتان فكذا القائم مقامهما . وما قيل في الجواب غير لازم اذ يصح ان يقال رجل من بني فلان وامرهم (قوله الضمير) بمعنى المضممر وهو الخفي والمستور . واطلاقه على البارز حقيقة عرفية كما قاله الازهري . وزعم الدنوشري انه توسع (قوله وهو اعرف) لو قال بدله ارفع لكان اولي لان ارفع التفضيل لا يبنى من التعريف لزيادته على الثلاثة . لكن شاع هذا في الاستعمال والامر فيه سهل (قوله وهو اعرف الستة) اي على الصحيح . وزعم ابن السراج ان الاعرف العلم وفيه بعد . نعم اسم الله تعالى الكريم من الاعلام اعرف من الضمير كما نقل عن سيبويه . وكان الضمير اعرف المعارف لقلة تطرق الاحتمال اليه وكما قل الاحتمال كثر التعريف فلهذا كان اعرف الضمائر المتكلم لانه يدل على المراد

ولهذا بدأت به وعطفت بقية المعارف عليه بضم وهو عبارة

بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وتميز صوته . ووليه ضمير المخاطب لانه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله . ووليها ضمير الغائب لانه يدل على المراد بنفسه فهو ايضاً معرفة مطلقاً عند الجمهور . وقيل نكرة مطلقاً . وقيل ان كان مرجعه معرفة فمعرفة او نكرة فنكرة وتام الكلام يطلب من محله . ومما ذكرنا ظهران المعرفة على افرادها بالتشكيك لا بالتواطىء على ما وهم . هذا . فان قلت ان اعرف افعل تفصيل وهو بعض ما يضاف اليه فاذا كان الضمير اعرف الستة يلزم ان يكون اعرف من نفسه لانه من الستة وهو باطل . اجيب بان المراد اعرف الستة مما عدها فهناك استثنائي عقلي مثل الله خلق كل شيء اي ما سواه . وقيل ان للضمير جهتين جهة كونه ضميراً وجهة كونه من الستة فهو بالجهة الاولى اعرف من نفسه بالجهة الثانية وقيل ^(١) غير ذلك فافهم (قوله وعطفت بقية المعارف عليه بضم) اشارة لبعد مرتبتها عنه وكذا البقية نفسها متفاوتة في التعريف بل وافراد انواعها كذلك فاعرف البواقي العلم . ثم الاشارة . ثم الموصول . ثم المحلى . ثم المضاف . وقيل الاشارة قبل العلم وهو مذهب الكوفيين ^(٢) . واحتجوا بان الاشارة ملازمة للتعريف بخلاف العلم وتعريفها حسبي وعقلي وتعريفه عقلي فقط . وبانها تقدم عليه عند الاجتماع نحو هذا زيد . وفيه ان المعتبر زيادة الوضوح والعلم ازيد وضوحاً سيما العلم الذي لم تعرض له شركة . وقيل المحلى قبل الموصول وهو مذهب ابن كيسان . واحتج بوقوعه صفة له في قوله تعالى من انزل الكتاب الذي جاء به موسى والصفة لا تكون اعرف من الموصوف . واجيب بانه بدل او مقطوع او الكتاب علم بالغلبة للتوراة . ثم اعرف الاعلام اسماء الاماكن ثم الاناسي ثم الاجناس . واعرف الاشارة ما كان للقريب ثم للوسط ثم للبعيد . واعرف

^(١) وهو ان المراد اعرف في الستة من غيره والظرفية من قبيل ظرفية الكل لاجزائه والترجيح موكل الى رأيك ولا اظنك ترضى بهذا . منه ^(٢) ونسب الى ابن السراج . دته

عما دل على متكلم كانا او مخاطب كانت او غائب كهو وينقسم الى مستتر و بارز
لانه لا يخلو اما ان يكون له صورة في اللفظ اولا فالاول البارز كثناء قمت والثاني

الموصولات ما كانت صلته غير مبهمه ثم ما كانت صلته مبهمه كالوحي الى عبده ما اوحى .
واعرف افراد المحلي ما كانت ال فيه للخصور ثم للعهد ثم للجنس واعرف افراد المضاف واوسطه
وادناه ما اضيف الى الاعرف والاوسط والادنى كذا ذكره بعض المحققين (قوله متكلم)
اي ذات يحكي عن نفسه فخرج لفظ متكلم وكذا اليا في اباي وهمزة المضارع كاقوم
لانها دالان على التكلم لا على من قام به (قوله او مخاطب) اي ذات توجه اليه
الخطاب ولو تنزيلا فخرج لفظ مخاطب وكذا الكاف في اياك وتاء تقوم لانها دالان
على الخطاب فقط ودخل الضمير في قوالك في شخص غائب ويحك يا فلان انت تقول
كذا مخاطبا من يبلغك عنه شيئا (قوله او غائب) اي ذات غير متكلم ولا مخاطب
بالمعنى السابق فخرج لفظ غائب وكذا هاء اياه ويا يقوم لانها دالان على الغيبة لا غير .
ودخل هو في قوله تعالى وهو الذي يرسل الرياح فانه غائب بالمعنى المذكور وان لم
يتصف بالغيبة بمعنى آخر وكذا الضمير في قوله تعالى هي راودتني ويا ابت استاجرته
وهو ظاهر . واو في هذا التقسيم لمنع الخلوة فقط والا لخرج ما وضع لكل من الثلاثة
وهو ايا فان الواحق له خارجه عن حقيقته عند المحققين . ثم ما يفهمه ظاهر التمثيل
يقضى ان الضمير مجموع انا وكذا انت وهو . وعليه الكوفيون . وصحح جمع ان الضمير
ان والهاء والواحق حروف مبنية للمراد (قوله الى بارز ومستتر) قدم البارز على المستتر
لانه وجودي والمستتر عدي والاعدام انما تعرف بملكانها . ولانه اشرف من المستتر
لان له لفظا يؤدي به والمستتر كما نص عليه الرضي لم تضع العرب له لفظا وان كان
مستترا جوازا وانما يعبر عنه لضيق العبارة بالمرادف . ودلالته ووضع مرادف له
بواسطة قوة افهامه من الكلام وتنزيله منزلة الملقوظ فافهم (قوله اما ان يكون له
صورة في اللفظ) اي مذكورا او متعددا ليعم الموجود والمخدوف . والفرق بين

المستتر كالمقدر في نحو قولك قم * ثم لكل من البارز والمستتر انقسام باعتبار فاما
المستتر فينقسم باعتبار وجوب الاستتار وجوازه الى قسمين واجب الاستتار وجائزه
ونعني بواجب الاستتار ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه وذلك كالضمير

المستتر والمحذوف عند المحققين ان المحذوف لفظ موضوع يمكن النطق به والمستتر بخلافه .
وفرق اللقاني بان المستتر اللفظ القائم بالذهن والمحذوف لفظ بالفعل ثم حذف وفيه
انه لا يظهر في المتروك ابتداءً والتترك بعد الايتان غير لازم (قوله المستتر) سمي به
لانه استغنى عن ظهور اثره في اللفظ بظهور معناه فكانه احتجب عن الادراك اللفظي
فان قلت ان الاستتار مطاوع سترته اي فعلت به الستر بعد ان لم يكن والضمير المستتر
على ما ذكر لم يكن ظاهراً فيستر فالاولى التعبير بنحو ما في التسهيل حيث قال فنه
واجب الخفاء ومنه جائز الخفاء اذ الخفاء لا يفهم منه انه كان ظاهراً ثم خفي . اجيب
بان ما ذكرت من الاولوية مسلم ومن عبر به اتكل على فهم المراد . وبانه لما كان
الاصل في الضمائر المتصلة على ما قيل ان تبرز وتظهر لما تقرر في الغالب من حالها
لانها من قبيل الانماط اتي بعبارة تشعر بالظهور اشارة الى انه كان هو القياس . ثم اعلم
انه لا يستتر من الضمائر الا المرفوع لانه لعمديته كالجزء من الكلمة وكثيراً ما يحذف
ويكون فيما بقي دليل على ما التقي . ولا كذلك ^(١) المنصوب والمجرور لكونها فضلتين
فلا يعاملان معاملة الجزء . وكان في قوله المقدر في نحو قولك قم نوع اشارة الى ما قلنا
(قوله وذلك كالضمير الخ) ليس المقصود من هذا حصر مواضع وجوب الاستتار اذ هي
اكثر من ذلك . فقد عدوا منها المرفوع بامر الواحد المذكور كقم . والمرفوع بالمصدر
النائب عن فعله ^(٢) نحو ضرب الرقاب . والمرفوع بافعال الاستثناء نحو قام القوم ما خلا

(١) لا يقال ان الضمير المنصوب في نحو ما عملت ايديهم والضمير المجرور في نحو فاقض ما انت قاض
ليس بمرفوعين وقد استترا . لانا نقول هذا حذف لا استتار فقد كان الاصل عملته وقاضيه
تحذف الضمير من كل منهما وقد علمت الفرق بين المحذوف والمستتر . منه ^(٢) لكن ذكر بعضهم في قول
الشاعر فندلا زريق المال ندل الثعالب ان رز يقى فاعل . منه

المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كاقوم او بالنون كقوم وكذا التاء الا ترى انك لا تقول اقوم زيد ولا تقول تقوم عمرو ونعني بالمستتر جوازاً ما يمكن قيام الظاهر مقامه

او ما عدا او ليس او لا يكون زيدا . والمرفوع بالفعل التعجب كما احسن الزيد .
 والمرفوع بالفعل التفضيل على اللغة المشهورة في غير مسألة الكحل كم احسن اثنا . والمرفوع باسم الفعل غير الماضي كقوله ونزال اما المرفوع به وان كان ضمير متكلم فلا يجب استتارة كهيته ^(١) لك بناء على انه بمعنى تبيأت بضم التاء وتردد الدنوشري في ذلك .
 والمرفوع بنعم وبئس وما جرى مجراها في بعض المواضع كما سيأتي ان شاء الله تعالى .
 والمرفوع باياك في التحذير على ما قيل من انتقال الضمير من الفعل بعد حذفه اليه لكن هذا من غرائب العربية اذ فيه استتار الضمير في الضمير وكان الذي اساغه كونه بطريق العروض (قوله المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كاقوم او بالنون كقوم) ينبغي ان يقيد ذلك بما اذا كان الفعل مذكوراً فانه اذا حذف يفتصل الضمير نحو قوله اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت * وقوله فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن ^(٢) * وكذا يقال في المبدوء بالتاء ان فرض حذفه قاله الدنوشري (قوله وكذا التاء) اي وكالمذكور الفعل المبدوء بتاء الواحد المخاطب فانه يجب فيه الاستتار ايضاً وخرج بقيد الواحد المبدوء بتاء الغائبة نحو هنتقوم فالاستتار جائز لا واجب . وكذا المبدوء بتاء خطاب الواحدة والمثنى والجمع فانه يبرز في الجميع نحو قومين وقومان وتقومون وتؤمن (قوله ونعني بالمستتر جوازاً ما يمكن الخ) هذا تفسير ابن مالك في التسهيل وابن يعيش في المفصل وغيرها من النحاة . وليس مرادهم بإمكان قيام الظاهر مقامه قيامه في تأدية المعنى بل في رفع عامله اياه . فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميراً مستتراً وجوازه لا وجوب كون الاستتار

^(١) وقيل بمعنى تبيأت باسكان التاء والضمير مستتر تقديره هي والكلام حكاية فافهم .
 ومن لانجره بمس من مروتا . منه

وذلك كالضمير المرفوع بفعل الغائب نحو زيد يقوم الا ترى انه يجوز لك ان تقول زيد يقوم غلامه واما البارز فينقسم بحسب الاتصال والانفصال الى قسمين متصل ومنفصل فالمتصل هو الذي لا يستقل بنفسه كماء قمت والمنفصل هو الذي يستقل بنفسه كانا وانت وهو وينقسم المتصل بحسب مواقفه من الاعراب الى ثلاثة اقسام

في الضمير المستتر واجبا وجائزا اذ ليس لنا ضمير متصف بالاستتار يجوز ظهوره على ما لا يخفى . فاعتراض المصنف في التوضيح عليهم بان ما فيه البارز تركيب آخر غير ما فيه المستتر غفلة عن المراد من كلامهم . وحمل له على خلاف مرادهم (قوله كالضمير المرفوع بفعل الغائب) اي ما عدا افعال الاستثناء فان مرفوعها مستتر وجوبا كما تقدم راجع الى البعض المفهوم من كله السابق . او على الفعل المفهوم من الكلام السابق . او على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق . وسياقي تحقيق ذلك ان شاء الله تعالى (قوله واما البارز فينقسم الخ) قال اللغائي قد يفهم منه ان المستتر ليس بمتصل اذ المتصل قسم من البارز الواقع قسما للمستتر وقسم قسم الشيء قسم الشيء فلا يكون قسم الشيء قسما والجواب ان المتصل الذي هو قسم من البارز وقسم للمستتر نوع خاص من المتصل لا مفهوم المتصل فجاز ان يكون المفهوم الواقع على ذلك النوع اعم منه صادقا به وبالمستتر فلم يلزم من كون المستتر متصلا كون القسم قسما وقد صرح الرضي وغيره بكون المستتر متصلا انتهى . وهو مبني على ان قسم الشيء يجوز ان يكون اعم كما في قولك الحيوان اما ابيض او غيره والابيض اعم من الحيوان . وصرح بعض المحققين بمنع ذلك كيف والمقسم ملاحظ في الاقسام ومع الملاحظة لا يتصور العموم فتدبر (قوله متصل ومنفصل) قدم المتصل لانه الاصل ولانه وجودي وقسمه عديمي والوجودي مقدم على العدمي (قوله وهو الذي لا يستقل بنفسه) اي لا بد من اتصاله باخر الفعل مثلا . وهذا معنى قولهم هو ما لا يفتح النطق به ولا يقع بعد الا في الاختيار واورد عليه استقلاله في نحو ضربتهم وهم ضربوا . وقوله

مرفوع المحل ومنصوبه ومخفوضه فرفوعه كطاء قمت فانه فاعل ومنصوبه ككاف
اكرمك فانه مفعول ومخفوضه كهاء غلامه فانه مضاف اليه وينقسم المنفصل

الآن نجاورنا الاك ديار^(١) * واجيب^(٢) عن الاول بان المتصل هو الهاء فقط والمنفصل
هو الهاء والميم نص عليه الرضي . وعن الثاني بانه ضرورة على ان بعضهم اجاز الاستقلال
بعد الامطلاقاً . ولعله لمحل الأعلى غير لاتصال الضمير بها نحو ما لكم من اله غيره كما حملوها
عليها في الوصف بها

نحو وكل اخ مفارقة اخوه * لعمر ابيك الا الفرقدان
او لعمل الآ في الضمير ان لم يكن الاستثناء مفرداً والاصل في الحرف الناصب ان
يتصل الضمير به نحو انك ولعلك . والمفرغ مقيس عليه . واورد ايضا الضمير المستتر
حيث قدره في نحو استقم بانت . وحكموا بانه يبرز في زيد هند ضاربها هو حتى
قيل انه فاعل الوصف . واجيب بان التقدير لضيق العبارة . وان البارز تأكيد لفاعل
والتعبير يبرز مسامحة فلا تغفل (قوله مرفوع المحل الخ) فان قلت الرفع من القاب
الاعراب والضمائر لمشايتها الحرف بافتقارها^(٣) لما بين معناها مبنية فكيف يصح
قوله مرفوع . اجيب^(٤) بان الرفع في الحقيقة صفة لمحل الضمير لانه نفسه فلا محذور
وكذا الكلام في قوله منصوبة ومخفوضة . ثم اعلم ان الضمير المتصل ينقسم ايضاً الى
اقسام . الاول ما يختص بمحل الرفع وهو خمسة^(٥) التاء كقمت بتثليث التاء . والالف
كقاما وقامتا . والواو كقاموا . والنون كقمين . والياء كقومي وثقومين . والثاني

(١) اوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا . منه^(٢) والجواب باختلاف المعنى حال الاستقلال وعدمه
والمطلوب الاتفاق ليس بشيء لانه مستلزم لان يكون صيغة واحدة مشتركة بين الاتصال والانفصال
ولا نظيره . منه^(٣) هذا احد اقوال وقيل بالجمود وقيل بالوضع في البعض والباقي بالحمل وقيل
غير ذلك . منه^(٤) وقيل الرفع هنا مجاز عن الضم والقرينة ظهور ان الضمائر مبنية . منه

(٥) وهذا بناء على ان الاربعة الاخيرة امتناعاً وما على ما ذكره السيوطي في معجم الهوامع نقلاً عن المائي
من حرفيتها وجعلها علامات كطاء التأنيث واستنار الفاعل في الفعل فلا يستقيم ما ذكر . منه

بحسب مواقعه من الاعراب الى مرفوع الموضع ومنصوبه فالرفوع اثنتا عشرة كلمة . انا نحن
 انت انتما انتم اتن هو هي ها هم هن . والمنصوب اثنا عشرة ايضاً اياي ايانا اياك اياك
 ايا كما اياكم ايا كن . اياه اياها اياها اياهم اياهن . فهذه الاثنا عشرة لا تقع الا في محل
 النصب كما ان تلك الاول لا تقع الا في محل الرفع نقول انا مؤمن فانا مبتدا والمبتدا
 حكمه الرفع واياك اكرمت فاياك مفعول مقدم والمفعول حكمه النصب ولا يجوز ان
 يعكس ذلك فتقول اياي مؤمن وانت اكرمت وعلى ذلك فقس الباقي وليس في
 الضمائر المنفصلة ما هو مخفوض الموضع بخلاف المتصلة ولما ذكرت ان الضمير ينقسم
 الى متصل ومنفصل اشرت بعد ذلك الى انه معها امكن

ما هو مشترك فيه بين محلي النصب والجر بطريق الاصاله^(١) . وهو ثلاثة ياء المتكلم
 نحو ربي اكرمني . وكاف الخطاب نحو ما ودعك ربك . وهاء الغائب نحو قال
 له صاحبه وهو يحاوره . والثالث ما هو مشترك فيه بين الحال الثلاثة وهونا خاصة^(٢)
 نحو ربنا انا سمعنا فليحفظ (قوله بحسب مواقعه من الاعراب) اي حيث كان له
 محل ليخرج ضمير الفصل فانه عند الجمهور لا محل له من الاعراب (قوله لا تقع الا
 في محل الرفع) اي اصاله والا فقد تقع في محل الجر والنصب بطريق العارية نحو ان
 ترني انا اقل فانا في محل نصب تا كيد للياء^(٣) وسمع من كلامهم ما انا كانت ولا
 انت كانا (قوله ليس في الضمائر المنفصلة ما هو مخفوض الموضع) اي لا بالاضافة
 ولا بالحرف لان المنفصل ما يصح الابتداء به وهذا المجرور لا يصح فيه ذلك (قوله معها
 امكن) فيه اشارة الى انه اذا لم يمكن الا الانفصال ارتكب وذلك كما اذا حصر بالاً

(١) احتراز عن نحو كوني وكونك وكونه فافهم . منه^(٢) خالف في ذلك ابو حيان فجعل من هذا
 القبيل ايضاً الياء وهم كقوي واكرمني غلامي وهم فعلاوا وانهم غلامهم ورده المتأخرون بان ياء
 المخاطبة غير ياء المتكلم الاختلاف في اسمية الاولى دون الثانية والاولى موضوعة للمؤنث دون
 الثانية فانها للمؤنث والمذكر وبان المتصل غير المنفصل . منه^(٣) واقل مفعول ثاني لترني والمفعول
 الاول للياء . منه

ان يؤتى بالمتصل لا يجوز العدول عنه الى المنفصل لا نقول قام انا ولا اكرمت اياك
لتمكنك من ان نقول قت واكرمتك بخلاف قولك ما قام الا انا وما اكرمت الا اياك
فان الاتصال هنا متعذر لان الامانة منه فذلك جيء بالمنفصل ثم استثنيت من
هذه القاعدة صورتين يجوز فيهما الفصل مع التمكن من الوصل وضابط الاولى ان
يكون الضمير ثاني ضميرين اولهما اعرف من الثاني وليس مرفوعاً نحو سألني وختكته

او بانما : او رفع بمصدر مضاف لمنصوب او صفة جرت على غير صاحبها^(١) او اضمر
عامله . او اخر . او كان معنويًا . او حرف نفي . او فصله متبوع . او ولي واو مع
اوما او اللام الفارقة او نصبه عامل في مضمرة قبله غير مرفوع ان اتحد رتبة او كان
منادي كذا قيل . فحقق المقام وكلف نفسك التمثيل (قوله فلا يجوز العدول عنه الخ)
لان المقصود من وضع الضمائر الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فالعدول
عنه مع امكانه سقمه . واما قوله

وما اصاحب من قوم فاذا كرمهم * الا يزيدهم حباً اليهم

مع ان القياس هنا الاتصال بان يقول^(٢) يزيدوهم او يزيدون انفسهم فضرورة . او ان
فاعل يزيد ضمير الذكر ويكون هم المنفصل تأكيداً لهم المتصل فلا يكون مما نحن فيه
(قوله ثم استثنيت من هذه القاعدة) اي السابقة وهي مهما امكن ان يؤتى الخ .
والقاعدة قضية كلية منطبقة على احكام جزئياتها . فان قلت قد شاع ان الاستثناء
من القاعدة لا يجوز . قلت ذلك في القاعدة العقلية القطعية . وما نحن فيه ليس كذلك
كما لا يخفى (قوله ان يكون الضمير) اي المراد انفصاله * ثاني ضميرين * فلا يجوز
الامران في نحو زيد ضربه عمرو والعبد سل زيدا اياه بل يجب الاتصال في الاول
والانفصال في الثاني . ويشترط ايضاً ان يكون * اولهما * اي الضميرين * اعرف من الثاني *

(١) مطلقاً عند البصريين وان امن اللبس عند الكوفيين عبد الله^(٢) الاول رأى الجمهور والثاني ظاهر
رأى المصنف في المعنى . منه

يجوز ان نقول فيها سلمي اياه وخلتك اياه وانما قلنا ان الضمير الاول في ذلك اعرف لان
ضمير المتكلم اعرف من ضمير المخاطب وضمير المخاطب اعرف من ضمير الغائب
وضابط الثانية ان يكون الضمير خبرا لكان او احدى اخواتها سواء كان مسبوqa
بضمير اول او فالاول نحو الصديق كنته والثاني نحو الصديق كأنه زيد يجوز ان نقول

احترازا من نحو اعطيته اياك واعطيته اياه فيتعين الانفصال الا فيما قل من نحو قول
عثمان رضي الله تعالى عنه اراهمني^(١) الباطل . شيطانا . وقول الشاعر
لوجهك في الاحسان بسط وبهجة * انا لهما^(٢) قفو اكرم والد
لكن اغتفر الوصل لاختلاف لفظي الضميرين . ويشترط ايضا ان يكون الضمير الاول
* غير مرفوع * احتراز من نحو ضربته فيجب فيه الاتصال . واما قوله
بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت * اياهم الارض في دهر الدهار ير

فضرورة ولولاها لقال ضمنتهم (قوله سلتيه) من سأل بمعنى استعطى لا بمعنى استفهم
كذا قيل (قوله خبرا لكان او احدى اخواتها) فيه نظر فقد قال الجلال السيوطي
في جمع الموامع اما اخوات كان فيتعين فيها الفصل كما في البديع والغرة كقوله ليس اياي
واياك ولا يخشى رقيب قاله الدنوشري . وقال الزرقاني يتقيد ذلك في لا يكون وليس
بان لا يكونا للاستثناء فان الفصل معها واجب كما يجب مع الا وقد نص على التقييد
في الجامع وهو مخالف لكلام المجمع من تعين الفصل في جميع اخوات كان ومن اطلاق
القول في ليس ولا يكون فليحذر . فان قلت هل يثبت هذا الحكم لكاد اول او قلت
تردد في ذلك الشهاب القاسمي وحقق بعض عدم الثبوت فيها لانها غير داخلية فيما
ذكر اذ خبرها بقل كونه غير مضارع وهو الماضي فقط فلا يتصور ذلك فيها والله
تعالى اعلم (قوله سواء كان مسبوqa الخ) بهذا فارقت المسئلة الاولى (قوله الصديق كنته)

(١) والاصل اراهم الباطل اياي شيطانا اي ارى الباطل القوم اني شيطان . منه

(٢) والاصل انا لهما اياه . منه

فيهما كنت اياه وكان اياه زيد واتفقوا على ان الوصل ارجح في الصورة الاولى اذا لم يكن الفعل قلبياً نحو سلنيہ واعطنيہ ولذلك لم يات في التنزيل الا به كقوله تعالى انلزمكموها ان يسالكموها فسيكفيكمهم الله واختلفوا فيما اذا كان الفعل قلبياً نحو خلته وظنته وفي باب كان نحو كنته وكانه زيد فقال الجمهور الفصل ارجح فيهن واختار ابن مالك في جميع كتبه الوصل في باب كان واختلف رأيه في الافعال القلبية

يرفع الصديق ونصبه على حد زيد ضربته (قوله على ان الوصل ارجح) لانه الاصل ولا مرجح لغيره (قوله اذا لم يكن الفعل قلبياً) اي ولم يكن العامل اسماً نحو عجبت من حبي اياه^(١) فان الفصل هنا ارجح لاختلاف محلي الضميرين ولضعف طلب الاسم له بخلاف الفعل فانه لاصلته في العمل ادعاً للاتصال وقد جاء على قلة في قوله لئن كان حبك لي كذبا لقد كان حبيك حقاً يقينا (قوله لم يات التنزيل الا به) اي بالاتصال . لكن ورد الانفصال في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله ملككم اياهم . والذي حسنه هنا ترك الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات لو قال ملككموها فان قلت مثل هذا الاجتماع موجود في انلزمكموها مع انه وصل . اجيب بانا لانسلم المثلية لان الضمات هناك لازمة وهنا غير لازمة لان ضمة الميم اعراية فلا ثقل (قوله انلزمكموها وان يسئلكموها) الواو فيها متولدة من اشباع الضمة لا واو الجمع كما قد يتوهم (قوله الفصل ارجح فيهن) علل بان الضمير خبر في الاصل وحق الخبر الانفصال قبل دخول الناسخ فيترجح بعده (قوله واختار ابن مالك الخ) قال لانه الاصل وقد جاء به الحديث قال صلى الله تعالى عليه وسلم ان يكنه فلن تسلط عليه ولان ما ذكر من التعليل يقتضي جواز الانفصال في الاول لكونه مبتدا في الاصل وحقه الانفصال قبل الناسخ فيترجح بعده ولا قائل به . واجيب بان الحديث لا دلالة له على الارجحية ومقتضى الفصل في الاول عارضة قره من الفعل فلذا

(١) فيه شبهة تظهر بالتأمل . منه

فتارة وافق الجمهور وتارة خالفهم * ص * ثم العلم وهو اما شخصي كزيد او جنسي كأسماء
واما اسم كأمثلنا او لقب كرين العابدين وقفة او كنية كابي عمرو وام كلثوم ويؤخر
اللقب عن الاسم تابعا له مطلقا او مخفوضا باضافة ان انفرد كسعيد كرز * ش * الثاني
من انواع المعارف العلم

وجب اتصاله (قوله فتارة وافق الجمهور) اي في التسهيل فقال بارجحية الانفصال
في الافعال القلبية وفرق بين البابين باب الضمير في الافعال القلبية نحو خلته
قد حمزه منصوب آخر بخلافه في باب كان نحو كنته فان لم يحجزه الا مرفوع والمرفوع
جزء من الفعل فكان الفعل مباشرا له فهو شبيه بهاء ضربته . وبان الوارد عن العرب
من الانفصال في الافعال المذكورة والاتصال في باب كان اكثر والغالب هو الراجح
(قوله وتارة خالفهم) اي في الخلاصة فانه قال . كذاك خلتيه واتصالا * اختار غيري
اختار الانفصالا . ووافقه جماعة . واستدلوا على ذلك بانه الاصل وقد جاء في التنزيل
قال الله تعالى اذ يريكهم الله . في منامك قليلا وورد به الشعر كقوله . بلغت ^(١) صنع
امرء برا اخالكه . واعترض بان اليت يعارضه قوله اخي حسبك اياه ^(٢) وان الآية
ليست من محل النزاع لان المفعول الثاني ليس بخبر فهو من باب سلتيه اذا المفعول
الاول اكتسبه الفعل بواسطة همزة التعدية والمفعول الثاني هو الذي كان مفعول
الثلاثي . فان قيل المفعول الثاني كان مبتدا وهو مقتض للفصل ايضا . قلنا لا نسلم
ان رأى المنامية تتعدى الى مفعولين قاله المصنف في تعليقاته على التوضيح فليفهم .
* خاتمة * اعلم انه اذا وردت مفاعيل اعلم الثلاثة ضمائر حكم الاول والثاني حكم
باب اعطيت . وان كان بعضها ظاهرا وكان المضمرة واحدا وجب اتصاله . او اثبت
اول وثاني او ثالث فكاعطيت او ثاني وثالث فكظننت قاله بعض المحققين . فتدبر
والله خير الموفقين * العلم * (قوله الباب الثاني من انواع المعارف العلم) اراد هذا الباب

(١) تمامه اذ لم تنزل لاكتساب الحمد مبتدرا . منه ^(٢) تمامه . وقد علمت ارجاء قلبك بالاضاعف والاحسن . منه

وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وينقسم باعتبارات مختلفة الى اتسام متعددة
 فينقسم باعتبار تشخص مسماه وعدم تشخصه الى قسمين علم شخص وعلم جنس فالاول
 كزيد وعمرو والثاني كاسامة للاسد وعلالة للثعلب وزواله للذئب فان كلا من هذه
 الالفاظ يصدق على كل واحد من افراد هذه الاجناس نقول لكل اسد رأيت هذا
 اسامة مقبلاً وكذا الباقي ويجوز ان تطلقها بازاء صاحب هذه الحقيقة من حيث هو
 فنقول اسامة اشجع من ثعلالة كما نقول الاسد اشجع من الثعلب اي صاحب هذه الحقيقة

الثاني . وقوله من انواع المعارف خبر مقدم والعالم متبدا مؤخر (قوله ما علق على شيء)
 اي خص به ووضع له . وعدل عن الوضع الى التعليق ليتناول الاعلام المنقولة لانها
 معلقة غير موضوعة كذا قيل . واعترض بان الناقل واضع ايضا . الا ان يقال المتبادر
 من الواضع الواضع الاول (قوله بعينه) اي معين تعيينا خارجيا كالعلم الشخصي
 او ذهنيا كالعلم الجنسي وكون المعرفة بلام الحقيقة موضوعا كذلك محل تأمل (قوله غير
 متناول ما اشبهه) اي من حيث الوضع له فدخلت الاعلام المشتركة فان تناولها
 باوضاع متعددة . واعلم ان قوله ما علق كالجنس يشمل المعارف والنكرات (قوله على
 شيء بعينه) يخرج النكرات لانها موضوعة للماهية من حيث هي على قول او للفرد المبهم
 على قول آخر (وقوله غير متناول الخ) يخرج بقية المعارف لانها موضوعة بالوضع العام
 للموضوع له الخاص على رأي او بالوضع العام للموضوع له العام على رأي آخر قاله
 بعضهم (قوله تشخص مسماه) التشخص ما به يصير الشيء بحيث يمنع العقل عن صدقه
 على كثيرين وفيه كلام طويل ليس هذا محله (قوله علم شخص وعلم جنس) فرق
 بينهما بان الاول للفرد المعين والثاني للماهية المعينة (قوله نقول لكل اسد الخ)
 فيه اشارة الى ما قيل الى انه كالنكرة معنى (قوله ويجوز ان تطلقها الخ) ان كان هذا
 الاطلاق من حيث الاشتغال على الحقيقة حقيقة والأفجاز قاله غير واحد (قوله من
 حيث هو) اي مع قطع النظر عن معين (قوله اسامة اشجع) الاولى اجراء كما في بعض

اشجع من صاحب هذه الحقيقة ولا يجوز ان تطلقها على شخص غائب لا نقول لمن يترك
وبينه عهد في اسد خاص ما فعل اسامة وباعتبار ذاته الى مفرد ومركب فالمفرد كزيد
واسامة والمركب ثلاثة اقسام مركب تركيب اضافة كعبد الله وحكمه ان يعرب الجزأ
الاول من جزئيه بحسب العوامل الداخلة عليه وينخفض الثاني بالاضافة دائماً

النسخ لان الشجاعة لكونها ملكة تحمل على الاقدام في المعارك مختصة بذوي العقول
فحيث وقعت هنا فالمراد بها القوة والشدة وكثيراً ما تستعمل في ذلك (قوله ومركب)
قال اللقاني هذا القسم دخوله في العلم على سبيل المجاز دون الحقيقة اذ المركب مادل
جزائه على جزء معناه ولا شيء من الاعلام كذلك فهي كلها مفردة ثم تنصف بذلك
باعتبار اصلها المنقولة هي عنه مجازاً انتهى وفيه ان ما ذكره من تعريف المركب
اصطلاح منطقي قاله المحصي فتذكر^(١) (قوله ثلاثة اقسام) قال اللقاني فيه نظر ولعل
وجهه ما اعترض به ابوحيان بان ثم اشياء كثيرة سمي بها فصار اعلاماً وهي مركبة
وقد عريت من اسناد وضافة ومزج كما اذا سميت بما تركب من حرفين نحو انما
او حرف او اسم نحو ان زيدا الى غير ذلك واجاب عن هذا ناظر الجيش بان المراد
ذكر العلم الذي استعملته العرب ووقع في كلامها ولا شك ان الواقع هو الاقسام
المذكورة فقط واجاب المرادي بان ما ذكر مشبه بتركيب الاسناد فاكتفى بذكره
عنه (قوله مركب تركيب اضافة) وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التثوين بمقابلته
(قوله وحكمه ان يعرب الخ) قال الرضي وان كان الجزء الثاني قبل العملية معرباً
مستحقاً لاعراب معين لفظاً او تقديرًا وجب ابقائه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبق
الجزء الاول على حاله من الاعراب العام ان كان كذلك قبل العملية كما في المضاف والمضاف
اليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضرباً زيداً وحسن وجهه ومضروب غلامه
كل ذلك احتراماً لخصوص الاعراب في الثاني او عمومته في الاول وان لزم منه دوران

(١) ويرد ايضاً التركيب التقيدي والعددي تدبر منه

ومركب تركيب مزج كعلبك وسيبويه وحكمه ان يعرب بالضمه رفعاً والفتحة نصباً وجرّاً
كسائر الاسماء التي لا تنصرف هذا اذا لم يكن محتوماً بويه كعلبك فان ختم بها بني على

الاعراب على آخر الجزء الاول الذي هو بعض الكلمة . وكذا التوابع الخمسة مع متبوعاتها
يبقى التابع على ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليها ويراعى الاصل في
الصرف وتركه انتهى . وبقيت احكام من ارادها فليراجعها هناك (قوله تركيب مزج)
وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها (قوله وحكمه ان يعرب ان)
اي على الاصح . قال الرضي وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب البناء اي
مما تركيبه للعلمية كمعدي كرب وعلبك فالاولى بناء الجزء الاول لاحتياجه الى الثاني
وجعل الثاني غير منصرف وقد بينى الثاني ايضاً تشبيهاً بما تضمن الحرف نحو خمسة
عشر لكونهما ايضاً كلمتين احداها عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف
اليه كذلك . وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فليتناثر الصدر بالعوامل ما لم
يقبل كمعدي كرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكناً وللعجز حينئذ ماله
مفرداً من الصرف وتركه . وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان التركيب منصرفاً
اعتداداً بالتركيب كما اعتد به في اسكان ياء معدي كرب وهو ضعيف مبني على
ضعيف اعني على الاضافة . اما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به في منع
الصرف . واما ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقة بل شبه بالمضاف والمضاف اليه
تشبيهاً لفظياً من حيث هما كلمتان احداً عقيب الاخرى ولو كان مضافاً حقيقة
لا تنصب يا معدي كرب في النصب انتهى . ولا ينبغي ان فاذكروه من جواز بناء
الجزء الثاني في المركب المزجي واضافة الصدر الي العجز مشكك على ظاهر تعريفه .
الا ان يقال تعريفه باعتبار ما هو الاصل فيه واذا اضيف صار من المركب الاضافي
وصدق تعريفه عليه (قوله وبالفتحة نصباً وجرّاً) . الاخضر ان يقول وحكمه ان يعرب
اعراب ما لا ينصرف . ثم العلة فيه العلمية والتركيب (قوله فان ختم بها بني على الكسر)

الكسر كسيويه ومركب تركيب اسناد وهو ما كان جملة في الاصل كشاب قرناها
وحكمه ان العوامل لا تؤثر فيه شيئاً بل يحكى على ما كان عليه من الحالة قبل النقل

اي في الاشهر . قال الرضي فان كان في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء
فالاولى والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بناءه مراعات للاصل ويجوز اعرابه اعراب
ما لا ينصرف . وقد يجوز ايضاً اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها بالمضاف
والمضاف اليه تشبيها لفظياً كما جاء في معدي كرب فيجي في المضاف اليه الصرف
والمنع ولا تستكر اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة اليها لانها خرجا بالتسمية عن
معناها المانع من الاضافة هذا هو القياس على ما قيل وان لم تسمع في نحو سيويه
الاضافة انتهى . قيل وقضيته قوله وقد يجوز اضافة الخ ان نحو جاء ويه يقال فيه قام
جاء ويه ورأيت جاء ويه ومررت بجاء ويه برفع جاء ونصبها وجرها (قوله كسيويه)
بني الجزء الاول لافتقاره للثاني وكان البناء على الفتح للخفة . وبني الجزء الثاني لانه
اسم صوب وكان على الكسر دفعا لالتقاء الساكنين بالحركة الاصلية (قوله ومركب
تركيب اسناد) وهو كل كلمتين اسندت احداها الى الاخرى (قوله كشاب قرناها)
اي ابيض جانباً راسها (قوله وحكمه ان العوامل لا تؤثر فيه شيئاً بل يحكى الخ)
اي فهو معرب تقديره على الاصح . وقيل مبني . وقال الشهاب اجاز بعضهم في نحو
قت علما الاعراب بالحركات الظاهرة على البناء . ووجهه ان الكلمتين كالكلمة الواحدة
من حيث هما في الاصل فعل وفاعل وقد غير الفعل لاجل الضمير وعلى هذا فيعرب
نحو قمتا كالمقصود وظاهره خروج نحو قمتا اذ لا تغير لاجل الضمير . وقال الرضي المركب
قبل العملية ان كان الجزء الثاني منه قبل العملية معرباً مستحقاً لاعراب معين لفظاً او
تقديرًا وجب ابقائه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من
الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل
معرباً . وكذا يترك الجزء الاول على البناء ان كان في الاصل مبنيًا كما في الفعلية

وينقسم الى اسم وكنية ولقب وذلك لانه ان بدئ بأب أو أم كان كنية كابي بكر
وأم بكر وابي عمرو وأم عمرو والآ فان اشعر برفعة المسمى كزين العابدين او وضعته
كقفة وبطة وانف الناقة فلقب

اذا كان مبنياً وكما في سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم يضرب . وكذا في
نحو ازيد وهل زيد ولزيد اذ الاسماء بعد هذه الاحرف مبتدأة في الظاهر قال سيويه
بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذ العاطف كالعامل . وكذا
كل اسم معمول للحرف نحو ان زيدا وما زيد ومن زيد الا ان حرف الجر فيه تفصيل .
ثم قال وان لم يكن للجزء الثاني لامطلق الاعراب ولا معينه فالحكاية لا غير نحو
المسمى بما قام وقد قام وكما واذا ما وكان ولعل ونحوها انتهى . ومما قلناه يعلم ما في
الكلام . من الاختصار التام . وبعد هذا من اراد الاستيفاء . فليرجع الى زبر العلماء
(قوله ان بدء باب او ام) قيل او بابن او بنت كابن داية للغراب وبنت طبق لضرب
من الحيات (قوله كنية) قال الدنوشري والكنية بضم اوله وكسر ثانيه او بالضم
والسكون وجمع الاولى كني والثانية كنى انتهى . وهي مأخوذة من كنى اي سترت
او عرضت لانها يستر بها الاسم ويعرض بها عنه (قوله كابي بكر الخ) فيه اشارة الى
انه يشترط في الكنية التركيب الاضافي فلا يعد كنية نحو اب لعمرو وام لزيد
(قوله فان اشعر الخ) لم يقل دل او وضع للاشارة الى انه غير موضوع لما ذكر بل مشعر
به اذ هو علم والعلم انما وضع لتعيين الذات (قوله زين العابدين) لقب علي بن الحسين
بن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنهم (قوله او بضعته) بفتح الضاد المعجمة
والقياس كسرهما وفتح تبعاً للمضارع والماء عوض من الواو والوضع الذي من
الناس قاله الازهري (قوله وانف الناقة) لقب جعفر بن قريع^(١) لما ان اباه ذبح ناقة
وقسمها بين نسائه فبعثته امه الى ابيه ولم يبق الا رأس الناقة فقال له ابو شانك به

(١) ابو بطن بن سعد بن زيد مناة . منه

والآ فاسم كزيد وعمرو وإذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب في الافصح تقديم الاسم وتأخير اللقب

فادخل يده في انف الناقة وجعل يجره فلذلك لقب به . وكانوا يفضون من هذا اللقب الى ان قال الخطبة مادحا

قوم هم الانف والاذناب غيرهم * ومن يسوي بانف الناقة الذنبا
فعدوه مدحاً هذا . واعلم ان الشائع فيما بينهم تلقيب الذكور وقل تلقيب الاناث ومنه الحميرا
للصديقة رضي الله تعالى عنها وعنيزة لفاطمة امرء القيس وماء السماء لام المنذر .
وهم من نفي ذلك فليحفظ (قوله والآ فاسم) اراد وان لم يبدأ بما ذكر ولم يشعر بمدح
او ضعة فهو اسم . ونورد عليه اللقائي انه يلزم ان لا يكون نحو محمد واحمد ومنصور اسماء
بل القاب واللازم متف اتفاقاً . فالحق ان الاسم ما وضعه الابوان او نحوها ابتداءً
كائنا ما كان وما استعمل في المسمى بعد ذلك كنية ان بدأت ولقب ان اشعر فظهر الفرق
بين الاسم وبين الكنية واللقب لكن بقي الفرق بين الاخيرين معنى . وفي بعض
حواشي المطول ان الفرق بينهما بالحشية فاشعار بعض الكنى بالمدح او الذم كابي الفضل
وابي جهل لا يضر (قوله واذا اجتمع الاسم مع اللقب الخ) لم يذكر ما اذا اجتمع الاسم
مع الكنية او الكنية مع اللقب او الاسم مع الكنية واللقب . وقد ذكروا الخيار في
التقديم والتأخير بين الاسم والكنية وبينها وبين اللقب لكن ما لم تتقدم الكنية على
الاسم في الصورة الثالثة فيمتنع حينئذ تقديم اللقب عليها لاستلزام تقدمه على الاسم
وهو لا يجوز . صرح بذلك السنباطي وغيره (قوله وجب في الافصح تقديم الاسم وتأخير
اللقب) قيل لانه في الغالب منقول عن اسم غير انسان كبطة فلو قدم لتوهم ان المراد
به معناه الاصلي . ولانه يدل على ما يدل عليه الاسم وزيادة فلو قدم عليه لاغنى عنه .
واعترض بان مقتضى ذلك وجوب تأخيره عن الكنية ايضاً وبه قال بعضهم . وكذا
وجوب تأخير الكنية التي هي كاللقب ايضاً كابي الخير بل لا يبعد ان تكون الكنية

ثم ان كانا مضافين كعبد الله زين العابدين او كان الاول مفرداً والثاني مضافاً
 كزيد زين العابدين او كان الامر بالعكس كعبد الله قفة وجب كون الثاني تابعاً للاول
 في اعرابه اما على انه بدل منه او عطف بيان عليه وان كانا مفردين كزيد قفة وسعيد كرز

مطلقاً كذلك فلعل الدعوى لاتلعل الا بالسماع (قوله في الافصح) احترز به عن نحو
 قوله بان ذا الكلب عمروا خيرهم حسباً فان التقديم فيه غير فصيح ولو قيد بقوله غالباً
 ايضاً لكان اولى احترازاً عما اذا كان اللقب اشهر من الاسم فانه يقدم عليه على ما
 نص عليه ابن الانباري نحو قوله تعالى انما المسيح عيسى فان المسيح لا يقع على غيره بخلاف
 عيسى لكن قال الغنيمة لك ان تقول انا لانسلم ان ما ذكر من ذلك الباب بل يحتمل
 ان المراد هنا الحكم على المسيح بانه عيسى فالمسيح مبتدا وعيسى خبره ومحل قولهم ان
 اللقب لا يتقدم على الاسم انه كذلك اذا كان تابعاً للاسم في كونه محكوماً عليه او به
 يرشدك الى هذا قولهم ان اللقب يعرب بدلا او عطف بيان على الاسم واما اذا كان
 محكوماً به على الاسم او بالعكس فليس من محل النزاع في شيء ويمكن اجراء ذلك في
 مثل قوله تعالى اسمه المسيح عيسى ابن مريم بانه ليس بدلا ولا عطف بيان بل خبر
 ثان انتهى وفيه ان المقصود في الآية السابقة الاخبار عن المسيح بانه ابن مريم لاعن
 المسيح بانه عيسى كما لا يخفى فالحق ان المسيح مبتدا وقدم لشهرته وعيسى بدل او عطف
 بيان عليه وابن مريم خبره (قوله ثم اذا كانا مضافين) فيه تجوز اذا العلم المجموع وهو
 غير مضاف (قوله وجب كون الثاني تابعاً الخ) هذا في الاول والثالث متفق عليه
 واما في الثاني فعند الرضي تجوز الاضافة مثل غلام عبد الله وارتضاء كثيرون (قوله على انه
 بدل او عطف بيان) لم يجوزوا ان يكون تأكيداً بالمرادف ولا مانع منه قاله الدوشري
 (قوله ويجوز ايضاً قطعه الخ) فيه اشارة الى جواز قطع البدل وعطف البيان والاول
 مصرح به في غالب الكتب دون الثاني (قوله لمبتدا محذوف) قيل جوازاً ومقتضى
 ما ذكره في النعت المقطوع ان يكون وجوباً وكذا الفعل ايضاً (قوله كرز) الكرز اللثيم

فالكوفيون والزجاجُ يميزون فيه وجهين احدهما اتباع القلب للاسم كما تقدم في بقية
الاقسام والثاني اضافة الاسم الى القلب وجمهور البصريين يوجبون الاضافة والصحيح الاول
والاتباع اقيس من الاضافة والاضافة اكثر * ثم الاشارة وهي ذا للذكر وذى
وذه وتى وته وتا للمؤنث وذان وتان للمثنى بالالف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً وأولاء
لجمعها والبعيد بالكاف مجردة من اللام مطلقاً او مقرونة بها الا في المثنى مطلقاً وفي
الجمع في لغة من مده وفيما تقدمته ها التنبيه * ش * الثالث من انواع المعارف اسم
الاشارة وينقسم بحسب المشار اليه الى ثلاثة اقسام ما يشار به للمفرد وما يشار به للمثنى

والخاذق (قوله والثاني اضافة الاسم الى القلب) اي ما لم يمنع مانع عنها فلا تجوز في
نحو الحارث كرز لوجود ال ولا في نحو ابراهيم الخليل لان القلب وصف في الاصل
والموصوف لا يضاف الى صفته على المشهور كذا قيل . وللمصنف هنا كلام حاصله جواز
الاضافة في هذا القسم الاخير (قوله يوجبون الاضافة) اخذاً من اقتصار سيبويه ويرد
عليهم بالسمع فقد وردت التبعية في قولهم هذا يحيى عينان ^(١) اذ لو اضاف لقال عينين
واجيب بانه على لغة من يلزم المثنى الالف . ورد بان النون مضمومة ولو كان كما قال
لكانت مكسورة فافهم (قوله والاتباع اقيس من الاضافة) اذ لا يضاف اسم لما يرادفه
لكن سوغ ذلك تاويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم فعنى جاء سعيد كرز جاء مسمى
هذا اللفظ . وهذه هي القاعدة في التاويل وعكسها كما في كتبت سعيد كرز خارج عنها
ناش عن القرينة الخارجية ^(٢) * الاشارة * (قوله اسم الاشارة) فيه اشارة الى ان قوله
ثم الاشارة على حذف مضاف كذا قيل . ولا ضرورة اليه لان الاسماء الآتية كما تسمى
باسماء الاشارة تسمى بالاشارة (قوله وينقسم الخ) الاولى تعريفه ثم تقسيمه كما فعل

^(١) قال اللقاني الشاهد حيث رفع والمسمى به من المثنى يعرب كاصله وقال الشهاب هذا اذا لم تكن الرواية
بفتح النون والا فلا شاهد لان المسمى به يجوز ان يعرب كما لا ينصرف . منه ^(٢) قال الحريري اختلاف
اللفظين بمنزلة اختلاف المعنيين عند الكوفيين وعند البصريين الشهرة لما وقعت في القلب دون الاسم
فجرى الاسم مع القلب مجرى التكرة مع المعرفة فصار سعيد كرز بمنزلة غلام زيد فافهم . منه

وما يشار به للجماعة وكل من هذه الثلاثة ينقسم الى مذكر ومؤنث فللمفرد المذكر
لفظة واحدة وهي ذا وللفردة المؤنثة

في العلم . وعرفوه بما وضع لمسمى . واسم الإشارة اليه . والمراد بالإشارة الإشارة الحسية . ونحو
ذلكم الله ربكم مما ليس الإشارة فيه حسية محمول على التجوز . وبما ذكر خرجت المضمرة
والمظهرات لأنها وان اشير بها لكن بالإشارة العقلية فالضمير يشار به الى ما عاد عليه
والمظهر ان كان معرفة فالى واحد معين من الجنس وان كان نكرة فلو احد غير معين منه .
ولا يرد على هذا التعريف الدور حيث اخذ لفظ الإشارة في كل من المرف والمعرف .
لانا نقول لا دور اذ الإشارة الاولى اصطلاحية والثانية لغوية . او لان الاولى جزء
المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد توقف الجزء عليه اذ ربما تكون معرفته
ضرورية او مكتسبة بغير ذلك الحد . قاله الدماميني . ومفهومه جعل الإشارة اليه من
جملة الموضوع له وهو محل بحث (قوله فللمفرد المذكر لفظة واحدة وهي ذا) المراد بالمفرد
المفرد ولو حكما ليدخل نحو ذا الجمع وذا الفريق . ثم هذا هو الغالب في ذا لانها على
ما ذكره المصنف في حواشي الالفية قد يشار بها الى الاثنين نحو عوان بين ذلك اي
الفارض والبكر والى الجمع كقوله

ولقد سئمت من الحياة وطولها * وسؤال هذا الناس كيف ليد
والى كل شيء وذلك في حبذا على القول بان كلاً من حبّ وذا باق على اصله . ولا
يرد على قولنا المذكر قول الديباني

نبئت نعم على الهجران عاتبة * سقيا ورعيا لئلا العاتب الزاري
لان المعنى لئلا الشخص او الانسان . وقول الزمخشري ان الإشارة للصفة مثل ذلك
الكتاب يبعده ذكر الصفة قاله المصنف . واصل ذا على الصحيح ^(١) ذِي يَأْتِينَ
مفتوحين حذف الثانية اعتباطا وقلت الاولى الفاويثية ان سيويه حكى

(١) ومقابلته ان الالف زائدة وانها اصلية غير منقلبة وان لامها ولو وان عينها ساكنة . منه

عشرة الفاظ خمسة مبدوءة بالذال وهي ذي وذهي بالاشباع وذه بالكسر وذه بالاسكان وذات وهي اغربها وانما المشهور استعمال ذات بمعنى صاحبة كقولك ذات جمال او بمعنى التي

فيه الالة هذا . ونقل ذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهمزة وهاء مكسورتين . وذائه بهمزة وهاء مضمومتين . وروي بضم الهاء وكسرها قوله

هذائه الدقتر خير دقتر * في كف قرم ماجد مصور

(قوله عشرة الفاظ) كثرت الفاظ المؤنث ليستغنوا بذلك عن التصريح باسمها لانه مستهجن . اولان افراد المؤنث اكثر من افراد المذكر فناسب ان يدل على الاكثر بالالفاظ الكثيرة قاله الدنوشري . وايدت الاكثرية بما ورد في السنة من كون كل مؤمن له في الجنة مؤنثان وكون اكثر اهل النار النساء (قوله وهي ذي) اشار بتقديما الى انها الاصل لكونها بازا . ذا للمذكر . وقيل الاصل تالانه لا يثنى من الاسماء غيرها على الصحيح ^(١) وقيل هما اصلان . ولعله اولى (قوله وذه) لا يرد على عدّها في المؤنث قولهم هذه الظهر مع ان الظهر اسم للوقت كالظهيرة لا للصلاة بدليل قولهم صلاة الظهر . لانا نقول هذا من باب التوسع والمجاز كما ذكره سيبويه والمراد هذه صلاة الظهر وانما لم يقولوا هذا الظهر لثلاثتهم كما قال الصفار ان المراد الزمان لا الصلاة والمفروض الثاني (قوله وذات) بضم التاء والكسر غير محقق . وذا وحدها كما قال المصنف في حواشي التسهيل للاشارة والتاء للتأنيث وهي التاء في امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليس بصفة (قوله وهي اغربها) افعل التفضيل هنا ليس على معناه من الدلالة على المشاركة والزيادة اذ من جملة الالفاظ ذي ولا غرابة فيها فهو لمجرد الدلالة على الغرابة نحو هولاء بناتي هن اطهر لكم ونحو الشتاء ابرد من الصيف (قوله بمعنى صاحبة) فهي حينئذ معربة بالحركات الثلاث . وعلى الاستعمال الاول مبنية لشبهها الحرف في المعنى من حيث عدم الاستقلال وكذا القول في سائر اسماء الاشارة (قوله او بمعنى التي)

(١) مقابلة ان تان تنثية تي وته ايضا وعليه السيرافي . منه

في لغة بعض طي حكي الفراء بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله به اي التي اكرمكم الله بها فلها حينئذ ثلاث استعمالات وخمسة ميدواة بالتاء وهي تي وتي بالاشباع وته بالكسروته بالاسكان وتا ولتثنية المذكور ذان بالالف رفعاً

فهي حينئذ مبنية على الضم لشبهها الحرف بالافتقار الى الصلة (قوله بالفضل الخ) اي اقسم بالفضل والكرامة او اسئلكم بها (قوله ذات اكرمكم) الشاهد في ذات حيث استعملت اسم موصول بمعنى التي وقول بعضهم^(١) الشاهد فيها حيث بناها على الضم ليس على ما ينبغي (قوله به) بفتح الباء وسكون الهاء اصله بها نقلت حركة الهاء الى الباء بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان فحذفت الالف لذلك (قوله ثلاث استعمالات) اشهر وهو بمعنى صاحبة ومشهور وهو بمعنى التي وغريب وهو بمعنى ذي (قوله تي) بالتاء المثناة فوق والياء المثناة تحت . ولا تكون التاء وحدها اسم اشارة . واما قوله تعالى تلك الرسل فالياء فيه محذوفة لالتقاء الساكنين . ويقال تي . وهاتي . بالهاء وتيك بالكاف . وهاتيك . بالهاء والكاف . ولم يقل ابن يسعون الا بالاخير . ويرده قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في حديث الافك كيف تيكم (قوله وتا) لم يقل خلاف^(٢) في الفها كما في ذا . وفي تاخيرها مع ما قيل من اصالتهما ما لا ينبغي (قوله بالالف رفعاً) يحتمل انها علامة ويحتمل انها اصل وذان حينئذ مبنية على الكسر محلها الرفع . وكذا يقال في الحالتين الاخرين . والاحتمال الاخير هو المصحح عند الكثيرين قالوا سبب البناء موجود وليس هناك ثنية تعارضه والا لكرر المفرد للتأني التثنية . والاشارة لا يقبل التنكير . ولقيل ذيان كما يقال في فتى فيان . وفيه نظر اما اولا فلانا لانسلم ان اسم الاشارة لا يقبل التنكير مطلقا اذ قد يقبله تقديرأ وهو كاف في صحة التثنية . واما ثانيا فلانهم لم يقولوا ذيان كما قالوا فتان خطأ لمثنى المبني عن غيره هذا ثم اعلم انه لا يرد على قوله بالالف رفعاً الخ قوله تعالى ان هذان لساحران

(١) الخطابي . منه (٢) ولا يبعد تأنيته . منه

كقوله تعالى فذانك برهاتان وذین بالياء جراً ونصباً كقوله تعالى ربنا ارنا الذين
ولتثنية المؤنث تان بالالف رفعاً كقولك جائتني هاتان وهاتين بالياء جراً ونصباً كقوله
تعالى احدى ابنتي هاتين ولجمع المذكر والمؤنث اولاء قال تعالى واولئك هم الفلمحون وقال
تعالى هؤلاء بناتي وبنو تميم يقولون اولى بالقصر وقد اشرت الى هذه اللغة بما ذكرته بعد
من ان اللام لا تلحقه في لغة من مده ثم المشار اليه اما ان يكون قريباً او بعيداً

حيث كان القياس هذين بالياء ليكون منصوباً بان . لانا نقول لذلك محامل كثيرة .
منها ان اسم ان ضمير شأن وهذان مبتدا واللام في ساحران صلة وساحران خبره
لو انها لام الابتداء داخله على مبتداء محذوف وساحران خبر له والجملة خبر هذان
والنقد يرلها ساحران . ومنها ان ان بمعنى ^(١) نعم وهذان ساحران مبتدا وخبر ودخلت اللام
تشبيها لان بالعاملة وانها دخلت على محذوف ايضاً . ومنها انه على لغة من يلزم المثني
الالف في احواله الى غير ^(٢) ذلك . وكال التحقيق في المطولات (قوله كقوله تعالى
فذانك برهاتان) الاشارة الى اليد والمصا معجزتي موسى عليه السلام وذكر مراعاة
للخبر (قوله كقوله تعالى ربنا ارنا الذين) هذا تنظير لا تمثيل لان الكلام في الاشارة
لا في الموصول (قوله لجمع المذكر والمؤنث) فيه اشارة الى ان ضمير التثنية في قوله في
المتن لجمعها راجع الى المذكر والمؤنث لا الى ذان وتان لان اولاء ليس يجمع وان
اطلق عليه مجازاً (قوله وبنو تميم الخ) افهم هذا الكلام ان في اولاء لغتين المدة والقصر
ويقال فيها ايضاً هلاً بابدال الهمزة هاء واولاء بضم الهمزتين اولها واخرها واولى
بالتنوين ^(٣) (قوله بالقصر) هذا اولى من قول بعضهم مقصوراً لانه من اوصاف الاسم
المعرب ومن عبر فقد تسامح (قوله ثم المشار اما ان يكون قريباً او بعيداً) هذا مذهب

(١) كما نقل ذلك عن سيبويه . منه ^(٢) ومنه ان الالف المفرد وهي لا تقلب والفاء التثنية
المقلوبة محذوفة . ومنه ان ان نافية واللام ايجابية بمعنى الا اي ما هذان الا ساحران . منه
^(٣) قاله القاخي زكريا . منه

فان كان قرياً جي باسم الاشارة مجرداً من الكاف وجوباً ومقروناً بهاء التنبيه جوازاً
نقول جاءني هذا وجاءني ذا وليعلم ان هـ التنبيه تلحق اسم الاشارة بما ذكرته بعد
من انها اذا لحقته لم تلحقه لام البعد وان كان بعيداً

ابن مالك وواقفه المصنف هنا وزاد الجمهور وكذا المصنف في شرح اللوحة او متوسطا
وجعلوا له الكاف وحدها والبعيد اللام مع الكاف والنظر الجلي يقضيه . واستدل
ابن مالك على مدعاه بامور منها قول الشاعر

اولئك قومي لم يكونوا شابة * وهل يعظ الضليل الا اولاً لك

فان الشاعر اشار باولئك واولاً لك الى شيء واحد وهم قومه فلو كان الاول للتوسط
والثاني للبعد لزم التناقض وهو باطل فلزم الترادف ومنها وهو اقواها ان القراء حكى
ان اخلاء ذلك وتلك من اللام لغة تميم فعلم ان الحجازيين اذا لم يريدوا القرب لا يقولون
الا ذلك وتلك وان ليس لاسم الاشارة عندهم الا مرتبتان قرب وبعد وامر غيرهم
مشكوك فيه فيلحق بما علم . قيل . ويمكن ان يجاب اما عن الاول فبان البعد المفهوم من
اولئك لا ينافي التوسط المفهوم من اولئك لجواز جملة على بعد المرتبة والمنزلة كقوله
تعالى فذلكن الذي لمتني فيه بعد ما هذا بشراً . واما عن الثاني فبانه يجوز ان يكون
علم حال غير المذكورين ولا يلزم من عدم علم البعض عدم الكل ومن حفظ حجة
على غيره فليفهم (قوله فان كان قرياً الخ) اي ولو حكماً ليدخل نحو هذا يوم القيامة آت
(قوله وليعلم ان هـ التنبيه تلحق اسم الاشارة) الاولى تدخل على اسم الاشارة لان
الحق في الغالب انما يكون للآخر كما لا يخفى . وفي هذا الكلام اشارة الى انها ليست
من اسم الاشارة وانما تدخل عليه للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما ينبت بها على النسب
الاسنادية نحو قوله تعالى ها انتم اولاء وقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم . وهي
حرف اجماعاً ودخولها على المجرد كثير وعلى المقرون قليل ومنه قوله

رأيت بني غبراء لا ينكرونني * ولا اهل هذاك الطرف الممدد

وجب اقترانه بالكاف اما مجردة من اللام نحو ذاك او مقرونة بها نحو ذلك

ودخولها على المقرون بالكاف في المثني والجمع ممنوع في الفصح . وفصلها عن اسم الإشارة المجرد بالضمير مغتفر وبغيره سوى الكاف والقسم او به وهو مقرون غير مغتفر (قوله وان كان بعيداً) اي ولو حكماً اما لعظمة المشير كقوله تعالى وما تلك بينك ياموسى او لعظمة المشار اليه كقوله تعالى ذلكم الله ربكم . او لعظمتها كقوله تعالى الم ذاك الكتاب (قوله وجب اقترانه) اي اسم الإشارة مطلقاً كما هو الظاهر فلتحق جميع الفاظ المؤنث . لكن قال القاضي ذكرى لا تلحق الكاف اسماً الاشارة المؤنثة الآتي وتا وذي قالوا تيك وتيلك وتلك بكسر التاء في الثلاثة . وتيك وتلك بفتح التاء فيها وتالك وذيك انتهى (قوله بالكاف) اي الحرفية لا الاسمية . ويؤيد ذلك كما قال الرضي امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسماً لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربك . وايضاً لو كانت اسماً لصح جرهما بالاضافة واسم الإشارة لملازمته التعريف لا يضاف فاذا لم يحل^(١) لها من الاعراب ولا^(٢) قابلية فتكون حرفاً كذا قيل فتذكر ولا تغفل* (قوله او مقروناً بها) اي باللام . وفيها اقوال فليل مجرد توکید البعد الحاصل بالكاف . وقيل لبعد المخاطب . وقيل لبعد المشار اليه . ثم هذه اللام مكسورة في ذلك وساكنة في تلك . قيل والسرف فيما ذكر ان الالف في ذلك خفيفة فلم يقصدوا حذفها فحركات اللام بالكسر للساكنين وكذلك في تيلك لان الياء بعد الفتحة خفيفة كالالف . واما تلك فادخلت اللام فيها على تي ولم تحرك الياء بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء حينئذ بل ابقيت على سكونها وحذفت للساكنين . واما تلك بحذف الف تا فلفة قليلة

(١) اذ لا يظهر الا الاضافة وهي متمنعة كما علمت . منه (٢) بهذا يندفع ما يقال انه لا يلزم من عدم المحلية من الاعراب الحرفية بدليل ان ضمير الفصل اسم على الاصح ولا محل له من الاعراب ووجه الدفع ان الضمير المذكور وان لم يكن له محل بالفعل لكن لا شك في ان له قابلية ذلك بخلاف ما نحن فيه . منه

وَيَمْتَنِعُ اللَّامُ فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ أَحَدُهَا اثْنَتَانِ نَقُولُ ذَانِكَ وَتَانِكَ وَلَا يُقَالُ ذَانُ لَكَ وَلَا تَانُ لَكَ الثَّانِيَةُ الْجَمْعُ فِي لُغَةٍ مِنْ مَدَّةٍ نَقُولُ أَوْلَاكَ وَلَا يُجُوزُ أَوْلَاءُ لَكَ وَمِنْ قَصَرِهِ قَالَ أَوْلَى لَكَ الثَّلَاثَةُ إِذَا تَقَدَّمَتْ عَلَيْهَا هَا التَّنْبِيْهُ نَقُولُ هَذَاكَ وَلَا يُجُوزُ هَذَاكَ * ص *
ثُمَّ الْمُوصُولُ وَهُوَ الَّذِي وَالْتِي وَالذَّانُ وَاللَّتَانِ بِالْأَلْفِ رَفْعًا وَبِالْيَاءِ جَرًّا وَنَصْبًا وَجَمْعُ الْمَذْكُورِ الَّذِينَ بِالْيَاءِ مُطْلَقًا وَالْأُولَى وَجَمْعُ الْمُؤنَّثِ اللَّائِي وَاللَّائِي وَبِمَعْنَى الْجَمْعِ مِنْ وَمَا وَإِي وَالْإِي فِي وَصْفٍ صَرِيحٍ لَغَيْرِ تَفْضِيلٍ كَالضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ وَذُو فِي لُغَةٍ طَيِّبَةٍ وَذَا بَعْدَ مَا أُوْمِنَ الْإِسْتِفْهَامِ اثْنَيْنِ وَصَلَةً إِلَى الْوَصْفِ وَصَلَةً غَيْرَهَا أَمَّا جُمْلَةُ خَيْرِيَّةِ ذَاتِ ضَمِيرٍ طَبَقًا لِلْمُوصُولِ يُسَمَّى عَائِدًا وَقَدْ يَحْذَفُ نَحْوُ أَيَّهِمْ أَشَدُّ وَمَا عَلِمْتَ أَيَّدِيَهُمْ قَاقُضٌ مَا أَنْتَ قَاقُضٌ وَيُشْرَبُ مِمَّا تُشْرَبُونَ أَوْ ظَرْفٌ أَوْ جَارٌ وَمَجْرُورٌ تَامَانٌ مُتَعَلِّقَانِ بِاسْتِقْرَارٍ مَحْذُوفًا * ش * الْبَابُ الرَّابِعُ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَعَارِفِ الْأَسْمَاءِ الْمُوصُولَةِ وَهِيَ الْمَفْتَقَرَةُ

(قوله ويمتنع اللام الخ) أي كراهة كثرة الزوائد (قوله في لغة من مدّة) وهم الحجازيون (قوله ومن قصره الخ) وهم قيس وربيعة واسد وكذا بنو تميم أيضاً وقول المصنف في الأوضح وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقاً رواية القراء وهي مطعونة فقد نقل الأشموني استثناء الجمع من ذلك فهم فيه كغيرهم فليحفظ (قوله نقول هذاك) أي مع القلة كما سلف اتفاقاً (قوله ولا يجوز هذاك) قيل لأنّها تدل على قرب المشار إليه واللام على بعده . وقيل لثلاثتهم أنّها كلمتان . واعترض^(١) على الأول بالكاف . وعلى الثاني بأولئك . فالصواب ما قدّمناه * الموصول * (قوله الأسماء الموصولة) يشير إلى أن قوله في المتن الموصولات على معنى الأسماء الموصولات لأن من المعلوم أن الموصول الحرفي وهو ما احتاج إلى صلة فقط كَأَنَّ وَأَنَّ وَمَا وَكَيْ وَلَوْ لَيْسَ مِنْ الْمَعَارِفِ (قوله وهي المفتقرة الخ) أي دائماً لتخرج النكرة الموصوفة بمجمله نحو واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله

(١) أي بأن الكاف تدل على التوسط ولها على القرب وعلى الثاني بأولئك فإنه أيضاً يوهّم كونه كلمتان والصواب ما قدّمناه أي في قوله ودخولها على المجرد كثير وعلى المقرون قليل أي أعم من أن يكون مقروناً بالكاف فقط أو باللام والكاف معاً . فجل المؤلف عبد الله

الى صلة وعائداهي على ضربين خاصة ومشاركة فالخاصة الذي للذكر والتي للمؤنث
واللذان لثنائية المذكر

اذ احتياجهما ليس بدآثم بل حال الوصفية كما لا يخفى (قوله وعائد) اخرج نحو اذا
الشرطية لانها وان احتاجت الى الوصل بجملة لكنها لا تحتاج الى عائد. ثم المراد
بالعائد العائد حقيقة او حكماً ليدخل . سعاد التي اضناك حب سعاداً . (قوله خاصة)
اي مستعملة في معنى واحد (قوله ومشاركة) بكسر الراء ويجوز الفتح والمراد مستعملة
في أكثر من معنى واحد (قوله الذي) باثبات الالف واللام وقل^(١) حذفها وفيه وجهان
اثبات الياء والحذف فعلى الحذف اما ان يكون ما قبلها مكسوراً او ساكناً . وعلى
الاثبات اما خفيفة فتكون ساكنة واما شديدة فتكون امامكسورة او جارية بوجوه
الاعراب قاله الجوزلي . وهو مشكل اذ سبب البناء وهو الافتقار الى الصلة موجود
بدون معارض فالحق ان المشدد يبنى على الكسر كقوله

وليس المال فاعلمه بال * وان اغناك الآ للذي

تتال به العلا وتصطفيه * لا قرب اقريبه وللصني

وحكى الزمخشري البناء على الضم . وكان الجوزلي رأس الضم تارة والكسر اخرى
فظم الاعراب (قوله للذكر) اي للمفرد المذكر عالماً او غيره . والمراد بالذكر هنا ما
ليس بمؤنث ليدخل نحو الله الذي خلق السموات . وكون الذي للمفرد فقط كما هو الظاهر
هو المشهور . وعن الاخفش انه مشترك بين المفرد والجمع نقله المصنف في شرح اللوحة
(قوله والتي) فيها ما في الذي (قوله اللذان) قال الدنوشري يكتب بلامين لقلة
الاستعمال وكذلك اللتان . ويكتب الذي والتي بلام واحدة لكثرة الاستعمال انتهى .
وفيه لغات حذف الالف واللام على ما قيل . وتشديد النون مطلقاً على الصحيح وحذفها
في الرفع او مطلقاً على ما قاله اللقاني (قوله لثنائية المذكر) اي على خلاف القياس

(١) اي على ما قيل . منه

واللتان لتثنية المؤنث ويستعملان بالالف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً والاولى لجمع المذكر وكذلك الذين وهو بالياء في احواله كلها وهذيل وعقيل يقولون اللذون رفعاً والذين جرّاً ونصباً

اذ القياس اللذان كما يقال القاضيان لكنهم فرقوا بين تثنية المعرب والمبني هذا ان قلنا بانه تثنية الذي بالياء . اما اذا قلنا كما في شرح التسهيل بانه تثنية اللذدون الياء فهو على القياس (قوله واللتان لتثنية المؤنث) فيه ما في اللذان (قوله ويستعملان بالالف رفعاً والخ) قيل هما في ذلك معربان وعليه جماعة وقيل مبنيان وعليه اخرى . والعبارة محتملة فلا تغفل ^(١) (قوله الا الى) على وزن العلى . ويكتب كما قال في شرح اللحة بغير واو بخلاف غير الموصولة ^(٢) . وفيه لغتان القصر وهو كثير والمد وهو قليل وعليه قول الشاعر
ابي الله للشمّ الا لاء كانهم * سيوف اجاد القين يوم اصقالها

(قوله لجمع المذكر) اي لجماعته (قوله وكذلك الذين) فيه لغتان ايضاً حذف ال كقراءة صراط لذين وحذف النون ومنه عند بعض قوله تعالى ولا تخوضوا كالذين خاضوا . وقيل ان الذي موصول حرفي ويبعده بل يبطله وجود ال لانها بجميع اقسامها من خواص الاسم . وفي الاثنيان بكاف التشبيه مع اسم الاشارة رمز الى مخالفة اللذين لما قبله وهو كذلك فانه مختص باولى العلم بخلاف ما قبله (قوله وهو بالياء في الاحوال كلها) قال في التصريح وهو مبني وان كان الجمع من خصائص الاسماء لان الذين مخصوص باولى العلم والذي عام فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة بخلاف المثني فانه جار على سنن المثات المتمكنة لفظاً ومعنى انتهى . ودعوى تخصيص الذي بالعاقل او تغليب على غيره لا ينفع في كونه على سننها تدبر (قوله وهذيل وعقيل) في التوضيح باو بدل الواو وحملها الشارح على الشك فليُنظر (قوله يقولون اللذون رفعاً)

(١) لعل وجه النهي عن ذلك اشارة الى ما تقرر في ذان في باب الاشارة فراجع . عبد الله

(٢) اي الاولى التي في باب الاشارة فانها على ما تقرر تكتب بواو . عبد الله

واللائي واللاتي لجمع المؤنث ولك فيهما اثبات الياء وتركها والمشاركة من وما واي وال
وذوذا فهذه الستة تطلق على المفرد والمثنى والمجموع المذكور من ذلك كله والمؤنث

قال شاعرهم: نحن اللذون صبجوا الصباحا * ^(١) قال في التصريح وهي معربة لان شبه
الحرف عارضه الجمع وهو من خصائص الاسماء فتذكر ^(٢) قوله واللاتي واللائي لجمع
المؤنث اي على ما هو الغالب في الاستعمال . وقد تنقارض الالي واللاء فيقع كل منهما
مكان الاخرى . ويعين المراد منها عود الضمير من الصلة اليها كقوله . معى حبها
حب اللى كن قبلها ^(٣) * وقوله

فما آبأتنا بامن منه * علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

اراد في الاول اللاتي بدليل كن . وفي الثاني الذين بدليل مهدوا (قوله وتركها) اي
اكتفاء بالكسرة (قوله والمشاركة من وما) اي بالاجماع (قوله واي) اي عند غير
ثعلب اما هو فقد خالف في موصوليتها فاحتجاً بانه لم يسمع ايهم هو فاضل جأني بتقدير
الذي هو فاضل جأني . ويرده قوله

اذا ما لقيت بني مالك * فسلم على ايهم افضل

اذ قد بنيت ايهم على الضم وغير الموصولة لا تبني بل لا يصلح هنا غير الموصولة . واجيب
بان اي في البيت استفهامية مرفوعة على الحكاية لقول محذوف نعت لمجرور بعلى محذوف
ايضاً اي فسلم على شخص مقول فيه اي في طلبه ايهم هو افضل . او انها استفهامية
وعلق حرف الجر عن العمل بناءً على ان التعليق غير مخصوص بافعال القلوب كذا قيل .
ولا يخفى انه جواب لا يصلح للتعويل (قوله وال) زعم المازني انها موصول حرفي .
ورد بانها لا تؤل بالمصدر وان الضمير يعود عليها في نحو قولهم قد افلح المتقي ربه والضمير

^(١) تمامه يوم النخيل غارة ملحاحا . منه ^(٢) لعل وجه الامر بذلك اشارة الى ما ذكره
في المقالة التي قبل هذه فراجعها . عبدالله ^(٣) تمامه . وحلت مكانا لم يكن حل
من قبل . منه

نقول في من يعجني من جاءك ومن جاءك ومن جاءك ومن جاءك ومن جاءك
ومن جاءك وتقول في ما لمن قال اشترت حمرا او اتانا او حمارين او اتانين او حمرا
او اتنا اعجني ما اشترته وما اشتريتها وما اشتريتها وما اشتريتها
وكذلك تفعل في البواقي وانما تكون ال موصولة

لا يعود الا على الاسماء . لا يقال ان الضمير عائد على موصوف محذوف لانا نقول
تخذف مضاف ليس هذا منها وزعم الاخفش انها حرف تعريف لتخطي العامل لما فيقال
جاء الضارب كما يقال جاء الرجل قال فيهما سواء . واجب بالفرق فانها في الاول
داخلة على الفعل تقدير افعود الضمير عليها ولا كذلك الثاني . وايضا لو كانت فيه
للتعريف لم يعمل لوجود المبعد له عن الفعل مع ان الامر بخلافه . والتزام عدم العمل
كتكليف ما لا يطاق (قوله نقول في من يعجني من جاءك الخ) فيه اشارة الى ان
من للعالم وهو كذلك في الغالب . وقد يستعمل في غيره نحو قوله تعالى ويدعو من
دون الله من لا يستجيب له . وقوله تعالى الم تر ان الله يسجد له من في السموات ومن في
الارض . وقوله تعالى ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع (قوله ونقول
في ما لمن قال اشترت حمرا الخ) فيه اشارة الى ان ما لما لا يعقل وقد نص على ذلك رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم روي انه لما نزل قوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله
حصب جهنم قال قائل له صلى الله تعالى عليه وسلم عيسى عبد من دون الله فقال له
النبي عليه الصلوة والسلام ما اجهلك بلغة قومك اما تعلم ان ما لما لا يعقل . وهذا هو
الغالب فيها . وقد يستعمل في غيره نحو قوله تعالى سبح لله ما في السموات وما في الارض
الى غير ذلك قاله غير واحد (قوله وانما تكون ال موصولة الخ) قال الرضي كان حق
الاعراب ان يدور على الموصول فلما كانت اللام الاسمية في صورة الحرفية نقل اعرابها
الى صلتها عارية كما في الآ الكائنة بمعنى غير انتهى . ويشكل على ذلك ان ال اسم
مركب يشبه مبني الاصل وهو مع هذا معرب . وان صلتها اسم مركب لم يشبه مبني

بشرط ان تكون داخلية على وصف صريح لغير تفضيل وهو ثلاثة اسم الفاعل كالضارب
واسم المفعول كالمضروب والصفة المشبهة كالحسن فان دخلت على اسم جامد كالرجل
او على وصف يشبه الاسماء الجامدة كالصاحب او على وصف التفضيل كالافضل
والاعلم فهي حرف تعريف وانما تكون ذو موصولة في لغة طبي خاصة

الاصل ومع ذلك غير معرب ولا مخلص من ذلك الا بان يدعى ان اللام نزلت مع
الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكان المجموع اسماً واحداً معرباً بحسب العوامل وفي
كلام الرضي اشارة الى ما قلنا فارجع اليه ان اردته (قوله بشرط ان تكون الخ محل
كونها موصولة في نحو ذلك حيث لا عهد والا فهي تعريف اتفاقاً نحو جاء محسن
فاكرمت المحسن . قال الرضي ومرادهم حيث لا عهد خارجي والا فالصلة لا بد ان
تكون معهودة بالعهد الذهني (قوله والصفة المشبهة) قال في المغني كون ال في الصفة
المشبهة اسم موصول ليس بشيء لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤل بالفعل الدال على
الحدوث اي لما بينهما من التنافي انتهى . قيل ويمكن ان يجاب بالترام تأويل نحو الحسن
بالذي ثبت حسنه . واعترض بانه لو صح ذلك لالتزم في نحو الافضل ايضاً التأويل
بما لا يتنافي افعال التفضيل فما بالهم لم يجعلوها فيه موصولة بناءً على ذلك . واجيب بالفرق
بين الصفة وافعل التفضيل بان الاول كثير الشبه بالفعل وقوي الدلالة عليه دون الثاني
بدليل عمل الصفة في الفاعل الظاهر باطراد بخلاف افعال التفضيل فانه لا يعمل فيه الا
في مسألة الكحل فافهم (قوله وانما تكون ذو موصولة في لغة طبي) وهي عندهم مبنية على
السكون لاعلى الضم كما توهم ولا على الواو كما يفهم ^(١) من ظاهر عبارة جمع الموامع ^(٢) وهذا
هو المشهور . وقد تعرب بالحروف الثلاثة كذو بمعنى صاحب وخص ذلك ابن الضايغ
بحالة الجروانه المسموع كقوله * نخسبي ^(٣) من ذي عندهم ما كافانيا فذي معرب بالياء

(١) قيد بالظاهر لانه قد يؤل كلامه بان يقال فيه حذف المضاف اي على سكون الواو . منه

(٢) للسيوطي . منه (٣) اوله فاما اكرام موصرون لقبهم . منه

نقول جاءني ذو قام وسمع من كلام بعضهم لا وذو في السماء عرشه وقال شاعرهم
 فان الماء ماء ابي وجدي * وبئري ذو حفرت وذو طويت
 وانما تكون ذا موصولة بشرط ان يتقدمها ما الاستفهامية نحو ماذا انزل ربكم او من
 الاستفهامية نحو قوله

وقصيدة تأتي الملوك غريبة * قد قلتها ليقال من ذا قالها
 اي ما الذي انزل ربكم ومن الذي قالها فان لم يدخل عليها شيء من ذلك فهي اسم
 اشارة ولا يجوز ان تكون موصولة خلافاً للكوفيين واستدلوا بقوله
 عدس ما لعباد عليك اماره * امنت وهذا تحملين طليق

كما رواه ابن جني وهو مشكل فان سبب البناء قائم ولما يعارضه معارض قاله في
 التصريح . واجب بان الاضافة في المعنى عارضت سبب البناء فاعرب . ولا اظنك
 تنفع بهذا (قوله نقول جائني ذو قام) اي وذو قاما الخ بافراد ذو وتذكيرها في الحالات
 كلها . وهذا هو المشهور عنهم وحكي عن البعض بل قيل عن الكل انها قد توث
 وثنتي وتجمع . قال اللقاني وهي معرفة حينئذ وحكي غير ذلك ايضاً وتام البحث في
 التصريح وحواشيه (قوله بشرط ان يتقدمها الخ) هذا احد شروطها والثاني ان لا تكون
 للاشارة داخلية على المفرد نحو ماذا التواني ومن ذا الذاهب . والثالث ان لا تكون ملغاة
 بان تكون مركبة مع ما^(١) او من مراداً بهما الاستفهام نحو من ذا اكرمت ازيداً ام عمرواً
 واقول^(٢) ماذا وكان ماذا او بان تكون زائدة بين هذا الاستفهام ومدخوله بناءً على
 رأي الكوفيين وابن مالك من جواز زيادة في الاسماء هذا . قيل وفي ترك المصنف
 هذين الشرطين نوع نقصير (قوله او من الاستفهامية) اخرها عن ما للخلاف فيها فذهب

(١) منع بعضهم التركيب مع من وخصه بما والاكثر على عدم الفرق . منه (٢) قاله عائشة
 رضي الله تعالى عنها ويرد على من منع تقدم العامل كابن ابي الربيع والله در من قال . عاب قوم
 . كان ماذا . ليت شعري لم هذا . واذا عابوه جهلاً . دون علم كان ماذا . منه

قالوا هذا موصول مبتدأ وتحملين صلته والعائد محذوف وطلق خبره والنقد يروا الذي تحملينه
 طليق وهذا لا دليل فيه لجواز ان تكون الاشارة وهو مبتدأ وطلق خبره وتحملين جملة حالية
 والنقد يروا هذا اطلاق في حالة كونه محمولا لك ودخول حرف التنبيه عليها يدل على انها للاشارة
 لا موصولة فهذه خلاصة القول في تعداد الموصولات خاصها ومشتراكها فاما الصلة فهي

بعضهم الى تخصيص الحكم بما الاستفهامية قال لان ما تجانس ذا لما فيها من الابهام
 بخلاف من لانها لا ايهام فيها لا اختصاصها بمن يعقل فلا تجانسة بينهما . وفيه نظر من
 وجهين . اما اولاً فلان بقية ادوات الاستفهام مثل ما في الابهام فتخصيصها بالحكم
 لذلك تحكم . واما ثانياً فلان ما مختصة بما لا يعقل كاختصاص من بمقابلها فاذا منع
 هذا الحكم في من للاختصاص فلينع في ما ايضاً لذلك . اللهم الا ان يقال ما لا يعقل
 اوسع دائرة من غيره لكن المرجع في ذلك السماع وكلاهما مستوع كما علمت (قوله لجواز
 ان تكون ذا للاشارة) قال الرضي اعتذر البصريون عن المواضع التي استدلت بها
 الكوفيون بان اسماء الاشارة فيها باقية على اصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف
 الاصل (قوله جملة حالية) اي من الضمير المستتر في طليق . وقيل خبر وطلق خبر
 بعد خبر . وقيل صلة لموصول محذوف اي وهذا الذي تحمّلنه طليق ^(١) . ويخدش
 الاول ان فيه تقدم الحال على عامله وهو صفة مشبهة وبعضهم يمنعه . ويخدش الثاني
 انه ليس المراد الاخبار بانه محمول . ويخدش الثالث ان حذف الموصول طريقة الكوفيين
 مطلقاً او بشرط عطف مثله عليه والمطلوب تخرج البيت على طريقة البصريين .
 ويخدش الجميع ان فيه اشارة الشخص الى نفسه ولم تألف . وبالجملة احتمال الموصولية
 قوي (قوله يدل الخ) قال الازهري لانها التنبيه لا تدخل على الموصولات وفيه
 ان الكوفيين لا يسلمون ذلك (قوله فهذه خلاصة القول الخ) ترك رحمه الله تعالى
 الكلام على اي وليته اذ ذكرها في العدد مثل لما كاخواتها والكلام عليها لا يليق بهذا

(١) على حد فوالله ما نلت وما نيل منكم يعتدل وفق ولا متقارب . منه

على ضربين جملة وشبه جملة والجملة على ضربين اسمية وفعلية وشرطها امران احدهما ان تكون خبرية اعني محتملة للصدق والكذب

المختصر (قوله احدهما ان تكون خبرية) قال في التصريح لان الموصول وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الرجل الذي قام ابوه ومن شرط الجملة المنعوت بها ان تكون خبرية انتهى . وقيل لان المقصود من الصلة البيان وهو لا يحصل بغيرها لانه غير معلوم المضمون الا بالصيغة ولعل هذا اوضح . ثم لا يرد على ذلك قوله . واني لراج نظرة قبل التي * لعل وان شطت نواها ازورها * حيث وقعت جملة لعل الخ صلة التي وهي انشائية . لانا نقول هو على اخمار القول اي التي اقول فيها لعل الخ او الصلة ازورها وخبر لعل محذوف قاله في المغنى . واعلم انه يشترط في هذه الجملة ان تكون معهودة للمخاطب ليتعرف بها المبهم . ولا يرد وانقوا النار التي وقودها الناس لجواز العلم بمضمون الجملة بالسمع من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم او من اهل الكتاب . وان تكون مفصلة الا في مقام التحويل فيحسن ابهامها نحو فعشيمهم في اليم ما غشيمهم اشارة الى ان الذي غشيمهم امر عظيم ^(١) . وان لا تكون ^(٢) مما لا يحمله احد فلا يجوز نحو جاء الذي حاجباه فوق عينيه . وان لا تكون مستدعية كلاماً قبلها فلا يجوز جاء الذي لكنه قائم او حتى ابوه قائم والا لزم استعمال لكن وحتى من غير مستدرك ومغني (قوله اعني محتملة للصدق والكذب) اي نظراً للنفس المفهوم مع قطع النظر عن سائر الخصوصيات فتدخل اخبار الله تعالى ونحوها واخبار نحو مسيله في دعواه النبوة ونحو الضدان مجتمعان او يرتفعان فان عدم الاحتمال لامر خارج كما لا يخفى . ثم الحق ان مدلول الخبر الصدق والكذب احتمال عقلي وظاهر العبارة يقضى ان مدلوله كل من الصدق والكذب وليس كذلك (قوله للصدق) هو عندنا المطابقة للواقع سواء طابق الاعتقاد ايضاً كقول المؤمن الاسلام حق ام لم يطابقه كقول الكافر ذلك .

(١) كوكيفا . منه (٢) ذكر ذلك ابن مالك في شرح الكافية . منه

فلا يجوز جاء الذي اضربه ولا جاء الذي بعتك اذا قصدت به الانشاء بخلاف جاء الذي ابوه قائم وجاء الذي ضربته والثاني ان تكون مشتملة على ضمير مطابق للموصول في افراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه نحو جاء الذي اكرمه وجاءت التي اكرمتها وجاء اللذان اكرمتها والثلاث اكرمتها والذين اكرمتهم واللاتي اكرمتهن وقد يحذف الضمير

وتحقيق البحث لا يليق بهذا المختصر فليطلب من المطول ^(١) (قوله فلا يجوز جاء الذي اضربه ولا جاء الذي بعتك) قيل لان الاولى طلبية وهي ما تأخر وجود معناها عن وجود لفظها. والثانية انشائية وهي ما قارن لفظها معناها. وفيه ان الطلبية ايضاً قد قارن لفظها معناها لان معنى اضرب مثلاً طلب الضرب وهو مقارن لهذا اللفظ كبت الانشائي لايجاد الضرب. ثم ما ذكره من اشتراط الخبرية وعدم جواز جاء الذي اضربه هو الصحيح. واجاز الكسائي الوصل بالامر والنهي. والمازني بالدعاء بما لفظه الخبر نحو جاء الذي غفر الله تعالى له. وصاحب الافصح بنعم وبئس. وهشام بليت ولعل وعسى (قوله الثاني ان تكون مشتملة الخ) اي ولو حكماً لتدخل الجملة الحالية منه المعطوفة عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو الذي يقوم اخوك فيه نصب هو لحصول الارتباط بالفاء وصيرورتها جملة واحدة (قوله على ضمير) اي او ما قام مقامه كما مثلاً سابقاً وسيبويه لا يجوز ذلك في الخبر فالظاهر ان الصلة كذلك (قوله مطابق للموصول) اي في اللفظ والمعنى او في احدهما فقط كما اذا كان للموصول لفظ ومعنى فانه حينئذ قد يجوز مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك وهو قليل الا في ال فواجب والا في نحو اعط من سئالتك للباس ومن هي حمراء امتك للقبج وان من النسوان من هي روضة لقصد السابق فمختار (قوله وقد يحذف الضمير) خصه بالذكر لكثرة حذفه والا فقد تحذف الصلة ايضاً

(١) فيه لطافة . منه

سواء كان مرفوعاً كقوله تعالى ثم لنزعن من كل شيعة ايهم اشد اي الذي هو اشد*
او منصوباً نحو وما عملت ايديهم قرأ غير حمزة والكسائي وشعبه عملته بالهاء على الاصل
وقرأ هؤلاء بحذفها او مخفوضاً بالاضافة كقوله تعالى فاقض ما انت قاضٍ

في غير ال اما جوازاً نحو قوله

نحن الاولى فاجمع جمو * عك ثم وجههم اليها

اراد الاولى عرفوا بالشجاعة . واما وجوباً كما بعد اللتي والتى اذا اريد الاستعظام . وكذا
يحذف الموصول غير ال اما مطلقاً او بشرط عطف مثله عليه كما مرّت الاشارة اليه
نحو امننا بالذي انزل اليها واتزل اليكم اي والذي انزل اليكم . ومنعه البصريون وخصوه
بالشعر وعطفوا انزل اليكم على انزل الاول الواقع صلة . قالوا ولا يلزم كون المنزل واحداً
لجواز ارادة الجنس (قوله سواء كان مرفوعاً) اشترط لحذف المرفوع شرطان ان
يكون مبتداً غير منسوخ . وان يكون مخبراً عنه بمفرد . فلا يحذف في نحو جاء اللذان
قاما او ضربا . او كانا قائمين . ولا في نحو جاء الذي هو يقوم او هو في الدار (قوله او
منصوباً) قيل بشرط ان يكون متصلاً وناصبه فعل تام او وصف غير صلة ال فالفعل
كما مثل . والوصف كقوله * ما الله موليك فضل فاحمدنه به ^(١) . اراد موليكه او موليك
اياه . بخلاف جاء الذي اياه اكرمت وجاء الذي انه فاضل او كانه زيد او الذي
انا الضارب به وشذ . ما المستفز الهوى محمود عاقبة ^(٢) . اراد المستفز ولو قدر في المستفز
ضمير فاعل له والهوى فلا شذوذ قاله الحفيد . ولم يذكر المصنف حذف منصوب الوصف
لانه قليل جداً او ردي ^(٣) او لا يكاد يسمع ^(٤) (قوله او مخفوضاً بالاضافة) قيل يشترط ان
يكون المضاف وصفاً ناصباً للعائد تقديراً غير ماض على الاصح كما مثل بخلاف جاء
الذي قام ابوه او الذي امس انا ضارب به او الذي انا مضروب به (قوله كقوله تعالى فاقض
ما انت قاض) قال المصنف في بعض حواشيه يحتمل ان تكون ما مصدرية اي

(١) اتماه فما لذي غيره نفع ولا ضرر . منه (٢) اتماه ولوا نفع له صفون من الكدر . منه (٣) عند المبرد منه عند الفارسي

اي ما انت قاضيه وقول الشاعر

ستبدي لك الايام ما كنت جاهلاً * وياتيك بالاخبار من لم تزود
اي ما كنت جاهله او مخفوضاً بالحرف نحو تعالى ياكل مما تاكلون منه ويشرب مما
تشربون اي منه وقول الشاعر
نصلي للذي صلت قریش * ونعبده وان جحد العموم

اقض قضائك او مدة قضائك بدليل انما نقضي هذه الحياة الدنيا . وفي موضع آخر
قال بعضهم ولكون الصلة جملة اسمية يمتنع كون ما مصدرية . واعترضه ابو حيان
بان بعضهم اجاز الوصل بالجملة الاسميه . ورد بان هذا مذهب واه ولعل صاحبه لا يجوز
مثله في القرآن . وبالجملة التمثيل صحيح اذ يكفي فيه الاحتمال وهو هنا قوي جداً
(قوله او مخفوضاً بالحرف) قيل ان كان في موضع نصب وكان الموصول او الموصوف
بالموصول مجروراً بمثل ذلك الحرف لفظاً ومعنى او معنى فقط على قول واتفقا فيهما
متعلقاً لفظاً ومعنى او معنى فقط على قول ايضاً او اختلفا نوعاً واتحدا مادة ومن ذلك
مررت بالذي مررت اي به . وباقي الامثلة مفوض اليك . وشذ قوله

ومن حسدٍ تجور علي قومي * وائي الدهر ذو لم يحسدوني

اي الذي لم يحسدوني فيه . وكذا قوله

وان لساني شهدة يشتي بها * وهو علي من صبه الله علقم

اي علي الذي صبه الله عليه . وحذف في الاول مع انتفا ، خفض الموصول بني اذ هو
مرفوع على الخبرية لاي الاستفهامية . وحذف في الثاني مع اختلاف المتعلق (قوله
اي منه) انما قدر منه ولم يقدر الضمير منصوباً على معنى تشربونه لان ما كان مشروباً
لم لا ينقلب مشروباً لغيرهم . وقيل قد يصح تقدير تشربونه على معنى تشربون جنسه
هذا . واختلف في كيفية حذف هذا المجرور فذهب الكسائي التدرج بان يحذف حرف
الجرّ اولاً حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوباً على التوسع فيحذف . ومذهب

اي نصلي للذي صلت له قریش . وفي هذا الفصل تفاصيل كثيرة لا تليق بهذا المختصر
 وشبه الجملة ثلاثة اشياء الظرف نحو جاء الذي عندك والجار والمجرور نحو جاء الذي
 في الدار والصفة الصريحة وذلك في صلاة ال وقد تقدم شرحه وشرط الظرف والجار
 والمجرور ان يكونا تامين فلا يجوز جاء الذي بك ولا جاء الذي امس لنقصانهما وحكى
 الكسائي نزلا المنزل الذي البارحة اي الذي نزلناه البارحة وهو شاذ واذا وقع الظرف

سبويه والاخفش حذفها معاً اذ ليس حذف حرف الجر قياساً في كل موضع والمجوز
 له هنا استعالة الصلة ومع هذا المجوز لا بأس بالحذف مع المجرور . قاله الرضي فليفهم
 (قوله تفاصيل كثيرة لا تليق الخ) قد ذكرنا يسيراً منها . ونطاق المحصر يضيق عنها
 (قوله وشبه الجملة) اي مشبهها في حصول الفائدة (قوله الظرف) قيده في التصريح
 بالمكاني . ولعل ذلك لان الكلام في الظرف المتعلق بمحذوف وجوباً وذلك هو المكاني
 دون الزماني . قاله الامام الزرقاني . ثم كون الظرف صلة شبيهة بالجملة هو المشهور
 وبحث فيه بعضهم بان الصلة في الحقيقة هي المتعلق وهو جملة فاطلاق الصلة عليه توسع
 (قوله والصفة) في جعلها من شبه الجملة رد لقول صاحب المفصل واسم الفاعل
 في الضارب بمعنى الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقمة صلة (قوله وذلك في صلة ال)
 وهي مختصة بها على الصحيح . ونحو قوله اني لك الينذر من نيرانها . وقوله من القوم
 الرسول الله منهم ^(١) ضرورة او شاذ . وسبب الاختصاص ان لآل لفظاً يقتضي المفرد
 ومعنى يقتضي الجملة فناسب ان يؤتى لها بشيء مفرد لفظاً جملة معنى ليحصل التوافق
 وهل هذا الا الوصف (قوله ان يكونا تامين) اي تتم بهما الفائدة بدون ذكر المتعلق
 (قوله لنقصانهما) اي عدم حصول الفائدة فيهما الا بذكر متعلقهما . وهو نحو افتخر
 في الاول وقام في الثاني فلا يحصل بهما ازالة ابهام الموصول المطلوبة من الصلة
 (قوله شاذ) قيل اي قليل يسمع ولا يقاس عليه . وقال بعضهم اذا كان الكون خاصاً

(١) تمامه لم دانت رقاب بني معدة . منه

والجار والمجرور صلة كانا متعلقين بفعل محذوف وجوبا تقديره استقر والضمير الذي كان مستترا في الفعل انتقل منه اليهما * ص * ثم ذوالاداة وهي ال عند الخليل وسيبويه لا اللام وحدها خلافا للاخفش وتكون للعهد نحو في زجاجة الزجاجه وجاء القاضي او للجنس كاهلك الناس الدينار والدرهم وجعلنا من الماء كل شي حي اولاستغراق افراده نحو وخلق الانسان ضعيفا او صفاته نحو زيد الرجل * ش * النوع الخامس من انواع المعارف ذو الاداة نحو الفرس والعلام والمشهور بين النحويين ان المعرف ال عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الاول عن ابن كيسان والثاني عن بقية النحويين ونقله بعضهم عن الاخفش وزعم ابن مالك انه لاخلاف بين سيبويه والخليل في ان المعرف ال وانما الخلاف بينهما في الهمزة زائدة هي ام اصلية

يقع ظرف الزمان صلة اذا كان قريبا من زمن الاخبار نحو نزلنا الذي البارحة او امس او انفا . فان كان الظرف بعيدا من زمن الاخبار لم يحذف العامل فلا تقول نزلنا المنزل الذي يوم الخميس انتهى . وظاهره ان ذلك غير شاذ فافهم وراجع شرح التسهيل (قوله بفعل محذوف وجوبا تقديره استقر) قال في المغنى قال ابن يعيش وانما لم يميز في الصلة ان يقال ان نحو جاء الذي في الدار تقديره مستقر على انه خبر لمحذوف على قرأته بعضهم تماما على الذي احسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا انتهى . وسبب وجوب الحذف قيام الجار والمجرور مقامه (قوله انتقل منه اليهما) هذا مجاز عن ملاحظة ضمير مثله فيها والا فما الضمير المستتر حتى يصح عليه الانتقال كذا افيد * ذوالاداة * (قوله وهي) اي الاداة * ال * في عرفهم ومعنى كونها اداتا انها آلة للتعريف (قوله وانما الخلاف بينهما في الهمزة زائدة هي ام اصلية فالخليل على الثاني وسيبويه على الاول) قال اللقاني وفي صحة هذا القول من جهة المعنى نظر اذ لا معنى لان ال يحملتها معرفة الا انها موضوعة للتعريف وذلك بالضرورة مناف لكون الهمزة زائدة انتهى . ويمكن ان يجاب بان الزيادة التي تنافي الاصلالة الزيادة على الشيء

واستدل على ذلك بمواضع اوردها من كلام سيبويه وتلخص في المسئلة ثلاث مذاهب
احدها ان المعرف ال والالف اصلية . الثاني ان المعرف ال والالف زائدة . الثالث
ان المعرف اللام وحدها والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعي تطويلاً لا يليق بهذا الآلام

لا فيه بدليل حروف المضارعة وسين الاستفعال ونحو ذلك (قوله ثلاث مذاهب)
الاول للتحليل والثاني لسبويه . والثالث للاخفش . وبقي مذهب رابع وهو ان المعرف
الهمزة واللام زائدة للفرق بينهما وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المبرد (قوله والاحتجاج
لهذه المذاهب يستدعي تطويلاً) نقول على سبيل الاختصار . حجة الاول فتح الهمزة .
وانهم يقولون الاحمر بنقل حركة همزة احمر الى اللام قبلها فيثبتونها مع حركة ما بعدها
ولو كانت الهمزة زائدة للتوصل الى النطق بالساكن لم يثبتوها حينئذ لعدم الحاجة
اليها . وقد يثبتونها في القسم والنداء والتذكير^(١) فيقولون الى كما يقولون قدى . ويثبتونها
مسهلة في نحو الذكرين وهمزة الوصل لا تثبت اذا ابتداء بغيرها فيلزم وقوع بدلها
حيث لا تقع هي وذلك ترجيح فرع على اصل وحجة الثاني . سقوطها في الدرج . واما
فتحها فلمخالفة القياس بدخولها على الحرف . واما ثبوتها مع الحركة فلعدم الاعتداد
بها لعروضها . واما ثبوتها في القسم والنداء نحوها الله ويا الله فلان ال صارت عوضا
عن همزة آله . واما قولهم في التذكير الى فلما كثرت مصاحبة الهمزة اللام نزلا
منزلة قد . واما الذكرين فلالتباس الاستفهام بالخبر . والمفسدة الكبرى تدفع بالصغرى
وحجة الثالث . انها ضد التنوين الدال على التكثير وهو حرف واحد ساكن فكانت
كذلك لتشبه امثالها ولا تقوم بنفسها . وانما خالفت التنوين ودخلت اولاً لان الاخر
يدخله الحذف كثيراً فخصت منه . وانما كانت لا ما لان اللام لما كان يكثر ادغامها
خفت فكانت اولى لكثرة دورانها واشبهت التنوين من حيث الادغام في حرف
والاظهار في آخر . ثم حجة الرابع انها جاءت لمعنى واولى الحروف بذلك حروف العلة .

(١) وهو ان يلحق المتكلم اخر كلامه مدة تشعر باستر ساله في الكلام . منه

وتنقسم ال معرفة الى ثلاثة اقسام وذلك لانها اما لتعريف العهد او لتعريف الجنس
 او للاستغراق فاما التي لتعريف العهد فتقسم الى قسمين لان العهد اما ذكرى واما ذهني
 فالاول نحو قولك اشتريت فرساً ثم بعت الفرس اي بعت الفرس المذكورة ولو قلت ثم بعت
 فرساً لكان غير الفرس الاول قال الله تعالى مثل نوره كشكاة فيها مصباح المصباح
 في زجاجة الزجاجه كانها كوكب دري والثاني كقولك جاء القاضي اذا كان بينك
 وبين مخاطبك عهد في قاض خاص

وحركت لتعذر الابتداء بالساكن فصارت همزة كهزمة المتكلم والاستفهام وان اللام
 تغير عن صورتها في لغة خمير فيكون ميا كذا قالوا والكلام عليه على ما ينبغي مما لا ينبغي
 بهذا الاملاء فارجع الى زبر العلماء الاجلاء (قوله وتنقسم ال معرفة) قيدها لتخرج
 الموصولة كالضارب واليحدع والتي للبح الاصل كالفضل والزائدة اللازمة كالان
 وغير اللازمة كاليزيد كذا مثله (قوله الى ثلاثة اقسام) ادخل بعضهم الاستغراق
 في الجنس (قوله الى قسمين) زاد في التوضيح ثالثا وهو الحضورى ومثل له بقوله تعالى
 اليوم اكملت لكم دينكم (قوله اما ذكرى) منسوب الى الذكر بكسر الدال وهو النطق
 باللسان واما بالضم فهو بالقلب ضد النسيان (قوله فالاول نحو قولك اشتريت الخ)
 الاولى تقديم الآية ومثل ما ذكر قوله تعالى وليس الذكر كالاتى فان ال في الذكر
 ايضا للعهد الذكرى الا ان التقدم كناية في اني نذرت لك ما في بطني محرراً فان
 لفظة ما وان كانت تم الذكر والاتى لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت
 المقدس انما يكون للذكور دون الاناث اذ لا يصلح لخدمته غيرهم (قوله اي بعت الفرس
 المذكورة الخ) هذا بناء على ان الاسم اذا اعيد معرفة يراد به عين الاول واذا اعيد
 نكرة يراد به غير الاول وجعلوا من ذلك ان مع العسريسر ان مع العسريسر
 وهذا معنى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لن يغلب عسريسرين اذ العسراعيد معرفة فهو
 واحد والعسراعيد نكرة فهو اثنان قال بعض المحققين وهذه القاعدة اغلبية وان الآية

واما التي لتعريف الجنس فكقولك الرجل افضل من المرأة اذ لم ترد به رجلا بعينه ولا امرأة بعينها وانما اردت ان هذا الجنس من حيث هو افضل من هذا الجنس من حيث هو ولا يصح ان يراد بهذا ان كل واحد من الرجال افضل من كل واحدة من النساء لان الواقع بخلافه وكذلك قولك اهلك الناس الدينار والدرهم وقوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي وال هذه هي التي يعبر عنها بالجنسية ويعبر عنها ايضا بالتي لبيان الماهية وبالي لبيان الحقيقة ولما التي للاستغراق فعلى قسمين لان الاستغراق اما ان يكون باعتبار حقيقة الافراد او باعتبار صفة الافراد فالاول نحو وخلق الانسان ضعيفا اي كل واحد من جنس الانسان ضعيف والثاني نحو قولك انت الرجل اي الجامع لصفات الرجال المحموده وضابط الاولى ان يصح حلول كل محلها على جهة الحقيقة فانه لو قيل وخلق كل انسان ضعيفا لصح ذلك على جهة الحقيقة وضابط الثانية ان يصح

مثل ان مع الفارس رحما ان مع الفارس رحما وهو لا يدل على ان معه رحمين . والحديث مبني على ان التنوين في يسرا للتعظيم والتكثير مثله في قوله تعالى على ابصارهم غشاوة والقرينة الامتان والبشارة فهو لذلك منزل منزلة يسرين وليس في العسر تنوين ليجري فيه ذلك (قوله واما التي لتعريف الجنس الخ) قيل هي التي لا تخلفها كل الحقيقة ولا مجازا . وتقض بنحو ادخل السوق حيث لاعد في سوق خاص اي ادخل سوقا فان كلا لا تخلف فيه ال وهي ليست للجنس بمعنى الحقيقة كما سيذكره بل المراد بمدخولها فرد مبهم . ويمكن ان يجاب بان ال فيه للحقيقة في الحقيقة لكن حملت على فرد للقرينة وهي ان الدخول لا يكون الا فيه ^(١) (قوله وانما اردت ان هذا الجنس الخ) قال في المعنى الفرق بين المعروف بال هذه واسم الجنس التكررة كالفرق بين المقيد والمطلق وذلك ان الاول يدل على الحقيقة بقيد خصوصها في الذهن والثاني يطلق على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد فلا تغفل (قوله اي الجامع الخ) هذا بيان لحاصل المعنى المراد في انت الرجل لا المدلول للفظ اذ مدلوله انت كل رجل (قوله وضابط الثانية ان يصح الخ)

(١) جعل بعضهم ال الجنسية لتعريف العهد لان الاجناس امور معبودة في الازهان ولا ينبغي ضعفه . منه

حلول كل محالها على جهة المجاز فانه لو قيل انت كل رجل لصع ذلك على جهة المجاز كما
قال عليه الصلاة والسلام كل الصيد في جوف الفرا وقول الشاعر
ليس على الله بمستنكر * ان يجمع العالم في واحد
* ص * وابدال اللام ميماً لغة حميرية * ش * لغة حمير ابدال لام ال ميماً كقوله
صلى الله تعالى عليه وسلم

فان قيل هذا يصدق على ال في الاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة
بلده او مملكته فان كلاتخلف الاداة فيه مجازا وليست فيه لشمول الصفات بل لشمول
بعض^(١) ما يصلح له اللفظ . اجيب بان الكلام في ال المعرفة وال في الصاغة موصول على
الاصح كذا في التصريح . واعترض بان محل كون الداخلة على الصفة موصولة ما لم يقصد
بالصفة الثبوت كما في هذا المثال والافهي حرف تعريف . قيل فالحق ان يجاب
بان الاستغراق العرفي ليس مجازا بل حقيقة . ولئن سلمنا فالمقصود من هذا التعريف
التمييز عن القسم الاول فقط وهو حاصل بهذا القدر . فتدبر (قوله على جهة المجاز)
لعله من اطلاق المزموم وارادة اللازم (قوله كما قال صلى الله تعالى عليه وسلم كل الصيد الخ)
قاله لابي سفيان بن الحارث يتألفه على الاسلام حين دخل عليه بعد ما استأذن فلم
يؤذن له قليلا . واصله لرجل اعرابي خرج يصطاد مع رفقة له فصاد حمار وحش وصاد
احدهم اربنا والآخر ضيماً فشرعا يتطاوولان عليه فقال مسلماً نفسه كل الصيد في جوف
الفرا اي ان ما عندي يشتمل لعظمه على ما عند كما واشتهر مثلاً في كل شيء حاوٍ لغيره
ذكره الدميري (قوله لغة حمير ابدال لام ال ميماً) اي سواء كانت في الاسماء التي
تدغم فيها كالرجل والناس ام لا كالكتاب والاعلام . وزعم بعضهم ان هذه اللغة مختصة
بالثاني ويرده وروده في الاول ايضاً فقد سمع جاء ام رجل ومنه الحديث ايضاً فلعل
ذلك لغة بعضهم لاجمعهم (قوله كقوله ^{عليه} صلى الله عليه وسلم) حين سئل آمن

(١) وهو صاغة بلد الامير او مملكته دون من عداها . منه

ليس من امبرامصيام في امسفر * ص * والمضاف الى واحد مما ذكر وهو بحسب ما يضاف اليه الا المضاف الى الضمير فكالم * ش * النوع السادس من المعارف ما اضيف الى واحد من الخمسة المذكورة نحو غلامي و غلام زيد و غلام هذا و غلام الذي في الدار و غلام القاضي و رتبته في التعريف كرتبة ما اضيف اليه فالمضاف الى العلم في رتبة العلم والمضاف للاشارة في رتبة الاشارة وكذا الباقي الا المضاف الى المضممر فليس في رتبة المضممر وانما هو في رتبة العلم والدليل على ذلك انك تقول مررت بزيد صاحبك فتصف العلم بالاسم المضاف الى المضممر فلو كان في رتبة المضممر

ام بر ام صيام في ام سفر (قوله ليس من ام بر الخ) اراد ليس من البر الصيام في السفر فابدل اللام ميما في الجميع كما ترى . لكن قيل ان الرواية بالابدال في البر فقط واما الابدال في الصيام والسفر فمن المحدثين والله تعالى اعلم * النوع السادس * (قوله ما اضيف الخ) اي ولو بالواسطة ليشمل نحو غلام في جاء غلام ابيك لان المنسوب الى المنسوب الى الشيء له نسبة ما الى ذلك الشيء كذا قيل ثم المراد بالاضافة الاضافة المعتد بها بان لا تكون في به كضارب زيد و بان لا يكون المضاف متوخلا في الابهام كغير ^(١) ومثل اذا اريد بهما مطلق المغايرة والمائلة لا كالمها . ولعل المصنف لم يذكر ذلك لشيوعه (قوله ورتبته الخ) من هنا يظهر سر عطف المضاف على ما قبله بالواو دون ثم كما في البواقي (قوله كرتبة ما اضيف اليه) اي على المشهور . وقيل كل ما اضيف الى معرفة فهو في رتبة ماتحتها ان كان لها تحت والا ففي ^(٢) رتبها (قوله في رتبة العلم) افيد ان ذلك من جهة الاحكام لا من جهة المعنى والا فالظاهر ان خالدا مثلا اخص من غلام زيد (قوله مررت بزيد صاحبك) فان قلت صاحب اسم فاعل و اضافته لا تنكسه تعريفا . فكيف التمثيل اجيب . بانه وان كان في الاصل اسم فاعل الا انه ترك ذلك الاصل واستعمل استعمال الاسماء الجامدة كما ذكره اليبضاوي في نظير المسئلة ومما يؤيد ذلك انه لا يعمل عمل

(١) ونظير . منه (٢) وليس بالبعيد . منه

لكانت الصفة اعرف من الموصوف وذلك لا يجوز على الاصح * ص * باب المبتدا والخبر مرفوعان كالله ربنا ومحمد نبينا * ش * المبتدا هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية

اسم الفاعل فلا محذور (قوله لكانت الصفة اعرف الخ) فيه ان الوصفية غير متعينة لجواز البدلية والبدل يكون اعرف (قوله وذلك لا يجوز) لان الطبع يقتضي تقديم الاعم والاعم هو الاعرف (قوله على الاصح) خالف في ذلك ابن مالك فجوز وصف المعرفة بما هو اعرف منها . وظاهر كلام ابن خروف يقتضيه حيث قال يوصف كل معرفة بكل معرفة كما يوصف كل نكرة بكل نكرة فافهم . والله تعالى اعلم * باب المبتدا والخبر * (قوله باب) بالتثوين خبر مبتدا محذوف اي هذا باب . وقدم هذا الباب على باب الفاعل تبعا لسيبويه وابن السراج لان المبتدا اصل المرفوعات . وبعضهم يرى تقديم باب الفاعل بناء على انه الاصل . وليس لهذا الخلاف كثير نفع كما لا يخفى على المنصف (قوله المبتدا والخبر) جمعها في باب واحد لتلازمها (قوله هو الاسم) اي حقيقة اوحكاما ليدخل نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه بناء على ما قيل ان المراد بتسمع مجرد الحدث وصحة الاسناد اليه لذلك (قوله المجرد الخ) اي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا لا لفظا ولا تقديرا ليخرج نحو زيد جوابا لمن قال من قام اذا التقدير قام زيد فزيد وان كان مجردا عن العوامل اللفظية لفظا لكنه ليس مجردا تقديرا ثم اشتراط التجرد عن العوامل اللفظية مبني على غير مذهب من يقول ان المبتدا والخبر ترافعا . واما على مذهبه فلا بد من زيادة غير الخبر (قوله عن العوامل) اي جنسها فمعنى الجمعية غير مراد والمراد بالعوامل العوامل المعنى بها فلا يضر عدم تجرده من العوامل الزائدة نحو هل من خالق غير الله . وبحسبك درهم على رأي ^(١) وكذا مما يشبهه الزائد كرب رجل قائم . ولعل ابي المغوار منك قريب . لان ذلك في معنى المجرد (قوله اللفظية) اي المنسوبة الى اللفظ من نسبة المفعول الى المصدر ان كان اللفظ بمعنى التلفظ او الجزئي الى الكلي ان كان بمعنى

للاسناد فالاسم جنس يشمل الصريح كزيد في نحو زيد قائم والمؤل في نحو وان
تصوموا في قوله تعالى وان تصوموا خيراً لكم فانه مبتدأ مخبر عنه بنحو وخرج بالمجرّد نحو زيد
في كان زيد عالماً فانه لم يتجرد عن العوامل اللفظية ونحو قولك في العدد واحد اثنان
ثلاثة فانها وان تجرّدت لكن لا اسناد فيها ودخل تحت قولنا للاسناد ما اذا كان
المبتدأ مسنداً اليه ما بعده نحو زيد قائم وما اذا كان المبتدأ مسنداً الى ما بعده نحو
اقائم الزيدان والخبر هو المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة فخرج بقولي المسند الفاعل
في نحو اقام الزيدان فانه وان تمت به مع المبتدأ الفائدة لكنه مسند اليه لا مسند
وبقولي مع المبتدأ نحو قام في قولك قام زيد وحكم المبتدأ والخبر الرفع

الملفوظ (قوله للاسناد) اي للاخبار حقيقة او حكماً ليدخل نحو اقل رجل يقول كذا
بناءً على ان اقل مبتدأ ومضاف الى رجل وجملة يقول صفة ولا خبر للمبتدأ لكن لما
اغنت هذه الصفة عن الخبر كما في التسهيل صارت كأنها مستندة اليه (قوله فالاسم
جنس) اي كالجنس تذكر (قوله والمؤل) اي مع وجود الادوات كما مثل او مع تقديرها
كما قيل ايضاً في تسمع بالمعيدي خير فسمع مبتدأ وهو في تاويل سماعك وقبله ان مقدرة^(١)
والذي حسن الحذف بثوتها في ان تراه قاله في شرح الشذور (قوله حكم المبتدأ والخبر الرفع)
اي بالاجماع واختلف في رافعها فذهب الزمخشري والجزولي وابن الحاجب وجماعة
الى ان رافع الجزئين الابتداء لانه اقتضاها فعمل فيها وهذا شأن كل مقتض وظاهر
كلام ابن مالك اختياره وقال الحريري هو الحق . وذهب الكسائي والفرّاء الى انها
ترافعا والدور مدفوع بان العوامل النحوية ليست مؤثرة حقيقة بل علامات فلا يلزم تقدم
كل على الاخر . ولو سلم في كل من المبتدأ والخبر جهة تقدم وتأخر اما في المبتدأ فلكونه
منسوباً اليه الخبر وحق المنسوب اليه التقدم على المنسوب . واما في الخبر فلكونه هو المقصود
من الكلام وحقه التقدم . واختار ذلك السيوطي في شرح الفيتة . وزعم بعض البصريين^(٢)
انها لم يبق عملها فانهم منه

* ص * ويقع المبتدأ نكرة ان عم او خص نحو ما رجل في الدار وآله مع الله ولعبد مؤمن خير من مشرك وخمس صلوات كتبهن الله * ش * الاصل في المبتدأ ان يكون معرفة لانكرة لان النكرة مجهولة غالباً

الى ان المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بها لان الابتداء ضعيف فقوي بالمبتدأ . وزعم بعض الكوفيين الى ان المبتدأ مرفوع بالضمير العائد من الخبر اليه ^(١) والمشهور على الالسنه ان المبتدأ بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ وعمل فيه وان كان يقع جامدا لطلبه له والاصل في العمل الطلب . ومن هنا يفهم ان عمله بطريق الاصاله لا بطريق الحمل على الفعل فلا يرد ما قيل ان العامل اذا كان غير متصرف لم يحجز تقديم معموله عليه والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه لان ذلك في العمل الشبهي لا الاصيلي . وكذا لا يرد ^(٢) ان المبتدأ قد يرفع فاعلا نحو القاتم ابوه ضاحك فيلزم على ما ذكر عمل عامل واحد رفعا في معمولين من غير تبعية ولا نظير له . لانا نقول جهة العمل فيها مختلفة فجهة العمل في الخبر الطلب له وفي الفاعل الشبه بالفعل ولا محذور . على انه ربما يقال ان الرفع لابوه ليس هو المبتدأ بل صلته لان المبتدأ هو الالموصوله في الحقيقة ولكونها على صورة الحرف ظهر اعرابها فيما بعدها فافهم (قوله ويقع المبتدأ نكرة) اي قد يقع كذلك (قوله نحو ما رجل في الدار) ومثله بل اولى وكل له قانتون (قوله الاصل في المبتدأ الخ) اي والاصل في الخبر ان يكون نكرة لانه محصل للفائدة وقيد التعريف فيه الاصل عدمه وقال في حواشي الاوضح حق المبتدأ ان يكون معلوماً لان الحكم على المجهول بعيد عن التحصيل . والخبر ان يكون مجهولاً لان الحكم بالمعلوم سعي في تحصيل الحاصل انتهى . وفيه انه يكفي في عدم تحصيل الحاصل جهل الانتساب ولذا افاد التركيب الذي فيه المبتدأ والخبر

(١) ولضعف هذين القولين صدرناهما بالزعم فلا ينبغي ان يعول عليهما . منه ضعف ذلك بعضهم بان الخبر قد يكون عين المبتدأ كريد اخوك فلورفع الاخ بزبد لكان رافعا لنفسه فتامل . لتجل المؤلف
(٢) هذان الاعتراضان لابن عصفور عفى الله تعالى عنه . منه

والحكم على المجهول لا يفيد ويجوز ان يكون نكرة ان كان عاماً او خاصاً فالاول كقولك
مارجل في الدار وكقوله تعالى آله مع الله فالمبتدأ فيهما عام لوقوعه في سياق النفي والاستفهام

معرفتان اذا جهل الانتساب فتدبر (قوله والحكم على المجهول لا يفيد) لا يرد نحو قام
رجل . لانك اذا قلت قام يحصل العلم قبل الحكم بان ما يذكر بعده شيء موصوف
بكونه مما يصح ان يحكم عليه بالقيام فالحكم على مخصص معنى بخلاف رجل قام . فان قلت
هذا يقتضي الجواز لو قدم خبر النكرة : اجيب بانه اذا لم يكن في الخبر المقدم مخصص
ينفر السامع عنه ويستمر على الضرافه لان الاسم لم يوضع اصاله لينسب الى غيره بل
لينسب اليه غيره (قوله مارجل في الدار) قيل يحتمل ان النكرة هنا اعتمدت على الصفة
بعدها والخبر محذوف نحو جاءني وهذا احتمال . قلما يسلم منه مثال . انتهى . وفيه ان
مثل هذا لا يعتبر . بل لا ينبغي ان يذكر (قوله آله مع الله) هذا الاستفهام في معنى
النفي لانه انكاري فعمومه شمولي كعموم النكرة المنفية . اما الاستفهام الغير الانكاري
نحو ارجل عندك فعمومه بدلي والعموم مطلقاً من المسوغات . فان قلت يلزم على هذا
الابتداء بالنكرة المحضة لان عمومها بدلي ايضاً . اجيب بان عمومها متوهم بخلاف
ما ذكر فانه نص (قوله فالمبتدأ فيهما عام الخ) قال في التصريح لان النكرة في سياق النفي
تعم^(١) واذا عمت كان مدلول النكرة جميع افراد الجنس فاشبهت المرف بال الاستغراقية .
ولان الاستفهام^(٢) سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب فاشبه العموم^(٣) الخاص
وفيه رد على ابن الحاجب حيث قال في شرح منظومته ان الاستفهام المسوغ للابتداء
هو الحمزة المعادلة لام نحو ارجل في الدار ام امرأة انتهى . ولذلك استشكل^(٤) في اماليه
هل من مزيد . واجاب بان مزيد ليس مصدراً بل وصف لمحذوف اي هل شيء مزيداي يزداد
سلماً انه مصدر الا ان خبره محذوف يقدر مقدماً كما يفعل في ان حلاً وان مرتحلاً . ونحن لما

(١) ومثله ثمره خير من جرادة كما في الجامي . منه (٢) اي باعتبار الاصل تدبر . منه

(٣) اي النكرة الموصوفة . منه (٤) ابن الحاجب . منه

والثاني كقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك وقوله عليه الصلاة والسلام خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة فالمبتدأ فيها خاص لكونه موصوفاً في الآية ومضافاً في الحديث وقد ذكر النحاة لتسويغ الابتداء بالنكرة صوراً وانهاها بعض المتأخرين الى نيف وثلاثين موضعاً وذكر بعضهم انها كلها ترجع للعموم والخصوص

عممنا الاستفهام . لم نحتاج لمثل هذا الكلام (قوله والثاني كقوله تعالى ولعبد مؤمن الآية) فعبد مبتدأ وهو نكرة وسوَّغ الابتداء به وصفه بمؤمن لان النكرة اذا وصفت قربت من المعرفة . وقيل المسوَّغ لام الابتداء . وقال ابن الحارث المسوَّغ العموم لاناقاطه بان المراد المفاضلة بين الجنسين لا بين افرادهما المخصوصة والصفة انما تكون معتبرة في الموضع الذي لا يراد فيه الجنس وتأتي هي مخصصة لذلك الفرد المقصود وهو مع ذلك ضعيف قليل استعماله ورب نكرة بلا صفة اخص مما لها صفة فاذا جاز جسم حي في الدار لوجود التخصيص بالصفة ينبغي ان يجوز رجل في الدار لانه اخص منه بدرجات . فان قلت الدليل على ان المخصص الصفة انك لو قلت ولعبد خير باسقاط الصفة لم يجوز . قلت هو مستقيم في الاعراب وهو الذي نريده الا ترى انك اذا قلت العالم قديم لكان كلاماً مع انه كذلك . فان قلت نعم هذا مرادنا والخبر هنا لا يصح فان مضمونه عبد خير من عبد . قلت نعم الآن كلامنا في شرط المفردات لان المبتدأ مفرد وليس شرطه في هذا المحل صفة وانما جاء الفساد من جهة الاخبار بما لا يجوز الاخبار به كما في الكذب والكلام في شرط المفردات غيره في شرط المركبات انتهى . وهو كلام دقيق . يلوح عليه مخايل التحقيق (قوله كتبهن الله) اي اوجبهن بحتمل انه خبر اول وفي اليوم خبر ثان وانه نعت والخبر الجار والمجرور . وجعل كتبهن خبراً والجار متعلق به يرد عليه ان الكتب وهو القرض سابق على اليوم والليلة (قوله الى نيف) النيف بالتشديد والتخفيف ما زاد على العقد حتى يبلغ الثاني وفي الصحاح هو ما زاد على العقد الثاني (قوله وذكر بعضهم انها الخ) قاله العز بن جماعة . وقال كثير كلها ترجع الى حصول الفائدة واليه اشار ابن مالك بقوله

فليتأمل ذلك * ص * والخبر جملة لها رابط كزيد ابوه قائم ولباس التقوى ذلك خير
والحاقة ما الحاقة وزيد نعم الرجل الآتي نحو قل هو الله احد * ش * اي ويقع الخبر جملة
مرتبطة بالمبتدا برابط من روابط اربعة احدها الضمير وهو الاصل

ولا يجوز الابتداء بالنكرة * مالم تفد كعند زيد نمره

وهو من الحسن بمكان . قال الحمصي لا يخفى ان الخبر والحال اخوان وسيا تي ان الحال
يقع صاحبها نكرة على قلة ثم قال ومن وقوع المبتدا نكرة من غيره مسووخ مذ ومنذ اذا
وقعا مبتدئين . وقال الرضي لو لم يعلم كون رجل ما قائماً في الدار جاز ان يقال رجل
قائم في الدار وان تخصص النكرة بوجه انتهى . ويقولم اقول * فصل * (قوله ويقع
الخبر جملة) فيه اشارة الى ان الخبر فاعل بمحذوف وجملة حال منه ولولا الفصل لتوهم
العطف على قوله الاصل في المبتدا ان يكون نكرة فيكذب الكلام لان الاصل في
الخبر الافراد (قوله مرتبطة) اي وجوباً والّا لم تعلم الخبرية لاقتضاء الجملة الاستقلال
(قوله من روابط اربعة) اوصلها في المغني الى عشرة فليراجع . فان قلت ما الحكمة
في جعل الرابط للجملة الواقعة خبراً اعم من رابط جملة الصلة وكذا من الجملة الواقعة
صفة او حالاً . اجيب بانه لما كان الاخبار بالجملة اكثر من الوصل والوصف والحال
ناسب ان يكون رابطها اعم لان الشيء اذا كثّر في الكلام ناسب ان يأتي على انحاء
مختلفة . قاله الحفيد ولا يخفى ان دعوى الكثرة في الاخبار دونها مما يصعب اثباتها .
وقال الهمدي انما اكتفى في الجملة الواقعة خبراً بالضمير ولم يربطها بالواو كالجملة الحالية
لان الحال تنجي بعد تمام الكلام فاحتج في الاكثر الى فضل رابط بخلاف الخبر فانه
ركن الكلام فلا يحتاج الى ذلك انتهى . وهو يقتضي ان الواو اقوى في الربط وفيه
نزاع . وايضاً ما ذكره انما يفيد عدم اشتراط الربط بالواو لاعدم الربط بها فاعل المرجع
في ذلك كله السماع (قوله وهو الاصل) ولذا يربط به مذكوراً ومحذوفاً مرفوعاً نحو
ان هذان لساحران اذا قدر لهما ساحران . ومنصوباً كقراءة ابن عامر في سورة الحديد

في الربط كقولك زيدٌ أبوه قائمٌ فزيدٌ مبتدأٌ أولٌ وأبوه مبتدأٌ ثانيٌ والهاء مضافٌ إليه وقائمٌ خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول والرباط بينهما الضمير. الثاني الإشارة كقوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير فلباس مبتدأ والتقوى مضاف إليه وذلك مبتدأ ثاني وخبر خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول والرباط بينهما الإشارة الثالث اعادة المبتدأ بلفظه نحو الحاققة ما الحاققة فالحاققة مبتدأ أول وما مبتدأ ثاني والحاققة خبره والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول والرباط بينهما اعادة المبتدأ بلفظه الرابع العموم نحو زيدٌ نعم الرجل فزيدٌ مبتدأ ونعم الرجل جملة فعلية خبره والرباط بينهما العموم وذلك لأن ال في الرجل للعموم وزيد فرد من افراده فدخل في العموم

وكل وعد الله الحسنى اي وعده. ومجروراً نحو السمن منوان بدرهم اي منه قاله في المعنى. واقتصر في الاوضح على الاخيرين للاختصار لا للحصر (قوله والثاني الإشارة) اي الى المبتدأ سواء كان موصولاً او موصوفاً او غير ذلك. وخص ابن الحاج المسئلة بكون المبتدأ احداً الاولين. والإشارة للبعيد. ورد بالآية وقوله تعالى ايضاً ان السمع والبصر الآية (قوله وذلك مبتدأ ثاني) ويحتمل ان يكون تابِعاً للباس على انه بدل منه او عطف بيان عليه لانعت خلافاً للفارسي ومن تبعه لان النعت لا يكون اعرف من المنعوت كما قال الحوفي فالخبر حينئذ مفرد لاجملة ولا يقدر ذلك في صحة التمثيل اذ لا يجب في المثال ان يكون نصاً في المقصود (قوله اعادة المبتدأ بلفظه) اي وبمعناه ايضاً لابلفظه فقط او بمعناه فقط اذ الاول لم يقل به احد والثاني قال به الاخفش مستدلاً بقوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لانضيع اجر المصلحين فجملة انا لانضيع خبر الذين والرباط اعادة المبتدأ بمعناه لان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب. ورد عليه بمنع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون او مبتدأ والخبر محذوف اي مأجورون او الرباط العموم (قوله لأن ال للعموم) قال ابن الحاجب

فصل الربط وهذا كله اذ لم تكن الجملة نفس المبتدا في المعنى فان كانت كذلك لم
يحتاج الى رابط

هذا غلط لانا نقطع ان المتكلم بقوله نعم العبد صهيب لم يقصد مدح جميع من في العالم
وانما قصد مدح هذا الفاعل المذكور . وفي الباب ان خبر المبتدا اذا كان جملة يشتمل
على جنس يندرج فيه لم يحتاج الى ضمير نحو زيد نعم الرجل . قال صاحب العباب فان
اللام في الرجل لما كان للجنس كما قيل وان لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس يشتمل
على افراده كان الرجل مشتملا على زيد وغيره فجزى اشتاله عليه مجرى الذكري اللفظي
انتهى . واعلم انه لا بد في غير الربط بالضمير من مراعاة معنى صحيح والا لورد على الربط
بالاشارة نحو زيد قام هذا والزيدون خرج اولئك وعلى العموم نحو زيد مات الناس
وزيد نعم الرجال . بل سياق كلام بعضهم^(١) يدل على ضعف الربط بما عدا الضمير
واورد هذه الامثلة اعتراضا على هذين النوعين وقال في الثالث ان سيبويه نص على
ضعفه وهو مخصوص بموضعين احدهما اما العيد فذو عبيد وثانيهما حيث قصد التعظيم
والتهويل نحو الحاقة ما الحاقة (قوله وهذا كله) اي ما سبق من ربط الجملة باحد الروابط
السابقة (قوله فان كانت كذلك) اي نفس المبتدا في المعنى والمراد بالنفس ذات الشيء .
قال اللقاني ان اراد به المفهوم فلا يصح لعدم الفائدة . او الخارج فكل خبر كذلك ليصح
الحمل . وقد يختار الثاني وقولك كل خبر كذلك ممنوع اذا الجملة في قولك زيد يقوم ابوه
مضمونها اسناد القيام الى الاب وهو غير زيد مفهوما وخارجا لكنها تؤل بمفرد صادق
على المبتدا اي قائم الاب انتهى . وقد يدفع ايضا بان المراد بكونها نفس المبتدا انها
وقعت خبرا عن مفرد مدلوله جملة كما اشار الى ذلك ابن مالك في شرح التسهيل (قوله لم
يحتاج الى رابط) الاولى ان يقول لم يكن لها رابط . واخر الجملة التي لا تحتاج الى رابط
عما تحتاج اليه لان معرفة الاعداد بعد معرفة ملكاتها وبعضهم عكس الامر فقدم مالا

كقوله تعالى قل هو الله احد فهو مبتدا والله احد مبتدا وخبر والجملة خبر المبتدا الاول وهي مرتبطة به لانها نفسه في المعنى لانه بمعنى الشان والجملة هي نفس الشان وكقوله صلى الله عليه وسلم افضل ما قلته انا والنبون من قبلي لا اله الا الله * ص * وظرفا منصوباً نحو والركب اسفل منكم وجاراً ومجروراً كالحمد لله رب العالمين وتعلقها بمستقر او استقر محذوفين * ش * اي ويقع الخبر ظرفاً منصوباً كقوله تعالى والركب اسفل منكم وجاراً ومجروراً كالحمد لله رب العالمين

تحتاج لشبهها بالمفرد الذي هو الاصل في الاخبار في عدم الاحتياج الى الرابط فلكل وجهة (قوله كقوله تعالى قل هو الله احد) التمثيل بناءً على ما ذكره في توجيهه . قال مكي ويحتمل ان يكون هو عائد على المسؤول عنه لانه قيل له صلى الله تعالى عليه وسلم صف لنا ربك فنزلت فهو مبتدا والله خبره واحد خبر بعد خبر . واجاز الزنجشيري ان يكون احد بدلا من الله او خبر مبتدا اي هو واحد . واجاز ابو البقاء ان يكون الله بدلا من هو واحد خبره فعلى هذه الاحتمالات الخبر مفرد (قوله والجملة هي نفس الشان) لانها مفسرة له والمفسر بالكسر عين المفسر بالفتح (قوله وكقوله صلى الله تعالى عليه وسلم افضل ما قلته الحديث) التحقيق ان مثل هذا من الاخبار بالمفرد على ارادة اللفظ لا بالجملة كما في عكسه نحو لاحول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة قاله ^(١) في المغني (قوله ويقع الخبر ظرفاً الخ) قال الدنوشري قال شيخ الاسلام احمد بن قاسم ومن خطه نقلت يتحصل من كلام المغني ما قرره شيخنا ناصر الدين الصفوي غير مرة ان الظرف والمجرور لا يحكم عليه بانه خبر الا اذا كان المتعلق عاماً فان كان خاصاً فهو الخبر حذف او ذكر فعلى هذا ينخص قوله ويقع الخبر الخ (قوله والركب اسفل منكم) قال اللقاني اي في مكان اسفل من مكانكم فهو في الاصل افعل تفضيل (قوله او جاراً ومجروراً) عطف على قوله ظرفاً وشرطهما ان يكونا تامين يفيدان بدون ملاحظة المتعلق ولا

(١) في بحث الجمل التي لا محل لها . منه

وهما حينئذ متعلقان بمحذوف وجوباً تقديره مستقر او اسنقر والاول اختيار جمهور
البصريين وحجتهم ان المحذوف هو الخبر في الحقيقة * والاصل في الخبر ان يكون
اسماً مفرداً والثاني اختيار الاخفش والفارسي والزمخشري وحجتهم ان المحذوف عامل
النصب في لفظ الظرف ومحل الجار والجرور والاصل في العامل ان يكون فعلاً * ص *
ولا يخبر بالزمان عن الذات واليلة الهلال متاول * ش * ينقسم الظرف الى زمني ومكاني

يجوز ان يكونا ناقصين متعلقين بخاص لم نعلم عليه قرينة فلا يقال زيد امس ولا زيد
بك . نعم ان وجدت قرينة على المحذوف الخاص اي مسافر وواثق جاز على ما يقتضيه
كلامهم . وترك هذا الشرط لانه يعلم من الوقوف على معنى الخبر وتفسيره بانه المسند
الذي يتم به مع المبتدا الفائدة (قوله وجوباً) لقيام القرينة وسد المتعلق بالكسر مسدده
(قوله اختيار البصريين) اي جمهورهم ورجح بان تقدير اسم الفاعل لا يجوز الى تقدير
آخر لانه واف بما يحتاج اليه في المحل من تقدير خبر مرفوع وتقدير الفعل يجوز الى
تقدير اسم الفاعل اذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل والرفع للمحكوم به لا يظهر
الا في اسم الفاعل الى غير ذلك من المرجحات (قوله اختيار الاخفش) ورجح^(١) بوجوب
تقديره في الصلة . قال القاضي زكريا والحق الاول اذ المفهوم من زيد عندك انه
مستقر لا استقر ومن ثم قال السعد التفتازاني الانصاف ان المفهوم من نحو زيد في
الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او اسنقر ويؤيده قول ابن هشام الحق عندي انه لا يرجح
تقديره اسماً ولا فعلاً بل بحسب المعنى انتهى . قيل فعلى هذا الترجيح بوجوب تقديره في
الصلة في حيز المنع واعلم ان ههنا مذهب اخرون ذهب اليه جماعة^(٢) هو انه لا تقدير لکنهم
اختلفوا فقال بعضهم الناصب لها المبتدا وزعم انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد
اخوك وينصبه اذا كان غيره نحو زيد عندك . وقال البعض الاخر الناصب لها معنوي
وهو كونها مخالفين للمبتدا قال في المغني ولا معقول على هذين القولين وعلى الاول المعول

(١) رجه ابن الحاجب . منه^(٢) هم الكوفيون وابنا طاهر وخزوف . منه

والمبتدا الى جوهر كزيد وعمرو والى عرض كالقيام والقعود فان كان الظرف مكانيا
صح الاخبار به عن الجوهر والعرض نقول زيد امامك والخير امامك وان كان زمانيا
صح الاخبار به عن العرض دون الجوهر نقول الصوم اليوم ولا يجوز زيد اليوم

(قوله الى جوهر) هو ما قام بنفسه (قوله والى عرض) هو ما قام بغيره (قوله فان كان
الظرف مكانيا صح الخ) في الرضي اذا كان ظرف للمكان خبراً عن اسم عين سواء
كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه .
وان كان متصرفاً وهو نكرة فالرفع ارجح نحو انت مني مكان قريب ودارك مني يمين
وشمال وهو باق على الظرف عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدا اي
مكانك مني مكان قريب او من الخبر اي انت مني ذو مكان قريب . وان كان معرفة
فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك فليفهم (قوله وان كان زمانياً الخ) قال الرضي ويكون
ظرف الزمان خبراً عن اسم المعنى مطلقاً بشرط حدوثه ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى
جميع الزمان او اكثره . وكان الزمان نكرة رفع غالباً نحو الصوم يوم والسير شهر اذا
كان السير في اكثره لانه باستغراقه كانه هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز
نصب هذا الزمان المنكر وجزه بنحو الصوم في يوم او يوماً خلافاً للكوفيين . ثم قال
وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الا الرفع غالباً كما في الاول عند
البصريين . ثم قال فان وقع الفعل لا في اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفة او منكراً
فالاعراب نصبه او جره بنفي اتفاقاً من الفريقين نحو الخروج يوماً او في يوم والسير يوم
الجمعة او في يوم الجمعة واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فجاز لتوكيد امر الحج حتى
كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر انتهى المقصود منه والمسئلة طويلة الذيل
(قوله عن العرض اي اذا كان غير مستمر كما يشير اليه كلام الرضي والا امنع الاخبار
به عنه فلا يقال طرغ الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة قاله في التصريح (قوله دون الجوهر)
والفرق ان الاعراض افعال وحركات وغيرها ولا بد لكل حدث من زمان يختص به

فان وجد في كلامهم ما ظاهره ذلك وجب تأويله كقولهم الليلة الهلال فهذا على حذف مضاف والتقدير الليلة طلوع الهلال * ص * ويغني عن الخبر مرفوع وصف معتمد على استفهام او نفي نحو اقاطن قوم سلى وما مضروب العمران * ش * اذا كان المبتدا وصفاً

بمخلاف الذوات فان نسبتها الى جميع الازمنة على السواء فلا فائدة في الاخبار عنها بالزمان قاله غير واحد . فان قيل هذا مبني على اعتبار الفائدة الجديدة اما اذا اعتبرت الوصفية فيجوز لاحتمال الجمل . اجيب بان الذوات التي لا يتجدد كذوات الادميين لكونها معلومة الوجود في سائر ازمته وجودها ليس من شأنها ان تجهل في شيء من الازمنة الخاصة ولا ان يسئل عن وجودها في ذلك الزمن ولا ان يقصد افادته او استفادته بخلاف ما يتجدد وبمخلافها باعتبار الامكنة لان وجودها يعم الازمنة لا الامكنة فلذا جاز الاخبار بها دونها فالامر مبني على الحاليين جميعاً خلافاً لمن وهم فيه (قوله ما ظاهره ذلك) اي الاخبار بالزمان عن الجوهر (قوله وجب تأويله) اي اخراجه عن ظاهره مطلقاً . وقيل ان لم تحصل الفائدة اما اذا حصلت كان يكون المبتدا عاما والزمان خاصا فقال ابن الطراوة وجماعة منهم ابن مالك يجوز الاخبار من غير تأويل وجعل من ذلك نحن في شهر كذا فتعقل (قوله الليلة الهلال) بنصب الليلة وهو بحسب الظاهر خبر عن الهلال مقدم عليه مع ان الهلال اسم ذات واللييلة زمان فاجاب بان الليلة في الحقيقة خبر عن اسم المعنى وهو طلوع المحذوف فلا اشكال . وقيل لا حاجة الى التقدير لان الهلال وان كان اسم عين لكن لتجدده اجري مجرى الاعراض المتجددة فصح الاخبار لذلك واعلم ان المصنف قال في حواشي ابن الناظم كالخبر الحال والصفة قال ابو البقاء والبدل وزد بذلك اعراب الزمخشري اذ في اذ اتبذت بدلا من مريم وليس بشيء اذ لا تلازم بين صحة الخبرية وصحة البدلية نقول سرق زيد ثوبه فيصح ولا يجوز زيد ثوبه انتهى . ولعل مراده بدلية الاشتمال ونحوها والا فبدلية الكل من الكل تلازم الخبرية فتأمل (قوله اذا كان المبتدا وصفاً الخ) هذا الشرط عند جمهور

معتمداً على نفي او استفهام استغنى برفوعه عن الخبر نقول اقام الزيدان وما قائم الزيدان
فالزيدان فاعل بالوصف والكلام مستغن عن الخبر لان الوصف هنا في تاويل الفعل
الا ترى ان المعنى يقوم الزيدان وما يقوم الزيدان فافعل لا يصح الاخبار عنه

البصريين واما الاخفش والكوفيون فلا يشترط عندهم ذلك وسيأتي تحقيقه ان شاء
الله تعالى . وهل ما ذكر شرط في العمل او في الاكتفاء . بالرفوع قولان ارجحهما الثاني
كما في المغني (قوله استغنى) اي في حصول الفائدة (قوله برفوعه) اي الظاهر والضمير
البارز وخالف في الثاني ابن الحاجب والمخشي حيث شرطوا ان يكون المرفوع ظاهراً
وهما محجوجان بالسمع واذا رفع الوصف ضميراً مستتراً فلا يكون مبتداً بالاتفاق قال
بعضهم الا في مسألتين . الاولى نحو اقام وضارب زيد اذا عملنا الثاني فقام مبتداً
والضمير المستتر فيه اغنى عن الخبر . الثانية نحو اقام الزيدان ام ذاهبان اذا لم يجعل
ذاهبان خبراً لمبتدأ محذوف اي هما ذاهبان بل يجعل معطوفاً على ما قبله ليكون مبتداً
والفاعل مستتر فيه اغنى عن الخبر مع كونه ضميراً مستتراً فليتامل (قوله فالزيدان فاعل بالوصف)
ولا يجوز كونه مبتداً والوصف قبله خبره لثلاث يلزم الاخبار بالمفرد عن المتني وهو في
مثله^(١) غير جائز . واما نحو قائمان اخوك مما طابق الوصف فيه ما بعده فيما عدا الافراد
ولو جمع فكسير على ما قاله الشاطبي . ونحو اقام اخوك مما طابقه في الافراد فليس يتعين
فيه فاعلية الوصف بل يجب في الاول ان يكون الوصف خبراً مقدماً والمرفوع بعده
مبتداً مؤخراً ولا يجوز ان يكون الوصف مبتداً والمرفوع مغنياً عن الخبر لان الوصف
اذا رفع ظاهراً كان حكمه حكم الفعل في لزوم الافراد على اللغة الفصحى ويجوز ذلك
على غيرها . وفي الثاني يجوز الامران الابتدائية والخبرية على السواء والمسئلة من باب
الاجمال لا اللبس فان رجح الاول بان الاصل في المقدم الابتداء عورض بان الاصل
في الوصف الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا . وهذا اذا لم يمنع مانع مما ذكرنا في

(١) الخوازمي من نحو ما قبل منك الزيدان قائمان خبر مقدم وان كان ما بعد مثني . منه

فكذلك ما كان في موضعه وانما مثلت بقاطن ومضروب ليعلم انه لا فرق بين كون
الوصف رافعا للفاعل او النائب عن الفاعل ومن شواهد النفي قوله
خليلي ما واف بعهدي اتما * اذا لم تكونا لي على من اقاطع
ومن شواهد الاستفهام قوله

اقاطن قوم سئلي ام نووا ظعنا * ان يظعنوا فحبيب عيش من قطنا
* ص * وقد يتعدد الخبر نحو وهو الغفور الودود * ش * يجوز ان يخبر عن المبتدا
بخبير واحد وهو الاصل نحو زيد قائم او باكثر كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش
المجيد فعال لما يريد وزعم بعضهم ان الخبر لا يجوز تعدده وقدر لما عد الخبر الاول في
هذه الاية مبتدآت اي هو الودود وهو ذو العرش المجيد

نحو اقام اليوم هند يتعين ابتداءية الوصف ولا يجوز ان يكون خبرا لانه كان يجب
تأنيته حينئذ لاسناده الى ضمير المؤنث . وكذا في نحو اراغب انت عن آلهتي للزوم
الفصل اذا جعلته خبرا بينه وبين معموله الا ان يقدر للجار متعلق . وليس من ذلك
اقام رجل خلافا لعبد الغفور لجواز ان يكون رجل مبتدا وقام خبرا مقدما (قوله فكذلك
ما كان في موضعه) اي لا يخبر عنه ايضا ولخط رتبة النائب عما ناب عنه صح الاخبار
في نحو اقام اخوك لعدم المانع . وقد استشكل ذلك بعض الفضلاء^(١) فقال انظر هذا
مع تجويزهم فيما اذا تطابق الوصف وما بعده افرادا الوجهين . وبما قررنا يندفع الاشكال .
والحمد لله الملك المتعال (قوله يجوز ان) لان الخبر كانعت فيجوز تعدده (قوله او باكثر)
اي من خبر واحد كخبرين سواء اتفقا افرادا او جملة او اختلفا خلافا لابي علي .
فالاول كما مثل والثاني نحو زيد قام ضحك . والثالث نحو زيد قاعد ضحك (قوله وزعم
بعضهم) هو ابن عصفور وكثير من المغاربة (قوله لا يجوز تعدده) قال الدماميني
لا يظهر له وجه لان الخبر حكم من الاحكام ولا يمتنع ان يحكم على الواحد باحكام متعددة

(١) الشيخ يسين في حواشي التصريح . منه

واجتمعوا على عدم التعدد في مثل زيد شاعر وكاتب وفي نحو الزيدان شاعر وكاتب
ونحو هذا حلوا حامض لان ذلك كله لا تعدد فيه في الحقيقة اما الاول فلان الاول خبر
والثاني معطوف عليه واما الثالث فلان الخبرين في معنى الخبر الواحد اذ المعنى

كما لا يمتنع ان يوصف بصفات كذلك . وربما يمكن ان يقال بنوا ذلك على رأي من
قال ان الرفع للخبر هو المبتدا نفسه فليس للتعدد حينئذ وجه لما يلزم من عمل العامل
الواحد رفعين بطريق الاستقلال فتدبر (قوله واجمعوا على عدم التعدد في مثل زيد
شاعر وكاتب وفي نحو الزيدان شاعر كاتب الخ) جعل ذلك ابن الناطم من التعدد وكذا
نحو هذا حلوا حامض . وكأن في هذا الكلام تعريضاً به ورداً عليه وبذلك صرح في
اوضحه . وفي ذلك نظر لان المعتبر عند ابن الناطم في اتحاد المبتدا اتحاداً بحسب
الاصطلاح فالزيدان في المثال مبتدا واحد قطعاً وكونه في معنى اثنين لا ينمى الحكم

على لفظه بان مبتدا واحد . وبدلاً المعتبر عنده في تعدد الخبر تعدده بحسب الاحكام
اللفظية فحلوا حامض خبران قطعاً لا خبر واحد والالزم ان يقع الرفع في الخبر الواحد في
آخره ووسطه من جهة واحدة . وما ذكره من قوله لان الخبرين في معنى الخبر الواحد
لا ينافي الحكم على لفظ كل منهما بالخبرية اذا المغرب اذا سئل عن وجه الرفع في حلوا
لا يسهه الا ان يقول على الخبرية وكذا في حامض والمعطوف على الخبر خبر ايضاً .
نعم ما ذكره المصنف هنا هو محل الخلاف وابن الناطم ذكره وغيره ولا ضرر في ذلك
فافهم (قوله حامض) قال الدنوشري هو وصف على خلاف القياس وقياسه حميض
مثل صفر فهو صفيير وملح فهو مليح . قال الجوهري في باب الهاء . وقد فرّه يفره وهو فاره
وهو نادر مثل حامض وقياسه فريه وحميض (قوله معطوف) اي قبل الخبرية
(قوله في معنى الخبر الواحد) قيل وفي كل منهما ضمير استحقه المجموع كالاغراب دفعاً
للتحكم . ولكونهما كالخبر الواحد معنى امتنع توسط المبتدا بينهما . ولذلك ايضا مع جريانه
مجرى المثل امتنع تقديمها عليه على الاصح فيها . وليس الثاني بدلاً لانه ليس المراد

هذا مز * ص * وقد يتقدم نحو في الدار زيد وابن زيد * ش * قد يتقدم الخبر على المبتدا جوازاً ووجوباً فالاول نحو في الدار زيد وقوله تعالى سلام هي وآية لهم الليل وانما لم يجعل

احدهما بل كلاهما . ولا صفة لامتناع الشيء بما يناقضه . وقال الاخفش يصح على معنى حلوفيه حموضة . ورد بان الصفة كالفعل وهو لا يوصف . ولا خبر مبتدا محذوف لان المراد انه جمع الوصفين . قاله جمع (قوله مز) المز بالضم بين الحلو والحامض (قوله وقد يتقدم الخبر على المبتدا الخ) اعلم ان الخبر باعتبار حاله في نفسه حالتين لا غير وهما التقديم والتأخر والاصل منهما هو التأخر من حيث هو اي مع قطع النظر عن كونه واجبا او جائزا لانه محكوم به . ولا يرد الفاعل مع فعله لانه من قليل ما اجتمع فيه المقضي والممانع وباعتبار هذه الحال ثلاثة احوال . وجوب التأخر . وجوب التقديم . وجوازها والاصل منها الجواز اذ الاصل عدم الموجب والممانع قاله اللقاني . وقد ذكر المصنف حالتين وترك وجوب التأخر وذلك في مسائل احداها ان يخاف التباسا بالمبتدا كما اذا كانا معرفتين او نكرتين متساويتين ولا قرينة نحو زيد اخوك وافضل منك افضل بني . الثانية ان يخاف التباس المبتدا بالفاعل نحو زيد قام . الثالثة ان يقترن بالا اما معنى نحو انما انت نذير واما لفظا نحو وما محمد الا رسول . الرابعة ان يكون المبتدا مستحقا للتصدير اما بنفسه نحو من يقيم معه او مشبها به نحو الذي يأتيني فله درهم لان الذي لعمومه وابهامه واستقبال الفعل بعده مشبه باسم الشرط واما بغيره متقدما نحو لزيد^(١) قائم او متأخرا نحو غلام من في الدار . الخامسة اذا كان المبتدا مذكورا ومنذ نحو ما رأيت مذ او منذ يومان^(٢) . السادسة اذا كان المبتدا ضمير متكلم او مخاطب مخبرا عنه بالذي وفروعه او بنكرة معرفة بالالف واللام وقد عاد الضمير مطابقا في التكلم او الخطاب نحو انت الذي تضرب زيد او انا

^(١) واللام في ام الحليس لعبوز داخلة على محذوف اي هي او زائد فلا اعتراض . منه ^(٢) عند غير الزجاج وهو يجعلها خبرين مقدمين وليس بشيء لفظا لان يومان نكرة لا مسوغ لها والتقديم على رأيه غير مسوغ لانه ليس بظرف ومعنى لانك تجبر عن جميع المدة بانها يومان تدبر . منه

المقدم في الايتين مبتدا والمؤخر خبر لأدائه الى الاختيار عن النكرة بالمعرفة والثاني كقولك في الدار رجل واين زيد وقولهم على التمرة مثلها زيدا وانما وجب في ذلك تقديمه لان تأخيرها في المثال الاول يقتضي التباس الخبر بالصفة فان طلب النكرة

الذي اضرب زيدا وانت الرجل تضرب زيدا فلا يجوز التقديم في شيء من هذه المسائل خلافاً للكسائي . السابعة اذا كان طلباً نحو زيد اضربه او لا تضربه . الثامنة اذا كان المبتدا دعاء نحو سلام عليكم وويل له . قاله الذنوشي . التاسعة اذا وقع مؤخر في مثل نحو الكلاب على البقر في رواية الرفع والجار قبل الدار . قاله السيوطي في شرح الفيتة . العاشرة اذا كان خبر ضمير الشأن نحو هو زيد قائم . الحادية عشر اذا كان بين المبتدا وبينه ضمير الفصل نحو زيد هو قائم . الثانية عشر في نحو الرمان حلوا حامض . الثالثة عشر في باب الاخبار بالذي نحو الذي هو منطلق زيد كذا قالوه برمته (قوله المقدم في الايتين) وهو سلام وآية (قوله والمؤخر) وهو الليل وهي (قوله لادى الى الاخبار) بالمعرفة وهو الضمير والمعرف بال عن النكرة وهي سلام وآية وان كان الاول فيه معنى الدعاء والثاني موصوفاً بالجار والمجرور (قوله والثاني) اي الواجب (قوله كقولك الخ) ومثل ما ذكر كل خبر اقترن متبداً بالالفاظ نحو مالنا الا اتباع احمد صلى الله تعالى عليه وسلم او معنى نحو انما عندك زيد (قوله لان تأخيرها يقتضي في المثال الاول التباس الخ) قيل اي ابتداء . ولا يضر احتمال الحال في نحو زيد في الدار لانه بعيد لا يلتفت اليه . وكانهم لهذا قيدوا اللبس بالظاهر في قولهم اذا وقع تأخيرها في لبس ظاهر يجب تقديمه ومثل هذا التباس ان المفتوحة بان المكسورة والمؤكد بالتالي بمعنى لعل نحو عندي انك فاضل فعندي خبر مقدم وان وصلتها مبتدا مؤخر ولا يجوز تقديمه اذ يحتمل ان تكون ان مفتوحة وهي وصلتها مبتدا والظرف خبر وان تكون مكسورة لوقوعها في الابتدا والظرف متعلق بفاضل وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكدة وكونها بمعنى لعل لانها احد لغاتها وهذا ما مؤن بتقديم الظرف لان المكسورة والتي بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرها عليها

الوصف لتختص به طلب حثيث فالتزم تقديمه دفعا لهذا الوهم وفي الثاني اخراج ماله صدر الكلام وهو الاستفهام عن صدر ربه وفي الثالث عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة * ص * وقد يحذف كل من المبتدا والخبر نحو سلام قوم منكرون اي عليكم انتم * ش * قد يحذف كل من المبتدا والخبر لدليل يدل عليه

(قوله طلب حثيث) اي شديد ومن هذا تراهم يقولون ان المبتدا في اقل رجل يقول كذا بلاخير ويعملون الجملة صفة النكرة فيعتنون بشأنها دون شأن المبتدا وكان ذلك لحصول الفائدة (قوله فالتزم تقديم الخ) وانما لم يجب ذلك في نحو واجل مسمى عنده لان النكرة وصفت فضعف طلبها للظرف فالظاهر انه خبر لاصفة ثانية وفي الكشف ان تقديم المبتدا هنا واجب لان المعنى واي اجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة قلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم (قوله اخراج ماله صدر الكلام وهو الاستفهام) اي المستقل بالخبرية في الظاهر فلا يرد زيدا بن ابوه لانه خبر الخبر وكذا لا يرد ان الخبر في الحقيقة متعلق اين المحذوف لا اين نفسها لان صدارة الخبر بحسب الظاهر كافية . ومثل هذا ما صدارته بغيره سواء كان الغير مقدما نحو لقائم زيد او مؤخرا نحو صبيحة اي يوم سفرك (قوله وفي الثالث عود الضمير) اي الهاء من مثلها على ما تاخر لفظا ورتبة وهو التمرة وهو لا يجوز على الصحيح ومثله نحو ولكن ملاء عين حبيبها على قول ونحو عبد هند من يحبها مما المرجع منا اضيف اليه الخبر او الراجع ضمير في ملابس المبتدا (قوله وقد يحذف كل من المبتدا والخبر وقد يحذف الجزأان لوجود ما يدل عليهما كقولك نعم في جواب من قال ازيد قائم التقدير نعم هو قائم ومنه واللائي لم يحضن اي فعدتهن ثلاثة اشهر . وقال ابن عقيل المحذوف مفرد اي كذلك . وقيل غير ذلك . وقد يمتنع حذفها وحذف احدها وذلك فيما اذا وقعت الجملة خبرا عن ضمير الشأن فانه يجب حينئذ ذكر الجزئين (قوله لدليل يدل عليه) حالي او مقالي والمراد اذا لم يمنع مانع فلا يرد الانقاض بنحو ان يقال ازيد حسن جميل فيقال ما احسنه واجمله

فالاول نحو قوله تعالى قل افانبشكم بشر من ذلكم النار اي هي النار وقوله تعالى سورة
انزلناها اي هذه سورة والثاني كقوله تعالى اكلمها دائم وظلها اي دائم وقوله تعالى قل انتم
اعلم ام الله اي ام الله اعلم وقد اجتمع حذف كل منها وبقاء الآخر في قوله تعالى سلام
قوم منكرون فسلام مبتدا حذف خبره اي سلام عليكم وقوم خبر حذف مبتداء اي
انتم قوم * ص * ويجب حذف الخبر قبل جوابي لولا والقسم الصريح والحال الممتنع
كونها خبراً وبعد واو المصاحبة الصريحة نحو لولا انتم لكننا مؤمنين ولعمرك لافعلن

فانه لا يجوز الاقتصار على ما لان المثل وشبهه لا يغيران . واذا تعارضت الادلة مثلاً
بين حذف المبتدا والخبر فالواسطي على ان الاولى ان يكون المحذوف الاول لان
الثاني محط الفائدة . والعبدى على انه الثاني اول لان الحذف في الاواخر اليق واسهل
(قوله فالاول) اي حذف المبتدا (قوله كقوله تعالى افانبشكم الآية) الحذف في مثل
هذا كثير . قال الدنوشي يكثر حذف المبتدا في جواب الاستفهام ومثل بهذه الآية
وقوله تعالى وما ادرىك ما هي ناراي هي نار . وبعد فاء الجزاء نحو ان كان زيد في الدار
فنائم اي فهو نائم . وبعد القول نحو قالوا اساطير الاولين اي هو (قوله الثاني) اي حذف الخبر
(قوله فسلام مبتدا) والمسوغ له الدعاء ومرجعه الخصوص (قوله يجب حذف الخبر)
كان الاول ان ينص على وجوب حذف المبتدا ايضاً فانه يجب حذفه في مواضع
وذلك اذا خبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح او ذم او ترحم كاعوذ بالله العظيم من
الشیطان الرجيم . واللهم ارحم عبدك المسكين او بمخصوص نعم وبئس كنعم الرجل
زيد اذا قدر خبرا اي هو زيد او بما يدل على القسم . ومثله بنحو في ذمتي لافعلن
اي يمين . او بمصدر جيء به بدلا من التلغظ بالفعل كصبر جميل على وجه اي صبري .
وكذا يجب حذفه بعد لاسيما نحو اكرم العلماء لاسيما زيد قاله الدنوشي . وبعد المصدر
المبني فاعله او مفعوله بحرف نحو شكرنا لك وجذعاً لك اي ارادتي لك . وكذا كل ما فيه من
المبينة للمعارف نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله . ان جعلت ما بمعنى الذي

وضربي زيدا قائماً وكل رجل وضيعته * ش * يجب حذف الخبر في اربع مسائل
احدها قبل جواب لولا نحو قوله تعالى لولا انتم لكننا مؤمنين

واما المينة للنكرة فهي صفة لها كما لو جعلت ما في الآية نكرة قاله ^(١) الرضي (قوله
في اربع مسائل) اي في المشهور والا فقد زيد عليها خبر ما التجمية عند الاخفش
فان ما عنده نكرة ناقصة او موصولة وما بعدها صلة او صفة والخبر محذوف وجوباً
وخبر المخصوص بالمدح عند ابن عصفور . وخبر مَنْ في حكاية النكرات اذا لحقتها علامة
الاعراب فقيل منو ومنا ومني فتلك العلامة دليل الاعراب في الاسم السابق ومن
مبتدا واغنت العلامة عن خبره فقامت مقامه فلا يجمع بينهما فلا يقال منو الرجل بل
منو او من الرجل (قوله قبل جواب لولا) اي الامتناعية الدالة على تعليق الامتناع
على نفس المبتدا لا الدالة على التعليق على نسبة امر خاص اليه فان حذف الخبر هناك
غير واجب على الاطلاق بل يجب ذكره ان فقد دليله نحو لولا زيد سالمنا ما سلم .
ويجوز فيه الوجهان ان وجد نحو لولا انصار زيد حموه ما سلم . وانما حذف الخبر بعد
ما ذكر لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هي دالة على امتناع لوجود ووجب لسد الجواب
مسده وحلوله محله . لا يقال هو ساد ايضاً فيما اجزتم فيه الوجهين فلم توجبوا الحذف
لانا نقول لانسلم انه ساد لان سده مسده انما هو اذا كان الخبر عاماً . واما اذا كان
خاصاً فهو مقصود ومراعى فيكون كالمذكور فلا يسد مسده . وما ذكرنا من ان الخبر
قد لا يجب حذفه بعد لولا هو مذهب الروماني وابن الشجري والشلوين وابن مالك
وهو المشهور وقال جماعة بوجوب الحذف بعدها وانه لا يذكر اصلاً زعماً منهم انه لا يكون
الاعاماً ووجبوا جعل الكون الخاص مبتداً ^(٢) وقالوا في نحو لولا زيد سالمنا ان المبتدا في
الحقيقة محذوف وزيد قائم مقامه والتقدير لولا مسالمة زيد والخبر محذوف ايضاً لكن

(١) في شرح الكافية في باب المفعول المطلق . منه

(٢) وجعلوا لولا قوماً حديث عهد رواية بالمعنى والاصل لولا حدثان قومك . منه

اي لولا انتم صددتمونا عن الهدى بدليل ان بعده انحن صددناكم عن الهدى بعد اذ جاءكم . الثانية قبل جواب القسم الصريح نحو قوله تعالى لعمر ك انهم لفي سكرتهم يعمهون اي لعمر ك يميني اوقسمي . واحترزت بالصريح عن نحو عهد الله فانه يستعمل قسما وغيره نقول في القسم عهد الله لافعلن وفي غيره عهد الله يجب الوفاء به ولذلك يجوز ذكر الخبر نقول علي عهد الله . الثالثة قبل الحال التي يمتنع كونها خبرا

وجوبا اي موجودة وجلة سالنا في موضع الحال وفيه ما لا يخفى ^(١) وذهب الكوفيون الى ان المرفوع بعد لولا فاعل بمحذوف وقيل بلولا . والمشهور هو المنصور (قوله اي لولا انتم صددتمونا) قد يقال الحذف هنا جائز لا واجب لان التعليق على نسبة امر خاص لا على كون عام ونظيره لولا انصار زيد حموه ما سلم فليمثل بنحو لولا زيد لا كرمك (قوله الصريح) اي في القسم بمعنى انه لا يستعمل الا في القسم ويفهم منه القسم قبل المقسم عليه قاله في التصريح . ووجب حذف الخبر قبله لان فهمه وسد جواب القسم مسدده (قوله لعمر ك) بفتح العين وكذا بضمها مع سكون الميم وجوز ضمها والتزم مع وجود اللام فتح العين تخفيفا لكثرة الاستعمال وهو من عمر بكسر الميم اي عاش طويلا والمراد به الحياة اي وحياتك (قوله اي لعمر ك يميني اوقسمي) زعم ابن عصفور انه يجوز في نحو ما ذكر حذف المبتدا فيقدر ليميني اوقسمي عمر ك . وليس بشيء لان دخول اللام على شيء واحد لفظا او تقديرا اولى من جعلها داخلية في اللفظ على شيء وفي التقدير على آخر . ولان لفظ عمر ك انما وضع ليستعمل مقسما به واذا جعل خبرا لم يستعمل مقسما به بل مخبر به عن المقسم ولان الحذف من الاعجاز اولى لانها محل التغيير غالبا (قوله فانه يستعمل قسما وغيره) عند التحويين دون الاول فانه للقسم عندهم لا غير وان لم يعتد به شرعا فافهم (قوله قبل الحال الخ) ووجب لقيام الحال مقامه (قوله يمتنع كونها خبرا) احترز به عما اذا لم يمتنع فلانه لا يجوز ضربي زيدا شديدا

(١) من التكلف والتعسف . منه

عن المبتدا كقولهم ضربي زيدا قائماً اصله ضربي زيدا حاصل ،

بالنصب لصلاحية الحال للجرية فلو نصب ربما وقف عليه بالسكون على لغة فيتوهم انه خبر لا حال فالواجب الرفع ان قصد انه الخبر وذكر الخبر ان قصد انه حال بان يقال ضربي زيدا اذ كان شديدا او ضربه شديد . وشذ حكمك مسمّطاً اي لك نافذاً لصحة الجبرية مع ان الحال ليس من ضمير معمول المصدر وقد قالوا به بل صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر لا الكاف لان الذوات لا توصف بالنفوذ . واشذ منه قراءة^(١) ونحن عصبه بالنصب اي يجتمع عصبه لا تنفأ . المصدرية بالكسبة (قوله الذي هو مصدر) صورة او بتأويله كما قاله الجامي نحو ان ضربت زيدا قائماً ولا فرق بين ان يكون منسوباً الى الفاعل او المفعول او كليهما نحو ذهابي راجلاً وضرب زيدا قائماً وضربي زيدا راكباً (قوله اصله ضربي الخ) كذا قدره البصريون وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى كان التامة . ومن قيام الحال مقام الظرف . ولذا قال الجامي ما حاصله والذي يظهر لي ان تقديره بنحو ضربي زيدا يلابسه قائماً اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا يلابسني قائماً اذا كان حالاً عن الفاعل اولى . ثم تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال والعامل فيه وقام الحال مقامه كما تقول راشداً مهدياً اي سر راشداً مهدياً فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات . واجيب بان حذف اذا مع المضاف هو اليها اكثر من ان يحصى في غير هذا المقام مع الفاء الفصيحة . وان وجه جعل كان تامة انهم لم يجدوا بداً من جعل المنصوب بعد المصدر حالاً ليظهر وجه لزوم نكارته ولزوم الواو فيه اذا كان جملة اسمية فلو قدر كان ناقصة لكان خبراً جائز التعريف غير حامل للزوم الواو اذ لا يدخل الواو في خبر كان الا تشبيهاً بالحال ولا يلزم . وأورد على ما قاله الجامي من التوجيه ان المحذوف

إذا كان قائماً فحصل خبر وإذا ظرف للخبر مضاف الى كان التامة وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر وقائماً حال منه وهذه الحال لا يصح كونها خبراً عن هذا المبتدأ فلا نقول ضربني قائم لأن الضرب لا يوصف بالقيام وكذلك أكثر شربي السويق ملتوتاً واخطب ما يكون الأمير قائماً تقديره حاصل إذا كان ملتوتاً او قائماً وعلى ذلك فقس

متفاوت لأن الملابسة بالنظر الى الفاعل بمعنى وبالنظر الى المفعول بمعنى آخر وان صدور الضرب ووقوعه لا يعهد التعبير عنها بالملابسة هذا . وقال الكوفيون تقديره ضربني زيدا قائماً حاصل يجعل قائماً من متعلقات المبتدأ ويلزمهم الحذف من غير ساد وكذا تقييد المبتدأ المقصود عمومته بدليل الاستعمال . وبقيت اقوال اخر^(١) تطلب من محلها (قوله اذا كان قائماً) هذا اذا اريد المستقبل وكذا اذا اريد الحال او الاستمرار واما اذا اريد الماضي فيقدر اذا كان (قوله فحصل الخبر) فان قلت انما قدر هذا الخبر الذي هو متعلق الظرف اسماً مع ان البصريين اصحاب هذا التقدير الاول عندهم تقدير المتعلق فعلاً . اجيب بانه لعل ذلك فراراً من كثرة الحذف والاى لولية مشروطة بانتفاء المرجح فافهم (قوله وعلى ذلك فقس) اي كل ما المبتدأ فيه اسم تفضيل مضافاً الى المصدر كما أكثر شربي . او الى مؤل بالمصدر المؤكد كما خطب ما يكون اذا قدرت

^(١) فقد ذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسدته مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربني زيدا ضربه قائماً . ويرد عليه انه يلزمه حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك ممنوع عندهم لانه في قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذفه مع بعض صلته الا ان يقال القرينة الدالة على حذفه قوية فلا بأس بالحذف كما قال سبويه ان تقدير مالك وزيدا مالك وملابستك زيدا . وذهب المبرد الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائماً ويؤيده على ما قيل امتناع توكيده بكل وامثاله وامتناع توصيفه . لكن استفادة الحصر غير ظاهرة وقال الرضي التقدير ضربني زيدا حاصل قائماً فقائماً حال من الياء او من زيد والعامل فيها حاصل فحذف العامل لعمومه ووجب لقيام الحال مقامه . وهذا مجني على ما ذهب اليه ابن مالك من جواز اختلاف عامل الحال وصاحبها وهو خلاف المشهور عن النحويين من التزامهم اتحاد عامل الحال وصاحبها لكن قال الرضي اي دليل عليه . واي ضرورة تلجى اليه فتدبر . منه

الرابعة بعدواو المصاحبة الصريحة كقولهم كل رجل وضعته اي كل رجل مع ضيعته مقرونان

ما مصدرية كما هو مذهب الجمهور اي اخطب اكون الامير او ازمان كون الامير وهذا يحصل التعدد فيما اضيف اليه افعال التفضيل ضرورة انه بعض ما يضاف اليه . وقيل مانكرة موصوفة بما بعدها والرابط بينهما محذوف اي اخطب شيء يكون الامير فيه خطيباً اذا كان قائماً (قوله والرابع بعد واو المصاحبة) جعل الشيخ الرضي حذف الخبر هنا غالباً وجعل الكوفيون الواو بمعنى مع خبراً فالرفع عندهم منتقل من الواو الى مدخوله . وفيه مع كونه تكلفاً ان مع اذا وقع خبراً لا يستحق الرفع لفظاً حتى ينتقل الى ما بعده بل يكون منصوباً (قوله الصريحة) اي في المصاحبة بان تكون نصاً فيها فاذا قلت زيد وعمرو و اردت الاخبار باقترانها جاز حذف الخبر اعتماداً على فهم معنى الاقتران من الاختصار على ذكر المتعاطفين و جاز ذكره لعدم التنصيص . ومنه وكل امرئ والموت يلتقيان . وقال الكوفيون هو ضرورة . وقال اللقاني الواو فيه لمجرد الجمع في الحكم لا للمعية بل هي فيه من خصوص مادة الخبر لان التي للمعية يصح الاكتفاء بها في افادة المعية ولو قيل كل امرئ والموت اي معه لم يكن صادقا (قوله وضيعته) قيل الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وهي هنا كناية عن منفعتها (قوله مع ضيعته) فان قلت لا يجوز رجوع الضمير في ضيعته الى كل اذ لا معنى لاقتران ضيعة كل رجل مع كل رجل اذ يلزم منه اقتران ضيعة زيد مثلاً وعمرو وبكر وبشر الى غير ذلك وهو ظاهر الفساد . ولا الى الرجل لانه ليس مقصودا اجيب ^(١) بان المقصود واضح فان المعنى كل رجل مع ضيعة ذلك الرجل اي نفسه مقرونان . او هو راجع الى كل رجل لكن لما ناب عن افراد متعددة ناب ضميره لكونه عينه عن ضمائر متكثرة تعود بكل اعتبار الى رجل ما فكانه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا (قوله مقرونان) وبعضهم يقول اي

(١) وقيل ان التقدير مقرون هو وضيعته . منه

والذي دل على الاقتران ما في الواو من معنى المعية * ص * باب النواسخ
 لحكم المبتدا والخبر ثلاثة انواع احدها كان وامسى واصبح واضمح وظل وبات وصار
 وليس وما زال وما فتى وما انقك وما برج وما دام فيرفعن المبتدا اسماً لمن وينصب
 الخبر خبراً لمن نحو وكان ربك قديراً * ش * النواسخ جمع ناسخ وهو في اللغة من
 النسخ بمعنى الازالة يقال نسخت الشمس الظل اذا ازالته وفي الاصطلاح ما يرفع حكم
 المبتدا والخبر وهو ثلاثة انواع ما يرفع المبتدا وينصب الخبر وهو كان واخواتها وما
 ينصب المبتدا ويرفع الخبر وهو ان واخواتها وما ينصبها معاً وهو ظن واخواتها

كل رجل مقرون مع ضيعته فيقدر الخبر^(١) مفرداً. واعترض على تقديره مثني بان
 محله حينئذ بعد المعطوف وليس بعده ما يسد مسده ولا يجوز ان يجعل المعطوف
 ساداً لانه من ثمة المبتدا. واجيب بانه لهذا الخبر حيثيتين حيثية كونه خبراً عن رجل
 وحيثية كونه خبراً عن ضيعة فهو من حيث انه خبر عن رجل جاز ان يقال وضيعته
 ساد مسده. ويكفي في النياية حيثية واحدة تدبر (قوله والذي الخ) اية فذلك
 جاز حذف الخبر ووجب للقيام مقامه * باب * (قوله جمع ناسخ) لعله انما جمع
 هذا الجمع لكونه صفة لغير عاقل كطالع صفة نجم وطوالع. او لجمعه اسماً بالغلبة لما ذكر
 من الافعال والحروف. وفاعل اذا كان اسماً يجمع على فواعل كجائز للخشبة المعترضة
 بين الحائطين وجوائز. او يقال هو جمع ناسخة ككاذبة وكواذب. او يقال انه شاذ
 كفارس وفوارس (قوله ثلاثة انواع) اي من حيث العمل والا فهي حروف وافعال
 (قوله ما يرفع المبتدا وينصب الخبر وهو كان) جوز الجمهور رفع الاسمين بعدها كما
 في قوله. اذا مت كان الناس صنفان^(٢). وخرج على ان في كان ضمير الشأن وهو اسمها
 وجملة الناس صنفان من المبتدا والخبر في محل نصب خبرها. وقيل صنفان خبرها

(١) ولم ينتصب ضيعته على هذا التقدير لان المفعول معه لا بدله من فعل غير مدلول عليه بالواو. منه
 (٢) تمامه شامت. وآخر مثن بالذي انما صانع. منه

ويسمى الاول من معمولي باب كان اسماً وفاعلاً ويسمى الثاني خبراً ومفعولاً ويسمى الاول من معمولي باب ان اسماً والثاني خبراً ويسمى الاول من معمولي باب ظن مفعولاً اولاً والثاني مفعولاً ثانياً والكلام الان في باب كان والفاظه ثلاثة عشر لفظة وهي على ثلاثة اقسام ما يرفع مبتداً وينصب الخبر

وهو منصوب على لغة من يلزم المثنى الالف . وقال الكسائي كان ملغاةً وتبعه ابن الطراوة . وما افهمه كلام المصنف من نسبة العمل لها هو مذهب البصريين وهو الصحيح وذهب جمهور الكوفيين الى ان المبتداً مرفوع بما كان مرفوعاً به من قبل لا بها . وخالفهم الفراء فذهب الى عملها به تشبيهاً بالفاعل . واتفقوا على نصبها الخبر لكن ذهب الجمهور بانه على الحال والفراء على التشبيه به . ووروده مضمرًا ومعرفة وجامداً مع عدم الاستغناء عنه يؤيد مذهب البصريين اذ ليس ذلك شأن الحال . ولا يعارضه وقوعه جملةً وشبهها لانها يقعان موقع المفعول ايضاً كقال اني عبد الله ومررت بزيد (قوله ويسمى الاول) اي في الرتبة وشرطه ان لا يلزم التصدير ^(١) كاسم الشرط ولا الحذف كالمخبر عنه نعت مقطوع ولا عدم التصرف بان يلزم صيغة واحدة ولم يثن ولم يجمع ^(٢) كطوبى للؤمن . ولا الابتدائية كقل رجل يقول كذا الا زيد ونكرجت فاذا الاسد بالباب (قوله اسماً) على سبيل الحقيقة الاصلاحية ولم يظهر وجه التسمية (قوله وفاعلاً) اي مجازاً على سبيل الاستعارة التصريحية كما يؤخذ من قولهم انها اشبهت الفعل التام المتعدى لواحد كضرب زيد عمروا (قوله الثاني) في الرتبة ايضاً وشرطه ان لا يكون انشاء (قوله خبراً عن اسمها) حقيقة (قوله ومفعولاً) اي مجازاً كالسابق (قوله ثلاثة عشر) اي في المشهور والافهي اكثر من ذلك لكن يقضه لا يتجاوز الموضع الذي استعمله العرب فيه على الصحيح خلافاً للفراء كما في قولهم ما جاءت ^(٣) حاجتك فما اياماً نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير هو اسمها يرجع الى الفقرة ^(٤) ونحوها وحاجتك خبرها . او استفهامية

(١) ويستثنى ضمير الشأن . منه ^(٢) لانه لجوده اشبه الحرف والتواخي لا تدخل الحروف . منه

(٣) هو كلام الخوارج لابن عباس اذا رسله علي رضي الله تعالى عنه . منه ^(٤) اي الغفلة . منه

بلا شرط وهي ثمانية كان وامسى واصبح واضح وظل وبات وصار وليس وما يعمل هذا العمل بشرط ان يقدم عليه

والضمير يرجع اليها وانث باعتبار الخبر ومعناه اية حاجة صارت حاجتك . وكقعد في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة . وبقيت افعال تعمل هذا العمل غير ما ذكر (قوله بلا شرط) اي مما سيدكر في اخواتها (قوله كان) قدمها لكونها ام الباب لا اختصاصها باحكام ستأتي ان شاء الله تعالى ووزنها على الاصح فعل بفتح العين ^(١) وقال الكسائي فعل بالضم . ورد بانه لو كان كذلك لم يقولوا كائن لان الوصف من فعل فاعيل . واعلم ان ابن درستويه ذهب الى انه لا يجوز ان يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قام . ولعل ذلك لدلالة كان على الماضي فيقع الماضي في خبرها لعوا فينبغي ان يقال كان زيد قائماً او يقوم . وكذا ينبغي ان يمتنع نحو يكون زيد يقوم لمثل هذه العلة . والجمهور على ان ذلك غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة لتنفيذ التقريب من الحال او وقوع الماضي شرطاً نحو قوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل . وان كان مقيصه قد من دبر قاله التجدواني . وخالفه السعد فاجاز ولم يشترط ونقله عن ابن مالك . واطالوا الكلام في ذلك (قوله وبات) في القاموس وبات يفعل كذا يبيت ويات وياتا وميتا وبيتوته اي يفعله ليلا وليس من النوم انتهى . ومعنى قوله وليس من النوم اي ليس الفعل من النوم اي وليس نوماً فاذا نام ليلا لا يصح بات ينام . وبعضهم فهمه على غير هذا الوجه وقال معناه وليس ما ذكر من المصادر من النوم اي ليس معناها النوم فيجوز عنده بات زيد نائماً وقوي جمع هذا الفهم فليفهم (قوله وليس) اصله ليس بكسر الياء فحذفت الكسرة منها تخفيفاً ومقتضى القياس قبلها الفا (قوله بشرط الخ) قال الجامي في شرح قول ابن الحاجب ويلزمها النفي فانه لو لم تدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم

(١) وكذا البواقي منه

نفي اوشبيهه وهو اربعة زال وبرح وفتى * وانفك فالتني نحو قوله تعالى ولا يزالون مختلفين
لن نبرح عليه عاكفين وشبيهه هو التني

لاستمرار المقصود انتهى . والمشهور في تعليل الاشتراط ما ذكره غير واحد بقوله وانما
اشتراطوا فيها ذلك لانها بمعنى التني فاذا دخل عليها معنى التني انقلب اثباتا . واستشكل
ذلك باب ليس للتني ايضا فلم لم يلتزم دخول التني عليها لينقلب اثباتا . وقيل في
الحواب ان ليس مخالفة للافعال لفظا ومعنى وانقلاب معناها اثباتا بدخول التني
لايجديها كثير نفع اذ لفظها باق على المخالفة بخلاف هذه الافعال فان الفاظها غير
مخالفة وانما المخالف معناها فيطلب اصلاحه في الجملة ليوافق اللفظ المعنى كذا افيد
(قوله نفي) اي بحرف او اسم او فعل مصوغ للتني او عارض فيه بنقل او استلزام ظاهر
او مقدر نحو ولا يزالون مختلفين . وقوله . غير منفك اسير هوى . كل وان ليس يعتبر . وكقوله
وليس ينفك ^(١) اذا غنى واعتزاز * كل ذبي عفة مقل قنوع

وقوله

قلما يبرح الليب الى ما * يورث الحمد داعيا ومحيا

ونحو ايت ازال استغفر الله * فالتني في المثال الاول بحرف وهولا . وفي الثاني باسم
وهو غير . وفي الثالث بفعل مصوغ للتني وهو ليس . وفي الرابع بفعل عارض فيه التني
بنقل وهو قلما لانها خلع منها التقليل وصيرت بمعنى ما النافية . والخامس بفعل مستلزم
للتني وهو ايت لان من ابى شيئا لم يفعله . والتني في كل ذلك ظاهر . ومثال المقدر
قوله تعالى تالله تفتو فان التقدير لا تقو لان المضارع الواقع في القسم اذا لم يكن
مؤكد كان منفيا (قوله زال) اي الذي مضارعه يزال لا يزول او يزيل فانه تام الاول
قاصر والثاني متعد لواحد (قوله فتى وبرح) هما بمعنى زال . (قوله وانفك) اي انفصل

(١) ليس وينفك تنازعا في كل . او ليس مهملة حملا على ما . او اسمها ضمير الشأن . او كل اسم ليس
وجملة ينفك من اسمها العائد على كل المتقدم رتبة وخبرها وهو ذا غنى خبر ليس . منه

صاح شمر ولا تنزل ذاكر الموت * ففسياه ضلال مبين
والثاني كقوله

الايا اسلى ياداري على البلا * ولا زال منها لأيجر عائك القطر
وما يعمل بشرط ان يتقدم عليه ما المصدرية الظرفية وهو دام كقوله تعالى واوصاني
بالصلاة والزكاة ما دمت حيا اي مدة دوامي حيا وسميت ما هذه مصدرية لانها
تقدر بالمصدر وهو الدوام وظرفية لانها تقدر بالظرف وهو المدة * ص * وقد يتوسط
الخبر نحو * فليس سواء عالم وجهول * ش * يجوز في هذا الباب ان يتوسط الخبر

(قوله والدعاء) اي بلا خاصة كما في الارتشاف وكذا بلن ان قلنا ترد للدعاء
(قوله المصدرية الظرفية) قيد بذلك لانها لو لم تكن ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل
المذكور وكذا لو لم تذكر بل اولى ولا توجد الظرفية بدون المصدرية فاذا ولي مرفوعها
منصوب حينئذ نحو دام زيد صحيحاً ويعجني ما دمت صحيحاً اي دوامك في حال
والمرفوع فاعل . ويحمل قوله

دمت الحميد فما تنفك منتصرا * على العدى في سبيل المجد والكرم
على زيادة ال في الحميد لتصح الحالية مثل ليخرجن الاعز منها الاذل (قوله وهو دام)
فال في التصريح ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية في دام العمل المذكور
بدليل ما دامت السموات والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط انتهى .
واعترض بان الكلام في الافعال الناقصة ودوام في الاية تامة لانها بمعنى بقي فالناسب
ان يأتي بما فيه دام ناقصة مستوفية للشروط ولم تعمل . فتعقل (قوله يجوز في هذا الباب ان تلخ)
ان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه وجب ان يقيد بمثل
قولنا ما لم يعرض ما يقتضي التقديم نحو يعجني ان يكون في الدار صاحبها او اتأخير
نحو صار عدوي صديقي . وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط وجب

بين الاسم والفعل كما يجوز في باب الفاعل ان يتقدم المفعول على الفاعل قال الله تعالى
وكان حقاً علينا نصر المؤمنين اكان للناس عجباً ان اوحينا وقرأ حمزة وحفص ليس
البر ان تولوا وجوهكم بنصب البر وقال الشاعر

سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم * فليس سواء عالم وجهول

وقال آخر * لا طيب للعيش ما دامت منغصة * لذاته بادكار الموت والحرم * وعن
ابن درسنويه انه منع تقديم خبر ليس ومنع ابن معطي في الفيته تقديم خبر دام
وهما محجوجان بما ذكرنا من الشواهد وغيرها * ص * وقد يتقدم الخبر الاخير ليس ودام
* ش * للخبر ثلاثة احوال

ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وحينئذ يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور
(قوله توسط الخبر وتقدمه) على الاسم ولو جملة على الاصح (قوله كما يجوز في باب الفاعل الخ)
لانه مثله في تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل (قوله بنصب البر) على انه
خبر مقدم وان تولوا اسمها مؤخر . ويؤخذ من كلام المغني في الباب الرابع ان رفع
البر ضعيف لضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف فانه قال واعلم انهم حكموا
لان وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير فلهذا قرأت السبعة ما كان حجتهم الا
ان قالوا بالنصب والرفع ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف انتهى^(١)
(قوله وهما محجوجان الخ) اي مغلوبان . قيل ولا بن معطي ان يقول في البيت لذاته
مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع في السببي
المرفوع بل هو اولى من اعراب الجمهور لانه يلزمه فصل العامل اي منغصة من معموله
اي بادكار باجنبي ولا ضرورة اليه مع^(٢) هذا الاعراب . الا ان يكون لا يراه (قوله
للخبر ثلاثة احوال) ذكر ان الحاصل للخبر اربع حالات وجوب التقدم كاي كان زيد .

^(١) واعترضه الدماميني بما اجاب عنه الشمني فليراجع . منه^(٢) وهذا الاحتمال من الاعراب باق ايضاً فيما

ادعى اولوية التمثيل به من قوله

* ما دام حافظ مرتى من وثقت به * فهو الذي لست عنه راغباً ابداً * فليفهم . منه

احدها التأخير عن الفعل واسمه وهو الاصل كقوله تعالى وكان ربك قديراً الثاني
التوسط بين الفعل واسمه كقوله تعالى وكان حقاً علينا نصر المؤمنين وقد تقدم شرح ذلك
والثالث التقدم على الفعل واسمه كقولك عالماً كان زيد والدليل على ذلك قوله تعالى
اهولاء اياكم كانوا يعبدون فاي اياكم مفعول يعبدون وقد تقدم على كان وتقدم المفعول يؤذن

ووجوب التوسط كاتيك ما دام في الدار صاحبها . ووجوب التأخر كما كان صلاتهم
عند البيت الا مكاءً وتصدية وجواز الامور الثلاثة ككان زيد قائماً (قوله الثالث
التقدم على الفعل) لم يتعرضوا للتقدم الاسم وكأنه لعدم تصوره اذ متى تقدم صار مبتدا
وتحمل الناسخ ضميره فلا يقال تقدم الاسم ^(١) (قوله وتقديم المفعول الخ) قال ذلك ابن
مالك في شرح التسهيل وسبقه اليه الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين قال
المصنف في حواشي التوضيح وهو غير لازم فان البصريين اجازوا زيدا عمرو ضرب
مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلاً فاجازوا تقديم المفعول ولم يجيزوا تقديم العامل
وفي التنزيل فاما اليتيم فلا تقهر فتقدم مفعول الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان
اما لا يليها فعل انتهى . وكذا نقض بمفعول خبر ما فانه يتقدم والخبر لا يجوز تقديمه
وان كان ظرفاً . ونحو زيدا لم اضرب وعمرواً لن اضرب مع امتناع تقديم الفعل على
لم ولكن . اللهم الا ان يقال مرادهم بقولهم تقديم المفعول يؤذن بجواز تقديم العامل انه
يؤذن به اذا لم يمنع مانع . وفي مثل زيدا عمرو ضرب حكموا بجواز تقديم المفعول مع
عدم جواز تقديم العامل خوف التباس المبتدا بالفاعل لو قدم الخبر . وفي مثل فاما اليتيم
فلا تقهر المانع عدم وقوع الفعل بعدما من جهة الاستعمال . وفي زيدا لم اضرب وعمرواً لن
اضرب المانع ضعف العامل ولا كذلك ما نحن فيه . وبعدها كله الاولى التمثيل بنحو قوله
اعلموا اني لكم حافظ * شاهداً ما كنت او غائباً

(١) وقريب من هذا التعليل قوله في حواشي التوضيح لان مرفوع هذه الافعال مشبه بالفاعل والفاعل
لا يتقدم فكذلك اسم هذه الافعال لا يتقدم عليها . منه

بجواز تقدم العامل ويمتنع ذلك في خبر ليس ودام فلما امتناعه في خبر دام فبالاتفاق لانك اذا قلت لا اصحبك ما دام زيد صديقك ثم قدمت الخبر على ما دام لزم من ذلك تقديم معمول الصلة على الموصول لان ما هذه موصول حرفي يقدر بالمصدر كما قدمناه وان قدمته على دام دون ما لزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته وذلك لا يجوز لا يقال عجبت مما زيدا تصعب وانما يجوز ذلك في الموصول الاسمي غير الالف واللام نقول جائني الذي زيدا ضرب ولا يجوز في نحو جاء الضارب زيدا ان يقدم زيدا على ضارب واما امتناع ذلك في خبر ليس فهو قول الكوفيين والمبرد وابن السراج والاعفش وهو الصحيح لانه لم يسمع مثل ذاهبا لست ولا هنا فعل جامد فاشبهت عسى وخبرها لا يتقدم بالاتفاق وذهب الفارسي وابن جني الى الجواز مستدلين بقوله تعالى

(قوله اما امتناعه في خبر دام فبالاتفاق) قال المصنف في الحواشي ايضا لان معمول صلة الخبر المصدرى لا يتقدم عليه ولا يجوز توسطه بين ما ودام على الصواب ان قلنا ان الحرف المصدرى لا يفصل من صلته بمعمولها وان قلنا يفصل اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور . فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغي ان يجرى فيه الخلاف الذي في ليس وان قلنا بتصرفها فينبغي ان يجوز قطعا انتهى . وقال قائل المنع معلل بعلمتين عدم التصرف وعدم صحة الفصل وكل منهما وان كان لا ينهض مانعا باتفاق لكن يجوز ان يكون كل من العلمتين علة ناقصة والمجموع علة تامة تقتضى منع تقديم الخبر على الفعل (قوله ان تقدم زيدا على ضارب) اي وتجعله فاصلا بينه وبين ال لانها معه كالكمة الواحدة بدليل ظهور اعرابها فيه . وذكر انه يمتنع تقديمه على ال ايضا ولو ظر فاقدر وا متعلقا له في قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين اي كانوا من الزاهدين فيه من الزاهدين (قوله قول الكوفيين) اي جمهورهم وكذا جمهور البصريين (قوله فاشبهت عسى) اعترض بان عدم تقدم خبر عسى عليها ليس للجمود فقط بل له ولتضمنها ما له الصدر مطلقا وهو الترجي وليست ليس كذلك لانها وان كانت للنفي لكن ليس له الصدارة

الا يوم ياتيهم ليس مصروفاً عنهم وذلك لان يوماً متعلق بمصروفاً وقد تقدم على
ليس وتقدم المعمول يوزن بجواز تقدم العامل والجواب انهم توسعوا في الظروف

مطلقاً كما حقق في محله فتدبر (قوله متعلق بمصروفاً) هذا غير متعين لجواز تعلقه بليس
بناءً على ان الافعال الناقصة يتعلق بها الظرف لدالاتها على الصحيح على الحدث استعمالاً
كما في كان او وضعاً كما في ليس ضرورة انها افعال والفعل دال على الحدث كذا قيل
والمصنف لا يرى صحة تعلق الظرف بليس بل يؤخذ من كلامه في المعني الاتفاق على
عدم الصحة فاقيل ليس عليه تعويل وان نقل عن الرضي القول به في الآية (قوله والجواب الخ)
واجب ايضاً بان يوماً مفعول المحذوف تقديره يعرفون يوم ياتيهم وليس ياتيهم جملة
حالية مؤكدة او مستأنفة او بان يوم رفع على الابتداء وبني على الفتح لاضافته الى
جملة ياتيهم او هو معرب والحركة للمجاورة لياء ياتيهم وليس مصروفاً خبره (قوله انهم
توسعوا في الظروف الخ) قال الشهاب القاسمي وغيره ^(١) يؤخذ منه جواز تقدم الخبر
الظرفي وقد اطلقوا المنع وتوزعوا في ذلك بانه لا يلزم من اغتفار تقديم الفضلة اغتفار
تقديم العمدة كما لا يخفى واعلم انه اذا نفى الفعل بما جاز توسط الخبر بين النافي والمنفي
مطلقاً شرطاً كان النفي في العمل ام لا نحو ما قاماً كان زيد وما قاماً زال زيد ونقل الشاطبي
عن شيخه المنع في هذا الاخير لان الفعل والنفي لما تلازما صاروا كشيء واحد فلا يفصل بينهما
ومثل ما غيرها من الادوات ويمتنع التقديم على ما عند البصريين والفرأء لانها من
ذوات الصدور واجازه بقية الكوفيين بناءً على انها لا تستحق التصدير قياساً على اخواتها
وخص ابن كيسان المنع بغير زال واخواتها لان نفيها يجاب يدل عليه انه لا يجوز ما
زال زيد الا قائماً ورد بان ذلك لا يخرجها عن التصدير الوضعي وعم الفرأء المنع في
حروف النفي وخدش بقوله

ورج الفتي للخير ما أن رأيته * على السن خبراً لا يزال يزيد

(١) كالفاكهة والدونشيري . منه

ما لم يتوسعوا في غيرها ونقل عن سيبويه القول بالجواز والقول بالمنع * ص * وتختص
الخمسة الاول بمراذفة صار * ش * يجوز في كان وامسى واصبح واضمحى وظل ان
تستعمل بمعنى صار كقوله تعالى وبست الجبال بساً فكانت هباءً منبثاً . وكنتم ازواجاً
ثلاثة . فاصبحت بنعمته اخواناً . ظل وجهه مسوداً . وقال الشاعر

امست خلاً وامسى اهلها احتملوا * اخنى عليها الذي اخنى على لبد
وقال الاخر

اضحى يمزق اثوابي ويضربني * ابعث شبيبي يبغى عندي الادبا
* ص * وغير ليس وفتى وزال بجواز التمام اي الاستغناء عن الخبر

(قوله تختص الخمسة الاول الخ) هذا هو المشهور المستشهد عليه . وذكر الزمخشري مجيء
بات بمعنى صار وليس بصحيح لعدم شاهد عليه . واما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا
استيقظ احدكم من منامه فليغسل يديه ثلاثاً قبل ان يغتمسها في الاناء فانه لا يدري
اين باتت يده حيث قيل ان باتت فيه بمعنى صارت لا بمعناها الاصل لان النوم قد
يكون بالنهار فلا يصلح حجة اذ يحتمل انها خرجت في هذا الخبر مجرى الغالب لان غالب
النوم بالليل قاله غير واحد (قوله بمراذفة صار) اي الدالة على تحول الموصوف صفة
كصار الماء بارداً او ذاتا كصار الخشب رماداً . وتكون لتحوله مكانا كصار زيد الى
عمرو . وفي الزمان كصار الشتاء الى الربيع توقف (قوله ان تستعمل بمعنى صار) فتفيد
التقدير على وجه الانتقال من غير ملاحظة الوقت المفهوم منها ولا يكون
خبرها فعلاً ماضياً كما قاله السيوطي . وعليه فالشاهد في البيت الاتي في امسى الاول
لا الثانية كما قد يتوهم (قوله ويختص ما عدا الخ) شمل ظل وبه صرح ابن مالك . وقال
تكون تامة بمعنى طال او دام . ونقل الرضي عنهم انها لا تستعمل الا ناقصة كالمذكورات
وليس بشيء (قوله فتى الخ) بكسر التاء اذ هي الملازمة للنقص واما فتى بالفتح فتستعمل
تامة بمعنى كسر نحو فتاته عن الامراي كسرتة واطفاء نحو فتات النار اي اطفأتها هذا

نحو وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة . فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون
خالدين فيها ما دامت السموات والارض * ش * اي ويختص ما عدا فتى وزال
وليس من افعال هذا الباب يجوز استعماله تاماً ومعنى التام ان يستغنى بالمرفوع عن
المنصوب كقوله تعالى وان كان ذو عسرة . فسبحان الله

هو المشهور . وذهب ابو حيان في نكته ان فتى المكسورة قد تكون ايضا تامة
بمعنى سكن . وكذا ذهب ابو علي في الحلييات الى ان زال تكون تامة نحو ما زال
زيد عن مكانه اي لم ينتقل عنه . وذهب الكوفيون الى ان ليس تكون عاطفة لاسم
لها ولا خبر . ولا حجة لهم بقوله . انما يجزي الفتى ليس الجمل . لاحتمال ان يكون الجمل
اسمها والخبر محذوف اي ليس الجمل جازيا او ليسه الجمل . وكذا حجة لمن يدعي تمامية
يزال بقوله * وفي حيا نعته ينجس * ولا يزال وهو الوى الـ ليس * لاحتمال حذف الخبر ايضا
اي لا يزال متنجسا اي متكبرا (قوله بجواز استعمالها تامة) قال الدوشري فائدة اختلف
في كان وكائنا في لاضر به كائنا ما كانا فقال الفارسي هما تامان في الموضعين وما مصدرية
وهي وما بعدها فاعل كائنا اي كونه . وقيل هما ناقضان في الموضعين وفي كائنا ضمير
هو اسمه وخبره ما وهي موصولة وصلتها كان واسمها وخبرها واسمها ضمير مستتر فيها
وخبرها محذوف تقديره اياه . واسم كائنا المستتر فيه وخبر كان عائدان على الشخص
المضروب . ولينظر معنى الكلام حينئذ وفيه اطلاق ما على العاقل وجوز بعضهم ان تكون
ما نكرة موصوفة فتأمل اللهمك الله رشذك (قوله كقوله تعالى وان كان الاية) تفسر
كان هنا بحضر وفسر ابن مالك كان التامة بثبت وقال ثبوت كل شيء بحسبه فتارة
يعبر عنه بالازلية نحو كان الله ولا شيء معه . وبالحدوث نحو اذا كان الشتاء فدفوني
وتارة بحضر كالاية وتارة بقدر او وقع نحو ما شاء الله كان اي ما اراده قدر او وقع .
وذكر في شرح الكافية ومتن التسهيل ان كان التامة قد تأتي بمعنى كفل وبمعنى غزل
نحو كان فلان الصبي اذا كفله وكان الصوف غزله فهي في ذلك تامة ومتعدية والمنصوب

حين تمشون وحين تصبحون خالدين فيها ما دامت السموات والارض وقال الشاعر
وبات وبات اه ليلة * كليلة ذي العائر الارمد

وما فسرنا به التام هو الصحيح وعن اكثر البصريين ان معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان وكذلك الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصاً لم سمي ناقصاً فعلى ما اخترناه سمي ناقصاً لكونه لم يكشف بالمرفوع وعلى قول الاكثرين لانه سلب الدلالة على الحدث وتجرد للدلالة على الزمان والصحيح الاول * ص * وكان يجوز زيادتها متوسطة نحو ما كان احسن زيدا

مفعول خلافا لمن زعم ان كان التامة لا تكون الا لازمة بل وكذا جميع اخواتها عنده . ويرده فيها ان صار تاتي بمعنى ضم نحو صار فلان الشيء اذا ضمّه وبمعنى قطع ايضا . نعم الا غلب كونها بمعنى فعل لازم (قوله تمشون) اي تدخلون في المساء (قوله تصبحون) اي تدخلون في الصباح (قوله ما دامت) اي بقيت (قوله وبات) هي اذا كانت تامة بمعنى عرس بهملات والراء مشددة اي نزل ليلا نزول استراحة واكثر ما يكون في آخر الليل وخصه بذلك الاصمعي وابوزيد ويقال بات في القوم وكذا بات بهم اي نزل . ولم يذكر معاني باقي الافعال عند تمامها فصار بمعنى انقل كصار الامر اليك . او رجع نحو الا الى الله تصيرا لامور . وظل بمعنى دام او طال كظل اليوم . وبرح بمعنى ذهب نحو واذا قال موسى لفته لا ابرح . وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك . او خلص نحو فككت الاسير فانفك (قوله والصحيح الاول) لانها كلها دالة على الحدث على ما في المعنى الا ليس فانها لا تدل عليه استعمالا وان دلت عليه وضعا . واستدل على دلالتها على الحدث بانها مختلفة نحو كان زيد غنيا وصار زيد غنيا ولا موجب للاختلاف الا الحدث فتعين انه مدلولها . وبانها تستعمل اوامر نحو كونوا قوامين بالقسط وصيغة افعل موضوعة لطالب الحدث دون الزمان . وبانها يستعمل لها اسم فاعل واسم الفاعل يدل على ذات باعتبار حدث قام بها .

* ش * ترد كان في العربية على ثلاثة اقسام ناقصة فتحتاج الى مرفوع ومنصوب نحو
 وكان ربك قديرا وتامة فتحتاج الى مرفوع دون منصوب نحو وان كان ذو عسرة
 وزائدة فلا تحتاج الى مرفوع ولا منصوب وشرط زيادتها امران احدهما ان تكون
 بلفظ الماضي

وبان دلالة الفعل على الحدث اقوى من دلالاته على الزمان لان دلالة المادة اقوى
 من دلالة الصيغة وهو يدل بمادته على الحدث وبصيغته على الزمان فكيف تسلب الدلالة
 الاولى دون الثانية الى غير^(١) ذلك . قال القاضي زكريا في حواشيه على ابن الناطم
 واحسن ما وجه به سبب تسميتها ناقصة ما ذكره الشارح يعني ابن الناطم في بعض النسخ
 بقوله والذي ينبغي ان يحمل عليه قول من قال ان كان الناقصة مسلوقة الدلالة على
 الحدث انها مسلوقة ان تستعمل دالة على الحدث دلالة الافعال التامة في نسبة معناها
 الى مفرد ولكن دلالة الحروف عليه فسمي ذلك سلبا لدلالة الحدث نفسه انتهى وهو
 كما قال (قوله على ثلاثة اقسام ناقصة الخ) وتحتل الاقسام الثلاثة في قوله تعالى ان
 في ذلك لذكرى لمن كان له قلب قاله ابن الحاجب (قوله وزائدة) اي بكثرة وما
 ورد من زيادة غيرها فشاذا كقوله

عدو عينيک وشائنيما * اصبح مشغول بمشغول

على رواية الرفع . ونحو ما اصبح ابردّها وامسى ادفاها . واجاز الفراء زيادة سائر
 افعال هذا الباب وكل فعل لازم من غيره اذا لم ينقص المعنى (قوله فلا تحتاج الى مرفوع
 ولا منصوب) اي فهي غير عاملة والفرق بينها وبين حرف الجر الزائد حيث عمل
 ولم يعمل ان اختصاص حرف الجر بالاسماء باق وهي قد زال اختصاصها لكن يفهم
 من كلام ابن مالك ان الزائدة قد تأتي عاملة في الضمير المرفوع نحو . وجيران لنا كانوا
 كرام . وسيأتي قريباً تحقيقه (قوله ان تكون بلفظ الماضي) وذلك لحقيقته ولانه اصل

(١) وانهى ابن مالك ماردته على الاكثرين الى عشرة امور ذكرها في شرح التسهيل . منه

والثاني ان تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا كقولك ما كان احسن زيدا اصله
 ما احسن زيدا فزيدت كان بين ما وفعل التعجب ولا نعني بزيادتها انها لا تدل على معنى
 فيتصرف فيه دون نحو المضارع . واما قوله انت تكون ما جد نبيل فشاذا . وقيل اشتراط
 الماضي لتعين زمانه . وفيه ان ذلك لا يقضى ما ذكر على ان الامر ايضا كذلك . ثم ان
 في قوله احدهما ان تكون بلفظ الماضي بعد قوله ترد كان او تختص على اختلاف
 النسخ نوعاً ما من ركائكة وتهافت اذ قد يعني الاول عن الثاني (قوله ان تكون بين شيئين)
 اي في الابتداء لان البداية تكون باللوازم والاصول فالزائد ونحوه لا يليق له الصدر .
 ولا في الآخر لانه محط الفائدة فلا يليق بالزيادة . واطلق الجوهرى الزيادة عليها
 في مثل وكان الله غفورا رحيماً مع تصدّرها . والفراء اجاز زيادتها اخرا قياساً على
 الغاء ظن هناك ولم يثبت (قوله متلازمين) ليشعر التلازم بالزيادة (قوله ليس جارا ومجرورا)
 لشدة الاتصال بينهما فكانها كلمة واحدة . ونحو . على كان الموصمة العراب . شاذا وضرورة
 خلافاً للرضي وابن مالك (قوله فزيدت كان بين ما وفعل التعجب) قال الدونشري
 فائدة قال بعضهم زيدت كان قبل فعل التعجب لتدل على ان المعنى التعجب منه كان
 فيما مضى وهو عوض عما منع منه فعل التعجب من التصرف . وانما اختصت كان بهذا
 دون سائر الافعال الماضية لانها ام الافعال فلا تنفك عن معناها غالباً انتهى . وقال الازهرى
 في التصريح ان الزائدة دالة على المضي وانها لم يوث بها للاسناد ولذلك كثر زيادتها
 بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضي فافهم (قوله ولا نعني الخ)
 قال الدونشري نازع الرضي في كونها زائدة مطلقاً لدلائلها على معنى وفي نحو . على كان
 المسومة العراب . ادعاء الزيادة واضح انتهى . وقال اللقاني زيادتها اما ان لا تفيد شيئاً
 الا محض التوكيد وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله على كان المسومة
 العراب . ومنه قوله تعالى كيف تكلم من كان في المهد صبيّاً . واما بان تدل على الزمان
 الماضي ولم تعمل نحو ما كان احسن زيدا قال الرضي في تسميتها زائدة نظر لما ذكرنا .

البته بل انها لم يوث بها للاسناد * ص * وحذف نون مضارعها المجزوم وصلّا ان لم يلحقها ساكن ولا ضمير نصب متصل * ش * تختص كان بامور منها مجيئها زائدة وقد تقدم ومنها جواز حذف آخرها وذلك بخمسة شروط وهي ان تكون بلفظ المضارع

والاولى ان يقال سميت زائدة مجازا لعدم عملها وانما جاز ان لانعملها مع انها غير زائدة لانها كانت تعمل لدلائلها على الحدث المطلق لا لدلائلها على الزمان الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث فاذا جردت عنه لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا . وذكر السيرافي ان فاعلها مصدر اي كان الكون وهو مذهب سيبويه وذهب ابو علي الى انها لافعال لها على ما اخترنا انتهى بتصرف (قوله لم يوث بها للاسناد) واما قوله

ككيف اذا مررت بدار قوم * وجيران لنا كانوا كرام
حيث اسند كان الى ضمير الجماعة اعني الواو . فقيل انها ليست زائدة اذ الزائدة لا تعمل عند^(١) الجمهور بل هي اصلية والضمير اسمها ولنا خبرها والجملة صفة جيران وكرام صفة بعد صفة^(٢) . وقيل زائدة والضمير توكيد^(٣) لنا في لنا . او مبتدا ولنا خبره^(٤) ووقع المتصل موقع المنفصل او فاعل^(٥) بالظرف وهو صفة لجيران والاتصال بعد دخول كان وان كانت غير عاملة فيه على حدّ . الا يجاورنا الا لك ديار . وسيبويه والتحليل اطلقا الزيادة هنا ايضا . فقيل ارادا ما هو المشهور من معناها . وقيل ارادوا بها انه لو لم تدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم ان هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى وانه فارقه لكنه اتى بها لتوكيد ما فهم . ويدل على انه يصف حالا ماضية قوله قبل هذا هل انتم عايجون بنا لعنا * نرى العرضات او اثر الخيام

وتمام البحث في المغني وحواشيه (قوله ومنها جواز حذف الخ) قيل هو في الحقيقة آخر

(١) اي وهي قد عملت في الضمير . منه^(١) نظير وهذا كتاب انزلناه مبارك . منه^(٢) عند الفارسي . منه^(٣) عند ابني الفتح ابن جني . منه^(٤) عند ابن عصفور . منه^(٥)

وان تكون مجزومة وان لا تكون موقوفاً عليها ولا متصلة بضمير نصب ولا بساكن وذلك كقوله تعالى ولم اك بغياً اصله اكون لحذفت الضمة للجازم والواو للساكنين والنون للتخفيف وهذا الحذف جائز والاولان واجبان ولا يجوز الحذف في نحو لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب لاجل اتصال الساكن بها فهي مكسورة لاجله

مضارعها وهذا الحذف شاذ في القياس لكن سوّغه كثرة الاستعمال وشبه النون بحرف العلة . وليس يختص بمضارع كان الناقصة بل التامة ايضاً كذلك لكن بقلة كقوله تعالى وان تك حسنة بالرفع في قرأته نافع وابن كثير وابي جعفر (قوله وان تكون مجزومة) اي بالسكون فلا حذف من نحو من تكون له عاقبة الدار وتكون لكما الكبيرياء وتكونوا من بعده لان الاول مرفوع والثاني منصوب والثالث مجزوم بحذف النون . ولا من نحو النسوة لم تكن قائمات اذ هو مبني فليس مجزوم ايضاً وان دخل عليه الجازم قاله اللقاني . وانما اشترط كونه مجزوماً لان الجزم انما يكون بالحذف والحذف يونس بالحذف . ولان النون في غير المجزوم متحركة فهي متعاصية ولانها ليست بأخر في نحو تكونوا لان ضمير الفاعل المتصل كالجزء (قوله ولا متصلة بضمير نصب ولا بساكن) خالف في هذين يونس قاله القاضي زكريا والمشهور انه خالف في الاخير (قوله والاولان) اي حذف الضمة للجازم والواو للساكنين (قوله فهي متعاصية الخ) لا ينظر يونس الى هذه الحركة لعروضها او لان الحذف قبلها . ويستشهد ايضاً بقوله

فان لم تك المرأة ابدت وسامة * فقد ابدت المرأة جبهة ضيغم

والجمهور يقولون ان شبهها باحرف المد واللين قد زال بتحريكها ولو بحركة عارضة ولا يمكن ان يقال ان الحذف قبل تحريكها لانه ان كان قبل الالتقاء ايضاً فخلافاً المفروض اذ المفروض ان يلاقيها ساكن ولا يلاقيها اذا كان الحذف قبله . وان كان بعده فهي متحركة لامحالة وفاء بمقتضى التقاء الساكنين . واجابوا عن البيت بانه ضرورة كحذف نون لكن في قوله . ولك اسقني ان كان ما آتاك ذا فضل . اي ولكن اسقني فتدبر

فهي معاصرة على الحذف لقوتها بالحركة . ولا في نحو ان يكنه فلن تسلط عليه لاتصال
الضمير المنصوب بها والضمائر ترد الاشياء الى اصولها ولا في الموقوف عليها نص على ذلك
ابن خروف وهو حسن لان الفعل الموقوف عليه اذا دخله الحذف حتى بقي على حرف
واحد او حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت كقوله عه ولم يعه فلم يك بمنزلة لم
يع فالوقف عليه باعادة الحرف الذي كان فيه اولى من اجتلاب حرف لم يكن
فيه لا يقال يلزم مثله في لم يع لانه اعادة اليا . تؤدي الى الغاء الجازم بخلاف لم يكن فان
الجازم انما اقتضى حذف الضمة لاحذف النون كما بينا * ص * وحذفها وحدها معوضاً
عنها ما في مثل اما انت ذا نفع ومع اسمها في مثل ان خيراً فخير والتس ولو خلتا من حديد
* ش * من خصائص كان جواز حذفها ولها في ذلك حالتان فتارة تحذف وحدها
ويبقى الاسم والخبر ويعوض عنها ما

(قوله ترد الاشياء الى اصولها) اي ترد الاشياء التي استعملت على غير الاصل الى اصولها
المستعملة فلا نقض بنحو يدك ودمك لانه اصله غير مستعمل كذا قيل . لكن قد يشكل عليه
رد اليا في دم ويد في التصغير حيث قالوا يدي ودي اذ لو لم يكن مستعملاً لم يرد
اليه شيء (قوله لانه الفعل الموقوف الخ) فيه انه لم يقل احد بوجوب الهاء عند الوقف ،
على نحو لم يك بل فيه توهم الالتباس بالضمير المنصوب كما ذكره هو نفسه في بعض كتبه
(قوله حرفين) اي واحدها زائد كما قيد به (قوله من خصائص كان) هذا كما قال
اللقاني خاص بمادة كان لا بصيغة الماضي لما نقل عن سيبويه في نحو الاطعام ولو تمر بالرفع
من انه بتقدير ولو يكون عندنا تمر (قوله ويعوض عنها ما) اي الزائدة وخصت بذلك
لحيثها زائدة في نحو فبما رحمة ولكثرة مشابهتها باخت كان وهي ليس واختلف في الجمع
بينهما فذهب الجمهور الى المنع . والمبرد الى الجواز . قال العزيز جماعة وهو الحق عندي
اذ قصاره حينئذ التاكيد والتقوية فالجمع بينهما جمع بين دليلين وهو جائز . والمعنى
بكونه عوضاً كونه يدل على ذلك لو حذف لانه يدل عليه بشرط ان يحذف . وليس

وتارة تحذف مع اسمها ويبقى الخبر ولا يعوض عنها شيء فالاول بعدان المصدرية في كل موضع اريد فيه تعليل فعل بفعل كقولهم اما انت منطلقاً انطلقت اصله انطلقت

للتخلاف ثمة معنوية (قوله وتارة تحذف الخ) وحذف الخبر وحده لا يجوز لانه عوض او كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان كائنص على ذلك في المغني * بقي ههنا وجهان احدهما ان تحذف مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف ولهذا ضعف ولو تمر وان خير فغيرا اذ لا دلالة حيثئذ على المحذوف بخلاف بقاء الخبر المنصوب اذ فيه دلالة عليه كما لا يخفى . وايضاً المرفوع كالجزء من كان لاسيما اذا كان ضميراً فلا يكثر الحذف ولا كذلك المنصوب . ثانيهما ان تحذف مع معموليها من غير تعويض حتى الكوفيون انه يقال لا يأت الامير فانه جائز فنقول انا اتيه وان اي وان كان كان جائزاً . وعليه . قالت بنات العم يأسلي وإن . كان فقيراً معدماً قالت وانن . اي وان كان فقيراً معدماً . او مع تعويض ما وذلك بعد ان في قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره . لكن قيل انه لا حاجة الى هذا اذ الظاهر ان ما مزيدة لتأكيد ان الشرطية ولا نافية للفعل المقدّر ولا ومنفيها هو الشرط فإما اداة شرط موكدة بما نظيرها إما في قوله تعالى فاما ترين والشرط المقدّر محذوف الجواب لدلالة ما سبق عليه نظير ذلك في التقدير قوله فطلقها فلست لها بكفو * والا يعلمو مفرقك الحسام

والاصل افعل هذا ان لا تفعل غيره . قال في شفاء الصدور وهذا معنى واضح لا غبار عليه فعليك بالحق وان افنأك الناس وافنوك (قوله بعد ان) ويقل بدونها كقوله

ازمان قومي والجماعة كالذي * لزم الرحالة ان تمل ميلا

اراد ازمان كان قومي مع الجماعة كالذي فحذف كان وابقى ما سواها^(١) (قوله المصدرية) الواقعة موقع المفعول لاجله (قوله اما انت منطلقاً انطلقت) فانطلقت معمول وما قبله حالة له (قوله اصله الخ) قال اللقاني فيه دعوى تكلف بلا دليل لامكان ان يدعى

(١) هذا التعبير يمتشي على القول بنقصانها وهو الصحيح وعلى القول بتمامها . منه

لان كنت منطقاً فقدمت اللام وما بعدها على الفعل للاهتمام به ولقصد الاختصاص
 فصار لان كنت منطقاً انطلقت ثم حذف الجار اختصاراً كما يحذف قياساً من ان
 كقوله تعالى فلا جناح عليه ان يطوف بهما اي في ان يطوف بهما ثم حذف كان
 اختصاراً ايضاً فانفصل الضمير فصار ان انت ثم زدت ما عوضاً فصار ان ما انت ثم
 ادغمت النون في الميم فصار اما انت وعلى ذلك قول العباس بن مرداس
 ابا خراشة اما انت ذا نفر * فان قومي لم تاكلهم الضبع

ان اما نائية عن اسم الشرط وفعله والاصل مهما تذكر منطقاً انطلقت فلما حذف فعل
 الشرط اي تذكر وحده انفصل الضمير ومنطقاً حال لا خبر كان وهذا نظير ما جوزوه
 في اما علما فزيد عالم اي مهما تذكر شخصاً حال كونه عالماً اي مذكورا بالعالم فزيد عالم .
 ويدل على ما ذكرنا مجيء الفاء بعد المنصوب نحو فان قومي لم تاكلهم الضبع فانه
 مناف لما قرر فتأمل انتهى ^(١) وفيه كما قال الدنوشري ان قولهم اما انت منطقاً انطلقت
 يرده ما زعمه لان اما هذه تلزمها الفاء ولا فاء . وعجيب انه يتيح بما قال وزعم انه اقل
 تكلفاً مما قالوه وهذا في بعض المواضع مما فيه فاء فليفهم (قوله اللام) اي التعليلية
 (قوله للاهتمام به) او لقصد الاختصاص عند كل من البليانيين والتحويين . وتخصيص
 الاختصاص بالبليانيين والاهتمام بالتحويين فيه مقال (قوله لحذفت كان اختصاراً)
 في الاختصار خفاء مع تعويض ما وانت عن لفظ كنت اشار الى ذلك الدنوشري
 (قوله فانفصل الضمير) لتعذر الاتصال لعدم ما يتصل به (قوله ان انت) خص ضمير
 المخاطب لانه على ما قيل لم يسمع الحذف الا معه (قوله ثم ادغمت النون في الميم) اي
 للتقارب في المخرج (قوله فصار اما انت) تفريع على ما قبله وهذا قول البصريين
 وذهب الكوفيون الى ان ان المفتوحة هنا شرطية ولذلك تدخل الفاء في جوابها ومعنى
 المثال المذكور عندهم ان كنت منطقاً انطلقت معك والاول اشهر . ونقل ابو الفتح

^(١) قيل ان الفاء اذا دخلت فانما هي لشبهة الثاني بالجزء والاول بالشرط لما بينهما من السببية والمسببية . منه

اصلها لان كنت فعل في ما ذكرنا . والثاني بعد ان ولو الشرطيتين مثال ذلك بعد
ان قولهم المرء مقتول بما قتل به ان سيقاً فسيق وان خنجراً فخنجر والناس مجزيون
باعمالهم ان خيراً فخير وان شراً فشر وقال الشاعر
لا تقربن الدهر آل مطرف * ان ظالماً ابداً وان مظلوماً

عن ابي علي ان ما الخالفة عن كان عاملة في الجزئين عمل ما خلفته . وحجته انها لما
نابت في اللفظ نابت في العمل وزعم انه مذهب سيبويه (قوله بعد ان ولو الشرطيتين)
قال في التصريح لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف .
وخص ذلك بان ولو دون بقية ادوات الشرط لانه ان ام ادوات الشرط الجازمة
ولو ام ادوات الشرط الغير الجازمة كما ان كان ام بابها وهم يتوسعون في الامهات ما لم
يتوسعوا في غيرها انتهى . وينظر هذا مع ما قالوه من ان اذا ام الادوات الغير
الجازمة . ثم الحذف بعد هذين الاداتين هو المشهور . وله موضعان آخران احدهما
بعد لكن في نحو قوله تعالى ولكن رسول الله اي ولكن كان رسول الله قالوا عاطفة جملة
على جملة وليست لكن عاطفة لاقتنائها بالواو . ولا الواو عاطفة لمفردين لان معطوفها
المفردين لا يختلفان سلباً وإيجاباً . وثانيهما بعد لكن نحو من لدن شولا فالى اتلاهما
اي من لدن كانت او من لدن^(١) ان كانت وعد بعضهم موضعين آخرين ايضا وهما بعد
هلا والّا (قوله مثال ذلك بعد ان) اي التويعية وهو الغالب فيها . ومثال غير التويعية
نحو . انطق بحق وان مستحرجاً احثاً . اي وان كنت (قوله الناس مجزيون باعمالهم)
قال اللقاني فيه حذف مضاف اي يجنس اعمالهم اذ الاعمال مجازى عليها لا بها انتهى .
وقيل الباء للسببية فلا حذف وليس بشيء (قوله ان خيراً فخير) بنصب الاول على
الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتداء محذوف كما اظهر ذلك
الشارح بتقديره . ويجوز ان خير فخير عكس السابق . قيل اي ان كان في عملهم خير

(١) لان سيبويه يقول بعدم اضافة لدن الى الجملة . منه

اي ان كان ما قتل به سيفاً فالذي يقتل به سيف وان كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير
وان كنت ظالماً وان كنت مظلوماً ومثاله بعد لو قوله عليه السلام التمس ولو خائفاً
من حديد وقول الشاعر

لا يَأْمَنُ الدهر ذوبغي ولو ملكا * جنوده ضاق عنها السهل والجبل

اي ولو كان ما يلتبس خائفاً من حديد ولو كان الباغي ملكاً * ص * وما النافية عند
الحجازيين كليس ان تقدم الاسم ولم يسبق بان ولا بمعمول الخبر الا ظرفاً او مجروراً
ولا اقترن الخبر بالانحو ما هذا بشراً * ش * اعلم انهم اجروا ثلاثة حروف من حروف

فيجزون خيراً . وان خير فخير برفعها . وان خيراً فخيراً بنصبها . والاول ارجح لان فيه
اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرّد . والثاني
ضعيف لان فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعد الفاء وكلاهما قليل غير
مطرّد . وايضاً مقصود المتكلم ان كان نفس عملهم خيراً لان لم اعمالا وفي تلك الاعمال
خير . الا ان يقال انه على التجريد فيكون ان كان في عملهم خير على حد لم فيها دار
الخلد لانها نفسها دار الخلد . والاخير ان متوسطان لان في كل منهما الاقوى والاضعف
لكنهما اماً متكافئان كما قال الشلوين او الرفع احسن لقلة الحذف فيه كما قال ابن عصفور
(قوله وان كان عملهم خيراً) قال اللقاني لا يتعين ذلك لجواز تقدير ان عملوا انتهى
ثم في الكلام رد على ما في التسهيل حيث قيد اسم كان بكونه ضميراً قاله الازهري
وفيه انا لا نسلم ان مراد المصنف هو الاسم الظاهر المذكور اعني عملهم بل الاسم ضمير
مستتر في كان عائد على العمل على ان تقدير المصنف لا ينهض حجة على صاحب التسهيل
(قوله ثلاثة) زاد بعضهم رابعاً وهو ان النافية ولعل اسقاطها لان اعمالها نادر على ما
ذكره في التوضيح وهو لغة اهل العالية نحو ان احد خيراً من احد الا بالعافية . وقال
ابوحيان الصواب ان اعمالها كثير نظماً ونثراً . وقيل انه اكثر من اعمال لا . وشرط
لها في الشذور نفي الخبر وتأخيرها وان لا يليها معموله وليس ظرفاً . وظاهره انه لا يشترط

النفي مجرى ليس في رفع الاسم ونصب الخبر وهي ما ولا ولا ولا ولكن منها كلام يخفى
والكلام الآن في ما واعمالها عمل ليس وهي لغة الحجازيين وهي اللغة القوية وبها جاء
التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشراً ما هن أمهاتهم ولاعمالها عندهم ثلاثة شروط
ان يتقدم اسمها على خبرها

عدم تكرارها ولا يشترط تكبير معموليها . وفي التهمة انها لا تعمل الا في رقة
ويرد عليه هذا المثال ونحوه . وكذا يرد على اشتراط نفي الخبر فتدبر (قوله مجرى ليس)
قال المصنف تشبيها بها بالنفي واعتراض بان هذا قياس في اللغة وهو ممتنع واجيب باننا لا نسلم
انه قياس لجواز ان يكون من قبيل الاستقراء وما ذكر محقق له . ولو سلم فلا نسلم انه
ممتنع مطلقا بل في المدلولات اما في الاحكام كما هنا فلا يمتنع قاله العز ابن جماعة
(قوله واعمالها عمل ليس في لغة الحجازيين) اختلف النحاة فقال البصريون عملت في
الجزئين . وقال الكوفيون عملت في الاول فقط واما نصب الثاني فعلى استقاط الخافض
(قوله وبها جاء التنزيل) روي عن الفضل انه روى عن عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع
(قوله ولاعمالها عندهم الخ) فيه اشارة الى ان اعمالها عند غيرهم قد يوجد بدون الشروط
او بعضها وسيأتي الاشارة الى ذلك (قوله ثلاثة شروط) زاد في المتن رابعاً وهو ان
لا يتقدم معمول خبرها على اسمها . نحو وما كل من وافي مني انا عارف . الا اذا كان
المعمول ظرفاً فيجوز نحو فما كل حين من تولى موالياً . وزاد بعضهم خامساً وهو ان
لا تتكرر والّا بطل عملها نحو ما ما زيد قائم وهو ان لا يبدل من خبرها موجب نحو
ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به (قوله ان يتقدم اسمها الخ) فان عكس كما سيأتي
بطل العمل لضعفها خلافاً للفراء وان كان الخبر ظرفاً على الاصح وهذا بخلاف باب ان
لانها اشبهت الفعل لفظاً ومعنى وهذه معنى فقط . وخالف ابن عصفور فاجاز تقدم
الخبر الظرفي وايد بان جواز تقدم المعمول اذا كان ظرفاً وعدم جواز تقدم خبرها اذا
كان كذلك لا يكاد يعقل فان تقديم المعمول فرع لتقدم العامل بل لو عكس فجوز في

وان لا تقترن بان الزائدة ولا خبرها بالا فلهذا اهملت في قولهم في المثل . ما مسي
من اعتذر لتقدم الخبر

الخبر ومنع في المعمول لكان اشبه بالصواب فان المعمول قد يمنع حيث لا يمنع العامل
الآتري ان معمول خبر كان لا يتقدم على اسمها مع جواز تقديم الخبر عليه (قوله وان
لا تقترن بان) والآتامل وجوبا عن البصريين لبعد شبهها حينئذ بليس لانها لا تقترن
بها (قوله الزائدة) قيدتها لتخرج المؤكدة للنفي فلا يضر الاقتران بها وخرج عليه رواية
ذهب بالنصب . والفرق بينهما ان الزائدة فاصل اجني دون النافي المؤكدة لها ^(١) . لا يقال
هذا التخرج انما يتشبه على قول الكوفيين ان ان المقرونة بما هي النافية جبي بها بعدها
توكيدا وهو مردود فان العرب قد استعملت ان الزائدة بعدما الموصولة الاسمية والحرفية
لشبهها في اللفظ بما النافية فلم تكن ان المقترنة بما النافية زائدة لم تكن لزيادتها بعد
الموصولة مسوغ . لانا نقول قد قيل يكفي مسوغا وجود الزائدة بعد ما النافية كثيرا
ولا يشترط الدوام فلا يضر كونها في بعض المواضع على قلة على ان المسوغ غير منحصر
بما ذكر لانها تزداد بعد الا الاستفتاحية وهمزة الانكار (قوله ولا خبرها الخ) لثلا
تخالف ما حملت عليه معنى . قيل وفي الكلام اشارة الى ان الشرط هو بقاء النفي في
الخبر دون غيره فاذا وجد صح العمل فيه وان انتقض في غيره من المتعلقات به وان تقدم
عليه فانه يبطل العمل في ذلك الغير كما في ما زيد قائما بل قاعدوما زيدا قائما الا في الدار
(قوله بالا) قال في جمع الجوانع ومثله انما ولم يمثله . ولا يضر الانتقاض بغير فيجب
النصب في نحو ما زيد غير قائم وجوز الاخفش الرفع (قوله ما مسي من اعتذر)
فمسي خبر مقدم او مبتدا ومن اعتذر مبتداء مؤخر على الاول او فاعل سد مسد الخبر
على الثاني وعليه لاشاهد فيه (قوله لتقدم الخبر) اي وهو مبطل للعمل . واما قول
الفرزدق واذا ما مثلهم بشر بالنصب مع التقدم فقال سيويه شاذ . وقيل مثلهم مبتدا

(١) والتاكيد في الزائدة للكلام لا لخصوص ما بخلاف النافي فانه لخصوصها فليفهم . منه

وفي قول الشاعر

بني غدانة ما ان انتم ذهب * ولا صريف ولكن انتم الخزف
لوجود ان المذكورة وفي قوله تعالى وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل . وما امرنا
الا واحدة لاقتران خبرها بالآ وبنو تميم لا يعملون ما شيئاً ولو استوفت الشروط الثلاثة
فيقولون ما زيد قائم ويقرؤون ما هذا بشر * ص * وكذا لا النافية في الشعر بشرط
تكثير معموليها نحو : نعت فلا شئ على الارض باقيا * ش * الحرف الثاني مما يعمل عمل ليس

وبني على الفتح لابهامه مع اضافته للبني . وقيل حال اي مما ثلا و اضافته لابهامه لانه لا يفيد
تعريفاً وبشر مبتدا محذوف الخبر اي ما مثلهم في الوجود بشر وقيل غير ذلك ^(١)
(قوله لاقتران خبرها بالآ) وهو مبطل كما تقدم واما قوله وما الدهر الا مجنوننا . فقيل
انه من باب المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبراً عن اسم مبتدا على حد ما زيد
الا سيرا اي الا يسير سيرا والتقدير وما الدهر الا يدور دوران مجنون . ثم ما ذكر
هو مذهب الجمهور . واجاز يونس النصب مطلقاً . والقراء بشرط كون الخبر وصفاً .
وبقية الكوفيين بشرط كون الخبر مشبهاً به (قوله لا يعملون الخ) قال سيويه وهو
القياس لعدم اختصاصها ^(٢) بقيل كما اهملوا ليس حملاً عليها فقالوا ليس الطيب الا
المسك بالرفع قاله في المغني (قوله ويقرؤون ما هذا بشر) يؤذن بان لكل احد ان
يقراء على حسب لغته من غير توقيف وفيه نظر فليحذر (قوله عمل ليس) وهو رفع الاسم
ونصب الخبر وهو المشهور وقيل انها عاملة في الاسم وهما جميعاً في موضع الابتداء . ولا
تعمل في الخبر . واختار الرضي انها غير عاملة اصلاً . وسماع النصب يرد القولين . ولم يقيد

(١) فقيل مثلهم ظرف زمان تقديره واذم في زمان ما في مثل حالهم بشر وقيل ظرف مكان
والقدير واذ ما مكانهم بشر وقيل النصب غلط وان الفرزدق تميمي ولم يعرف شرطها عند الحجازيين
فقصد ان يتكلم بلغتهم فغلط وتحقيق جميع الاقوال وما لها وما عليها يطلب من المطولات . منه
(٢) قال بعضهم لانسلم ان الداخلة على الاسم هي الداخلة على الفعل والاشتراك في اللفظ لا يوجب
الاشتراك في الحكم فتدبر . منه

لا كقولهم * تعز فلاشيء على الارض باقيا * ولا ورز مما قضى الله واقيا * ولا اعمالها اربعة
شروط ان يتقدم اسمها وان لا يقترن خبرها بالا وان يكون اسمها وخبرها نكرتين وان
يكون ذلك في الشعر لاني الشعر فلا يجوز اعمالها في نحو لا افضل منك احدولا في نحو
لا احد الا افضل منك ولا في نحو لا زيد قائم ولا عمرو ولهذا غلط المتنبى في قوله
اذا الجود لم يرزق خلاصاً من الاذى * فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقيا
وقد صرحت بالشرطين الاخيرين ووكلت معرفة الاولين الى القياس على ما

العمل بالحجاز بين تبعاً لابي حيان ولم يصرح بذلك الا المطرزي فانه قال بنو تميم لا يعملونها
وغيرهم يعملها . وفي كلام الزمخشري اهل الحجاز يعملونها دون طي . وفي البسيط القياس
عند بني تميم عدم اعمالها ويحتمل ان يكونوا وافقوا اهل الحجاز . وفي المتن نوع اشارة
الى الخلاف فتفطن (قوله وان يكون اسمها وخبرها نكرتين) قال الحمصي لعل وجه
ذلك انها لتفي الجنس راجما ونفي الوحدة المطلقة مرجوحا وكل منهما بالنكرات انسب
وانظر هل يكون الخبر جملة لانها نكرة في المعنى . ولم يذكر من الشروط ان لا يدخل
عليها جار كما ذكر ذلك في لا العاملة عمل ان فانظر سر ذلك انتهى . قيل مثل ذلك
يحتاج الى سماع فليجرب (قوله في الشعر الخ) قيل المعتبر سماعه في كلام العرب نثرا او شعرا
وليس يبعد (قوله ولهذا غلط المتنبى الخ) ومثله قول النابغة الجعدي

وحلت سواد القلب لا انا باغيا * سواها ولا عن حبها متراخيا
وصرح بعضهم بندرة ذلك . بل قيل انه ^(١) يقاس عليه . وبعضهم اول ما ذكر بان
لا مهملة والحمد مبتدا محذوف الخبر اي تلقاه وباقيا حال من المنصوب . وياق انا نائب
فاعل ارى مبني للمفعول ولما حذف ارى انفصل الضمير وباغيا حال منه او ان لا عاملة
والكلام على حذف مضاف اي لا مثلي فمدخول لا نكرة لان مثلا لا يعرف بالاضافة
فحذف المضاف واقم المضاف اليه مقامه فاتي به منفصلا مرفوعا فان قلت ما نقول

(١) والحق انه نادر ولا يقاس عليه

لان ما اقوى من لا ولهذا تعمل في النثر وقد اشرفت في ما ان لا يتقدم خبرها ولا يقتزن بالآ فاما اشتراط ان لا يقتزن الاسم بان فلا حاجة له هنا لان اسم لا لا يقتزن بان * ص * ولات لكن في الحين ولا يجمع بين جزئها والغالب حذف المرفوع نحو ولات حين مناص * ش * الثالث مما يعمل عمل ليس لات وهي لا النافية زيدت عليها التاء

في مثال سيبويه ما زيد ذاهباً ولا اخوه قاعداً اجيب بانه لا عمل لآ بل هي زائدة واخوه وقاعدا معطوفان على معمولي ما وعما زيد وذاهباً (قوله لان ما اقوى من لا) قيل لان لا للنفي المطلق بخلاف ما فانها لنفي الحال كليس عند الجمهور فهي اقوى شبهها بها منها (قوله لان اسم لا لا يقتزن بان) وعلى فرض الاقتزان فالحكم الاهمال ايضا كما نص عليه الشاطبي لا يقال قد ورد زيادة ان بعد لا كما نقله شارح الجامع الصغير وانشد عليه

يا طائر البين لا ان زلت ذا وجلي * من المقنص والقنص محجوبا

فانه اراد لازلت لا نا نقول كلام المصنف نص في ان المراد بلا التي لا تقتزن هي الالة عمل ليس الداخلة على الجملة الاسمية ولا في البيت داخلة على الفعل وهو زلت فليس مما الكلام فيه (قوله الثالث مما يعمل عمل ليس لات) اي عند الجمهور. وذهب الاخفش في احد قوله انها لا تعمل شيئاً وان وليها مرفوع فبتدا حذف خبره او منصوب فمعمول لفعل محذوف فمعنى لات حين مناص لا ارى حين فرار. وروي عنه قول آخر انها تعمل عمل ان فت نصب الاسم وترفع الخبر (قوله وهي لا النافية زيدت عليها التاء) اي فهي كلمتان لا النافية والتاء وهو المشهور. عند الجمهور. وقال ابو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء الزائدة في اول الحين. وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض مضارعها يليت بمعنى ينقص استعملت للنفي. وقيل بل هي ليس بكسر الياء قلبت الياء الساكنة التاء وابدات السين تاء. وهذا ضعيف من وجهين الاول ان فيه جمعا بين اعلالين. والثاني قلب السين تاء ولا يقدم عليها

لأن ثبت اللفظ أو للمبالغة وشرط اعمالها ان يكون اسمها وخبرها لفظ الحين والثاني
ان يحذف احدى الجزأين والغالب ان يكون المحذوف اسمها كقوله تعالى فتادوا
ولات حين مناص والتقدير والله اعلم فتادى بعضهم بعضا ان ليس الحين حين فرار

الألداع . وكذا ما ذهب اليه ابو عبيدة فانه لم يشتهر تحين في اللغات واشتهر ولات
حين . وايضاً يقولون لات اوان . ولات هنا . ولا يقولون تأ وان وتها (قوله لتأ ثبت اللفظ)
وعلى هذا فهي ساكنة وحركت كما قال الاشموني للفرق بين لحاقها الحرف ولحاقها
الفعل قال وليس ذلك لالتقاء الساكنين بدليل ربّت وثمة فانها فيهما متحركة مع تحرك
ما قبلها هذا . ثم زيادة التاء هنا احسن منها في ربّت وثمت لان لا محمولة على ليس
وليس تنصل بها تاء التأنيث ومن ثم لم تنصل بلا المحمولة على ان (قوله او للمبالغة)
اي في النفي وعلى هذا فهي محركة في الاصل كتاء علامة ونسابة . ومن هنا تعلم ان
او لمنع الجمع فبطل قول من قال انه يجوز ان تكون للتأنيث والمبالغة معا . لان فيه اجتماع
وصفين متنافيين وضعاً وهما السكون في التأنيث والتحريك في المبالغة (قوله وشرط اعمالها
ان يكون الخ) قيل افهم كلامهم انه يشترط ايضاً لعملها تكبير ما يذكّر من جزئها .
والترتيب وبقاء النفي لانها لا تزيد على ما ولا (قوله لفظ الحين) اشترط في التوضيح
كون معمولها اسمي زمان وذلك اعم من لفظ الحين ومرادفه كالساعة والآوان فم
اعمالها في لفظ الحين بكثرة وفيما عداه من اسماء الزمان بقلة ومنه . طلبوا صلحنا ولات
اوان وقوله ندم البغاة ولات ساعة مندم (قوله ان يحذف الجزئين) اي اسمها وخبرها
وذلك لضعفها (قوله والغالب ان يكون المحذوف الخ) لان الخبر محط الفائدة
(قوله ليس الحين حين الخ) فالحين اسمها وحين خبرها ولا بد من تقدير المحذوف
معرفة لان المراد نفي كون الحين الخاص حيناً ينوصون فيه قاله ابن مالك . وفي كلام
المصنف نوع اشارة اليه . ولا يتاقي ما نقلناه من اشتراط التكبير لانه للذكور من
جزئها فافهم (قوله فرار) اي هرب تفسير المناص فهو من ناص اذا فر وهرب . وقيل

وقد يحذف خبرها ويبقى اسمها كقراءة بعضهم ولات حين بالرفع * ص * الثاني إن
وَأَنَّ التَّائِي كيد ولكن للاستدراك وكان للتشبيه والظن ولبت للتني ولعل للترجي والاشفاق
او التعليل فينصبن المبتدأ سماً لهٗٗ ويرفعن الخبر خبراً لهٗٗ * ش * الثاني من نواسخ
المبتدأ والخبر ما ينصب الاسم ويرفع الخبر

من ناص اذا تأخر (قوله وقد يحذف خبرها) اي قليلا وكان القياس ان يكون
هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على
مرفوع ليس وهو لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في اصله . قيل وكأنه
انما جاز ذلك وتصرف ما تصرف لما ان التاء فيها تكون كالجابرة عن حذف الاسم لانه يليها
ولا تكون جابرة عن حذف الخبر لبعده (قوله كقراءة بعضهم) وهي من الشواذ
(قوله بالرفع) اي على جملة اسمها وحذف الخبر وقراء ايضا ولات حين مناص
يخفض حين . فزعم القراء ان لات تستعمل حرفاً جاراً لاسماء الزمان خاصة كما ان
منذ ومذ كذلك . قال الرضي وليس بشيء اذ لو كانت حرف جر لجر غيراً وان
واختصاص الجار ببعض المجزورات نادر . وايضا لو كانت جارة لكان لا بد لها من فعل
(قوله ما ينصب الاسم الخ) اي بالشروط المعتبرة في كان واخواتها . وهذا مذهب
البصريين وهو الاصح . وذهب الكوفيون الى ان هذا الاحرف لا تعمل في الخبر
وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولهن ولكل حجة . فحجة البصريين ان لهذه
الاحرف شبهة بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعملن
عملها معكوسا ليكون المبتدأ والخبر معهن كعمول قدم وفاعل اخر تنبيهها على الفرعية
وحجة الكوفيين انه لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان الخبر معموها لجاز ان يليها وفيه
ما لا ينبغي . لا يقال يرد على الاول ان العلة تأتي في ما الحجازية ولم يقدم منصوبها
لانا نقول جوابه ما عرف من ان المناسبة لا يلزم اطرادها (قوله وترفع الخبر) اي في المشهور
وقد تنصبه كالاسم نحو ان حراً سناً اسدا . وياليت ايام الصبا رواجها . اذا لم يقدر

وهو ستة احرف ان وان ومعناها التوكيد نقول زيد قائم ثم تدخل ان لتأكيد الخبر
ونقريه فتقول ان زيداً قائم وكذلك ان الا انها لا بد ان يسبقها كلام كقولك بلغني
او اعجبني ونحو ذلك

تلقاهم ونلقاها (قوله ستة احرف) عدّها بعضهم ثمانية بادخال لا التبرئة وستأتي ان
شاء الله تعالى . وعسى التي بمعنى لعل فانها تعمل هذا العمل عند سيبويه حملاً لها على
لعل كما حملت لعل على عسى في ادخال ان في خبرها كالحديث لعل بعضكم ان يكون الحن
بمحبة من بعض . وشرط اسمها ان يكون ضميراً كقوله * فقلت عساها نار كاس وعساها *
تشكى فأتني نحوها فاعودها * وقوله * ولي نفس تنازعني اذا ما * اقول لها لعل او عساني *
وقوله * يا ابت علك او عساك * والخبر في الاخيرين محذوف . وذهب المبرد
والفارسي الى ان الضمير خبر عسى مقدماً وما بعده اسمها مؤخراً . والاخفش الى
ان الضمير المنصوب في موضع رفع على انه اسمها وما بعده خبرها وانه وضع
المنصوب موضع المرفوع . ويرد الاول امران اذ آتته الى كون خبر عسى اسماً
مفرداً وهو ضرورة او شاذ جداً . وان من قال او عساها فقد اقتصر على فعل
ومنصوبه دون مرفوعه ولا نظيره . وسيبويه يرى عسى حرفاً وان رأها غيره
في هذا الموضع ايضاً فعلاً فلا يرد عليه ذلك . ويرد الثاني فقلت عساها نار برفع
نار كذا في التوضيح وشرحه (قوله ومعناها التأكيد) اي تأكيد النسبة بين
الجزئين ايجاباً او سلباً وان كان الغالب هو الاول ونبي الشك والانكار والاول مجرد
ان لم يكن هناك تردد . والثاني ان كان ولو حكماً . والثالث ان كان انكار كذلك .
والتأكيد في الثالث واجب . وفي الثاني مستحسن وفي غيرها لا ولا (قوله لا بد ان
يسبقها كلام كقولك بلغني الخ) فيه مسامحة لان الفعل والمفعول ليسا بكلام كما لا يخفى
فالاولى ان يقول ان يسبقها مقنضي كبلغني انك قائم . والا فاعلموا انا وانتم * بغاة ما

ولكن ومعناها الاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه يقال زيد عالم فيوهم ذلك انه صالح فتقول لكنه فاسق ونقول ما زيد شجاع فيوهم ذلك انه ليس بكريم فتقول لكنه كريم * وكان للتشبيه كقولك كان زيدا اسدا او الظن كقولك كان زيدا كاتب

بقينا في شقاق * وذلك بان الله هو الحق (قوله لكن) هي عند البصريين بسطة وهو الصحيح. وذهب الكوفيون الى انها مركبة من لا وان والكاف زائدة بينهما للتشبيه وكسرت اتباعا للهمزة وحذفت الهمزة تخفيفا بعد ثقل حركتها ولا يخفى ما فيه (قوله ومعناها الاستدراك) اي التدارك غالبا وقد تأتي للتأكيد كما قاله صاحب البسيط وجاعة نحو لو جأني لا كرمته لكنه لم يجيء فاكدت ولكن ما افادته لو من الامتناع الذي هو معناها المشهور عند التحوين (قوله فيوهم ذلك انه صالح) لان العلم يصحبه الصلاح غالبا * انما العلم كعلم ودم * ما حواه جسد الا اصطلاح * (قوله فيوهم انه ليس بكريم) لان من شيمة الشجاع الكرم اذ الجود بالمال دون الجود بالروح وقد نفيت الشجاعة (قوله وكان للتشبيه) قيده في التوضيح بالمؤكد بناء على ان كان مركبة من الكاف التشبيهية وان التوكيديه . فاصل كان زيدا اسدا ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف على ان يدل الكلام على التشبيه من اول وهلة وفتحت ان وصارا كلمة واحدة ولذا لا تتعلق الكاف بشيء على الاصح . لا يقال الذي يفهم من كان على القول بالتركيب التأكيد المشبه لا التشبيه المؤكد لان الكاف تفيد تشبيه ما دخلت عليه وقد دخلت على التأكيد المستفاد من ان . لانا نقول قد ادعي ان اصل كان زيدا اسدا ان زيدا كالاسد وهذا التشبيه مؤكد ثم فعل ما ذكر للايدان بالتشبيه من اول الامر (قوله والظن) اي فيما اذا كان خبرها فعلا او ظرفا او صفة من صفات اسمائها قاله ابن السيد . وقال الزجاج انها للشك ويعبر عنه بالظن ان كان الخبر مشقفا نحو كانك قائم لان الخبر هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه . ودفع بان المعنى كانك شخص قائم

وليت للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه كقول الشيخ ليت الشباب يعود يوماً أو ما فيه
عسر كقول المعدم الأيس ليت لي قنطاراً من الذهب ولعل للترجي وهو طلب المحبوب
حتى يتغير الاسم والخبر حقيقة فيصح التشبيه . وقيل ^(١) غير ذلك . وهل تأتي للتقريب
أيضاً نحو كأنك بالذبا لم تكن . وللتفي نحو كأنك دالّ عليها أي ما أنت دالّ عليها .
وللتحقيق نحو قوله يرثي هشاماً

فاصبح بطن مكة مقشعراً * كأن الأرض ليس بها هشام

أو لا تأتي لذلك فيه خلاف فذهب إلى الاتيان في الأول ابن أبي الحسين . وفي الثاني
الفارسي . وفي الثالث الكوفيون . والجمهور على عدمه فيها فارجع إلى المطولات (قوله وليت)
يقال فيها لت أيضاً ببدال الياء المثناة تحت تاء بالمشاة فوق والادغام للتمني أي
لأنشائه لا الإخبار به وكذا الباقي (قوله طلب ما لا طمع فيه) قيل التحقيق أن التمني
اسم لحالة نفسانية يتبعها الطلب المذكور والمراد به ميل النفس إلى الحصول وإن لم
يمكن . وقريب من هذا يقال في الترجي (قوله كقول الشيخ الخ) فإن عود الشباب
مما لا طمع فيه فإنه محال عادة أن يفسر الشباب بالقوة والنشاط الحاصلين قبل الشيخة .
وعقلاً أن يفسر بالسن الذي لم يتجاوز ثلاثين لأن عوده مستلزم للجمع بين النقيضين
(قوله أو ما فيه عسر) عطف على سابقه ويفهم اقتضاره عليهما أن التمني لا يكون في
الواجب وهو كذلك فلا يقال ليت غداً يجيء أي في وقته لأن ذلك هو الواجب
أما في غير وقته فليس بواجب فلا يمتنع ومن ذلك تمنى الموت في قوله تعالى ولقد كنتم
تمنون الموت (قوله كقول المعدم الأيس) قيد به احترازاً من المتوقع فيستعمل فيه لعل
(قوله لعل) وقد تحذف لامها الأولى وقد يجر ما بعدها وذلك عند عقيل وهم يكسرون
اللام الثانية أيضاً . وهل هو حينئذ في موضع نصب اسمها أو في موضع رفع بالابتداء
ظاهر كلامه في التوضيح الأول . ونص في المغني على الثاني قال لتزِيل لعل منزلة الجار

(١) وهو أن التشبيه باعتبارين تدبر . منه

المستقرب حصوله كقولك لعل الله يرحمني أو للاشفاق وهو توقع المكروه كقولك لعل
زيد أهالك أو للتعليل كقوله تعالى فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أي لكي يتذكر نص
على ذلك الاخفش * ص * ان لم تقترن بهن ما الحرفية نحو انما الله آله واحد الا ليت
فيجوز الامران * ش * انما تنصب هذه الادوات الاسماء وترفع الاخبار بشرط ان
لا تقترن بهن ما الحرفية فان اقترنت بهن بطل عملهن وصح دخولهن على الجملة الفعلية
قال الله تعالى قل انما يوحى الي انما الحكم آله واحد وقال تعالى كأنما يساقون الى الموت
وقال الشاعر * فوالله ما فارقتم قاليا لكم * ولكن ما يقضى فسوف يكون

الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل (قوله المستقرب حصوله)
أي ولو ادعاء ليدخل^(١) نحو قوله تعالى حكاية عن فرعون لعلني ابلغ الاسباب
(قوله والاشفاق) هو لغة الخوف يقال اشفقت عليه أي خفت عليه واشفقت منه أي
خفت منه وحذرت (قوله الاخفش) أي والكسائي قال في المغني ومن لم يثبت ذلك
يحملة على الرجاء ويصرفه للمخاطبين أي اذهبوا على رجائكم انتهى . قال الكوفيون
وترد لعل للاستفهام نحو لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا وما يدريك لعله
يزكي ولهذا علق الفعل بها والتقدير لا تدري أن الله يحدث وما يدريك ايزكي أي
جواب هذين الاستفهامين . وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لبعض اصحابه وقد خرج
اليه مستجيلا لعلنا اعجلناك . والبصريون لا يثبتون ذلك ويقولون هي في الاتبين
للترجي مصروفا للمخاطبين والمعمول محذوف كما يفهم من الكشف . وفي الحديث للاشفاق
(قوله ما الحرفية) قال في المغني وتسمى ما الكافة لعمل النصب والرفع المتلوة بفعل مهيئة
(قوله ولكنا يقضى) الظاهر ان ما فيه موصولا اسميا أي ولكن الذي^(٢) يقضى ويحتمل

(١) وقيل ذلك جهل منه أو افك واعترض بأنه لا دخل لشيء من الامرين في اللغة على ان النظم
الكرم حكاية لكلام فرعون بالمعنى لا باللفظ إذ اللفظ العربي لم يكن موجودا في لغة فرعون فافهم . منه
(٢) ودخول الفاء في الخبر لشبه الموصول لاسم الشرط في الابهام والعموم . منه

وقال الآخر

اعد نظراً يا عبد قيس لعلماء * اضاءت لك النار الحمار المقيدا
ويستثنى منها ليت فانها تكون باقية مع ما على اختصاصها بالجملة الاسمية فلا يقال
ليت ما قام زيد فلذلك ابقوا عملها واجازوا فيها الاهمال حملاً على اخواتها وقد روي
بالوجهين قول الشاعر

قالت الاليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا او نصفه فقد
برفع الحمام ونصبه وقولي ما الحرفية اجترأوا عن ما الاسمية فانها لا تبطل عملها

على بعد ان تكون موصولا حرفيا ويكون المصدر المسبوك بمعنى اسم المفعول واحتمال
كون ما كافة وانه حذف الموصول اي ولكنما الذي يقضى ليس بشيء فتذكر
(قوله ويستثنى من ذلك ليت الخ) هذا مذهب سيبويه . واما مذهب غيره فالوجهان
جاريان في الجميع فيحوز اهما لما كلها يجعل ما زائدة كافة . واعمالها يجعل ما زائدة
ملغاة . روى الاخفش والكسائي انما زيد اقائم بالاعمال وسوغ ذلك في البواقي
قياساً . وقيل ^(١) في لعل فقط لقربها الى ليت . قيل وكذا في كافة لقربها ايضا من
ليت لان الكلام معها صار غير خبر . والى الاول ذهب الزمخشري والزجاج وابن
مالك وابن السراج . والى الثاني الفراء . والى الثالث ابن ابي الربيع (قوله فلا يقال ليتما
قام زيد) خلافا لابن ابي الربيع وطاهر القزويني فانها اجازاه (قوله فلذلك ابقوا عملها)
استصحابا للاصل حتى قيل بوجوبه (قوله حملاً لها على اخواتها) وقال الاشموني لضعفها باتصال
ما بها (قوله برفع الحمام ونصبه) فالرفع على الاهمال والنصب على الاعمال وليس فيه رد
على القائل بوجوب الاعمال لان سيبويه اجاز في رواية الرفع ان تكون ماموصولة اسم
ليت وهذا خبر مبتداء محذوف والحمام نعت لهذا ولنا خبر ليت والتقدير ليت الذي
هو هذا الحمام لنا وحذف صدر الصلة لظولها بالنعت او انه سهل لتضمنه بقاء الاعمال

وذلك كقوله تعالى ان ما صنعوا كيد ساحر فما هنا اسم بمعنى الذي وهو في موضع نصب بان وصنعوا صلة والعائد محذوف وكيد ساحر الخبر والمعنى ان الذي صنعه كيد ساحر * ص * كان المكسورة مخففة * ش * معنى هذا انه كما يجوز الاعمال والاهمال في ليتما كذلك يجوز في ان المكسورة اذا خففت كقولك ان زيدا منطلق وان زيد لمنطلق والارجح الاهمال عكس ليت قال تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ وان كل لما جميع لدينا محضرون وقال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم

(قوله فما هنا اسم بمعنى الذي) ويحتمل ايضا ان تكون مصدرية والتقدير ان صنعهم كيد ساحر واحتمال الكف يقتضي نصب كيد وليس فليس (قوله ومثال المصدرية انما فعلت الخ) لا يبعد ان تكون موصولا اسما ايضا اي ان الذي فعلته حسن (قوله كذلك يجوز في ان) فالاعمال استصحابا للاصل والاهمال لزوال الاختصاص فتدخل على الافعال . نعم يشترط في الفعل الداخلة عليه ان يكون ناسخا ماضيا ثم مضارعا الا ما ندر من نحو شلت يمينك ان قتلت لمسلما وقولهم ان يزينك لنفسك . وشرط الناسخ كونه غير ناف كليس وغير منفي كزوال وما كان وغير صلة كما دام (قوله اذا خففت اي لما فيها من الثقل بالتضعيف) (قوله كقولك ان زيدا منطلق وان زيد لمنطلق) الاول على الاعمال والثاني على الاهمال واتي باللام في الخبر للفرق بين النفي والاثبات وسياق تحقيق ذلك انشاء الله تعالى (قوله والارجح الاهمال) والاعمال على قلة على عكس ليتما . فان قلت لم قل العمل هنا وبطل فيما اذا كفت بما على مذهب سيبويه كما تقدم مع ان العلة في الموضعين زوال الاختصاص . اجيب بانه يمكن ان يقال ان الزوال هناك اقوى لكونه بواسطة امر اجنبي عنها وهو ما بخلافه هنا فانه بواسطة اسقاط بعضها (قوله وان كل لما جميع لدينا محضرون) مثال الاهمال فان مخففة مهملة وتحتمل النفي وكل مبتدأ واللام فارقة وما سيف خطيب ويحتمل ان تكون لما بالتشديد بمعنى الا . وجميع خبر موطن ومحضرون نعت جمع على المعنى . وبما قررنا اندفع استشكال الاخبار عن كل يجمع مع انها بمعنى . وافصح

قرأ الحرميان وابوبكر بالتخفيف والاعمال * ص * فلما لكن مخففة فتهمل * ش * وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين وقال الله تعالى لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون فدخلت على الجملتين * ص * واما ان فتعمل ويجب في غير ضرورة حذف اسمها ضمير الشأن وكون خبرها جملة مفصولة ان بدئت بفعل متصرف غير دعاء بقدا او تنفيس او نفي او لو * ش * واما ان المفتوحة فانها اذا خففت بقيت على ما كانت عليه من وجوب الاعمال لكن يجب في اسمها ثلاثة امور

الرازي في الجواب فقال ^(١) اذا كان في الخبر زيادة صفة او اضافة او تقييد صح ان يؤتى بلفظ الخبر او مضاه كقولك الرجل رجل صالح . والمتوطي الذي ذكرناه هذا معناه فافهم (قوله الحرميان) وهما نافع وابن كثير (قوله بالتخفيف والاعمال) اعلم ان الحرمين قراء بتخفيف ان ولما والاعمال . فان مخففة من المثقلة وكلا اسمها . واللام في لما لام الابتداء وما موصولة خبران وليوفينهم جواب لقسم محذوف وجملة القسم صلة والتقدير وان كلالدين . والله ليوفينهم . وقيل ما نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة ^(٢) والتقدير وان كلالخلق موفي عمله . وان ابابكر قراء بتخفيف ان ونصب كلا وتشديد لما . وقراء بغير ذلك (قوله فتهمل) وعن يونس والاخفش جواز الاعمال قياساً على ان ولم يسمع ما قام زيد لكن عمرو قائم بنصب عمرو وما ورد عن يونس انه حكى فيها العمل فهي رواية لم تعرف (قوله لزوال اختصاصها) قال في التصريح ولتباين لفظها لفظ الفعل (قوله بقيت الخ) لانها اكثر مشابهة من ان المكسورة . قال الدنوشري لان لفظ المفتوحة كلفظ غض مقصودا به الماضي والامر والمكسورة لا تشبه الا الامر وفرق الرضي بين المكسورة والمفتوحة بان المفتوحة لكونها مصدرية بعض حروف الماضي

(١) واجاب الزمخشري عن ذلك بما هو مشكل ايضاً . منه ^(٢) قال الدنوشري يقتضي ان ذلك ليس بصفة وليس كذلك الا ان يقال المراد بالصفة في كلامهم المفردة . منه

ان يكون ضميراً لا ظاهراً وان يكون بمعنى الشأن وان يكون محذوفاً ويجب في خبرها ان يكون جملة لا مفرداً فاكانت الجملة اسمية او فعلية فعلها جامد او متصرف وهو دعاء لم تحتج الى فاصل يفصلها من ان مثال الاسمية قوله تعالى ان الحمد لله رب العالمين تقديره انه الحمد لله اي ان الامر والشأن تخففت وحذف اسمها ووليها الجملة الاسمية بلا فاصل ومثال الفعلية التي فعلها جامد وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم وان ليس للانسان الا ما سعى التقدير وانه عسى وانه ليس ومثال التي فعلها متصرف وهو دعاء والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة من خفف ان وكسر الضاد فان كان الفعل متصرفاً وكان غير دعاء وجب ان يكون مفصلاً من ان بواحد من اربعة

الذي هو المصدر بخلاف المكسورة (قوله ان يكون ضميراً) قال في التصريح لان ان المكسورة ثبت اعمالها في الظاهر دون المفتوحة فقدروا عملها في المضمر لثلاث ينحط الاقوى عن الاضعف (قوله وان يكون بمعنى الشأن) هذا مذهب ابن الحاجب ولم يشترطه ابن مالك وهو القوي (قوله ان يكون جملة) قيل لاشتغالها على المسند والمسند اليه محافظة على الاصل حيث لا يذكر الاسم (قوله وهو دعاء) ذكر في المغني جواز تفسير ضمير الشأن في هذا الموضع بالجملة الانشائية . ونقل بعضهم في ذلك خلافاً وصحح الجواز وهو كذلك (قوله لم تحتج الى فاصل) اما مع الاسمية فلانه جيئ بعد ان باسم وخبر كما جيئ بها بعد المثقلة العاملة . واما الفعل الجامد فهو كالاسم والاسم غير محتاج الى فصل فكذلك ما اشبهه . واما الدعاء فشبهه بالجامد في عدم التصرف قاله الشاطبي (قوله ومثال التي فعلها متصرف وهو دعاء) قوله تعالى الآية لم يمثل للدعاء بالخبر ومثاله قوله تعالى ان يورك من في النار ومن حولها (قوله وجب ان يكون مفصلاً من ان بواحد الخ) قيل ليكون عوضاً مما حذفوا من ان وهو احد النونين والاسم . او لثلاث تلتبس بان المصدرية لانها لضعفها لا يفصل بينها وبين ما تؤثر فيه شيء وذلك كما التزموا اللام في المكسورة اذا خففت واهملت لثلاث تلتبس بالنافية كما ستعرفه ان شاء الله تعالى .

وهي قد نحو ونعلم ان قد صدقتنا ليعلم ان قد ابغلو او حرف التنفيس نحو علم ان سيكون
منكم مرضى او حرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا اولو نحو وان لو استقاموا
وربما جاء في الشعر بغير فصل كقوله

علموا ان يؤملون فجادوا * قبل ان يسالوا باعظم سؤل
وربما جاء اسم ان في ضرورة الشعر مصراً حابه غير ضمير شان فيأتي خبرها حيثئذ مفرداً وجملة
وقد اجتمع في قوله بانك ربيع وغيت مريع * وانك هناك تكون الثملا
* ص * واما كان ففعل ويقل ذكر اسمها ويفصل الفعل منها بلم او قد * ش * اذا
خففت كان وجب اعمالها كما يجب اعمال ان ولكن ذكر اسمها اكثر من ذكر اسم ان
ولا يلزم ان يكون ضميراً قال الشاعر

ويوماً توافينا بوجه مقسم * كان ظبية تعطو الى وارق السلم
يروى بنصب ظبية على انها الاسم والجملة بعدها صفة والخبر محذوف اي كان ظبية

فان قيل لا النافية لا تميز بين المصدرية والمخففة لوقوعها بعد المصدورية ايضاً . فالجواب
كما قال الزرقاني ما قاله الحفيد ان لا الداخلة بعد المخففة نافية لا غير بخلاف الواقعة
بعد المصدرية فانها تكون زائدة نحو لثلا يعلم اهل الكتاب انتهى فتأمل فيه .
فحاله لا يخفى على ^(١) نبيل نبيه (قوله وهي قد) هذا اذا كان الفعل ماضياً وذلك لانها
تقرب الماضي من الحال (قوله او حرف تنفيس) اي السين او سوف وهذا اذا كان
الفعل مضارعاً مثبتاً (قوله او حرف النفي) قيده في الاوضح بلا ولن ولم وذلك
في المضارع المنفي وعد الرضي ^(٢) ما ايضاً ومثل لها بنحو علمت ان ما قام وما يقوم
(قوله او لو) وهي لكونها للامتناع شبيهة بالنافي . والفصل بها كثير وتدخل على الماضي

(١) قال الرضي ما حاصله ان بعد العلم لا تحتاج الى تمييز لان المصدرية لا تنفع بعده وبعد فعل
الظن لم تميز لاحتمال المصدرية والمخففة بعده مع لا او غيرها فمصدرية فتدبر . منه
(٢) قال بعضهم وهو من الحسن بمكان . منه

عاطية هذه المرأة فيكون من عكس التشبيه او كان مكانها ظلية على حقيقة التشبيه
ويروى برفعها على حذف الاسم اي كانها ظلية واذا كان الخبر مفرداً او جملة اسمية لم
يحتاج الى فاصل فالفرد كقوله كان ظلية في رواية من رفع والجملة الاسمية كقوله
وصدر مشرق النحر * كان ثدياه حقان

والمضارع . نعم لم يذكرها في الفواصل الا قليل (قوله فتكون من عكس التشبيه)
لان حقيقة تشبيه الادنى بالا على كتشبيه المرأة بالظلية وهما شبه الظلية بالمرأة للبالغة
(قوله على حقيقة التشبيه) قال بعض الفضلاء في توجيهه ان اصل الكلام كان
مكان ظلية مكان هذه المرأة فكان اسمها حذف واقيم ظلية مقامه فانتصب وصار
المعنى ان منزلة الظلية صار عنده بمنزلة محبوبته لما بينهما من المناسبة في حقيقة المحاسن
فهو على حقيقة التشبيه لان منزلة محبوبته امر مقرر ثابت عنده وشبه به منزلة الظلية
لما علمت وبه تعلم ان المراد بالمكان المنزلة والمكانة فالتشبيه للمنزلة بالمنزلة وهو لا يقضى
عكس التشبيه انتهى . وانت تعلم ان هذا التوجيه لا ينطبق على ظاهر قول المصنف
او كان مكانها ظلية الا ان يكون مكانها بالرفع خبراً مقدماً وظلية على معنى مكان
ظلية مبتداً مؤخر وفيه بعد . وقال المصنف في التوضيح في توجيه النصب يروى
بانتصب على حذف الخبر اي كان مكانها وكتب عليه الدنوشري اي في مكانها وهو
من عكس التشبيه للبالغة اي انها جميلة جداً فاذا حلت في مكان فكانت الظلية حلت
في مكانها لكونها تشبهها . وعلى هذا يكون قول المصنف هنا على حقيقة التشبيه منظورا
فيه فاعرف (قوله على حذف الاسم) وهو الضمير الراجع الى المرأة وجعل ظلية هي
الخبر وتعطو صفة فيكون على حقيقة التشبيه قطعا . وقال الدنوشري يمكن توجيه الرفع
بحذف اسمها وتقديره ضمير شأن وظلية مبتداً وتعطو خبره والجملة خبر كان ويلزم من
ذلك الابتداء بالنكرة من غير مسوغ (قوله على ان الاصل وكظلية) وهو خبر لمبتدا
محذوف اي هذه المرأة وتعطو صفة ايضا والتشبيه هو التشبيه (قوله بينهما) اي بين

وان كان فعلاً وجب ان يفصل منها اما يلم او قد فالاول كقوله تعالى كان لم تغن
بالامس وقول الشاعر

كان لم يكن بين الحجون الى الصفا * انيس ولم يسمر بمكة سافر
والثاني كقوله * ازف الترحل غير ان ركابنا * لما تنزل يرحلنا وكان قد *
اي وكان قد زالت فحذف الفعل * ص * ولا يتوسط خبرهن الا ظرفا او مجرورا نحو
ان في ذلك لعمرة ان لدينا انكالا * ش * لا يجوز في هذا الباب توسط الخبر بين العامل
واسمه ولا تقديمه عليها كما جاز في باب كان لا يقال ان قائم زيدا كما يقال كان قائما
زيد والفرق بينهما ان الافعال امكن للعمل من الحروف فكانت احمل لان يتصرف
في معمولها وما احسن قول ابن عتيق يشكو تاخره

كافي من اخبار ان ولم يجوز * له احدث في النحو ان يتقدما
ويستثنى من ذلك ما اذا كان الخبر ظرفا او جاريا ومجرورا فانه يجوز فيهما ان يتوسط

الكاف ومجرورها (قوله لم يحتاج الى فاصل) لما تقدم في ان الخففة (قوله وجب ان يفصل)
ليحصل الفرق بين الخففة والمركبة من كاف الجر وان الناصبة للفعل (قوله يلم) ان كان
الفعل مضارعا منفيا ولم يسمع بلما (قوله او بقد) ان كان ماضيا مثبتا (قوله توسط الخبر)
اما توسط معموله بينه وبين الاسم فيجوز مطلقا (قوله ولا تقديمه) وكذا معموله ايضا
مطلقا واما ايلاء الممول هذه الاحرف وتقدمه على الاسم فقد قالوا يجاوزه اذا كان
ظرفا او مجرورا وامتناعه فيما عدا ذلك قوله والفرق ان (وعلل بعضهم امتناع التوسط
بانه يذهب صورة ما ارادوه من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع) ومن عادتهم انهم
اذا تركوا شيئا لا يعودون^(١) اليه وعلل امتناع التقدم ايضا بان لبعض هذه الاحرف
صدارة تمنع منه وحمل ما عداه عليه. وكلام المصنف لا يخلو عن حسن (قوله فانه يجوز
فيها ان) اي لا يمتنع فيها ذلك وقد يجب كافي نحو ان عند همد عبدها وان في الدار

(١) قال الشاعر * اذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكن عليه بوجه آخر الدهر ثقب * منه

لأنهم قد يتوسعون فيها ما لم يتوسعوا في غيرها قال الله تعالى ان لدينا انكلاً وجحماً
 ان في ذلك لعبرة لمن يخشى واستغنيت بتنبهه على امتناع التوسط في غير مسألة الظرف
 والجار والمجرور عن التنبه على امتناع التقدم لان امتناع الاسهل يستلزم امتناع غيره بخلاف
 العكس ولا يلزم من ذكر توسيطهم الظرف والمجرور ان يكونوا يميزون تقديمه لانه لا يلزم
 من تجويزهم في الاسهل تجويزهم في غيره * ص * وتكسر ان في الابتداء نحو انا

مالكما لئلا يلزم عود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة في غير احد المواضع المشهورة .
 بقي انه قد يجب التأخير مع كون الخبر ظرفاً نحو ان زيدا لي الدار لكان اللام فعلى
 هذا للخبر الظرفي ثلاث حالات (قوله لانهم توسعوا فيها الخ) وذلك لكثرة تهما في
 الاستعمال * تنبيه * قد يحذف الاداة ومعمولها كقوله تعالى اين شركائي الذين
 كنتم تزعمون بناءً على ان التقدير تزعمون انهم شركاء . وقد تحذف مع الخبر ويقي
 الاسم كما قاله الكسائي في المستثنى فنقدير قام القوم الآزيدا قام القوم الا ان زيدا
 لم يقم . وقد تحذف الاداة وحدها . والمشهور حذف ان المفتوحة وبطلان العمل
 ورفع الاسم كما في اختها الساكنة النون المختصة بالافعال . وذكر ابو حيان في
 الارتشاف في الكلام على ان من خير الناس او خيرهم زيداً ان محمد بن يحيى بن
 المبارك اليزدي ذهب الى نصب خيرهم ورفع زيد فاسم ان محذوف وان خيرهم
 منصوب باضمار ان لدلالة ان تقديره ان من خير الناس زيدا او ان خيرهم زيد انتهى .
 وفيه نص على اضمار ان المكسورة وبقاء عملها وكذا على حذف الاسم . وقد خرج
 على ذلك بعضهم قراءة حمزة والكسائي آيات بالنصب في الجاثية واقراء الشاطبي لكن
 نقله السفاسقي عن ابي البقاء ورده بان ان لا تضمر . وقال المصنف في آخر الباب
 الرابع من المغني انه بعيد . وقد يحذف الخبر وحده ولو معرفة عند سيلويه نحو ان
 محلاً اي ان لنا حلولا وقوله

سوى انه حياً من قرش تفضلوا * على الناس او ان الاكارم نهشلا

انزلناه في ليلة القدر وبعد القسم بنحوكم والكتاب المبين انا انزلناه والقول بنحو قال
اني عبد الله وقبل اللام بنحو والله يعلم انك لرسوله

اي تفضلوا بل قد يجب اذا سدد مسده واو المصاحبة بنحو انك ما وخيرا اي انك مع خير
وما زائدة والخبر محذوف . او حال كقوله ان اختيارك ما تبغيه ذا ثقة * بالله مستظهرا
بالجزم والجلد . او مصدر مكرر بنحو ان زيدا سيرا سيرا . وبعد ليت اذا اردف باستفهام
كليت شعري اكان كذا ومزيد التحقيق يطلب من محله (قوله في مواضع اربعة) ^(١) وقيل
اكثر هذه الاربعة المذكورة هنا وان تقع تالية لحيث تجلست حيث ان زيدا جالس
اولا ذكبتك اذ ان زيدا امير لان حيث واذا لا تضافان الى المفرد ^(٢) والفتح يؤدي اليه
او لموصول بنحو ما انت مفتاحه لتتواءم لانتزام الجملة في صلة غيرال وان وقعت في حشو
لفظا كجاء الذي عندي انه فاضل او تقديرا كلا افعله ما ان حرام كانه اي ما ثبت ذلك
وجب الفتح . او تقع حالا بنحو كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من
المومنين . ككاهون وكجاء زيد انه فاضل ولم تفتح وان كان الاصل في الحال الافراد
قيل لان المفتوحة مؤنثة بمصدر معرفة وشرط الحال ^(٣) التنكير . او صفة لاسم عين تكررت
برجل انه فاضل ووجهه انه في قوة ان زيدا منطلق . وقيل ^(٤) لثلا يؤدي الفتح الى وصف
اسماء الاعيان بالمصادر ولا يمكن الا بالتأويل او خبرا لاسم ذات كزيد انه فاضل
وان الله يفصل بينهم . وبعضهم عد من ذلك ايضا الواقعة بعد كلا بنحو كلا ان الانسان ليظني
والمقرون خبرها باللام من غير تعليق بنحو ان ربك لسريع الحساب . والواقعة بعد حتى
الابتدائية بنحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه . والواقعة بعد الا بنحو ما يعجبني فيه
الا انه يقرأ القرآن ومنه ^(٥) الا انهم لياكلون الطعام . والواقعة خبرا عن مبتدا

^(١) ويجمعها ان لا يسد المصدر مسدها ومسده معموليها . منه ^(٢) وقد تضاف حيث اليه قليلا فافهم . منه

^(٣) يريد عليه انه قد يؤل بكرة بنحو بلغني ان رجلا منطلق وعلى رضي بان الصدر انما يقع حالا

اذا كان صريحا لامر لا به ومرجعه على التحقيق ما ذكرنا فافهم . منه ^(٤) اعترض عليه بانه ما المانع

من ان يكون علي حد حسي زيد ان يقوم . منه ^(٥) وقيل كسرت لاجل اللام او لوقوعها حالا . منه

* ش * تكسر ان في مواضع احدها ان تقع في ابتداء الجملة كقوله تعالى انا انزلناه انا اعطيناك الكوثر الا ان اولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الثاني بعد القسم كقوله تعالى حم والكتاب المبين انا انزلناه يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين الثالث ان تقع محكية بالقول كقوله تعالى قال اني عبد الله الرابع ان تقع بعدها اللام كقوله تعالى والله يعلم انك لرَسُوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فكسرت بعد يعلم ويشهد

هو قول ولم يقع خبرها قولاً نحو قولي اني مؤمن . او وقع واختلف قائلها كقولي ان زيدا يحمده الله والواقعة خبرا عن اسم معنى غير قول وكان الخبر صادقا على المبتدا كاعتقاد زيدا انه حق . والواقعة تابعة لشيء من ذلك كذا قيل ويمكن ارجاع البعض الى الابتداء فاعرف (قوله تكسر ان في مواضع احدها ان تقع الخ) قال ابو حيان وليس وجوب كسرها مجعما عليه . فقد ذهب بعض النحويين الى جواز الابتداء بان المفتوحة اول الكلام فتقول ان زيدا قائم عندي (قوله في ابتداء الجملة) اشار بذلك الى انه ليس المراد بالابتداء في المتن التجرد للاستناد كما قد يتوهم لان الواقعة فيه مفتوحة (قوله كقوله تعالى انا انزلناه) وانما وجب الكسر لانها لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر وفي ليلة متعلق بانزلناه لا بالاستقرار (قوله الا ان اولياء الله) مثل به ايضا للاشارة الى ان المراد بالابتداء الابتداء ولو حكا (قوله الثاني بعد القسم) لان جواب القسم يجب ان يكون جملة (قوله الثالث ان تقع محكية) بالقول اي لا بمعنى الاعتقاد . ولم يقيد به لا غناء لفظ محكية عنه . ووجب الكسر لان المحكي بالقول لا يكون الا جملة او ما يؤدى معناها . فان وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو اخصك بالقول انك فاضل . ونحو اقول ان زيدا عاقل . فانها في الاول على معنى لام التعليل اي لانه فاضل . وفي الثاني في تأويل مصدر مفعول للقول بمعنى الظن (قوله الرابع ان تقع بعدها اللام) اي لام الابتداء فتفتح في نحو علمت ان زيدا ليعبد لان اللام فيه ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضي وستعرف ان شاء الله تعالى انها لا تدخل عليه الا مع قد ظاهرة او مقدرة

وان كانت قد فتحت بعد علم وشهد في قوله تعالى علم الله انكم كنتم تختانون انفسكم
 شهد الله انه لا اله الا هو وذلك لوجود اللام في الاولين دون الآخرين * ص *
 ويجوز دخول اللام على ما تاخر من خبر ان المكسورة او اسمها او ما توسط
 من معمول الخبر والفصل ويجب مع الخففة ان اهملت ولم يظهر المعنى * ش * يجوز
 دخول لام الابتداء

(قوله لوجود اللام في الاولين) اي ولو فتحت ان لزم تسليط العامل عليها ولا لام الابتداء
 لها الصدر فتمنع ما قبلها ان يعمل فيما بعدها وهي وان تأخرت لفظا فرتبتها التقديم . وانما
 اخرت لئلا يدخل حرف التوكيد على مثله . ولم تؤخر ان لقوتها في العمل * خاتمة *
 تفتح ان في مواضع ايضا وهي ان تقع فاعلة ^(١) نحو اولم يكفهم انا انزلنا . او مفعولة غير
 محكية نحو ولا تخافون انكم اشركتكم . او نائية عن الفاعل نحو قل اوحى الي انه استمع .
 او مبتداء نحو ومن اياته انك ترى الارض قاله الخليل ^(٢) . وكذا كان عندي انك
 فاضل . ومنه ^(٣) فلولا ان كان من المسبحين او خيرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق
 عليه خبرها كاعتقادي انه فاضل . او مجرورة نحو ذلك بان الله هو الحق . او معطوفة
 على شيء من ذلك نحو اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلكم . او مبدلة نحو
 واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم . فانها لكم بدل اشتغال من احدى . وبقيت
 مواضع يجوز فيها الامران الكسر والفتح تطلب من محلها (قوله يجوز الخ) وذلك عند
 ارادة المبالغة في التأكيد او ارادة تخليص المضارع للحال غالبا ^(٤) (قوله لام الابتداء)
 وهي اللام المسماة بالزحلقة بالثقاف . وبنو تميم يقولون زحلوقه بالثقاف ايضا واهل العالية
 زحلوفه بالفاء . وسميت بذلك لان اصل ان زيدا لقاآم لان زيدا قائم فكر هوا

(١) على حد جاء الشتاء فافهم . منه ^(١) وعند سيبويه اسم الحدث فاعل بالظرف وان لم
 يعتمد . منه ^(٢) وقبل المصدر فاعل اي فلولا ثبت . منه ^(٣) احتراز من نحو ليحكم بينهم
 ويجزئي ان تذهبوا فافهم . منه

بعد ان المكسورة على واحد من اربعة اثنين متأخرين واثنين متوسطين فاما المتأخران
فالحبر نحو وان ربك لذو مغفرة والاسم نحو ان في ذلك لعبرة واما المتوسطان

افتتاح الكلام بحرفين غير ممتزجين ^(١) مؤكدين لمضمون جملة فزحلقوا اللام دون ان
لثلا ينقدم معمولها عليها . وانما لم يدع ان الاصل ان زيدا قائم لثلا يحول ^(٢) ماله صدر
الكلام بين العامل والمعمول قاله في المغني (قوله بعد ان الخ) قيل وقد تدخل عليها اذا
ابدلت همزتها هاء نحو * لهيك من يرق على كريم * لان صورة ان قد زالت . وقيل هذه
اللام ليست لام ان بل جواب قسم محذوف . وانما دخلت اللام بعد ان لانها شبيهة
للقسم في التاكيد قاله سيبويه . وقد تدخل اللام بعد غيرها وبعدها على غير ما ذكر
وخرج على الزيادة او الشذوذ (قوله فالحبر) اي وان تقدم معموله بشرط كونه مثبتا
او منفيا بغير ماض ولا جملة شرطية اتفاقا ولا جوابها خلافا لابن الانباري . فيشمل
نحو ان ربي لسميع الدعاء . وان ربهم بهم يومئذ لخير . وان ربك ليعلم . وانك لعلی
خلق عظيم اذا لم يقدر المتعلق ماضيا والا لم تدخل لان معموله لا تدخل عليه اللام
خلافا للاخفش . وان زيدا لا يوه قائم وكذا ان زيدا ابوه لقائم ويضعف كما في الرضي .
بخلاف ان الله لا يظلم للناس . وشذ . واعلم ان تسليما وتركنا * للامتشابهان ولا سواء *
ويختلف ان الله اصطفى للماضي وان زيدا ان تاته ياتك للشرط واجاز القراء والاختش
ان زيدا نعم الرجل وكذا ان زيدا لعسى ان يقوم لشبه الجامد بالاسم . والجمهور ان
زيدا لقد قام لشبه المقرون بقدر قرب زمانه بالمضارع الشبيه بالاسم . والاختش وهشام

^(١) فعلى هذا لا يرد نحو والله ان زيدا لقائم اذ ليس المفتوح به حرفين ولا انما زيد قائم وان قال
السكاكي ان افادتها المحصر لان ان للتاكيد وما كذلك اذ قد امتزجا وصارا كلمة واحدة ولا نحو
لسوف يقوم زيد وان قيل ان اللام للتاكيد وسوف قد خلاصت المضارع للاستقبال الذي كان قبل
دخولها فاكدت ذلك المعنى فقد اجتمع حرفا توكيد في افتتاح الكلام لان اللام وان كانت مؤكدة
للنسبة لكن سوف ليست كذلك وانما هي مؤكدة لما هو مضمون الفعل اعني معنى الاستقبال كذا حققه
بعضهم وليراجع المغني وحواشيه منه ^(٢) اي اصاله والا فهو حائل ايضا . منه

فعمول الخبر نحو ان زيدا اطعمك آكل والضمير المسمى عند البصريين فصلاً وعند الكوفيين عماداً نحو ان هذا هو القصص الحق وانا لنحن الصافون وانا لنحن المسجون وقد يكون دخول اللام واجباً وذلك اذا خففت ان واهملت ولم يظهر قصد الاثبات

ان زيدا لقام على تقدير قد ومنع ذلك الجمهور . وقالوا هي لام القسم وانما دخلت على الخبر المفرد لانه اشبه مبتداً وعلى المضارع لشبهه بالاسم^(١) وعلى الظرف لانه في حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية لانها مبتداً وخبر ولم تدخل المعنى لثلاثا يجمع بين مماثلين^(٢) كما في لم ولن ولما وحمل الباقي عليه ولا الماضي لعدم شبهه بالاسم (قوله فعمول الخبر) بشرط كونه غير حال وكون الخبر صالحاً للام بخلاف ان زيدا راكباً منطلق لان المعمول حال ولم يسمع دخولها عليه . ويتوقف في التمييز ان قلنا بتقدمه . وكذا المصدر والمفعول له . وبخلاف ان عمروا زيدا ضرب لان الخبر غير صالح لكونه ماضياً ودخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل خلافاً للاخفش والفراء قالا لان المانع انما قام بالخبر لكونه ماضياً دون المعمول لكونه اسماً . وهل تدخل اللام على العامل والمعمول معاً نحو اني لحمد الله لصالح اولاً قولان^(٣) اصحهما المنع والمحكي شاذ لا يقاس عليه (قوله فصلاً) لانه يفصل بين الخبر والتابع (قوله عماداً) لانه يعتمد عليه في تأدية المعنى وانما دخله اللام لانه مقو للخبر فنزل منزلة الجزء الاول منه . وقيل^(٤) لانه اسم ان في المعنى (قوله نحو ان هذا هو القصص) هذا اذا لم يعرب هو مبتداً والافليس هو حينئذ ضمير فصل لانه على الصحيح لا محل له من الاعراب واختلفوا في نحن في قوله تعالى انا لنحن نحي ونميت هل هو ضمير فصل اولاً فقال الجرجاني بالاول والمصنف بالثاني ولم يظهر للدنوشري وجه ذلك . ووجه بان المانع من جملة ضمير فصل كون ما بعده جملة وشرطه ان يكون اسماً عند غير الجرجاني (قوله وقد يكون دخول اللام انخ)

(١) في دخولها على المضارع المقرون بحرف التنفيس خلاف والتصحيح الدخول . منه^(١) اي لا مين . منه^(٢) الاول للمبرد والثاني للزجاج . منه^(٣) قائله ابن عصفور وفيه تأمل . منه^(٤)

كقولك ان زيد لمنطلق وانما وجبت هنا فرقا بينها وبين ان النافية كالتي في قوله تعالى ان عندكم من سلطان بهذا ولهذا تسمى اللام الفارقة لانها فرقت بين النفي والاثبات فان اختل شرط من الثلاثة كان دخولها جائزاً لا واجبا لعدم الالتباس وذلك اذا شددت نحو ان زيداً قائم او خففت واعملت نحو ان زيداً قائم او خففت واهملت وظهر المعنى كقول الشاعر

انا ابن ابة الضيم من آل مالك * وان مالك كانت كرام المعادن

* ص * ومثل ان لا النافية للجنس لكن عملها خاص بالنكرات المتصلة بها نحو لا صاحب علم ممقوت ولا عشرين درهما عندي وان كان اسمها غير مضاف ولا شبهه بنى على الفتح في نحو لا رجل ولا رجال وعليه او على الكسر في نحو لا مسلمات وعلى الياء في نحو لا رجلين ولا مسلمين

ظاهر كلامه ان هذه اللام هي لام الابتداء وبه صرح في الاوضح وهو مذهب سيبويه واختاره ابن مالك . وذهب ابو علي وابو الفتح الى انها لام اخرى اجتلبت للفرق بدليل دخولها على ما لا تدخل عليه لام الابتداء نحو ان يزيناك لنفسك وان يشينك لي . واجيب بالشدوذ . قيل وثمة الخلاف تظهر اذا تقدم فعل قلبي كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم قد علمنا ان كنت لمومنا فمن جعلها لام الابتداء كسر الهمزة ومن جعلها لا ما اخرى فتحها اذ لا مانع من التسليط حينئذ وهذا كما قال ابو حيان مبني على مذهب البصريين . واما على مذهب الكوفيين فلكون ان نافية واللام بمعنى الا لا يجوز الا الكسر (قوله كان دخولها جائزاً لا واجبا) بل قد يكون الواجب تركها كما ستعرفه لكن قال ابن الحاجب تلزم اللام مع التخفيف مطلقا اما مع الاهمال فلما ذكر . واما مع الاعمال فللطرده فافهم (قوله او خففت واعملت) ظاهر كلامه انه لا لبس في هذه الصورة مطلقا وهو غير ظاهر عند خفاء اعراب الاسم بان كان مبنيا او مقصورا . قيل فالحق ان العاملة في هذه الصورة مثل المهمة يجامع اللبس (قوله وظهر المعنى) اما بقرينة لفظية بان يكون الخبر منفيا نحو ان زيد لن يقوم فيجب حينئذ ترك اللام

* ش * يجري مجرى ان في نصب الاسم ورفع الخبر لا بثلاثة شروط احدها ان تكون

كما قاله في المغني . او معنوية ككون الكلام مساقا للدح كاليت المذكور فاحتمال
النفي ينافي السياق فلا حاجة للام بل هي فيه واجبة الترك على الصحيح لان الخبر
فعل متصرف لم يقترب بقدر . وجعل بعضهم المثال السابق مما القرينة فيه معنوية ايضا
بناء على وجود النفي في الخبر وانه لو اريد نفي النفي لجيء بالاثبات من اول الامر .
واعترض بان الاتيان بنفي النفي شائع في الكلام البليغ ومنه اليس الله بكاف عبده
فان الاستفهام فيه للنفي وليس للنفي والمراد نفي النفي (قوله يجري مجرى ان الخ) وانما جرت
مجراها لمشايتها لها من اربعة امور . احدها ان كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية .
الثاني ان كلاهما للتأكيد فان لنا كيد الاثبات ولا لنا كيد النفي بمعنى انها ترجح
طرف النفي المحتمل في اصل القضية رجحانا قويا اكثر من ما مثالا كذا قيل . والثالث ان
لا تقيضة ان والشيء يحمل على تقيضه كما يحمل على نظيره . والرابع ان كلاهما له
صدر الكلام ولكون لا محمولة على ان في العمل انحطت درجتها عنها في امور . منها ان اسم لا
لا يكون الا نكرة واسم ان يكون نكرة ومعرفة . ومنها ان اسم لا المفرد مختلف في اعرابه وبنائه
واسم ان لا خلاف في اعرابه . ومنها ان لا لا يجوز ان يتقدم خبرها على اسمها اذا كان
ظرفا لضعفها ويجوز في ان (قوله بثلاثة شروط) زاد بعضهم ^(١) ان لا ينقض النفي بالآ
فان انتقض بطل العمل والمشهور خلافه . وزاد في التوضيح ان لا يدخل عليها جاز
فان دخل لم تعمل شيئا وخفض النكرة لقوته ولان لا لا تحول بين العامل ومعموله
حيلولة مانعة من العمل نحو جئت بلا زاد وهو ابن لاشيء بالجر فيهما . وعن الكوفيين
ان لا هنا اسم بمعنى غير وان الحافض دخل عليها نفسها . وان ما بعدها خفض بالاضافة .
قبل وحرسته الظاهرة فيه هي حركة ما قبله ولم تظهر فيه لكونه على صورة الحرف . وغيرهم
يراه حرفا ويسميها زائدة ويعنون بذلك انها معترضة بين شيئين متطابقين وان لم

(١) اي عصام الدين . منه

نافية للجنس والثاني ان يكون معمولها نكرتين والثالث

يصح اصل المعنى باسقاطها . وشذ بلا شيء بالفتح على الاعمال والتركيب ووجهه ان
 الجار دخل بعد التركيب فلا وما ركب معها في موضع جر لانها جريا مجرى الاسم
 الواحد قاله ابن جني . وقال ايضا نقلا عن ابي علي " ان لا نصب شيئا ولا خبر لها
 لانها صارت فضلة (قوله نافية للجنس) اي جنس اسمها من حيث اتصافه بالخبر والمراد
 التنصيص على نفيه كما قال في التوضيح . وذلك اذا دخلت على نكرة واريد بها النفي
 العام وقد رفيه من الاستغراقية لان من هي الموضوع للجنس فاذا قلت لارجل في الدار
 وانت تريد نفي الجنس كله لم يصح الا بتقدير من ولو لم ترد من لكنت نافيا رجلا
 واحدا وجاز ان يكون في الدار اثنان فاكثر قاله الازهري في التصريح . قيل ولذلك
 اختصت بالاسم وعملت به لان قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود
 من ولا يليق ذلك الا بالاسماء النكرات ولما لم يمكن الجر لثلاثا يعتقدانه بن . ولا الرفع
 لثلاثا يعتقد انه بالابتداء تعين النصب (قوله ان يكون معمولها نكرتين) اما الاسم فلانه
 على تقدير من الاستغراقية وهي مختصة بالنكرات . واما الخبر فعلى الاصل . قال اللقاني
 اعلم ان اشتراط تكثير الاسم ينتقض بنحو لا ابا له ولا غلامي له ولا مسلي له فانه جائز بلا شذوذ
 مع انها مضافة الى الضمير واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه على مذهب الخليل
 وسيبويه وجهور النحاة . وقد يجاب بانها نكرة صورة فقد الشرط في الجملة انتهى وذهب
 ابن مالك الى ان هذه الاسماء مفردة ليست بمضافة والمجرور باللام في موضع الصفة
 لها فتعلق بمحذوف وشبه غير المضاف بالمضاف في نزع التنوين وبدله . وضعف ابن
 مالك مذهب الجمهور بامور . منها قولهم لا ابا لي ولا اخا لي فلو كانا قاصدين الاضافة
 لكسروا الآخر لمناسبة الياء اشعارا بالاضافة وان اللام لا اعتداد بها . اللهم الا ان
 يقال لم يقولوا ذلك لان العامل في الضمير هو اللام لانها هي المجاورة فهي احق فلم
 يباشرا آخر الاسم الاضافة حتى يلزم كسره . فان قلت كيف ساغ رد اللام المحذوفة

ان يكون الاسم مقدماً والخبر مؤخراً فان انخرم الشرط الاول بان كانت ناهية اختصت بالفعل وجزمته نحو لا تحزن ان الله معنا او زائدة لم تعمل شيئاً نحو ما منعك ان لا تسجد اذا أمرتك او نافية للوحدة عملت عمل ليس نحو لا رجل في الدار بل رجلان وان انخرم احد الشرطين الآخرين لم تعمل شيئاً

مع الاضافة الى الياء قلت قيل في الحواب ان المانع من ردّها اذا قلت ابي ثقل التضعيف لاجل الادر المتكلم فلما فصلت من التضعيف المستقل فاعادوا اللام المحذوفة كما اعادوها في الاضافة الى غير الياء فتعقل فالبحت دقيق (قوله ان يكون الاسم مقدماً والخبر مؤخراً) خالف في ذلك ابو عثمان فاجاز فيها ان تعمل مع تقدم الخبر على الاسم ولكنه لا يبيّن . وقد جاء في السعة لامنها بدّ بالبناء مع التقديم وليس مما يعول عليه كما قاله المصنف (قوله او زائدة لم تعمل) لعدم اختصاصها . وشذّ اعمال الزائدة لشبهها بالنافية صورة في قوله

لو لم تكن غطفان لاذنوب لها * اذا للام ذوو احسابها عمروا .

فاعمل لا الزائدة وذنوب اسمها ولها خبرها والدليل على زيادتها ان المعنى المستفاد منها مستفاد من لو لان شرطها ممتنع وهو هنا منفي بلم وامتناع النفي اثبات فدل على اثبات الذنوب لغطفان لانفيها عنها واذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم لان جوابها اذا كان مثبتا في نفسه يكون منفيّا بعد دخولها كذا ذكر في النصريح (قوله نحو ما منعك ان لا تسجد) فلا صلة لان المعنى عليه اذ المنع من السجود لا من عدمه والّا لسجد (قوله او نافية للوحدة عملت عمل ليس) وكذا تعمل عملها اذا اريد بها نفي الجنس لاسبيل التنصيص بل على سبيل الظهور نحو لا رجل قائماً ويمتنع ان يقال بعده بل رجلان (قوله بل رجلان) هذا من قرأ ن ارادة غير الجنس . ومن قرأ ن ارادة الجنس بل امرأة مثلاً (قوله احد الشرطين) وهما ان يكون معمولاًها نكرتين وان يكون الاسم مقدماً على الخبر (قوله لم تعمل شيئاً) اي وجوباً وما ورد من اعمالها في معرفة نحو قضية ولا باحسن لها فيقدر

ووجب تكرارها مثال الاول لازيد في الدار ولا عمرو ومثال الثاني لافيهما غول ولا هم عنها ينزفون واذا استوفت الشروط فلا يخلو اسمها اما ان يكون مضافاً وشبيهاً به او مفرداً فان كان مضافاً او شبيهاً به ظهر النصب فيه فالمضاف كقولك لاصحاب علم ممقوت ولا صاحب جود مذموم والشبيه بالمضاف ما اتصل به شيء من تمام معناه اما مرفوع به نحو لا قبيحاً فعله ممدوح او منصوب به نحو لا طالماً جبلاً حاضراً او مخفوض بخافض يتعلق به نحو لا خيراً من زيد عندنا وان كان مفرداً اي غير مضاف ولا شبيهاً به فانه يبنى على ما ينصب به لو كان معرباً فان كان مفرداً او جمع تكسير

فيه الاسم نكرة على حسب ما يليق كمثّل المتوغة في الابهام مثلاً او يجعل العلم باشتهاره بتلك الحصلة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى على حد لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار . وفي المسئلة كلام . فليحذر المقام (قوله ووجب تكرارها) في صورتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضاً عن مصاحبة ذي العموم او لان العرب جعلتها في جواب من سئل بالهمزة وام والسؤال بها لا بد فيه من العطف فكذلك الجواب وهذا عند غير المبرز وابن كيسان اما هما فلا يوجبان ذلك . واستدلا بقولهم لانوك^(١) ان تفعل وقوله * اشاء ما شئت حتى لا ازال لما * لا انت شائيه من شائنا شاني * وقيل في الجواب عن البيت بانه ضرورة . وعن المثال باحتمال ان يؤل^(٢) بلا ينبغي لك ولا اذا ادخلت على الفعل لا يجب تكرارها (قوله ظهر النصب) بلا تنوين في المضاف وبتنوين في الشبيه به . واجاز البغداديون لا طالع جبلاً بلا تنوين اجروه في ذلك مجرى المضاف كما اجري مجراه في الاعراب . وعليه خرج الحديث لامانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت . وقيل اسم لا هنا مفرد واللام متعلقة بالخبر اي مانع مانع لما اعطيت وكذا فيما بعده (قوله ممقوت) اي بغيض (قوله ما اتصل به شيء من تمام معناه) اعترض

(١) يفتح النون وسكون الواو من التنويل والنوال وهو العطية مبتدا وان تفعل صدمه خبره . منه

(٢) اعترض بان نوك بمعنى المتناول لادلة على الحدث والزمان والفعل دال عليها فتدبر . منه

بني على الفتح نحو لارجل ولا رجال وان كان مثني او جمع مذكر سالم فانه يبنى على الياء كما
ينصب بالياء نقول لارجلين ولا مسلمين عندي وان كان جمع مؤنث سالماً يبنى على
الكسرة وقد يبنى على الفتحه نحو لا مسلمات في الدار وقد روي بالوجهين قول الشاعر
لا سافيات ولا جاؤاء باسلة * نقي المنون لدى استيفاء آجال

* ص * ولك في نحو لاحول ولا قوة فتح الاول وفي الثاني الفتح والنصب والرفع
كالصفة في نحو لارجل ظريف ورفعة فيمتنع النصب وان لم تتكورا لا وفصلت الصفة

عليه بانه غير مانع لشموله المنعوت اذ النعت ايضا متم (قوله بني على الفتح) قيل علة
البناء فيه تضمنه نفسه معنى من الاستغراقية بدليل ظهورها في قوله الا لا من سبيل
الى هند . وقيل تركب الاسم مع الحرف كما في خمسة عشر . واختار الاول ابن عصفور .
والثاني سيبويه والجمهور (قوله يبنيان على الياء) عند الجمهور . وذَهَبَ المبرد الى اعرابها
بناءً على ان التثنية والجمع عارضا للتضمن والتركيب كما عارضت التثنية سبب البناء
في اللذان واللتان . وفيه انه لو صحَّ ذلك لزم الاعراب في يا زيدان ويا زيدون ولا
قائل به . ولا يشكل على الجمهور ما علل به المبرد لان سبب البناء هنا وفي المنادى وَرَدَ
على المثني والجمع فنيا وعرّب اللذان واللتان لورود التثنية على الذي والتي وللوارد
قوة ولم يعرب الذين لانه ليس على سنن الجمع فتذكر (قوله على الكسر) اي من غير
تكوين كما هو المتبادر (قوله وقد يبنى على الفتحه) قال ابن جنّي في الخصائص لم يجز
اصحابنا يعني البصريين الفتح الا شيئا قاسه ابو عثمان . والصواب الكسر بغير تكوين انتهى
ونقل بعضهم في جمع المونث السلم اقوالا الاول ما ذكره المصنف هنا من جواز الامرين
وهو الصحيح والثاني كالاول الا انه يتوّن ولا يتاني البناء لانه كسامين لا كريد جزم
به ابن مالك في سبك المنظوم . والثالث انه يفتح لان الحركة ليست له بل لجمع
المركب وهو لا والاسم قاله المازني والفارسي . قيل وهو حسن في القياس (قوله وقد روي
بالوجهين الخ) قال بعض المغاربة جواز الامرين مبني على الخلاف في حركة اسم لا فمن

او كانت غير مفردة امتنع الفتح * ش * اذا تكررت لامع النكرة جاز في النكرة الاولى الفتح والرفع فان فُتحت فلك في الثانية ثلاثة اوجه الرفع والفتح والنصب وان رفعت فلك في الثانية وجهان الرفع والفتح ويمتنع النصب فتحصل انه يجوز فتح الاسمين ورفعهما وفتح الاول ورفع الثاني وعكسه وفتح الاول ونصب الثاني فهذه خمسة اوجه في مجموع التركيب فان لم تتكرر لامع النكرة الثانية لم يجوز في الاول الرفع ولا في الثانية الفتح بل نقول لاحول وقوة بفتح حول لا غير ونصب قوة او رفعها

قال هي اعراب وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمي والرماني والكوفيين كسر ومن قال هي بناء كجمهور البصريين فتح (قوله اذا تكررت لامع النكرة الخ) اي على سبيل العطف ولم يذكر الا خبر واحد حتى لا يرد فحول رجل في الدار ولا امرأة خارجها . ولا رجل في الدار لامرأة فانه قيل لا يجوز نصب الثاني فافهم (قوله الفتح) على اعمال لاعمل ان (قوله والرفع) على الابتداء او على اعمال لاعمل ليس ان لم تقل انه خاص بالشعر (قوله ثلاثة اوجه الرفع) على ان لازائدة وما بعدها معطوف على محل لا الاولى مع اسمها او اعمالها عمل ليس (قوله والفتح) على ان لاعاملة كالاولى (قوله والنصب) على جعل لازائدة وعطف الاسم بعدها على محل اسم لاقبله او هو باعتبار الاتباع للحركة البناءة ان نزلت منزلة الاعرابية كما في النداء وعليه الرضي . او على اضمار فعل اي ولا ارى قوة وعليه الزمخشري . واخر المصنف هذا الوجه لضعفه حتى خصه يونس وجماعته بالضرورة كتكوين المنادى المفرد المعرفة (قوله ويمتنع النصب) قيل لعدم نصب المعطوف عليه لفظا او محلا تعقل . ولا تعقل (قوله فهذه خمسة اوجه) اي بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسبه تزيد عليها . قال الدونشري وتجويز النحاة الاوجه الخمسة المذكورة الظاهر انه بحسب قصد المتكلم واحتمال التركيب لذلك والا فالظاهر انه اذا قصد نفي الجنس وجب فتح الاول واذا اريد نفي الوحدة لم يجوز الفتح ولعل هذا مرادهم (قوله لم يجوز في الاول الرفع) لينظر ما علته (قوله ولا في الثانية الفتح) لعدم وجود لا وحكاية

قال الشاعر

فلا أب وابنًا مثل مروان وابنه * إذا هو بالمجد ارتدى وتازرا
ويجوز فلا أب وابن وان كان اسم لا مفرداً أو نعت بمفرد ولم يفصل بينهما بفاصل مثل
لا رجل ظريف في الدار جازي في الصفة الرفع على موضع لا مع اسمها فانهما في موضع
الابتداء والنصب على موضع اسمها فان موضعه نصب بلا العاملة عمل ان والفتح على تقدير
انك ركبت الصفة مع الموصوف كتركيب خمسة عشر ثم ادخلت لا عليها فان فصل
بينهما فاصل او كانت الصفة غير مفردة جاز الرفع والنصب وامتنع الفتح فالاول نحو
لا رجل في الدار ظريف وظريفا والثاني نحو لا رجل طالعا جبلاً وطالع جبلاً * ص *
الثالث ظن ورأى وحسب ودرى وخال وزعم ووجد وعلم القليات فتنصبها مفعولين

الاخفش له في لا رجل وامرأة شاذة والاصل ولا امرأة فحذفت لا وبقي البناء بحاله
على ينتها كما قالوا في نظائره^(١) (قوله على تقدير انك انخ) ظاهره ان اسم لا مجموع الاسمين
ولا يوافق ظاهر قوله ان كان اسم لا مفرداً ونعت بمفرد اذ ظاهره ان اسم لا هو الاسم
وان الثاني نعته هذا . وقيل علة البناء كون الموصوف من تمام اسم لا واسم لا واجب
له البناء لتضمنه معنى من فصارا كانهما معا تضمنا ذلك . وقيل انه اجرى على لفظ
الموصوف لا انه اشبه المعرب . وقيل فتحته فتحة اعراب وحذف تنوينه للشاكلة
(قوله ركبت الصفة والموصوف انخ) لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النني اليها
حقيقة (قوله ثم دخلت لا عليها) قال الدنوشري هذا صريح في انها اسم لا . وقد
يتوقف فيه من حيث ان كلاً منهما دال على معناه وقضية التركيب عدم ذلك انتهى .
ويمكن ان يقال ان مراد من عبر بالتركيب ما يشبه التركيب لاحقيقته فليتدبر
(قوله وامتنع الفتح لامتناع التركيب) هذا ويستحق ان يفرد هذا البحث بالتأليف .

(١) من ذلك قولهم في ما كل سوداء ثمرة ولايضاً شحمة انه على نية ولا كل ييضاً شحمة لثلاث يلزم
العطف على معمولي عاملين مختلفين . منه

نحو * راي الله اكبر كل شي . ويلغين برجمان ان تاخرن نحو القوم في اثرى ظننت وبمسأوة
ان توسطن نحو * وفي الارجيز خلت اللوم والخورا * وان وليهن ما اولوا وان النافيات اولام
الابتداء والقسم والاستفهام بطل عملهن في اللفظ وجوباً ويسمى ذلك تعليقا نحو لنعلم اي
الحزين احصى * ش * الباب الثالث من النواسخ ما ينصب المبتدا والخبر معا وهو افعال القلوب

لانه كثير المسائل شريف . والله تعالى الموفق (قوله ما ينصب المبتدا والخبر) اي
مفعولين كما يقضيه كلامه . وهذا ما عليه الجمهور وهو المشهور . وذهب الفراء الى ان
الثاني منصوب على التشبيه بالحال مستدلاً بوقوعه جملة وظرفاً . وفيه نظر لان ذلك
مشترك بين الحال والمفعول الثاني الذي اصله الخبر . قيل ^(١) وهو ايضا معارض بوقوعه
معرفة وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه . وذهب السهيلي الى ان المفعولين في هذا
الباب ليس اصلهما المبتدا والخبر بل هما كمفعولي اعطى . واستدل بظننت زيدا عمروا
فانه لا يقال زيد عمرو الا من جهة التشبيه وانت لم ترده . واجيب ^(٢) بمنع عدم الارادة
بسند انه يقال ظننت زيدا عمروا فتبين خلافه فالظن المذكور لتشبيهه به . وقيل ^(٣) انه
متأول بمعنى ظننت الشخص المسمى بزيد مسمى بعمرو كما ان قولك زيد حاتم متأول
بمعنى زيد مثل حاتم بشهادة المعنى (قوله وهو افعال القلوب) قال في التوضيح وانما قيل
لها ذلك لان معانيها قائمة بالقلب . وليس كل قلبي ينصب مفعولين بل القلبي ثلاثة
اقسام ما لا يتعدى بنفسه نحو فكر وتفكر . وما يتعدى لواحد نحو عرف وفهم . وما
يتعدى لاثنتين وهو المراد انتهى . وهل الاختلاف بين نحو عرف وعلم لامر معنوي او ان
ذلك موكل الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي
دون الآخر قولان . ذهب الى الثاني الرضي ^(٤) وذهب جمع الى الاول . قال في شرح

(١) اعترض بان الحال قد تأتي معرفة وجامدة كثيرا بل اجاز ذلك قياسا جماعة منهم البغداديون
ويونس فلعل الفراء وافقهم على ذلك تدبر . منه ^(٢) قرره الزرناي . منه ^(٣) قاله الكافيني . منه
^(٤) ثم ان الرضي ناقض نفسه في باب كاد قيل وهو الحق فارجع اليه . منه

وهو ظن نحو واني لاظنك يا فرعون مشوراً ورأى نحو انهم يرونه بعيداً وراه قريباً

وقول الشاعر

رايت الله اكبر كل شيء * محاولة واكثرهم جنودا

وحسب نحو لا تحسبوه شراً لكم ودرى كقوله

دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط * فان اغتباطا بالوفاء حميد * وخال كقوله

يخال به راعي المحولة طائراً * وزعم كقوله * زعمتني شيخاً ولست بشيخ * انما الشيخ من يدب دييباً

المطالع بعد ان فرق بين العلم والمعرفة بان العلم يتعلق بالمركات او الكليات والمعرفة
تتعلق بالجزئيات او البسائط ومن هنا تسمع النحويين يقولون علم تتعدى الى مفعولين
وعرف تتعدى الى واحد (قوله ظن) من الظن وهو رجحان احد الطرفين . وترد بمعنى
علم^(١) تنفيذ اليقين وتتصب مفعولين ايضاً . وبمعنى اهتم فتتعدى الى واحد (قوله رأى)
اي بمعنى علم . وقد ترد بمعنى ظن لا من الرأي فانها حينئذ تتعدى الى واحد تارة
كرأى ابو حنيفة حل كذا . والى اثنين اخرى كراى ابو حنيفة كذا حلالاً (قوله وحسب)
هي كظن فالغالب كونها للرجحان كقوله . وكنا حسبنا كل يبضاً شحمة . وقد تأتي
لليقين كقوله * حسبت النقي والجود خير تجارة * رباحا اذا ما المراء اصبح ثاقلاً *
(قوله ودرى) في لغة بمعنى علم تنفيذ اليقين قال ابو حيان لم يعدها اصحابنا فيما يتعدى
لاثنين ولعل اليت على تضمين دريت معنى علمت والتضمين لا ينقاس انتهى وقال في
التوضيح والاكثر في هذا يعني درى ان تتعدى بالباء فاذا دخلت عليه الهمزة تعدى
لاخر بنفسه نحو ولا ادريكم به ومحل هذا اذا لم يدخل على الفعل اداة الاستفهام والّا
تعدى الى ثلاثة نحو قوله وما ادريك ما الخاقه فالكاف مفعول اول والجملة الاستفهامية
سدت مسد المفعولين الباقيين قاله بعض المحققين (قوله وخال) ماضي يخال . واما
ماضي يخول فسيأتي عليه الكلام . ان شاء الله تعالى المليك العلام . وهي كظن تنفيذ

(١) نحو واني ظننت اني ملاق حمايه . منه

وجود كقوله تعالى تجدوه عند الله هو خيراً واعظم اجرا وعلم كقوله تعالى فان
عالموهن مؤمنات *

الرجحان بكثرة كقوله . اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى . واليقين بقلة كقوله
* ودعوتي وزعمت انك صادق * ولقد صدقت وكنت ثم امينا * قال في
التوضيح والاكثر في هذا وقوعه على انَّ وأن وصلتها نحو زعم الذين كفروا ان لن
يعثوا . وقوله وقد زعمت اني تغيرت بعدها (قوله ووجد) بمعنى تيقن لا بمعنى حزن
وحقد فانها لازمان (قوله وعلم) بمعنى تيقن او ظن لا بمعنى عرف فانها تتعدى الى
واحد كملت^(١) الشيء هذا وبقيت افعال قلبية غير ما ذكر مسطورة في المطولات
* خاتمة * تأتي هذه الافعال لمعان اخر فلا تتعدى لمفعولين . فتأتي علم للعلمة
بضم العين كعلم الرجل اذا كان مشقوق الشفة السفلى . وتأتي رأى بمعنى ابصر نحو
رأيت زيدا اي ابصرته . وشار نحو رأى زيد كذا اي اشار به . وبمعنى ضرب نحو
رأى زيد الصيد اي ضرب ريته واصابها . وتأتي زعم بمعنى كفل^(٢) نحو زعمت زيدا
اي كفلته وضمنته . وبمعنى رأس^(٣) نحو زعم زيد اذا رأس ومنه زعيم القوم فلان
اي رئيسهم . وبمعنى قال كقوله

يا لهف نفسي اذا كاف الذي زعموا * حقاً وماذا يرّد اليوم تلهي

اي قالوا نص عليه ابن بري . وبمعنى سمن وهزل يقال زعمت الشاة اذا سمنت
او هزلت . وبمعنى طمع يقال زعم في غير مزعم اي طمع في غير مطمع . وتأتي درى
بمعنى خدع نحو درى الذئب الصيد اي خدعه واستخفى له ليفترسه . وتأتي حسب
بمعنى احمر لونه وايض يقال حسب الرجل اذا احمر لونه وايض كالبرص عافانا الله
تعالى والمسلمين . وتأتي خال بمعنى تكبر وهي ماضي تخول يقال خال الرجل اي تكبر
واعجب بنفسه . وبمعنى ظلع يقال خال الفرس اي ظلع . وغير ذلك كذا قرره كثير

(١) وقال تعالى لا تعلمون شيئاً . منه^(١) ومنه وانا به زعيم وقولهم الزعيم غارم . منه^(٢) بالهمزة وتركه . منه

ومن احكام هذه الافعال انه يجوز فيها الالغاء والتعليق فلما الالغاء فهو عبارة عن
ابطال عملها في اللفظ والمحل لتوسطها

من الفضلاء (قوله من احكام هذه الافعال) اي وما الحق بها في بعض الاحكام .
ومصادرها مثلها . لكن ذكر بعضهم ان الالغاء واجب في التوسط والتأخر فيها
لان المصدر لا ينصب ما قبله (قوله يجوز فيها الالغاء والتعليق) وانما جاز الغاء هذه
الافعال دون غيرها لانها ضعيفة ووجه ضعفها ان معانيها قائمة بجارحة ضعيفة وهي
القلب ثم ينضم الى ذلك اما تأخرها عن المفعولين او توسطها بينهما والعامل اذا تأخر
عن المفعول ولو كان قويا يحصل له نوع وهن بدليل لزيد ضربت وامتناع ضربت
لزيد فجاز الغاءها ولا كذلك غيرها من الافعال قاله الحفيد (قوله لتوسطها) قال
الدنوشري اذا توسطت هذه الافعال بين المفعولين في هذه الحالة انت بالخيار في
الاعمال والالغاء فان تقدم على الاسم المتقدم لام الابتداء تعين الالغاء نحو لزيد
ظننت قائم . وان كان الفعل منفيا تعين الاعمال نحو زيدا لم اظن قائما . ومن مواضع
الالغاء وقوعها بين معمولي ان

نحو ان المحب علمت مصطبر * ولديه ذنب الحب مقتفر

وبين سوف ومصحوبها نحو قوله

وما ادري وسوف اخال ادري * اقوم آل حصن ام نساء

وبين معطوف ومعطوف عليه نحو قوله . فما جنة الفردوس اقبلت تبثني . ولكن دعاك
الخير احسب والشر . وقال ايضا فائدة اذا تقدم هذه الافعال شي فان كان لام
التاكيد تعين الالغاء نحو انه زيدا ظننت ابوه قائم . وان كان حرف استفهام نحو
اظن زيدا منطلقا فالاعمال متعين . وان كان المتقدم ما يصلح ان يكون معمولاً لهذه
الافعال نحو اين ومتى تظن زيدا قائما فان جعلتهما معمولين لقائم فانت بالخيار . وان
جعلتهما معمولين لتظن لم يجوز الا الاعمال كما قال سيبويه لان الظن لم يقع بين عامل

بين المفعولين او تاخرها عنهما مثال توسطها بينهما قولك زيداً ظننت علماً بالاعمال
ويجوز زيد ظننت عالم بالاهمال قال الشاعر

أباً لاراجيز يا ابن اللؤم توعدني * وفي الارجيز خلت اللؤم والخورا
فاللؤم مبتدا مؤخر وفي الارجيز في موضع رفع لانه خبر مقدم والغيت خلت لتوسطها
بينهما وهل الوجهان سواء او الاعمال ارجح فيه مذهبان ومثال تاخرها عنهما قولك زيد

ومعمول بل وقع صدرا والذي تقدم عليه انما هو معموله وقيل يجوز الالغاء انتهى .
وهو تفصيل حسن (قوله بين المفعولين) واما بين الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد
فانه يجوز الالغاء ايضا عند البصريين ويجب عند الكوفيين . ووجهه انه انما ينصب
بظننت ما كان مبتدا قبل مجيئها ولا يتبداء بالاسم اذا تقدمه الفعل قاله الحضراوي
وابو حيان . وشاهد الجواز قوله . شجاك اظن ربع الظاعين . يروى برفع ربع على الفاعلية
ونصبه على انه مفعول اول وشجاك مفعول ثاني وفيه ضمير مستتر راجع الى ربع قاله
في المغني واعترض باننا لانسلم ان شجاك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدا
وربع الظاعين خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول اول مقدم وربيع الظاعين مفعول
ثان واظن عامل على تقدير نصبه قاله في التصريح (قوله او تاخرها) قال بعضهم ففي
هذه الحالة يجوز الالغاء والاعمال ولكن لكل منها شرط اما شرط الالغاء فعدم
انتفاء الفعل فلونتي تعين الاعمال فجوز زيداً قائماً اظن لانه لا يجوز ان يبنى الكلام
على المبتدا والخبر ثم تأتي بالظن المنفي . واما شرط الاعمال فان لا تدخل على الاسم
لام الابتداء فلودخلت تعين الالغاء نحو لزيد قائم ظننت (قوله ويجوز زيد ظننت
عالم بالاهمال) هذا اذا لم يؤكد الفعل بمصدر منصوب والا فلا يحسن الغائه ولو تأخر
اذ التأكيد دليل الاعتناء بحاله والاهمال ظاهر في ترك الاعتناء فينبغي شبه التنافي .
واما تأكيده بالضمير واسم الإشارة المراد به المصدر فاسهل كما قاله الرضي اذ ليسا
صريحين في المصدرية (قوله فيه مذهبان) ذهب الى الاول ابو حيان . قال لان

عالم ظننت بالاهمال وهو الارجح بالاتفاق. ويجوز زيدا عالما ظننت بالاجمال قال الشاعر
 القوم في اثرى ظننت فان يكن * ما قد ظننت فقد ظفرت وخابوا
 فالقوم مبتدا وفي اثرى في موضع رفع على انه خبره واهملت ظن لتاخرها عنها ومتى
 تقدم الفعل على المبتدا والخبر معاً لم يميز الاهمال لانقول ظننت زيدا قائم بالرفع خلافا
 للكوفيين واما التعليق فهو عبارة عن ابطال عملها لفظا لا محلا لا اعتراض ماله صدر
 الكلام بينها وبين معموليها والمراد بماله صدر الكلام ما النافية كقولك علمت ما زيد
 قائم قال الله تعالى لقد علمت ما هو. لا ينطقون فهو لا مبتدا وينطقون خبره وليس
 مفعولا اولاً وثانياً ولا النافية كقولك علمت لازيد قائم ولا عمرو وان النافية كقوله
 تعالى وتظنون ان لبثتم الا قليلا اي ما لبثتم الا قليلا ولا مبتدا نحو قولك علمت لازيد

ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فكل منهما مرجح وجزم به في الجامع
 وصححه المرادي . وذهب الى الثاني غيره قائلان ان العامل اللفظي اقوى من المعنوي
 وبذلك جزم في الاوضح (قوله وهو الارجح باتفاق) اي لضعفه بالتأخر (قوله خلافا
 للكوفيين) وكذا الاخفش من البصريين لكن الاعمال عندهم ارجح . واجاز ابن مالك
 ايضا الالفاء لكن على قبح (قوله ما النافية) اي مطلقا سواء وقعت في جواب قسم
 ام لا (قوله قال الله تعالى لقد علمت الآية) قال الشهاب القاسمي ان قلت بجم يفترق
 الاعمال والالفاء في مثل ذلك مما لا اعراب له قبل التعليق . قلت جملة هو لا ينطقون
 قبل التعليق لا محل لها بل لاجزائها وبعد التعليق لا محل لاجزائها بل لها تأمل
 (قوله ولا النافية الى قوله وان النافية) قيدهما في التوضيح بقوله في جواب قسم ملفوظ
 به او مقدر وهو المعتمد وقال الرضي لما الصدر مطلقا والكلام في ذلك طويل (قوله
 لام الابتداء) اي ولو تقدرا ومنه . اني رأيت ملاك الشية الادب . اذ الاصل للملاك .
 قال اللقاني ان قلت يرد عليه عدم اطراد العلة في تعليق هذه الحروف وهي انها لا تدخل
 الا على جملة لان لام الابتداء لا تدخل على المفرد نحو ان زيدا قائم . قلت قد صرحوا

قائم وقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ولام القسم كقول الشاعر
ولقد علمت لتأتين منيتي * ان المنايا لا تطيش سهامها * والاستفهام

بان الاصل فيها التقديم واصله لان زيدا قائم ثم اخرجت اللام لاصلاح اللفظ قاله
الرضي (قوله وقوله تعالى ولقد علموا الآية) قيل يجوز ان تكون من شرطيه وماله من
خلاق جواب القسم وهو بعيد (قوله ولام القسم) قال ابو حيان واكثر اصحابنا
لا يذكرون لام القسم في المعلقات . وفي الفرة ولام القسم لا تعلق كقوله

لقد علمت اُسْدُ اَنَا * لم يوم نصير نعم النصير

بفتح ان فهذه لام القسم ولم تعلق وتقول علمت ان زيدا يقوم بفتح ان انتهى
ولعل ذلك لما راوا من التثاني فان جملة جواب القسم لا محل لها والجملة المعلق عنها
العامل لها محل فيتنايان . واجيب بان القسم وجوابه في محل نصب معلق عنها العامل
بلام القسم لاجملة الجواب فقط ليرد المحذور . فان قيل ان القسم مقدر قبلها فكيف
تعلق عنه ولم تنصدر عليه . يجاب بان القسم لما كان المقصود به تأكيد الجواب كان معه
كالشيء الواحد وكان المتصدر عليه متصدرا على القسم هذا ان قلنا ان المعلق لا بد
ان يتقدم على جميع الجملة المعلقة او يكون هو واحد المعمولين وفيه نزاع . ويمكن ان
يجاب ايضا على تقدير ان المعلق عنه جملة الجواب فقط بالاختلاف الاعتباري كاف
في كون الجملة لها محل ولا محل لها (قوله كقول الشاعر ولقد علمت الخ) قال في المغني
ان افعال القلوب لا فادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم ومثل بقوله ولقد علمت
البيت ونحوه في رضي قيل فاخرج لام لتأتين عن كونها للقسم فافهم (قوله والاستفهام)
يشمل هل وفيها خلاف هذا . وعد بعضهم من المعلقات لعل لانه مثل الاستفهام
في انه غير خبر وان ما بعده منقطع عما قبله فلا يعمل فيه . وخصه في الجامع بدرى
نحو وما يدريك لعله فتته . وكذا لو الشرطية وكما الخبرية وان اما مطلقا او التي في

كقولك علمت ازيد قائم وكذلك اذا كان في الجملة اسم استفهام سواء كان احد جزئي الجملة او كان فضلة فالاول نحو قوله تعالى ولتعلن اين اشد عذاباً وابقى والثاني كقوله تعالى وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي منقلب منصوب ينقلبون على المصدرية اي ينقلبون اي انقلاب ويعلم معلقة عن الجملة باسرها لما فيها من اسم الاستفهام وهو اي وربما توهم بعض الطلبة انتصاب اي يعلم وهو خطأ لان الاستفهام له المصدر فلا يعمل فيه ما قبله وانما سمي هذا الاهمال تعليقاً لان العامل في نحو قولك علمت ما زيد قائم عامل في المحل وليس عاملاً في اللفظ فهو عامل لا عامل فشبه بالمرأة المعلقة التي هي لا مزوجة ولا مطلقة والمرأة المعلقة هي التي اساء زوجها عشرتها والدليل على ان الفعل عامل في المحل

خبرها اللام . فحقق المقام (قوله كقولك علمت ازيد قائم) اي علمت جواب هذا الكلام . وقيل الاستفهام في مثله صوري ليس المراد به حقيقته لاستحالة الاستفهام عما اخبر انه علمه (قوله سواء كان الخ) نقل اللقاني عن الرضي انه اذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الثاني نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو . وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان الاستفهام يعم الجملة التي بعد علمت كانه قيل علمت ابو من زيد وليس بقوي لا تنافهم على النصب في نحو علمت زيدا ما هو قائماً انتهى قال الشهاب كأن مراده تعيين النصب وامتناع الرفع فما نافية ولعل هو اسمها وقائماً خبرها والجملة المفعول الثاني (قوله عامل في المحل) اي محل الجملة دون محل كل واحد من جزئها لان هذه الافعال انما تطلب بالاصالة مضمون الجملة فاذا امتنع عملها في الجزئين رجعت الى الاصل وهو محل الجملة قاله بعض المحققين (قوله والدليل على ان الفعل الخ) قال ابو حيان في الجملة المقرونة بمعلتي غير الاستفهام ثلاثة مذاهب احدها لسيبويه والبصريين وابن كيسان في موضع نصب . والثاني للكوفيين لا موضع لها وانه اضمرب بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له والثالث للغاربة لا موضع لها ايضاً الا ان الافعال انفسها ضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تعدى

انه يجوز العطف على محل الجملة بالنصب كقول كثير * وما كنت ادري قبل غزوة ما
البكا * ولا موجعات القلب حتى توات * فعطف موجعات بالنصب على مثل قوله ما البكا
الذي علق عن العمل فيه قوله ادري * ص * باب الفاعل مرفوع كقام زيد ومات
عمرو ولا يتاخر عامله عنه ولا تلحقه علامه تنبيه ولا جمع بل يقال قام رجلان ور
ونساء كما يقال قام رجل وشذ يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل او مخرجي هم وتلحقه عا
التأنيث ان كان مؤنثا كقامت هند وطلعت الشمس ويجوز الوجهان في مجازي التأنيث

وصارت الجملة بعده جوابا له وصححه ابن عصفور في شرح الجمل (قوله انه يجوز العطف الخ
يفهم من بعض عباراتهم انه انما يعطف على محل الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه مع
الجملة فنقول علمت لزيد قائم وغير ذلك من اموره ولا نقول علمت لزيد قائم وعمرو
لان المطلوب هذه الافعال انما هو مضمون الجمل فاذا كان في الكلام مفرد يؤدي معنى
الجملة صح ان تتعلق به والا فلا . لكن هل اعراب المعطوف مراعات للحل على سبيل
اللزوم اولاكما يدل عليه ظاهر التعبير بالجواز لم يفصحوا بصريح الجواب فليحذر ذلك
(قوله تعطف الخ) قال في المعنى هكذا استدلل ابن عصفور ولك ان تدعي ان البكاء
مفعول وأن ما زائدة وأن الاصل ولا ادري موجعات فيكون من عطف الجمل .
او ان الواو للحال وموجعات اسم لا اي وما كنت ادري قبل غزوة والحال انه لا موجعات
للقلب موجودة ما البكاء انتهى قال في التصريح وعلى الاول فالمعنى وما كنت ادري
اي شيء البكاء وصح عطف موجعات على محل الجملة لانه يؤدي معنى الجملة لان معنى
ولا موجعات القلب ولا موجعات قلبي وهو في معنى قلبي له موجعات وقضيته ان المعطوف
مفرد في معنى الجملة لكن قال اللقاني في قوله ولا موجعات حذف المفعول الثاني
اي ما هي والا لزم عمل ادري في المفرد وذلك لا يجوز ويبين لك ان المعطوف جملة
قول الرضي فلا منع من عطف جملة اخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل
* باب الفاعل * (قوله الفاعل مرفوع) لانه عمدة لا يستغنى الكلام عنه ورافعه المسند

الظاهر نحو قد جاء تكلم موعظة من ربكم وفي الحقيقي المنفصل نحو حضرت القاضي امرأة والمتصل في باب نعم وبئس نحو نعمت المرأة هند وفي الجمع نحو قالت الاعراب الاجمعي التصحيح فكفر ديها نحو قام الزيدون وقامت الهندات وانما امتنع في الثرما قامت الاهد لان الفاعل مذكر محذوف كحذفه في نحو واطعام في يوم ذي مسغبة يتما وقضي الامر واسمع بهم وابصر ويمتنع في غيرهن * ش * لما انقضى الكلام في ذكر المبتدا والخبر وما يتعلق بها من ابواب النواسخ شرعت في ذكر باب الفاعل وما يتعلق به من باب النائب وباب التنازع وما يتعلق به من باب الاشتغال * اعلم ان الفاعل عبارة عن اسم صريح او مؤول به اسند اليه

وفاقا لسيبويه لا الاسناد خالفا لخلف الاحمر . وقد ينصب ويرفع المفعول شذوذا اذا ظهر المعنى ^(١) وقد يرفعان ^(٢) وقد ينصبان ^(٣) معا كما ذكره المصنف في شرح بابت سعاد (قوله الفاعل عبارة انخ) اي اصطلاحا واما لغة فهو من اوجد الفعل (قوله اسم) اي ظاهر او مضمير بارز او مستتر (قوله او مؤول به) اي بسابك وهو ان وان وما دون لو كي وهذا هو المشهور وخالف فيه الكوفيون فاجازوا ان يقدر فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الاحرف الثلاثة كما جاز في باب المبتدا نحو ^(٤) سوا عليهم انذرهم ام لم تذرهم ولا حجة لهم في نحو ثم بداهم من بعد مارأوا الايات ليسجننه حيث اولوا يسجننه بالسجن على انه فاعل بدا لاحتمال ان يكون فاعل بدا ضميرا مستترا فيه راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بداهم بداء كما جاء مصرحا به في قوله بدالي من تلك القلوص بداء . (قوله اسند اليه انخ) مراده بالاسناد في هذا المقام مطلق الربط والتعليق

(١) سمع من كلامهم خرق الثوب المسار وجعله ابن الطراوة قياسا . منه ^(٢) كقوله كيف من صاد عققان وبوم فالضمير المستتر فاعل مرفوع وعققان مفعول مرفوع بدليل قوله وبوم بالرفع . منه ^(٣) كقوله قد سالم الحيات منه القدما في رواية من نصب الحيات . منه ^(٤) فان سوا خبر مقدم والمنسبك ما بعده مبتدا موخر اي انذارك لم وعدمه سوا . منه

فعل او مؤول به مقدم عليه بالاصالة واقعا منه او قائما به مثال ذلك زيد من قولك ضرب زيد عمراً وعلم زيد فالاول اسم اسند اليه فعل واقع منه فان الضرب واقع من زيد والثاني اسم اسند اليه فعل قائم به فان العلم قائم بزيد وقولي اولاً او مؤول به يدخل فيه نحو ان تخشع في قوله تعالى الم يأت للذين امنوا ان تخشع قلوبهم فانه فاعل مع انه ليس باسم ولكنه في تاويل الاسم وهو الخشوع وقولي ثانياً او مؤول به يدخل فيه مختلف في قوله تعالى مختلف الوانه

لاضم كلمة الى اخرى على وجه يفيد يشمل ذلك نحو ان قام زيد وفاعل الصفات في بعض الاحوال وفاعل المصدر وغير ذلك قاله الدنوشي (قوله فعل) اي تام كما هو المتبادر فلا يرد على الحد اسم كان واخواتها وما تصرف منها (قوله او مؤول به) المراد به ما شبهه في العمل والدلالة على المعنى المصدرية وهو هنا اسم الفاعل والصفة المشبهة وامثلة المبالغة واسم التفضيل والمصدر واسم الفعل والظرف وعديله العتداني . وعد بعضهم الجوامد الملاحظ فيها معنى الاشتقاق كاسد بمعنى شجاع نحو زيد اسد واسد غلامه وزاد ابو حيان لتتميم الحد قوله او اسم موضوع موضع الفعل بناء على ان الاسم الموضوع موضعه ليس من المؤول به نحو اياك انت وزيدان تخرجان في اياك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك اكد بالمنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع واياك وضع موضع احذر وقد الغز به بعضهم فقال ابن لي ما ضمير ذو ضمير * له رفع به وله استتار وقد عدوه فاعله وقالوا * له التأكيد صار له اعتبار

(قوله مقدم عليه) اي بان يكون بعده حقيقة او حكماً كما في الفاعل المستتر فان التقديم هناك حكمي . والضمير في قوله مقدم عليه راجع الى احد الامرين المستفاد من لفظة او فلا تغفل . قيل وينبغي ان يقيد ذلك بالاختيار فقد حكى ابن مالك عن الاعلم وابن عصفور انهما قالوا في قلما وصال على طول الصدود يدوم . ان وصال فاعل يدوم المذكور وان الذي سوغ ذلك الضرورة . وقد يقال لانسلم ان وصال فاعل قدّم للضرورة بل

فالوانه فاعل ولم يسند اليه فعل ولكن اسند اليه مؤول بالفعل وهو مختلف فانه في
 تاويل يختلف وخرج بقولي مقدم عليه نحو زيد من قولك زيد قام فليس بفاعل لان الفعل
 المسند اليه ليس مقدما عليه بل مؤخراً عنه وانما هو مبتدا والفعل خبره وبقولي بالاصالة
 نحو زيد من قولك قائم زيد فانه وان اسند اليه شيء مؤول بالفعل وهو مقدم عليه
 لكن تقديمه ليس بالاصالة لانه خبر فهو في نية التأخير وخرج بقولي واقفاً منه انخ نحو
 زيد من قولك ضرب زيد فان الفعل المسند اليه واقع عليه وليس واقفاً منه ولا
 قائماً به وانما مثلت للفاعل بقام زيد ومات عمرو ليعلم انه ليس معنى كون الاسم فاعلاً
 اني مسماه احدث شيئاً بل كونه مسندا اليه على الوجه المذكور الاترى ان عمراً لم
 يحدث الموت ومع هذا يسمى فاعلاً * واذا عرفت الفاعل فاعلم ان له احكاماً

هو مبتدا خبره جملة يدوم وفاعله المستتر الراجع اليه . ولو سلم لا يرد نقضا لان الضرورة
 لا يجب ان تدخل في التعريف (قوله فالوانه فاعل) اي لمختلف وصح اعماله لاعتماده
 على موصوف محذوف والتقدير يصنف مختلف الوانه (قوله ليس بفاعل) خلافاً للكوفيين
 وسياً في تحقيقه ان شاء الله تعالى (قوله وخرج بقولي واقفاً منه انخ) اخرج بعضهم ذلك
 بتقييد الفعل باصلي الصفة . قيل وكان ما فعله المصنف هنا اولى لان هذا القيد كما
 يخرج ذلك يخرج بعض افراد الفاعل كفاعل نعم وبئس وشهد مخففاً (قوله لم يحدث
 الموت) لكنه قام به وهو وجودي عند بعض لظاهر خلق الموت والحياة والحديث
 ذبح يحيى عليه السلام له بين الجنة والنار على صورة كبش وعدي عند آخرين وفسروه
 بانه عدم الحياة عما من شأنه ان يكون حياً ^(١) (قوله ان له احكاماً انخ) هي على ما
 ذكره في التوضيح سبعة هذه الثلاثة المذكورة هنا والرفع السابق في المتن . وانه لا بد
 منه فان ظهر فذاك والا فهو ضمير مستتر . وانه يصح حذف فعله جوازاً وجوباً كما بين
 في محله . وان الاصل فيه ان يتصل بفعله وسيذكره ان شاء الله تعالى

(١) وخلق بمعنى قدر عندهم وقد يقال اعدام الملكات ليست كغيرها فتأمل . منه

احدها ان لا يتأخر عامله عنه فلا يجوز في نحو قام اخوك ان تقول اخوك قام وقد تضمن ذلك الحد الذي ذكرناه وانما يدل اخوك قام فيكون اخوك مبتدا وما بعده فعل وفاعل والجملة خبر والثاني انه لا يلحق عامله علامة تثنية ولا جمع فلا يقال قاما اخواك ولا قاموا اخوتك ولا ممن نسوتك بل يقال في الجميع قام بالافراد كما يقال قام اخوك هذا هو الاكثر ومن العرب من يلحق هذه الالامات بالعامل فعلاً كان كقوله عليه الصلاة والسلام

(قوله ان لا يتأخر عامله عنه) بان يتقدم هو لانه كالجزء من الكلمة فلا يرتكب فيه التقديم وان ارتكب فصله لان المش خیر من العمی . وخالف في ذلك الكوفيون فزعموا جواز تقديم الفاعل فيقولون الزيدان قام . واستدلوا بقوله . ما للجمال مشيها ويئدا . وعند البصريين ما ورد من نحو ذلك مؤل او ضرورة او ساذ (قوله تضمن ذلك الحد الذي ذكرناه) في قوله مقدم عليه بالاسالة والدور على تقدير وروده مدفوع بان التعريف لفظي على حد الغضنفر الاسد (قوله انه لا يلحق علامة تثنية ولا جمع) اي اذا كان الفاعل ظاهراً مثني او مجموعاً قياً وهذا وكذا ما بعده في الحقيقة من احكام الرفع لا الفاعل (قوله فلا يقال قاما اخواك) لانه لو قيل ذلك لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدا مؤخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم مع ثقل ذلك وامكان التحرز عنه . وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التأنيث حيث الحقوا علامة التأنيث دون علامتي التثنية والجمع لان علامة التأنيث ليست بعلامة اضمار فلا تلتبس بعلامة الاضمار . وقيل ^(١) في التفرقة غير ذلك (قوله ومن العرب) هم على المشهور من طي . وحكى بعض البصريين ذلك عن ازيد شنوة

(١) وهو ان تأنيث الفاعل لا يكون معنويًا ولا دلالة عليه لفظية كمن قد يكون لفظيًا فقط كطلحة وفي القسمين لا يجوز الاعتماد على الفاعل خلفاء دلالة في الاول والالباس في الثاني فوجب الاعتماد على علامة ظاهرة تخص المؤنث بخلاف التثنية والجمع فان لها في الفاعل علامة ظاهرة مطردة فاكتفى بها واعترض عليه بانه قد يسمى بالمثنى والجمع فعنه في الفاعل غير مطردة ايضا واجيب بان ذلك قليل فيتحمل فافهم وتامل . منه

يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار او اسما كقوله عليه الصلاة والسلام
او مخرجي هم قال ذلك لما قال له ورقة بن نوفل وددت ان اكون معك اذ يخرجك قومك
والاصل او مخرجوي هم فقلبت الواو ياءً وادغمت الياء في الياء والاكثر ان يقال
يتعاقب فيكم ملائكة او مخرجي هم بتخفيف الياء والثالث انه اذا كان موثقا

(قوله يتعاقبون فيكم ملائكة) اي تأتي طائفة عقيب طائفة ثم تعود الاولى عقيب الثانية
وفي رواية ان لله ملائكة يتعاقبون فلا شاهد حينئذ (قوله وكقوله صلى الله تعالى عليه
وسلم او مخرجيهم) هذا مبني على ان هم فاعل اسم الفاعل وصحح جمع ان مخرجي خبر
مقدم وهم مبتدا مؤخر قال ابن مالك ولا يجوز العكس لثلاثا يلزم الاخبار بالعرفة عن
النكرة لان اضافة مخرج غير محضة . وقال ابن الحاجب لان مخرجي جمع والوصف
وما بعده اذا تطابقا في غير الافراد كان الاول خبراً مقدماً والثاني مبتدا مؤخراً فعلى
هذا لا شاهد ايضا تذكر (قوله والاصل او مخرجوي) اي بعد اسقاط النون للاضافة
والا فالاصل او مخرجوني (قوله فقلبت الواو ياءً الخ) للقاعدة المشهورة اذا اجتمعت
الواو والياء . وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياءً وادغمت (قوله وادغمت الياء
في الياء) اي وكسر ما قبلها بدلا عن الضمة للتخفيف كما فتمت الياء له (قوله والاكثر
ان يقال يتعاقب فيكم ملائكة) اي دون يتعاقبون . ثم ان هذه الاحرف اللاحقة
قيل انها ليست ضمائر بل هي علامات للفاعل كالتاء في قامت هند . وقيل انها ضمائر
والاسم بعدها بدل منها بدل كل من كل او مبتدا والجملة قبله خبر . والاول لا يجري
في نحو ما قاما الهم لتعين التأكيد بالاجماع . ولا يجري الثاني ايضا في نحو وان
كانا له نسب وخير . لامتناع دخول ان الشرطية على الجملة الاسمية على الصحيح
(قوله ان كان موثقا) اي تأنيثا معنوياً انضم اليه اللفظي ام لا . واورد عليه نحو
برغوث مما لا يتميز ذكره عن موثته فانه لا يؤنث وان اريد به مؤنث كما ذكره ابو
حيان . وذكر ايضا ان نحوملة مما فيه التاء ولا يتميز مذكرة مؤنث وان اريد به مذكرة

لحق عامله تاء التأنيث الساكنة ان كان فعلاً ماضياً او المتحركة ان كان وصفاً فنقول قامت هندٌ وزيدٌ قائمة امه ثم تارة يكون الحاق التاء جائزاً وتارة يكون واجباً فالجائز في اربع مسائل احداها ان يكون الموث اسماً ظاهراً مجازي التأنيث ونعني به ما لا فرج له نقول طلعت الشمس وطلع الشمس والال ارجح قال الله تعالى قد جاء تكم موعظة وفي آية اخرى قد جاء كم بينة الثانية ان يكون الموث اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث وهو منفصل من العامل بغير الا وذلك كقولك حضرت القاضي امرأة ويمحوز حضر القاضي امرأة

(قوله لحق عامله) اي حيث امكن ولم يمنع مانع فلا يرد نحو ضربت بكسر التاء فانه لا يجوز ان يلحقه علامة التأنيث (قوله ان كان فعلاً ماضياً) اي جامداً كان او متصرفاً تاماً او ناقصاً^(١) فانها في جميع ذلك تلحقه في الآخر وان كان مضارعاً لحقته في اوله (قوله ان كان وصفاً) يستثنى منه ما يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول وفعل بمعنى فاعل واسم التفضيل في بعض احواله . ثم ان كان العامل الجار والمجرور او الظرف او اسم الفعل لم تلحقه علامة التأنيث (قوله والاول) اي اللاحق ارجح من تركه . ودليله قيل الكثرة . وقيل الترك في مثل هذا ارجح اظهاراً للفصل الحقيقي على غيره قوله حقيقي التأنيث) استظهر ترك هذا القيد ليعم المجازي اذ لم يذكره . والمراد بذلك غير المنقول من اسم مذكر كما لو سمي انثى يزيد فانه كما قال الجاهلي يتعين فيه الاثبات رفعا للباس . وقيد عظام الدين بما اذا لم تقم قرينة على التأنيث نحو جاء اليوم زيد الكريمة . واعترض بان القرينة في هذا المثال مؤخرة والمقصود رفع اللباس من اول الكلام فتدبر (قوله منفصل عن العامل بغير الا) يدخل فيه المنفصل بالباء في مثل كفى بهند وقد اوجبوا فيه التذكير فتذكر (قوله ويمحوز حضر القاضي امرأة الخ) وانما لم يجب التأنيث مع الفصل لان الفعل بعد عن الفاعل الموث فضعفت العناية به . والقول بان الفاصل صار كالعوض من تاء التأنيث يחדشه صحة الجمع بينها

(١) ويحمل الفاعل حينئذ على ما هو اعم من المجازي . منه

والاول افصح الثالثة ان يكون العامل نعم وبئس نحو نعمت المرأة هند ونعم المرأة هند الرابعة
 ان يكون الفاعل جمعا نحو جاءت الزيود وجاءت الزيود وجاءت الهنود وجاء الهنود فمن انت
 ولو كان كالعوض لما جاز ذلك ^(١) (قوله والاول افصح) لكثرة وقوة جانبه (قوله ان يكون
 العامل نعم وبئس) هذا غير مختص بما ذكر بل هو مطرد في كل مكان قصد به الجنس
 مثل صارت المرأة خيرا من الرجل . بقي الخلاف في نحو ما جآئي من امرأة فقيل
 يجوز الامرين لما ان الكلام على الجنسية وقيل بوجوب الالحاق لما انه ليس المراد
 بالفاعل هنا الجنس بل الواحد والعموم انما جاء من الثاني (قوله نعمت المرأة هند)
 لايتوهم من التمثيل اختصاص ذلك بالاسناد الى الظاهر فقط بل يجوز الوجهان ايضا
 عند الاسناد الى الضمير المميز بنكرة مؤنثة نحو نعم امرأة هند كما صرح بذلك السيوطي
 وغيره (قوله ونعم المرأة هند) قيل التأنيث اولى وهو بالنظر للظاهر من كون الفاعل
 مؤنثا ودونه التذكير وهو بالنظر الى ان المقصود الجنس ولفظه مذكر (قوله ان يكون)
 جمعا اي مكسرا ومثله اسم الجنس كاورقت الشجر واورق الشجر واسم الجمع ككذبت
 قبلهم قوم نوح وكذب به قومك وكذا نحو ذهب اللذون وذهبت اللذون والحقاق
 اولى على المشهور . وعن الدماميني ان الحذف احسن لان التأنيث بالتأويل (قوله وجاء
 الهنود) لم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد لان المجازي الطاربي ازال حكم
 الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال (قوله فمن انت الخ) قال اللقاني ان قلت
 يلزم على طرد هذه العلة وجوب افراد ضمير هذه الثلاثة يعني بها الجمع واسمه واسم
 الجنس وتأنيث الفعل المسند اليه فلا يجوز القوم جاؤا ولا الشجر اورق ولا اورق
 ولا الرجال جاؤا ولا النساء فمن . قلت الجماعة لفظ مفرد مؤنث في اللفظ جمع في
 المعنى فيحوز في ضميرها مراعاة اللفظ فيفرد ويؤنث فيؤنث الفعل له ومراعاة المعنى فيجمع
 الضمير ويذكر في نحو الرجال قاموا ويجمع ويؤنث في نحو النساء فمن انتهى قيل وانت

(١) اي واللازم باطل فكذا الملزوم . منه

فعلى معنى الجماعة ومن ذكر فعلى معنى الجمع ويستثنى من ذلك جمعا التصحيح فانه يحكم لهما
بحكم مفرديهما فتقول جاءت الهندات بالتاء لا غير كما تفعل في جاءت هند وقام الزيدون
بترك التاء لا غير كما تفعل في قام زيد والواجب فيما عدا ذلك وهو مسئلتان احداها
المونث الحقيقي التأنيث الذي ليس مفصولا ولا واقعا بعد نعم او بش نحو اذ قالت امرأة
عمران الثانية ان يكون ضميرا متصلا

خبير بان التأويل بالجماعة في التأنيث عند الاسناد الى ظاهر المذكورات وبالجمع في
التذكير عند الاسناد اليه يجري عند الاسناد الى ضمائرها من غير فرق فلا حاجة
الى السؤال ولا الى الجواب (قوله ويستثنى الخ) خلافا للكوفيين فيها وللفارسي في
جمع المونث فراجع التوضيح وشرحه^(١) (قوله جمعا التصحيح) اختلفت مناهيم عباراتهم
فمن بعض يفهم ان المراد بجمع التصحيح ما حصلت فيه الشروط السابقة ومن بعض
ان المراد به ما يشمل الملحق الغير المستوفي فعلى الاول يجوز في نحو البنين والوابلين
الامران وعلى الثاني حكمه حكم ما الحق به ولم يتحرر منها الى الآن كلام سالم من
سهام الاذهان (قوله بترك التاء) قيل لان سلامة نظمه تدل على التذكير (قوله الحقيقي
التأنيث) قال الزرقاني هو على ما قال ابن النازم ما كان من الحيوان بازائه ذكر
كأمراة ونعجة واتان انتهى ويرد عليه ما ليس له ذكر من الحيوان كالعقاب فقول
بعضهم ماله فرج اشمل لكن ينبغي ان يريد محل الوطئ ليشمل الطير فليس له الا الدبر
قاله الحمصي (قوله نحو اذ قالت امرأة عمران) فلا يجوز في هذا وامثاله ترك التاء فلا
يقال مثلاهنا واذ قال امرأة عمران بالتجريد واما ما حكاه سيبويه عن بعض العرب
من قوله قال فلانة فهو شاذ لا يتقاس عليه وان افهمت عبارة الالفية انه يتقاسر على
قاة قال الدنوشري والذي يسهل الشذوذ في ذلك كون فلانة ليس دالا على المونث
وانما هو دال على لفظ يدل على المونث كما يعلم من باب النداء (قوله ضميرا متصلا)

(١) ففيه دليلهم ورده . منه

كقواك الشمس طلعت وكان الظاهر ان يجوز في نحو ما قام الا هند الوجهان ويترجم
التأنيث كما في قولك حضر القاضي امرأة ولكنهم اوجبوا فيه ترك التأنيث في النثر

اي حقيقيا او مجازيا وانما وجب تأنيث الفعل في ذلك لثلاث يتوهم ان ثمة فاعلا مذكرا
منتظرا اذ يجوز ان يقال هند قام ابوها والشمس طلعت قرنبا. وقيد الضمير بالم متصل
احترازا من المنفصل من نحو الشمس ما طلعت الا هي فالتذكير واجب. قال الازهري
لعدم التوهم المذكور لان الفعل لا يكون له فاعلان. ثم ان المتصل كما قال اللقاني يحتمل
ان يراد به ما لم يفصل من الفعل ويمكن ان يراد به ما لا يمكن الافتتاح به ويظهر
اثر الاحتمالين في نحو غلام هند يقوم هي معه انتهى. وحاصله ان المراد بالاتصال على
الاول الاتصال بالعامل لا الاتصال المذكور في باب الضمير وانه يعلم وجوب التأنيث
في المثال المذكور على الاول دون الثاني وكلام الازهري في التعليل السابق يؤيد
الثاني فافهم (قوله كقواك الشمس طلعت) فلا يجوز فيه الشمس طلعت لما سلف قال
المصنف ويجوز ترك التأنيث في الشعر مع اتصال الضمير ان كان التأنيث مجازيا كقوله
ولا ارض اقبل ابقالها. وقال ابن كيسان يجوز في النثر ايضا لان التأنيث مجازي ولا
فرق بين المضم والمظهر. واستدل على ذلك بان الشاعر كان يمكنه ان يقول اقبلت
ابقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه دل على انه مختار لا مضطر. وقد يقال ان
التذكير لنا ويل الارض بالمكان ولا يأباه تأنيث الضمير في ابقالها اذ لا مانع من
اعتبار الامرين التأنيث باعتبار لفظ الارض والتذكير باعتبار المعنى والتاويل بالمكان
وكذلك من نظير نحو كلا ومن الموصلة (قوله لكنهم اوجبوا ترك التأنيث في النثر)
قيد به احترازا عن الشعر فقد اشد الاخفش على التأنيث فيه. ما برئت من رية وذم.
في حزننا الا بنات الم. فبنات الم فاعل برئت واثته مع الفصل بالا والقياس التذكير
على ما قيل ^(١) وجوز ابن مالك التأنيث في النثر ايضا على قلة ويشعر بذلك قوله
^(١) اعترض بانه جمع تكسير وفيه الامران واجيب بانه اذا وجب في الحقيقي تغييره اولى تأمل. منه

لان ما بعد الا ليس الفاعل في الحقيقة وانما هو بدل من فاعل مقدر قبل الا وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر فكذلك يذكر العامل والتقدير ما قام احدا لا هند وهذا احد المواطن الاربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل

والحذف مع فصل بالآ فضلا * كما زكى الآ فتاة ابن العلا
 وقراء ابن كانت الاصححة بالرفع . فاصبحوا لا ترى الا مسا كنهم بضم التاء ورفع
 مسا كنهم وضعف ذلك ابن جنى . وقال اللقاني وجهه ان يقدر الفاعل المحذوف عاماً
 للمستثنى منه وغيره كنساء في الاول واخذة في الثاني واشياء في الثالث (قوله لان
 ما بعد الآ الخ) قيل قضية هذا التعليل ان الفصل بغير الآ من ادوات الاستثناء
 كالفصل بها ولا ينافيه ان غير مثلاً مذكر لانه يكتسب التانيث من المضاف اليه
 (قوله وانما هو بدل) لكنه مخالف لسائر الابدال من وجهين الاول عدم احتياجه
 الى الضمير العائد الى المبدل منه مع وجوده في بدل البعض لان اتصال الاستثناء
 يقوم مقام الضمير والثاني مخالفته للبدل منه في الايجاب والسلب مع وجود الاتفاق
 في غير باب الاستثناء قاله جماعة (قوله المواضع الاربعة الخ) قال الزرقاني بقي عليه
 موضع خامس وهو فاعل فعل الجماعة المؤكد بالتون نحو ولا يصدنك اي وفاعل فعل
 المخاطبة المؤكد نحو اضربن يا هند . قال الدنوشري قد نظمت هذه الاربعة وزدت عليها
 خامساً بقولي تعجب ومصدر واستثناء * وباب نائب به يُستغنى
 عن فاعل لفظاً كذا اذا سكن * وبعده مستكن بلا وهن

انتهى قال بعضهم وبقي موضع سادس وذلك اذا قام مقامه حالان نحو فتلقفها رجل
 رجل والاصل فتلقفها الناس رجلاً رجلاً فحذف الفاعل واقم الحالان مقامه وصارا
 كالشيء الواحد نحو حلو حامض في الرمان حلو حامض وسابع وهو نحو ما قام وقعد
 الآ زيد لانه من الحذف لان التنازع لان الاضمار في احدهما يفسد المعنى لاقتضائه

والثاني فاعل المصدر كقوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسبغة يتيما ذامقربة تقديره او اطعامه
يتيما والثالث في باب النيابة نحو وقضى الامر اصله والله اعلم وقضى الله الامر والرابع فاعل
افعل في التعجب اذا دل عليه مقدم مثله كقوله تعالى اسمع بهم وابصر اي وابصر بهم
فحذف بهم من الثاني لدلالة الاول عليه وهو في موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور
* ص * والاصل ان يلي عامله وقد يتاخر جوازا نحو ولقد جاء آل فرعون النذر

وكما اتى ربه موسى على قدر * ووجوباً نحو واذا ابتلى ابراهيم ربه وضربني زيد وقد يجب
تاخير المفعول كضربت زيدا وما احسن زيدا وضرب موسى عيسى بخلاف نحو ارضعت
الصغرى الكبرى وقد يتقدم على العامل جوازا نحو فريقا هدى ووجوباً نحو اياماً تدعو
واذا كان الفعل نعم او بئس فالفاعل اما معرف بال الجنسية نحو نعم العبد او مضاف
لما هي فيه نحو ولنعم دار المتقين او ضمير مستتر مفسر بتميز مطابق للمخصوص نحو بئس
للظالمين بدلا * ش * الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فحقها ان يتصلا وحق المفعول
ان ياتي بعدها قال الله تعالى وورث سليمان داود وقد يتاخر الفاعل عن المفعول

نفي الفعل عنه وانما هو منفي عن غيره مثبت له (قوله فاعل المصدر كقوله تعالى او اطعام
الاية) فان الفاعل فيه محذوف وليس بضمير لان المصدر لا يتحمل الضمير كذا قالوا .
وقال السيوطي في النكت وعندي انه في مثل ذلك يتحمله لان الجامد اذا اول
بمشتق كاسد بمعنى شجاع يتحمله كما مر في باب المبتدا فالمصدر الذي هو اصل المشتقات
عند البصريين ومشتق عند الكوفيين من باب اولى على ان اطعام في تأويل ان يطعم
وهذا تأويل بمشتق انتهى ولم اره لغيره (قوله عند الجمهور) اي من البصريين وقال
غيرهم ان الفاعل ضمير مستتر فمن قائل انه راجع الى المصدر المفهوم من افعل ومن قائل
انه راجع الى المخاطب وسيأتي هذا البحث ان شاء الله تعالى (قوله كالكلمة الواحدة)
كما شاع ذلك فيما بينهم واستدل عليه بما استدل (قوله وحق المفعول ان ياتي بعدها)
قيل الظاهر ان المراد بالمفعول المفعول به وحده . ويحتمل ان يراد الاعم لكن قد يمتنع

وذلك على قسمين جائز وواجب فالجائز كقوله تعالى ولقد جاء آل فرعون النذر
وقول الشاعر * جاء الخلافة او كانت له قدرا * كما اتى ربه موسى على قدر
فلوقيل في الكلام جاء النذر ال فرعون لكان جائزا وكذا لوقيل كما اتى موسى ربه
وذلك لان الضمير حينئذ يكون عائدا على متقدم لفظاً ورتبة وذلك هو الاصل في عود
الضمير والواجب كقوله تعالى واذا ابتلى ابراهيم ربه وذلك لانه لو قدم الفاعل ف قيل
ابتلى ربه ابراهيم لزم عود الضمير على متاخر لفظاً ورتبة وذلك لا يجوز وكذلك نحو
قولك ضربني زيد وذلك انه لو قيل ضرب زيد اي اي لزم فصل الضمير مع التمكن
من اتصاله وذلك ايضا لا يجوز وقد يجب تاخير المفعول

خلاف الاصل في بعضها كالمفعول معه ولا يقدح في صحة الكلية (قوله وذلك لا يجوز)
اي فلا يجوز التقديم واجاز ذلك بعضهم ثرا وشعرا احتجاجا بقولهم ضربوني وضربت
قومك باعمال الثاني كما حكاه سيبويه واجازه البصريون وضربته زيدا بابدال زيد
من الهاء باجماع حكاه ابن كيسان . وكلاهما فيه ما في ضرب غلامه زيدا من تقديم
الضمير على ما تاخر لفظا ورتبة . ونحو قوله . جزى ربه عني عدي بن حاتم . ^(١) فربه فاعل
جزى وهو متصل بضمير عائد الى عدي وهو مفعول ورتبته التاخير . قال المصنف
والصحيح جوازه في الشعر فقط للضرورة وهذا هو الانصاف لانه انما ورد فيه فلا
يقاس عليه واما الاعمال والبدل فمستثنيتان لحيثهما على خلاف الاصل اذ الاصل
والكثير الشائع تقدم مفسر ضمير الغائب باعتراف المجوز وغيره فتي جاء ما يخالفه
لا يعول عليه في قياس ما ليس من باب (قوله وكذلك نحو ضربني زيد) وايضا يجب
تقديم المفعول اذا حصر الفاعل بانما باتفاق نحو انما يخشى الله من عباده العلماء وكذا
الحصر بالآ غير الكسائي نحو ما ضرب عمرو الآ زيد . واما قول الشاعر : ما عاب الآ
لثيم فعل ذي كرم . ولا جفا قط الآ جبا بطلا . فلا اشكال فيه على مذهب الكسائي

(١) جزاء الكلاب العاويات وقد فعل . منه

وذلك في نحو ضرب موسى عيسى لانتفاء الدلالة على فاعلية احدهما ومفعولية الآخر
فلو وجدت قرينة معنوية نحو ارضعت الصغرى الكبرى واكل الكثرى موسى
او لفظية كقولك ضربت موسى سلى وضرب موسى العاقل عيسى جاز تقديم المفعول
على الفاعل وتأخير عنه

واما على مذهب الجمهور فقل انه ضرورة . وقيل بل يقدر عامل قبل فعل ذي كرم
ونحوه من غير المحصور . وابن مالك تارة يوافق الجمهور وتارة يخالفهم (قوله وذلك في
نحو ضرب موسى عيسى) اي مما يخاف فيه التباس الفاعل بالمفعول وصور ذلك ست
عشرة صورة قامت من ضرب اربع في مثلها وذلك بان يكونا مقصورين او اشارتين
او موصولين او مضافين كذا في التصريح ولا يبعد الزيادة^(١) عليها كما لا يخفى (قوله لانتفاء
الدلالة الخ) يعني ليس عندنا في نحو ضرب موسى عيسى ما يدل على فاعلية احدهما
ومفعولية الآخر سوى التقديم والتأخير على ما هو الاصل فلو قدم عيسى مثلاً وكان
هو المفعول في نفس الامر لفهم السامع فاعليته وهو خلاف المراد وهذا هو معنى الالتباس
ومن هنا يعلم رد ما ادعاه ابن الحاج من التجويز ههنا محتجا بان العرب تميز تصغير عمرو
وعمر على عمير . وبان الاجمال من مقاصد العقلاء . وبانه يجوز ضرب احدهما الآخر .
وبان تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً باتفاق وشرعاً على الاصح اذ مبناه عدم
الفرق بين الاجمال والالتباس وقد فرقوا بينهما بان الالتباس ان يسبق الى الفهم
خلاف المراد كما قررنا . والاجمال ان يقف الذهن فلا يحكم بشيء ونظم ذلك بعضهم فقال
والفرق بين اللبس والاجمال . مما به يهتم في الاقوال . فاللفظ ان افهم غير القصد .
فاحكم على استعماله بالرد . لانه اللبس واما الجمل . فربما يفهمه من يعقل . لكن كلام
ابن مالك والمصنف في باب تعدي الفعل ولزومه يابي هذه التفرقة لانها جملاً حذف
الجار في نحو وترغبون ان تنكحوهن من اللبس مع عدم اتضاح الدلالة في ذلك . اللهم

(١) مثل المبني مع غيره . منه

لاتنفاء اللبس في ذلك * واعلم انه كما لا يجوز في مثل ضرب موسى عيسى ان يتقدم
المفعول على الفاعل وحده كذلك لا يجوز تقدمه عليه وعلى الفعل لئلا يتوهم انه مبتدا

الا ان يقال قد يطلق اللبس ويراد به الاجمال اعتمادا على الشيوع . بقي ان ابن
الحاج استدل ايضا بان الزجاج نقل الاتفاق على انه يجوز في نحو فما زالت تلك دعواهم
كون تلك اسمها ودعواهم خبرها . واجيب بانه من الاجمال ايضا لا اللبس وبثقدير
التسليم يقال لا محذور في هذا اللبس اذ ما صدق عليه اسم زال وخبرها واحد وليس
متخالفين بخلاف الفاعل والمفعول فتدبر (قوله لاتنفاء اللبس في ذلك) اما في ارضعت
الصغرى الكبرى واكل الكمثرى موسى فلانه من المعلوم عدم فاعلية الصغرى للارضاع
والكمثرى للاكل وان تقدما ومعلوم ان الرضعة هي الكبرى والآكل هو الشخص
كموسى وان تأخرا واما في ضربت موسى سلى فلوجود علامة التأنيث في الفعل
مع كون موسى مذكرا فلا يكون فاعلا وان تقدم . واما في ضرب عيسى العاقل موسى
فلان وصف عيسى بالعاقل المنسوب لفظا دال على مفعوليته وان تقدم اذ لو كان
فاعلا لرفعت صفته لوجوب التبعية في ذلك . ونكتة تمثيله لكل من القرينة المعنوية
واللفظية بمثالين ظاهرة هذا . ولا يخفى ان المصنف غفل عن شرح قوله ضربت زيدا
وما احسن زيدا ممثلا بهما لوجوب تاخير المفعول ولا شك ان ذلك من جهة فاعلية
الضمير المتصل . ومثل ما ذكر في وجوب التأخير ايضا ما اذا حصر المفعول بانما نحو
انما ضرب زيد عمرو اذ لو قدم انقلب المعنى المراد وكذا الحصر بالآ عند الجزولي وجماعة
خلاف للبربرين والكسائي محتجين بنحو قوله

وما ابى الا جماحا فواده * ولم يسل عن ليلي بمال ولا اهل

واختلف في الجواب فقيل انه ضرورة . وقيل يدعى تقدير عامل للرفع وقيل المرفوع
ليس واقعا في مركزه الاصيلي لانه مؤخر من تقديم فهو واقع قبل الا تقديرا لا بعدها
والجواب الاول اولى (قوله لئلا يتوهم انه مبتدا) هذا بخلاف نحو ضربت زيدا فانه

وانه الفعل متحمل للضميره وان موسى مفعول ويجوز في مثل ضرب زيد عمراً وضربت
 عمراً ان يتقدم المفعول على الفعل لعدم المانع من ذلك قال الله تعالى فريقا هدى وقد
 يكون تقديمه واجبا كقوله تعالى اياماً تدعوا فله الاسماء الحسنى فايما مفعول لتدعوا مقدم
 عليه وجوبا لانه شرط والشرط له صدر الكلام وتدعوا مجزوم به واذا كان الفعل نعم
 او بش وجب في فاعله ان يكون اسما معرفا بالالف واللام نحو نعم العبد

يتمتع فيه التقديم على الفاعل وايلائه الفعل لثلاث يلزم فصل الضمير مع امكان الاتصال
 لا التقديم على الفعل والفاعل معا كما لا يخفى (قوله وقد يكون تقديمه واجبا كقوله تعالى انلخ)
 وكذا يجب تقديم المفعول على عامله اذا وقع عامله بعد الفاء الجزائية في جواب اما
 ظاهرة او مقدرة ولم يحصل الفصل بين اما والفاء بشيء آخر نحو وربك فكبر فاما
 اليتيم فلا تقهر . وعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبله لانه مؤخر من تقديم حذارا من
 ايلائها اما . ولا يجب التقديم في نحو اما اليوم فاضرب زيدا . واما زيد فيضرب عمرو
 للاستغناء بهذا الفاصل عن التقديم (قوله مجزوم به) اي بايا فكل منهما عامل ومعمول
 من جهتين مختلفتين (قوله وجب في فاعله ان يكون انلخ) هذا هو الغالب . وقد حكى
 الاخفش ان اناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة . واجاز الجرمي ان
 يكون علما كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم نعم عبد الله خالد بن الوليد . وهذا ونحوه
 مما يوهى ظاهره ان الفاعل علم او مضاف الى علم شاذ او مؤل بان يجعل ذلك المخصوص
 والفاعل مضمحل حذف تفسيره (قوله معرفا) فيه اشارة الى اخراج نحو الله مما ليست فيه ال
 معرفة (قوله بالالف واللام) اراد ال وهي اما للجنس حقيقة كما نسب ذلك الى سيبويه
 او مجازا كما قاله ابن مالك في شرح الكافية واما للعهد ذهنيا كما قاله بعضهم . او شخصيا
 كما قاله ابن ملكون والجواب بقي . والمشهور هو الاول فالجنس كله ممدوح او مذموم
 والمخصوص مندرج تحته لانه فرد من افراده ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد
 العام الشامل له ولغيره . ورد بادائه الى التكاذب في نحو قولك نعم الرجل زيد وبش

او مضافا لما فيه ال كقوله تعالى ولنعم دار المتقين فلبئس مثوى المتكبرين او مضمرا مستترا
مفسرا بنكرة بعده

الرجل عمرو . ويمكن ان يحاج بان المراد في نحو ذلك مدح الجنس ببعض انواع الكمال
وذمه ببعض انواع النقص . ولا يخرج عن عموم المدح وعموم الذم في الجملة ولا تكاذب
في ذلك وتحقيق البحث يطلب من موضعه (قوله او مضافا لما فيه ال) اي ولو بواسطة
ليشمل المضاف الى المضاف لما هي^(١) فيه . واجاز بعضهم ايضا ان يكون مضافا الى
ضمير ما فيه ال وصحح جماعة المنع . والمراد بال المعرفة ليخرج غيرها ولو قال معرفا بال
لكان اولى (قوله ولنعم دار المتقين ولبئس مثوى المتكبرين) ليس المراد من المتقين
والمتكبرين معنى الحدوث لتكون ال فيها موصولة بل معنى الثبوت واسم الفاعل اذا
اريد به الثبوت يكون كالصفة المشبهة وال فيها للتعريف (قوله او مضمرا مستترا) اي
وجوبا فلا يبرز في ثنية ولا جمع خلافا للكوفيين . ومن خواصه ايضا انه لا يتبع بشيء
من التوابع لشبهه بضمير الشأن في قصد ابهامه تعظيما لمعناه . واما نحو نعم هم قوما انتم
فشاذ لا يقاس عليه (قوله بنكرة) ولو موصوفة كما نقل ذلك ابو حيان ويشترط فيها
ان تكون مطابقة للضمير في المعنى . وان تكون قابلة لال لانها في المعنى خلف عن
فاعل فيه او فيما اضيف اليه ال فلا يكون بلفظ مثل ولا غير ولا اي ولا افعال من
كذا . وهذا يشكل بما في نحو نعمنا هي فانها تميز عند الاكثر مع انها لا تقبل ال الا
ان يقال حلت محل ما يقبل ال . وقيل وان تكون عامة فنحو شمس لانحصارها في
الخارج بفرد لا يجوز ان تكون تميزا (قوله بعده) فلا يجوز تقديمها على نعم وبئس وكذا تاخيرها
عن المخصوص عند البصريين وقولهم نعم زيد رجلا نادر . وكذا لا يجوز الحذف قطعا كما
قال في البسيط وذلك لبقاء الابهام ولعدم مفسر الضمير حيثئذ او غالبا كما قال ابن عصفور
وجعل من غير الغالب قولهم ان فعلت كذا فيها ونعمت اي فعلة فعلتلك فحذف التمييز

(١) كنتم ابن اخت القوم . منه

منصوبة على التمييز كقوله تعالى بشئ للظالمين بدلا اي بشئ هو اي البديل بدلا واذا استوفت
نعم فاعلها الظاهر او فاعلها الضمر وتمييزه جيئ بالخصوص بالمدح والذم فقيل نعم الرجل زيد
ونعم رجلا زيد واعرابه زيد مبتدا والجملة قبله خبره والرباط بينهما العموم الذي في الالف

بل والمخصوص وفسر الحديث فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة الوضوء (قوله منصوبة)
جرى على الغالب والا فقد تكون مجرورة بمن فلو قال كغيره مفسرا بتمييز بعده كان اولى
(قوله بشئ للظالمين بدلا) يؤخذ منه جواز الفصل بين الضمير وتمييزه بالظرف وهو
كذلك لتوسعم فيه وان كان لا يفصل بينهما لشدة احتياج الضمير للتمييز (قوله واذا
استوفت نعم) اي وبشئ (قوله جيئ بالخصوص الخ) وسره انه لما كان نعم وبشئ للمدح
العام والذم العام الشايعين في كل خصلة محمودة او مذمومة المستبعد تحقيقها سلكو ابها
في الامر العام طريق الاجمال والتفصيل لقصد مزيد التقرير فجاءوا بعد الفاعل بما يدل
على المخصوص بالمدح والذم حتى يتوجه المدح والذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل
من تقوى الحكم ومزيد التقرير ما يزيل الاستبعاد كذا قيل فلا تغفل (قوله واعرابه الخ)
هذا عند من يرى الفعلية واما من يرى الاسمية فقال صاحب البسيط ينبغي ان يكون
المرفوع تابعا لنعم وبشئ اما بدلا او عطف بيان ونعم وبشئ اسمان بمعنى المدح والمذموم
(قوله زيد مبتدا والجملة قبله خبره) ولا يجوز غير ذلك عند سيويه وابن خروف
وابن البادش. وقيل يجوز هذا ويجوز ان يكون خبر المبتدا واجب الحذف اي المدح
زيد وهو مذهب الجمهور ومنهم الجرمي والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جني. وقيل
يتعين الثاني وقيل مبتدا حذف خبره واليه ذهب ابن عصفور. وقيل عطف بيان على
الفاعل وقيل بدل منه. واعترض هذا بانه لازم والبديل لا يلزم وبانه لا يصلح مباشرة
نعم. واجب بانه قد يلزم بعض التوابع كتابع مجرور رب. وبانه قد يجوز في الشيء
تابعا ما لا يجوز فيه اذا ولي العوامل فانهم اجمعوا على حمل انك انت قائم على البديل
ولا يجوز ان انت (قوله والرباط) بينهما العموم قد اسفلنا ما في هذا الكلام فتذكر

واللام ولا يجوز بالاجماع ان يتقدم المخصوص على الفاعل فلا يقال نعم زيد الرجل ولا على التمييز
 خلافا للكوفيين فلا يقال نعم زيد رجلا ويجوز بالاجماع ان يتقدم على الفعل والفاعل فتقول
 زيد نعم الرجل ويجوز ان تحذفه اذا دل عليه دليل قال الله تعالى انا وجدناه صابرا نعم
 العبد انه اواب اي هو ايوب * ص * باب النائب عن الفاعل * يحذف الفاعل فينبو
 عنه في احكامه كلها مفعول به فان لم يوجد فما اختص وتصرف من ظرف او مجرور
 او مصدر ويضم اول الفعل مطلقا ويشاركه ثان نحو تعلم وثالث نحو انطلق ويفتح ما قبل
 الآخر في المضارع ويكسر في الماضي ولك في نحو قال و باع الكسر مخلصا ومشما ضما
 والضم مخلصا * ش * يجوز حذف الفاعل اما للجمل به او لغرض لفظي او معنوي فالاول
 كقولك سرق المتاع وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا لم يعلم السارق والراوي

(قوله لا يقال نعم زيد رجلا) الا على سبيل الدور كما تقدم ونص عليه الرضي (قوله اي
 هو ايوب) تحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير ايوب لتقدم ذكر ايوب في قوله تعالى
 واذا كرهنا ايوب على ما قاله الازهري او للاشعار به في قوله تعالى انا وجدناه صابرا
 على ما ذكره الحمصي * باب يحذف الفاعل * (قوله اما للجمل به) نظريه المصنف
 بان الجمل به انما يقتضي ان لا يصرح باسم الفاعل لان يحذف وتفصيله وما يتعلق به
 يطلب من حواشي الفاكه للحمصي (قوله او لغرض لفظي) عطف على سابقه . قال
 اللقاني اعلم ان الغرض من الفعل هو ما قصد حصوله منه وفائدته ما يترتب حصوله
 عليه قصد بالفعل اولا فيتصادقان في الفائدة المقصودة كتعلم المنطق لحصول عصمة
 الذهن عن الخطاء في الفكر وينفرد كل منهما اذا قصد بالفعل غير فائدته جهلا بالمقصود
 غرض لا فائدة والمترتب على الفعل فائدة لا غرض كتعلم النحو للعصمة المذكورة فهي
 غرض غير فائدة وعصمة اللسان عن الخطاء في المقال فائدة لا غرض . اذا نقرر
 ذلك علم ان عطف الغرض من الحسن بمكان اذ جهل المتكلم بالفاعل ليس غرضه من
 الحذف بل ولا فائدة له (قوله او معنوي) قال اللقاني اي معنى يشار اليه ثم ذكر هذه

والثاني السجعة كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فانه لو قيل حمد الناس سيرته
اختلفت السجعة والثالث كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قيل لكم تفسحوا في المجالس
فانفسحوا يفسح الله لكم واذا قيل انشزوا فانشزوا وقول الشاعر

وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن * باعجلهم اذا جشع القوم اعجل

فحذف الفاعل في ذلك كله لانه لم يتعلق غرض بذكره وحيث حذف فاعل الفعل
فانك تقيم مقامه المفعول به وتعطيه احكامه المذكورة له في بابہ فتصيره مرفوعاً بعد
ان كان منصوباً وعمدة بعد ان كان فضلة وواجب التأخير عن الفعل بعد ان كان جائز
التقديم عليه ويؤنث له الفعل ان كان مؤنثاً نقول في ضرب زيد عمراً ضرب عمرؤ
وفي ضرب زيد هنداً ضربت هند فان لم يكن في الكلام مفعول به ناب الظرف

العلل الثلاثة لا يفيد الحصر فلا يرد النقض بغيرها كعلم الفاعل للسامع اذا كان لا يصلح
الا له كما في قوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا اذا لاخلق غير الله تعالى (قوله والثاني
السجعة) اي الغرض اللفظي نحو تصحيح السجع ومنه الايجاز ايضا نحو قوله تعالى بمثل
ما عوقبتهم به . وتصحيح النظم كقوله علقتها عرضا وعلقت رجلا . غيري وعلق اخرى
ذلك الرجل . فبني علق في المواطن الثلاثة للمفعول ولو ذكر الفاعل لاختل النظم
(قوله لانه لا يتعلق غرض بذكره) فان قيل عدم تعلق الغرض بذكره امر ثابت في نفسه
لا يتوقف وجوده على الحذف فلا يكون غرضاً قلت اجاب اللقاني بان المراد علم السامع
بعدم التعلق فيكون غرضاً (قوله وواجب التأخير) اي عند جمهور البصريين . قيل ولم
يعبر في الاولين بالوجوب وكان الاولى ذلك (قوله ويؤنث له الفعل ان كان مؤنثاً) اي
جوازا او وجوبا . وقيد في التصريح المؤنث بقوله غير مجرور وحيث لا يرد نحو مربيهند
وقال بعضهم ان القائم مقام الفاعل لفظا اعني الجار والمجرور من حيث هو ليس بمؤنث
ولذا لم يستثنه (قوله ناب الظرف الخ) في اقتصاره على ما ذكر نوع اشارة الى انه لا يجوز
نيابة غيره . قال غير واحد لا يجوز نيابة الحال والتمييز لانها لا يقبلان التعريف

او الجار والمجرور او المصدر تقول سير فرسخ وصيم رمضان ومر يزيد وجلس جلوس
 الامير ولا يجوز نيابة الظرف والمصدر الا بثلاثة شروط احدها ان يكون مختصا فلا
 يجوز ضرب ضرب ولا صيم زمن ولا اعتكف مكان لعدم اختصاصها فان قلت ضرب
 ضرب شديد وصيم زمن طويل واعتكف مكان حسن جاز لحصول الاختصاص
 بالوصف الثاني انه يكون متصرفا لا ملازما للنصب على الظرفية او المصدرية فلا يجوز
 سبحان الله بالنصب على ان يكون نائبا مناب فاعل فعله المقدر على ان تقديره يسبح سبحان
 الله ولا يجاء اذا جاء زيد على ان اذا نائبة عن الفاعل لانها لا يتصرفان الثالث ان لا يكون
 المفعول به موجودا فلا تقول ضرب اليوم زيدا

وما يقوم مقام الفاعل يقبله . ولا المستثنى لانه لو انبى لحجزت الا بين العامل
 والتائب وهو ممتنع ولا خبر كان واخواتها لانه مسند الى اسمها فلو انبى لبقى المسند
 بغير مسند اليه وهو ممتنع خلافا للفرأ . ولا المفعول له ولا المفعول معه لان
 الغرض الذي سيق له الاول من التعليل والثاني من المعية يفوت بالنيابة (قوله
 او الجار والمجرور) اي معا كما هو الظاهر . وقيل المجرور فقط وعليه ظاهر كلام المتن
 وقيل الجار فقط وهو بعيد (قوله لعدم اختصاصها) فلا فائدة كما لا يخفى (قوله لانها
 لا يتصرفان) اي فيلزم اخراجها عن وضعها (قوله ان لا يكون المفعول به موجودا) والا
 فلا ينوب غيره مع وجوده قيل لانه قد يكون فاعلا في المعنى نحو اعطيت زيدا
 دينارا فزيدا وان كان مفعولا لكنه في المعنى فاعل لانه آخذ وكذا ضارب زيد عمرو
 فان عمرو وان كان مفعولا ايضا لكنه فاعل معنى لانه ضرب زيدا كما ان زيدا ضربه
 اذ المفاعلة انما تكون من الجانبين ولهذا جوز بعضهم ان ترفع صفة المنصوب وان
 تنصب صفة المرفوع فيقال ضارب زيد العالم عمرو الجاهل بنصب العالم ورفع الجاهل
 لان المرفوع لكونه في المعنى مفعولا منصوبا صح نصب صفته والمنصوب لكونه في المعنى فاعلا
 مرفوعا صح رفع صفته . وقيل لشدة شبهه بالفاعل في توقف الفعل عليهما . ولان غير

خلافاً للاخفش والكوفيين وهذا الشرط ايضاً جار في الجار والمجرور والخلاف جار
فيه ايضاً واحتج المميز بقراءة ابي جعفر ليحزى قوماً بما كانوا يكسبون وبقول الشاعر
وانما يرضى المنيب ربه * ما دام معنياً بذكر قلبه
فاقيم بما وبذكر مع وجود قوماً وقلبه

المفعول به انما ينوب بعد ان يقدر مفعولاً به مجازاً فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم
عليه غيره والا لزم تقديم الفرع على الاصل بلا موجب . ولانه لا يصار الى المجاز مع
امكان الحقيقة فافهم . واعلم انه لا يجوز نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب
بنفس الفعل عند الجمهور . واجاز ذلك ابن مالك فقو اخترت زيدا الرجال اي من
الرجال لا يجوز فيه اختيار زيدا الرجال بنصب زيدا ورفع الرجال على النيابة بل يجب
العكس عندهم خلافاً له (قوله خلافاً للاخفش) اي بشرط تقدم النائب (قوله والكوفيين
اي مطلقاً وتبعهم ابن مالك في سبك المنظوم (قوله وهذا الشرط جار في المجرور ايضاً)
اي كجريان الشرطين الاولين ولم يبينه ثم معنى تصرفه ان لا يلزم الجار له وجهاً واحداً
في الاستعمال نحو مذ ورب وما اختص بقسم او استثناء . ومعنى اختصاصه ان يكون
فيه فائدة متجددة فلا يجوز ضرب في موضع لعدمها لان ذلك معلوم من الفعل قاله
الرضي وكما يشترط ذلك في المجرور يشترط فيه ايضاً ان لا يكون متعلقاً بمحذوف حالاً
او صفة وان لا يكون علة نحو خرج للأكرام عمرو . والا فلا تجوز نيابته قاله في المعني
(قوله واحتج المميز بقراءة ابي جعفر) ليحزى قوماً الآية فبني يحزى للمفعول واناب المجرور
بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوماً مقدماً على النائب (قوله وبقول الشاعر
انما يرضى الخ) فمعني اسم مفعول واصله معنوي مكشوب قلبت الواو ياءً وادغمت في
الياء وقلب الضمة كسرة ونائب فاعله هو المجرور بالباء وهو ذكر مع وجود المفعول
به مؤخراً وهو قلبه . وهذا على شرط الاخفش وهو تقدم النائب بخلاف الآية
وكأنه لذلك مثل بهما لا تكون احدهما في الفعل المبني لما لم يسم فاعله والثاني في

واجيب عن البيت بانه ضرورة وعن القراءة بانها شاذة ويحتمل ان يكون القائم مقام
 الفاعل ضميراً مستتراً في الفعل عائداً على الغفران المفهوم من قوله تعالى قل للذين
 آمنوا يغفروا اي ليغزى الغفران قوماً وانما اقيم المفعول به غاية ما فيه انه المفعول الثاني
 وذلك جائز واذا حذف الفاعل واقيم شيء من هذه الاشياء مقامه

الوصف (قوله واجيب) المحيب جهوز البصريين (قوله ويحتمل ان يكون الخ) قال
 الدنوشري اوضح من هذا ما قاله في شرح الشواهد فاما القراءة فلا دليل لم فيها لجواز
 ان يكون الاصل ليغزى الله الغفران قوماً بما كانوا يكسبون ثم حذف الفاعل للعلم به
 واصر الغفران لتقدم ذكر ما يدل عليه وهو قوله تعالى يغفروا للذين لا يرجون ايام
 الله فارتفع واستتر في الفعل فالتائب المفعول به لا الجاز والمجرور وانابة المفعول الثاني
 في باب كسا جائزة عند امن اللبس وهذا منها انتهى . وجعل اليضاوي الفعل في الآية
 مسنداً الى المصدر مراداً به اسم المفعول فيقال ليغزى الجزاء اي المجزى به فليعرف
 (قوله وذلك جائز اي باتفاق . وتفصيل ذلك كما ذكره ابن الناظم انه اذا بني الفعل
 لما لم يسم فاعله من متعد الى مفعولين فان كان الثاني غير الاول فالاولى نيابة المفعول
 الاول لكونه فاعلاً في المعنى نحو كسي زيد ثوباً . ويجوز نيابة المفعول الثاني ان امن
 التباسه بالمفعول الاول نحو اللبس عمرواً جبةً فلو خيف الالتباس كما في نحو اعطي زيد بشراً
 وجبت نيابة الاول . وان كان الثاني من المفعولين هو الاول في المعنى فاكثر التحويين
 لا يميز نيابته عن الفاعل بل يوجب نيابة الاول نحو ظن زيد قائماً لان المفعول الثاني
 من ذا الباب خبر والخبر لا يخبر عنه . واجاز بعضهم نيابته عن الفاعل ان امن اللبس
 قياساً على ثاني مفعولي باب اعطى واليه ذهب الشيخ يعني ابن مالك . واذا بني فعل
 ما لم يسم فاعله من متعد الى ثلاثة مفاعيل ناب الاول منها عن الفاعل نحو ارى زيد
 اخاك مقبياً ولم يميز نيابة الثالث باتفاق وفي نيابة الثاني الخلاف الذي في نيابة الثاني من باب
 ظن انتهى وحكاية الاتفاق على عدم جواز نيابة الثالث غلط على ما ذكره ابن هشام وغيره

وجب تغيير الفعل بضم اوله ماضيا كان او مضارعا ويكسر ما قبل آخره في الماضي وتفتح في المضارع تقول ضرب ويضرب واذا كان الفعل مبدؤا بتاء زائدة او بهمزة وصل شارك في الضم ثانيه اوله في مسألة التاء

وقال المرادي نقل جوازه عن بعضهم فاجازاً علم زيد افرسك مسرج واليه يشير كلام التسهيل حيث قال ولا تمنع نيابة غير الاول مطلقاً (قوله وجب تغيير الفعل بضم اوله) اي لفظاً او تقديرًا ليدخل نحو قيل وردّ على لغة وإنّ المآء اي صبّ ووَجِبَ ذلك ليحصل الفرق بين المبني للفاعل والمبني للمفعول بوزنٍ بعيد عن اوزان الاسم وجبك بضم الحاء وكسر الباء الموحدة اسمًا شاذ وما يقال ان ضم الاول عوض عن المرفوع المحذوف ليس بشيء كما لا يخفى^(١) (قوله ويكسر) اي يوجد مكسورًا سواء تجدد له كسر كما في ضرب ام لا كما في شرب على قولٍ والمراد ايضا لفظاً او تقديرًا وكذا تقول في قوله وتفتح في المضارع ليدخل نحو قيل ويقال ونحو يعلم . لكن ذكر الازهري ان من العرب من يسكن ما قبل الآخر في الماضي كقوله . ولوعصر منها البان لنا لانعصر . واختاره قطرب . قال الخضر اوي وهي لغة بكر بن وائل وكثير من بني تميم . ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتل فتقلب الياء الفا فنقول في رأَي زيد رأَى زيد بفتح الهزة وهي لغة طي والظاهر ان هؤلاء لا يقدرون كسر ما قبل الآخر (قوله بتاء زائدة) سواء كانت للمطاوعة كتضارب ام لا كتعلم واشترط كونها معتادة احترازًا من التاء في قولهم ترمس الشيء بمعنى رمسه فالتاء زائدة ولا يضم ثاني فعلها لكون زيادتها غير معتادة قاله المرادي . ولعل المراد بالتاء الزائدة المعتادة التي لها معنى كالتاء فيما تقدم بخلاف تاء ترمس اذ لا معنى لها . وقيل المعتادة هي التي تصير الفعل المتعدي لازماً والتاء في ترمس ليست كذلك لان الفعل معها باق على المتعدي (قوله شارك في الضم ثانيه اوله في مسألة التاء) قال بعضهم انما ضموا الثاني مما اوله التاء لانه لو بقي مفتوحاً مع ضم الاول وكسر ما قبل

(١) لان المفعول المرفوع عوض عنه وهو كاف فليقهم . منه

وثالثه اوله في مسئلة الهمزة تقول في تعلمت المسئلة تعلمت بضم التاء والعين وفي انطلقت بزيد انطلق بزيد بضم الهمزة والطاء قال الله تعالى فمن اضطر اذا ابتدئ بالفعل قيل اضطر بضم الهمزة والطاء قال الهذلي * سبقوا هويي واعنقوا لهواهم * فتخرموا ولكل جنب مصرع * واذا كان الفعل الماضي ثلاثيا معتل الوسط نحو قال وباع جازلك فيه ثلاث لغات احداها وهي الفصحى كسر الاول فتقلب الالف ياء الثانية اشمام الكسر شيئا من الضم تنبيهها على الاصل

الآخر لا تبس بالمضارع المسند الى الفاعل المبدوء بالتاء نحو انت تعلم زيدا العلم مضارع علم العلم المضاعف (قوله وثالثه اوله في مسئلة الهمزة) اي وشارك في الضم ثالثه اوله فيما اذا كان الفعل مبدوءا بهمزة وصل قال بعضهم وذلك لانه لو بقي ثالثه على فتحه لا تبس بالامر حال وصل الهمزة بما قبلها عند الوقف على الكلمة مثلاً (قوله وفي انطلقت الخ) قيل ان هذا التمثيل مخالف لما عليه اكثر النحويين من انه لا يبنى الفعل اللازم للفعول كما نص عليه الزجاج في جملة واجيب بان الامر في ذلك سهل . او يقال ان ذلك خاص بما لا يتعدى بحرف جر كما قاله ابو البقاء ومثله بقام وجلس وعلمه بانه لو بني للفعول لبقى الفعل خبرا بغير مخبر عنه وذلك محال لكن فيما قاله ابو البقاء نظر من وجهين . اما الاول فلان قام وجلس يتعديان بحرف الجر فلا يصح التمثيل بهما . واما ثانيا فلانه يمكن ان يكون النائب ضمير المصدر كما في جمع الجوامع فلا يصح قوله لو بني للفعول لبقى الخ (قوله وهي الفصيحة) وهي لغة قريش ومن جاورهم (قوله اشمام الكسرة شيئا من الضم) وحقيقته على ما قرره التفتازاني ان تحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتبيل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها . وهذا مراد النحاة والقراء^(١) لاضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا كما في الوقف . ولا الاتيان بضممة خالصة بعدها ياء ساكنة كما قيل (قوله تنبيهها على الاصل) اي على

(١) اي في غير الآخر . منه

وهي لغة فصيحة ايضا الثالثة اخلاص ضم اوله فيجب قلب الالف واوا فتقول قول
وبوع وهي لغة ضعيفة * ص * باب الاشتغال يجوز في نحو زيدا ضربته او ضربت
اخاه او مررت به رفع زيدا بالابتداء فالجمله بعده خبر ونصبه باضمار ضربت واهنت
وجاوزت واجبة الحذف فلا موضع للجمله بعده ويترجع النصب في نحو زيدا اضربه
للطلب ونحو والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما متاؤل وفي نحو والانعام خلقها لكم للتناسب
ونحو ابشرا منا واحداً نتبعه وما زيدا رأيت له لعل الفعل ويجب في نحو ان زيدا لقيته
فاكرمه وهلا زيدا اكرمته لوجوبه ويجب الرفع في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو
لامتناعه ويستويان في نحو زيد قام ابوه وعمرو اكرمته للتكافؤ وليس منه وكل شيء فعلوه
في الزبر وأزيد ذهب به * ش * ضابط هذا الباب

ان الاصل في هذا الباب الضم (قوله وهي لغة فصيحة ايضا) لكنها دون الاولى وهي
لغة كثير من قيس واكثر بني تميم (قوله فيجب قلب الالف واوا) لانضمام ما قبلها
(قوله وهي لغة ضعيفة) وتغزى لفقفس وذبير^(١) وقال الشاطبي حكيت عن بني ضبة
وقال المصنف عن بني تميم . وادعى ابن عذرة امتناعها في نحو اختار وانقاد . وابن
مالك امتناع ما البس من كسر كحفت وبعث او ضم كعقت . وسيبويه لم يلتفت في
ذلك الى الالباس لحصوله في مختار وتضارر واكتفوا بالقرق التقديري فمختار على
تقدير كونه وصفا للفاعل تكون الياء مكسورة وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة
فاصل مختار على الاول مختير بفتح التاء المثناة من فوق وكسر الياء المثناة من تحت
وعلى الثاني مختير بفتح التاء والياء وتضارر على تقدير البناء للفاعل تكون الاء الاولى
مكسورة وعلى تقدير البناء للمفعول مفتوحة واصله تضارر برائين فافهم ولا تغفل
* باب الاشتغال * (قوله ضابط هذا الباب ان) فان قلت شرط الضابط
شمول الافراد وهو منتف هنا لخروج بعض افراد المشتغل وهو الوصف اعني اسمي الفاعل

(١) كزبير ابو قبيلة من اسد كما في القاموس . منه

ان يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره او في اسم عامل في ضميره ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم الاول لنصبه مثال ذلك زيدا ضربته الا ترى انك لو حذفت الهاء وسلطت ضربت على زيد لقلت زيدا ضربت ويكون زيدا مفعولا مقديما وهذا مثال ما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم ومثله ايضا زيدا مررت به فان الضمير وان كان مجرورا بالباء الا انه في موضع نصب بالفعل ومثال ما اشتغل فيه الفعل باسم عامل في الضمير نحو قولك زيدا ضربت اخاه فان ضرب عامل في الاخ نصبا على المفعولية والاخ عامل في الضمير خفضا بالاضافة اذا تقرّر هذا فنقول يجوز في الاسم المتقدم ان يكون مرفوعا بالابتداء وتكون الجملة بعده في محل رفع على الخبرية وان ينصب بفعل محذوف

والمفعول وامثلة المبالغة بشرطه ^(١) . قلت يمكن ان يجاب بان المصنف اقتصر على ما هو الاصل فلا يضر خروج الوصف (قوله ان يتقدم اسم) قال الدنوشري المراد به الجنس فيشمل الواحد والمتعدد نحو زيدا وعمروا وينظر هل نحو قولك زيدا الدرهم اعطيته اياه من باب الاشتغال اولا انتهى . واقول قال ابن هشام انه من باب الاشتغال على ما يقتضيه القياس وبه قال الاخفش ايضا وتحقيقه في حواشي الالفية للمحامي (قوله لنصبه) اي اما هو ان لم يمنع مانع واما مناسبة ان منع قيل والاولى لعمل فيه بدل لنصبه ليشمل المرفوع فافهم (قوله رفع على الخبرية) اي للبتداء والرابط الهاء المتصلة بالفعل (قوله وان ينصب بفعل محذوف) هذا مذهب الجمهور وهو المنصور وزعم الكسائي ان نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر والنفي الضمير وزعم الفراء انها منصوبان بالفعل المذكور لانها في المعنى لشئ واحد ويرد عليهما زيدا مررت به وازيدا هدمت داره اللهم الا ان يلتزما موافقة الجمهور فيما ذكر والمخالفة فيما عداه واخر وجه النصب عن وجه الرفع لانه مرجوح بالنسبة اليه لاحتياجه الى التقدير دونه فليراجع ^(٢)

^(١) وشرطه امر ان يكون عاملا عمل الفعل وان يكون صالحا للعمل فيما قبله منه ^(٢) في التصريح وحواشيه .

وجوباً يفسره الفعل المذكور فلا موضع للجملة حينئذ لانها مفسرة وتقدير الفعل في المثال الاول ضربت زيدا ضربته وفي الثاني جاوزت زيدا مررت به ولا تقدر مررت لانه لا يصل الى الاسم بنفسه وفي الثالث اهنت زيدا ضربت اخاه ولا تقدر ضربت

(قوله وجوباً) لان الفعل المذكور مفسر له ولا يجمع بينهما على الصحيح واما قوله تعالى اني رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين فليس من هذا الباب لان الجملة الثانية لم تأت لمجرد التفسير بل اتى بها لتبين الجملة الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلق به من كونهم ساجدين له كقولك علمت زيدا علمته كاتباً (قوله فلا موضع للجملة حينئذ لانها مفسرة) اي والجملة المفسرة لا محل لها من الاعراب على الاصح كما بينه في المعنى لكن ذكر ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح مفسرة وان حصل بها تفسير وايضا لا يخفى ان المفسر الفعل وحده لا الجملة بأسرها بدليل ظهور الجزم في الفعل في قوله . فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن . فالحكم بعدم محلية الجملة لكون الفعل مفسراً لا يتخلو عن نظر (قوله وفي الثاني جاوزت) لانه بمعنى مررت الا انه يتعدى بنفسه كذا في الرضي وغيره قال اللقاني وفيه بحث لان في كون المجاوزة بمعنى المرور نظراً لان مفهوم المرور يزيد مثلاً هو محاذاته وقت السير فيصدق على المحاذي انه مازٍ يزيد لا يجاوز وكيف يكون المرور هو المجاوزة في قول الشاعر امر على الديار ديار ليلي * اقبل ذا الجدار وذا الجدار

وكيف يمكن تقبيل الديار وقت مجاوزتها انتهى ويمكن ان يحاج بان المفهوم من المرور المعدى بالباء يرادف المجاوزة بخلاف المعدى بعل فانه يرادف المحاذات (قوله وفي الثالث اهنت) يفهم من التوضيح ان الاهانة من معنى الضرب وفيه كما قال اللقاني ايضاً نظر لا يخفى نعم هي لازمة له فان اريد بالمعنى ما دل عليه اللفظ ولو التزاماً كانت الاهانة من معنى الضرب فاعرف (قوله ولا تقدر ضربت) اي مراداً به حقيقته والا فقد قيل يجوز ان يقدر ضربت زيدا ضربت اخاه ويكون الضرب المقدر كناية عن

لأنك لم تضرب إلا الاخ واعلم ان الاسم المتقدم على الفعل المذكور خمس حالات فتارة يترجح نصبه وتارة يجب وتارة يترجح رفعه وتارة يجب وتارة يستوى الوجهان فاما ترجيح النصب ففي مسائل منها ان يكون الفعل المذكور فعل طلب وهو الامر والنهي والدعاء كقولك زيدا اضربه وزيدا لاتنه والهم عبيدك ارحمه وانما ترجح النصب في ذلك لان الرفع يستلزم الاخبار بالجملة الطلية عن المبتدا وهو خلاف القياس لانها لا تتحمل الصدق والكذب ويشكل على هذا نحو قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما فانه مثل قولك زيدا وعمراً اضرب اخاهما وانما رجح في ذلك النصب بكون الفعل المشغول فعل طلب وكذلك قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما

الاهانة (قوله لانك لم تضرب إلا الاخ) لكن يلزم من ضربه اهانة زيد اخيه لان من ضرب اخا شخص فقد اهان ذلك الشخص عرفاً كما لا يخفى (قوله خمس حالات) عدها في التوضيح اربعاً ولم يذكر منها ما يجب رفعه قال لان حد الاشتغال لا يصدق عليه لانه يعتبر فيه ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وساط عليه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وقد يقال هو صادق عليه بقطع النظر عما يعرض له من وقوعه بعد ما يختص بالاسم مثلاً قاله اللقاني (قوله في مسائل) اي ست ذكرها في التوضيح (قوله فعل طلب) قيل ولو بصيغة الخبر نحو زيد اغفر الله تعالى له او لا يعذبه الله عز وجل (قوله والنهي) لم يذكره في التوضيح من اقسام الطلب قال اللقاني لان الطلب فيه بلا لا بالفعل ولهذا قيل لو ذكر الالتباس بدله لكاف اولى (قوله لان الاخبار يستلزم الخ) ولان الطلب انما يكون بالفعل فكان حمل الكلام عليه اليق (قوله وهو خلاف القياس) بل منعه بعضهم واذا تردد بين متفق عليه ومختلف فيه فالالحاق بالمتفق عليه اوفق (قوله لانها لا تتحمل الصدق والكذب) اي وحق الخبر ان يكون محتملاً لها قاله ابن الشجري ونوقش بان الخبر المحتمل مقابل الانشاء اي الكلام الخبري لا خبر المبتدا وقال ابو علي كنت استبعد اجازة سيديوه الاخبار بجملي

والقراء السبعة قد اجمعوا على الرفع في الموضعين وقد اجيب عن ذلك بان التقدير مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما فالسارق والسارقة مبتدا ومعطوف عليه والخبر محذوف وهو الجار والمجرور واقطعوا جملة مستأنفة فلم يلزم الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتدا ولم يستقم عمل فعل من جملة في مبتدا مخبر عنه بغيره من جملة اخرى ومثله زيد فقير فاعطه وخالد مكسور فلا تنه

الامر والنهي حتى مر بي قوله ان الذين قتلتم امس سيدهم . لا تحسبوا اليهم عن ليكنم ناما (قوله والقراء السبعة قد اجمعوا الخ) اي وهو ينافي ارجحية النصب وارجحية الرفع اذ لا يعدل عن الارجح الى المرجوح فالظاهر من اجتماعهم على الرفع ان الرفع هو الارجح وان كان الفعل طلبيا . لكن ذكر التفاضل في عند قوله تعالى وما عملت من سوء تود الاية انه لا يمتنع اجتماع القراء على احد الجائزين وان كان مرجوحا ^(١) لقوله تعالى وجمع الشمس والمختار جمعت الشمس لكون الفاعل موثقا غير حقيقي بلا فصل وهذا غريب (قوله واجيب الخ) حاصل الجواب ان ذلك ليس من باب الاشتغال بالاتفاق نعم اختلف في المانع عن دخوله في الباب فقط سيديويه من جهة ان الفعل من جملة والاسم السابق من اخرى فلا يصح تغريغ الفعل وتسليطه على الاسم وذلك شرط هذا الباب وعند المبرد من جهة ان الفاء السببية متوسطة بين الاسم والفعل فهما وان كانا في جملة واحدة لكن لا يصح التفريغ والتسليط فلا يوجد الشرط ايضا لان الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كذا افيد (قوله محذوف) اي جواز (قوله واقطعوا جملة مستأنفة) فيه اشارة الى ان الفاء استينافية لاعاطفة لان الراجح امتناع عطف الانشاء على الخبر وعكسه (قوله ولم يستقم) اي لم يجوز عمل فعل وهو هنا فعل الامر اعني اقطع المتصل به واو الجماعة من جملة وهي الجملة المستأنفة بالفاء اعني مجموع اقطعوا في مبتدا وهو السارق مخبر عنه اي عن ذلك المبتدا بغيره اي بغير ذلك ^(١) وامل ذلك اشتماله على حكمة يعلمها الله تعالى . منه

وهذا قول سيبويه وقال المبرد ال موصولة بمعنى الذي والفاء جئ بها لتدل على السببية كما في قولك الذي يأتي فلان درهم وفاة السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وقد تقدم ان شرط هذا الباب ان الفعل لو سطر على الاسم لنصبه ومنها ان يكون الاسم مقترنا بعاطف مسبوق بجملة فعلية كقولك قام زيد وعمراً اكرمه وذلك لانك اذا رفعت كانت الجملة اسمية فيلزم عطف الاسم على الفعلية وهما متخالفان واذا نصبت كانت الجملة فعلية لان التقدير واكرمت عمراً اكرمه فتكون قد عطفت فعلية على فعلية وهما متناسبات.

الفعل اي الجملة الحاصلة منه ومن فاعله وذلك الغير هو الجار والمجرور في مما يتلى عليكم ولا شك انه من جملة اخرى غير جملة اقطعوا فاذا كان كذلك فكيف يكون من باب الاشتغال ليرد نقضا (قوله وهو قول سيبويه) وهو متعين عنده وذلك لان الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا المثال فانه يتمتع بزيادة الفاء في خبر المبتدا موصولا بفعل او ظرف وصلة ال غير ذلك (قوله ال موصولة بمعنى الذي) اي في السارق وبمعنى التي في السارقة وذلك لان ما دخلت عليه اسم فاعل ولا عهد وقد تقدم ان ال حينئذ موصولة (قوله اتدل على السببية) اي ان سرقا فاقطعوا (قوله وفاة السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها) لان ما قبلها بمنزلة الشرط وما بعدها بمنزلة الجواب فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب في المبتدا المشبه للشرط وما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله ان يكون الاسم) اي المشتغل عنه (قوله مقترنا بعاطف) اي غير مفصول باما المفتوحة الهمزة المشددة الميم اما اذا فصل نحو ضربت زيدا واما عمروا فاهنته فالتحتمار الرفع لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها (قوله بجملة فعلية) سواء كان فعلها تاما او ناقصا متصرفا او غيره كما قاله الجزولي . واستثنى سيبويه من الجملة الفعلية التعجبية نحو احسن بزيد والله احمده . قيل لكون فعل التعجب لمجوده وتجرده عن العوارض لاحقا بالاسماء . وقال عصام الدين وما اظه ينبغي ان يستثنى ما اذا

والتناسب في العطف اولى من التخالف فلذلك رجع النصب قال الله تعالى خلق الانسان من نطفة فاذا هو خصيم مبين والانعام خلقها لكم اجمعوا على نصب الانعام لانها مسبوقة بالجملة الفعلية وهي خلق الانسان ومنها ان يتقدم على الاسم اداة الغالب عليها ان تدخل على الافعال كقولك ازيدا ضربته

كانت الجملتان مقولتي القول نحو قال زيد عمرو قائم وبكرا اضربه فانه ليس العطف في مقول القول باعتبار اشتراكهما في التحقيق حتي يتفاوت الاسمية والفعلية في التناسب بل باعتبار اشتراكهما في المقولية ولا تفاوت فيها بين الاشياء^(١) (قوله والتناسب في العطف الخ) قال الدنوشري قد يقال ان في الرفع تخلصا من تقدير العامل فلكل مرجح فكان ينبغي التساوي لارحية النصب . ويجب بان مراعاة التشاكل اقوى مما ذكر فلم يعتبر ماسواه . وهذا الكلام ليس على اطلاقه فان عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس مستحسن اذا اريد التجرد في احدهما والثبوت في الاخرى قال الله تعالى سواء عليكم ادعوتهم ام انتم صامتون . قال صاحب المفتاح سواء عليكم احدثتم الدعوة ام ادمتم عليكم صمتكم فينبغي ان يختار النصب اذا اريد التجدد منها والرفع اذا اريد الاستمرار . وكذا النصب مختار اذا اريد مجرد نسبة الخبر الى الخبر عنه من غير تعرض للتجدد والثبوت لرعاية المناسبة اللفظية وهذا كله اذا لم يوجد ما يرجح الرفع او يوجهه قاله الحمصي (قوله الغالب فيها الخ) فينصب الاسم بعدها ليقدر فعل فتدخل عليه . فان قلت هذا لا يقتضي النصب لجواز تقدير فعل مبني للمفعول . اجيب بان الاصل موافقة المفسر للمفسر وذلك انما يكون بالنصب (قوله كقولك ازيدا ضربته) فالنصب فيه راجح لتقدم همزة الاستفهام الغالب دخولها على الافعال . وانما لم يجب دخولها كباقي اخواتها^(٢) لانها ام الباب وهم يتوسعون في امهات الابواب ما لم يتوسعوا في غيرها . ثم محل هذا ان لم تفصل الهمزة فان فصلات بغير ظرف نحو انت زيد تضربه فليختار

(١) لا ينبغي ان رعاية المناسبة اللفظية امر مستحسن . منه (٢) اي غير هل لافيها من التفصيل . منه

وما زيدا رايتہ قال اللہ تعالیٰ ابشرا منّا واحدا تتبعہ واما وجوب النصب ففيما اذا تقدم على الاسم اداة خاصة بالفعل كادوات الشرط والتخصيص كقولك ان زيدا رايتہ فاکرمہ وهلا زيدا اکرمته وكقول الشاعر

لا تجزي ان منفسا اهلكته * فاذا هلكت فعند ذلك فاجزي

واما وجوب الرفع ففيما اذا تقدم على الاسم اداة خاصة بالدخول على الجملة الاسمية كاذا الفجائية كقولك خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فهذا لا يجوز فيه النصب لانه يقتضي تقدير الفعل واذا الفجائية لا تدخل الاعلى الجملة الاسمية واما الذي يستويان فيه

الرفع لان الاستفهام حيثئذ داخل على الاسم لاعلى الفعل بناءً على رأي سيبويه من ان انت مبتدا . اما على رأي الاخفش من انه فاعل بفعل مقدّر وانفصل بعد حذفه فالتختار النصب لان الهمزة داخلة في التقدير على الفعل (قوله وما زيدا رايتہ) فيترجع فيه النصب ايضا للتقدم النفي وهم شبهوا احرف النفي^(١) باحرف الاستفهام في ان الكلام معها غير موجب وقيل ظاهر كلام سيبويه اختيار الرفع . وقال ابن الباذش وابن خروف يستويان وهذا في غير لما ولم ولن واما هي فيجب النصب بعدها لوجوب الفعل اتفاقا (قوله واما وجوب النصب الخ) قيل هذا الوجوب بالنسبة الى الرفع بالابتداء لا الى الرفع مطلقا والافتقار رفع الاسم على الفاعلية لفعل محذوف كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك (قوله كادوات الشرط) ومثلها ادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رايتہ فيجب النصب لان هل اذا كان في حيزها فعل لا تدخل الاعلى الا في الشعر فتدخل على الاسم قاله سيبويه وقال الكسائي يجوز ان يليها الاسم مطلقا فعليه لا يجب النصب في هذا المثال (قوله والتخصيص) بجاء مهيأة وضادين معجمتين ولم يذكره في الارتشاف (قوله فهذا لا يجوز فيه النصب الخ) اي على الاصح . وقيل يجوز النصب على الاشتغال بعد اذا مطلقا وهو ظاهر كلام سيبويه

(١) ولم يوجبوا النصب حظاً لمرتبة المشبه عن رتبة المشبه به تدبر . منه

فضابطه ان يتقدم على الاسم عاطف مسبوق بجملة فعلية مخبر بها عن اسم قبلها
كقولك زيد قام ابوه وعمروا اكرمه وذلك لان زيد قام ابوه جملة كبرى ذات وجهين
ومعنى قولي كبرى انها جملة في ضمنها جملة ومعنى قولي ذات وجهين انها اسمية الصدر
فعلية العجز فان راعيت صدرها رفعت عمروا

ومشى عليه ابن الحاجب والتزامه مبتدا بعدها محمول على غير هذا الباب . وقيل يجوز
في فاذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد . ووجهه المصنف بان التزام الاسمية
معها انما هو للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية وقد يحصل بها الفرق اذ لا تقتزن
الشرطية بها (قوله ان يتقدم الخ) وان يكون غير مفصول باما ليخرج نحو زيد قام واما
عمرو فاكرمه فان الرفع فيه راجح (قوله عاطف) اي وما هو بمنزلة كحتى وبل ولكن
(قوله عن اسم قبلها) اي غير ما التعجيبة ليخرج نحو ما احسن زيدا وعمرو اكرمه فلا
اثر للعطف على الجملة الفعلية فرفع عمرو في هذا هو المختار ذكر ذلك سيويه لان فعل
التعجب كما مر قد جرى مجرى الاسماء المجودة ولذلك صغر . واعتقد الكوفيون اسميته
فكانه ليس في الكلام فعل مخبر به عن اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار (قوله كقولك
زيد قام ابوه وعمروا اكرمه) ظاهر تمثيله بما ذكر انه لا يشترط للنصب ان يكون في الجملة
الثانية المعطوفة على الجملة المخبر بها عن اسم قبلها ضمير يعود الى ذلك الاسم نحو زيد
قام وعمروا اكرمه لاجله . ولا ان تكون معطوفة بالفاء المفيدة^(١) للسببية على تقدير
الحل من الضمير نحو زيد قام فعمر و اكرمه وهو ما جزم به في الجامع وفاقا لسيويه
وغيره . واستدلوا لذلك باجماع القراء على نصب والسماء رفعها وهي معطوفة على
يسجدان في قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر .
وبقوله تعالى والقمر قدرناه منازل على قرآنة^(٢) النصب فان فيه العطف على تجري

(١) اختصت الفاء بذلك لانها تصير الجملتين في معنى جملة واحدة شرطية . منه^(١) وعلى قرآنة غير
الحرمين وابي عمرو . منه

وكنـت قد عطفـت جملة اسمية على جملة اسمية وان راعيت عجزها نصبتـه وكنـت قد عطفـت جملة فعلية على جملة فعلية فالمناسبة حاصـلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان واما الذي يترجـح فيه الرفع فما عدا ذلك كقولك زيد ضربته قال الله تعالى جنات عدن يدخلونها اجمعت السبعة على رفعه وقرئ شاذا بالنصب وانما ترجح الرفع في ذلك لانه الاصل ولا مرجح لغيره وليس منه قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر لان تقدير تسليط الفعل على ما قبله انما يكون على حسب المعنى المراد

من قوله تعالى والشمس تجري ولا ضمير يعود على الشمس لكن اختار في التوضيح منع النصب على تقدير عدم الضمير او عدم العطف بالفاء وفاقا للاخفش ومن تابعه قالوا لا يجوز العطف على الصغرى ^(١) لانها خبر والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له والواجب في الجملة التي هي خبر اشتمالها على رابط وهو متف هنا ولانه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل . واجيب عن الاول بانهم قد يفترون في الثواني ما لا يفترون في الاوائل . وعن الثاني بان الاعراب ما لم يظهر في المعطوف عليه يجوز ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها (قوله وكنـت قد عطفـت جملة فعلية على جملة فعلية) اي محلها الرفع خبرا للاسم قبلها كما يقتضيه كلامه السابق . وهذا في المعطوفة بالواو واضح واما في المعطوفة بالفاء ففيه خفاء فقد ذكر في المعنى ان الخبر هو مجموع الجملتين فكل منهما جزء الخبر فلا محل له فتأمل (قوله فاستوى الوجهان) اي عند الجمهور . وفي البسيط ان ابا علي رجح الرفع وهو مقتضى قول ابن السجري ان اعتبار الاسم الذي في ضمنه فعل اولى من اعتبار الفعل . وقال ابو حيان قال بعض معاصرينا لم يصرح سيبويه بانها على حد سواء وانما ذلك قول الجزولي والاظهر ترجيح النصب لان الحمل على الصغرى اقرب وهم يراعون الجوار ما امكن نحو هذا

(١) وانما قيدنا بالصغرى لانه اذا ورد النصب عندهم فهو بالعطف على الكبرى ويكون من عطف الفعلية على الاسمية وهو جائز بلا خلاف قاله المرادي في التلخيص . منه

وليس المعنى هنا انهم فعلوا كل شيء في الزبر حتى يصح تسليطه على ما قبله وانما المعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فالرفع هنا واجب لاراجح والفعل المتأخر صفة للاسم فلا يصح له ان يعمل فيه وليس منه ازيد ذهب به لعدم اقتضائه النصب مع جواز التسليط * ص * باب التنازع يجوز في نحو ضرب بنى وضربت زيدا اعمال الاول

جحر ضب خرب . وعورض بان الرفع يرجح بعدم الاضرار فلعل منها مرجح فتساويا (قوله وليس المعنى هنا انهم فعلوا كل شيء في الزبر) ففي الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان الزبر صحائف اعمالهم وليست محلا لافعالهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء فمع انه خلاف الظاهر يختلف المعنى المقصود فان المعنى المقصود ان كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر اى مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر^(١) لان كل ثابت في صحائف افعالهم مفعول لهم (قوله وانما المعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر) فيتعين كون كل مبتدا مضاف لشيء وجملة فعلوه في محل جر صفة وفي الزبر متعلق بمحذوف وجوبا خبر المبتدا ولا يضر اظهاره في بيان المعنى كما لا يخفى (قوله والفعل المتأخر الخ) قيل ان هذا يصح ان يكون وجها آخر لعدم كون الآية من باب الاشتغال . وحاصله ان شرط هذا الباب صحة التفرغ والتسليط ولا يصح ذلك هنا لان فعلوه صفة للسابق فلا يصح عمله لان الصفة لا تعمل في الموصوف ولا فيما اضيف اليه وما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله وليس منه ايضا ازيد ذهب به الخ) هذا ما ذهب اليه سيبويه واجاز السيرافي والمبرد وابن السراج نصب زيد فيكون من باب الاشتغال في المنصوب على ان يكون المجرور في موضع نصب والنائب عن الفاعل ضمير المصدر المنوي الذي تضمنه الفعل ورده ابن مالك بان الفعل لا يتضمن المصدر غير مختص والاسناد اليه منطوقا غير مفيد فكيف اذا كان غير منطوق به (قوله لعدم اقتضائه النصب) اى لان ذهب به لا تعمل النصب وكذا مناسبه اعني

(١) وتحقيق هذا في حواشي الجامي قدس سره . منه

واختاره الكوفيون فيضم في الثاني كل ما يحتاجه او الثاني واختاره البصريون فيضم في الاول مرفوعه فقط نحو . جفوني ولم اجف الا خلاء . وليس منه . كفاي ولم اطلب قليل من المال . افساد المعنى * ش * يسمى هذا الباب باب التنازع وباب الاعمال ايضا وضابطه ان يتقدم عاملان او اكثر ويتاخر

أذهب . فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر لنصبه مثل يلبس او أذهب على صيغة المعاموم فيكون تقديره زيدا يلبسه الذهاب به او يلبسه احد بالذهب او اذهبه احد . قلنا المراد بالناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلزمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان كذلك فالرفع واجب بالابتداء .^(١) والنصب غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاشتغال كذا قرره الجامي (قوله باب التنازع) اي تنازع العوامل في العمل ولا يخفى وجه ذكره بعد الاشتغال وباب الاعمال بكسر الهمزة وهذه التسمية عند الكوفيين (قوله ان يتقدم عاملان) سواء كانا فعلين متصرفين او اسمين يشبهانها او فعلا متصرفا واسما يشبهه . وقيد بعضهم العاملين بالمذكورين فعليه لا تنازع بين العاملين المحذوفين او المحذوف احدهما . واعتراض بالمنع فلو قلت من ضربت واكرمت فليل لك زيدا اي ضربت واكرمت زيدا كان من التنازع وكأنه لهذا لم يقيدهما الشارح بذلك . نعم اشترط في بعض كتبه وسيصرح به آخر الباب ان يكون بين العاملين ارتباط اما بعطف نحو ارجو واخشى وادعوا الله تعالى او بان يكون الثاني جوابا للاول معنويا نحو قوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة او صاعيا نحو آتوني افرغ عليه قطرا وكونه معمولا للاول نحو وانه كان يقول سفينة وانهم ظنوا كما ظننتم . ثم قال في الحواشي ولينظر هاؤم اقرأوا كتابيه . واجاب بانه قد يقال ان الثاني مسبب عن الاول وقيل غير ذلك^(٢) (قوله ويتأخر الخ) فيه

(١) اعترضه عصام الدين فاجاز الرفع على اضمار فعل تقديره اذهب زيد ذهب به . منه

(٢) فقد قيل الجملة الثانية بدل او عطف بيان او الارتباط بالعموم والخصوص تدبر . منه

معمول او اكثر ويكون كل من المتقدم طالبا لذلك المتأخر مثال تنازع العاملين معمولا واحدا قوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا وذلك لان آتوني فعل وفاعل ومفعول يحتاج الى مفعول ثان وافرغ فعل وفاعل يحتاج الى مفعول وتأخر عنها قطرا وكل منهما طالب له ومثال تنازع العاملين اكثر من معمول ضرب واكرم زيد عمروا ومثال تنازع اكثر من عاملين معمولا واحدا كما صليت وباركت ورحمت على ابراهيم فعلى ابراهيم مطلوب لكل واحد من هذه العوامل الثلاثة ومثال تنازع اكثر من عاملين اكثر من معمول

اشارة الى انه لا يقع التنازع في معمول مقدم نحو ايتهم ضربت واكرمت او شتمته لان الثاني لم يأت الا بعد ان اخذ الاول معموله المتقدم عليه وخالف في ذلك بعض المغاربة وكذا لا يقع بين معمول متوسط نحو ضربت زيدا واكرمت لان الاول يستقل به قبل مجيء الثاني خلافا للفارسي . ومال المرادي الى جواز التنازع في المتوسط والمتقدم (قوله معمول) اي غير سببي مرفوع وغير مرفوع واقع بعد الآ على الاصح فيهما . وظاهر الكلام ان التنازع يكون في جميع المعمولات وفي النهاية لابن الحجاز لا يقع التنازع في المفعول له ولا الحال ويجوز في المفعول معه تقول قت وسرت وزيدا ان اعملت الثاني . وقت وسرت واياه وزيدا ان اعملت الاول انتهى . قال السباطي وكذا المفعول فيه والمفعول المطلق وقياس جوازه في المفعول فيه جوازه في المفعول له فكما يقدر الضمير في المفعول فيه كذلك جوازه في المفعول مقترنا باللام (قوله طالبا) وذلك الطلب اما على جهة التوافق في الفاعلية او المفعولية او مع التخالف فيهما والعاملان اما فعلان او اسمان او مختلفان وامثلتها اثنا عشر مثالا ولا اظنها تخفى على متدرب فان خفيت فارجع الى التصريح . وعلم من اشتراط الطلب انه لا يقع التنازع في نحو . هيات هيات العقيق . خلافا للفارسي والجرجاني لان الطالب للمعمول انما هو الاول والثاني لمجرد التقوية والتأكيد وقيل المرفوع قاعل بالعاملين لانها بلفظ واحد ومعنى واحد فكانها عامل واحد وما ذكره الشارح هو الصحيح (قوله وكل منهما طالب له) قال في التصريح واعمل الثاني وهو

قوله عليه الصلاة والسلام تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فدير منصوب على الظرفية وثلاثا وثلاثين منصوب على انه مفعول مطلق وقد تنازعا كل من العوامل الثلاثة السابقة عليهما اذا تقرر هذا فنقول لا خلاف في جواز اعمال اي العاملين او العوامل شئت وانما الخلاف في المختار

افرج في قطرا واعمل آتوني في ضميره وحذف لانه فضلة والاصل آتونه ولو اعلم الاول لقل افرغه انتهى . واعترض بان الموضع لا يجوز فيه الاضمار وانما هو الحذف فالصواب ما قاله الزمخشري ان اصله آتوني قطرا (قوله مفعول مطلق) وصح ذلك لنيابته عن المصدر (قوله وقد تنازعا كل من العوامل الثلاثة) واعلم الاخير لقربه واعلم الاولين في ضميرها وحذفها لانهما فضلتان والاصل تسبحون الله فيه اياه وتكبرون الله فيه اياه قاله الازهري . وفي عدم ذكر الشارح تنازع اكثر من ثلاثة اشارة الى انه لم يسمع ولهذا قال في بعض حواشيه لا يقال عاملان فصاعدا كما قال ابن عصفور لانه لم يسمع في اكثر من ثلاثة كما في قول الحماسي . طلبت فلم ادرك بوجهي وليتني . فعدت فلم ابغ النداء عند سائب . وفي البخاري في باب امر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي لا يتم ركوعه فصلي ثم جاء فسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل ثلاثا . قال الكرمانى ثلاثا متعلق بصلى وجاء وقال وسلم فهو من تنازع اربعة افعال (قوله لا خلاف في جواز اعمال اي العاملين) قال السيوطي هذا في غير افعال التعجب اما هو فيتعين اعمال الثاني كما اشترطه ابن مالك في شرح التسهيل في جواز التنازع فيه خلافا لمن منعه (قوله او العوامل شئت) اي الاول والثاني والثالث هذا ما قاله بعضهم حاكيا الاجماع عليه . وقال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه استقرأت كلام العرب فوجدت اعمال الثالث والفاء ما عدا . قال ابن مالك وهو كما قال واعتض بانه سمع من كلامهم اعمال الاول من الثلاثة كقول ابي الاسود . كساك ولم تستكسه فاشكرن له .

فالكوفيون يختارون اعمال الاول لسبقه والبصريون يختارون اعمال الاخير لقربه فان
اعملت الاول اضمرت في الثاني كل ما يحتاج اليه من مرفوع ومنصوب ومجرور وذلك
نحو قام وقعد اخواك وقام وضربتها اخواك وقام ومررت بها اخواك وذلك لان الاسم
المتنازع فيه وهو اخواك في المثال في نية التقديم فالضمير وان عاد على متأخر لفظا لكنه
متقدم رتبة وان اعملت الثاني فان احتاج الاول الى مرفوع اضمرته فقلت قاما وقعد
اخواك وان احتاج الى منصوب او مخفوض حذفته فقلت ضربت وضربني اخواك ومررت
ومرني اخواك ولا تغل ضربتها ولا مررت بها لان عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة

* اخ لك يعطيك الجزيل وياصر* ^(١) قال المرادي فدل على ان استقرائه غير تام ولا يحفظ
من كلامهم اعمال الثاني انتهى (قوله فالكوفيون انط) قال بعضهم طريقة الكوفيين
الاولى بالعمل مما سواه والثاني اولى مما بعده وهكذا وطريقة البصريين الاخير
اولى بالعمل من غيره ثم ما قبله وهكذا وذلك ليشمل المتوسط لكن تقدم انه لا يحفظ
من كلامهم اعمال الثاني (قوله والبصريون انط) حكى ابن العلي انها سيان لان لكل
منهما مرجحا (قوله اضمرت في الثاني كلما يحتاج اليه) والسيرانى يميز حذف غير المرفوع
لانه فضلة كقول عاتكة . بكاظ يغشى الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه . فاعملت الاول وهو
يغشى فرفعت شعاعه واعملت لمحوا في ضميره وحذفته . وفيه ان في حذفه تهية العامل
للعمل وقطعه عنه واليت ضرورة (قوله اضمرته) اي المرفوع عند الجمهور . والكسائي
والسهيلي وهشام يوجبون الحذف هربا من الاضمار قبل الذكر وتمسكوا بظاهر قوله
تعقق ^(٢) بالارطى لها وارادها * رجال فبذت نبلهم وكليب

اذ لم يقل تعفقا على تقدير اعمال الثاني ولا ارادوا على تقدير اعمال الاول . ويمكن
الجواب عنه بانه اعمل الثاني ولم يقل تعفقا على لفظ الجمع لانه يجوز ان ينوى مفردا

(١) اي يحبس . منه . والذي في نسخ التصريح تكسه وناصر بالنون وما ذكرناه اولى ومن خط
الشارح نقل . منه ^(٢) تعقق اي استتر والارطى اسم شجر وبذت اي غبكت . منه

انما اغتفر في المرفوع لانه غير صالح للسقوط ولا كذلك المنصوب والمجرور وليس من
التنازع قول امرء القيس * ولو ان ما اسعى لادني معيشة * كفا في ولم اطلب قليل من المال *

على مذهب البصريين باعتبار تأويله بذلك او بما ذكر او لان في تعفق ضميرا يعود
الى الصائد وهو غير رجال وذهب الفراء الى انه ان استوى العاملان في طلب المرفوع
وكان العطف بالواو فالعمل لهما نحو قام وقعد اخواك . وان اختلفا اضمرتة مؤخرا
وجوبا كضربني وضربت زيدا هو . وانما اخر عن الظاهر هربا من الاضرار قبل
الذكر ولم يحذف هربا من حذف الفاعل ولا يخفى ما فيه (قوله انما اغتفر في المرفوع)
وجاء في هذا الباب ثرا ونظما حتى سيبيويه عن بعض العرب ضربوني وضربت قومك
وقال الشاعر جفوني ولم اجف الاخلاء . لا يقال هذا لا يفيد اطراد الجواز لامكان
ان يكون سماعيا والمطلوب انه مطرد . لانا نقول اذن لم يثبت في العرية حكم
من الاحكام لورود ذلك في كل محل بل الواجب حمل ما ثبت عن العرب على الاطراد
ما لم يدل دليل على خلافه وهنا لم يدل شيء على خلاف ذلك . لا يقال ما تمسك
به الكسائي ومن بعده يدل على خلافه لانا نقول هو بيت شعري يمكن تأويله
فلا يقاوم النثر والنظم الصريحين في الاضرار قبل الذكر هذا ملخص ما ذكره بعض
المحققين فليحفظ (قوله لانه غير صالح للسقوط) لامتناع حذف العمدة فيجب
اضراره لا يقال هذا لا يفيد وجوب الاضرار لامكان وجوب الاظهار وجوازه
لانا نقول المقصود بهذا اثبات وجوب الاضرار بالاضافة الى الحذف واما بالنسبة
لجواز الاظهار فله دليل آخر وهو لزوم التكرار كما قرره شراح الكافية (قوله ولا كذلك
المنصوب والمجرور) لانها فضلة وفي ذلك تفصيل يطلب من محله (قوله وليس من
التنازع قوله امرء القيس الخ) لما استدل الكوفيين على اولوية اعمال الاول بقول امرء القيس
ولو انما اسعى اليك حيث قالوا قد توجه الفعل اعني كفا في ولم اطلب الى اسم واحد
وهو قليل من المال فاقضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرء القيس

وذلك لان شرط هذا الباب ان يكون العاملان موجبين الى شيء واحد كما قدمنا
ولووجه هنا كفاني واطلب الى قليل فسد المعنى لان لو تدل على امتناع الشيء
لا امتناع غيره فاذا كان ما بعدها مثبتا كان منفيًا نحو لو جاءني اكرمه واذا كان
منفيًا كان مثبتا نحو لو لم يسي لم اعاقبه وعلى هذا فقوله انما اسعى لادنى معيشة منفي
لكونه في نفسه مثبتا وقد دخل عليه حرف الامتناع وكل شيء اُمتنع لعله ثبت تقيضه
وتقيض السعي لادنى معيشة عدم السعي لادنى معيشة وقوله ولم اطلب مثبت لكونه منفيًا
بل وقد دخل عليه حرف الامتناع فلووجه الى قليل وجب فيه اثبات طلب القليل وهو
عين ما نفيه اولا واذا بطل ذلك تعين ان يكون مفعول اطلب محذوفا وتقديره ولم
اطلب الملك ومقتضى ذلك انه طالب للملك وهو المراد فان قيل انما يلزم فساد
جعله من باب التنازع لعطفك لم اطلب على كفاني ولو قدرته مستأنفاً كان
نفياً محضاً غير داخل تحت حكم لو قلت انما يجوز التنازع بشرط ان يكون
بين العاملين

الذي هو من افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره
اذ لا قائل بتساوي الاعمالين اجاب الشارح من طرف البصريين بقوله وليس من
التنازع الخ كذا قيل ولا يخفى ما في قوله اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فتذكر (قوله
لان لو تدل على امتناع الخ) اي امتناع الجزاء لامتناع الشرط غالباً في المشهور
(قوله وهو المراد) ويدل عليه قوله بعد . ولكننا اسعى لمجد مؤثلي . وقد يدرك المجد المؤثلي
امثالي . (قوله فان قيل الخ) قال اللاري ان قلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفة على
كفاني اما اذا كانت الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرط فلا يلزم هذا
الفساد . قلنا لا يجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط ولا الاخيران للزوم
حمل الكلام على التأكيد دون التأسيس مع ان واو العطف والاعتراض ينبوعن ذلك
وذلك لان نفي السعي مستلزم لنفي الطلب فان قلت السعي الطلب البليغ فيكون

ارتباط وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط * ص * باب المفعول منصوب * ش *
 قد مضى ان الفاعل مرفوع ابدأ واعلم الآن ان المفعول منصوب ابدأ والسبب
 في ذلك ان الفاعل لا يكون الا واحدا والرفع ثقيل

اخص من الطلب ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام . قلنا المراد بالسعي هنا الطلب
 مطلقا لان الكفاية تحتاج الى الطلب لا الى الطلب البليغ انتهى والكلام كثير في هذا
 المقام فافهم والله تعالى اعلم (قوله باب) الظاهر انه بالتنوين وما بعده مبتدا وخبر
 (قوله المفعول منصوب) ايهم ناصبه ليجري على كل الاقوال فان البصريين قالوا انه
 منصوب بالفعل او شبهه . واختلف قول الكوفيين فقال هشام الناصب له الفاعل
 وقال الفراء كلاهما . وقال خلف معنى المفعولية . حجة البصريين ان اصل العمل
 للافعال . وحجة هشام ان نصبه يدور مع الفاعل وجودا وعدما والدوران يفيد العلية .
 وحجة الفراء ان الفعل والفاعل كالشيء الواحد ولا يعمل بعض الكلمة دون بعض .
 وحجة خلف ان المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ولفظ الفعل غير قائم به واسناد
 الحكم الى العلة القائمة بذات الشيء اولى . ويرد على هشام تقديم المفعول على الفاعل
 مع انه غير متصرف . ونحو او اطعم في يوم ذي مسغبة يتما اذ لا فاعل هنا ونحو ضربني
 زيدا والضمير لا يعمل . وعلى الفراء ما ورد على هشام وانه يقع بينهما نحو جاء آل
 فرعون النذر والمعمول لا يتوسط العامل . وعلى خلف رفعه في نحو ضرب زيد ومعنى
 المفعولية باق بدليل مرّ بزيد وعمروا بالنصب قاله ابن عمرون فالصحيح مذهب
 البصريين ذكر ذلك بعض المحققين . ولا تكن من الغافلين (قوله لا يكون الا واحدا)
 اي لا يكون للفعل الواحد الا فاعل واحد اصطلاحا واما فتلقفها رجل رجل فالاسمان
 فيه بمعنى واحد اي تلقفها الناس . واما نحو ضرب زيد وعمرو فالفاعل فيه واحد والاسم
 الآخر معطوف ونحو قام الزيدان الفاعل الاصطلاحي فيه ايضا واحد كما لا يخفى
 (قوله والرفع ثقيل) لانه بالضممة التي هي اثقل الحركات وبالواو التي هي اثقل الحروف .

والمفعول يكون واحدا واكثر والنصب خفيف فجعلوا الثقل للقليل والخفيف للكثير
قصدا للتعادل * ص * وهو خمسة * ش * هذا هو الصحيح وهو المفعول به كضربت
زيدا والمفعول المطلق وهو المصدر كضربت ضربا والمفعول فيه وهو الظرف كصمت يوم
الخميس وجلست امامك والمفعول له كقيمت اجلالا لك والمفعول معه كسرت والنيل
ونقص الزجاج منها المفعول معه فجعله مفعولا به وقد سرت وجاوزت النيل ونقص
الكوفيون منها المفعول له فجعلوه من باب المفعول المطلق مثل قعدت جلوسا وزاد السيرافي
سادسا وهو المفعول منه نحو واختار موسى قومه سبعين رجلا لان المعنى من قومه
وسمى الجوهري المستثنى مفعولا دونه * ص * المفعول به

واما الالف فليس رفعا اصليا بل نصب اصلي على ان عليه الثقل في البعض تكفي
قاله المحصي (قوله والمفعول يكون واحدا واكثر) فان الفعل الواحد يكون له مفاعيل
(قوله وهو خمسة) الضمير راجع الى المفعول المراد به الجنس فلذا اخبر عنه بخمسة
وصح الاخبار بالجمع عن المفرد لان المقصود التقسيم فهو نظير الكلمة اسم وفعل وحرف
فاندفع ما توهم من ان ارادة الجنس لا تصح الاخبار والا لجاز الرجل ثلاثه والرجل
قائمون ووجه الدفع ان عدم الصحة هنا لعدم ارادة التقسيم الا ترى الى صحة الرجل
ثلاثه عربي ورومي وهندي لارادته ذكره المحصي (قوله واختار موسى قومه) هو
عند الجمهور منصوب بنزع الخافض (قوله وسمى الجوهري الخ) قيل لعله اصطلاح
ولا مشاحة فيه * باب المفعول به * (قوله المفعول به) قال الصفوي ان امثال
هذه العبارة صار كالعلم ولا يفتنى الضمير من به مرجعا وقيل غير ذلك ^{١١} والباء

(١) فانه قيل ضمير به راجع الى ال في المفعول لانها اسم موصول ولا ضمير في مفعول وكذا في
نظائره من المفعول له وفيه ومعها ويتجه عليه انه لو كان كذلك لما جاز حذف ال في المفعول واستعماله
مجردا مع انه اكثر من ان يحصى وقيل الضمير راجع الى ال وفي مفعول ضمير ايضا راجع الى الفعل
اي الذي فعل فعل بسببه او فيه اوله او معه ويتجه عليه ان الواجب حينئذ المفعول هو به الخ
لان مسنده صفة جارية على غير من هي له ومذهب الجمهور ان الصفة اذا كانت كذلك يجب

هو ما وقع عليه فعل الفاعل كضربت زيدا * ش * هذا الحد لابن الحاجب رحمه الله
وقد استشكل بقولك ما ضربت زيدا ولا تضرب زيدا واجاب بان المراد بالوقوع

للسببية او للصلة فعلی الاول متعلق بالفعل والثاني بما تضمنته من معنى التعلق
(قوله ما وقع عليه) اي ما ذكر ليدل على وقوع الفعل عليه . واختصر للعلم بالمقصود .
فلا يرد المبتدا في زيد ضربته فانه وان وقع عليه فعل الفاعل لكنه لم يذكر ليدل
على وقوع الفعل عليه بل ليدل على انه المسند اليه وانما اتفق انه هو وضميره المفعول واحد
(قوله فعل الفاعل) اي فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج نحو
زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول اذ لم يعتبر اسناده الى ^(١) فاعله . ودخل درهما
في اعطى زيد درهما لانه يصدق عليه انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد
الفعل اليه فان نائب الفاعل في حكم الفاعل وبما ذكر ظهر وجه العدول عما وقع عليه
الفعل مع انه اخصر مما عدل اليه فافهم ^(٢) (قوله كضربت زيدا) اي كزيدا من ضربت
زيدا (قوله وقد استشكل الخ) اي ان التعريف غير جامع . وكذا اورد على هذا التعريف
ان المشتق منه اخفى من المشتق لتوقف معرفة المشتق على معرفته فكيف جعل الاخفى
معرفا . واجيب بان المفعول لم يقصد به قصد مدلوله باعتبار الاشتقاق وانما قصد به
في الاصطلاح اللقب لنوع مخصوص فلا يرد ذلك (قوله بقولك ما ضربت زيدا)
اي نحو ذلك من كل ما الفعل فيه غير واقع على المفعول لنفي كالتال الاول او نهي
كالثاني ومثل ذلك عبادت الله تعالى وسمعت زيدا واوجدت ضربا وضرب زيد

ابراز ضميرها وان امن اللبس نحو زيد عمرو ضاربه هو وزيد هند ضاربها هو مع اننا لم نر احدا
فعل هذا الواجب فلعل الاولى والاصفى ما قاله الصفوي . منه

^(١) هذا انما يحتاج اليه لو لم يكن مفعولا به في اصطلاحهم وهو الارجح الالين بالاعتبار
وقولهم المفعول به وفيه يصح ان يكونا مفعولي ما لم يسم فاعله لا يبدل على تسميته مفعولا به وفيه قاله الحمصي . منه
^(٢) وجهه انه لو قال كذلك لتبادر منه الفعل الاصطلاحي ويزم خروج شبه الفعل وهو مضر . منه

انما هو تعلقه بما لا يعقل الابه الاترى ان زيدا في المثالين متعلق بضرب وان ضرب يتوقف فهمه عليه او على ما قام مقامه من المتعلقات * ص * ومنه المنادى * ش * اي ومن باب المفعول به المنادى وذلك لان قولك يا عبد الله اصله ادعو عبد الله

عمرؤا اذا كان الكلام كاذبا (قوله انما هو تعلقه الخ) اي تعلق الفعل بشي لا يتصور ولا يفهم ذلك الفعل الا به . فان قيل تفسير الوقوع بما ذكر يستلزم ان يكون الزمان مفعولا به بل الفاعل ايضا لانها كذلك اجيب بان المراد الفعل الحقيقي والمصدر لا يتوقف تعلقه على الزمان وما بين الفاعل والفعل لا يسمى تعلقا اصطلاحا بل يسمى قياما واسنادا والتعلق مخصوص بالفضلات ^(١) كما قاله السيد في حواشي الرضي . وبهذا يندفع ايضا ما نقض به الرضي التعريف من دخول عمرو في اشتراك زيد وعمرو ويجعل ما في التعريف عبارة عن المنصوب يندفع هذا ونحوه كما قاله الصفوي (قوله يتوقف فهمه عليه) اي على زيد ولا يخفى ان التوقف انما هو على شخص ما لا على شخص زيد مثلا لكن توقف الفعل عليه لوجود شخص ما فيه كذا قيل (قوله ومنه المنادى) اي بجميع انواعه وعرفوه بانه المطلوب اجابته حقيقة كما الله ويا زيد او ادعاء كما جبال ويا ارض ومنه يا الله على قول بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا (قوله وذلك الخ) يان لكونه مفعولا به لما فيه من الحفاء ولعله لهذا ايضا قال ومنه (قوله اصله ادعو عبد الله) المتبادر ^(٢) منه ان ادعو مقدر قبل المنادى كما هو الاصل في العامل ونقل عن سيبويه تقديره مؤخرا وكأنه لما رأى ان المنادى مقصود الاختصاص من بين المتعدد ناسب تقديمه وتأخير العامل . وما ذكره الشارح من الاصل هو ما ذكره جمع وقال بعضهم الاصل ادعوك فاقم المظهر مقام المضمرة وحرف النداء مقام ادعو . واعترض بانه ينادى

(١) علي ان المفسر بما ذكر ليس مجرد وقوع الفعل بل وقوع فعل الفاعل فيخرج الفاعل . منه

(٢) ويؤيد المتبادر ما ذكرنا من الاصل في العامل وما ذكره من ان حرف النداء نائب مناب الفعل والغالب في النائب عن شيء حلولة محله . منه

حذف الفعل وانبت عنه يا * ص * وانما ينصب مضافا كيا عبد الله او شبهه كيا حسنا وجهه ويا طالعا جبلا ويا رفيقا بالعباد او نكرة غير مقصودة كقول الاعشى يا رجلا خذ بيدي * ش * يعني ان المنادى انما ينصب لفظا في ثلاث مسائل احداها ان يكون مضافا

الغائب ومن لم يكن مواجها . واجيب بان المراد بالغائب البعيد منك السامع ندائك فهو حاضر . واعترض ايضا بانه يحتمل الحكاية مع الغير فلا يصح نيابة يا زيد مثلا عنه اذ لا يحتملها . واجيب بمنع الاحتمال بل هو مثله في ذلك . نعم يرد على القولين ان تقدير ادعوا وان كان مناسبا لمقام النداء لكن تقدير انا ادي انصب فافهم (قوله حذف الفعل الخ) وذلك للتخفيف وليلد على الانشاء نصا لا يقال دعوى حذف الفعل وانا بة الحرف عنه يستلزم كون الجملة الندائية خبرية كاصلها اعني ادعوا لانا نقول تقدير الفعل لا يستلزم كون الجملة خبرية لجواز ان يقصد الانشاء نعم الاولى بهذا الغرض تقدير الفعل الماضي لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي (قوله وانبت عنه يا) فلا يجمع بينهما اذ لا يجمع بين العوض والمعوض عنه ولذا وجب الحذف وقد تحذف يا ايضا ويعوض عنها في الآخر الميم ^(١) المشددة وذلك خاص باسم الله عز اسمه فكل شأنه غريب . وقوله . اني اذا ما حدثت الما . اقول يا اللهم يا الله . ضرورة وفي الاتقان ان اصل يا اللهم يا الله آما فيحوز الجمع في السعة وهو مذهب الكوفيين ويطله انه حذف على غير قياس وقد التزم وانه لا يمتنع اللهم امنا والاصل عدم التكرار . وانه مخالف للمعنى بدليل اللهم اغفر (قوله وانما ينصب الخ) هذا النصب عند سيويه بالفعل واجاز المبرد نصبه بحرف النداء (قوله لفظا) اي لا محلا فيدخل فيه النصب تقديرا نحو يا فتاي ويا غلامي (قوله ان يكون مضافا) اي سواء كانت الاضافة محضة كما مثل

(١) واختصت الميم لانها عهدت زيادتها في ذرق بضم الزاء والقاف الشديد الزرق للمذكر والمؤنث . منه

كقولك يا عبد الله ويا رسول الله وقول الشاعر

الا يا عبد الله اني متيم * باحسن من صلي واقبحهم فعلا

الثانية ان يكون شبيها بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه وهذا الذي به التمام
اما ان يكون اسما مرفوعا بالنادي

ام غير محضة نحو يا حسن الوجه . ونقل عن بعضهم ^(١) اجازة الضم في الثانية فيميز يا حسن
الوجه بضم الصفة لان اضافتها في تقدير الالاقصال . وفيه ان البناء ناش عن مشابهة
الضمير وهي مفقودة هنا وانه لا سماع يقتضيه . بقي انهم سكتوا هنا عما لو كان المضاف
مبنيا اتصالا قبل النداء كياسيو به الزمان او عروضا بسبب الاضافة كيا يوم لا ينفع مال
ولا بنون وظاهر انه منصوب محلا ولا يقال انه مبني على ضم مقدرا لان النادى
المضاف انما يستحق النصب وهو ثابت هنا لمحله لكونه مبنيا . فان قلت هل يمكن ان
يقال انه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة البناء قلت لا يمكن
ذلك لانه مبني والاعراب انما يكون في المبنيات محلا ولا يمكن تقديره كما لا يخفى
قاله الحمصي . وعليه يكون الكلام مبنيا على الاعم الاغلب كما قيل (قوله كقولك يا عبد الله)
يحتمل ان يكون علما وهو الظاهر وان لا يكون كذلك كيا غلام زيد وعلى الاول في
التمثيل به للمضاف مسامحة لان العلم مجموع المضاف والمضاف اليه . وعلى الثاني لا مسامحة
وليس من المضاف يا اثنا عشر كما يتوهم من حذف التنوين لان النون لما حذفت نزل
عشر منزلتها فصار في الحكم بمنزلة قولك اثنان ولو ناديت هذه الكلمة قلت يا اثنان
وكذلك اثنا عشرة . ونقل عن الكوفيين انهم يلحظون فيه الاضافة فيميزون يا اثني
عشر بالياء قاله مكى (قوله ان يكون شبيها بالمضاف) وجه الشبه ان الاول عامل في
الثاني وانه متخصص بما بعده ويفتقر اليه كما ان المضاف كذلك بالنسبة للمضاف اليه
(قوله مرفوعا بالنادي) اما على الفاعلية كالمثالين الاخيرين او على النيابة عن الفاعل

(١) ثعلب احمد بن يحيى . منه

كقولك يا محمودا فعله ويا حسنا وجهه ويا جميلا فعله ويا كثيرا برة او منصوبا به كقولك
يا طالع جبلا او مخفوضا بخافض متعلق به كقولك يارفيقا بالعباد ويا خيرا من زيد
او معطوفا عليه قبل النداء كقولك يا ثلاثة وثلاثين في رجل سميته بذلك

كالثال الاول وقولك يا ذاهب مثلا مبني على الضم ولا نظر الى عمله في الضمير المستتر
ولو قلت يا ذاهب وزيد فان عطفت زيدا على ذاهب بنيته على الضم او على الضمير المستتر
فيه نصبته لعمله في زيد بواسطة الحرف ونحو يا مشتركا وزيدا يجب النصب لتعيين
العطف على الضمير كما لا يخفى (قوله كقولك يا طالع جبلا) قيل فيه اشكال اذ لم يوجد
اعتماد وهو شرط في الاعمال ولو قدر له موصوف لكان مفردا معرفة ويجب تعريف الطالع
وفيه غير ذلك فليحذر (قوله او معطوفا عليه قبل النداء) احتراز بقوله قبل النداء عما لو حصل
العطف حال النداء فلا اثر له في تصوير المعطوف عليه شيئا بالمضاف ولذلك قال
ابن السراج في قولهم ثلاثة وثلاثين اذا كان اسما واحدا وليس هذا بمنزلة قواك للجماعة
يا ثلاثة وثلاثون لانك اردت في هذه الحالة يا ايها الثلاثة والثلاثون انتهى . فاذا وجد
العطف قبل النداء كان الثاني من تمام الاول واذا كان حال النداء فليس كذلك لانه
منفصل عنه (قوله كقولك يا ثلاثة وثلاثين في رجل سميته بذلك) اي بالمعطوف
والمعطوف عليه معا فيجب نصبهما للطول بلا خلاف اما نصب ثلاثة فلانه شبيه بالمضاف
من حيث ان الثاني من تمام الاول لان التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف ولما
كان حرف العطف يقتضى معطوفا ومعطوفا عليه وهو بمنزلة العامل صار كأنه بعض
اسم عمل في آخر فاشبه ضاربا زيدا . واما نصب ثلاثين فبالعطف على ثلاثة . ويمتنع
ادخال يا على ثلاثين لانه الجزء الثاني من العلم خلافا لبعضهم في اجازة ذلك قاله في
التصريح . وانت خير بانه حيث وقعت التسمية بالكلمتين فاعراب كل واحدة على حدة
مشكل الا ان يقال اعرب كل بالاعراب الذي استحقه المجموع دفعا للتحكم كقولهم
الزمان حلوحامض . واعلم ان من المشبه بالمضاف عند المصنف والرضي قولهم يا حلليا

الثالثة ان يكون نكرة غير مقصودة كقول الاعمى يارجل اخذ بيدي وقول الشاعر

ياركبا اما عرضت فبلغا * ندما ماي من نجران ان لا تلاقيا

* ص * والمفرد المعرفة يبنى على ما يرفع به كيازيد ويازيدان ويازيدون ويارجل لمعين

* ش * يستحق المنادى البناء بامر من افراده وتعريفه ونعني بافراده ان لا يكون مضافا

ولا شبيها به ونعني بتعريفه ان يكون مرادا به معين سواء كان معرفة قبل النداء كزيد

وعمر و او معرفة بعد النداء بسبب الاقبال عليه

لا يعجل ويا جواد لا ينجل لان الجملة اما حال من الضمير المستتر كما ذهب اليه المصنف

فيكون الوصف عاملا لان العامل في الحال هو العامل في صاحبها واما نعت كما ذهب

اليه الرضي والنعت عنده لدلالته على معنى في المتبوع بمنزلة جزئه وجعل ابن مالك ذلك

من المحقق بالشبيه بالمضاف وشبهه وتحقيق المقام في المطولات (قوله ان يكون نكرة غير

مقصودة) جامدة كانت او مشتقة في ثراو شعر وقد مثل لذلك فالمثال الاول للجامدة

في النثر والثاني للمشتقة في الشعر . ومثل في التوضيح للمشتقة بقول الواعظ يا غافلا

والموت يطلبه وليس بشيء لان غافلا في المثال كما قال الدنوشري شبيه بالمضاف

لعمله النصب في الجملة بعده اذ هي حال من ضميره المستتر . وزعم المازني استحالة

وجود هذا القسم مدعيا ان نداء غير المعين لا يمكن وان التنوين في ذلك

شاذ او ضرورة وليس بشيء (قوله كقول الاعمى يارجل اخذ بيدي) ومثله قوله ايضا

يارجلين خذا بيدي ويا مسلمين خذوا بيدي ولم يقصد اثنين معينين ولا جماعة معينة

لان النكرة المقصودة ينبغي ان تشمل جميع ذلك (قوله ان لا يكون مضافا ولا شبيها به)

يدخل في ذلك المركب المزجي والمثنى والمجموع وما كان مبنيا قبل النداء والامثلة ظاهرة

(قوله معرفة قبل النداء كزيد وعمر) فانهما علمان قبل النداء واستصحب ذلك التعريف

بعده وهذا مذهب ابن السراج وابن مالك وذهب المبرد والفارسي الى ان تعريف العلمية

سلب منها وعرفا بالاقبال ويرد ما ذهب اليه نداء اسمه تعالى واسم الاشارة اذ لم

كرجل وانسان تريد بها معينا فاذا وجد في الاسم هذان الامران استحق ان يبنى على ما يرفع به لو كان معربا فتقول يا زيد بالضم ويا زيدان بالالف ويا زيدون بالواو قال الله تعالى يا نوح قد جادلتنا يا جبال اوبي معه * ص * فصل وتقول يا غلام بالثلاث وبالياء

يتصل به كاف الخطاب لمنع ندائه حينئذ على الصحيح فانها لا يمكن سلب تعريفها لكونها لا يقبلان التنكير فان قلت العلم اذا اريد اضافته نكر فما الفرق اجيب بان الفرق هو انه ليس المقصود في الاضافة الا تعريف المضاف او تخصيصه فلو اضيف مع بقاء تعريفه كانت الاضافة لغوا وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الاصغاء لالقاء الكلام اليه فلا حاجة الى تنكير المنادى (قوله كرجل وانسان تريد بها معينا) فان تعريفها بسبب القصد والاقبال والا فها قبل ذلك نكرتان وهذا ما ذهب اليه الشارح وابن مالك وقيل تعريفها بال محذوفة ونابت ياعنها (قوله استحق ان يبنى الخ) لمشايتها كاف الخطاب في نحو اذعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه . وبنى على حركة للاعلام بان بنائه غير اصلي . وكان على صورة الرفع للفرق بينه وبين المضاف الى ياء المتكلم في بعض لغاته لانه يكسر ويفتح كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى قريبا والضم وان جاز فيه ايضا لكنه قليل وانما يفعل فيما يكثر ان لا ينادي الا مضافا (قوله فتقول يا زيد بالضمه) وكذا ياطلمة لكن قال ابن الانباري كما نقله عنه الدوشري انه سمع ياطلمة بالفتح واختلف فيه فقل برخم والتقدير ياطلم ثم احمى التاء غير معتد بها وفتحت لوقوعها موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التانيث وهو ظاهر كلام سيويوه فتكون على هذا مقحمة بين الحاء والتاء المحذوفة المنوثة . وقيل ليس برخم فقل انه معرب منصوب على اصل المنادى ولم ينون لانه لا ينصرف . وقيل مبني على الفتح لان منهم من يبنى المنادى المفرد على الفتح لتشاكل حركة اعرابه لو اعرب فهو نظير لارجل في الدار وانشد هذا القائل . ياريج من نحو الشمال هي . بالفتح فلي هذا يكون مراد الشارح بقوله استحق ان يبنى على ما يرفع به اي في المشهور (قوله يا زيدان بالالف الخ)

فتحا واسكانا وبالف * ش * اذا كان المنادى مضافا الى ياء التكلم كغلامي جاز فيه
ست لغات احداها يا غلامي باثبات الياء الساكنة كقوله تعالى يا عبادي لا خوف عليكم
الثانية يا غلام بحذف الياء الساكنة وابقاء الكسرة دليلا عليها قال الله تعالى يا عباد
فاتقون الثالثة ضم الحرف الذي كان مكسورا لاجل الياء وهي ضعيفة حكي من كلامهم

قال المحصي فان قيل العلم اذا اثني اوجع لزم فيه اللام فكيف صح يا زيدان ويا زيدون
قيل صح لقيام مقام اللام في افادة التعريف ولو استعمل مع اللام هنا لزم اجتماع اداتي
تعريف انتهى فتذكر * فصل * (قوله اذا كان المنادى الى قوله جاز) هذا الجواز
مشروط بما الاضافة فيه للتخصيص كما في التسهيل والجامع احتراز مما الاضافة فيه للتخفيف
نحو يا مكرمي ويا ضاري فان يائه ثابتة لا غير وهي اما مفتوحة او ساكنة وهل اصلها السكون
او الفتح قولان مشهوران . ومثله في اثبات الياء الا انها مفتوحة لا غير المنادى المعتل
المضاف الى الياء نحو يا فتاتي ويا قاضي فلا يجوز حذفها للاباس ولا الاسكان لئلا
يلتقي ساكنان ولا تحريكها بالضم او الكسر لثقلها على الياء قاله الازهري (قوله الثانية
يا غلام بحذف الياء) وهذا هو الاكثر ثم ثبوتها ساكنة على اصل البناء ثم ثبوتها مفتوحة
للتخفيف وجعلها الشارح في التوضيح في رتبة واحدة نظرا الى اختلافهم في اصل وضعها
ثم قلب الكسرة فتحه وقلب الياء الفاء ثم حذف الالف والاكتفاء بالفتح ثم الضم
والاكتفاء من الاضافة بنيتها فافهم (قوله الثالثة ضم الحرف الذي كان مكسورا
الخ) اي فهو مبني على الضم كما يدل عليه ظاهر كلامه في التوضيح قال الدوشري وهو
اختيار المصنف والمناسب تقدير النصب ومنع من ظهوره الاشتغال بحركة المشابهة
اي مشابهته للنكرة المقصودة كذا قيل (قوله وهي ضعيفة) ومع هذا هي مخصوصة
فيما يكثر فيه ان لا ينادى الا مضافا كالام والاب حملا للقليل على الكثير وقال
بعضهم المدار على القرنية الدالة على الياء المحذوفة ولذلك قال ابو علي الشلوبين وهذا
اذا لم يلتبس اي بالمنادى المقبل عليه (قوله حكي من كلامهم الخ) الحامي له يونس

يا ام لا تفعل بالضم وقرئ قل رب احكم بالحق بالضم الرابعة يا غلامي بفتح الياء قال
الله تعالى يا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم الخامسة يا غلاما بقلب الكسرة التي قبل الياء
المفتوحة فتحة فتقلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قال الله تعالى يا حشرنا على ما
فرطت في جنب الله يا اسفا على يوسف السادسة يا غلام بحذف الالف وابقاء الفتحة دليلا
عليها كقول الشاعر * ولست براجع ما فات مني * بلهف ولا بليت ولا لو اني *
اي بقولي يا لهف وقولي وتقول يا غلام بالثلاث اي بضم الميم وفتحها وكسرها وقد بينت توجيه
ذلك * ص * ويا ابت ويا امت ويا ابن ام ويا ابن عم بفتح وكسر والحاق الالف
او الياء للاولين قبيح وللآخرين ضعيف * ش * اذا كان المنادى المضاف الى الياء
أباً او أمّاً جاز فيه عشر لغات الست المذكورة ولغات اربع اخر احداها ابدال الياء تاءً

(قوله فقلبت الياء الفا) قال الشهاب القاسمي الظاهر ان الالف اسم لانها منقلبة عن اسم
وينبغي ان يحكم عليها بانها مضاف اليه وانها في محل جرّ ويظهر اثره في التابع بل قد
يدعى ان هذه الالف يا المتكلم الا انه تغيرت صفتها فلي تأمل قال الحمصي وينبغي
ان يكون نصب يا غلاما بفتحة مقدرة والفتحة الظاهرة لاجل الالف المنقلبة عن ياء
المتكلم (قوله السادسة يا غلام بحذف الالف الخ) والذي صرح بجواز ذلك الاخفش
والفارسي والمازني (قوله اللغات الست) المذكورة وافصحها حذف الياء وابقاء الكسرة
ثم اثبات الياء ساكنة او متحركة بالفتح ثم قلبها الفاء ثم حذف الالف وابقاء الفتحة
واقبلها الضم فنذكر (قوله ابدال الياء تاءً) هذا بطريق التعويض كما صرح به غير واحد
قال الحفيد وانما عوضت تاء التانيث عن الياء اذا اضيف اليها الاب والام لانها
مظنة التثنية والتاء تدل عليه كما في علامة ونسابة وقال صاحب الكشف جاز التثنية
لان التانيث والاضافة متناسبان في ان كلا منهما زيادة مضمومة الى الاسم في آخره
انتهى والمنادى في هذه الحالة كما قال الشهاب منصوب فانه معرب لانه من اقسام
المضاف بفتحة مقدرة على ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لاجل التاء

مكسورة وبها قرأ السبعة ما عدا ابن عامر في يا ابت الثانية ابدالها تاء مفتوحة وبها قرأ ابن عامر الثالثة يا ابتا بالتاء والالف وبها قرئ شاذاً الرابعة يابتي بالتاء والياء وهاتان اللغتان قبيحتان والاخيرة اقبح من التي قبلها

لاستدعائها فتح ما قبلها لاعلى التاء لانها في موضع الياء التي يسبقها اعراب المضاف اليها وهذا ظاهر (قوله مكسورة) وهو الاكثر في كلامهم لان الكسر عوض عن الكسرة التي كان يستحقها ما قبل ياء المتكلم وزال حين جاءت التاء اذ لا يكون ما قبل التاء الا مفتوحا وتوجيه الفراء بان الياء في النية ردة الزجاج بانه لا يقال يابتي (قوله الثانية ابدالها تاء مفتوحة) وهو الاقبح لان التاء بدل من ياء حركتها الفتح فتحريكها بحركة اصلها هو الاصل في القياس وقيل لان الاصل يابتا ويرده ما ردد قول الفراء كذا علل كلاما من المسئتين الازهري رحمه الله تعالى (قوله وبها قراء ابن عامر) في ياببت وقرء في الشواذ ياببت بالضم على التشبيه بنحوه وثبة وهي لغة شاذة حكى سيبويه عن الخليل انه سمع بالامة بالضم واجازه الفراء والنحاس ومنعه الزجاج وعلى هذا فاللغات احدى عشر (قوله بالتاء والالف) وهذه الالف هي المتقلبة عن الياء التي عوضت عنها التاء كما قال ابن جنى . وزعم ابن مالك انها هي التي يوصل بها اخر المندوب والمنادى البعيد والمستغاث وانها ليست بدلا من الياء (قوله وبها قرئ شاذاً) وورد ايضا في الشعر نحو قوله يابتا علك او عساكا (قوله الرابعة بالتاء والياء) وعليه قوله يابتي لازلت فينا قائما . لنا امل في العيش ما دمت عائشا . (قوله والاخيرة اقبح من التي قبلها) يعني الجمع بين التاء والياء اقبح من الجمع بين التاء والالف وان كان الكل قبيحا وذلك لان في الصورتين الجمع بين العوض والمعووض عنه الا ان في الاخيرة صورة المعوض عنه باقية وفي التي قبلها غيرت الى الالف وبعض الشرهاء من بعض قال في التصريح وربما قيل ابات وعليه قوله كالك فينا ياببات غريب . فقيل اراد ياببت ثم اشبع . وقيل اراد يابتا ثم قلب اي قدم واخر . وقيل اراد ياباه على لغة القصر ثم

وينبغي ان لا يجوز الا في ضرورة الشعر واذا كان المنادى مضافا الى مضاف الى الياء مثل
يا غلام غلامي لم يجز فيه الا اثبات الياء مفتوحة او ساكنة الا اذا كان ابن ام او ابن عم
فيجوز فيها اربع لغات فتح الميم وكسرها وقد قرأت السبعة بها في قوله تعالى قال ابن
ام ان القوم استضعفوني قال يا ابن ام لا تأخذ بلحيتي الثالثة اثبات الياء كقول الشاعر
يا ابن امي ويا شقيق نفسي * انت خلفتي لدحر شديد * والرابعة قلب الياء الفا كقوله
يا ابنة عما لا تلوبي واهجمي * وهاتان اللغتان قليلتان في الاستعمال * ص * فصل ويمر
ما افرد او اضيف مقرونا بال من نعت المبني وتوكيده

قدّر الحاق الياء وابدل منها التاء (قوله وينبغي ان لا يجوز الا في ضرورة الشعر)
ظاهر كلام الرضي عدم اختصاص ذلك في الشعر ويؤيده انه قرئ يا ابني اني اخاف . وفي
المرادي واجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما في الكلام ونظيره قراءة ابي جعفر
يا حسرتاي فجمع بين العوض والمعوذ عنه (قوله لم يجز الا اثبات الياء) ولا يجوز حذفها
بعدها عن المنادى (قوله الا اذا كان ابن ام او ابن عم) وكذا اذا كان ابنة عم او ابنة
ام او بنت عم او بنت ام (قوله فتح الميم) قيل للتركيب المزجي وقيل الاصل عما واما بقلب
الياء الفا لحذف الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها والاول مذهب سيديويه والبصريين
والثاني قول الكسائي والفراء وابي عبيدة وحكي عن الاخفش (قوله وكسرها)
قال الزجاج لا تركيب بل اضافتان . وقال في الارتشاف تقلا عن اصحابه انهم حكموا
للاسمين بحكم اسم واحد وانهم حذفوا التاء حذفها من خمسة عشر اذا اضافوها للياء
فليس الاضافة واحدة قاله في التصريح (قوله قليلتان في الاستعمال) حتى ان العرب
لا يكادون يستعملون ذلك الا في الضرورة * فصل * (قوله من نعت المبني) بيان
لما اي يجرى ما افرد من نعت المبني ويمر ما اضيف مقرونا بال من نعت المبني
(قوله وتوكيده الخ) الظاهر انه وما بعده معطوف على نعت فيكون داخلا في البيان
ويكون المبين منسجما عليه فتصير الاقسام ثمانية نعت مفرد . وتوكيد كذلك وبيان

وبيانه ونسقه المقرون بال على لفظه او محله وما اضيف مجرداً على محله ونعت اي على لفظه والبدل والنسق المجرد كالمنادى المستقل مطلقاً * ش * هذا الفصل معقود لا يحكم تابع المنادى والحاصل ان المنادى اذا كان مبنياً وكان تابعه نعتاً او تأكيداً او بياناً

مثله ونسق نسقه فهذه اربعة . ونعت مضاف مقرون بال وتوكيد وبيان ونسق كذلك فهذه اربعة ايضا فالمجموع ثمانية . وهذا مشكل لان التوكيد المعنوي لا يتاقى فيه ان يكون مضافا مقرونا بال وكذا عطف البيان . واما عطف النسق فيتصور فيه ان يكون مضافا وان يكون مقرونا بال نحو يازيد والضارب الرجل فتكون الصور التي يجوز فيها الامران ستة . قاله الحمصي معترضاً به على الفاكهي . حيث قال في شرحه بعد كلام فهذه خمس صور يجوز فيها الرفع والنصب لكن عبارته يعني المصنف تقتضي ان الصور ثمانية . ثم قرر ذلك بما يرجع الى ما ذكرناه . وانا اقول ان ارتكب ظاهر كلام المتن نفسه من عطف وتوكيده واخويه على نعت ودخوله في حيز البيان تكون الصور ثمانية وباخراج الصورتين الغير المحتملتين بالعقل تبقى الصور ستة كما قال الحمصي لكن يخدش ذلك تقيد النسق بالمقرون بال فعلى تقدير العطف والدخول تحت البيان يؤول الكلام الى قولنا يجري ما اضيف مقرونا بال من النسق المقرون بال وهذا تعبير على تقدير صحته يصان عنه امثال المصنف . وان عدل عن الظاهر بان غطف قوله وتوكيده وما بعده على قوله ما افرد تكون الصور المفهومة من نصّ العبارة خمسة لان المعنى حينئذ ويجري ما افرد من نعت المبني او ما اضيف من نعتة ايضاً على لفظه او على محله . ويجري توكيد المبني وبيانه ونسقه المقرون بال كذلك وهذا هو الذي يقتضيه تمثيل المصنف في الشرح فانه لم يمثل للمساواة لكن يبقى مثل يازيد والضارب الرجل ولعل الامر فيه سهل . فافهم هذا المقام . فكم زلت فيه اقدام اقوام . ولقد اطلنا فيه الكلام . وبعد فالكلام لا يخلو عن شيء كما لا يخفى على ذوي الافهام فتدبر (قوله مبني على الضم) كالعلم والنكرة المقصودة (قوله اوتاكيدا) اي لغويا واطلقه اعتمادا على شهرة حكم اللفظي فقد علم ان حكمه حكم الاول حتي كانه هو

اونسقا بالالف واللام وكان مع ذلك مفرداً او مضافاً وفيه الالف واللام جاز فيه الرفع على لفظ المنادى والنصب على محله تقول في النعت يا زيد الظريف بالرفع والظريف بالنصب وفي التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين وفي البيان يا سعيد كرز وكرزا وفي النسق

(قوله او نسقا بالالف واللام) فان قيل كيف جاز ان يعطف ما لا يصح ان يكون منادى على ما هو منادى وانتم تقولون العاطف نائب عن العامل اجيب بان العاطف انما ينوب عن العامل في العمل خاصة ويوجب له نية ذلك نسبة المعنى الاول ولا ينزل منزلته من كل وجه ويوضح هذا انك تقول ليس زيد خارجا ولا عمرو ذاهبا فالعاطف نائب عن ليس في العمل وليس بمنزلته الا ترى انه لا يجوز وليس لا عمرو ذاهبا (قوله جاز فيه الرفع على لفظ المنادى) وذلك على تشبيهه لفظ المنادى بالرفوع تنزيلا لحركة البناء العارضة منزلة حركة الاعراب ومقتضى هذا التنزيل ان يكون حرف النداء هو الرفع للتابع بناء على ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل والافاين الرفع والقول بان الرفع التبعية قول ضعيف لا يحسن التخرج عليه . والمخاص من رتبة هذا الاشكال ان يحاول في المنادى انضموم ان يكون نائب فاعل في المعنى والتقدير مدعو زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك قاله في التصريح . ولو قدر نودي مثلاً لكان اولى واظهر كما لا يخفى^(١) وبعد فالمقام لا يخلو عن دغدغة فانه يقال ايضا لا يخلو الحال من كون العامل لفظياً او معنوياً وظاهره انه ليس معنوياً فيبقى كونه لفظياً . ولا يخلو اللفظي من ان يكون ملفوظاً به او مقدراً وظاهره انه ليس ملفوظاً فيبقى كونه مقدراً . ولا جائز تقديره لان المقدر في النداء ادعو او نحوه لا غير . اللهم الا ان يختار كونه لفظياً ويمنع انحصار اللفظي في الملفوظ به في الكلام والمقدر فيه بل من اللفظي ما يلاحظ في المقام بدون تلفظ ولا تقدير كما في عطف التوهم . فان قلت كل مفعول به يمكن اجراء ما ذكر في المنادى فيه مع انه لا يجوز الرفع في تابعه قلت المحجوب لما ذكر سماع الرفع في تابع المنادى ولم يسمع في

(١) لانه لا يظهر وجه لرفع مدعو الا على مذهب من لا يشترط اعتماد الوصف الرفع لمكتفى به . منه

يازيد والضحاك والضحاك قال الشاعر * يا حكم الوارث عن عبد الملك * روي برفع
الوارث ونصبه وقال آخر

فما كعب بن مامة وابن اروي * باجود منك يا عمرو الجوادا
والقوافي منصوبة * وقال آخر

الا يا يزيد والضحاك سيرا * فقد جاوزتما خمر الطريق

وقال الله تعالى يا جبال اوبي معه والطير وقرئ شاذاً والطير وهذه امثلة المفرد وكذلك
المضاف الذي فيه ال نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه وقال الشاعر * يا صاح
يا ذا الضامر العيس * يروي برفع الضامر ونصبه فان كان التابع من هذه الاشياء مضافا
وليس فيه الالف واللام تعين نصب محله كقولك يا زيد صاحب عمرو ويازيد

تابع المفعول على الاطلاق فهي نكتة اعتبرت بعد الوقوع ولا يلزم اطرادها . واعلم انه
لو ذهب ذاهب الى ان حركة التابع حركة اتباع لا اعراب فيكون النصب مقدرا فيه
منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاتباع وقلنا بصحة اتباع الحركة للعرف لسلمان
هذه التعملات ولكننا لم نطلع على احد ذهب اليه كذا حقه بعض الافاضل وحسنه
لم نبال بطوله ولم ننقل ماسواه (قوله يا زيد والضحاك والضحاك) اي بالرفع والنصب
والاول مختار الخليل والمأزني تنبيه على انه منادى ثان . والثاني مختار ابي عمرو ويونس
لان ما فيه ال لا يلي حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ماويله . وفصل المبرد بين ما
فيه ال للتعريف فالنصب وما لا فالرفع (قوله وكذلك المضاف الذي فيه ال) . وانما
الحق المضاف المقرون بال في جواز الوجهين لان الاضافة غير محضة فلا يعتد بها في
التابع . ومثله عند الرضي الشبيه بالمضاف فتأمل (قوله تعين نصب محله) عند الجمهور
وحكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء جواز رفع المضاف من نعت
وتوكيد وتبعهم ابن الانباري قاله في التصريح . قال الدونشري ظاهر الاختصار على
ذلك ان البيان ليس مثلها وينظر ما وجهه . وقد يقال انه قريب الشبه من البدل

ابا عبد الله وباتميم كلكم او كلهم ويازيد وابا عبد الله قال الله تعالى قل اللهم فاطر السموات
والارض وان كان التابع لعتا لاي

وهو اذا كان مضافا يجب نصبه فكذا ما اشبهه فتدبر (قوله باتميم كلكم وكلهم) فيه اشارة
الى جواز كل من الغيبة والحضور. قالوا اذا كان مع تابع المنادى ضمير جي به دالا
على الغيبة باعتبار الاصل وعلى الحضور باعتبار الحال. ومنع الاخفش مراعاة الحال
وقال واما قولهم باتميم كلكم فان رفعه فهو مبتدا وخبره محذوف اي كلكم مدعو. وان
نصبه فبمعامل محذوف اي كلكم دعوت وقضيته جواز قطع التوكيد وقد صرح المصنف
كغيره ان الفاظ التوكيد لا تقطع بخلاف الدعوت ويرد عليه ان الاعتبارين
قد اجتماعا في قوله

فيا ايها المهدي الخنا من كلامه * كانك يصفو^(١) في ازارك خرنق^(٢)

(قوله قال الله تعالى قل اللهم فاطر السموات) اي ففاطر بالنصب صفة محل الاسم الجليل
وفي الجمع مذهب الخليل وسيبويه ان هذا الاسم لا يوصف لانه صار عندهم مع الميم
بمنزلة الصوت اي غير متمكن في الاستعمال. وذهب المبرد والزجاج الى جواز وصفه برفع
على اللفظ ومنسوب على المحل وجعل فاطر السموات صفة له. قال ابو حيان والصحيح
مذهب سيبويه لانه لم يسمع مثل اللهم الرحيم ارحمنا والاية ونحوها محتملة للندا انتهى
ولا يخفى ان عدم الوصف على راي من يقول ان اصل اللهم يا الله امنا ثم قيل فيه اللهم على
حد التركيب الحيعلي للفصل بين الصفة والموصوف بجملة مما لا ينبغي ان ينتطح فيه
كباشان اذ يكون التركيب معنى نحو يا زيد اكرمنا العاقل وهو كما ترى فافهم
(قوله لعتا لاي) وكذا آية ولا ينعى الانبا فيه ال الجنسية غير العارضة على الاسم كما
في الضعق ولا الجابرة كما في الزيد بن. او باسم الاشارة العاري من كاف الخطاب لثلا
يتوالى خطابان اذ المنادي متضمن للخطاب. واجاز ابن كيسان النعت بالمكسي

(١) اي يصوت. منه (٢) الخرنق ولد الثعلب. منه

تعين رفعه على اللفظ كقوله تعالى يا ايها الناس يا ايها النبي وان كان التابع بدلا او نسقا
 بغير الالف واللام اعطي ما يستحقه لو كان منادى تقول في البدل يا سعيد كرز بضم
 كرز بغير تنوين كما تقول يا كرز ويا سعيد ابا عبدالله بالنصب كما تقول يا ابا عبدالله
 وفي النسق يا زيد وعمرو بالضم ويا زيد و ابا عبدالله بالنصب وهكذا ايضا حكم البدل
 والنسق لو كان المنادى معرباً * ص * ولك في نحو يا زيد زيد اليعملات فتحهما اوضح
 الاول * ش * اذا تكرر المنادى المفرد مضافا نحو يا زيد زيد اليعملات جازك في
 الاول وجهان احدهما الضم وذلك على تقديره منادى مفرداً ويكون الثاني حينئذ
 اما منادى سقط منه حرف النداء واما عطف بيان واما مفعولاً بتقدير اعني والثاني
 الفتح وذلك على ان الاصل يا زيد اليعملات زيد اليعملات ثم اختلف فيه

(قوله تعين رفعه على اللفظ) فيرفع فقط وعلى بانه المقصود بالندا وجوز المازني نصبه وقرئ
 شاذ اقل يا ايها الكافرين (قوله او نسقا بغير الالف واللام) قيد النسق بذلك قيل لانه لو كان
 بال لم يعط حكم المستقل اذ هي تمنع من تقديره منادى اذ حرف النداء لا يجتمع معها
 (قوله اعطي ما يستحقه لو كان منادى) وذلك لان البدل في نية تكرار العامل والعاطف
 كالنائب عنه قاله المصنف (قوله وفي النسق يا زيد وعمرو بالضم) خالف في ذلك
 المازني والكوفيون فاجازوا يا زيد وعمراً اجراً للمنسوق العاري من ال مجرى المقرون
 بها (قوله فتحها) قيل ^(١) لم يقل نصبها مع كونها معرّين ليكون الكلام على كل الاقوال
 (قوله اذا تكرر المنادى المفرد مضافا) قيل المراد المفرد في الجملة ومضافا كذلك فلا اشكال
 تأمل (قوله اما منادى سقط منه حرف النداء) او بدل من الاول والفرق على ما قيل
 بين الوجهين ان الاول يجوز معه ذكر حرف النداء وما ذكرناه لا يجوز ذلك معه وان قيل
 البدل على نية تكرار العامل اذ هو تقدير معنوي (قوله او مفعول بتقدير اعني) واجاز

(١) القائل الجمعي . منه

فقال سيبويه حذف اليعملات من الثاني لدلالة الاول عليه واقم زيد بين المضاف والمضاف اليه وقال المبرد حذف اليعملات من الاول لدلالة الثاني عليه وكل من القولين فيه تخرج على وجه ضعيف اما قول سيبويه ففيه الفصل بين المتضايفين وهما كالكلمة الواحدة واما قول المبرد ففيه الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه * ص * فصل ويجوز ترخيم المنادى المعرفة

ابن مالك كونه توكيدا لفظيا وفيه بحث (قوله واقم زيد بين المضاف والمضاف اليه) قيل الاقحام بالتاكيد اللفظي . وفي التصريح التصريح بان المقم بمعنى الزائد . قال المحصي والمراد بزيادته الزيادة المرادة في زيادة الحروف ففتحه حينئذ غير اعراب اذ هي حينئذ غير مطلوبة لعامل وانما حرك بها لانه قصد زيادة هذا الاسم المخصوص على هذا الوجه . ثم قال ولا يصح ان يعرب حال اقامه بدلا او عطف بيا كما في صورة الرفع لانه انما يدل من الاسم بعد كماله والاول لا يكمل الا بالاضافة بخلاف صورة الرفع فانه حينئذ غير مضاف (قوله وقال المبرد الخ) فزيد الثاني حينئذ بيان او بدل او توكيد لان المضاف اليه الاول مراد او منادى ثان قاله في التصريح ويؤخذ منه ان البدل والبيان يكونان بلفظ الاول من غير زيادة ولا نقص الا ان يقال لما حذف المضاف اليه الاول جاز ذلك (قوله ففيه الفصل الخ) هذا ان قلنا يجوز اقحام الاسماء اما ان قلنا بعدم جوازه كما ذهب اليه الاكثر فالاعتراض به حينئذ على سيبويه . واعترض عليه ايضا بانه كان يلزم ان ينون الثاني لعدم اضافته واجيب عنه بانه يجوز ان يكون ترك التنوين للمشاكلة (قوله ففيه الحذف الخ) وهو قليل في كلامهم والكثير العكس ولما كان في كل من القولين ما عرفت ذهب القراء الى انه لا حذف ولا اقحام بل الاسمان مضافان للمذكور . والذي سوغ تواردهما لهما انهما هنا بمعنى واحد ولفظهما متحد فكانهما واحد فهو نظير قولك جاء زيد واتى عمرو العاقلان . وذهب الاعلم وليس بالاعلم الى ان الاسمين مركبان تركيب خمسة عشر ثم اضيف على حد خمسة عشر زيد ولا يخفى ما فيه من التكلف * فصل في الترخيم *

وهو حذف آخره تخفيفاً فذو الناء مطلقاً كما طلع ويائب وغيره بشرط ضمة وعلميته ومجاوزته ثلاثة احرف كما جفف ضمّاً وفتحاً * ش * من احكام المنادى الترخيم وهو حذف آخره تخفيفاً وهي تسمية قديمة وروي انه قيل لابن عباس ان ابن مسعود قرأ ونادوا يا مال فقال ما كان اشغل اهل النار عن الترخيم ذكره الزمخشري وغيره وعن بعضهم ان الذي حسن الترخيم هنا ان فيه الاشارة الى انهم يقطعون بعض الاسم لضعفهم عن اتمامه بشرط ان يكون معرفة ثم ان كان مختوماً بالناء

(قوله وهو حذف آخره تخفيفاً) هذا في الاصطلاح ومعناه في اللغة التسهيل والتلين يقال صوت رخيم اي سهل لين (قوله وعن بعضهم ان الذي الخ) هذا بمعنى قول ابن جني وللترخيم في هذا الموضع سرّ وذلك انهم لعظم ما هم فيه خفيت قواهم وذلت انفسهم فكان هذا من موضع الاختصار ضرورة انتهى قال الطيبي قلت هذا اعتذار منه لقراءة ابن مسعود حيث ردّها ابن عباس بقوله ما كان اشغل اهل النار عن الترخيم فان ما للتعب وفيه معنى الصدّ نظير قولك لمن كان في شدة واشتغل عنها بما لا يهمه ما اشغلك عن هذا اي اما يصدّك عن هذا ما انت فيه من الهول والشدة . وخلاصة الاعتذار ان هذا الترخيم لم يصدر منهم عن التلطف بل عن التضييق المجال انتهى . قيل وفيه نظر لانه يشعر بان القراءة بالرأي لا بالرواية والا فلا وجه لانكار ابن عباس على ابن مسعود رضي الله الله تعالى عنهما . واجاب بعضهم بانه كان قد ابج للقاري ان يبدل كلمة مكان اخرى بمعناها ولم يكن اللفظ المخصوص واجباً ثم حذر ذلك ووجب المخصوص فلعلّ قراءة ابن مسعود كانت اذ ذاك فلا ينكر انكار الخبر عليه ان صحّ وكم وكم له من هذا الباب كما لا يخفى على من تتبع الكتب فافهم وعليك بالانتقان ^(١) (قوله بشرط ان يكون معرفة) اي بالعلمية ان كان مجرداً من الناء وبها وبالقصدي ذي الناء . واشترط كونه معرفة لان المعارف اكثر ندائها فدخلها التخفيف بحذف آخرها وخصّ الآخر بذلك

(١) فيه لطافة لا تخفى فان الانتقان للسيوطي قد ذكر فيه كثيراً من ذلك . منه

لم يشترط فيه علمية ولا زيادة على الثلاثة فتقول في ثبته وهي الجماعة يائب كما تقول في عائشة ياعائش وان لم يكن مختوما بالتاء فله ثلاثة شروط احدها ان يكون مبنيا على الضم والثاني ان يكون علما والثالث ان يكون متجاوزا لثلاثة احرف وذلك نحو حارث وجعفر تقول يا حار ويا جعفر ولا يجوز في نحو عبد الله وشاب قرناها ان يرخم لانهما ليسا مضمومين ولا في نحو انسان مقصودا به معين لانه ليس علما ولا في نحو زيد وعمرو وحكم لانهما ثلاثية واجاز الفراء الترخيم في حكم وحسن ونحوهما من الثلاثيات

لانه محل التغير (قوله لم يشترط فيه علمية الخ) بل يرخم مطلقا سواء كان تعريفه بالعلمية او بالقصد والاقبال . وسواء كان على اربعة احرف ام اقل . ومنع المبرّد ترخيم ما فيه التاء من التكرات المقصودة . ويردّ السماع قالوا يا شارحجي ارادوا يا شاة اقيمي ولا تسرحي الى غير ذلك اللهم الا ان يدعى الشذوذ فيه (قوله ولا يجوز في نحو عبد الله وشاب قرناها ان يرخم الخ) . ونقل عن الكوفيين جواز ترخيم نحو عبد الله من كل ما فيه اضافة . ورخوه بحذف عجز المضاف اليه وتمسكوا بقوله

اباعرو ولا تبعد فكل ابن حرة * سيدعوه داعي ميتة فيجيب

اراد يا اباعروه . واجيب بانه نادر واندر منه حذف المضاف اليه باسمه نحو يا عبد هل تذكر لي ساعة . اراد على ما قيل يا عبد عمرو او يا عبد هند . وقال ابن مالك انه قد يرخم نحو شاب قرناها من كل ما نقل من المركب الاسنادي . وان سبويه نقل ذلك عن العرب وترخيمه حيثئذ بحذف الكلمة الثانية (قوله لانه ليس علما) واجاز البعض ترخيمه قياسا على قولهم اطرق كرا ويا صاح وهو قياس على شاذ (قوله لانهما ثلاثية) ففي الحذف اضرار بالكلمة . واجاز بعض الكوفيين ترخيم الثلاثي مطلقا . اما المحرك الوسط فلما يأتي ان شاء الله تعالى قريبا في كلام الفراء . واما الساكن الوسط فبالقياس على نحو يد في غير الترخيم فان اصله يدي بسكون الدال ودخله الحذف وجوبا فدخوله جوازا

الحركة الوسط قياسا على اجرائهم نحو سقر مجرى زينب في ايجاب منع الصرف لا مجرى
هند في اجازة الصرف وعدمه واجرائهم جَمْزَى الحركة وسطه مجرى حبارى في ايجاب حذف
الفه في النسب لا مجرى حبلَى في اجازة حذف الفه وقلها واوا واشرت بقولي كيا جعف
ضما وفتحها الى ان الترخيم يجوز فيه قطع النظر عن المحذوف فيجعل الباقي اسما براسه
وتضمه وتسمى لغة من لا ينتظر ويجوز ان لا يقطع النظر عنه بل تجعله مقدرا فيبقى
على ما كان عليه وتسمى لغة من ينتظر فتقول على اللغة الثانية في جعفر يا جعف بقاء
فتحة الفاء وفي مالك يامال بقاء كسرة اللام وهي قراءة ابن مسعود وفي منصور يامنص
بقاء ضمة الصاد وفي هرقل ياهرَق بقاء سكون القاف وتقول على اللغة الاولى يا جعف
ويا مال وباهرَق بضم اعجازهن وهي قراءة ابي السرار الغنوي ويا منص باجتلاب ضمة غير
تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم * ص * ويحذف من نحو سلمان ومنصور ومسكين
حرفان ومن نحو معدي كرب الكلمة الثانية

اولى (قوله قياسا على اجرائهم الخ) قد يفرق بان حركة الوسط ثمت اعتبرت في حذف
حرف زاء على الكلمة وهو التنوين وههنا في حذف حرف اصلي (قوله جَمْزَى) بفتح الجيم والميم
سريع السير (قوله في ايجاب حذف الفه الخ) لان الالف اذا كانت خامسة كما في حبارى
او سادسة كما في قَبْعَثَى وهو الجمل العظيم الشديد كان حذفها واجبا فهم قد اجروا
جمزى الرباعي لتحرك وسطه مجرى الخماسي فاجبوا فيه الحذف مثله قيل وقد يفرق ايضا
بان في الحذف فيما نحن فيه اجماعا فلا يدفعه التنزيل المذكور ولا كذلك في جمزى (قوله
في النسب) ضبطه بعض من يوثق به بفتح النون وسكون السين على انه مصدر نسب
وصرح بان العامة يقرؤنه النسب بكسر النون وفتح السين على انه جمع النسبة وليس بذلك
(قوله وتضمه) اي وتضحه ايضا وتعلمه الى غير ذلك مما يقتضيه الاسم المستقل التام وذلك
ان لم يحصل التباس فلا يضم آخر مسئلة بعد الترخيم للالتباس بالذكر (قوله ان لا يقطع
النظر الخ) وهذا هو الاكثر في لسان العرب (قوله باجتلاب ضمة الخ) بدليل ان

* ش * والمحذوف للترخيم على ثلاثة اقسام احدها ان يكون حرفاً واحداً وهو الغالب كما مثلنا والثاني ان يكون حرفين وذلك فيما اجتمعت فيه اربعة شروط احدها ان يكون ما قبل الحرف الاخير زائداً الثاني ان يكون معتلاً الثالث ان يكون ساكناً الرابع ان يكون قبله ثلاثة احرف فافوقها وذلك نحو سلمان ومنصور ومسكين علماً تقول ياسلم ويامنص ويامسك قال الشاعر

يامروان مطيقي محبوسة * ترجو الحباء وربها لم يباس

يريد يامروان وقال الآخر * قفي فانظري يا اسم هل تعرفينه * يريد يا اسماء ويجب الاختصار على حذف الحرف الاخير في نحو مختار علماً لان المعتل اصلي لان الاصل مختير او مختير فابدلت الياء الفا وعن الاخفش اجازة حذفها تشبيها لها بالزائدة كما شبهوا الف مرامي في النسب بالف حباري فحذفوها وفي نحو دلامص علماً لان الميم وان كانت زائدة بدليل قولهم درع دلامص ودرع دلاص لكنها حرف صحيح لا معتل وفي نحو سعيد وعاد وثمود لان الحرف المعتل لم يسبق بثلاثة احرف وعن الفراء

هذه يجوز اتباعها وتلك لا (قوله والمحذوف للترخيم على ثلاثة اقسام الخ) زاد في التوضيح قسماً آخر وهو ما المحذوف فيه كلمة وحرف وذلك كاثني عشر علماً فانه يقال فيه يا اثنان عشر في موضع النون فنزلت هي واخر اثني منزلة الزياتين في اثنان علماً (قوله اربعة شروط) زاد في التوضيح شرطاً آخر وهو ان يكون ما قبل الحرف المحذوف تبعاً حركة من جنسه فلا يحذف من نحو فرعون وغريق الواو والياء لعدم المجانسة وهو الاصح ولعله مشى هنا على ما ذهب الجرمي والفراء من عدم الاشتراط (قوله احدها ان يكون الخ) اشترط كونه زائداً وكونه معتلاً وكونه ساكناً ليسهل حذفه . واشترط كونه مسبوقة بثلاثة احرف لثلاث ضعف الكلمة بعد حذفه (قوله فابدلت الياء الفا) والياء اصل والمنقلب عن الاصل اصل (قوله درع دلاص) ككتاب ملساء لينة كذا في القاموس (قوله وعن الفراء) ورد بانه يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرفين وذلك

اجازة حذفهن وانشد سيديوه * تَكَرَّتْ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لِي * اي يالمس فحذفوا السين فقط
وفي نحو هبّيج وقنور لان حرف العلة متحرك والثالث ان يكون المحذوف كلمة برأسها
وذلك في المركب تركيب مزج نحو معدي كرب وحضر موت تقول يامعدو يا حاضر
* ص * فصل ويقول المستغيث يا لله للمسلمين بفتح لام المستغاث به الا في لام المعطوف
الذي لم يتكرر معها ونحو يا زيد لعمرؤ ويا قوم للعجب العجيب * ش * من اقسام
النادى المستغاث به وهو كل اسم نوذي ليخلص من شدة او يعين على دفع مشقة ولا يستعمل
له من حروف النداء الا يا خاصة والغالب استعماله مجروراً

خلاف القياس (قوله اجازة حذفهن) يفهم من ظاهر العبارة ان الفراء يميز حذف الياء
والواو والالف واثباتها . والحق ان الفراء في ثمود يلتزم حذف الحرفين معا اذ لو بقيت
الواو لزم منه عدم النضير اذ ليس في العربية اسم متمكن في آخره واو لازمة قبلها ضمة
نعم هو مردود ايضا اذ تقلب الواو ياء في لغة من لا ينتظر ولا يحكم لها بحكم الآخر بل بحكم
الحشوي في لغة من ينتظر فلا محذور . ونقل عن الفراء ايضا ان الوجهين في ثمود وعدم الحذف
في سعيد وعماد فيحفظ (قوله هبّيج) بفتح الهاء والباء الموحدة والمثناة التحيّة المشددة
وفي آخره خاء معجمة الغلام المتلي (قوله قنور) بفتح القاف والنون والواو المشددة
بعدها راء الضخم الرأس والشرس من كل شيء (قوله كلمة برأسها) قال الدوشري تسميتها
كلمة باعتبار ما قبل التسمية واما بعدها فهي جزء كلمة لا كلمة (قوله في المركب تركيب مزج)
المنقول ان العرب لم ترخم المركب المزجي وانما اجازته التحويون قياساً (قوله نحو معدي
كرب انخ) وكذا سيديوه وخمسة عشر علما ومنع الكوفيون ترخيم نحو الاول مما ختم
بويه ولينظر ما وجهه . ومنع الفراء ترخيم نحو الثاني من المركب العددي ولعل وجهه
ان في ترخيمه اجمافا اذ حذف منه حرف العطف فلا يليق ان يضم اليه حذف آخره
* فصل * ويقول المستغيث (قوله الا يا خاصة) لانها ام حروف النداء . ويجب
كونها مذكورة لان الغرض من ذكرها اطالة الصوت والحذف مناف لذلك

بلام مفتوحة وهي متعلقة يا عند ابن جني لما فيها من معنى الفعل وعند ابن الصائع وابن عصفور بالفعل المحذوف وينسب ذلك لسيبويه وقال ابن خروف هي زائدة فلا تتعلق بشيء وذكر المستغاث له بعده مجروراً بلام مكسورة دائماً على الاصل وهي حرف تعليل وتعلقها بفعل محذوف تقديره ادعوك لكذا وذلك كقول عمر رضي الله عنه يا الله للمسلمين يفتح اللام الاولى وكسر الثانية واذا عطفت عليه مستغاثا آخر فان اعدت يا مع المعطوف فتحت اللام قال الشاعر

يا القوي ويا لامثال قومي * لanas عتوهم في ازدياد * وان لم تعد يا كسرت لام المعطوف كقوله * باللكهول وللشبان للعجب * وللمستغاث به استعمالان آخران

(قوله بلام مفتوحة) قيل انما فتحت لوقوع المستغاث موقع الضمير الذي يفتح لام الجر معه مع دفع التباس المستغاث بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للظلم اي يا قومي للظلم (قوله لما فيها من معنى الفعل) وبهذا على ما قيل صح عمل الحرف في المجرور بل قد عمل في الحال لذلك كافي قوله * كأن قلوب الطير رطباً ويا بساً * لدى وكرها العناب والحشف البالي * فتدبر فانه لا يخلو عن شيء (قوله بالفعل المحذوف) اعترض بان فعل النداء يتعدى بنفسه . واجيب بانه لما التزم اضماره ضعف فقوي ورد بان اللام المقوية زائدة وهم لا يقولون بالزيادة واجيب بمنع كون المقوية زائدة بل هي بين بين واعترض ايضاً بغير ما ذكر (قوله هي زائدة) وجهه ان الفعل في النداء يتعدى بنفسه وانه يصح اسقاطها ومعاقبها للالف . ورد بان الزيادة خلاف الاصل والوجه لا يخلو عن كلف (قوله مكسورة دائماً على الاصل) لتكون حركتها من جنس عملها (قوله وتعلقها بفعل محذوف) فالكلام جملتان . وقيل بحال محذوف فالكلام جملة واحدة . وقيل انها متعلقة بفعل النداء واليه ذهب ابن الضايغ ايضاً . ورد بان فعل النداء ضعيف لا يقوى على ان يتعلق به حرفا جر ولعله يمنع الضعف والتزام الاضمار لا يستلزمه عنده او يقول الضعف لا يضر في التعلق (قوله واذا عطفت عليه) اي باي حرف كان كالواو والفاء وثم (قوله كسرت لام المعطوف)

احدهما ان تلحق آخره الفاء فلا تلحقه حينئذ اللام من اوله وذلك كقوله * يازيدا الامل نيل عز *
وغنى بعد فاقة وهوان * الثاني ان لا تدخل عليه اللام من اوله ولا تلحقه الالف من آخره
وحينئذ يجري عليه حكم المنادى فتقول على ذلك يازيد لعمر و بضم زيد و يا عبد الله لزيد
بنصب عبد الله قال الشاعر * الا يا قوم للعجب العجيب * وللفلوات تعرض للاريب *
* ص * والنادب وازيدا و امير المؤمنين و اراسا ولك الحاق الهاء وقفا * ش * المندوب
هو المنادى المتفجع عليه او المتوجع منه فالاول كقول الشاعر يرثي عمر بن عبد العزيز
رضي الله عنه * حملت امرأ عظيمًا فاصطبرت له * وقت فيه بامر الله يا عمرا *
والثاني كقول المتنبي * واحرق قلباه ممن قلبه شيم * ولا يستعمل فيه من حروف

لامن اللبس اذ عطفه على المستغاث الذي قبله يقتضى انه مستغاث ايضا لا مستغاث
من اجله كذا قيل فلا تغفل (قوله ان تلحق آخره الفاء) صرح مولانا الجامي كالرضي
بانه حينئذ مبني على الفتح وان توابعه لا ترفع ومقتضاه ان الف الاستغاثة اذا لحقت
المثنى والجمع على حدة صارا مبنيين على الياء (قوله فلا تلحقه حينئذ اللام) لان الالف
عوض عنها ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه (قوله المندوب هو المنادى الخ) لم يقل
وهو المتفجع عليه كما في التوضيح لئلا يدخل ظاهراً المجرور في نحو تفجعت على زيد ومن
عبر بذلك احترز عنه بقوله يا او وا كما قال الرضي عليه الرحمة (قوله المتفجع عليه) اي
حقيقة كالمثال المذكور او حكما كقول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وقد اخبر
يجذب شديد اصاب قوماً من العرب واعمره والتفجع اظهار الحزن وقلة الصبر عند
نزول المصيبة (قوله او المتوجع منه) اي لكونه محل الم كما مثل او لكونه سببه كقوله

* تبكيهم دهاً معولة * وتقول سلى وارزيتيه * وقولهم وامصيتاه فان الرزية والمصيبة سببا
الالم المتوجع اليه وقد اخل ابن الحاجب بعدم ذكر هذا القسم من المندوب (قوله يرثي)
يقال رثيت الميت رثيا ورثاء ورثاثة بكسرهما ومرثاه ومرثية مخففة ورثوته اذا بكيته
وعددت محاسنه كرثيته ونظمت فيه شعرا وهو المراد هنا (قوله شيم) بفتح الشين

النداء الأحرفان وا وهي الغالبة عليه او المختصة به ويا وذلك اذا لم يلتبس بالنداء
الحض وحكمه حكم النداء فتقول وازيد بالضم وواعبد الله بالنصب

المعجمة وكسر الباء الموحدة البردان او مع جوع وهذا القيد مما لا يكاد يراد هنا وجاء
الشيم بفتحين ومعناه البرد وفي ارادته من المبالغة ما لا يخفى الا انه لم يصح
رواية في المشهور (قوله وهي الغالبة عليه او المختصة به) المشهور الاختصاص ونقل الرضي
استعمال وا في النداء الحض بقلة بصيغة التريض (قوله وحكمه حكم النداء) فيه اشارة
الى انه في المعنى ليس بمنادى وهو كذلك قال في التصريح وصورة المندوب صورة النداء
المخاطب وليس بمنادى الا ترى انك لا تريد منه ان يجيبك ويقبل عليك ومن ثم منعوا
في النداء يا غلامك لان خطاب احد المسمين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين
خطابين واجازوا في الندبة واغلامك كذا قالوا وانت تعلم ان كون المندوب ليس
بمنادى بناء على حد النداء بالمطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرأ
واما لوحد بما دخله واواخواتها كما نسب للزمخشري فالمندوب منادى بلا خفاء وهو الظاهر
من كلام سيديويه وفي الرضي نقلا عن الجزولي المندوب منادى على وجه التفعّل ثم قال
فاذا قلت يا عمدا فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك ومنه قولهم في المراثي
لا تبعداي لا تهلك كأنهم من ضمنهم باليت على الموت تصوره حيا فكروا موته فقالوا
لا تبعداي لا بعدت ولا هلك وكذا المندوب المتوجع منه نحو واويلا وواثورا وواحرنا
اي احضر حتى يتعجب من فضاكتك والدليل على انه مدعو قوله تعالى لا تدعوا اليوم
ثورا واحدا وادعوا ثورا كثيرا امرهم بقول واثورا غير مرة انتهى وعليه فقد يدعى
صدق حد النداء المشهور على ذلك كصدق حد النسب للزمخشري عليه كما لا يخفى
على الفطن (قوله فتقول وازيد الخ) قيل فيه اشارة الى ان المراد بقوله وحكمه حكم
النداء انه اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام النداء فحكمه في الاعراب
وبناء حكم ذلك القسم ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام النداء

ولك ان تلحق آخره الالف فتقول وازيدا واعمرأ ولك الحاق الهاء في الوقف فتقول
وازيداه واعمرأ فان وصلت حذفها الا في الضرورة

ليرد انه قد لا يقع نكرة كما اذا كان متجمعا عليه فلا يقال وارجلاه والبحث في ذلك طويل
فليطلب من المطولات (قوله ولك الخ) لم يشترط هنا اللحاق شرطا وذكر في التسهيل
انه يشترط له ان لا يكون في آخر المندوب الف وهاء فلا يقال في عبد الله وجهاه
واعبد اللاهه وواجههاه واجازه بعض المغاربة وابن معطي (قوله ان تلحق الخ)
ذكر مولانا الجامي انه نظير المستغاث بالالف . قال الحمصي وقضيته انه مبني على الفتح
وان توابه لا ترفع ولا يقدر فيها الضم والفرق بينهما وبين المنادى المبني قبل النداء ان
البناء فيها بسبب النداء فلم يخرج لبناء آخر بخلاف المبني قبل النداء . وجوز الشاطبي
تقدير الضم مع الف التذبة انتهى فليفهم (قوله آخره) اراد به ما يشمل الاخر حكما
كالضاف اليه نحو وا امير المؤمنين والتابع نحو وازيد العاقلا فانها وان لم يكن شيئا
منها مندوبا الا انها في حكمه ثم ان ظاهر كلامه رحمه الله ان هذا الالحاق غير واجب
مطلقا وواجبه الاندلسي مع ياء لثلا يلبس بالنداء المحض ولعل مراده وجوب الالحاق
اذا تسين لدفع اللبس واما اذا كان هناك قرينة تدل على التذبة وتدفع اللبس فلا وجوب
وجوز الكوفيون الاكتفاء عن هذه الالف بالفحة نحو يازيد ووازيد ولم يثبت وقال
ابن السراج بالحاقها في اخر المنادى غير المندوب اذا كان بعيدا وجاء ياهناه في المنادى
غير المصرح باسمه (قوله ولك الحاق الهاء الخ) اي توصلا الى زيادة المدة (قوله فتقول
وازيداه) ومثله واغلامكيه وواغلامكموه وظاهر صنيعة انه لا يجب هذا الالحاق مطاقا
ومن الناس من اوجبه مع الالف لثلا يلبس المندوب بالضاف الى ياء المتكلم المقلوبة
الفانحو ياغلاما وليس بوجه لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء في
الوقف فاللبس هو اللبس فينبغي التعويل على القرينة (قوله فان وصلت حذفها الخ)
واجاز القراء اثباتها في الوصل بالوجهين . قال المرادي وهو عند الجمهور من اجراء الوصل

فيجوز اثباتها كما تقدم في بيت المتنبي ويجوز حينئذ ضمها تشبيهاً بهاء الضمير وكسرهما على اصل التقاء الساكنين وقولي والنادب معناه ويقول النادب * ص * والمفعول المطلق وهو المصدر الفضلة المسط على عامل من لفظه كضربت ضرباً او من معناه كقعدت جلوساً وقد ينوب عنه غيره كضربته صوتاً فاجلد وهم ثمانين جلدة فلا تملوا كل الميل ولوتقول علينا بعض الاقاول وليس منه فكلما منها رغدا * ش * لما انتهت القول في المفعول به وما يتعلق به من احكام المنادى شرعت في الكلام على الثاني من المفاعيل وهو المفعول المطلق وهو عبارة عن مصدر فضلة

مجرى الوقف وتعبه الدما ميني بانه قد يقال ثبوتها في الوصل مناسب لاجراء الوصل مجرى الوقف لكن كسرهما اوضحها ليس كذلك (قوله ويجوز حينئذ ضمها الخ) وبعضهم يفتحها بعد الالف للناسبة (قوله معناه ويقول النادب) وذلك لعطف النادب على المستغيث وهو فاعل يقول والعطف يقتضي المشاركة وهو الظاهر * المفعول المطلق * (قوله لما انتهت القول) اي ابلغته النهاية والمراد بالقول الكلام وحاصل المعنى لما فرغت من الكلام في المفعول به الخ (قوله وما يتعلق به) الضمير المجرور للقول لا للمفعول به كما يتوهم (قوله في الكلام) عبر اولا بالقول وثانياً بهذا تفننا في الكلام مع ما يقتضيه حال العام والخاص (قوله وهو) اي الثاني من المفاعيل المفعول المطلق وهذا ما عليه جمع من المؤلفين وابن الحاجب جعله اولا وقدمه على المفعول به وعلل ذلك الرضي بانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله^(١) ولا جل قيام هذا المفعول به صار فاعلاً انتهى وفيه القول بهدم الفرق بين الاثر والتأثير وهو غير ظاهر لانهما من مقولتين مختلفتين ولعل الوجه ان يراد بالتأثير ما يعم الحقيقي وما نزل منزلته (قوله المفعول المطلق) اي الذي يصدق عليه قولنا مفعول صدقا غير مقيد بجار مطلقا وهذه التسمية للبصريين واما غيرهم فلا يسمي مفعولا الا المفعول به خاصة ويقول في غيره مشبه بالمفعول نص على ذلك المصنف في حواشي التوضيح (قوله وهو عبارة عن مصدر) فعرفه المصنف باسم الحدث الجاري على الفعل وليس علما

(١) على صيغة المصدر وجوز كونه على صيغة الماضي عطفا على اوجده فتأمل . منه

سلط عليه عامل من لفظه او من معناه فالاول نحو قوله تعالى وكلم الله موسى تكليماً والثاني
نحو قعدت جلوساً وتأليت حلقة قال الشاعر
تألى ابن اوس حلقة ليردني * الى نسوة كانهن مقاييد
وذلك لان الالية هي الحلف والقعود هو الجلوس

ولا مبدوءاً ببسم زائدة لغير المفاعلة (قوله سلط عليه عامل من لفظه او من معناه) معنى
تسليط هذا العامل عليه جعله عاملاً فيه ناصباً له . والتعظيم المذكور مذهب المازني
والمبرد والسيرافي . والذي يقتضيه كلام الجمهور كون العامل من لفظ المصدر ومادته
لا غير وقد روا ذلك في المصدر المرادف ولم يجعلوا ناصبه الفعل المذكور . ومذهب
المعممين اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه (قوله وتأليت حلقة)
زاده على مثال المتن الشائع لما فيه مما استعمله قريباً ان شاء الله تعالى (قوله لان الالية)
بفتح المعزة وكسر اللام وتشديد الياء على وزن فعيلة (قوله هي الحلف) بفتح الحاء
المهملة وكسرها واسكان ان لازم اي القسم وهو مصدر حلف كضرب وجاء في
مصدره ايضاً حَلَفَ ككُتِفَ وهو محتمل هنا ومملوف ومحلوفة (قوله والقعود هو
الجلوس) هذا هو المشهور فيما بين اللغويين . وتقل عن بعضهم ان القعود هو الانتقال
من علو الى سفلى ولهذا قيل لمن أُصِيبَ برجله مُقْعَدٌ . والجلوس هو الانتقال من سفلى
الى علو . ومنه سميت نجد جلساء لا ارتفاعاً . وقيل لمن اتاه جالس وقد جلس . وعلى هذا ما
حكى عن الخليل انه يقال للقاتم اقعدا لاجلس وللنائم والساجد اجلس لا اقعدا . وتعقب انه
ورد في الاحاديث الشريفة وكلام الفضلاء ما يخالفه كما روي عن عروة بن الزبير ان النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم خرج في مرضه الى ان قال فجلس صلى الله تعالى عليه وسلم وعروة
ارمخ في لغة العرب من ان يخفى عليه مثله . وفي حديث القبر الصحيح اتيه ملكان فاقعداه
ومن صرح بالترادف الكرمانى وغيره . وهو الحق فيستعمل كل منهما حيث يستعمل
الاخر كما هو شأن المترادفين في المشهور . على انه لو سلم الفرق فلانما هو بحسب الاصل

واحترزت بذكر الفضلة من نحو قولك كلامك كلام حسن وقول العرب جدّ جدّه فكلام الثاني وجده مصدران ساط علىهما عاملٌ من لفظهما وهو الفعل في المثال الثاني والمبتدا

ومتقضى الاشتقاق وتقارب المعنيين مما لا يكاد ينكر وهو مستوع لوقوع كل منهما في موقع الآخر وقد شاع ذلك حتى صار حقيقة عرفية وكان بعض المشايخ يقول وهو من بديع المعاني . كل لفظين تقارب معناه إذا اجتمعا افترقا وإذا افترقا اجتمعا . وذلك كما قالوا في الفقير والمسكين والظرف والجار والجرور والاسلام والايمان . وفترق بعضهم بينهما ايضا كما في الاتقان بان القعود ما تعقبه لبث بخلاف الجلوس . ولذا يقال قواعد البيت دون جوالسه للزومها . وهو جليس الملك دون قعيده لانه يمدح منه التخفيف . وقيل في مقعد صدق لانه لازوال له . وتفسحو في المجلس لانه يجلس هناك يسيرا انتهى . ولا يخفى ان هذا ايضا لا يضر مدعي الترادف اذ لا يسلم اعتباره في الوضع . ومن المحققين من صرح بانه قد يكون لاحد المترادفين خصوصية في الاستعمال لا تكون للاخر فان النون مرادف للحوت . ويستعمل الاول في مقام المدح والثاني في الملام يقصد فيه ذلك . كما يرشد اليه قوله سبحانه وذا النون اذ ذهب مغاضبا الآية . وقوله تعالى ولا تكن كصاحب الحوت اذ نادى وهو كظيم الآية . وجعل بعضهم من هذا القليل ذا وصاحباً وذكر له هاتين الآيتين واثت تعلم ان الفرق بينهما في الاستعمال مع ترادفهما لا يحتاج الى ما ذكر . فانه مثل الصبح ظاهر * تمة * القعود والجلوس كما وردا مصدرين وردا جمعين الاول جمع قاعد والثاني جمع جالس (قوله واحترزت بذكر الفضلة من نحو الخ) كان عليه حيث ذكر هذا ان يذكر بعده الاحتراز بقوله سلط الخ من نحو سمعت حديثك وقت اجلالك (قوله جدّ جدّه) يفهم من كلام . ولانا شهاب الدين الحفاجي في جواشيه على تفسير البيضاوي ان جدّه بفتح الجيم كالذي في قوله تعالى وانه تعالى جد ربنا في القراءة المتواترة وهو في الاصل الدولة والنخت ويراد به العظمة اي عظمت عظمته وقد يراد به الملك والسلطان والغنى . وقرئ في الآية بكسر الجيم وهو في الاصل على ذلك ضدّ الهزل

في المثال الاول بناءً على قول سيديوه ان المبتدا عامل في الخبر وليس من باب المفعول المطلق في شيء وقد تنصب اشياء على المفعول المطلق ولم تكن مصدراً وذلك على سبيل النياية عن المصدر نحو كل وبعض مضافين الى المصدر كقوله تعالى فلا تميلوا كل الميل ولتقول علينا بعض الاقاول والعدد نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة فثمانين مفعول مطلق وجلدة تمييز واسماء الآلات نحو ضربته

واريد به صدق الربوبية وحق الالهية (قوله بناءً على قول سيديوه الخ) قد تقدم في باب المبتدا والخبر الكلام في الرفع فنذكره فما بالعهد من قدم حتي يحتاج الى الاعداد (قوله وليس) اي كلام الثاني وجدته (قوله وقد تنصب اشياء الخ) ظاهره قلة ذلك . ولعل المراد القلة الاضافية والا فهو كثير في نفسه (قوله وذلك) اي النصب . ولعل البعد لكونه غير مذكور صريحاً فيحفظ (قوله على سبيل النياية عن المصدر) قال الدنوشي في نظيره يشعر بان الاصل في المفعول المطلق ان يكون مصدراً وان كان اطلاق المفعول المطلق على المصدر وعلى النائب عنه حقيقة عرفية (قوله نحو كل وبعض الخ) اي وما في معناها والذي يقتضيه كلامه في التوضيح انه ينوب عن المصدر كل ما اشعر بمعناه بوجه من الوجوه كضميره نحو عبد الله اظنه جالساً في رأي والاشارة اليه كضربت ذلك الضرب او مرادفه كشيئته بغضاً واجبته مقة او مشارك له في مادته ومثله لذلك باغتسل غسلاً والله انبتكم من الارض نباتاً وتبتل اليه تبتلاً ودال على نوع منه كرجع القهقري وغير ذلك مما في المطولات (قوله فلا تميلوا كل الميل) فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل على ما في التصريح فلا تميلوا ميلاً كل الميل ويقال نظير ذلك في قوله تعالى ولو تقول علينا بعض الاقاول (قوله والعدد) الظاهر انه بالجر معطوف على كل واحتمال الرفع على انه معطوف على نحو ليس بشيء (قوله فثمانين مفعول مطلق) والاصل على ما في التصريح ايضاً فاجلدوهم جلداً ثمانين فحذف المصدر وانيب عنه ثمانين (قوله وجلدة تمييز) الظاهر انه لا يحسن الايتان به لوجبي بالاصل كما لا يخفى على من له ادنى تمييز (قوله واسماء الآلات) يقال

سوطاً او عصاً او مقرعة وليس مما ينوب عن المفعول المطلق صفته نحو فكلامنها رعداً اخلاقاً
للمعربين زعموا ان الاصل اكلارعداً وانه حذف الموصوف وثابت صفته منابه فانتهبت

فيه ما قيل في العدد والالات جمع آلة وهي الواسطة بين الفاعل والمنفعل في وصول اثره اليه
واطلق ذلك الشارح وقيده بعضهم ^(١) بكون الآلة معهودة للفعل فلو قلت ضربته خشبة لم يحز
لانه لا يهد كون الخشبة آلة لهذا الفعل (قوله سوطاً) اسم للآلة المعروفة ويجمع على
اسواط وسياط وكانها مأخوذة من السوط بمعنى الخلط لانها تخلط اللحم بالدم (قوله او عصاً)
هي كالسوط ويجمع على عصي بالضم وعصي بالكسر وهو فعول الا انه كسرت العين لما
بعدها من الكسرة وأعص ايضاً مثله نحو زمن وازمن . ويكتب بالالف اذ يقال في
تشيته عصوان ولا تدخله هاء التأنيث وتقل الجوهري عن الفراء ان اول الحن سمع
بالعراق هذه عصاتي (قوله او مقرعة) بكسر الميم السوط كما في القاموس . وفي الصحاح
ما يقرع به الدابة وعلى الاول المعول . واصل ضربته سوطاً مثلاً ضربته ضربته بسوط
ثم توسع في الكلام فحذف المصدر واقیم الآلة مقامه واعطيت ماله من اعراب وافراد
وكذا تعطى ماله من تثنية اوجع في غير هذا المثال فتقول ضربته سوطين والاصل
ضربتين بسوط وضربته اسواطاً والاصـ لـ ضربـ بات بسوط . وجوز الرضي ان يكون اصل
ضربته سوطاً ضربته ضربته بسوط بالاضافة جنب المضاف واقیم المضاف اليه مقامه .
وقله الازهري عن المرادي في التلخيص (قوله وليس مما ينوب عن المفعول المطلق صفته الخ)
ذهب في التوضيح الى نيابة الصفة ومثل لذلك بسرت احسن السير واشتمل الصمّ وضربته
ضرب الامير اللص . والاصل سرت السير احسن السير واشتمل الشملة الصمّ وضربته
ضرباً مثل ضرب الامير اللص . وقد تبع في ذلك ابن مالك في شرح التسهيل وغيره
وخالف هنا . ولعل الموافقة اوفق للصواب . لكن قيد ابو البقاء المسئلة بكون
صفة المصدر مضافة اليه اي الى مثله كما في المثال الاول والجمهور على الاطلاق

(١) هو المرادي . منه

انتصابه ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير فكلا
حالة كون الاكل رغداً ويدل على ذلك انهم يقولون سير عليه طويلاً فيقيمون الجار والمجرور
مقام الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدل على انه حال لا مصدر والالجازت اقامته مقام
الفاعل لان المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق * ص * والمفعول له وهو المصدر
المعلل لحدث شاركة وقتاً وفاعلاً كقمتُ اجلاً لآ لك فان فقد المعلل شرطاً جر بحرف
التعليل نحو خلق لكم * واني لتعروني لذكراك هزة * فجئت وقد نضت لنوم ثيابها *

(قوله ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال الخ) هذا كما قال الدنوشري واضح في المثال المذكور
ونحوه . واما في نحو سرت احسن السير مما الصفة فيه معرفة فالحالية فيه غير متأتية لانها
لا تقع معرفة على مذهبه . فينبغي ان يؤول على وجه غير الحالية بان تعرب معمولة لمحذوف
او غير ذلك (قوله يدل عليه) اي على انه حال لا غير (قوله بالرفع) اي على انه القائم
مقام الفاعل (قوله فدل) اي عدم قولهم طويل بالرفع او المذكور من اقامتهم الجار
والمجرور وعدم قولهم ذلك (قوله لا مصدر) اي لا مفعول مطلق (قوله والالجازت الخ)
معناه بناءً على الشايخ في امثاله وان لا يدل على انه حال لا مصدر لجازت الخ . وجوز
ان يكون المعنى وان لا يكن حالاً لا مصدراً بان يكون مصدراً لا حالاً لجازت اقامته
الخ فافهم (قوله لان المصدر يقوم الخ) قيل لاشك في ان هذا يستدعي الجواز ولا شك
فيه الا ان المنفي اولاهو الوقوع وكم جائز الوقوع لكنه غير واقع . وبعبارة اخرى
انه ان اراد بانهم يقولون سير عليه طويلاً بالنصب ولا يقولون طويل بالرفع انهم يقولون
بوجوب النصب وامتناع الرفع فهو غير مسلم ووقوع شيء وعدم وقوع خلافه لا يدل
على وجوبه وامتناع خلافه وهو ظاهر . وان اراد بذلك انه انما وقع النصب ولم يقع الرفع
فهو مسلم . لكنه لا يلزم منه امتناع الرفع الا ان لم يلزم منه امتناع المصدر ووجوب الحال وذلك
هو المقصود . اذ كثيراً ما يكون الشيء جائز الوقوع ولا يقع اصلاً وانت تعلم ان هذا
الاستدلال من الشارح ليس بشيء وانه لا يلزم من انابة صفة المصدر منابه وانتصابها على

* ش * الثالث من المفاعيل المفعول له

المصدرية انتصابه اناية الصفة المذكورة مناب الفاعل واقامتها مقامه ولعلمهم انما انا ابوا
الجار والمجرور دونها لقولهم ان الجار والمجرور مفعول به غير صريح فهو اولى بالنيابة مناب
الفاعل . وقيل قد يقال انهم اكتفوا ببناء الجار والمجرور لقرينه من العامل ومقتضاه انهم لو
قدموا طويلا في المثال على الجار والمجرور لكان احق بالنيابة وهو كما ترى . وقيل ايضا
ان المانع من رفع طويل كراهية اجتماع مجازين حذف الموصوف وتصيير الصفة مفعولا
على السعة ولهذا يقولون دخلت الدار بحذف من توسعا ومنعوا دخلت الامر لان تعليق
الدخول بالمعاني مجاز واسقاط الخافض مجاز . وتعقب بانه لا دليل على كراهية اجتماع مجازين
وهو في كلامهم اكثر من ان يحصى . ومنع دخلت الامر ليس لاجتماع مجازين . بل لان
النصب على اسقاط الخافض سماعي كما نص عليه المصنف وغيره . ولعل ذلك غير مسموع
كدخلت الدار . فتأمل وافهم . والله تعالى اعلم * تممة * في الكلام على نصب الفعل
الواحد اكثر من مصدر واحد وعدمه . اعلم ان المصدر المكرر لا يخلو عن ان يكون عين
الاول اولاً فان كان عين الاول نصبها الفعل على ان يكون الثاني تأكيداً للاول وكذا
الثالث نحو ضربت زيدا ضرباً ضرباً . وضربت ضرباً ضرباً ضرباً . وان لم يكن عينه
نحو ضربت زيدا ضرباً ضربتين . فذهب الاكثرون ومنهم الاخفش وابن السراج والمبرد
الى ان الفعل لا ينصبها بل ينصب الاول فقط والمكرر اما بدل او منصوب باضمار فعل
وذهب السيرافي وتبعه ابن الطراوة وابن ظاهر الى ان الفعل ينصب اكثر من مصدر
واحد وان اختلفت الانواع . ومذهب الجماعة اصح هذا * المفعول له * (قوله الثالث
من المفاعيل المفعول له) تبع في جعله ثالثاً غير واحد وابن الحاجب جعل الثالث المفعول فيه
وجعله رابعاً وعلل ذلك بان احتياج الفعل الى الزمان والمكان ضروري بخلاف احتياجه
الى العلة . ووجه جعله بعد المفعول المطلق كما هنا مشاركته له في كونه مصدراً منصوباً .
وذهب الزجاج الى ان ما يسميه النحاة مفعولاً له هو المفعول المطلق . وذلك لما رأى من

كون مضمون عامله تفصيلا ويانا له كما في ضربته تأديا فان معناه ادبته بالضرب
فالتأديب مجمل والضرب بيان له فكانك قلت ادبته بالضرب تأديا ويصح ان يقال الضرب
هو التأديب فصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون العامل هو المفعول واعترضه الرضي
بانه ^(١) لا يطرد له ذلك في جميع انواع المفعول له كقعدت عن الحرب جينا فان القعود
ليس بيانا للجبن ولا يقال قعوده جبن الامجازا وكذلك قولك جئتكم اصلاحا لك بالاعطاء
او النصح او نحوه فان المجيء ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح ولعله يقدر
في مثل ذلك قعود جبن ومجئ اصلاح وهو تكلف واعترضه ايضا ابن الحاجب بان
معنى ضربته تأديا مثلا ضربته للتأديب اتفاقا وقولك للتأديب ليس مفعولا مطلقا
فكذا تأديبا الذي بمعناه . وتعقب بان ضرب تأديب ايضا يفيد معنى للتأديب مع ان
الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني واي منع في ان يتفق في المعنى المقصود المختلفات
في الاعراب والمولى عصام كلام بعد في هذا المقام فارجع اليه ان اردته . الا يرى ان
معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبي والاول حال والثاني مفعول فيه . وقال الجرمي ان
ما يسمى مفعولا له منتصب نصب المصادر التي تكون حالا فيلزم تكثيره . واول حذر
الموت في الآية الآتية بحاذرين الموت لتكون الاضافة لفظية . ويرد عليه نحو ماورد
على الزجاج فانه لا يطرد له ذلك في نحو قوله . يركب كل عاقر جمهور . مخافة وزعل المحبور . ^(٢)
والهول من تهول المحبور . الا ان يجعلها مصدرين للمالين المقدرين قبلها اي زعلا زعل
المحبور ومهولا الهول على ما هو مذهب الفارسي في فعلت جهدك وهو تكلف (قوله المفعول له)
الضمير المحرور راجع كما قال السيد في شرح الباب الى ال في المفعول فانها موصولة اي
الذي فُعل له فُعل وقيل انه راجع الى موصوف محذوف اي شيء مفعول له فان ال

(١) اي الشأن . منه ^(١) ضمير يركب على ما اختاره الرضي للثور الوحشي . والعاقر من الرمل الذي لا ينبت
شيئا والجمهور الرملة العظيمة المشرفة على ماحولها والزعل السرور والنشاط والمحبور المسرور والتهول
ان يعظم الشيء في عينك . والمبور جمع هبر وهو المطمئن من الارض اي يركب الرمل ويعاونه مخافة من
يقصده ونشاطا لافلاته من صائد او غيره . منه

ويسمى المفعول لاجله ومن اجله وهو كل مصدر معلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل

ليست موصولة لعدم قصد الحدوث من مدخولها وقال بعض المحققين الاحسن ان يقال ان هذا الضمير لا يحتاج الى مرجع لان هذه العبارة صارت لغلبة الاستعمال كالعلم والضمير جزء منها وكذا يقال في امثال ذلك من المفعول به والمفعول فيه والمفعول معه . وحمل كلام السيد على انه راجع الى ما ذكر باعتبار الاصل قبل غلبة الاستعمال . وقد يحمل القائل الآخر على مثل ذلك ولعل من لم يحمله عليه رأى مانعاً من الحمل وانا لا اراه (قوله ويسمى المفعول لاجله) ومن اجله ومعنى الكل واحد مألأ والاجل بفتح الهمزة وكسرهما مع سكون الجيم كما في الصحاح . وفي القاموس يقال فعلته من اجلك ومن اجلاك ومن اجلاك ويكسر في الكل اي من جراك . ففيه على هذا ست لغات وعلى الاول لغتان (قوله وهو كل مصدر) لا يخفى ما في اخذ كل في التعريف من البحث فتفطن (قوله معلل) بصيغة اسم الفاعل (قوله شاركه في الزمان والفاعل) الضمير المرفوع في شاركه للمصدر والمنصوب للحدث ومعنى مشاركته له في الفاعل كما قال الرضي ان يقوم المصدر والحدث بشي واحد كقيام الضرب والتأديب في ضربته تأديباً بالمتكلم وفي الزمان ان يقع الحدث في بعض زمان المصدر كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبناً . او يكون اول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو حبستك خوفاً من فرارك . او بالعكس نحو جئتك اصلاحاً لك وشهدت الحرب ايقاءاً للهدنة بين الفريقين وعد من المشاركة ما اذا كان الحدث المعلل بصيغة المفعول تفصيلاً وتفسيراً للمصدر المجمل كما في ضربته تأديباً ونحوه وليس هناك حدثان في الحقيقة حتى يشتركان في الزمان او في الفاعل بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى كما تقدم ادبته بالضرب فالضرب هو التأديب . والعلة في الحقيقة ههنا ليست هذا المصدر المنصوب لان الشئ لا يكون علة لنفسه بل هي اثره المتضمن هوله اي ضربته للتأديب لكن لو صرحت بما هو العلة اغني التأديب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل والزمان بوجه اذ ربما لا يحصل هذا الاثر

وذلك كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مصدر
ذكر علة لجعل الاصابع في الآذان وزمنه وزمن الجعل واحد

فكيف يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن دريد

والشيخ ان قوته من زيغه * لم يقيم التشقيف منه ما التوى

ونقل عن بعضهم ان المراد من التاديب في قولك ضربته تاديبا ارادته فهو من باب اذا قمتم
الى الصلوة وقد يؤول على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ومنع المولى عصام
الدين كون التاديب عين الضرب وادعى ان التاديب احداث التاديب وان الضرب سبب
الاحداث ووسيلته فليتدبر (قوله وذلك) اي المصدر المعلن الخ (قوله كقوله تعالى
يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت) من تعليلية تعني غناء اللام في
المفعول له وتدخل على الباعث المتقدم والغرض المتأخر وهي متعلقة بيجعلون وتعلقها
بالموت ليس بشيء . وقرء الحسن من الصواعق وهي لغة بني تميم كما في قوله

الم تر ان المجرمين اصابعهم * صواعق لابل هن فوق الصواعق

وليس من باب القلب على الاصح . علامته كون احدا البنايين فائقا للآخر ببعض وجوه
التصريف والبناء ان هنا مستويان في ذلك (قوله فالحذر) هو شدة الخوف وكذا
الحذار وبه قرء قتادة والضحك وابن ابي ليلى (قوله مصدر) هو من المصادر القلبية
كالا جلال في مثال المتن ولعل اختيار التمثيل بذلك لانه مما لا خلاف في ان نصب
مثله واما المصادر التي هي من افعال الجوارح كجئتكم قراءة للعلم او قتلا للكافر ففي جواز
نصبها خلاف فان ابن اخباز وغيره كالوندي اشترط كون المصدر قلبيا فلم يجوز ان نصب
فيما ذكرنا من المثاليين لان الاول من افعال اللسان والثاني من افعال اليد وتعبه الازهري
بان هذا الشرط مستغن عنه بشرط اتحاد الزمان لان افعاله قال الشاطبي لا تجتمع
في الزمان مع الفعل المعلن (قوله ذكر علة لجعل الاصابع في الآذان) لا يقال ان الصواعق
ذكرت علة للجعل ايضا فيلزم تعدد علة شيء واحد . لانا نقول لا ضير في تعدد مثل

وفاعلها ايضا واحد وهم الكافرون فلما استوفى الشروط انتصب جوازا

هذه العلة وانما الضير في تعدد العلة التامة لمعلول واحد شخصي . ومن ثم قالوا بجواز تعدد
المفعول له . وجوز ان تكون الصواعق علة لنفس الجعل والحذر علة له مع علته
(قوله وفاعلها ايضا واحد وهم الكافرون) يشعر بان ضمير يعملون راجع للكافرين .
والمقصود عليه ان انضماما في الآية راجعة الى ذوي المضاف الى صيب الذي اقيم
المضاف اليه مقامه بعد حذفه في قوله سبحانه او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد
وبرق . ومثل ذلك يرجع اليه الضمير لان معناه باق وان حذف لفظه تعويلا على
الدليل كما في قوله تعالى وكمن قرية اهلكناها فجاءها باسنا ياتا اوهم قائلون فان الضمير
للاهل المدلول عليه بما قام مقامه من القرية . وقول حسان رضي الله تعالى عنه

يسقون من ورد البريص عليهم * بردي يصفق بالرحيق السلسل

فان تذكير الضمير المستتر في يصفق لرجوعه الى الماء المضاف الى بردي والا لانت حتما
ولعل ذلك من المصنف اشارة الى حاصل المعنى . وينبغي ان يراد من الكافرين المنافقون
لان البحث في الآيات عن حالهم بعد بيان حال الكافرين (قوله فلما استوفى الشروط)
وهي كونه مصدرا وكونه علة لحدث وكونه مشاركا لذلك الحدث في الزمان والفاعل
(قوله انتصب جوازا) قيل فيه اشارة الى ان تلك الشروط شروط لجواز النصب لا لوجوبه
ولا لتحقيق ماهية المفعول له وقد ذكر شروط الاخير ابو البقاء في شرح اللمع ونقلها الازهري
في التصريح وفي ذلك ما فيه كما لا يخفى على من راجعه وعرف المبتدا والخبر وبما اشير اليه
ينحل استشكل جعل العلة شرطا بانها محل الشروط فكيف تجعل شرطا . وذكر المحصي
ان الاولى ان يجاب عن هذا الاستشكل بمنع ان العلة محل الشروط واستدل بكون الشروط
للجواز لا للوجوب على ان الجر هو الاصل لجوازه مطلقا ويدل له ايضا ان المفعول له يقع جواب
السؤال بلم والاصل تطابق السؤال والجواب ويمجوز جره بحرف التعليل فيقال

فلو فقد المعلن شرطاً من هذه الشروط وجب جرته بلام التعليل فمثال فاقده المصدرية قوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعاً

لحذر الموت مثلاً وهو في ذلك مفعول له ايضاً لكنه مجرور . وجعله بعضهم يحذرون
حذر الموت وهو تكلف لا حاجة اليه . وما قيل من ان اليه حاجة وهي دفع لزوم تعدد
علة الفعل او القرار من مخالفة الشائع في المفعول له وهو التنكير ليس بشيء اما اولاً فلما
علمت آتفاً من حال لزوم التعدد . واما ثانياً فلان التعريف وارد في الفصح كما في قوله
واغفر عوراً . الكريم اذخاره * واعرض عن شتم اللثيم تكرماً

وقلته اذا سلمت لا توجب القرار الى مثل ما ذكر كما لا يخفى ثم اعلم ان جر المستوفي اذا
كان مقروناً بلام التعريف اكثر من نصبه واذا كان مجرداً عنها فالامر بالعكس ويستوي
الامران في المضاف ومدار ذلك السماع وعن الجزولي انه اذا انجر^(١) وجب تعريفه
فلا يقال جئتكم لا كرام لك ومنعه الاندلسي وقال لا اري منه مانعاً وقال ابن جعفر
انه في حال تنكيره يشبه الحال والتمييز في كون اليان بنكرة فوجب انتصابه مثلها
وقال الرضي الظاهر جواز ذلك الا ترى الى قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا
غان الباء للسببية وهي كاللام (قوله فلو فقد المعلن) اي الواقع علة (قوله وجب جرته
بلام التعليل) الاولى بحرف التعليل كما قال اولاً ليشمل اللام والباء وفي ومن وعن
عند بعض كما في قوله تعالى وما نحن بتاركي الهتنا عن قولك وكأنه اشار بالاقتصار
كابن مالك في الفيته على ما في بعض نسخها على اللام الى انها الاصل (قوله فمثال فاقده
المصدرية) هذه هي الشرط الاول ومشتراط الجمهور وخالفهم يونس فلم يشترط واجاز نصب
ماليس بمصدر وخرج قولهم اما العبيد فذوعبيد على ذلك اي مهما يذكر شخص لاجل
العبيد فالمدكور ذو عبيد لا غير فالعبيد عنده منصوب على انه مفعول له للذكر واوله
الزجاج على تقدير اما تملك العبيد اي مهما يذكر من اجل تملك العبيد فذوا عبيد

(١) اي جوازا او وجوباً على ما يفهم من كلام بعض المحققين فلا تغفل . منه

فان المخاطبين هم العلة في الخلق وخفض ضميرهم باللام لانه ليس مصدرا وكذلك قول امرئ القيس ولوان ما اسعى لادنى معيشة * كفا في ولم اطلب قليلا من المال * فادنى افعل تفضيل وليس بمصدر فلهذا جاء مخفوضاً باللام ومثال ما فقد اتحاد الزمان قوله * نجئت وقد نضت لنوم ثيابها * فان النوم وان كان علة في خلع الثياب لكن زمن خلع الثوب سابق على زمنه ومثال ما فقد اتحاد الفاعل قوله
واني لتعروني لذكر الكهزة * كما انتفض العصفور بلله القطر

فالمفعول له في الحقيقة المصدر المحذوف وهو تملك وسيبويه انكر هذا النصب وقبحه وقال انه لغة خبيثة قليلة (قوله فان المخاطبين هم العلة في الخلق) في تحليل افعال الله تعالى بحث طويل والاكثر على انها لا تعلق والسلف يقولون بانها تعلق ويمتنعون ما يرد على ذلك من المفاسد وستحققه ان شاء الله تعالى في علم الكلام . وادعى بعضهم ان العلة في الخلق ليست ذوات المخاطبين وانما هي نفعهم ونحوه والكلام على حذف مضاف اي خلق لنفعمكم ما في الارض فلينظر (قوله ومثال ما فقد اتحاد الزمان) اشترط هذا الاتحاد لاعلم والمتأخرون كالشوليين . ولم يشترطه كما قال ابن الصايغ سيبويه ولا احد من المتقدمين فالفاقد يجوز نصبه عندهم فيقال جئتكم امس طمعا في معروفك الآن ^(١) (قوله فان النوم وان كان علة في خلع الثياب) يشير الى ان نضت بمعنى خلعت وهي تخفيف الضاد المعجمة من النضو . وقال الجوهرى بعد ان ذكر البيت ويجوز عندي التشديد للتكثير (قوله ومثال ما فقد اتحاد الفاعل) اشترط هذا الاتحاد المتأخرون ايضا وخالفهم ابن خروف فاجاز النصب مع اختلاف الفاعل . واحتج عليه بقوله سبحانه هو الذي يرثكم البرق خوفاً وطمعاً فان فاعل الائمة هو الله تعالى وفاعل الخوف والطمع المخاطبون واجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل بان معنى يرثكم يجعلكم ترون ففاعل الرؤية على هذا هو

(١) ومن ذلك كما قيل قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بنصب صدق في قراءة شاذة فقد جعله ابو علي مفعولا له وقال المعنى لصدقهم في الدنيا فتأمل . منه

فان الذكري هي علة عروء الهزّة وزمنها واحد ولكن اختلف الفاعل ففاعل العروء هو الهزّة وفاعل الذكري هو المتكلم لان المعنى لذكري اياك فلما اختلف الفاعل خفض باللام وعلى هذا جاء قوله تعالى لتركبوها وزينة فان تركبوها بتقدير لان تركبوها وهو علة

فاعل الخوف والطمع . وقيل هو على حذف مضاف اي ارادة الخوف والطمع . وجعل الزمخشري المصدرين حالين . واحتج بعضهم لابن خروف بقوله تعالى اولئك هم الراشدون فضلاً . واجيب بانه انما انتصب فضلاً مع انه من فعل الله تعالى لامن فعلهم كالرشد لان رشدهم انما حصل بتوفيق الله تعالى فصار الفعلان كأنهما مستندان اليه سبحانه . وقال الرضي ان عدم اشتراط الاشتراك في الفاعل هو الذي يقوى في ظني . والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين كرم الله تعالى وجهه في نهج البلاغة فاعطاه الله تعالى النظرة استحقاقاً للخطيئة واستتماماً للبليّة الخ والمستحق للخطيئة ابليس والمعطى للنظرة هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون استحقاقاً حالاً من المفعول لان استتماماً اذن يكون حالاً من الفاعل وكذا انجازاً للعدة فيما بعد ولا يعطف حال الفاعل على المفعول . وكذا قول العجاج يركب كل عافر جمهور البيت السابق فان الهول فيه بمعنى الافزع لا الفزع والثور ليس بمفزع بل هو فزع انتهى بادنى زيادة واستشهاده بالبيت مبني على ان الهول مفعول لاجله معطوف على مثله وقد جوز ان يكون معطوفاً على كل اي ويركب الهول فيكون مفعولاً به ليركب . حينئذ لا شاهد فيه وكذا لو كان مفعولاً لاجله وفسر كما في القاموس بالخافة اذ اتحاد الفاعل حينئذ ظاهر ولعله لم يلتفت الى هذا التفسير حذراً من التكرار وقوله والثوراي الوحشي ليس بمفزع يشير الى ان ضمير يركب للثور قيل والظاهر انه للبعير بدلالة ما قبل من الايات اذ ذكر فيها الناعج وهو البعير الابيض ويقال للبيضاء من النوق ناعجة وقيل الناعجة ما يصاد عليها ناعج الوحش (قوله في البيت هزّة) هو بكسر الهمزة والنشاط والارتباح كما في الصحاح وغيره (قوله وزمنها واحد) قيل اي عدّ واحداً لعدم الفصل بين الامرين فتدبر (قوله لان المعنى لذكري اياك) اشار الى ان

لخلق الخيل والبغال والحمير وجيء به مقرونا باللام لاختلاف الفاعل لان فاعل الخلق هو الله سبحانه وتعالى وفاعل الركوب بنو آدم وجيء بقوله جل ثناؤه وزينه منصوباً لان فاعل الخلق والتزين هو الله تعالى * ص * والمفعول فيه وهو ما سطر عليه عامل على معنى في من اسم زمان كصمت يوم الخميس اوحيناً او اسبوعاً او اسم مكان مبهم وهو الجهات الست كالامام والفوق واليمين وعكسهن ونحوهن كعند ولدى والمقادير كالفرسخ وما صيغ من مصدر عامله كقعدت مقعد زيد * ش * الرابع من المفعولات المفعول فيه

اضافة ذكرى الى الضمير من اضافة المصدر الى المفعول واخذ الذكر في بيان المعنى لانه اشهر من الذكرى واكثر استعمالاً (قوله وجيء بقوله جل ثناؤه وزينه منصوباً) اي بالعطف على محل لتركبوها وانما لم يعكس امر العطف لان الركوب اهم وجوز ان يكون زينة مصدراً لفعل محذوف اي وتزينوا بهازينه واوجبه بعضهم لفقد شرط النصب على انه مفعول له وهو اتحاد الزمان واجيب عن ذلك بانها في حال خلقها زينة في نفسها وفيه ان المصدرية تفقد على هذا واجاب آخر بان المراد بالاتحاد عدم المتقدم وفيه ما فيه والاولى على ما قيل ان يقال بالتناويل بالارادة كما قيل به في ضربت تاديباً وقراء ابن عباس بغير واو اي خلقها زينة لتركبوها ويجوز ان يكون مصدراً واقعاً موقع الحال من فاعل تركبوها او مفعوله اي متزينين بها او متزيناً بها (قوله والتزين) هذا وكذا ما قبل ظاهر في ان الزينة مصدر وكثيراً ما تجيء اسماً لما يتزين به * تمة * ذكر انه يجوز ان يتقدم المفعول له على عامله ويجوز ان يكون مضمراً انتهى والاول مما لا كلام فيه ويقال في الثاني ان ارادوا به انه يجوز كونه مضمراً مع اللام كما تقول التاديب ضربته له فهو ظاهر الجواز وان ارادوا به انه ينتصب مضمراً كما تقول ضربته اياه اي له فهو محل النظر وموقوف على الاستعمال فان حذف حرف الجر عن الاسماء غير مطرد والله تعالى اعلم * المفعول فيه * قدمه على المفعول معه لان احتياج الفعل الى الزمان والمكان فوق الاحتياج الى المصاحب وايضا يصل الفعل الى المفعول معه بواسطة حرف

وهو المسمى ظرفاً وهو كل اسم زمان او مكان سلط عليه عامل على معنى في كقولك صمت يوم الخميس وجلست امامك وعلم مما ذكرته انه ليس من الظروف يوماً وحيث من قوله تعالى انا نخاف من ربنا يوماً عبوساً قطيراً وقوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته فانها وان كانا زماناً ومكاناً لكنهما ليسا على معنى في

ملفوظ به دونه (قوله وهو المسمى ظرفاً) اي عند البصريين دون الكوفيين لان الظرف في اللغة الوعاء وهو متناهي الاقطار كالجراب والعدل وهذا ليس كذلك وسماء الفراء محلاً والكسائي واصحابه يسمون الظروف صفات قال الازهري ولا مشاحة في الاصطلاح والا نسب عندي ما ذهب اليه البصريون (قوله وهو كل الخ) فيه ما لا يخفى (قوله زمان او مكان) الكلام في تحقيق حقيقتيهما سيايتك ان شاء الله تعالى في محله (قوله سلط عليه عامل على معنى في) قيل هو اولى من قوله كغيره في التوضيح ما ضمن معنى في لانه يقتضي ان يكون المفعول فيه مبني اذ تضمن معنى الحرف من اسباب البناء واجاب عنه اللقائي بان المقتضى للبناء تضمنه اياه وضعاً وهذا عارض عند التركيب والاستعمال واورده عليه بناء اسم لا والمنادى وتحقيقه في حواشي المحصي على الالفية و زاد معتبروا التضمين في التعريف قيد الاطراد واخرج به بعضهم نحو قولهم مطرنا السهل والجبل وضرته الظهر والبطن فان هذه المذكورات وان كانت على معنى في لكنها لم تعد ظروفًا لان التضمين ليس بمطرد فيها فلو قلت اخصبنا واوجدنا السهل والجبل او مطرنا القيعان والتلول او ضرته اليد والرجل او الراس والجسد لم يجر ثم قيل وعلى هذا يخرج كثير من الظروف التي اتفق على ظرفيتها فمنها قولهم هومني منزلة الشغاف وهومني منزلة الولد ومقود القابلة ومزجر الكلب ومدرج السؤل فانها كلها لا تتضمن معنى في باطراد فلا تقول اجلسه منزلة الشغاف كما تقول اجلسه قريباً مني ولا تقول قعد بعيداً مني وهكذا فصارت بمنزلة مطرنا السهل والجبل فيلزم ان لا تكون ظروفًا وليس كذلك انتهى وتام الكلام يطلب من المطولات والظاهر ان التسليط كالتضمين في الاحتياج الى هذا القيد وعدمه فليُفهم (قوله فانها) وان كانا زماناً ومكاناً

وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه فلم هذا اعرب كل منهما مفعولا به وعامل حيث فعل مقدر دل عليه اعلم اي يعلم حيث يجعل رسالته وانه ليس منها ايضا نحو ان تنكحوهن من قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن لانه وان كان على معنى في لكته ليس زمانا ولا مكانا واعلم ان جميع اسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية لافرق في ذلك بين المختص منها والمعدود والمبهم ونعني بالمختص

يعني بالزمان يوما وبالمكان حيث (قوله وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم) المذكور في كثير من كتب التفسير ان المراد انهم يخافون عذاب اليوم او شره والامر في ذلك سهل (قوله وعامل حيث فعل مقدر الخ) لم يجعل عاملا اعلم لما ذكره في التوضيح من ان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا لكن قال في الحواشي قال محمد بن مسعود في كتاب البديع غلط من قال ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى هو اهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا في المعنى كما في زيد احسن وجهها وقول العباس بن مرداس واضرب منا بالسيف القوانسا انتهى ونقل ابو حيان في الارتشاف القول بنصب اسم التفضيل المفعول به عن محمد هذا ايضا ومثل له بقوله تعالى ان ربك اعلم من يضل عن سبيله ولا يخفى انه يرد على قوله لانه ليس فاعلا في المعنى ان التمييز لا يجب فيه ذلك بل قد يكون كذلك كما في طاب زيد نفسا وقد يكون مفعولا في المعنى كما في وفجرنا الارض عيونا وقد لا يكون فاعلا ولا مفعولا كما في امتلاء الاناء ماء ولا يصح ان يقال ان التمييز بعد اسم التفضيل لا يكون لافاعلا معنى لانه منقوض بمثل زيد اكرم الناس رجلا ويرد على جعل حيث مفعولا به ان تصرفها كما في التسهيل نادر وما ذكر نوع من التصرف ومن هنا قال الدماميني ولوقيل ان المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى لن يوتيكم مثل ما اوتي رسله عليهم السلام من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الزكاة والطهارة والفضل والصلاحية للرسالة وانتم لستم كذلك انتهى (قوله تقبل النصب الخ)

جواباً لمتى كيوم الخميس و بالمعدود مايقع جواباً لكم كالا سبوع والشهر والحول وبالمهم
ما لايقع جواباً لشيء منها

في موضع الخبر لان واسمها جميع وهو ظاهر سوى ان التأنيث باعتبار المضاف اليه ونظيره
وما حب الديار شغفن قلبي . وكون الجميع قابلاً لذلك هو المشهور واستثنى ابن مالك في
نكته على مقدمة ابن الحاجب مذ ومنذ اذا كانا اسمين بان دخلا على اسم مفرد نحو
ما رايته مذ او منذ يومان فان مذهب جمهور الكوفيين انها ظرفان وما بعدها فاعل بفعل
محذوف اي مذ كان او مذ مضى يومان واختاره السهيلي وابن مالك في التسهيل او على جملة
كقوله . مازلت مذ عقدت يداه ازاره . فانها حينئذ ظرفان على المشهور مضافان الى الجملة
فهما على القول بظرفيتهما غير قابلين للنصب على الظرفية بل مبنيان على الضم كسائر احوالها
(قوله جواباً لمتى) اي المسئول بها وكذا يقال فيما بعد (قوله كالا سبوع) فانه معدود بسبعة
لا غير واو لها فيما ارى الاحد وقيل السبت (قوله والشهر) فانه معدود بثلاثين وقد يعد
بتسعة وعشرين والاول هو التام ويختفي الهلال فيه ليلتين والثاني هو الناقص ويختفي
الهلال فيه ليلة وهذا شأنه والله تعالى اعلم حتى تطوى السموات وكل شهر قد يكون تاما
وقد يكون ناقصا وحديث شهران لا ينقصان رمضان وذو الحجة موول بان المراد لا ينقص
ثوابهما وان نقص عددا يامهما وهذا الذي ذكرناه باعتبار الرؤية وخروج الهلال من تحت
الشعاع واذا اعتبر الامر من الاجتماع الى الاجتماع نقص الشهر عن تسعة وعشرين
وليس بالشهر الشرعي وتستحيل رؤيته مجتمعا كما هو مقرر في محله وسمي شهرا لانه يشهر
بالقمر ويجمع على اشهر وشهور (قوله والحول) هو اسم للسنة ولعله من الحول بمعنى التحول
وسمي بذلك لانه لا يمتضي على حال واحدة ويجمع على احوال وحول وحوول وحيث
فسروه بالسنة فالظاهر انهم قسموه الى شمسي وقمرى كما قسموها الى ذلك والاول اكثر من
الثاني بقليل والمعتبر شرعا في غالب الاحكام هو الثاني واعتبروا الاول في مسائل يسيرة
منها تاجيل العنين على ما ذكره الشهاب في حواشيه على البيضاوي . والمشهور ان العام

كالخين والوقت

يرادفهما ونقل عن احمد بن يحيى انه قال السنة من اي يوم عددها الى مثله فهي سنة
والعام لا يكون الاشتاء . وصيفاً فهو اخص من السنة ومن هنا غلط الجواب في العامة في
قولهم لمن سافر في وقت من السنة الى مثله اي وقت كان سافراً عاماً . واحتج مدعي عدم الفرق
بين العام والسنة كابن الحشاش وغيره بقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاماً
(قوله كالخين) التمثيل به بناء على انه اسم للزمان مطلقاً طال او قصر اما لو قلنا انه مختص
باربعين سنة او سبع سنين او ستين او ستة اشهر او شهرين او كل غدوة وعشبة فلا
يتأتى التمثيل به هذا واعلم ان الرضي ذكر ان ما يصلح جواباً لكم هو المعداد سواء كان معرفة
او نكرة . ويستغرق الفعل الناصب له ان امكن فاذا قيل لك كم سرت فقلت شهراً استغرق
السير جميع الشهر ليله ونهاره . الا ان يقصد المبالغة او التجوز وكذا اذا قلت شهراً رمضان
فان لم يمكن استغراق الجميع استغرق منه ما امكن كما تقول شهراً في جواب كم صمت
او كم سرت فالاول يعلم جميع ايامه والثاني جميع لياليه . وما يصلح جواباً متى هو
الزمان المختص معدوداً كان كالعشر الاول من رمضان او لا معدوداً كان
كيوم الجمعة او لا كالزم من الماضي . ومعرفة كان كيوم الجمعة او لا كأول يوم من
رمضان ويوما قدم فيه زيد . ولا يجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلاثة
ايام وكذا لو قلت ثلاثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلاثة الاولى من رمضان
جاز لاختصاصها ويجوز في جواب متى التعميم والتبعض ان صلح الفعل لما كيوم الجمعة
في جواب متى سرت وان وجب التعميم فهو له كيوم الجمعة في جواب متى صمت وكذا
ان لم يكن صالحاً الا للتبعض فهو له نحو يوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد
وقال سيويه الدهر والليل والنهار اي بالعطف مقرونة باللام لا يصلح الاجواب
واما الليل فقط او النهار فقط فيقع جواباً متى وذكر ان اسماء الشهور كمحرم وصفر
لم يضاف اليها اسم الشهر فهي كالدهر تكون جواباً لكم لا غير ولو اضيف اليها الشهر صار

وان اسماء المكان لا ينتصب منها على الظرفية الا ما كان مبهماً والمبهم ثلاثة انواع احدها
اسماء الجهات الست وهي الفوق والتحت والاسفل واليمين

كيوم الجمعة وصلت جواباً لما أتى أيضاً وهو ان كان مسنداً الى رواية عن العرب فيها
ونعمت والآفاي فرق بينهما فليتبدر (قوله وان اسماء المكان لا ينتصب منها على الظرفية
الا ما كان مبهماً) قال نجم الأئمة انما نصب الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة
اعني الازمنة الثلاثة مدلوله فطردها نصب في مدلوله وفي غيره واما المكان فلما لم يكن
لفظ الفعل دالاً على شيء منه بل دلالة عقلية لالفظية لان كل فعل لا بد له من مكان
نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل ووجه المشابهة التغير والتبدل
في نوعي المكان كما في الازمنة الثلاثة واما ان تصاب نحو قعدت مقعده فلكونه متضمناً
لمصدر معناه الاستقرار في ظرف فمضمونه مشعر بكونه ظرفاً لحدث بمعنى الاستقرار كما
ان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف نحو المضرب والمقتل فلا جرم لم ينصبه على الظرفية الا
ما فيه معنى الاستقرار وذكر ابن الحاجب في بيان سبب الفرق بين اسماء الزمان واسماء
المكان فيما ذكر غير ذلك مما فيه بحث (قوله والمبهم) اي من المكان (قوله ثلاثة انواع)
قل عليه الاولى ان يذكر تفسيره اولاً ثم انواعه وقد اختلف في ذلك فقل هو التكرة
وليس بشيء لان نحو جلست خلفك وامامك منتصب بلا خلاف على الظرفية وقيل
هو غير المحصور ويخرج منه المقادير المسووعة التي عدّها الشارح ثانياً انواعه لان الميل
مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقي والتزم الفارسي القول بايهامها وكونها غير محققة
النهاية والحدود بل تحديدها على جهة التقريب وقال ابو حيان الصحيح ان ذلك شبيه
بالمبهم ولذلك وصل اليه الفعل بنفسه (قوله احدها اسماء الجهات الست) قال الاكثر
من المتقدمين ان المبهم من المكان هو هذا النوع فقط وما سواه الموقت ثم قالوا بجمل
نحو عند ولدى على ذلك كما ذكره الشارح بعد قال الرضي وينبغي على قولهم ان تحمل
المقادير المسووعة عليه ايضاً لمشايتها لذلك في الانتقال فان تعيين ابتداء الفرس مثلاً

والشمال وذات اليمين وذات الشمال والوراء والامام قال الله تعالى وفوق كل ذي علم
 عليم قد جعل ربك تحتك سرياً والركب اسفل منكم وترى الشمس اذا طلعت تزاور عن
 كهفهم ذات اليمين واذا غربت تقرضهم ذات الشمال وكان وراءهم ملك وقولي وعكسهن
 اشرت به الى الوراء والتحت والشمال وقولي ونحوهن اشرت به الى ان الجهات وان كانت ستا
 لكن الفاظها كثيرة ويلحق باسماء الجهات ما اشبهها في شدة الابهام والاحتياج
 الى ما يبين معناها كعند

لا يخلص موضعاً دون موضع بل يتحول ابتداءه وانتهاه كتحويل الخلف قدما واليمين
 شمالاً ثم ما اقتضاه كلام الشارح من نصب اسماء الجهات على الظرفية مطلقاً هو المشهور
 وقال الكوفيون انها لا تنتصب على ذلك الا اذا تخصصت بالاضافة نحو قعدت قدما
 وخلفك واذا قيل قعدت قدما وخلفاً فالانتصاب على الحالية كأنك قلت متقدما
 ومتاخرا وهذا من فروع مذهبهم انه لا يجوز نصب المبهم على الظرفية لعدم الفائدة بل
 لا بد من وصف يخصه او ما في حكمه (قوله والشمال) بكسر الشين خلاف اليمين
 واما بالفتح فقليل هو مقابل الجنوب (قوله والوراء) مقابل الامام وقيل هو من الاضداد
 (قوله وقد جعل ربك تحتك سرياً) اي نهرا يسري او شخصاً سرياً من السر واي الرفعة
 والمراد به غيسى عليه السلام (قوله والركب) جمع راكب ويجمع على ركبان وركوب
 وهو من الركوب وهو في الاصل كون الانسان على ظهر حيوان وقد يستعمل في السفينة
 واختص الراكب في المعارف بمتطى البعير (قوله تزاور) اي تميل قرئ بتخفيف الزاي
 وتشديدها وقرئ تزور بتشديد الراء المهملة وسكون الزاي وحذف الالف بعدها
 (قوله تقرضهم) اي تجوزهم وتدعهم واصله من القرض ضرب من القطع (قوله كان وراءهم)
 قيل اي قدامهم وبه استدلل من قال ان وراء من الاضداد وفيه بحث (قوله كعند الخ)
 ومثل ذلك في الحمل بين ووسط الدار وقال ابن الحاجب وكذا يحمل لفظ مكان على
 الجهات لا لابهامه فان قولك جلست مكان زيد لا ايهام فيه بل لكثرة استعماله فحذف

ولدي الثاني اسماء مقادير المساحات كالفرسخ والميل والبريد الثالث ما كان مصوغا من مصدر عامله كقولك جلست مجلس زيد فالمجلس مشتق من الجلوس الذي هو مصدر لعامله وهو جلست قال الله تعالى وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع ولو قلت ذهبت مجلس زيد او جلست مذهب عمرو لم يصح لاختلاف مصدر اسم المكان ومصدر عامله *ص* والمفعول معه وهو اسم فضله بعد واو اريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل او ما فيه حروفه ومعناه كسرت والنيل واناساء والنيل

في منه تخفيفا وتعقب بانه لا ينبغي له هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت الصحف مكان ضرب زيد (قوله ولدي) هي على ما نص عليه غير واحد ابلاغ من عند واخص (قوله الثاني اسماء المقادير) لم يخالف في نصب الفعل اياه نصب الظرف الا السهيلي فانه زعم ان انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر لا انتصاب الظروف لانه لا يقدر بني ولا يعمل فيه الا ما كان في معنى المشي والحركة فلا يقال قعدت ميلا ولا رقدت فرسخا مثلا والظرف يقع فيه كل ناصب له فهو اسم لخطي معدوده فكما ان سرت خطوة مصدر فكذلك سرت ميلا (قوله والمساحات) جمع مساحة من مسح الارض ذرعها (قوله كالفرسخ) فارسي معرب واصله فرسك وهو ثلاثه اميال وقال الزمخشري كل ما تطاول وامتد بلا فرجة فرسخ ومنه انتظرنك فرسخا من النهار اي طويلا وفرسخت عنه الحمى تباعدت (قوله والميل) قيل هو مد البصر وقيل عشرة غلا والغلوة مائة باع (قوله والبريد) اربعة فراسخ قال المطرزي هو في الاصل البغلة المرتبة في الرباط تعريب بريده دم ثم سمي به الرسول المحمول عليها ثم سميت به المسافة والجمع برود بضمين وقيل اصله يريد بالباء الفارسية كانه اطلق اولا على الرسول تشبيها له بالطائر لسرعته فعرب بالباء العربية وفيه طي مسافة ولذلك قيل هو عربي (قوله ولو قلت ذهبت مجلس زيد او جلست مذهب عمرو لم يصح) وما سمع من النصب في مثل ذلك يقتصر فيه على السماع ولا يقاس عليه نحو قولهم هو معنى مقعد

القابلة ومعقد الازار ومنزلة الولداي في القرب ومناط الثريا ومزجر الكلب اي في الارتفاع
 والبعد واشباه ذلك مما دل على قرب او بعد فلا يقال هو مني مجاسك ومتكا زيد ومربط
 الفرس ومعقد الشراك ولا هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب بمعنى المكان الذي يقعد فيه
 ويزجر لان العرب لم تستعملها الا على معنى التمثيل للقرب والبعد . وهذا هو مذهب
 سيديويه والجمهور . وذهب الكسائي الى ان ذلك مقيس . وفي شرح الكافية لنجم الائمة
 انه ينبغي ان يستثنى من المبهم على تعريف ابن الحاجب اياه بانه ما ثبت له اسمه بسبب
 امر غير داخل في مسماه بعض ما ياتي اوله ميم زائدة من اسم المكان لانه انما يثبت مثل
 هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شيء آخر خارج عن مسمى المكان
 مع انه لا ينتصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال قت مضرب زيد او مصرعه بل في
 ذلك تفصيل وهو ان يقال اسم المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون
 في مكان اولا والثاني لا ينتصب على الظرفية الا بالفعل الذي ينتصب به على الظرفية
 المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والماء كل والمشرب
 ونحوها . والاول نصبه ايضا على الظرفية بالفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو
 المجلس والمقعد والمأوى والمقيل والمبيت والمسد تقول قت مقامه وجلست مجلسه واويت
 ماواه وسددت مسده وبت ميته . وينصبه ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم
 يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك
 ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مركزه قال تعالى واقعدوا لهم كل مرصد وكذا
 نمت ميته واقت مشناه . وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب
 مكانك ورميت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراءة وشتتكم منزل فلان انتهى .
 وهو تفصيل نفيس فاحفظه ولا تغفل . بقي هنا شيء وهو ان كلام الشارح يدل بظاهره
 على انه لا ينصب من اسماء المكان الا ثلاثة انواع وذكر بعضهم اربعة انواع فقال الاول
 المقدار . والثاني ما لا يعرف حقيقته بنفسه بل بالاضافة كمكان وناحية وجهة ووجه

ش خرج بذكر الاسم الفعل المنصوب بعد الواو في قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن فانه على معنى الجمع اي لا تفعل هذا مع فعلك هذا ولا يسمى مفعولا معه لكونه ليس اسما والجملة الحالية في نحو جاء زيد والشمس طالعة فانه وان كان المعنى على قولك جاء زيد مع طلوع الشمس الا ان ذلك ليس باسم ولكنه جملة وبذكر الفصلة ما بعد الواو

ووراء وامام وجنابتى في قولهم هما خطان في جنابتى انهما اي الظبية وكا قطار في قولهم قومك اقطار البلاد والثالث ما جرى مجراه باطراد قال ابن مالك وذلك صفة المكان الغالبة نحو هم قريبا منك وشرقي المسجد ومصادر قامت مقام مضاف اليها تقديرا نحو قولهم هو قرب الدار ووزن الجبل وزينته وجعل ابو حيان من ذلك قبلك ونحوك وقربتك بمعنى قريبا الا انه اشد منه مبالغة وذكر سيبويه من ذلك هو صدرك وهو صفتك . والرابع ما دل على الحدث المشتق هو من اسمه كمقعد ومرقد وشرط كونه مقيسا ان يكون العامل اصله المشتق منه انتهى . ولعل الامر في ذلك سهل فتأمل والله تعالى اعلم * المفعول معه * (قوله خرج بذكر الاسم الخ) فيه الاخراج بما هو من قبيل الجنس فلا تفعل (قوله اي لا تفعل هذا مع فعلك هذا) تقدير معنى لا اعراب وهو ظاهر . ثم ان مصب النهي المعية كما يعلم مما ذكره الشيخ عبد القاهر في الكلام الذي فيه قيد مثبتا كان او منفيافهم (قوله لكونه ليس اسما) لا يخفى عليك ان الفعل في نحو هذا المثال منصوب بان مضمرة بعد الواو وهو مؤول مع ان بالمصدر فيكون الواقع بعد الواو حقيقة الاسم ووقوع الفعل بعدها انما هو بحسب الظاهر وفي عدم جواز كون ذلك المصدر مفعولا معه خلاف فاجاز بعضهم كونه مفعولا معه ومنعه الجمهور قال بعض الافاضل وكنت سالت قديما مشايخ العصر عن وجه المنع فلم يبدوا جوابا شافيا وظهر لي ان قصد العطف على المصدر المتصيد من الكلام السابق منع من الحمل على المفعول معه . وهذا غير مطرد في كل اسم مؤول فليتأمل (قوله والجملة الحالية) بالرفع عطف على الفعل المنصوب (قوله الا ان ذلك) اي المذكور (قوله ليس باسم) فخرج عن تعريف

في نحو اشترك زيد وعمرو فانه عمدة لان الفعل لا يستغنى عنه لا يقال اشترك زيد لان الاشتراك لا يتأتى الا بين اثنين وبذكر الواو ما بعد مع في نحو جاءني زيد مع عمرو وما بعد الباء في نحو بعثك الدار باناثها وبذكر ارادة التنصيص على المعية نحو جاء زيد وعمرو اذا اريد به مجرد العطف وقولي مسبوقه الخ بيان لشرط المفعول معه وهو انه لا بد ان يكون مسبوقا بفعل او بما فيه معنى الفعل وحرفه فالاول كقولك سرت والنيل

المفعول معه بذكر الاسم فهو ليس مفعولا معه خلافا لصدر الافاضل تليذ الزمخشري كما نقله عنه في المعنى فعنده جملة الشمس طالعة مفعول معه وفر من جعلها حالا لانها لا تتحل الى مفرد يبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة واجيب بانها موصولة بالحال السببية اي جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه وقيل تقول بمبكر او نحوه (قوله في نحو اشترك زيد وعمرو) اي من كل ما لا يتأتى الفعل فيه الا بين اثنين كتضارب زيد وعمرو (قوله باناثها) اي مع اثاثها والاثاث متاع البيت قال الفراء لا واحد له وقال ابو زيد هو المال اجمع الابل والغنم والعبيد والمتاع واحده اثاثه (قوله نحو جاء زيد وعمرو اذا اريد به مجرد العطف) اعترض بان الاولى ان يقول رأيت بدلا جاء حتى يكون عمرًا منصوبًا لان المرفوع يخرج بقوله فضلة ثم اجيب بانه يمكن ان يقال خرج بقيد ين ولا يخفى ضعف الاعتراض لان المراد ان عمرًا في المثال يمتنع نصبه وان كان حيثئذ فضلة لانه اريد فيه مجرد العطف ثم ان الشارح لم يذكر في التوضيح ارادة التنصيص على المعية بل وصف الواو بكونها بمعنى مع بدل ذلك وقال انه يخرج به نحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده ولا يخفى ان هذا المثال اظهر في قصد مجرد العطف فيه من مثالنا بقي ان كون ارادة مجرد العطف مانعة عن النصب هو مذهب الجمهور ونقل الجلال السيوطي عن قوم انهم ينصبون ولو اريد بالواو معنى العطف المحض وليس بشيء (قوله كقولك سرت والنيل) قيل منع الاخفش في مثل هذا النصب حيث اشترط في نصب الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه ولا يقال سار الماء بل جرى

وقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم والثاني كقولك اناسائر والنيل ولا يجوز النصب في نحو قولهم كل رجل وضعته خلافا للصميري لانك لم تذكر فعلا ولا ما فيه معنى الفعل

ورد عليه بانه سمع ما زلت اسير والنيل وقد يقال انه اذا سلم السماع فله ان يقول ان ذلك لاستعارة السير لجري النيل لما اقترن بما يصح منه السير كما قيل نحو ذلك في قوله تعالى والله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدوق والآصال اوعلى حذف جرى كقوله علفتها تبنأ وماء باردا اي وسقيتها ماء (قوله وقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم) اي اذا لم يقدر عامل ثلاثي ولا مضاف ثان وهو الامر فقد قال بعضهم ان جمع يخص الذوات واجمع يخص المعاني . وقال الشارح في حواشي التوضيح ان جمع مشترك والقول بانه يخص الذوات مردود (قوله ولا يجوز النصب في نحو قولهم الخ) اي وفاقا لسيبويه والجمهور (قوله كل رجل وضعته) بالرفع عطفا على كل وفي مرجع الضمير المجرور سوال وجواب مشهوران (قوله للصميري) بالصاد المهملة وبعد التختانية ميم مفتوحة ويجوز ضمها نسبة الى صمير قال ابن ابي شريف هي قرية في اخر عراق العجم واول عراق العرب قرية من دينور وفي القاموس صمير كحيدر وقد تضم ميمه بلدين خورستان وبلاد الجبل ونهر بالبصرة وعليه قرى انتهى وقد نسب الى صمير غير واحد من العلماء منهم عباد بن سليمان من معتزلة البصرة ولا ادري من المراد هنا هذا او غيره (قوله لانك لم تذكر فعلا ولا ما فيه معنى الفعل) الصميري على ما نقل الرضي يجوز النصب في المثال بالخبر المقدر ويجب عليه حينئذ اضمار الخبر قبل الواو اي كل رجل مقرون وضعته فان اظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز النصب وانما لم يكتف بتقديره متاخرا لان المشهور منع تقديم المفعول معه على عامله ولو تاخر عن المصاحب وقال الرضي انا لا ارى منعا من التقديم على العامل مع المتاخر عن المصاحب لان ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل جائز نحو زيدا وعمرا لقيت وجعل العامل في الجماعة في قوله . ازمان قومي والجماعة كالذي . لزم الرحالة ان تميل ميلا . كالذي وفي اياه في قول بعضهم انا واياه

وكذلك لا يجوز هذا لك وياك بالنصب لان اسم الاشارة وان كان فيه معنى الفعل وهو اشير لكنه ليس فيه حروفه * ص * وقد يجب النصب كقولك لاته عن القبيح واتيانه ومنه قمت وزيدا ومررت بك وزيدا على الاصح فيها ويترجى في نحو قولك كن انت وزيدا كالاخ ويضعف في نحو قام زيد وعمرو * ش * للاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل

في لحاف في لحاف لكنه قال بامتناع النصب في ضيعته بناءً على الاصح لكون الخبر المقدّر اضعف من الظاهر (قوله وكذلك لا يجوز هذا لك وياك) خالف في ذلك ابو علي الفارسي وجعل من ذلك قوله هذا ردائي مطويا وسر بالاول والمنقول عن سيبويه ان المثال قبيح قال لانك لم تذكر فعلا ولا اسما فيه معنى فعل . وفسر ابن مالك القبيح بالمتنع وذكر انه قد كثر في كلامه التعبير بالقبيح عن عدم الجواز وانه يعلم مما ذكره ان الظرف والجار والمجرور المتضمنين معنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه كاسم الاشارة . واجاز الفارسي اعمال اسم الاشارة وبعضهم اعمال الاخرين انتهى . وقد نقلنا لك آثفا عن الرضي ما يوافق كلام البعض . وفي التوضيح فان قلت قد قالوا ما انت وزيدا وكيف انت وزيدا بنصب زيدا فيها ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت اكثرهم يرفع بالعطف على انت ولا اشكال فيه والذين نصبوا قدروا الضمير فاعلا بمحذوف لامبتدا والاصل ما تكون وكيف تصنع فلما حذف الفعل وحده برز ضميره وانفصل وقدر سيبويه من لفظ الكون مضارعا مع كيف وماضيا مع ما ولم يجوز العدول عن ذلك ابن ولاد وجوزه السيرافي وكان تامة وصحح كونها ناقصة وكيف وما خبرها وهو مذهب ابن خروف واوجب النقص بعضهم مع ما لانها لا تكون حالا وفي بعض الحواشي فان قلت لم جاز ويل له واباه وهل هو الامثل هذا لك وياك قلت لان في ويل له معنى الزمه الله تعالى ويله فان نصب اباه فيه على معنى الفعل لكن على العطف لاعلى المفعول معه وقد نص سيبويه على ذلك انتهى وانظر هل باس في تخريج ذلك على انه مفعول معه واعتبار العامل له نحو ما نقل عن الرضي (قوله للاسم الواقع بعد الواو الخ) اي بلا فاصل فقد قالوا لا يجوز

او ما في معناه حالات احداها انه يجب نصبه على المفعولية

الفصل بين الواو والمفعول معه ولو بظرف فلا يقال جاء زيد واليوم عمرا وان جاز
 الفصل بين الواو العاطفة ومعطوفها لان الواو هنا نزلت منزلة الجار من المجرور وهما
 لا يفصل بينهما حالان قال في التوضيح للاسم بعد الواو خمس حالات ثم عدها ولم يفعل
 هنا مثل ما فعل هناك رعاية لحال هذا المختصر (قوله احداها) اي الحالين والثاني لما ان
 الاكثر على ما قيل في الحال وسياتي ان شاء الله تعالى ذلك (قوله انه يجب نصبه على المفعولية)
 اختلف في الناصب له على اقوال احدها وهو الاصح انه ما تقدمه من فعل او شبهه ولا فرق
 في الفعل بين اللازم والمتعدي عند اكثر من نحو لو خليت والاسد لا كلك ونحو لو تركت
 الناقة وفصيلها لوضعها وقال قوم لا يكون مع المتعدي لثلا يلتبس بالمفعول به فلا يقال
 ضربتك وزيدا على انه مفعول معه . وكذا لا فرق بين التام والناقص عند الجمهور وقال
 قوم لا يكون المفعول معه مع الناقص اذ لا حدث فيه يعتدى بالواو وفيه نظر . وثانيها انه الواو
 وعليه الجرجاني لاختصاصها بما دخلت عليه من الاسم فعملت ورد بانه لو كان كذلك
 لاتصل الضمير معها كما يتصل بان واخواتها وبانه لا نظير لذلك اذ لا يعمل الحرف نصبا
 الا وهو مشبه بالفعل ثالثها انه فعل مضمرب بعد الواو وعليه الزجاج فنحو ما صنعت واباك
 عنده بتقدير ولا يست اباك وانما لم يعمل فيه الفعل السابق لفصل الواو وعورض بالعطف
 فان فصل الواو فيه لم يمنع من تسلط العامل رابعها ان نصبه بالخلاف ونسبه ابن مالك للكوفيين
 وابو حيان لبعضهم ورد بان الخلاف معنى من المعاني ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة
 من الالفاظ . وبانه لو كان الخلاف ناصبا لقل ما قام زيد لكن عمرا ويقوم زيد لا عمرا
 ولم يقله احد من العرب وقال الاخفش ان نصبه نصب الظروف وذلك ان الواو لما
 اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فلم يحتمل النصب اعطى
 النصب ما بعدها رعاية كما اعطى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ورد بانه
 لو كان كما قاله لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضعته مع انه ليس

وذلك اذا كان العطف ممتنعاً للمانع معنوي او صناعي فالاول كقولك لاته عن القبيح واتيانه وذلك لان المعنى لاته عن القبيح وعن اتيانه وهذا تناقض والثاني كقولك قت وزيدا ومرت بك وزيدا اما الاول فلانه لا يجوز العطف على الضمير المتصل الا بعد التوكيد بضمير منفصل كقوله تعالى لقد كنتم انتم وآباؤكم في ضلال مبين واما الثاني فلانه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض كقوله تعالى وعليها وعلى الفلك يحملون ومن النحويين من لم يشترط في المسئلتين

كذلك ثم انه بناء على الاصح من كون الناصب له ما تقدمه من فعل او شبهه لا يتقدم على عامله اتفاقا كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها لان اصله العطف والمغطوف لا يتقدم على العامل اجماعا ولا يتقدم على مصاحبه ايضا عند الجمهور وجوز ذلك ابن جني فيقال عنده استوى والخشبة الماء لورود مثل ذلك في العطف وباب المفعولية في التقديم اوسع مجالا من باب التابعة وتمسك بقوله * جمعت وفخشا غيبة ونعمة * ثلاث خلال لست عنها بمرعوب * قال نجم الاثمة الاولى المنع رعاية لاصل الواو والشعر ضرورة (قوله وذلك) اي وجوب نصبه على المفعولية (قوله فالاول) اي المانع المعنوي كما والظاهر (قوله كقولك) خبر عن الاول وفيه مساهلة والمراد كما في قولك وكذا يقال فيما بعد وقيل المراد بالاول ما فيه مانع معنوي فلا مساهلة فافهم ومثل في التوضيح لما فيه المانع المعنوي بما ت زيد وطلوع الشمس فان العطف يقتضي التشريك في معنى العامل وطلوع الشمس لا يقوم به الموت (قوله وهذا تناقض) اي يعد تناقضا في عرف الناس وان لم يكن بحسب الظاهر من التناقض الاصطلاحي (قوله والثاني) اي المانع الصناعي او ما فيه ذلك بناء على القيل (قوله اما الاول) على معنى اما وجود المانع في المثال الاول فلانه ان (قوله فلانه) اي الشأن (قوله الضمير المتصل) ومنه الضمير المستتر (قوله الابد التوكيد بضمير منفصل) زاد غير واحد او فاصل ما (قوله لقد كنتم انتم وآباؤكم) عطف فيه آباؤكم على الضمير المرفوع في كنتم المؤكد بانتم (قوله من لم يشترط في المسئلتين) وهما مسئلتا العطف

شيئاً فعلى قوله يجوز العطف ولهذا قلنا على الاصح فيها والثانية ان يترجم المفعول معه على العطف وذلك في نحو قولك كن انت وزيدا كالاخ وذلك لانك لو عطفت زيدا على الضمير في كن

على الضمير المتصل والعطف على الضمير المجرور (قوله شيئاً) فلا يشترط التوكيد بضمير منفصل في المسئلة الاولى بل ولا فاصلاً ولا يشترط اعادة الجار في المسئلة الثانية (قوله فعلى قوله يجوز العطف) فيقال قمت وزيد بالرفع ومررت بك وزيد بالجر على ان زيد في الاول معطوف على تاء الضمير وفي الثاني على الكاف . الا انه قيل ان النصب على المفعولية في ذلك اولى من العطف عند من لم يشترط ولعل في الكلام ايماء اليه وفي شرح الكافية للرضي جمهور النحاة في نحو جئت وزيدا على ان النصب مختار لا واجب . وذلك مبني على ان العطف على الضمير المرفوع بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه فيجوز لامتنع كما يجيء في باب العطف . وذكر في تحقيق نحو مررت بك وزيدا ان الكوفيين يجوزون في السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار والبصريون يجوزونه للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدراً لضعفه فقال ابن الحاجب ههنا انه يتعين النصب نظر الى لزوم التكلف في العطف وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لوروده في القرآن كقوله تعالى تسالون به والارحام بالجر في قراءة حمزة . (قوله ولهذا قلنا على الاصح فيها) في دعوى الاصح في الموضوعين بحث (قوله والثانية) اي ثانية الحالين (قوله ان يترجم المفعول معه) المناسب لما تقدم ان يقول انه يترجم نصبه على المفعولية والامر في ذلك سهل (قوله وذلك) اي ترجع المفعول معه على العطف (قوله في نحو قولك انا) اي من كل ما القصد فيه الى المعية ولا مانع عنها (قوله وذلك لانك انا) اي كون هذا المثال مما يترجم فيه ما ذكر ثابت لانك انا (قوله لو عطفت زيدا) اي بعد رفعه (قوله على الضمير في كن) اي على الضمير المستتر فيه الموكد بالضمير المنفصل اعني انت

لزم ان يكون زيد مأموراً وانت لا تريد ان تآمره وانما تريد ان تأمر مخاطبك
 بان يكون معه كالآخ قال الشاعر
 فكونوا أنتم وبنى ابيكم * مكان الكليتين من الطحال
 وقد استفيد من تمثيلي بكن انت وزيدا كالآخ

(قوله لزم ان يكون زيد مأموراً) لان العطف يشرك المعطوف في حكم المعطوف عليه
 (قوله وانت الخ) اي والحال انت لا تريد ان تآمره ظاهره انك لو اردت ذلك عطفت
 بلا مانع صناعي وبحشوا في ذلك بان العطف على هذا الضمير المستتر في فعل الامر يستدعي
 رفع فعل الامر الظاهر وهم لا يجوزون ذلك فحينئذ يجب ان يكون الرفع على الفاعلية
 لفعل محذوف والعطف من عطف الجمل اي كن انت وليكن زيد . واجيب بانه لا منع
 من رفع فعل الامر الظاهر تبعاً ورب شيء يجوز تبعاً ولا يجوز استقلالاً وذلك ثابت
 لغة وشرعاً (قوله قال الشاعر فكونوا انتم وبنى ابيكم الخ) احتج به الزمخشري
 وغيره ولم يذكر احد منهم قائله . والشاهد فيه نصب بني على المفعولية معه وانه لم
 يرفع بالعطف على الضمير المرفوع المتصل اعني الواو في كونوا المؤكد بانتم ومن الغريب
 ما ذكره العيني من ان كونوا من كان الناقصة واسمه هو الضمير المستتر فيه وهو
 انتم وانتم الظاهر تاكيد اكد به الضمير المتصل المستتر وبنى ابيكم منصوب على انه مفعول
 معه ومكان الكليتين منصوب على انه خبر كان . وليت شعري ما الذي اغفله عن ضمير
 الجماعة اعني الواو او ما الذي دعاه الى عدم اعتبار ذلك اسماً . ثم ما ذكره من
 نقصان كان قد ذكره غيره ايضاً حتى ان الجلال السيوطي اتى بالبيت شاهداً على ما
 ذهب اليه الجمهور من جواز كون المفعول معه مع كان الناقصة . وكان المراد بالمكان
 المنزلة والمعنى كونوا انتم مع بنى ابيكم اي اخوتكم بهذه المنزلة من القرب والائتلاف
 اعني منزلة الكليتين كائنة من الطحال وحاصله الحث على الموافقة والائتلاف . وذهب
 بعض المتأخرين الى ان كونوا من كان التامة والواو فاعل ومكان مفعول مطلق لما نحو

كان كونا وحينئذ لا يبقى اليق اليق للجمهور على ما ذهبوا اليه وليس بالبعيد نعم لم يذكر
 في كثير من كتب اللغة المشهورة ورود مكان بمعنى كون هذا والكليتين كما قال الدونشري
 ثنية كلية بضم الكاف ويقال فيها كلوة بضم الكاف ايضا وبالواو قال ابن السكيت
 ولا يقال كلوة بالكسر وذكر انه يجمع على كليات وكلى وانه لا يجوز كليات بضم عينه للاتباع
 كما لا يتبع عين زيات . والكلية وكذا الطحال بكسر الطاء عضوان معروفان وقال
 خالد الزهري الكليتان لمتان حمراوان لازقتان بعظم القلب عند الخاضرين عليهما
 لم يحيط بهما كالغلاف لهما انتهى ولينظر ما معنى ذلك فان القلب بعيد عنهما وهو لا عظم
 له كما لا يخفى على من له قلب ووقوف على كتب التفسير . بقي ان كلام الشارح نص
 في ان العطف صحيح الا ان النصب مترجح وعن ابي البقاء انه كان ينبغي ان يجب
 النصب اذ ليس المعنى انه امر بني ابيهم بشيء بل امرهم بموافقة بني ابيهم ويدل على
 ذلك انه اكد الضمير بقوله انتم ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه ضميرا لجاز
 هنا انتهى وارتضاه الزهري وقال بعد نقله وبقوله اقول . وتعقب ذلك الشهاب القاسمي
 بانه يرد على قوله ليس المعنى ان الخ ان ابن هشام معترف بانه ليس ذلك الا ان المعنى لما
 كان حاصله مع الرفع مع زيادة صح الرفع ولم يجب المفعول معه . وعلى قوله لجاز هنا
 انه لا شبهة في جوازه الا انه لم يقع ولا يلزم من الجواز الوقوع وقال الحفيد ان رجحان
 النصب على العطف انما هو مع قطع النظر عن مراد المتكلم فان معنى النصب والعطف
 مختلف والتحقيق انا اذا لاحظنا مراد المتكلم لا يتحقق هذه الصورة لانه اما ان يقصد
 التنصيص على المعية فينصب قطعاً او لا فيرفع جزماً فان جواز الامرين مع رجحان المفعول
 معه وتعقب بان قوله اما ان يقصد الخ غير حاصر لانه تارة يقصد المعية نصاً وتارة يقصد
 احتمالها واخرى يقصد الاعم في الاول يتعين النصب وفي الثاني الرفع وفي الثالث الوجهان
 ومنه يعلم جواب الاستفهام ويظهر ان قوله مع قطع النظر غير كاف بل لابد ان يزداد
 او بالنظر لما اذا قصد الاعم فان قلت قصد الاعم لا يقتضي الرجحان بل استواء الوجهين

ان ما بعد المفعول معه يكون على حسب ما قبله فقط لا على حسبها والاقلت كاخوين وهذا هو الصحيح ومن نصر عليه ابن كيسان والسمع والقياس يقتضيان عنه الاخفش اجازة مطابقتها قياسا على العطف وليس بالقوي والثالثة ان يترجم العطف ويضعف المفعول معه وذلك اذا امكن العطف من غير ضعف في اللفظ ولا ضعف في المعنى نحو قام زيد وعمر ولان

قلت ذلك القصد على وجهين قصد الاعم من حيث عمومته وكون المقصود بالذات معنى المعية اعم من ان يوجد معها زيادة كالمعية من الجانب الآخر اولا ففي هذا الوجه يتجه جواز الوجهين لحصول المقصود بالذات الذي هو امر المخاطبين بمصاحبة الآخرين على الوجه المذكور على كل من الوجهين و يترجم النصب لحصول المقصود بالذات عليه من غير زيادة ويضعف العطف لوجود زيادة فيه على المقصود بالذات وهو امر غير المخاطبين بمصاحبة المخاطبين على ذلك الوجه وهذا نهاية الكلام في هذا المقام فتأمل ولا تغفل (قوله ما بعد المفعول معه) يشمل الخبر والحال وبذلك صرح غير واحد (قوله على حسب ما قبله) اي ان مفردا مفردا وان مثنى مثنى وان جمعا فجمعا فيقال كان زيد وعمرا منفقا وكان الزيدان وعمرا منفقين وكان الزيدون وعمرا منفقين وجاء زيد وعمرا راكبا وجاء الزيدان وعمرا راكبين وجاء الزيدون وعمرا راكبين (قوله والسمع والقياس يقتضيان) قال ابو حيان بعد نقله واياه نختار لان باب المفعول معه باب ضيق واكثر النحويين لا يقيسونه فلا ينبغي ان يقدم على اجازة شيء من مسائله الا بسمع من العرب (قوله قياسا على العطف) قال الرضي وقد يجوز ان يعطى ما بعد المفعول معه من الحال والخبر حكم ما قبل فيقال كنت وزيدا منطلقين وسرت وزيدا راكبين نظرا الى المعنى واصل الواو اي العطف (قوله وليس بالقوي) لعل ذلك لما نقلناه عن ابي حيان ولاختلاف حكم الواوين في كثير من الاحكام (قوله وذلك) اي ترجح العطف وضعف المفعول معه (قوله اذا امكن العطف من غير ضعف في اللفظ ولا ضعف في المعنى) اوجب ابن الحاجب حيثئذ العطف وعلل بانه الاصل فلا يصار

الطعف هو الاصل ولا مضعف له فيترجح * ص باب الحال * وهو وصف فضلة يقع في جواب كيف كضربت اللص مكتوفاً * ش * لما انتهى الكلام على المفعولات شرعت في الكلام على بقية المنصوبات فمنها الحال وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة شروط احدها ان يكون وصفاً والثاني ان يكون فضلة والثالث ان يكون صالحاً للوقوع في جواب كيف وذلك كقولك ضربت اللص مكتوفاً فان قلت يرد على ذكر الوصف نحو قوله تعالى فانفروا بات فان ثبات حال وليس بوصف

لغيره لغير ضرورة وتعقبه الرضي بانه ليس بشيء لان النص على المصاحبة قد يكون الداعي الى النصب ضرورة ولو سلمنا انه ليس بضروري قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن ضرورياً (قوله فيترجح) اي النصب لذلك واليه ذهب غير واحد وقال نجم الائمة الاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والافلا فلا تغفل والله تعالى اعلم * (قوله الحال) * اصله حَوَّلَ فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويدل على ذلك قولهم في الجمع احوال وفي التصغير حويلة ويجوز فيه التذكير والتانيث كما نص على ذلك الجلال السيوطي وقال الازهري الحال بالتذكير ويجوز في العائد عليها التذكير والتانيث فيقال حال حسن وحال حسنة وفي لفظها كذلك فيقال حال وحالة لكن الراجح في اللفظ التذكير وفي المعنى التانيث اتبعي وكانه لهذا قال الشارح في المتن وهو وصف وفي الشرح وهو عبارة (قوله فمنها) اي من بقية المنصوبات الحال ولا خلاف في كونه منصوباً وانما الخلاف في كونه من اي باب نصبه ف قيل نصب المفعول به وقيل نصب التشبيه بالمفعول به وهو الارجح وقيل نصب الظروف لان الحال يقع فيه الفعل اذ المعنى في قولك جاء زيد ضاحكاً مثلاً في وقت الضحك فاشبه ظرف الزمان ورد بان الظرف احبني من الاسم والحال هو الاسم الاول (قوله ثلاثة شروط) لا يخفى ما فيه من المساهلة (قوله اللص) بكسر اللام وقد يضم السارق (قوله فان ثبات حال وليس بوصف) لانه جمع ثبة بمعنى جماعة منفردة قال الشاعر وقد اغدو على ثبة كرام

وعلى ذكر الفضلة نحو قوله تعالى ولا تمش في الارض مرحا وقول الشاعر
 ليس من مات فاستراح ميت * انما الميت ميت الاحياء
 انما الميت من يعيش كئيبا * كاسفا باله قليل الرجاء
 فانه لو اسقط مرحا وكئيبا فسد المعنى فيبطل كون الحال فضلة وعلى ذكر الوقوع في
 جواب كيف نحو ولا تغشوا في الارض مفسدين قلت ثبات في معني متفرقين

ومنه ثبت على فلان اي ذكرت متفرق محاسنه وتجمع ايضا على ثين واصله ثني فحذفت
 الياء وهي لام الكلمة واما ثبة الحوض فوسطه الذي يثوب اليه الماء والمحذوف منه عينه
 لالامه قاله الراغب (قوله مرحا) هو في الاصل شدة الفرح والتوسع فيه وقد مرج
 بالكسر فهو مرج ومرج بالتشديد وامرجه غيره كذا في الصحاح (قوله انما)

هذا آخر ما جمعه المؤلف العلامة رحمه الله تعالى من حاشيته وقد يسر الله
 تعالى طبعه في القدس الشريف على اصل نسخته ويليهِ شرح الديباجة
 والتممة ليحله الفاضل التحرير عليه وافر رحمه وكان انتهاء
 طبعه واكمال جنى ثمره وبنعه في اواخر شهر ذي الحجة
 الشريفة من سنة الف وثلثمائة وعشرين وصلى الله
 تعالى على سيدنا محمد وآله وصحبه
 اجمعين



فهرست حاشية العلامة المرحوم الالوسي على شرح القطر

| صحيفة | مبحث الكلمة | صحيفة | باب النائب عن الفاعل |
|-------|-------------|-------|--------------------------|
| ٣ | ٣٠٨ | ٣٠٨ | باب النائب عن الفاعل |
| ١٤ | ٣١٥ | ٣١٥ | باب الاشتغال |
| ٢١ | ٣٢٥ | ٣٢٥ | باب التنازع |
| ٣٨ | ٣٣٢ | ٣٣٢ | باب المفعول منسوب |
| ٦١ | ٣٤٠ | ٣٤٠ | فصل وتقول يا غلام الخ |
| ٦٨ | ٣٤٤ | ٣٤٤ | فصل ويجري ما افرد الخ |
| ٧٦ | ٣٥٠ | ٣٥٠ | فصل في الترخيم |
| ١١٥ | ٣٥٥ | ٣٥٥ | فصل في المستغاث والمندوب |
| ١٢٠ | ٣٦٠ | ٣٦٠ | المفعول المطلق |
| ١٥٧ | ٣٦٥ | ٣٦٥ | المفعول له |
| ٢٠٥ | ٣٧٤ | ٣٧٤ | المفعول فيه |
| ٢٢٩ | ٣٨١ | ٣٨١ | المفعول معه |
| ٢٩٠ | ٣٩٣ | ٣٩٣ | باب الحال |